


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث والعلمي
جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-
كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية
قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في التاريخ
تخصص: التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط
والموسومة بـــ:

العلاقات الحضارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية

من القرن 6هـ-12م حتى القرن 10هـ-16م

إعداد الطالبة
الهدون حامدي

تحت إشراف
أ.د. بن داود نصر الدين

لجنة المناقشة

اللقب و الاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بسنوسي الغوتي	أستاذ محاضر "أ"	تلمسان	رئيسا
أ.د. بن داود نصر الدين	أستاذ التعليم العالي	تلمسان	مشرفا ومقررا
د. بالأعرج عبد الرحمان	أستاذ محاضر "أ"	تلمسان	عضوا
د.ة. بلمداني نوال	أستاذة محاضرة "أ"	معسكر	عضوا
د. بوخاري عمر	أستاذ محاضر "أ"	تيارت	عضوا
د. بوحسون عبد القادر	أستاذ محاضر "أ"	سعيدة	عضوا

الموسم الجامعي:1439-1440هـ/2018-2019م

شكـر و عرفـان

إن الشكر لله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا وأبدا ثم إلى أستاذي الفاضل الدكتورة " بن داود نصر الدين" لتفضله بالإشراف على هذا العمل ولما قدمه لي من آراء علمية قيمة وملاحظات مهمة وجهني من خلالها لإنجاز هذا العمل على الصورة المطلوبة.

ويدفعني الاعتراف بالجميل أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي مساعدة و لو بنصيحة فجزاهم الله عني كل خير.

إهــداء

أهدي عملي هذا إلى..............

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

رفيق دربي الذي أشكره على صبره و دعمه لي زوجي

"عبد القـادر"

فلذات كبدي الذين ساعدونـي بكل براءة

"سلسبيلا – هديـل – أنـس"

و إلى كافة إخوتي و أخواتي و أسرهم الصغيرة كل واحد باسمه

مقدمة

منذ مجيء الإسلام إلى الشمال الإفريقي، بدأت المنطقة تسهم باستمرار في تنمية الحضارة الإسلامية، وإن اختلفت هذه المساهمة من عصر إلى عصر حسب ظهور مراكز الإشعاع الحضاري فيها والتي انتشرت بطول البلاد . وقد كان للمغرب الأوسط باعتباره جزءا هاما من هذه المنطقة إضافة إلى موقعه المتميَّز ما ساعده على القيام بهذه المهمة، فهو بوقوعه على البحر المتوسط أو بحر الشام، استطاع أن يعطي الفرصة لأهله ليؤثروا على حضارة هذا البحر ويتأثروا بها، بالرغم من أن تفاعله مع مجاله البحري خلال الفترة الوسيطية كان متذبذبا بسبب واقع معقد اختلطت فيه الأسباب التاريخية والسياسية والمذهبية.

بدأ البحر المتوسط مع نهاية القرن الرابع الهجري / العاشر ميلادي وحلول القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي يشهد تزايدا ملحوظا في النفوذ المسيحي على حساب الحضور الإسلامي عموما، وبدأ التدني في النشاط البحري الإسلامي يتضح يوما بعد يوم بل وأصبح النصارى يهددون حتى السواحل الإفريقية. لقد رسم هذا التهديد مقدمات الحروب الصليبية التي بدأت في الجهة الأندلسية ثم انطلقت إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط وامتدت إلى المسلمين في الشرق. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن السيطرة الإسلامية زالت على شرق البحر المتوسط في أواخر القرن العاشر ولكنها استمرت مدة أطول في القسم الغربي منه.

تشير الكثير من الدراسات، كما يميل بعض الباحثين إلى إعطاء القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي أهمية خاصة في تاريخ الضفة الشمالية للمتوسط الممثلة – للعالم المسيحي– على أساس أن هذا القرن يمثل نقطة تحول كبرى في تاريخ غرب أوروبا، والصحوة الكبرى التي تعرضت لها هذه الأخيرة والتي بلغت ذروتها في القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي واستمرت بعد ذلك حتى نبغت منها النهضة الأوروبية في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي، وقد مست هذه الصحوة التطور والنمو الذي شهدته البحرية المسيحية مقابل غياب البحرية الاسلامية، وفي هذا المجال أخذت جنوة وبيزة والبندقية زمام المبادرة، حيث كانت هذه الجمهوريات الإيطالية قد وضعت أسطولها رهن إشارة الصليبيين منذ الحملات الأولى في مقابل السيطرة على موانئ شرق المتوسط

وتأسيس أحياء تجارية في المدن التي استولوا عليها وتهيأت لها بذلك الظروف لتوسيع هيمنتها التجارية باحتكار المواصلات البحرية بين مختلف أراضي الإسلام، والإشراف في الوقت نفسه حتى على نقل الحجاج.

أخذ زمام سياسة المبادأة في البحر في قسميه الشرقي والغربي ينتقل من يد المسلمين إلى يد الشعوب المسيحية، وبدأ مسلمو الأندلس وشمال إفريقيا يخضعون للنفوذ الإقتصادي المسيحي. وغدا غرب أوروبا سيد الموقف في حوض البحر المتوسط، بينمنا انتقلت دول المسلمين والبيزنطيين إلى دور ثانوي، وهكذا وضعت الأسس الإقتصادية التي ستقوم عليها الحضارة في القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين والتي مهدت للسيطرة التي اكتسبتها أوروبا الغربية الجنوبية منذ ذلك الحين في الشؤون البحرية والإقتصادية.

وصفوة القول أن القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي كان عصر انتقال وتحول في موازين القوى، فمع أن سلطان المسلمين على الضفة الجنوبية من الحوض الغربي للمتوسط لم يكن انتهى بعد إلاَ انه دخل في طور جديد بسلسلة من العلاقات التي جمعته مع الضفة الشمالية لهذا الحوض خاصة مع الجمهوريات الإيطالية.ومن هنا جاءت فكرة موضوع دراستنا.

التعريف بالموضوع :

منذ بداية القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي أصبح التبادل التجاري كثيفا بموانئ المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة، هذا الأخير الذي ظل عبر تاريخه الطويل محط أنظار التجار الأوروبيين الذين وجدوا في بضائعه سوقا نافقة في أوروبا، مما أدى إلى ظهور حركية جديدة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وقد نشط الإيطاليون خاصة في هذه الموانئ، ورغم أن العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية كانت متوترة في بداية الأمر يطغى عليها طابع القرصنة والغارات العسكرية و ممازاد من توترها الحروب الصليبية، إلا ان المصالح التجارية صارت مكانها شيئا فشيئا. وأصبحت العلاقات بين الضفتين تزداد نشاطا إلى غاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي. فرغم الطابع العدائي بين الضفتين، لم يمنع ذلك من وجود صيغ

للتعامل السلمي بين الطرفين بل تطور وتوسع إلى التعامل التجاري وتبادل المعاهدات والمواثيق والسفارات والسماح بإقامة الفنادق ومراكز الإيواء، ومنح فرص التعايش السلمي التي سمحت بنشوء علاقات إجتماعية بين الطرفين وهو ما ترجم في علاقات حضارية والتي سعينا إلى دراستها من خلال موضوعنا هذا الموسوم بـ "**العلاقات الحضارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية من القرن 6هـ-12م حتى القرن 10هـ-16م**".

الدراسات السابقة:

إن دراسة العلاقات الحضارية للجمهوريات الإيطالية مع المشرق الإسلامي نالت حصة الأسد، حيث كان هناك العديد من المؤرخين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع وعالجوه في عدة مناحي ومجالات فنجد من هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة سمير علي الخادم "**الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط** . وهي في الأصل أطروحة دكتوراه دولة، عالج من خلالها صاحبها العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية ومصر وسوريا أو كما سماها سلطنة المماليك، مركزا على العلاقات التجارية وذلك خلال القرن الخامس عشر ميلادي وبداية القرن السادس عشر ميلادي.
- دراسة مصطفى محمد الحناوي "**العلاقات بين جمهورية أمالفي والمسلمين في مصر والشام**"، والتي عالج من خلالها صاحبها سياسة الحكام المسلمين اتجاه المسيحيين والتي كانت قائمة على التسامح وتشجيع الغرب المسيحي على القدوم إلى بلادهم والإقامة فيها آمنين على أرواحهم وممتلكاتهم الأمر الذي حقق لهم فوائد إقتصادية عظيمة.
- دراسة مصطفى حسن محمد الكناني: "**العلاقات بين جنوة والفاطميين في الشرق الأدنى**" وأصل هذه الدراسة رسالة ماجستير عالج من خلالها صاحبها العلاقات السياسية والإقتصادية بين الطرفين في ظل الحروب الصليبية.
- دراسة فايد حماد محمد عاشور: "**العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي**" وقد خلصت هذه الدراسة إلى نتائج كان أهمها نشوء علاقات التي استطاع من خلالها البنادقة والأيوبيين أن يلتقيا ويتفاهما في معظم الأحيان، بينما الحرب دائرة في رقعة الشرق

الأدنى بين المسلمين والصليبيين، والعداء على أشده بين الطرفين، وذلك لتغلب مصالحهما المشتركة الذي يتطلب منهما الحفاظ على هكذا علاقات.

وما هذه الأمثلة إلى غيض من فيض ما كتب عن العلاقات بمختلف صيغها بين الجمهوريات الإيطالية والمشرق الإسلامي. أما فيما يخص المغرب الإسلامي فإن مثل هكذا دراسات فقليلة جدا تعد على الأصابع إذا لم نرد أن نبالغ بقولنا بأنها شبه معدومة خاصة إذا تعلق الأمر على وجه التحديد بالمغرب الأوسط ومن أولئك الباحثين المغاربة الذين تطرقوا إلى موضوع العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الإسلامي نذكر:

- دراسة رشيد باقة الموسومة بـ **"نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل بلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى القرن الخامس عشر ميلادي"** وهي موضوع الأطروحة التي نوقشت بقسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة سنة 2007-2008. تتكون من مقدمة وخمسة فصول وقد تناول الفصل الأول الظروف العامة السائدة بحوض البحر المتوسط مع بداية القرن 5هـ/ 11م باعتبارها كانت ممهدة لبوادر التفوق الأوربي على هذا الحوض، أما الفصل الثاني فانبرى للبحث في العوامل التي أفرزت نهضة جنوة السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبحث الفصل الثالث في الحملات والغارات التي قام بها الجنويون على سواحل بلاد المغرب خلال الفترة المدروسة وردود فعل سكانها، بينما رصد الفصل الرابع المبادلات التجارية بين جنوة وبلاد المغرب، أما الفصل الأخير فوقف عند أهم التنظيمات التجارية والمالية من خلال الحديث عن أهم الشركات التجارية وفترات الرحلات التجارية وأنواع الضرائب المفروضة على الجنويين المتعاملين مع بلاد المغرب.

- دراسة مصطفى نشاط: **"جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ/1212م إلى سنة 759هـ/1358م مساهمة في دراسة العلاقات الإيطالية المغربية أواخر العصر الوسيط"**. رغم أن هذه الدراسة تبدو أنها قد خصت جمهورية واحدة من الجمهوريات الإيطالية إلا أن سياق البحث فرض التطرق إلى باقي الجمهوريات ولو عرضا وإعطاء معلومات مهمة عن علاقاتها بمنطقة المغرب ككل.

- الدراستين الخاصتين بإدريس بن مصطفى:

الدراسة الأولى: "**العلاقات السياسية والإقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة 7-10هـ/13-16م**". وهي أطروحة دكتوراه، إلا أن موضوع العلاقات مع الجمهوريات الإيطالية فيها لم يتعدى بضع صفحات وكان مركزا أكثر على الدولة الحفصية.

الدراسة الثانية:"**العلاقات السياسية والإقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبرية في عهد الدولة الزيانية**"، وهذه الدراسة هي رسالة ماجستير تطرق فيها الباحث بشكل سطحي وعام جدا عن العلاقات التجارية والسياسية بين طرفي الدراسة.

أما عن الدراسات الأجنبية التي خصصت بحوثها لدراسة العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية وبلاد المغرب ككل في العصور الوسطى فهي كثيرة، رغم أن الجزء الأكبر منها كان مخصص لجمهورية جنوة وعلاقاتها مع بلاد المغرب، ومن بين هذه الدراسات نكتفي بذكر بعض الأمثلة لأننا سنتطرق إليها في موضعها:

- - مقالات للباحثة الإيطالية لورا باليطو **Laura Balletto** مثل:

-Da Genova al Maghrib 1222-1226, **in Bolletino dell' associazione Sardo di Sassari**,**Moderna Sassari**,1982.

و تخص الدراسة جنوة وبلاد المغرب من 1222 إلى 1226 وقد شملت هذه الدراسة مدينة بجاية من المغرب الأوسط.

- Genova nel duecento ,**Uomini nel porto e uomini sul mare**,**Genova**, 1983.

- Bougie nei manuali Toscani di mercatura del due trecento, **in Italia e Algeria ;Aspetti storici di un amicizia mediterranea**, **Milano**.

- - مقالات الباحث لوبيز **Lopez Robert** ومنها:

–Le facteur économique dans la politique africaine des papes, in Revue Historique.

–Le plus ancien manuel italien de technique commerciale, in Revue Historique.

- من مقالات ودراسات الباحث ديفورك **Dufourcq**

– commerce du Maghreb médiéval avec l'Europe chrétienne et marine musulmane, Données connues et problèmes en suspens, Actes du congrès d'histoire et de civilisation du Maghreb.

–la vie quotidienne dans les ports méditerranés au moyen âge.

- دراسة جورج جاهل **Jehel George**

, L'Italie et le Maghreb au Moyen Age siecle conflis et echanges du VII– XV.

- دراسة دومنيك فاليريان **Dominique Valerien**

, Les relations entre L'Italie et le Maghreb dans la seconde motier du XV[e] siecle les conditios d'un nouvel essore

–إضافة إلى دراسته التي عنونها بـ "**بجاية ميناء مغاربي 1067–1510**" وقد تطرق من خلالها إلى علاقة بجاية بالجمهوريات الإيطالية

أهمية الموضوع وأسباب وأهداف اختياره

لا مجال إلى التنبيه والتنويه بأهمية الموضوع ،فيكفيه من الأهمية أنه من المواضيع البكر التي لا تزال من الدراسات النادرة والتي تستحق الكثير من الإهتمام والبحث الجدي والمتواصل والخوض في ضمارها رغم صعوبتها.

فالدراسة الحضارية كما هو معلوم تبقى مقارنة مع الدراسات التاريخية الأخرى كالسياسية والعسكرية قليلة، حيث أنها لم تنل حضها ونصيبها بعد من البحث والدراسة، ولأجل هذا تكمن الأهمية الكبرى للموضوع في كونه يستهدف تسليط الضوء على الجانب الحضاري في تاريخ المغرب الأوسط والذي يخص على وجه التحديد تاريخ علاقات هذه المنطقة مع أقاليم أخرى بعيدة عن جوارها الجغرافي والإجتماعي والعقائدي، كالتي كانت تجمعها مع باقي الأقاليم المغربية، وبالتالي إعطاء صورة أخرى لمدى المساهمة الحضارية للمغرب الأوسط مع هذه البقعة المختلفة. وعلى هذا الأساس

فإن عزمنا على البحث في هذا الموضوع ودراسته جاء لأسباب موضوعية يمكن حصرها في ما يلي:

- كون الموضوع لا يزال خصبا وبكرا كما أشرنا من قبل، فإن الأمر يستدعي ويحفز للولوج إليه.
- تطرق الأوروبيون وخاصة الإيطاليين منهم إلى دراسة موضوع العلاقات الحضارية بين الجمهوريات الإيطالية وبلاد المغرب يستدعي منا معرفة تفكير الآخر، وطريقة طرحهم للموضوع ومحاولة مقارنتها ونقدها بدراسة وطرح منبثق عن ما جادت به المادة العلمية المتوفرة بشيء من الموضوعية، بأسلوب يقوم على تحليل ونقد ما ورد من روايات تاريخية في هذه الدراسات الغربية وعرضها في سياق التطورات العامة للعصر الذي تنتمي إليه للتأكد من أنها لم يشبها الخيال والمبالغة ولم تتأثر بروح التعصب السائد لدى بعض الكتّاب الغربيين.
- قلة الدراسات عن موضوع العلاقات والطرق التي من خلالها تمَّ هذا التواصل الحضاري في شتى الميادين بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية يبقى من أقوى الدوافع الموضوعية لإنجاز هذه الدراسة.

رغم أن الأسباب والدوافع الذاتية والموضوعية تصبان في وعاء واحد بالنسبة لنا، كون أن أي رغبة شخصية في البحث والتنقيب عن أي موضوع تكون مبنية على أرضية موضوعية، إلا أن هذا الأمر لا يمنعنا من ذكر بعض الأهداف المرجوة من هذه الدراسة والتي تعبر بصورة جلية عن دوافعنا الشخصية والتي نلخصها فيما يلي:

- معرفة كيف نشأت هذه العلاقات بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية في فترة من العصور الوسطى التي عرفت صراعا قويا بين الإسلام والمسيحية.
- آمل أن تحقق هذه الدراسة وتبين حقيقة مهمة وهي أن الإسلام ومنذ العصور الوسطى كان دين تسامح واحترام العهود والمواثيق والحفاظ على الحقوق وضمان حرية العقيدة لغير المسلمين. وكيف أن مسلموا المغرب الأوسط أثبتوا من خلال هذه العلاقات في مجالاتها المختلفة أنهم متميِّزون حضاريا في تعاملهم حتى مع أعدائهم.
- إثراء المكتبة بدراسة خاصة بالتاريخ الحضاري للمغرب الأوسط الذي تفتقر إليه رفوفها وأضنها ستكون فاتحة شهية لكل من يريد التشبع من مثل هذه المواضيع المتعلقة خاصة بتاريخ بلادنا في العصور الوسطى.

الإشكالية

لقد عرف عن الحوض الغربي للمتوسط طيلة العصور الوسطى بأنه فضاء للتقاسم الحضاري بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، وأن الإسلام لم يحدث أي قطيعة في العلاقات بينه وبين العالم المسيحي، وكانت العلاقات بين المغرب الأوسط ممثلا عن الضفة الجنوبية والجمهوريات الإيطالية ممثلة عن الضفة الشمالية أقوى دليل على ذلك. **فكيف نشأت هذه العلاقات وما هي المجالات التي مستها رغم الإختلاف العقائدي؟** إشكالية تحمل بين طياتها العديد من الأسئلة التي يمكن أن تكون الأجوبة عنها الطريق الموصل إلى لب الموضوع وهي:

- ما دور بحر الشام أو المتوسط الغربي في قيام هذه العلاقات؟

- ماهي المقومات الحضارية التي تمتع بها المغرب الأوسط؟
- هل تمتعت الجمهوريات الإيطالية بمقومات حضارية ساعدتها على ربط علاقاتها مع المغرب الأوسط؟
- ما هي المجالات التي تم من خلالها التواصل الحضاري بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية؟
- كيف اتسمت العلاقات السياسية بين طرفي الدراسة، بالعداء أو بالمسالمة والدبلوماسية؟
- كيف تمت العلاقات التجارية بين الطرفين وما هي الآليات والوسائل التي اعتمد عليها كل من المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية لتنظيمها وضبطها؟
- هل كان للوجود الإيطالي أثره في مجتمع المغرب الأوسط؟ وفيما تمثلت العلاقات الإجتماعية التي جمعت بين الطرفين؟

هيكل الموضوع

للإجابة عن هذه الإشكالية وما تفرع عنها من الأسئلة تم وضع خطة عمل ضبطت بالشكل التالي:

استدعت الدراسة وضع فصل تمهيدي وخمسة فصول حسب ما توفر لدينا من معلومات. حيث كان الفصل التمهيدي بعنوان **"الحوض الغربي للمتوسط فضاء للتقاسم الحضاري"** قد عالجنا من خلاله الأوضاع العامة لمنطقتي الدراسة في ضفتي المتوسط حيث خصصنا المبحث الأول للضفة الجنوبية منه ممثلة في المغرب الأوسط ودراسة أهمية موقعه، والمسار التاريخي للمدن الساحلية، في المنطقة طيلة فترة الدراسة الممتد من القرن السادس الهجري حتى القرن العاشر الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى السادس عشر ميلادي، وتطرقنا إلى أهم العوامل التي ساعدت على عودة نشاط هذه المدن في المغرب الأوسط. أما المبحث الثاني فخصصناه للضفة الشمالية ممثلة في الجمهوريات الإيطالية وعالجنا من خلاله كيف انتقلت السيادة البحرية على المتوسط إلى الضفة الشمالية، وعن المؤشرات

التي ساهمت في ظهور الجمهوريات الإيطالية ومكانة هذه الأخيرة وأوضاعها العامة قبيل القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي.

أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى معالجة قضية العلاقات بين العالم المسيحي والعالم الإسلامي وإشكالية القطيعة أو الإستمرارية في العلاقات بعد مجيء الإسلام إلى غاية بداية فترة الدراسة محاولين البحث والإجابة عن التساؤل المطروح حول ما إذا كان الإسلام سببا في القطيعة التي حدثت في العلاقات بمختلف صيغها أو كان سببا لإستمرارها. وجاء المبحث الثالث في صيغ أجوبة عن تساؤلات المبحث الثاني وإعطاء شواهد عن ذلك كون أن العلاقات بين الضفتين كانت وبقيت علاقات تعاون وتكامل وهذا ما تجسد في أنموذجي الدراسة الممثلين في المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

أما الفصل الأول فعنوناه ب"**المقومات الحضارية للمغرب الأوسط من القرن 6هـ-12م/10هـ- 16م**" تضمن ثلاث مباحث كل مبحث عالج ثلاث مطالب. فخصصنا المبحث الأول لدراسة المقومات الطبيعية التي توفرت في المغرب الأوسط والتي كان أهما استراتيجية الموقع، حيث عالجنا من خلاله حدود المغرب الأوسط وتحديدها تماشيا مع الكرونولوجية التاريخية للدراسة، لإبراز من خلال هذه الحدود أهم المدن الساحلية والمراسي والموانئ التي كان لها دور بارز في ربط المنطقة بالضفة الشمالية للمتوسط. أما المبحث الثاني فقد درسنا من خلاله المقومات الإقتصادية ممثلة في الموارد الطبيعية وما جاد به القطاع الزراعي والصناعي في المغرب الأوسط من مواد وسلع نشطت من خلاله التجارة الداخلية والخارجية للمنطقة. أما المبحث الثالث فتحدثنا من خلاله عن المقومات التجارية التي تعلّقت بالتجارة البرية والبحرية ومؤسساتها المختلفة التي توفرت أو ميزت فترة الدراسة في المغرب الأوسط.

وجاء الفصل الثاني بعنوان "**المقومات الحضارية للجمهوريات الإيطالية من القرن6هـ-12م/10هـ-16م**" جاء هذا الفصل لنبرز من خلاله كيف نشأت الجمهوريات الإيطالية وقمنا بتحديد أهمها والمتمثلة في جنوة والبندقية وبيزة، والتطرق إلى المقومات الحضارية لهذه الجمهوريات

كاستيراتيجية موقعها وأهميته، وما تمتعت به من شبكة الطرقات البرية والبحرية التي سهلت وعزّزت نشاطها الزراعي والصناعي هذا الأخير الذي نظم بفضل النقابات الحرفية والإتحادات والكل ساهم في تهيئة الأرضية المناسبة للنشاط التجاري الذي عرفته الجمهوريات الإيطالية وتميزت به رغم موقف الكنيسة منه كل هذا عالجناه في هذا الفصل دون أن يفوتنا التطرق إلى خصائص التاجر الإيطالي ومختلف المؤسسات التجارية في الجمهوريات الإيطالية.

أما الفصل الثالث المعنون بـ **"العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية من القرن 6هـ-12م/10هـ-16م"** فخصصنا المبحث الأول لدراسة العلاقات اللاسلمية التي جمعت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية ممثلة في القرصنة، والتطرق إلى هذه الأخيرة من حيث المشروعية واللامشروعية، وكذا من حيث الممارسة والإمتناع دون أن يفوتنا معالجة قضية الأسرى وافتدائهم كمؤشر واضح ودليل قاطع على العلاقات اللاسلمية بين المنطقتين. أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة العلاقات السلمية بين طرفي الدراسة والتي طرجمت بتلك العلاقات الدبلوماسية بكل مؤسساتها من القناصلة والسفراء إلى مختلف معاهدات السلم والهدنة التي وقعت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة. في حين انصب عملنا في المبحث الثالث حول ما جاء في تلك المعاهدات من بنود متعلقة بالعلاقات السياسية لكل جمهورية على حدى.

الفصل الرابع بعنوان **"العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية"** والتي قمنا بدراستها من خلال المعاهدات التجارية الموقعة بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية ولأن العلاقات اختلفت مع كل جمهورية، فقد تطرقنا لدراسة هذه العلاقات مع كل جمهورية على حدى وهذا في المبحث الأول. أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة آليات التعامل في المبادلات التجارية، كتلك الإمتيازات التي منحت للتجار الإيطاليين من خلال جهود الحكام في المغرب الأوسط، وتوفير مجموعة من الوسائل المنظمة للعمل التجاري، وذكر جميع أشكال التعامل التجاري التي تمت من خلالها العلاقات التجارية بين منطقتي الدراسة، وفي المبحث الثالث كان لابد من

التطرق إلى تلك المبادلات التجارية التي تمت بفضل عملتي التصدير والإستيراد والتي بدورها نظمت بفضل تلك المكوس والضرائب الجمركية.

"**العلاقات الإجتماعية و الثقافية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية**"، هو عنوان الفصل الخامس والأخير والذي درسنا من خلاله الوسط الإجتماعي الذي وفرته السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط للإيطاليين، لممارسة حياتهم الإجتماعية بكل حرية وأريحية بفضل ما توفر لهم من خدمات ومرافق، هذا الوسط المتمثل في مؤسسة الفندق الذي طالما اعتبرته الدراسات التي تطرقت إليه على أنه مؤسسة سياسية وتجارية. وهذا في المبحث الأول مبرزين كل المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بهذه المؤسسة طيلة فترة الدراسة من جهة، ومكان تواجد هذه الفنادق في المغرب الأوسط ودورها الإجتماعي. أم المبحث الثاني فخصصناه لدراسة فرص التعايش السلمي التي منحت للإيطاليين في المغرب الأوسط محاولين معالجة إشكالية الوجود أو الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية أو عدمه.و ما وفرته سياسة التسامح الدبني للإيطاليين من حرية ممارستهم لشعائرهم الدينية، وكذا حرية ممارستهم لطقوسهم وأعيادهم والتي كانت بمثابة مؤشرات عن التعايش السلمي في المجتمع المغربي المسلم. أما المبحث الثالث فخصصناه للبحث عن بعض مجالات التأثير والتأثر الذي حدث جراء هذه العلاقات مجتمعة، كالتأثر ببعض العادات والسلوكات، وباللغة العربية التي كانت لغة التعامل خاصة فيما كان يتم بين المنطقتين من معاهدات واتفاقيات والتي كانت تحرر باللغة العربية، أو التأثر بالمجالات الفكرية والمعرفية التي عرفت بها أو اشتهرت بها منطقة المغرب الأوسط فترة الدراسة.

ختمنا الموضوع بمجموعة من الإستنتاجات والنتائج في **الخاتمة و**كذا ببعض الإقتراحات التي يمكن أن تكون مجموعة من الأفكار عن مواضيع يمكن طرقها ودراستها لتعزيز هذه الدراسة وإكمال ما نقص منها وإضافة ما يجب إضافته إليها. **و**ذيلنا الدراسة بمجموعة من **الملاحق** التي لها علاقة مباشرة بها وبمجموعة من **الفهارس الفنية** وكذا قائمة **البيبليوغرافيا** المعتمد عليها ثم **فهرس** للمواضيع التي تطرقنا إليها.

منهج البحث

إن طبيعة موضوع الدراسة فرض علينا استحضار واستغلال عدة مناهج خاصة تلك المستعملة في مختلف فروع البحث العلمي، واستخدامها في البحث التاريخي كمناهج مساعدة. ولذلك كان اعتمادنا إلى جانب **المنهج السردي والإستقرائي** الذي تطلبه موضوعنا من أجل استخراج ما جادت به مضامن المصادر والمراجع من أحداث تاريخية وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا يتوافق والإطار الزماني للدراسة، كان لابد علينا من انتهاج **المنهج الوصفي** الذي تتطلبه الأحداث من أجل وصف الوقائع بطريقة موضوعية.و لأجل التوصل إلى استنتاجات تفيد عملية تصحيح ومقارنة المعلومات ومحاولة الوصول إلى معلومات جديدة تخدم الموضوع كان لا بد علينا من استعمال **المنهج التفسيري التحليلي**، خاصة وأننا اعتمدنا على مجموعة لا بأس بها من الدراسات الأجنبية. ومن منطلق تحويل المعلومات والأحداث التاريخية إلى جداول ومنحنيات بيانية وتحليلها وشرحها بلغة الأرقام والنسب كان لزاما علينا اتباع **المنهج الإحصائي** لهذا الغرض، و كذا **المنهج المقارن** الذي نعتبره من المناهج الأساسية والذي لا غنى عنه في مثل هذه الدراسات.

دراسة نقدية لأهم مصادر ومراجع البحث

إن طبيعة موضوع الدراسة استدعى منا الإعتماد على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع العربية والمترجمة والوثائق والدراسات الأجنبية التي عالجت الموضوع بطريقة مباشرة والتي اعتمدت بدورها على مصادر ومراجع مختلفة وفي ما يلي أهمها حسب درجة استفادة الدراسة منها:

1–الوثائق

تعد الوثائق من أهم المصادر التاريخية، وقد تعددت مصطلحاتها التي عرفت بها طيلة العصور الوسطى، حيث عرفت بكتب العهود والمواثيق والمناشير وأوراق الدواوين أو أوراق الإعتماد السجلات، المراسلات، التوقيعات وغيرها، وهي من أكثر ما اعتمدت عليه هذه الدراسة بنوعيها:

1-أ/ الوثائق العربية التي نشرها الباحثون الأجانب وأهمها:

Michele Amari; I diplomi arabi del real. archivio fiorentino Florence, testo originale con la traduzione letterale e illustrazion، تعتبر مجموعة الوثائق التي تم نشرها من طرف ميشال أماري.

من أهم الوثائق التي احتوت على العديد من العقود التجارية التي تم توقيعها بين بيزة ومختلف دول البحر المتوسط الإسلامية، كدولة المماليك بمصر والشام ودولة الموحدين ببلاد المغرب، ومعظم تلك الوثائق كانت عبارة عن رسائل دبلوماسية وعقود تجارية ورسائل شكاوى،و قد قام ميشال أماري بنقلها من أرشيف بيزة بالنص اللاتيني والنص العربي وقد كان اعتماد الدراسة كبيرا جدا على هذه الوثائق لما قدمته من معلومات هامة أفادتنا كثيرا في رسم معالم العلاقات السياسية والتجارية والإجتماعية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.حيث استقينا منها معلومات عن النظم التجارية المتداولة بين الطرفين مثل توفير الأمن لكافة التجار والرعايا بصفة عامة برا وبحرا من كلا الطرفين،و معاقبة التجار المذنبين ومصير السفن التي تعرضت للقرصنة، ومسألة فداء الأسرى والحد من نشاط القرصنة، ومسألة الفنادق لإقامة الرعايا الإيطاليين وكذا بناء الكنائس وحرية ممارسة الشعائر الدينية والكثير من المعلومات التي أنارت درب البحث في مجال العلاقات الحضارية بين منطقتي الدراسة.

1-ب/ الوثائق الأجنبية:

لقد كان اعتمادنا على أهم الوثائق الأجنبية التي ما زالت تفرض نفسها على كل باحث في العلاقات المغربية الأوروبية ونقصد بها دراسة - **دي ماس لاتري – الموسومة بـ:**

Traités de paix et de commerces concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionaleau moyen àge,2,vol

قام – **دي ماس لاتري** – بجمع مجموعة كبيرة من الوثائق الإيطالية اللاتينية التي تعلقت بموضوع العلاقات السياسية والتجارية بين المسيحيين عامة والإيطاليين خاصة، وبين المغاربة في العصور الوسطى وجمعهم في كتاب من جزءين، تضمن الجزء الأول مقدمة تاريخية أما الجزء الثاني فقد خصصه صاحبه لمعاهدات السلم والتجارة التي تم توقيعها بين الإيطاليين والمغاربة وقد فصل في الموضوع أكثر عندما تطرق إلى معاهدات كل جمهورية على حدى وقد استفادت الدراسة من هذه الأخيرة خاصة مع جمهورية البندقية وجمهورية جنوة وجمهورية بيزة ومعاهداتها التي وقعنها من بلاد المغرب والتي حوت من خلال بنودها الكثير من المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة وخاصة في فصولها الثلاثة الأخيرة المتعلقة بالعلاقات السياسية والتجارية والإجتماعية. وحتى المقدمة التاريخية في الجزء الأول من هذا الكتاب جاءت غنية بالمادة الإخبارية التي أفادت موضوع البحث.

2– المصادر الجغرافية

كثرت المصادر الجغرافية التي تحدثت عن سواحل المغرب الأوسط وعن نشاطها التجاري المتميز مع الضفة الشمالية للمتوسط لا سيما الجمهوريات الإيطالية، رغم تفاوتها في المعلومات أحيانا وتشابهها في الكثير من الأحيان ولعل أهم هذه المصادر:

2–أ/ البكري أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب

لمؤلفه أبي عبيد البكري وهو أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو البكري الأندلسي المتوفى عام **487هـ/1094م**، يكتسي كتاب المسالك والممالك لأبي عبيد البكري أهمية خاصة لأن مؤلفه تمكن من استعمال مصادر لم يستعملها الجغرافيون الذين سبقوه، تتنوع مواد كتاب المسالك والممالك حيث تشمل المسالك وصف البلدان والشعوب والمدن. يورد البكري في

الجزء الثاني من هذا الكتاب معلومات عن بلاد المغرب الإسلامي ووصف المدن بشكل من التطويل أو التقصير وهو الأمر الذي أفادني في ضبط المعلومات الجغرافية

2-ب/ الإدريسي أبو عبد الله محمَّد بن محمَّد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق

لمؤلفه الشريف أبي عبد الله الإدريسي المتوفى عام **558هـ/1163م**، يشرح المؤلف في مقدمة كتابه منهجه في وصف جهات الدنيا التي كانت معروفة في عصره، فيذكر أنه يصف أحوال البلاد والأرض في خلقها وبنائها وأماكنها وبحارها وجبالها ومسافاتها وعملها وأجناس نباتها والاستعمالات التي تستعمل بها، والصناعات التي تتقن بها والتجارات التي تجلب، والعجائب التي تذكر عنها، مع ذكر أحوال أهلها وهيئتهم ومللهم ومذاهبهم وزيّهم وملابسهم ولغاتهم. يتحدث في الجزء الأول عن بلاد المغرب من الحدود مع مصر إلى بحر الظلمات والجزء الثاني الذي يدرج فيه الحديث عن المدن الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط من بلاد المغرب وصولا إلى مدينة وهران. ثم يذكر ما يتعلق بمدن العدوة الأندلسية بداية بحدودها وأقاليمها ومختلف مدنها وحصونها وقراها ومما أفادني به هذا المصدر هو تلك المعلومات التاريخية الغزيرة التي احتاجها الفصل الأول من الدراسة.

2-ج/ الروض المعطار في خبر الأقطار لابن عبد المنعم الحميري

وهو عبد الله محمد بن عبد المنعم الصنهاجي الحميري السبتي. المتوفى عام **750هـ/1349م**، أوضح الحميري في مقدمة كتابه الخطة التي التزم بها في تأليفه، وقد أراد أن يؤلف معجما جغرافيا مرتبا على حروف الهجاء ليسهل على الباحث كشف اسم الموضع الذي يريده. ويذكر المؤلف المدن والقرى وما إليها في قارات الدنيا المعروفة في عصره ويصفها على الترتيب الأبجدي المشرقي وبناءا على ما جاء في مقدمته فإن الكتاب يشتمل على فنين هما ذكر الأقطار والجهات والوقائع التاريخية التي تتصل بها، وقد حرص المؤلف على الاختصار، ولذلك فقد حذف ذكر المسافات والمسالك، وتكمن أهمية الكتاب في احتفاظه بمعلومات من كتب ضائعة أو من مشاهداته وارتساماته التي يدونها. لقد

أفادني هذا المصدر بدقة المعلومات ووفرتها عن المدن خاصة الساحلية في المغرب الأوسط والتحديد الجغرافي لمنطقة الدراسة.

يكن اعتماد الدراسة على النصوص الجغرافية من أجل معرفة المواقع وتحديدها جغرافيا بل أيضا لغناها بمادة علمية وفيرة عن مختلف النشاطات الإقتصادية للواجهة البحرية للمغرب الأوسط ومن تلك المعلومات ما تعلق منها حول مختلف التعاملات السائدة ومظاهر الحركة فيها.

3 –كتب النوازل والفقه والحسبة:

نظرا لما حوته نصوصها من مادة إخبارية دسمة عن ما كان يحدث على أرض المغرب الأوسط، سواء فيما تعلق بالتجارة ورواجها أو تراجعها وحتى قضايا عن كراء السفن أو غرقها وما يترتب عن الأمر من منازعات إضافة إلى مختلف أنواع البيوع التي كانت تقع بين التجار الإيطاليين والمغاربة كالقراض أو السلف وغيرها من القضايا التي خدمت موضوع الدراسة، وأهمها :

3. أ/ المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس:

لمؤلفه أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي المتوفى سنة **914هـ/1508م**، يعتبر هذا الكتاب موسوعة كاملة شملت كامل الغرب الإسلامي (المغرب والأندلس) وهي مجموعة ضخمة من القضايا جاءت حقلا خصبا لدراسة مجتمع الغرب الإسلامي من مختلف الجواني وما همنا في هذه الدراسة ما تعلق بالوجود الذمي –النصاري – المتمثل في الإيطاليين في المغرب الأوسط ودورهم الإقتصادي و الإجتماعي من خلال تلك النوازل المتعلقة بهم .

3 – ب/ ثلاث رسائل في آداب الحسبة و المحتسب:

كان اعتماد الدراسة على أولها و هي بعنوان رسالة ابن عبدون في القضاء والحسبة لمؤلفها ابن عبدون وهو محمد بن أحمد التجيبي الإشبيلي الذي كان حيا في القرن الخامس الهجري، و قد وجدنا في هذه الرسالة معلومات هامة عن الأنظمة الإدارية، و كذا عن المكاييل و الموازين.

4-كتب التاريخ العام

تتضمن المصنفات التاريخية مادة إخبارية مهمة والتي شملت مختلف الحقب التاريخية الخاصة بالدراسة أي من القرن السادس الهجري حتى القرن العاشر الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى السادس عشر ميلادي، حيث عالجت الأحداث المتعلقة بالبحر المتوسط حسب تسلسلها الزمني، وتتبع السياسة التي انتهجتها السلطات الحاكمة المتداولة على المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة مع الرعايا الإيطاليين، وأبرز الأحداث التي كانت تقع خاصة على مستوى المدن الساحلية التي شهدت حركية نشيطة لهذه العناصر مقارنة مع المناطق الداخلية.

4-1/ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر

للعلامة ابن خلدون وهو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الإشبيلي المتوفى عام **808ه/1406م**، ينقسم حسب المواضيع التي تناولها فيه إلى أربعة أقسام، القسم الأول يتمثل في المقدمة التي كتبها بقلعة بني سلامة وتناول فيها الظاهرة الاجتماعية بجميع جوانبها وأبعادها. اما القسم الثاني فتحدث من خلاله عن أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ الخليقة و من عاصرهم من الأمم و الشعوب. أما القسم الثالث منه فقد خصصه للحديث عن تاريخ لبربر و أجيالهم وماكان لهم من دول خاصة تلك المعاصرة له كبني حفص وبني مرين وبني عبد الواد وهو القسم الذي أفادنا بمعلومات تاريخية مصدرية أفادت دراستنا كثيرا في ضبط عدة أحداث تاريخية.

4 -2/ كتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قتل الاحتلام من ملوك الإسلام :

لمؤلفه محمد بن عبد الله بن سعيد السليماني الغرناطي المعروف بلسان الدين ابن الخطيب المتوفي عام **776ه/1374م**، ألف ابن الخطيب كتابه هذا بمناسبة بيعة سلطان مريني لم يبلغ الحلم غير أنه

تجاوز موضوعه فأرخ للدول الإسلامية بالمشرق والمغرب ورتبه على أقسام. ما يهمني في دراستي هو دراسة الواردة في القسم الثالث الذي يتطرق فيه إلى تاريخ بلاد المغرب من برقه شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا حتى بداية عصر الموحدين وقد كان مادة إخبارية مهمة عن تاريخ وسياسة الموحدين اتجاه الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

3-4/ المغرب في أخبار الأندلس والمغرب

لمؤلفه أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن عذاري، والذي كان بقيد الحياة عام **717هـ/1312م**، يعتبر هذا المؤلف من أهم مصادر الغرب الإسلامي نظرا لما يتضمنه من معلومات ذات قيمة تاريخية كبيرة أغلبها مقتبس من صفحات عبثت بها أيام الدهر، ولم تصل إلينا مثل كتاب الرقيق القيرواني والوراق وابن حيان وغيرهم، ولهذا السبب جاء الكتاب حافلا بمعلومات تاريخية قيمة ينفرد بها عن غيره من المصادر وهو تاريخ عام للغرب الإسلامي من الفتح إلى غاية عصر بني مرين بالمغرب الأقصى ويتألف الكتاب من خمسة أجزاء، ما يهمني في الدراسة

كما عززنا الدراسة بمجموعة من المراجع المتخصصة كدراسة **جنوة وبلاد المغرب لمصطفى نشاط** وبعض الدراسات الأكاديمية التي تصب في الموضوع، على سبيل المثال لا الحصر دراسة **التوجه البحري للمغرب الأوسط علي عشي**. ودراسة دومنيك فاليريان

Les relations entre L'Italie et le Maghreb dans la seconde motier du XV^{e} siecle les conditios d'un nouvel essore

إن المادة العلمية المعتمد عليها للتأريخ للعلاقات الحضارية خاصة خلال القرون الأربعة الأخيرة من العصور الوسطى، موجودة من خلال المصادر المختلفة التي تطرقت إليها سابقا، لكنها ليست بالمادة الجاهزة كالتي تتوفر في التأريخ في المجالات الأخرى كالسياسية مثلا أين تضبط الوقائع بتواريخها وشخصياتها وأماكنها، بل تحتاج هذه المادة إلى عمليات تنقيب واسعة في بطون المصادر التاريخية على اختلافها من كتب التاريخ العام والمصادر الفقهية والجغرافية، وكتب النوازل والأحكام، وخاصة المراجع

والدراسات الأجنبية وقد خلق هذا الأمر شيء من الصعوبة أثناء إنجازنا لهذا العمل، والذي وإن وفقنا فيه فهو بفضل الله ذو الجلالة والإكرام وإن قصرنا فهو من سهونا.

صعوبات العمل

لا يخلو أي بحث علمي " **جاد** " في مختلف مجالات العلوم من صعوبات تثبّط صاحبها أحيانا وتحفزه أحيانا أخرى، على التحدي وتجاوز كل ما يعرقل مساره وهدفه العلمي المسطر. ولعل أهم الصعوبات التي واجهتنا ما سنلخصه في هذه النقاط:

- الصمت الرهيب للمصادر العربية عامة والمغربية خاصة عن ذكر كل ما يشير إلى قيام مثل تلك العلاقات التي كانت موضوع بحثنا، فهي عادة ما كانت ترد منها إشارات غامضة عن المجتمعات المسيحية أو بالأحرى الأشخاص المسيحيين بذكرهم في مصطلحات جامعة، كبلاد الإفرنج أو دار الكفر أو دار الحرب، أو النصارى أو حتى أشمل من ذلك بأهل الذمة، دون تحديد مواطنهم إلا في مواضع نادرة إن لم نقل منعدمة.
- قلة المعلومات المصدرية المغربية جعلتنا نعتمد على الدراسات الأجنبية المعتمدة بدورها على ما توفر لديهم من وثائق، الأمر الذي يجعلنا دائما في موقف التمحيص والتدقيق في المعلومات حتى لا نقع في مطبات أو متاهات الذاتية واللاموضوعية لبعض المؤرخين.
- اتساع المجال أو الإطار الزماني للموضوع الذي قارب الأربعة قرون، كان له من الصعوبة نصيب.
- اعتماد الدراسة على نسبة كبيرة من المراجع الأجنبية خلق نوع من الصعوبة لأن الأمر احتاج إلى تخصيص وقت طويل لعملية الترجمة، التي كانت تستعصي علينا في بعض الأحيان لكثرة استعمال مصطلحات صعبة للغات قديمة مثل اللغة اللاتنية، حيث أن عملية الترجمة في هذه الحالة استدعت منا استشارة المختصين في الترجمة الذين حضروا أحيانا وغابوا كثيرا.
- تعذر التنقل إلى إيطاليا لإحضار ما يمكن أن يخدم الموضوع من وثائق وأرشيفات، بسبب أمور إدارية خارجة عن نطاقنا رغم محاولاتنا المتكررة.

- إلاّ أنه ورغم كل شيء فقد سعينا من خلال دراستنا هذه جاهدين و مدعومين بنصائح و توجيهات المشرف الحثيثة إلى أن نصل ولو لرسم صورة عامة عن تلك العلاقات التي جمعت بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط في العصور الوسطى. ولأنني وعدت نفسي وأنا أحضر رسالة الليسانس في التاريخ بجامعة وهران بأن يكون هذا العمل مفيدا ولن يكون فريدا، وبتوفيق من الله وعونه وفيت بوعدي، من خلال أطروحة الدكتوراه التي أتمنا أن تكون هي الأخرى عملا جديدا ممدودا غير محدود وبالإستمرارية هو موعود.

عن الطالبة الباحثة الهدون حامدي

كتب يوم 23-10-2018 على الساعة الواحدة والنصف صباحا بتلاغ

الفصل التمهيدي : الحوض الغربي للمتوسط

فضاء للتقاسم الحضاري

- مدخل
- المبحث الأول: الحوض الغربي للمتوسط و الضفة الجنوبية– المغرب الأوسط –

1–أ/ المغرب الأوسط – أهمية الموقع –

1–ب/ المسار التاريخي للمدن الساحلية في المغرب الأوسط

1–ج/ عوامل عودة و نشاط المدن الساحلية في المغرب الأوسط

- المبحث الثاني: الحوض الغربي للمتوسط والضفة الشمالية – الجمهوريات الإيطالية –
  - تمهيد

2–أ/ انتقال السيادة البحرية إلى الضفة الشمالية

2–ب/ مؤشرات ظهور الجمهوريات الإيطالية

2–ج/ الجمهوريات الإيطالية قبيل القرن 6هـ / 12م

- المبحث الثالث: العلاقات بين الضفتين بين القطيعة و الإستمرارية قبيل القرن 6هـ / 12م
  - تمهيد

3–أ/ هل أحدث الإسلام القطيعة في العلاقات

3–ب/ الإستمرارية في العلاقات

3–ج/ العلاقات بين الضفتين

نتائج الفصل التمهيدي

مدخل:

من يتأمل الحضارات الإنسانية ويحاول دراستها واستقراءها بطريقة موضوعية، فإنه سيلاحظ أن معظمها نشأت على شواطئ البحر المتوسط الذي شكل طوال تاريخه البشري حيزا جغرافيا واحدا تفاعلت شعوبه وتمازجت بفعل حركة الامواج التي حملت السفن بين موانئه، ومعها حملت ثقافات وأفكارا وبشرا، كما حملت المواد والمنتجات المختلفة وبذلك تكونت حضارة مشتركة جمعت بين ضفتيه الشمالية والجنوبية. فهو أعظم بحر طبيعي مركز التاريخ الروحي وملتقى الحضارات الأعظم في تاريخ البشرية. كما نمت على ضفافه الأديان الثلاث الكبرى وعن طريقه تواصلت ثلاث قارات وفوق مياهه وحول جزره تصارعت الإمبراطوريات. وبذلك كله تعددت أدواره وتجلياته ليكون مهدا واحدا وجسرا وعائقا ونعمة ونقمة ومسرحا لحروب ضروس[1].

إن بروز البحر المتوسط كمنطقة بالغة الأهمية جعله محط أنظار وأطماع القوى الكبرى في العالم. ومن المسلّم به أنّ هذا البحر لم يكن عبر حقب التّاريخ المتتالية نقطة فصل بقدر ما كان أداة تواصل ولقاء، ويشهد على ذلك ما عرفته ضفتاه من أطوار متعاقبة من التوتر والسّلم، تمخض عنه في الأخير رسم المعالم الأساسية والانعطافات الكبرى لمسارها التاريخي[2]، فللبحر المتوسط أو كما عرف ببحر الروم أهمية تاريخية وإستراتيجية منذ القدم[3].

ألم يقل عنه عبد الرحمن ابن خلدون ما يلي: "... **والساكنون بسيف هذا البحر وسواحله من عدوتيه يعانون من أحواله ما لا تعانيه أمة من أمم البحار فقد كانت الروم والافرنجة والقوط بالعدوة الشمالية من هذا البحر الرومي وكانت أكثر حروبهم ومتاجرهم في السفن فكانوا مهرة**

[1]- جون جوليوس نورويش، الأبيض المتوسط – تاريخ بحر ليس كمثله بحر–، ترجمة، طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 2015، ص 5 .

[2]- علي عشي، التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات، (2-10هـ/8-16م)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، إشراف مسعود مزهودي، – جامعة باتنة –، الجزائر، 2016-2017، ص 25.

[3]- ابراهيم سعيود، القرصنة المتوسطية، خلال الفترة الحديثة، –القرصنة الإيطالية أنموذجا–، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غردالعدد 11-2011، (145-162)، ص 144.

في ركوبه والحرب في أساطيله ....فكانت هذه عادة أهل هذا البحر الساكنين حفافيه معروفة في القديم والحديث..."[1].

يبدوا جليا من خلال نص ابن خلدون أن البحر المتوسط ظل دوما حاضرا في مجمل التطور الحضاري الذي عرفته المجتمعات الإنسانية. والأمر الأكيد هو أن ضفتي المتوسط ومنذ القدم كانتا تتطلعان إلى بعضهما البعض مدفوعتين بتجانسهما الطبيعي والمناخي، حيث أن تجانس المناطق المطلة على هذا الحوض واندماجها مع اقتصاد البحر الأبيض المتوسط أكثر من ألف سنة قبل الميلاد كانت قد دفعت بالقوى المنتصبة على احدى الضفتين بضرورة الإنتقال إلى الضفة المقابلة[2] وبهذا ظل حوض البحر المتوسط وسيلة ربط بين جهاته الأربع منذ العصور القديمة. ولكننا نقصر الحديث في هذه الدراسة على الحوض الغربي منه بضفتيه الشمالية ممثلة في – الجمهوريات الإيطالية – والجنوبية ممثلة في المغرب الأوسط، وما جسدته المنطقتان وخلدته في تاريخ العلاقات بين الضفتين.

---

[1] – –عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1432-2010، دط، ص 313.

[2] – محمود أحمد أبو صوة، دراسات في تاريخ البحر الأبيض المتوسط في العصر الوسيط، منشورات، ELGA، دط، 2000، ص ص 18- 19.

المبحث الأول: الحوض الغربي للمتوسط والضفة الجنوبية –المغرب الأوسط–

1–أ/المغرب الأوسط – أهمية الموقع :

انطلق فاتحوا الغرب الإسلامي منذ أواخر القرن الأوّل للهجرة نحو غزو البحر المتوسط مدفوعين بالرغبة الصادقة في نشر الإسلام والجهاد البحري في سبيل نصرته. وقد علمتهم التجارب التي خاضوها على طول هذه اللجة بإخفاقاتها ونجاحاتها، كيف يطوّعوا هذا البحر ليصبح بحيرة إسلامية مع مستهل القرن الثالث الهجري/التاسع ميلادي وطيلة القرن الذي يليه قبل أن تتراجع سيادتهم وتضعف شوكتهم في قهر الأساطيل الرومية خلال القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، إلا من بعض القوى البحرية التي مثلت استثناء في تطور الأسطول البحري بالغرب الإسلامي. وفي غمرة هذه السيرورة اكتسب أهل مغرب دار الإسلام دراية جمة بطبيعة البحر الرومي وإلماما ببعض سواحل بحر الظلمات وطوروا خلالها معارفهم بالملاحة فيهما[1]، وقد كان لموقع الغرب الإسلامي عامة و–المغرب الأوسط– خاصة وما حباه الله به من نعم طبيعية أثر فعال في توجه سكانه إلى البحر والاهتمام به وممارسة نشاطهم، حيث تمكنوا خلال مختلف الحقب التاريخية بفضل تواجدهم حول سواحل البحر المتوسط ومدنه من اكتشاف الدور الكبير الذي لعبه كونه طريق الاتّصال بين الأمم والحضارات، ليس هذا فحسب بل للتجارة وتبادل المنافع والتصدي لمختلف الأخطار[2].

فالموقع الجغرافي للمغرب الأوسط ذو أهمية بالغة، حيث كان له الدور التاريخي في نشأة العلاقات الإقتصادية، وهو فضلا عن ذلك كان عاملا في ازدهار الحركة التجارية بصورة مكثفة ودائمة بين ضفتي المتوسط، خاصة بعد إدراك المسلمين أهمية هذا البحر الذي يعتبر من أهم المقومات الضرورية لبقاء دولتهم وتأمين حدودها الجديدة وأنه لن يتأتى لهم ذلك إلاّ من خلال مدّ نفوذهم نحو

---

[1]– عبد السلام الجعماطي، دراسة في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحر بالغرب الإسلامي، دار الكب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الاولى، 1433هـ–2012م، ص–15.

[2]– علي عشي، المرجع السابق، ص 77.

الحوض الغربي منه وماله من مراكز إستراتجية هامة[1]. وعن هذا الموضوع تحدّث ابن خلدون وقال: **"كان المسلمون لعهدة الدولة الإسلامية قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه وعظمت صولتهم وسلطانهم فيه فلم تكن للأمم النصرانية قبل بأساطيله... وامتطوا ظهره للفتح سائر أيامهم فكانت لهم المقامات المعلومة من الفتح والغنائم..."**[2].

لقد ساهمت الواجهة البحرية للمغرب الأوسط في تغيير أنماط سكانه الإجتماعية والإقتصادية حتى وإن كانت قد مست المناطق الساحلية فقط[3] والتي بعد أن اختفت لعدة قرون بعد السيطرة الإسلامية على المنطقة عادت بعد ذلك في ظروف غامضة لتلعب دورا ثانويا في الحياة السياسية والإقتصادية لتصل إلى مرحلة الحاضرة المركزية في مرحلة تاريخية لاحقة[4]. حيث أن استقراءنا للمصادر التاريخية والجغرافية يتبين لنا من خلاله أن البحر أصبح مصدرا أساسيا لقسم واسع من السكان بعد استقرار الكثير منهم بالمدن الساحلية و بعد أن ازدهرت التجارة البحرية جراء انتشار الفوضى بالطرق البرية وحتى في الأرياف التي كانت تعتبر المحرك الأساسي لحضارة المغرب الأوسط [5]، هذا الأخير الذي يعد جزء من المجال الجغرافي للمغرب الإسلامي في إطاره الطبيعي وتركيبته القبلية وسياقه التاريخي. ولا يفوتنا أن نشير في هذا المقام أنّ – المغرب الأوسط – كلفظ إصطلاحي ظهر في الكتابات الجغرافية ابتداء من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي تعبيرا عن الإنتماء القبلي المسيطر على اعتبار أن القبيلة قوة اجتماعية ذات سلطة سياسية[6]. وسيأتي التفصيل في هذا في الفصل الأول.

---

[1]– توقيف مزاري، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهد الموحدين والمرابطين، سور النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، الجزء الأول، ص7.

[2]– عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 314.

[3]– علي عشي، المرجع السابق، ص 7.

[4]– علاوة عمارة وزينب موساوي، مدينة الجزائر في العصر الوسيط، مجلة انسانيات،مجلة أكاديمية مختصة في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، وهران، الجزائر، عدد مزدوج 44 – 45، أفريل- سبمبر، 2009، (ص من 25-42)، ص 26.

[5]– القادري بوتشيش، الجاليات المسيحية بالمغرب أيام الموحدين، مجلة الإجتهاد، مجلة متخصصة تعنى بالدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي، دار الإجتهاد، بيروت، العدد الثامن والعشرون، السنة السابعة، صيف، 1416هـ، 1995، ص 80.

[6]– فؤاد طواهرة، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأوسط، – السياق التاريخي والمجال الجغرافي–،مجلة حوليات التراث، العد 15، 2015، جامعة مستغانم، ص 156.

لقد كان تفاعل المغرب الأوسط مع مجاله البحري خلال الفترة الوسيطة متذبذبا من فترة لأخرى رغم مساره المطرد واستمرت انعكاساته حتى الفترة الحديثة، وهذا بسبب واقع معقد اختلط بالأسباب التاريخية والسياسية والمذهبية، ولم يظهر النشاط البحري في هذا الإقليم في صورته الحقيقية إبان تبعية بلاد المغرب للخلافة الأموية ثم العباسية ثم عصر الولاة، ولكنه اتسع بعد أن تطلّع المغاربة إلى الانفصال وتشكيل دولة مستقلة، فمارسوا نشطاهم البحري الذي بلغ ذروته في القرنين الرابع والخامس الهجريين/العاشر والحادي عشر الميلاديين[1]. فخضعت بذلك المدن الساحلية في المغرب الأوسط لأشواط طويلة ومختلفة في بروزها و تكونها وتطورها ففيما تمثل المسار التاريخي لهذه المدن.

[1]- علي عشي، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

1 – ب/المسار التاريخي للمدن الساحلية في المغرب الأوسط:

إن البحرية الإسلامية في الضفة الجنوبية عموما والمغرب الأوسط خصوصا استلهمت في جانب كبير من تنظيماتها ومسالكها من التنظيمات الفينيقية والرومانية أي من الحضارات السابقة، من خلال الإبقاء على المدن أو تطويرها أو احياء المخربة منها، كما تم استغلال المسالك والطرق البحرية المعروفة في البحر المتوسط من قبل الرومان على غرار الطرق الرابطة بين الأندلس وبلاد المغرب الأوسط والطرق الرابطة بينها وبين إيطاليا. لقد كان مصير مختلف المدن الساحلية منذ الفتح الإسلامي هو التراجع والانحطاط إلى غاية بداية القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي[1]، رغم أن هذه المدن سبق وأن فقدت مكانتها سنوات عديدة قبل وصول طلائع الجيوش الإسلامية [2] لأن المدن الساحلية للمغرب الأوسط كانت عموما مع الفتح الإسلامي مدنا صغيرة بسبب ضعف البيزنطيين المسيطرين عليها وعدم اهتمامهم بها من جهة، ومن جهة أخرى فإن خطوط الفتح الإسلامي في المراحل الأولى اتبعت الطرق الداخلية والصحراوية بينما اهملت الساحلية منها، بسبب التّهديد البيزنطي البحري المستمر لأي استقرار عربي في الساحل خاصة وأن الفاتحين لم يؤسسوا بعد لقواعد بحرية لأسطولهم[3]، فقد كان لغياب ثقافة بحرية للقبائل العربية الوافدة والمجموعات القبلية دور كبير في تهميش مدن ساحل المغرب الأوسط على وجه الخصوص والتي استمرت في تراجعها العمراني وفقدانها لدورها العسكري والاقتصادي لفائدة مدن الداخل المرتبطة خصوصا بالإنتاج الفلاحي وبتجارة الذهب والرقيق[4].

[1]– علاوة عمارة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط، مقال من مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، رمضان 1429– سبتمير، 2008، العدد 26، ص 227.

[2]– علاوة عمارة، نفسه، ص 227.

[3]– علي عشي، المرجع السابق، ص 55.

[4]– علاوة عمارة وزينب موساي، المرجع السابق، ص ص 28-29.

كما يذكر الباحث – علاوة عمارة – أن تراجع المدن الساحلية والموانئ في المغرب الأوسط بعد الفتح الإسلامي لصالح المدن الداخلية، يرجع لعدة عوامل من بينها عامل رئيسي وحاسم –كما يراه – والذي يتمثل في استمرار العرب الفاتحين في تطبيق التقسيم الاداري البيزنطي المرتكز على مجموعة من المدن الداخلية واستمر الوضع على حاله إلى غاية القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي[1]، في حين يرى –أرشيبالد– أن الاضطرابات التي شهدتها بلاد المغرب في عصر الولاة – ثورات البربر والخوارج – سمحت بعودة سيطرة البيزنطيين على مدن من غرب البحر المتوسط، مما أدّى إلى سوء الأحوال الاقتصادية[2] وبالتالي الاعتماد على الموارد في الداخل بعيدا عن الساحل، إلّا أن – علاوة عمارة – يرجع للموضوع نفسه ويرى أن التبرير الحقيقي لغياب المدن الساحلية مباشرة بعد الفتح الإسلامي هو أن الكتابة التاريخية العربية أحدثت قطيعة مع الماضي القديم وهو ما نلمسه في النصوص الأدبية التي وصلتنا سواء كانت إخبارية أم وصفية[3]، ومن خلال هذا القول نستشّف حقيقة أثبتتها عدة دراسات وهي أن صمت المصادر وعزوفها عن تتبع مصير المدن الساحلية في القرون الهجرية الأولى لا يعني بالضرورة اختفاؤها نهائيا أو نهاية دورها الحضاري والمتمثل أساسا في التواصل مع الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

إن المتتبع للمحطات التاريخية التي مرت بها المدن الساحلية في المغرب الأوسط من الفتح الإسلامي إلى غاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي يبدو له جليا أن مسألة بقاء المدن القديمة في المغرب الأوسط لا تحتاج إلى دليل نظرا لاستمرارها في عديد من المناطق، بل إن حضور المدن القديمة الساحلية ممتد إلى اليوم، رغم أننا نسلم بتراجع دور بعضها لحساب البعض لكن دون قطيعة نهائية كما ذكر المؤرخون الغرب[4].

---

[1]– علاوة عمارة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الوسيط، ص 227 .

[2]– ارشيبالد.ر. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط،(500–1100م)، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم، محمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت، ص 193.

[3]– علاوة عمارة، التطور العماراني والتجاري لمدينة بجاية، ص 228.

[4]– علي عشي، المرجع السابق، ص57.

لئن لم تظهر المدن الساحلية منذ البداية على الساحة التجارية البحرية إلاّ أنّها برزت على مستوى الأحداث التاريخية منذ القرون الأولى للفتح الإسلامي، إذ يعتبر كثير من الدارسين أن دولة بني رستم مثلا دولة داخلية ذات طابع بري، لكن الدراسات أثبتت عكس ما ذهب إليه هؤلاء[1] إذ كشفت البحوث التاريخية والجغرافية سيطرة هؤلاء على ساحل يمتد من تلمسان غربا الى طرابلس وبرقة شرقا باستثناء الساحل الذي تراقبه الدولة الأغلبية الذي يمتد من بجاية غربا الى بنزرت وخليج قابس شرقا وبهذا يكون بنو رستم يملكون مدنا ساحلية أكثر مما هي عند الأغالبة أو الادارسة [2]. كما اتضح دور المدن الساحلية في المغرب الأوسط في الصراع المذهبي السياسي باعتبار أهمية موقعها الاستراتيجي والجيوسياسي نحو البحر وشهد الساحل نشاطا جديدا تحت تأثير الأغالبة ثم الفاطميين والأندلسيين بظهور مدن ساحلية هامة[3]، وبعد زوال الدولة الفاطمية وقيام دولة بني حماد تحول الصراع في بلاد المغرب الأوسط إل صراع انتاج الثروة والتحكم في منابعها، وأفرغ من محتواه المذهبي وتحول إلى صراع سياسي اقتصادي. مما جعل المدن الساحلية والموانئ عرضة لهذا الصراع الذي كان في معظم فتراته مدمرا فساهم في تخريب المدن والمراسي واختفاء البعض منها أو إعادة بنائها وترميمها[4]، وتجهيزها للدور الجديد المنوط إليها فانتقلت الموانئ والمدن الساحلية من الأدوار العسكرية الدفاعية خلال القرون الهجرية الأولى، في المغرب الأوسط إلى الأدوار الإقتصادية بدءا من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي فتعددت الطرق التجارية والمسالك البحرية في المغرب الأوسط وتشعَبت بين حواضرها ومراسيها، كما تعاملت مع مختلف الأقطار والأقاليم سواء الإسلامية منها أو المسيحية المقابلة لها في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، وهذا الازدهار والحركية النشيطة يعود إلى عدة عوامل فما هي أبرزها؟

---

[1] – – ارشيبالد لويس، المرجع السابق، ص 250.

[2] – علي عشي، المرجع السابق، ص ص 63 64.

[3] – دومنيك فاليريان، بجاية ميناء مغاربي (1067 –1510)، ترجمة علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزء الأول، الجزائر، دط، دت، ص 13.

[4] – علي عشي، المرجع نفسه، ص 291.

1-ج/عوامل عودة ونشاط المدن الساحلية في المغرب الأوسط:

إنّ استرجاع الواجهة الساحلية للمغرب الأوسط لنشاطها البحري لم يأتي دفعة واحدة وإنما مرّ بعدة مراحل يمكن أن نرجع بداياتها الأولى إلى نجاح السياسة الأموية في الأندلس في خلق فضاء تجاري في الحوض الغربي للبحر المتوسط بداية من نهاية القرن الثاني للهجرة/الثامن ميلادي عن طريق تأسيس مجموعة من المدن والمراسي من طرف البحارة الأندلسيين [1] إنهم جيل جديد من الملاحين الأندلسيين الذين خلفوا العنصر البربري الجهادي وتمكنوا من انعاش النشاط البحري وما يتعلق به في سواحل المغرب الأوسط لاسيما الغربية منها. وباعتبار المدن الساحلية في المغرب الاوسط من أهم المناطق الثغرية[2]، فإن هذا الأمر جعلها تحضى باهتمام كبير من قبل السلطات المركزية المتعاقبة على المغرب الأوسط، أو من القبائل البربرية المسيطرة على هذه المدن وبالتالي اكتسب البعد الجغرافي للموانئ والمراسي أهمية كبيرة بالنسبة للتحصينات ووسائل الدفاع وقربها من مناطق التموين والتخزين وكذلك لتصريف السلع القادمة إليها. وهناك العديد من العوامل المباشرة وغير مباشرة والتي ساهمت وبشكل واضح في تنشيط المدن الساحلية والاعتماد عليها في الكثير من الأحيان لأنها أضحت في العصور المتأخرة من الفترة الوسيطية عصب الحياة، وكذا الرئة التي يتنفس منها المجال الاقتصادي للمغرب الأوسط الذي اعتمد منذ نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي على دور الوساطة بين التجارة الصحراوية وتجارة الضفة الشمالية خاصة مع الجمهوريات الإيطالية، كما أصبحت مركز ثقل الحياة المغربية بسبب الأزمات الاجتماعية التي أصابت المناطق الداخلية، ولعل

---

[1]- علاوة عمارة وزينب موساوي، مدينة الجزائر في العصر الوسيط، ص ص 29-30.

[2]- يشرح دومنيك فالريان ما ورد عند الجغرافيين العرب وخاصة بن خلدون حول معظم المدن الساحلية والتي سماها بالثّغر، ينظر دومنيك فالريين، - المرجع السابق، ج1، ص 73.

أبرز هذه الأزمات هي الغزوة الهلالية [1]، وما حدث من جرّائها حيث أحلّت الخراب والدمار محل الخصب والنماء، حيث خرب البدو المعيرون ونهبوا الأراضي الزراعية، ويرى أرشيبالد أن الأنظمة الدقيقة التي وضعها القرطاجيون والرومان في الري والزراعة بتلك البلاد لم يدركها الفساد والانحلال إلا في أواخر القرن الحادي عشر ميلادي/الخامس هجري وليس قبل ذلك ويضيف أن عمل البدو لم يقف عند تخريب مراكز التجارة والصناعة بل تجاوز ذلك إل قطع طريقين هامين من طرق القوافل الواصلة عبر الصحراء بين المغرب والسودان[2]. لذلك يرى –**جورج مارسي**– أن تطور المراسي والمدن من حيث الظهور والتجارة البحرية الساحلية في المغرب الأوسط جاء نتيجة غير مباشرة للغزو الهلالي أو ما سميت بالكارثة العربية [3]، لهذا يعتبر الكثيرين من الباحثين أن لحملة بني هلال آثار على الجانب

[1] – الغزوة الهلالية: هجرة بني هلال من أشهر الهجرات العربية إلى شمال أفريقيا في القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي وتعرف " بالهجرة الهلالية " في التراث الشعبي العربي، فيما يصفها ابن خلدون بانتقال العرب إلى أفريقيا. وتعرف كذلك " بالهجرة القيسية " نسبة إلى ان أغلب القبائل المهاجرة تندرج تحت الفرع القيسي من العرب العدنانية، وقد كان بنو هلال وبنو سليم ومن جاء معهم من القبائل يقيمون في المنطقة الممتدة بين الطائف و مكة، وبين المدينة و نجد، وشاركوا في الفتوحات العربية الإسلامية، الا انهم احتفظوا بثقلهم وطابعهم البدوي في الجزيرة العربية حتى تاريخ هجرتهم 440هـ. واستقرت هذه القبائل في شمال أفريقيا, وشاركت هذه القبائل في الحروب والفتوحات والصراعات السياسية والعسكرية التي قامت في المنطقة وفي حوض المتوسط، وكان لها الأثر الحاسم في تعريب شمال أفريقيا. تعددت مواطن هذه القبائل عبر التاريخ فكانت لها مواطنها في شبه الجزيرة العربية في الجاهلية ثم مواطن أخرى بعد ظهور الإسلام. وهكذا أثرت الأحداث والتحولات التي عرفتها جزيرة العرب والعالم الإسلامي في تغير مواطنها، كما أثرت تلك التحولات على الخريطة البشرية في مناطق متعددة من البلدان التي وصلها الفتح الإسلامي. وتجمع المصادر أنها كانت تقطن الجزيرة العربية ثم هجرتها إلى الشام و العراق و مصر، ومنها انتقلت تلك القبائل العربية إلى المغرب. ولمعرفة أكثر التفاصيل عن هذه القبائل يرجى الإطلاع على المصادر والمراجع التالية : . ابن الأثيرعز الدين، اللباب في تهذيب الانساب، مكتبة المثنى، بغداد، دط، دت، ج 3، ص 396. ابن خلدون، العبر ج، 6، ص 17. المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي ،البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسة في تاريخ العروبة في واد النيل، تحقيق، عبد المجيد عابدين، دار النشر، القاهرة، 1961، ص 28. ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، ص 354. ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، 1962، دط، ج، 1، ص 384. خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم لأكثر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دارا لفكر، القاهرة،ج9، ص 92. الراضي دغفوس، مراحل تاريخ الهلالية في المشرق – مسار قبائل بني هلال وبني سليم من الحجاز ونجد إلى إفريقية والمغرب –، المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب العراق عدد 11، ص 209. أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، عبد الحليم عويس، بنو هلال أصحاب التغريبة في التاريخ والأدب، الرياض، دار العلوم، 1981، ص 17. المقريزي تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي ،البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسة في تاريخ العروبة في واد النيل، تحقيق، عبد المجيد عابدين، دار النشر، القاهرة، 1961، ص 28.

[2] – ارشيبالد.ر.لويس، المرجع السابق، ص 385.

[3] – جورج مارسي، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة عن الفرنسية، محمود عبد الصمد هيكل، راجعه واستخرج نصوصه، مصطفى أبو ضيف أحمد، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، دط، دت، ص 228.

السياسي والاقتصادي من خلال تغيير السلطة المركزية الحمادية، لنمطها الذي كان يعتمد على الداخل في المعاملات والتحول نحو العمل الخارجي الساحلي[1].

المبحث الثاني: الحوض الغربي المتوسط والضفة الشمالية – الجمهوريات الإيطالية –

تحطمت الوحدة الرومانية لعالم البحر المتوسط في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين بدخول المسلمين كقوة مؤثرة وذات ثقل سياسي واقتصادي وعسكري في هذا البحر. غير أن هذه الوحدة الرومانية ما لبثت أن عادت إليه في القرن الحادي عشر الميلادي. فقبل عصر الحروب الصليبية (فيما بين القرنيين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين) قام كل من البنادقة والبيزيين والجنوبيين – الجمهوريات البحرية الإيطالية[2] – ليس فقط بإزالة خطر الغارات الاسلامية والنفوذ الاسلامي عند الساحل الجنوبي والأوسط لإيطاليا بل أيضا بحملات هجومية على السواحل الإفريقية المطلة على البحر المتوسط وحصلوا قصرا من كثير من حكام المسلمين وقت ذاك على امتيازات ومعاهدات اقتصادية لهم، وبعد ذلك بوقت قصير قام حكام شمال افريقيا واسبانيا المسلمين بتشجيع التجار المسيحيين الأوروبيين عامة. والإيطاليين خاصة، على إحضار بضائعهم إلى أسواق بلادهم الإسلامية، والعبور بها من خلال تلك البلدان[3].

1–أ/انتقال السيادة البحرية إلى الضفة الشمالية:

بدأ البحر الأبيض المتوسط مع نهاية القرن العاشر ميلادي/الرابع الهجري وحلول القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي يشهد تزايدا ملحوظا في النفوذ المسيحي على حساب الحضور الإسلامي عموما، وبدأ التدني في النشاط البحري الإسلامي يتضح يوما بعد يوم وخاصة بعد فقدان

---

[1]– الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية– تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12–، نقله لإلى العربية، حمادي الساحلس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992، الجزء الأول، ص 159.

[2]– الجمهوريات الأيطالية سيأتي التفصيل فيها في الفصل الثاني.

[3]– صابر دياب، دراسات في عالم المتوسط في العصور الوسطى، آداب القاهرة بالخرطوم، دط، دت، ص ص 57،56.

جزر البحر المتوسط مثل صقلية[1] ومالطا[2]، بل وأصبح النصارى يهددون حتى السواحل الإفريقية. لقد رسم هذا التهديد مقدمات الحروب الصليبية التي بدأت في الجهة الأندلسية ثم انطلقت إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط وامتدت إلى المسلمين في الشرق[3]. حيث أغرى ضعف المسلمين في غربي المتوسط مختلف الجماعات والمدائن الأوروبية الغربية، بالأخذ في سبيل الغزو البحري وإحراز قصب السبق فيه. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن السيطرة الإسلامية زالت على شرق البحر المتوسط في أواخر القرن العاشر ولكنها استمرت مدة أطول في القسم الغربي منه[4]. وتشير الكثير من الدراسات، كما يميل بعض الباحثين إلى إعطاء القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي أهمية خاصة في تاريخ الضفة الشمالية للمتوسط الممثلة – للعالم المسيحي– على أساس أن هذه السنة تمثل نقطة تحول كبرى في تاريخ غرب أوروبا، والصحوة الكبرى التي تعرضت لها هذه الأخيرة والتي بلغت ذروتها في القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي واستمرت بعد ذلك حتى نبغت منها النهضة الأوروبية في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي[5]، وقد مست هذه الصحوة التطور والنمو الذي شهدته البحرية المسيحية مقابل غياب البحرية الاسلامية –لاسيما الغربية منها– في القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي بعد سقوط كل الجزر المتوسطية الكبرى ما عاد البليار[6]، في يد المسيحيين، وفي هذا

---

[1]– صقلية : يفصل جزيرة صقلية عن إيطاليا مضيق مسينة لذلك تعتبر امتداد جغرافي لشبه الجزيرة الإيطالية ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقالية جغرافية هي إقليم مازر، وإقليم نوطس، وإقليم دمنش، وكان هذا التقسيم ذا اهمية بالغة أثناء احتلال المسلمين للجزيرة التي كانت تقع من الناحية الأخرى على مسافة يسهل عبورها بحرا من الشمال الإفريقي. ينظر إلى، عزيز أحمد، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقدم له مع إضافة حواش وتعليقات مناسبة، أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1980، دط، ص 8.

[2]– مالطا : يقع أرخبيل مالطا في وسط البحر الأبيض المتوسط، ويشرف على الحوض الشرقي لهذا البحر ويشكل مركزا استراتيجيا متميزا. تتميز جزيرة مالطا بسطح جبلي قليل الإرتفاع وهي تتكون من أراضي كلسية، المناخ لطيف مع أمطار شتوية يسمح بنمو زراعات متنوعة. ينظر، أطلس بلدان العالم لاروس، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1435هـ، 2010م، الطبعة الأولى، ص 266.

[3]– ابراهيم سعيود، المرجع السابق، ص146 .

[4]– ارشيبالد لويس، المرجع السابق، ص 29.

[5]– سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م، الطبعة الثانية، ص 9.

[6]– البليار : هي الجزائر الشرقية أو جزائر شرقي الأندلس، وهو الإسم الذي عرفت به تلك الجزر عند الفتح العربي إذ أخذت هذه التسمية من موقعها الكائن شرقي الأندلس أما اسمها الحديث – جزائر البليار – فهو تسمية حديثة لا توجد إلا في قواميس القرن الماضي. تتكون هذه الجزر من أربع هي ميورقة ومنورقة ويابسة وفرمنتيرا، وميورقة أكبرها وهي عاصمة الجزر كلها. ينظر إلى، عبد الرزاق حسين، الأدب العربي في جزر البليار، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2004، الطبعة الأولى، ص 13.

المجال أخذت جنوة وبيزة والبندقية زمام المبادرة، حيث كانت هذه الجمهوريات الإيطالية قد وضعت أسطولها رهن إشارة الصليبيين منذ الحملات الأولى في مقابل السيطرة على موانئ شرق المتوسط وتأسيس أحياء تجارية في المدن التي استولوا عليها وتهيأت لها بذلك الظروف لتوسيع هيمنتها التجارية باحتكار المواصلات البحرية بين مختلف أراضي الاسلام، والإشراف في الوقت نفسه حتى على نقل الحجاج[1]. وأخذ زمام سياسة المبادأة في البحر في قسميه الشرقي والغربي ينتقل من يد المسلمين إلى يد الشعوب المسيحية البيزنطية والاتينية[2] وبدأ مسلموا الأندلس وشمال إفريقيا يخضعون للنفوذ الإقتصادي المسيحي. وغدا غرب أوروبا سيد الموقف في حوض البحر المتوسط، بينمنا انتقلت دول المسلمين والبيزنطيين إلى دور ثانوي، وهكذا وضعت الأسس الإقتصادية التي ستقوم عليها الحضارة في القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين والتي مهدت للسيطرة التي اكتسبتها أوروبا الغربية الجنوبية منذ ذلك الحين في الشؤون البحرية والإقتصادية[3].

وصفوة القول أن القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي كان عصر انتقال وتحول في موازين القوى، فمع أن سلطان المسلمين على الضفة الجنوبية من الحوض الغربي للمتوسط لم يكن انتهى بعد إلا انه دخل في طور جديد بسلسلة من العلاقات التي جمعته مع الضفة الشمالية لهذا الحوض خاصة مع الجمهوريات الإيطالية.

1-ب/مؤشرات ظهور الجمهوريات الإيطالية:

تعرض شمال إيطاليا منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي لتطورات سياسية وإقتصادية أدت إلى نشأة ما يعرف بالقومونات أو المدن ذات الكيان الاقتصادي والسياسي المستقل، ففي بداية هذا القرن ظهرت البندقية في صورة جمهورية مستقلة لها -دوقها- الذي ينتخبه نبلاؤها ولها

[1]- محمد الأمين بزاز، حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الاسلامي – تأملان في رحلة ابن جبير – سلسلة ندوات ومناظرات رقم48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي، خلال القرون الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1995، الطبعة الأولى، ص ص 85-86.

[2]- أرشيبالد ، المرجع السابق، ص 323

[3]- نفسه، ص 393.

نفوذها السياسي وكيانها الاقتصادي الخاص وفي خلال هذا القرن أيضا ظهرت جنوة وبيزة كقوى مستقلة أخذت تسهم في الحروب الصليبية منذ نهاية القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي إسهاما فعليا ولم تلبث هذه الحركة –حركة استقلال المدن[1]– وتحررها أن امتدت إلى سهول لمبارديا[2].

لقد ارتبط ظهور المدن الإيطالية وازدهارها تجاريا واقتصاديا بعدة عوامل منها وقوع بعضها بجانب الأديرة الغنية والبعض الآخر حول قصور الأسياد الذين كانوا يشكلون تكتلا اقتصاديا ضخما في تلك الحقبة من التاريخ الإيطالي، وعلاوة على ذلك فقد بنيت تلك المدن على مصبات الأنهار والأخرى بالقرب من البحر، خاصة مدن الشمال والتي ازدهرت تجارتها البحرية بحيث لم يشهد تاريخ إيطاليا في العصور الوسطى ازدهارا مماثلا لتلك الحقبة[3]،كما كانت لدواخل أوروبا التي تميزت في تلك الفترة بصعوبة وخطورة وعدم أمن مسالكها، تأثيراتها حيث انقطعت الطرق التجارية وتوقفت التجارة الداخلية فاتضح أن مستقبل أوروبا أصبح مرتبطا بالماء أو بالمسطحات المائية ومنها المتوسط بحوضيه الغربي والشرقي كل هذه الأمور مجتمعة دفعت المسيحيين في شبه الجزيرة الإيطالية مجبرين لا مخيرين[4]، على التعامل مع هذا الجزء من الحوض الغربي للمتوسط لاسيما مع الضفة الجنوبية. وبالتالي لعبت الجمهوريات الإيطالية دور الوساطة في تجارة الحوض الغربي المتوسطي، حيث كانت على غرار المغرب الأوسط هي الوسيط التجاري بين أوروبا في الضفة الشمالية للمتوسط، والمسلمين في الضفة الجنوبية[5]. فما حدث على طول شواطئ العالم اللاتيني المسيحي وخصوصا في إيطاليا منذ ظهور عدد من المدن المستقلة أو شبه المستقلة لدليل على ذلك، حيث تعود أول المعلومات الدالة على

---

[1]– سعيد عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1976، دط، صص 289،290.

[2]– لمبارديا : اللمبارديون كانوا آخر الشعوب الجرمانية التي اقتحمت الإمبراطورية الرومانية واستقرت داخل أراضيها. وقد أقاموا في القرن الأول عند وادي نهر الأودر والجزء الأدنى من نهر الألب، إلى أن استولوا على تسكانيا والأجزاء الوسطى من إيطاليا فضلا عن السهول الشمالية التي لصق بها اسم اللمبارديين حتى اليوم.. ينظر، سعيد عبد الفتاح عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، صص 109، 110.

[3]– نيفين ظافر حسيب الكردي، الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، ماجستير التاريخ الإسلامي، اشراف رياض مصطفى، أحمد شاهين، جامعة غزة، فلسطين، 1432-2011، ص 119.

[4]– إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والاقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة (ق7-10هـ/ 13-16م)، أطروحة دكتوراه، إشراف، مبخوت بودواية، جامعة تلمسان، 1435هـ-2013-2014م، ص 134.

[5]– محمد حناوي، جوانب من العلاقات الإقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للمتوسط قبيل القرن العاشر للميلاد، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي، ص 147.

اسهامات هذه المدن في تجارة البحر المتوسط البعيدة المدى إلى القرن السابع الميلادي بالنسبة للبندقية وأمالفي[1]، وإلى القرن الحادي عشر ميلادي بالنسبة إلى جنوة وبيزة، والنتيجة المؤكدة لهذا التطور تظهر بوضوح في أن التوابل التي كانت تصل شمال إفريقيا الإسلامي في القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني والثالث عشر الميلاديين من البلاد الإسلامية في شرق البحر المتوسط، إنما كانت تأتي في معظمها عبر مراكز تجارية إيطالية، ففي هذه المدن كانت الطاقات البحرية والدبلوماسية مكرسة لتحقيق الأرباح التجارية إلى درجة لم يكن لها مثيل في أي دولة إقليمية في العصور الوسطى، وقد تبين أن هذا الجمع في الطاقات قوي لدرجة أن البحر المتوسط أصبح بسرعة أشبه ما يكون ببحيرة إيطالية[2]. بعد ان كان عبارة عن بحيرة إسلامية في وقت مضى.

2-ج/الجمهوريات الإيطالية قبيل القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي –أهمية الموقع

تمتعت إيطاليا بصفة عامة بموقع جغرافي متميز أهلها للدور المهم الذي لعبته في أوروبا العصور الوسطى، فهي تطل على البحر المتوسط الذي قامت على ضفافه أقدم الحضارات وأعرقها[3].

لقد يسر مركز إيطاليا بين الشرق والغرب لها الاستفادة أكثر من سائر الدول الأخرى بالتجارة مع أوروبا وبيزنطة والشام وسائر بلاد المسلمين. فقد كان لها على البحر الأدرياتيكي مدائن البندقية ورفنا[4] وأنكونا[5] وباري[6] .... وعلى الساحل الغربي مدن أمالفي ونابلي[1] وبيزة هذا بالإضافة إلى مدينة

---

[1]– أمالفي: تقع في شبه جزيرة تنحصر بين خليجي نابولي وسالرنو تكسوها قمم جبلية متصلة لدرجة أنه لا وجود لطريق يمكن السير فيه وعلى طرف خليج سالرنو تقع المدينة بحيث الإقتراب منها من ناحية البر مستحيلا تحول دونه الحواجز الجبلية، ولا يمكن الوصول إليها إلا من جهة البحر، أي من خلال الدولة البيزنطية والعالم الإسلامي أكثر من اتصالها بقلب القارة الأوروبية. ينظر، مصطفى محمد الحناوي، العلاقات بين جمهورية أمالفي والمسلمين في مصر والشام، مكتبة الرشد دط. دت.، ص 45.

[2]– جوزيف شاخت، كليفوردبوروث، تراث الإسلام، ترجمة، محمد زهير السمهوري، حسين مؤنس،إحسان صدقي العمد، تعليق وتحقيق، شاكر مصطفى، مراجعة، فؤاد زكريا، عالم المعرفة العدد 233، سلسلة ماي 1989، الجزء الأول، ص 269.

[3]– زينب أبو الأنوار، أسواق وتجار أوروبا في العصور الوسطى، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2013، ص 140

[4]– رفانا: أو رافين، وهي من منطقة إميليا رومانيا التي عاصمتها تسمى ببولونيا وتظم كل من بولونيا وفيرارا وفورلي، مودينا، بليزنس، رافين، ريجيونل إميليا. ينظر، أطلس العالم، المرجع السابق، ص 226.

[5]– أنوكونا :من الولايات الإيطالية، في منطقة ماركي، التي تظم كل من بيزاارو وأوربينو أنكونا، ماشيراتا، أسكولي بيشينو. ينظر، أطلس العالم، نفسه، ص 226.

[6]– باري : هي عاصمة المنطقة المسماة بوليا التي تظم بريندزي، فودجا ليتشي وتارنتي وكذا باري. ينظر، أطلس العالم، نفسه، ص 226.

فلورنسا[2] التي كانت مركزا مصرفيا لهذه التجارة، وكانت أنهار إيطاليا تنقل بعض هذه التجارة إلى داخل القارة الأوروبية لذلك ازدهرت المدن الإيطالية خاصة جنوة وبيزة والبندقية، فعلى سبيل المثال كان أسطول جنوة التجاري يتألف من حوالي مائتي سفينة وكانت تتاجر بكامل حريتها مع بلاد المسلمين في إفريقيا واسبانيا كما تاجرت البندقية مع مصر وبيزة مع تونس[3].

كما كان العامل الجغرافي كذلك بالنسبة لإيطاليا أكبر الأثر في اتجاه الإيطاليين إلى احتراف التجارة، ذلك لأنه لم يكن بها ظهير واسع من الأراضي يصلح للزراعة مما جعلهم يتخذون التجارة وسيلة لكسب عيشهم وهو الأمر الذي يبرز قيمة العامل الجغرافي وتحكمه في تحديد مصائر الشعوب[4].

كانت المدن الإيطالية في القرن الخامس هجري/الحادي عشر ميلادي في حالة تمكنها من القيام باستيراد وتصدير السلع والبضائع بين الشرق والغرب ومن أهمها وقت ذاك البندقية التي نجحت في السيطرة على البحر الأدرياتيكي وفي احتكار تجارة بيزنطة كذلك قامت علاقات تجارية واسعة بين كل من جنوة وبيزة من ناحية وبين الموانئ الإسلامية في الشمال الإفريقي من ناحية أخرى[5].و هو ما سيتم التفصيل فيه لاحقا.

---

[1]- نابولي: هي عاصمة أو مركز المنطقة المسماة كامبانيا التي تظم المقاطعات التالية: أفيلينو، بينيفنتو، كازيرتا، نابولي، ساليرنو.ينظر، أطلس العالم، نفسه، ص 226.

[2]- فلورانسا : تقع مدينة فلورنسا في الجهة الشمالية الغربية من الجمهورية الإيطاليّة، وتقع في إقليم توسكانا بالتحديد على ضفاف نهر أرونو،، وتمتاز بأنّها من أهمّ مدنه من الناحية التاريخيّة والتراثيّة، والفنيّة، والإدرايّة،، وكانت في السابق عاصمة للجمهورية الإيطاليّة لكن استمر ذلك لفترة قصيرة، وتعدّ هذه المدينة موطن عصر النهضة، كما أنّها اشتهرت في جميع أنحاء العالم على أنها مهد ومركز الفنون والهندسة المعمارية حيث تضمّ المتاحف والمباني والمعالم التاريخية المختلفة، كما أنّها تعدّ من أجمل وأرقى وأهمّ مدن العالم. وهي عاصمة المنطقة المسماة توسكانا، ينظر، المرجع السابق، ص 226.

[3]- محمود سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، دت، دط، 1998، ص 167.

[4]- زينب أبو الأنور، أسواق وتجارة أوروبا في العصور الوسطى، صص 143-144.

[5]- جوزيف نسيم يوسف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1984، د ط، ص 247.

المبحث الثالث: العلاقات بين الضفتين بين القطيعة والاستمرارية قبل القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي

تتميز العلاقات بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية بميزة هامة وسمت المسار التاريخي لها علاقة الشعوب الأصلية في الضفتين وكذا علاقة الاسلام بالمسيحية.

فالضفتان تتقاسمان الكثير من المعطيات الجغرافية المتداخلة والمتشاركة باعتبارهما امتدادا واحدا لتقاربهما. كما تتكامل فيها الموارد والطاقات منذ أزمنة موغلة في القدم فاحتلالهما للواجهة البحرية في الحوض الغربي للمتوسط فرض عليهما القيام بدور ريادي وفريد في مسار الحضارات الإنسانية منذ فجر التاريخ، كما ترجم هذا الأخير في المحافظة على كينونة العلاقة التي تجمع بينهما بغض النظر عن نوعها وأمدها وبدايتها ونهايتها أو نشوبها من جديد وهذا ما قصدناه بالقطيعة والاستمرارية. فكيف وسمت العلاقات بين الضفة الشمالية والضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط قبل القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي؟.

3-أ/هل أحدث الإسلام القطيعة في العلاقات :

إن الحوض الغربي للمتوسط الذي تميز بتجانس ضفافه هيأ سكانه للتعاون فنتجت عنه علاقة تميزت وإلى حد كبير بالتكافؤ، لذلك وفي ظل هذه العلاقة لم يكن في مقدور الاسلام بمجيئه وانتشاره إنهاء وحدة المتوسط المزعومة. فلقد ظلت بيزنطة تقاسم المسلمين أجزاء كثيرة من هذا الحوض وحتى فترة متأخرة من العصر الوسيط. لا ينكر أحد أن هذا الفتح قد أدّى في بعض الأوقات وفي بعض المناطق إلى جعل الاتصالات أصعب وأندر ولكن التأكيد أنه لعب دورا في شل التجارة البحرية هو تعميم خاطئ تدحضه الوقائع، فالمسلمون لم يحققوا سيطرة مطلقة على البحار، وينطبق ذلك حتى على شرقي المتوسط الذي دعى بشيء كبير من المبالغة "بحيرة عربية"، فالتنافس الطويل مع

بيزنطة لم يصل إلى حد التسبب في قطع العلاقات الاقتصادية بين الإمبراطوريتين حتى في أيام الحروب[1].

لقد اعتقد –هنري بيرين[2]– بأنّ التوسع الاسلامي أخضع البحر المتوسط وسبّب في إغلاقه وفي إقصاء أوروبا مما جعلها تنغلق على نفسها وتتجه بحضارتها نحو الشمال[3]، فلقد خصص —هنري بيرين— في الثلاثينات لهذه الفكرة كتابا شهيرا عرض فيه فرضية ثار جدل عنيف حولها، ورغم أنها رفضت أخيرا فإنها بقيت مثيرة للجدل حيث يرى هذا المؤرخ أن القرن السابع ميلادي الذي شهد ظهور الاسلام المفاجئ في البحر المتوسط هو النقطة التي تميز النهاية الحقيقية للحقبة القديمة في التاريخ، ويضيف أن المسلمين هم الذين نسفوا سلامة المواصلات في هذا البحر وأوجدوا انقساما نهائيا بين الشرق والغرب، فانطوى هذا الأخير على نفسه بعد أن فصل عن الاتصال المنتظم مع الإمبراطورية البيزنطية واستبدل اقتصاد الميروفنجيين[4] البحري باقتصاد الكارولنجيين[5] المحصور في أساسه في البر والقارة[6]. إذ كانت العصور الوسطى الغربية تنظر إلى ظهور الاسلام وانتشاره تمزقا شيطانيا في صدر الكنيسة المسيحية، وانشقاقا مشؤوما حيث كان ظهور المسلمين في حوض البحر المتوسط بالنسبة لهم هو تقطيع أوصال الإمبراطورية البيزنطية ومحو سريع للطابع الاتيني خاصة في شمال إفريقيا[7]. ولكن واقع العلاقات الذي جمع بين الضفتين ينفي كل هذه الإدعاءات.

1– جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث، المرجع السابق، ص 91.

2– هنري بيرين :هو مؤرخ بلجيكي من الباحثين المتخصصين الأوائل، الذين درسوا بعمق الحضارات والعلاقات في المجال المتوسطي منذ مطلع القرن العشرين. لقد نسج آراء أو نظرية حول أوربا المسيحية والإسلام تتضمنها كتابه المشهور محمد وشرلمان، والذي أنهاه منصف الثلاثينات من القرن الماضي ومن الملاحظ أن هذا الكتاب شغل بقوة البحث التاريخي الأوروبي، ومازال يثير ا لعديد من الأسئلة والقضايا. ينظر، محمد حناوي، البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، 2017، القسم الثاني،ص،57.

3– محمد حناوي، البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، ص 58.

4– الميروفنجيين : حوالي عام م481،508م استولى كلوفيس ملك الإفرنج على بلاد غالية مملكة الإفرنج وعند وفاته سنة 511م تشكلت الممالك الميروفنجية الثلاث: استرازيا ونوستريا وبورغونيا التي تحاربت فيما بينها إلى غاية 687م أين استحوذ عمدة القصر بيبان دوهرستال على هذه الممالك الثلاث. ينظر إلى أطلس بلدان العالم، المرجع السابق،، ص 258.

5– الكارولنجيين : في سنة 751م، تم تتويج بيبان لوبراف ملكا على الإفرنج حيث أسس سلالة الكرولنجيين الحاكمة فيما بعد حيث في سنة 800م تم تتويج شارلمان إمبراطورا عليهم. ينظر إلى، أطللس بلدان العالم، نفسه، ص 258.

6– جوزيف شاخت، كليفود بوزورثالمرجع السابق، ص 90.

7– نفسه، ص 88.

إلاَ أنه ثمة تفسير آخر لما وقع بعد الفتح الإسلامي وهو الأمر الذي أزعج رواد المدرسة الغربية، حيث أن المسلمين تمكنوا من تغيير المعادلة السائدة في ظل العصور الكلاسيكية، إذ أصبحت الضفة الجنوبية هي المركز وأجزاء كبيرة من ضفة المتوسط الشمالية هي الطرف [1] وليس بالقطيعة كما يدعون والتي لم تحدث أبدا.

[1] - محمود أبو صوة، المرجع السابق، ص ص 7- 8.

3-ب/الاستمرارية في العلاقات:

خلال الصراع الطويل الذي دار في البحر المتوسط بين الاسلام والمسيحية، نجد أن العلاقات الاقتصادية والثقافية استمرت في الانتشار رغم هذا الصراع، واستمرت في بعض الأحيان بصورة مطردة دون انقطاع مدة طويلة مثل المبادلات بين الجمهوريات البحرية الإيطالية ومصر الفاطمية وكذا مع بلاد المغرب ومعظمها عن طريق البحر فمثلا يعتقد "شوب" أنّ سفن البندقية هي التي كانت تتولى تصدير الأقمشة البديعة ذات اللّون الأزرق والأسود في آخر القرن العاشر ميلادي/الرابع هجري من طرابلس إلى البلاد المسيحية، وممّا يؤكد هذا الاحتمال هو أن النساجين الافريقيين كانوا يجلبون مساديهم من البندقية[1]، ما يبرهن على أن الخيوط بين شواطئ ما عرف عند الغربين "بحرنا نحن"- **Mare nostres** – لم تنقطع أبدا انقطاعا كليا، رغم أنها قطعا قد تعقدت وأصيبت بالوهن من جراء الجهاد والقرصنة من كلا الطرفين، وعلى عكس تلك الثنائية الحادة التي وردت في فرضية – **بيرين**–، فإن الاتصالات بين العالم المسيحي كان مهلهلا ومحصورا بين الإسلام والمسيحية، وعلى ما يبدو كانت متكررة ومثمرة[2]. ولا أحد ينكر أن المواجهات العسكرية بين الضفتين كانت قاسية ومتعددة وأن الجانب البارز في العلاقات في ذلك العصر هو الذي كانت تشهده ساحة القتال في معركة إثبات الذات، مع ذلك لا نستطيع تجاهل فترات السلم وهي الأطول التي كانت تتقاطع مع فترات الأزمات والمواجهات المسلحة، وتخلق مجالات رحبة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين لحل المشاكل العالقة بينهم ومد جسور الوفاق والتعاون[3]. فمن المعروف أن المبادلات الخارجية كانت كثيفة بين بلدان الغرب الاسلامي في الجزء الجنوبي من هذا الحوض وبين دول الضفة الشمالية وأنها كانت مؤطرة أحيانا باتفاقيات سلم وتجارة[4]، تضمنتها عديد الأعمال الغربية في حين تجاهلتها الأعمال العربية، وأيّما كان سبب عزوف مصادرنا العربية عن ذكر هذه المعاهدات فإن الأمر الأكيد هو أن

[1]- الهادي روجي ادريس، الدولة الصنهاجية، تاريخ إفريقية في عهد بني زيري من القرن 10هـ إلى القرن 12م، ج2، ص 296.

[2]- جوزيف شاخت، كليفورد بوزورث، المرجع السابق، ص 90

[3]- محمد الأمين بزاز: حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الاسلامي – تأملات في رحلات ابن جبير – ص81.

[4]- محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي من القرن 6 إلى 9هـ / 12 م إلى 15م،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999، دط، ص 297.

ضفتي المتوسط وطوال مرحلة العصر الوسيط كانتا على اتصال دائم والذي فسر في عديد من الأعمال تفاسير مغايرة فجميعنا يعلم بأنه وبحكم خلفية مؤرخي العصر الوسيط الدينية التي تستهجن هكذا معاهدات بين المسلمين وغير المسلمين، قد أدى إلى غض مؤرخوا/فقهاء المسلمين الطرف عنها[1].وهو ما ترجم في قلة المصادر العربية التي طرقت ابواب مثل هكذا مواضيع.

[1]- محمود أبو صوة، المرجع السابق، ص ص، 9 ، 10.

3–ج/العلاقات بين الضفتين من التعاون إلى التكامل:

تعتبر الحضارة الاسلامية من العوامل التي شكلت تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، فما كان للمسلمين من تأثير في تغيير الأوضاع بحوض البحر المتوسط كان بالغ الأهمية فيما أصبحت عليه أوروبا الغربية بعد القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1]. فوعي المسلمين بالتجانس وضرورة التكامل بين الضفتين مكنهم على سبيل المثال من نشر العديد من المحاصيل الزراعية على سواحل ضفة المتوسط الشمالية فإذا ما اقتصر نشاط الضفتين الزراعي في العصر الوسيط على زراعة الحبوب ورعاية الزيتون فإن المسلمين بالإضافة إلى اهتمامهم بهاتين الغلتين فقد أدخلوا العديد من الغلات الجديدة إلى شرقي المتوسط وإلى صقلية ومالطا والأندلس ودول مناطق أوروبا الغربية الأخرى. إن إقدام المسلمين على نقل هذه التقنيات الزراعية وغيرها يؤكد على حرصهم على ضرورة استمرار واندماج المناطق المطلة على الحوض مع اقتصاد البحر المتوسط[2]، وكذا على نقل تلك العلاقة بين الضفتين من مرحلة تعاونية إلى مرحلة تكاملية[3]، وقد أكدت رحلة ابن جبير[4] وأشارت في أماكن مختلفة أن تلك المشاحنات في ساحة المعركة لم تؤثر سلبيا على الاحتكاك الشخصي بين المسلمين والمسيحيين وما الحج من الغرب الاسلامي والذي كان يصب في اتجاه المشرق عن طريق البحرية المسيحية في الوقت الذي كان الصراع على أشده في المشرق بين المسحية والاسلام إلا دليل على ذلك[5] ويذكر أحد الباحثين أن التشابه العجيب بين الحياة في مدينة كروما وبين الحياة في المدن الإسلامية في حوض البحر المتوسط تلك المدن التي احتفظت بطابع

---

[1]– السيد الباز العريني، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 206.

[2]– سعيدان عمر، اسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني، من القرن الرابع عشر ميلادي، منشورات سعيدان سوسة، تونس، الطبعة الأولى، 2002، ص 68.

[3]– محمود أبو صوة، المرجع السابق، ص 8.

[4]– رحلة ابن جبير : كانت هذه الرحلة في أيام احتلال الصليبيين لبلاد الشام وكان اذ ذاك السلطان صلاح الدين في مصر يتأهب لطرده، وصاحب الرحلة هو أبو الحسن محمد ابن جبير الكناني الأندلسي، الذي كان يدون أخبار رحلته على صورة مذكرات يومية وعلى العموم فإن هذه الرحلة تقص ما شاهده ابن جبير في طريقه إلى حجه وعودته منه. ينظر إلى بن جبير أبو الحسن محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، دار النهضة للنشر، الجزائر، 2001، دط، من مقدمة الكتاب.

[5]– محمد الأمين بزاز، المرجع السابق، ص 83.

العصور الوسطى أمر مثير للدهشة وينهض دليلا قويا من دلائل الوحدة في عالم هذا البحر[1] وتواصل العلاقات فيه إلا أننا يجب أن نشير إلى أن المحدد الإقتصادي كان له دور بارز في صياغة هذه العلاقات وتفعيلها على نحوها التعاوني التكاملي أو التنافسي من منطلق الصراع والتفوق وفرض التبعية والتحكم وهذا ما عبر عنه –**بروديل**– حين قال:"**إن المتحكم في البحر دوما هو المتحكم في الثروة وأن البحر لا يقبل إلا سيدا واحدا**"[2] والواقع أن وحدة عالم البحر المتوسط في العصور الوسطى ما كان ممكنا لها أن تحدث لولا تزايد حركة النقل البحري التجاري في هذا البحر المتسع[3] في مطلع القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي حيث تغيرت موازين القوى نتيجة ضعف في البحرية الإسلامية، مقابل نمو القوى المناوئة للمسلمين في الضفة الشمالية خاصة بعد ظهور الحروب الصليبية على بلدان العالم الإسلامي شرقا وغربا والتي لعبت دورا بارزا ومهما جدا في انتعاش التجارة[4]، حيث كانت واجهة أخفت وراءها مبادلات تجارية نشيطة بين أنحاء العالم المسيحي وظهر في ضوئها قطبان مهمان واحد في جنوب البحر المتوسط والثاني في الشمال، وكان على المسيحيين إيجاد موقع لهم بين قطب ذي صيغة إسلامية، وقطب ذي طبيعة –سلاقو- اسكندنافية[5]، وهذا بالفعل ما قامت به المدن التجارية أو الجمهوريات الإيطالية أمثال بيزة والبندقية وجنوة والتي كانت تشترط عند استخدام سفنها في الحملات الصليبية أن يكون لها امتيازات تجارية أو أحياء كاملة في الأراضي التي تم فتحها[6].

منذ بداية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي أصبح التبادل التجاري كثيفا بموانئ المغرب الاسلامي، هذا الأخير الذي ظل عبر تاريخه الطويل محط أنظار التجار الأوروبيين الذين وجدوا في بضائعه سوقا نافقة في أوروبا، سواء تعلق الأمر بالمنتجات المحلية خاصة الموارد الفلاحية

[1]- صابر دياب، دراسات في عالم البحر المتوسط في العصور الوسطى.، ص 57

[2]- بروديل فرناند، البحر المتوسط، نقله إلى العربية، عمر بن سالم، تونس، 1990.، دط، ص 123.

[3]-- صابر دياب، المرجع السابق، ص 76.

[4]- زينب ابو الأنوار،المرجع السابق، ص 84.

[5]- جاك لوجثوف، هل ولدت أوروبا في العصر الوسيط، تعريب وتقديم،، محمد حناوي، يوسف نكادي، مطبعة مفكر زنقة السنغال، 2015، الطبعة الأولى، ص 120.

[6]- محمود سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، ص 55.

من حبوب وزيتون ومواشي أو بالمواد ذات الأصل السوداني من عاج وتبر وملح وعبيد وكل هذا مقابل مجموعة من البضائع الأوروبية من منسوجات وأواني وأسلحة وخشب وعطور [1] مما أدى إلى ظهور حركية جديدة في الحوض الغربي للبحر المتوسط وقد نشط الإيطاليون خاصة في هذه الموانئ، ويلاحظ أن العلاقات السياسية بين الإمارات المغربية وجمهوريات أوروبا الجنوبية كانت متوترة في بداية الأمر يطغى عليها طابع القرصنة والغارات العسكرية وزاد من توترها الحروب الصليبية، لكن المصالح التجارية صارت مكانها شيئا فشيئا[2].

فرغم الطابع العدائي بين الضفتين، لم يمنع ذلك من وجود صيغ للتعامل السلمي بين الطرفين بل تطور وتوسع إلى التعامل التجاري وتبادل المعاهدات والمواثيق والسفارات والسماح بإقامة الفنادق ومراكز الإيواء وهو ما ترجم في علاقات حضارية وهذا ما سنعالجه في الفصول اللاحقة في أنموذجين ممثلين لهذه العلاقات في الضفتين وهما المغرب الأوسط في الضفة الجنوبية والجمهوريات الإيطالية في الضفة الشمالية فما هي المقومات الحضارية التي تزخر بها كل منهما، وفيما تجلت وتجسدت هذه العلاقات الحضارية بينهما.

[1]- الطاهر قدوري، الأوروبيين ببلاد المغرب في العصر الوسيط وفرص التعايش، مجلة عصور الجديدة،مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي- تاريخ الجزائر -، جامعة وهران، المجلد، 7، العدد، 26، شتاء ربيع أفريل، 1438هـ/2016-2017، ص 53.

[2]- بشارى لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، من القرن السابع إلى القرن العاشر ميلاديين، 13-16م، رسالة ماجستير، إشراف موسى لقبال، جامعة الجزائر، 1406-1407هـ/1986-1987م، ص ص 147-148.

نتائج الفصل التمهيدي

– لقد كان للبحر المتوسط أو ما عرف ببحر الروم حضور في مجمل التطورات الحضارية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية.

– لقد كانت العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية من بحر الروم قائمة منذ القدم.

– لقد كان الموقع الجغرافي المميز للمغرب الأوسط من أهم العوامل المساعدة على ربطه بدول الجوار.

– لم يكن الفتح الإسلامي السبب المباشر في ضعف المدن الساحلية بل يرجع السبب الرئيسي لذلك إلى ضعف البيزنطيين المسيطرين عليها فبل الفتح وعدم اهتمامهم بها.

– ظهور المدن الساحلية بقوة بعد التقهقر والتراجع، كان بسبب الإهتمام بالمناطق الداخلية لفترة معينة ولأسباب معينة أيضا.

– لقد كان للمدن الساحلية دور سياسي وعسكري قبل أن يكون لها دور تجاري.

– إن استرجاع المناطق الساحلية في المغرب الأوسط لنشاطها ودورها البحري لم يأتي دفعة واحدة وإنما مرَّ بمراحل.

– كان للأندلس دور مهم في خلق الفضاء التجاري البحري في المغرب الأوسط بعد مساهمتها في تحديث وإنشاء بعض المدن الساحلية.

– الغزوة الهلالية كانت من أبرز العوامل التي أدت إلى عودة نشاط المدن الساحلية في المغرب الأوسط.

– ظهور الجمهوريات الإيطالية جاء بعد سيطرة شبه تامة للمسلمين على حوضي المتوسط بشرقيه وغربيه.

– لقد بدأ الحضور المسيحي يظهر بصورة أنشط وأكبر في البحر المتوسط منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي.

– لقد استمرت السيادة الإسلامية في الجهة الغربية للمتوسط لفترة بعدما زالت شبه كليا في الجهة الشرقية منه.

– يعتبر القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي قرن التحول في تاريخ أوروبا والذي بلغ ذروته في القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي واستمر إلى غاية عصر النهضة الأوروبية في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي.

– ابتداء من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي بدأ عصر الإنتقال والتحول في موازين القوى.

– لقد كان ظهور القومونات أو المدن الإيطالية كنتيجة حتمية لتطورات سياسية حاسمة حدثت في إيطاليا.

– إن النشاط التجاري البحري للجمهوريات الإيطالية جاء بسبب خطورة وصعوبة وعدم أمن المسالك الداخلية في أوروبا.

– لقد لعبت الجمهوريات الإيطالية على غرار المغرب الأوسط دور الوسيط التجاري بين أوروبا الشمالية في الضفة الشمالية للمتوسط والمسلمين في الضفة الجنوبية.

– السيطرة التامة للجمهوريات الإيطالية على التجارة البحرية في المتوسط جعلته يبدو وكأنه بحيرة إيطالية.

– الموقع الجغرافي المميَّز كان أيضا عاملا مساعدا على استفادة الجمهوريات الإيطالية من التجارة مع دول مختلفة في شرق المتوسط وغربه وشماله وجنوبه.

– لقد تقاسمت الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط العديد من المعطيات الجغرافية المتشاركة والمتداخلة.

– لم يحدث الإسلام القطيعة في العلاقات، إنما كانت له اليد الطولى في تغيير موازين القوى لصالح المسلمين لفترة معينة، بعد أن كانت السيطرة للمسيحيين خاصة حول ما عرف ببحر الروم، ولم يكن الإسلام سببا في إنهاء وحدة المتوسط المزعومة.

– لقد غير الإسلام المعادلة السائدة في ظل العصور الكلاسيكية إذ أصبحت الضفة الجنوبية هي المركز وأجزاء كبيرة من الضفة الشمالية هي الطرف.

– لقد كانت العلاقات القائمة بين المسلمين والمسيحيين لا سيما التجارية منها أكبر دليل على الإستمرارية في العلاقات رغم عزوف المصادر العربية عن ذكرها لسبب أو لآخر.

– ما وسمت به العلاقات بين الضفتين هو التعاون والتكامل لوعيهم وتأكدهم من ضرورة الأمر.

الفصل الأول: المقومات الحضارية للمغرب الأوسط

من القرن 6هـ/12م حتى القرن 10هـ/16م

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

1-أ/ المغرب الأوسط – الحدود و الكرونولوجية التاريخية –

1-ب/ المدن الساحلية و أهميتها من خلال المصادر الجغرافية

1-ج/ المراسي و الموانئ و أهمها من خلال المصادر الجغرافية

1-د/ المسالك و الطرقات البحرية

المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية

2-أ/ الموارد الطبيعية

2-ب/ المجال الزراعي

2-ج/ المجال الصناعي

المبحث الثالث:المقومات التجارية

3-أ/ التجارة البرية

3-ب/ التجارة البحرية

3-ج/ المؤسسات التجارية

خاتمة الفصل الأول و نتائجه

مدخل

شهد المغرب الأوسط في العصور الوسطى -لاسيما المتأخرة منها- مظاهر حضارية طبعته وميَّزته بفضل توفره على المقومات والأسس التي تقوم عليها الحضارات المختلفة، والتي لعل أهمها وجود المقومات الطبيعية والاقتصادية التي تسمح ببناء المجتمعات العمرانية. خاصة وأن العمران شرط أساسي لنهوض الحضارة حسب ابن خلدون حيث يقول: "...**وعلى مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة...**"[1]، ولعل التغير والتطور الذي شهده المغرب لأوسط مسَ بالتحديد المجال العمراني الذي تأثر بفعل التغيرات التي حدثت في مغرب القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي والتي تميزت خصوصا بانتقال مركز ثقل الحياة المغربية إلى السواحل، بسبب الأزمات الاجتماعية التي أصابت المناطق الداخلية والتي كان من نتائجها إعادة بناء مدن قديمة عرفت تطورات مهمة خلال المرحلة الأخيرة من العصر الوسيط[2] من جهة، ومن جهة أخرى استحداث مدن أخرى باعتبار أن المدينة هي القطب الدائر لحركة الإنتاج والتوزيع والتبادل الثقافي والاقتصادي وملتقى التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية[3] رغم أن التمدن الحقيقي لبلاد المغرب ظهر مع مجيء الفينيقيين بتشكيل فضاء متوسطي بفعل توسعهم التجاري وإنشائهم لمجموعة من المستوطنات والمرافئ التجارية على السواحل[4]، إلا أن دورها الحضاري اضمحل أو حجب إن صح التعبير بعد إلحاق بلاد المغرب أو بالأحرى بلاد البربر بالفلك السياسي والثقافي لدار الإسلام، حيث تراجع دور المدن الساحلية والموانئ لصالح مدن الداخل لعد عوامل منها الابتعاد عن خطر "البحر الرومي" لغياب تقاليد بحرية لدى القبائل العربية المستوطنة في بلاد المغرب، وهناك عامل رئيسي وحاسم يتمثل في استمرار العرب في تطبيق التقسيم الإداري البيزنطي المرتكز أساسا على مجموعة من المدن الداخلية المشكلة لخط دفاعي انطلاقا من ميلة

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص 502.

[2]- علاوة عمارة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط، ص 228.

[3]- نوال بالمداني، مدينة المغرب الأوسط "نشأتها وأهميتها"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، جامعة معسكر، العدد التاسع، ديسمبر 2014، ص 337.

[4]- علاوة عمارة زينب موساوي، مدينة الجزائر في العصر الوسيط،، ص 26.

ووصولا إلى واحات بسكرة وقسنطينة. وكان مصير مختلف المدن الساحلية هو التراجع والانحطاط [1]، إلى غاية القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي الذي شهد فيه المغرب الأوسط تحولات نتجت عن قدوم بني هلال كما أشرنا من قبل في الفصل التمهيدي، حيث كرّس الوجود الهلالي تثبت حياة الترحال والبداوة محل الاستقرار والمدنية في المغرب الأوسط، وأصبحت السواحل تستقطب المدن لاسيما العواصم فتغيرت الجغرافية العمرانية[2].

ويعبر ابن خلدون عن ذلك التغيير البنيوي للمجتمع الداخلي بقوله أن الهلاليين:"... **عاجوا على ما هنالك من الأمصار... فخربوا وأزعجوا ساكنيها وعطفوا على المنازل والقرى والضياع والمدن فتركوها قاعا صفصفا أقفر من بلاد الجن وأوحش من جوف العير وغوّروا المياه واحتطبوا الشجر وأظهروا في الأرض الفساد وهجروا ملوك إفريقية والمغرب من صنهاجة وولاة أعمالها في الأمصار..."**[3]. ويؤكد ذلك صاحب الإستبصار إذ يقول:"...**إن الطريق من القيروان إلى قلعة أبي الطويل...مدنا كثيرة خربتها العرب عند دخولهم بلاد إفريقية"**[4]. فما سببته الغزوة الهلالية من تخريب للمدن والحواضر الداخلية أدى إلى تطور المراسي والمدن الساحلية في المغرب الأوسط.

ولا يعني ذلك أن مسلمي شمال إفريقيا قبل مجيء الهلاليين قضوا على المدن الساحلية بل حافظوا عليها ودعّموها وطوروها ولكن تحاشوا أن تكون عواصم لهم، ولم يخططوا لبناء غيرها إلا بعد ما خبروا البحر، فجعلوا منها استراتيجيا دروعا بفضل الرباطات التي أقيمت بها، وحضاريا مراكز اشعاع[5]، خاصة وأن المغرب الأوسط قد حباه الله بشريط ساحلي يمتد حوالي 1200 كم في ما بين

[1]- علاوة عمارة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الاسلامي الوسيط، ص 227.
[2]- صالح بعيزيق، بجاية في العهد الحفصي – دراسة إقتصادية وإجتماعية-، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، 2006، دط، ص،49.
[3]- عبد الرحمان ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمىَ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1431، 1432هـ،2010، ج، 6، ص 27.
[4]- مجهول، الإستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق، سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985، دط، ص 161.
[5]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، 41.

مملكتي تونس ومراكش ويكاد هذا الساحل يسير على خط مستقيم ليس به كثير من الخلجان أو الجزر[1].

و هذا ما سنفصل فيه وفي كل المقومات الحضارية للمغرب الأوسط.

المبحث الأول: المقومات الطبيعية

1-أ/المغرب الأوسط – الحدود والكرونولوجية التاريخية –

ابتداءا من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي ميَز الجغرافيون العرب بلاد المغرب ولاحظوا أنها تتكون من ثلاث أجزاء، لكل واحدة طابعها الخاص الذي تتميز به وهذه الأجزاء هي: المغرب الأوسط والمغرب الأدنى والمغرب الأقصى[2]. رغم التشابه الكبير في التضاريس الطبيعية لبلاد المغرب، فهو امتداد طبيعي يوحي بوحدة الجغرافيا الطبيعية للمنطقة ككل[3]. إلاَ أن أهم ما يلاحظ على إقليم – المغرب الأوسط – هو أنه يمثل ما يطلق عليه الجغرافيون حلقة الوصل بين أجزاء المغرب الإسلامي وبما وراءها من البلاد، فهو يربط إفريقية وما وراءها بالمغرب الأقصى وما وراءه. مما جعل هذه البلاد جسرا ومعبرا[4].

إن مصطلح– المغرب الأوسط – لم يكون له وجود في الكتابة الجغرافية قبل القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي، فأغلب ما كتب عن ممالك المغرب الإسلامي وأقاليمه كان يستند في معظمه على معيار سياسي صرف تعبيرا عن الحالة السياسية التي كانت سائدة فيه سواء في فترة إنقسامه إلى إمارات ودويلات مع الأغالبة في إفريقية والرستميين في تيهرت والأدارسة في المغرب الأقصى والمدراريين في سجلماسة. أو في الفترة العبيدية حيث استولى الفاطميون على إقليم الإمارات

[1]- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت، ص 11.

[2]- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، مطبعة أطلس، القاهرة، 1978، دط، ص ص 70، 96.

[3]-حاج عبد القادر يخلف، مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسيطية، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران، المجلد 7- العدد – 26 – شتاء ربيع (1438-هـ/2016-201)، ص 149

[4]- خالد بالعربي، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن (633-681هـ الموافق 1235-1282م) – دراسة تاريخية وحضارية، دار المعبة، الطبعة الأولى، 2012، ص 35.

المذكورة [1]. ويعتبر البكري (487هـ/1094م) الجغرافي الأندلسي الشهير أول من استخدم مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية ثم صار هذا المصطلح متداولا في المصادر التي جاءت بعده مع الملاحظة على أن بعضها بقي يستعمل مصطلح إفريقية والمغرب تعبيرا على هذا المجال الجغرافي، كلما أصبح المغرب وحدة سياسية (عهد المرابطين والموحدين)، وللإشارة فإن مصطلح المغرب الأوسط أطلق لاحقا على ما أصبح يعرف باسم الجزائر كما ورد باسم الغرب الأوسط في مصادر أخرى [2].

استعمال – **البكري** – مصطلح المغرب الأوسط، بعد توضيحه لحدود فضاء المغرب الواسع الممتد من برقة شرقا إلى طنجة غربا بعد أن قسمه إلى ثلاثة أقاليم هي إفريقية وقاعدتها القيروان، والمغرب الأوسط وقاعدته تلمسان ثم المغرب الأقصى، لكن السؤال الذي يطرح نفسه ويبرز بوضوح هو على أي أساس رسم البكري هذا المجال الجغرافيّ؟ وإذا سلمنا أو افترضنا أنه كان على أساس "جيوسياسي" فبحكم أنه زامن أو عايش الدويلات التي عرفها المغرب في تلك الفترة (القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي) والمتمثلة في الصنهاجية في إفريقية والحمادية في المغرب الاوسط والمرابطية في المغرب الأُقصى، فلماذا ذكر الدويلات تلك السابقة الذكر؟، وهل كانت فعلا تلمسان قاعدة الدولة الحمادية؟. تساؤلات توحي بأن البكري كان اصطلاحه قائم على معيار قبلي ودليل ذلك ما جاء في قوله عن تلمسان: **"هي دار مملكة زناتة وموسطة قبائل البربر"**[3]، وإذا كان حقا هذا هو المعيار الذي اعتمده البكري في رسمه لحدود الأقاليم المغربية الثلاثة عامة والمغرب الاوسط خاصة، فعلى أي أساس وضع الجغرافيون الذين جاءوا بعد البكري الحدود الجغرافية – للمغرب الأوسط – طيلة فترة هذه الدراسة أي من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي؟.

---

[1]- مزدور سمية، المجاعات والأوئة في المغرب الأوسط، رسالة ماجستير، إشراف، محمد الأمين بلغيث، 1429- 1430 / 2008 – 2009م، جامعة الجزائر، ص 25.

[2]- حاج عبد القادر يخلف، مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسطة، ص 150.

[3]- البكري أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب، دراسةو تحقيق، زينب الهكاري، تقديم أحمد العزاوي، مطبعة، الرباط نت، 2012، دط، ص 172.

إن أصعب شيء يواجه الدارس للتاريخ الإسلامي بشكل عام، والمغرب الإسلامي بشكل خاص، هو مشكل الحدود، فلم تكن معظم الدول التي قامت على أرضه لتثبت على حدود قارة ورسمية، بل تتخذ شكل شريط يختلف اتساعه بحيث لا نستطيع الجزم بتعيينه لإحدى الدولتين اللتين يفصل بينهما. ولعل السبب في هذا راجع إلى تشابه الوسط الطبيعي، والتقارب في البيئات الجغرافية والطقس فكل دولة منها تكاد تشكل مغربا مستقلا يضم معظم هذه الصفات [1]، ومما زاد الأمور صعوبة في ضبط حدود المغرب الأوسط الاختلاف الواضح بين الجغرافيين، والذين عاشوا في القرون الأربعة الخاصة بالإطار الزمني لموضوع الدراسة.

- **فالإدريسي** - (560هـ/1164م)، يذكر أن المغرب الأوسط يقع في الجزء الأول من الإقليم الثالث وقاعدته بجاية حيث يقول: "... **ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة الغرب الأوسط وعين بلاد بني حماد**..."[2]، في حين يصنف مدينة بونة ومرسى الخرز ضمن الجزء الثاني من الإقليم الثالث أي تابعة للمغرب الأدنى أو افريقية [3]، هذا عن الجهة الشرقية للمغرب الأوسط، أما عن جهته الغربية فلم يدرج الإدريسي مدينة تلمسان ضمنه بل قال عنها: **"مدبنة تلمسان قفل بلاد المغرب وهي على رصيف الداخل والخارج منها"**[4]، إن الإدريسي بطرحه هذا اعتمد المعيار السياسي في توضيحه لحدود الأقاليم والمسالك، فالمغرب الأوسط عنده هو المجال الخاضع للحكم الحمادي (395- 547هـ/1004م - 1152م) الممتد من بونة شرقا إلى سويسرات وهي سيق إحدى مدن معسكر - حاليا - غربا ومن ساحل المتوسط شمالا إلى ورجلان جنوبا[5]. أما المنطقة

---

[1]- ادريس بن مصطفى، العلاقات السياسية الاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية، رسالة ماجستير، إشراف مبخوث بودواية، جامعة تلمسان، 2006، 2007، ص،18.

[2]- الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ، 2010م، المجلد1، ص 260.

[3]- الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 29.

[4]- نفسه، مج1، ص 250.

[5]- مزدور سمية المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط، ص 26.

الغربية بما فيها تلمسان فقد كانت في هذه الفترة خاضعة للحكم المرابطي (476 - 539هـ/1083 - 1144م) [1].

أما - **الزهري** - الذي كان حيا (سنة 541هـ/1154م) فيقسم بلاد المغرب الأوسط إلى ثلاثة أصقاع إفريقية والمغرب الأقصى والسوس الأقصى، ويعتبر هذا الجغرافي الأندلسي أن شرق المغرب الأوسط كله تابعا لصقع إفريقية الممتد حسب كلامه من جبال برقة إلى جبال الونشريس [2]، والتي تسكنها قبائل من برغواطة وزناتة وصنهاجة، أما صقع الأقصى فيقول أن بدايته من مدينة تنس إلى غاية مليلية حيث يقول: **"في أول هذا الصقع مدينة تنس ومدينة وهران ودائرة هنين ومدينة مليلية..."**[3]، وما يؤخذ عنه هو أنه لم يذكر مصطلح المغرب الأوسط في هذا التقسيم وربما يرجع ذلك إلى بداية السيطرة الموحدية على الجهة الغربية ككل، وضمها لسلطة مركزية واحدة.

أما صاحب كتاب الاستبصار الذي كان هو أيضا حيا في القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي فيعطينا وصفا دقيقا لمدن المغرب الأوسط كما جعل من جبال تازا الحد الطبيعي الغربي الذي يفصل المغرب الأقصى وفي ذلك يقول: "..**حد المغرب الأوسط من وادي مجمع وهو في نصف الطريق بين مدينة مليانة ومدينة تلمسان بلاد تازا من بلاد المغرب...**"[4].

أما جغرافيوا القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي أمثال - **ياقوت الحموي** - (ت 626هـ/1228م)، وابن سعيد المغربي (685هـ/1286م)، فإن المعايير التي اعتمدوا عليها في التحديد الجغرافي للأقاليم المغربية لا ترتكز لا على قاعدة سياسية ولا على معايير قبلية، وإنما اكتفوا بالأخذ مما جاء عن سابقيهم من الجغرافيين أمثال الإدريسي خاصة، حيث نجد ابن سعيد يجعل من

---

[1]- محمد الأمين بلغيث، نظرات في تاريخ الغرب الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1428هـ، 2007، دط، ص 61.

[2]- الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، اعتنى بتحقيقه، محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، الإسكندرية، دط، دت ،ص،107.

[3]- الزهري، المصدر السابق، ص 113.

[4]- مجهول، كتاب الاستبصار في عجائب الأمصار، ص،176.

بجاية التي كانت في الواقع تحت سلطة الحفصيين قاعدة للمغرب الأوسط[1]. أما - **أبو الفداء** - (ت732هـ/1331م) المؤرخ الجغرافي المشرقي فقد قسم بلاد المغرب إلى ثلاث قطع حسب قوله: **"وبلاد المغرب ثلاث قطع الغربية منها تعرف بالمغرب الأقصى وهو من ساحل البحر المحيط إلى تلمسان غربا... والقطعة الثانية تعرف بالمغرب الأوسط وهو من شرقي وهران عن تلمسان مسيرة يوم عن شرقيها إلى آخر حدود مملكة بجاية من الشرق..."**[2]، وهو بذلك يدمج تلمسان ضمن المغرب الأقصى وهو ما نقله عن الإدريسي.

ومن جغرافيَي القرن الثامن الذين اتضح تقسيمهم الجغرافي أنه مبني على معايير سياسية المؤرخ- **العمري ابن فضل الله** - (ت 749هـ/1348م)، حيث ضم تلمسان والجهة الغربية للمغرب الأوسط إلى ما سماه بمملكة بر العدوة [3]، وتقسيمه هذا ينمُ عن الوضع السياسي الذي كان يعيشه مغرب القرن الثامن الهجري حيث كانت السلطة بيد المرينيين في عهد السلطان أبي الحسن المريني على تلمسان والجهة الغربية من المغرب الأوسط. أما المؤرخ والجغرافي - **الحميري ابن عبد المنعم** - من أهل القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي فتقسيمه للحدود على الأقطار الثلاث كان متارجحا ما بين البعد السياسي والنقل عن مصادر القرن السادس فهو من جهة يعتبر تلمسان قاعدة المغرب الأوسط وهو ما بشهد عليه الوضع السياسي في المغرب الأوسط، ومن جهة أخرى يعتبر بجاية قاعدة المغرب الأوسط وحده مع المغرب الأقصى بلاد تازا [4]. وهو بذلك ينقل مما سبقه من الجغرافيين.

---

[1]- ابن سعيد المغربي ابو الحسن علي، كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه، اسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1970، الطبعة الأولى، ص 142.

[2]- أبو الفدا، عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر، تقويم البلدان، تحقيق، رينود، ماك كوكين ديسلان، دار صادر بيروت، طبعة باريس،1850، ص،122.

[3]- العمري ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق، كامل سلمان الجبوري، مهدي النجم،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010،الطبعة الأولى، ص 103.

[4]- الحميري محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي، حققه، إحسان عباس، مكتبة لبنان، 1975، الطبعة الأولى 1975، ص،80.

أما- **الحسن الوزان** - المعروف بليون الإفريقي (توفي بعد 957هـ/1550م) وهو من جغرافييّ القرن العاشر فلم يرد في تقسيمه مصطلح المغرب الأوسط وإنما ذكر مملكة تلمسان [1] ممثلة الجهة الغربية للمغرب الأوسط ثم مملكة تونس[2] التي تضم الجزء الشرقي منه ولا شك في أن تقسيمه كان وفق الأوضاع السياسية السائدة آنذاك بسيطرة الحفصيين على القسم الشرقي للمغرب الأوسط والزيانيين على قسمه الغربي.

وعلى غرار المصادر الجغرافية فقد ورد مصطلح المغرب الأوسط لدى قلة قليلة من المصادر التاريخية إن لم نقل استثناءات بحكم أن هذه المصادر التي تناولت المغرب الإسلامي لم تتطرق إلى الناحية الجغرافية للمنطقة إلا في إشارات محتشمة فمثلا نجد المؤرخ- **عبد الواحد المراكشي** - (ت 647هـ/1248م) لم يوظف - مصطلح المغرب الأوسط في تاريخه رغم أنه تطرق إلى جانب جغرافي حيث قسم بلاد المغرب إلى قسمين، إفريقية والمغرب [3]. أما - **ابن خلدون** - الذي يعتبر واحدا من تلك الاستثناءات فهو يذكر مصطلح - المغرب الأوسط - وحدوده والتي تعتبر الأكثر وضوحا في المصادر التاريخية معتمدا على الأساس القبلي في توزيعه فيذكر أن المغرب الأوسط يحدد بديار زناتة وقبائلها وبطونها قاعدته - تلمسان- بالإضافة إلى ديار زواوة وهوارة وكتامة الممتدة على إقليم بجاية وقسنطينة [4].

من خلال تتبعنا - لحدود المغرب الأوسط - التي رسمها جغرافيوا الفترة الممتدة من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي بدا لنا جليا ثلاث معايير تم على أثرها هذا التقسيم: المعيار السياسي - المعيار القبلي - وما سنسميه في هذه الدراسة بمعيار النقل عما سبق بما زاد وقل - فإذا كان مفهوم الكيان الجغرافي لإقليم المغرب الأوسط

---

[1]- الحسن بن محمد الوزان الفاسي، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1983، الطبعة الثانية، ج،2،ص 7.

[2]- الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ج،2، ص 49.

[3]- المراكشي عبد الواحد، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرحه واعتنى به، صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426، 2006، الطبعة الأولى، ص 250.

4- ابن خلدون، العبر، ج6، ص ، ص 29،27.

مرتبط بالأرض والسكان فإن رسم الحدود لا يد للقوى السياسية في رسمها وإنما تحددها العناصر والجماعات القبلية بمظهريها المعروفين الإستقرار والترحال، وبالتالي سيكون المجال الجغرافي للمغرب الأوسط مستقر باستقرار هذه العناصر الإثنية ومتغير حسب ترحالها.أما إذا كان الكيان الجغرافي للمغرب الأوسط مرتبط بالسلطة الحاكمة أو ما سمَيناه بالمعيار السياسي فإنه في هذه الحالة سوف يكون مغيَب أو غير موجود في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي والنصف الأول من القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي، أي في العهد الموحدي باعتبار أن المغرب ككل كان خاضع لسلطة مركزية واحدة، وهذا غير منطقي لأن السلطة السياسية الموحدة لا تلغي وجود كيان جغرافي قائم بذاته بمجرد أنه بعيد عن السلطة المركزية [1]، وإنما تخضعه لها ويتَبعها إما ضعفا منه أو ولاء لها وهو باق ومستقر في كيانه الجغرافي وهذا ما يبدو جليا من خلال ما جاء في ترجمة لأحد العلماء من طرف الغبريني حينما قال: "...**لم يكن في وقته بمغربنا الأوسط مثله**..."[2]، رغم أن الغبريني عاش في بجاية الخاضعة للسلطة الحفصية. وبالتالي من غير المعقول أن يُعتمد على الطرح أو المعيار السياسي لتحديد جغرافية المغرب الأوسط. فما هو المعيار الذي ستعمده هذه الدراسة في رسم حدود المغرب الأوسط؟.

إنَ ما نقصده من مصطلح – المغرب الأوسط – ما هو إلاَ إسقاط لما هو معروف في يوم الناس هذا بالجزائر، وحدودها من عنابة شرقا إلى تلمسان غربا إلى حدود الصحراء جنوبا والتي تضم منطقة توات، والتي عرَفها الونشريسي بأنها قصور تنتمي لصحراء المغرب الأوسط[3].

وانطلاقا من هذا التحديد الجغرافي، فإن الدراسة التاريخية ستكون مرتبطة بكل تاريخ الدويلات التي اتخذت هذه المنطقة مجالا سياسيا لقيام سلطتها كالدولة الحمادية في دورها الثاني

[1]- مزدور سمية، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط، ص 30.

[2]- الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، حققه وعلَق علبه، عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،1979، الطبعة الثانية، ص 60.

[3]- الونشريسي أحمد يحيى التلمساني، المعيار المعرب والجامع المغرب، تحقيق، محمد الحجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ-1981م، ج، 2، ص 232.

المرتبط بالقرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، وكذا الدولة المرابطية التي زامنتها في المناطق الغربية من هذا التحديد الجغرافي بالإضافة طبعا إلى دولة الموحدين والدويلات الثلاثة المعروفة التي انبثقت عنها.

1-ب/المدن الساحلية وأهميتها من خلال المصادر الجغرافية

لقد أدرك سكان المغرب الأوسط قيمة النشاط البحري الذي يعتبر مكمل النشاط البري ومورد إقتصادي هام بعد أن تدهورت التجارة في المناطق الداخلية بسبب فقدان الأمن بها، فلا بد من التوجه إلى التجارة البحرية مع أوروبا وغيرها وتغيير المسالك التجارية البرية الموصلة إلى بلاد السودان والمشرق والمغرب [1]. وبذلك ربطوا علاقات مع الضفة الشمالية من البحر المتوسط، بعد اعتنائهم بالواجهة البحرية والتي عرَفها الباحث – علي عشي- بأنها فضاء واسع مفتوح ومدخل البلدان، وأن التوجه نحو البحر مع عدم إغفال البر ينمَ عن ثقافة متفتحة على الآخر البعيد الذي يقدمه الفضاء المتوسطي، مما يجعل أنماط المعيشة تتأثر وتتغير بما يصلنا من الغرب، وبما نجنيه من التعاملات [2]، وهذا ما سيولد علاقات حضارية بين المغرب الأوسط والضفة الشمالية والتي كانت المدن الساحلية إحدى أهم المقومات الطبيعية لهذه العلاقات. فما هي أهم هذه المدن وكيف استطاع المغرب الأوسط ابتداءا من العهد الحمادي الثاني أي ما يتزامن مع القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي من استرجاع مدنه الساحلية؟.

تعتبر المدن الساحلية الكبرى في المغرب الأوسط من أهم المناطق الثغرية [3]، مما جعلها تحضى باهتمام كبير من قبل السلطات المركزية المتعاقبة على المغرب الأوسط أو من القبائل البربرية المسيطرة عليها. وقد ذكر الجغرافيون الذين عايشوا فترة الدراسة هذه المدن بالتفصيل، ويؤكد صاحب

[1]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 58.

[2]- علي عشي، المرجع السابق، ص 7

[3]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 73.

الإستبصار أهمية مدن المغرب الأوسط الساحلية بقوله :" **وللمغرب الأوسط مدن كثيرة، قد ذكرنا أكثرها في المدن الساحلية**..."[1] وسنخصصها بهذه الدراسة الإحصائية لتحديد أهمها وأنشطها.

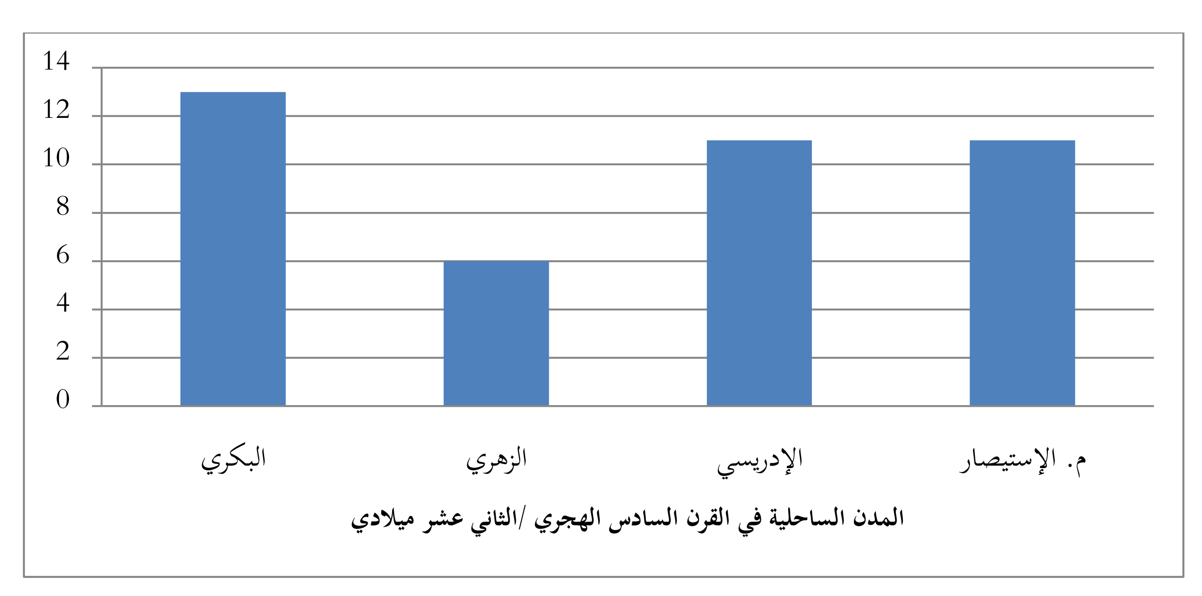
الجدول الأول: المدن الساحلية عند الجغرافيين في القرن 6هـ/12م مقارنة مع البكري

المدن الساحلية	البكري	الزهري	الإدريسي	م. الإستبصار
بونة	✔	✔	✔	✔
سكيكدة	✔			
القل	✔		✔	✔
جيجل	✔		✔	✔
بجاية	✔	✔	✔	✔
الجزائر	✔	✔	✔	✔
شرشال	✔		✔	✔
تنس	✔	✔	✔	✔
مستغانم	✔		✔	
أرزاو	✔		✔	✔
وهران	✔	✔	✔	✔
أرشقول	✔			✔
هنين	✔	✔	✔	✔

منحنى الجدول الأول:

المدن الساحلية	البكري	الزهري	الإدريسي	م. الإستبصار
المجموع	13	6	11	11

[1]- مجهول ،الإستبصار،ص 179.

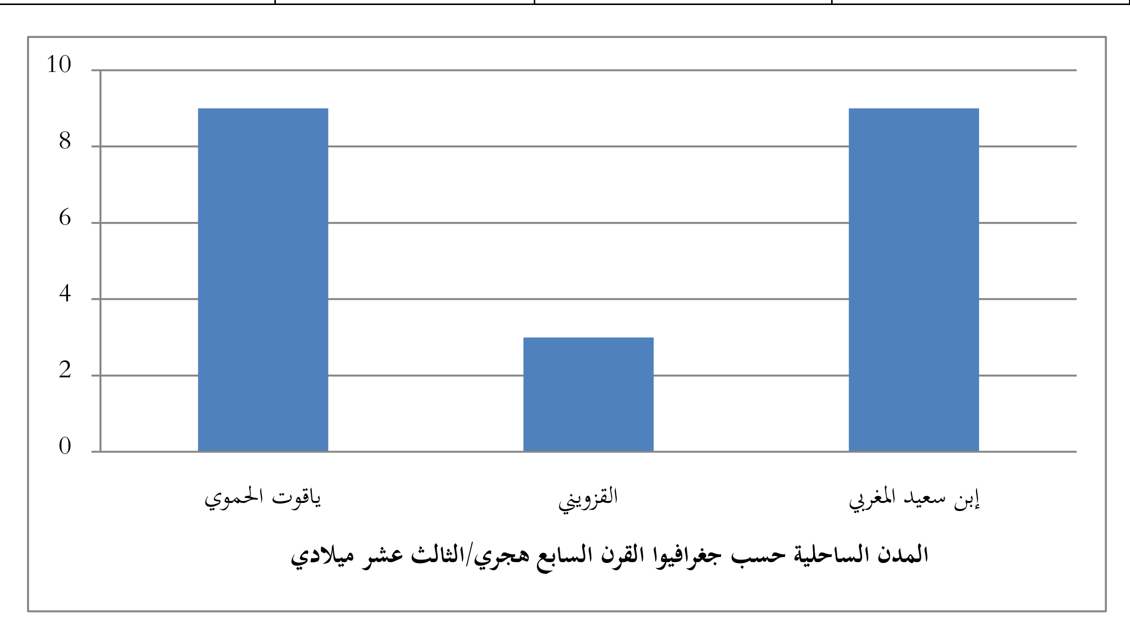


الجدول الثاني: المدن الساحلية عند جغرافيي القرن 7هـ/13م

المدن الساحلية	ياقوت الحموي	القزويني	ابن سعيد المغربي
بونة	✔		✔
سكيكدة	✔		
القل			✔
جيجل	✔		
بجاية	✔	✔	✔
الجزائر	✔		✔
شرشال		✔	
تنس	✔	✔	✔
مستغانم			✔
وهران	✔		✔
أرشقول	✔		✔
هنين	✔		✔

منحنى الجدول الثاني:

المدن الساحلية	ياقوت الحموي	القزويني	ابن سعيد المغربي
المجموع	9	3	9

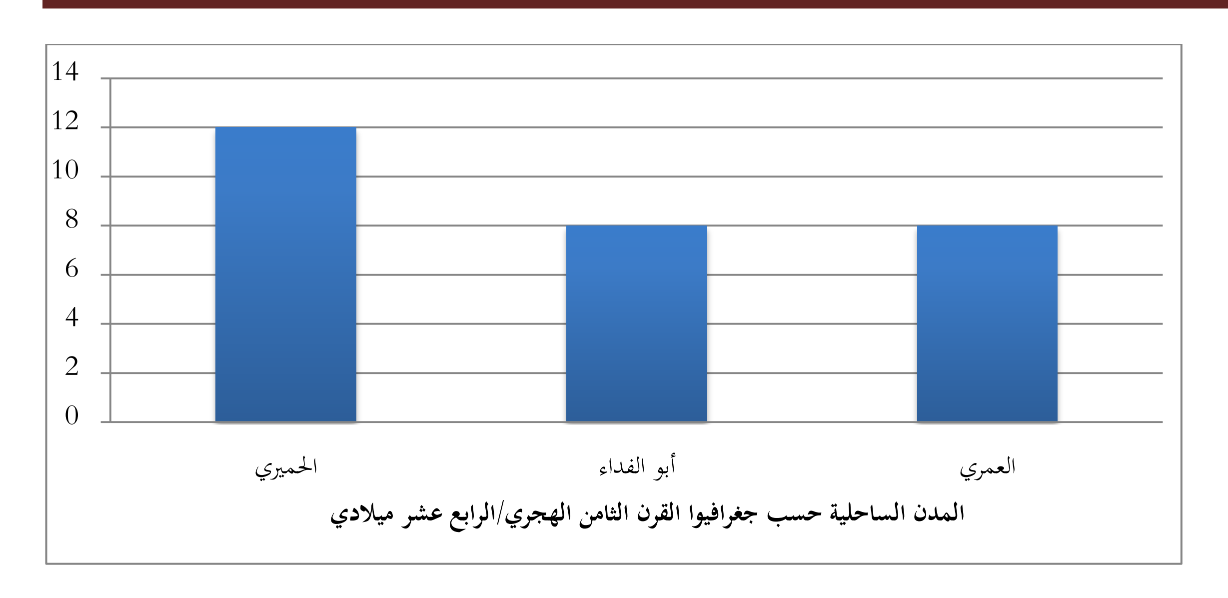


الجدول الثالث: المدن الساحلية عند جغرافيوا القرن 8هـ/14م

المدن الساحلية	الحميري	أبو الفداء	العمري
بونة	✔	✔	✔
سكيكدة	✔	✔	✔
ا القل	✔		✔
جيجل	✔		✔
بجاية	✔	✔	✔
الجزائر	✔	✔	✔
شرشال	✔		✔
تنس	✔		
مستغانم	✔	✔	
أرزاو			
وهران	✔	✔	
أرشقول	✔	✔	
هنين	✔	✔	

منحنى الجدول الثالث:

المدن الساحلية	الحميري	أبو الفداء	العمري
المجموع	12	8	8

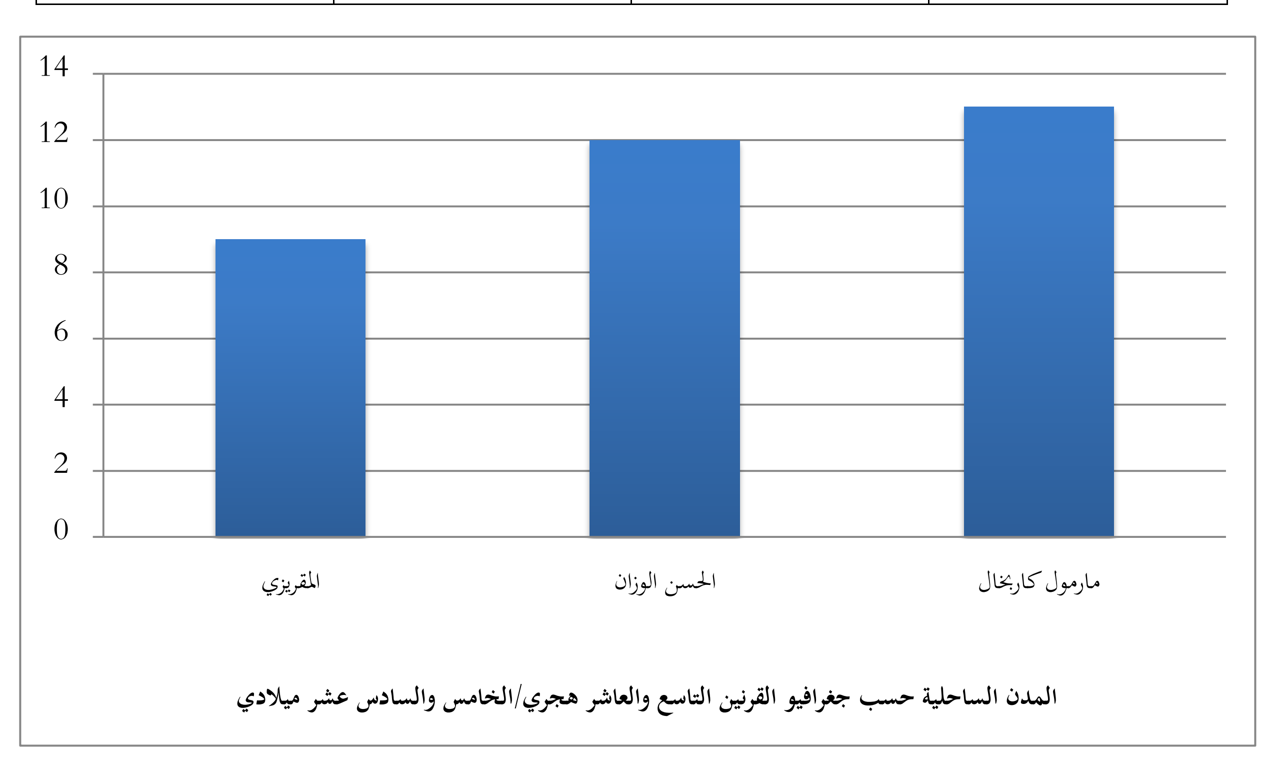


الجدول الرابع: المدن الساحلية عند جغرافيوا القرنين 9 و10هـ/15 و16م

المدن الساحلية	المقريزي	ا الحسن الوزان	مارمول كاربخال
بونة	✔	✔	✔
سكيكدة		✔	✔
القل	✔	✔	✔
جيجل	✔	✔	✔
بجاية	✔	✔	✔
الجزائر		✔	✔
شرشال	✔	✔	✔
تنس	✔	✔	✔
مستغانم	✔	✔	✔
أرزاو	✔		✔
وهران	✔	✔	✔
أرشقول		✔	✔
هنين		✔	✔

منحنى الجدول الرابع:

المدن الساحلية	المقريزي	ا الحسن الوزان	مارمول كاربخال
المجموع	9	12	13



المدن الساحلية حسب جغرافيو القرنين التاسع والعاشر هجري/الخامس والسادس عشر ميلادي

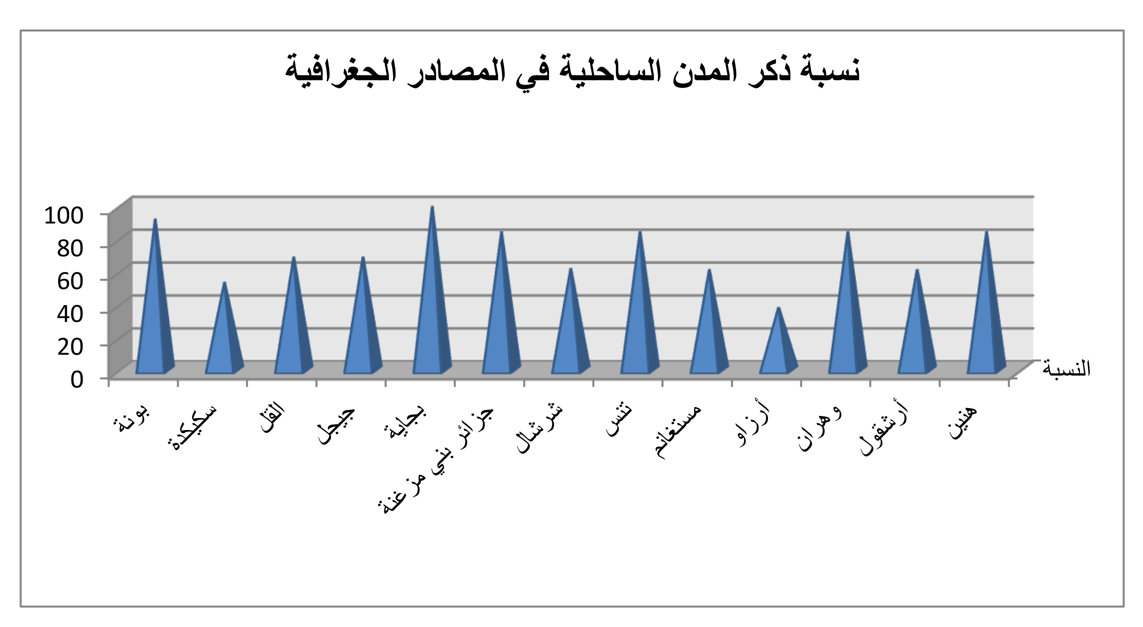
نسبة ذكر المدن الساحلية في فترة الدراسة (6هـ – 12م/10هـ – 16م)

المدن الساحلية	القرن 5-6هـ 11-12م	القرن 7هـ- 13م	القرن 8هـ-14م	القرن 9-10هـ 15- 16م	المجموع
بونة	4	2	3	3	12 مرة
سكيكدة	1	1	3	2	7 مرات
القل	3	1	2	3	9 مرات
جيجل	3	1	2	3	9 مرات
بجاية	4	3	3	3	3 مرة
جزائر	4	2	3	2	11 مرة
شرشال	3	1	2	3	9 مرات
تنس	4	3	1	3	11 مرة
مستغانم	2	1	2	3	8 مرات
أ رزاو	3	0	0	2	5مرات
وهران	4	2	2	3	11 مرة
أ رشقول	2	2	2	2	8 مرات
هنين	4	2	3	2	11مرة

النسبة المئوية:

المدينة الساحلية	نسبة ذكرها من ق6هـ- 12م/10هـ-16م
بونة	%92.30
سكيكدة	%53.84
القل	%69.23

جيجل	%69.23
بجاية	%100
جزائر	%84.61
شرشال	%62.23
تنس	%84.61
مستغانم	%61.53
أرزاو	%38.16
وهران	%84.61
أرشقول	%61.53
هنين	%84.61



التحليل التاريخي للدراسة الإحصائية الخاصة بالمدن الساحلية:

قبل التحليل تجدر الإشارة إلى أن المدن الساحلية التي تم ذكرها جاءت في المصادر الجغرافية التي غطت الإطار الزماني للدراسة من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي والإطار المكاني والذي رسمناه بالحدود الحالية وإسقاطها على حدود

المغرب الأوسط آنذاك. وقد تشكل الشريط الساحلي من الشرق إلى الغرب من المدن التالية: بونة – سكيكدة – القل – جيجل – بجاية – جزائر بني مزغنة – شرشال – تنس – مستغانم – أرزاو – وهران – أرشقول. وهذا حسب ما ورد عن – **البكري** – الجغرافي الذي أخذ عنه الكثير من المؤرخين خاصة الجغرافيين منهم الذين جاءوا من بعده. حيث ماذكره البكري من مدن ساحلية يفسر بوضوح بداية انتقال مركز الحياة في المغرب الأوسط من المناطق الداخلية إلى الواجهة الساحلية بعد المجاعات الناتجة عن الجفاف وتشكل مستوطنات بني هلال وما خافته كما أشرنا سابقا كما أن بعض المدن الساحلية التي ذكرها – **البكري** – لم يذكرها جغرافيوا القرون السابقة. لقد ذكر الجغرافيون المدن الساحلية مبرزيين ظهور بعضها واختفاء البعض الآخر منها من جهة، وازدهارها أو خرابها من جهة ثانية كما تطرقت هذه المصادر إلى تغير أسماء هذه المدن وتطورها وإلى أهم الأحداث التاريخية التي جرت فيها. ومن خلال الدراسة الإحصائية الخاصة بنسبة ذكر المدن الساحلية اتضح جليا أن ثمة مدن كانت الأكثر أهمية والأكثر نشاط في المجال الحضاري للمغرب الأوسط وتمثلت في المدن التالية من الشرق إلى الغرب:

مدينة بونة

يقول عنها البكري: **"مدينة أولية، وهي مدينة أقستين العالم بدين النصرانية وهي على ساحل البحر، لها مساجد وأسواق وحمام ... ومدينة بونة قرية بحرية... وأكثر تجارها أندلسيين"**[1]، يشير البكري إلى نقطة مهمة وهي وجود التجار الأندلسيين في المدينة، هذه الفئة التي ساهمت مساهمة فعالة في كنف الدويلات الناشئة على أرض المغرب الأوسط فقد كان تأثيرهم قوي وفعال وإيجابي على عادات السكان وطريقة حياتهم [2]حيث كان لتزايد نشاط البحارة الأندلسيين في حوض البحر المتوسط أثر إيجابي على تطور ونمو حركة العمران في المغرب الأوسط وذلك ببناء وإعادة

[1]- البكري، المصدر السابق، ص ص 142، 143.

[2]- صديقي عبد الجبار، التحولات الإجتماعية والإقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، مجلة تصدرعن مخبر الدراسات الصحراوية، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد،5، العدد،1،جوان، 2016، ص 283.

إحياء مدن قديمة أصبح لها شأن معتبر خصوصا على الصعيد الإقتصادي، حيث أن العلاقات والصلات خصوصا الإقتصادية منها مابين الأندلسيين وسكان السواحل المغربية قد أخذت تزداد منذ النصف الأول من القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، وبلغت الذروة في القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، بعد أن أصبحت العدوتين كيانا موحدا تحت سلطة الموحدين. وبالعودة إلى كتب الجغرافيا نجد العديد من التفاصيل حول نشأة المدن وكيف كان للأندلسيين الفضل الأكبر في تأسيسها[1].

أما الإدريسي فيقول عن مدينة بونة ": **مدينة وسط ليست بالكبيرة ولا بالصغيرة ... وهي على نهر البحر وكانت لها أسواق حسنة وتجارة مقصودة وأرباح موجودة وكان فيها كثير من الخشب موجود جيَد الصفة، ولها يساتين قليلة وشجر بها من أنواع الفواكه ما يعم أهلها... وبها معادن حديد جيَد**..."[2]، وهو ما يبرز بوضوح غنى هذه المدينة وتوفرها على مقومات النشاط الإقتصادي الأمر الذي جعل تجارتها مقصودة وأرباحها موجودة، الأمر الذي يؤكده صاحب الإستبصار أيضا بقوله: "**مدينة قديمة من بناء الأول وفيها آثار كثيرة وهي على ربوة مشرفة على فحوصها وقراها، وهي من أنزه البلاد وأكثرها لبنا ولحما وعسلا وحوتا، والبحر يضرب في سورها ...**"[3]. أما ابن سعيد المغربي فيقول عنها: "**أول سلطنة افريقية... ولها نهر متوسط يصب في البحر، في شرقها مرسى الخرز المخصوص بالمرجان** "[4]. وعن الحميري ورد أن بونة تسمى بلد العناب لكثرة العنَاب فيها ومنه خشب سقوفهم ووقودهم ومنه جميع ما يتصرفون فيه [5]. أما الحسن الوزان فيفصل في ذكره لمدينة بونة حيث يقول: "**بونة أو عنابة مدينة عتيقة بناها الرومان**

[1]- عبد القادر بوباية، خديجة بورملة، النشاط البحري الأندلسي في حوض البحر المتوسط ودوره في نشأة وتطور المدن الساحلية للمغرب الأوسط (دراسة نماذج بعض المدن من خلال الكتابات الجغرافية)، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر -، جامعة وهران، العدد 23، عدد خاص صيف أوت، 1437هـ/2016م، ص 133.

[2]- الإدريسي، المصدر السابق، مج 1، ص 291.

[3]- مجهول، الإستبصار، ص 127.

[4]- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 142.

[5]- الحميري محمد عبد المنعم، المصدر السابق، ص 115.

على ساحل البحر المتوسط على نحو مائة وعشرين ميلا غربا، وكانت تسمى قديما أربونة... وقد بنيت بعدها مدينة أخرى تبعد عن الأولى بنحو ميلين واستعملت في بنائها أحجار المدينة القديمة...، والرجال فيها ظرفاء بعضهم تجار وبعضهم صناع... وتأتي كل سنة سفن عديدة من تونس وجربة ومن سائر السواحل وكذلك من جنوة لشراء القمح وا لزبد، فتستقبل بحفاوة كبيرة..."[1]. وفي هذا النص تأكيد على دور هذه المدينة الساحلية الحضاري من خلال علاقاتها التجارية مع جنوة إحدى الجمهوريات الإيطالية وهو ما سيأتي التفصيل فيه في الفصول الاحقة. ويضيف عبد الواحد المراكشي أن اسمها مشتق من اللفظة الإفرنجية – جيَدة – وذكر أنها كانت موجودة رغم أنها لم تنل حضوة كبيرة نظرا لتبعيتها لبجاية[2].

مدينة بجاية

كانت بجاية ميناءا فنيقيا قبل حوالي خمسة عشر قرنا من تأسيسها ثم مستوطنة رومانية، فمركز حكومة وندالية وأثناء هذا وذاك ظلت مرسى لسكان المنطقة الأصليين ومرعى لمواشيهم، كما تؤكده المصادر التاريخية في العصر الوسيط [3]. وفي العهد الحمادي ازدهرت العديد من المدن الساحلية منها بجاية بفضل موقعها الإستراتيجي في الفضاء المغاربي، بذلك استفادت من الإنفتاح البحري ومن انتقال مرحلة الحكم في المغرب الأوسط نحو البحر [4]، وقد وردت عند جميع الجغرافيين حيث يقول الإدريسي عنها: "**بجاية على البحر لكنها على جرف حجر ولها من جهة الشمال جبل يسمى مسيون... ومدينة بجاية في وقتنا هذا مدينة الغرب الأوسط وعين يلاد بني حماد والسفن إليها مقلعة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بها نافقة وأهلها مياسير تجار وبها من الصناعات والصناع ما ليس بكثير من البلاد... ولها بواد ومزارع والحنطة والشعير بها**

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، صص 61،62.

[2]- المراكشي أبو محمد عبد الواحد بن علي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرحه واعتنى به، صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426، 2006، الطبعة الأولى، ص،252

[3] – بومهلة تواتي، بجاية حاضرة البحر ونادرة الدهر، المراجعة، أحسن بومالي، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2010، ص 7.

[4] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق،ج، 1، صص 60، 61.

موجودان كثيران والتين وسائر الفواكه منها مايكفي لكثير من البلاد وبها دار صناعة الأساطيل والمراكب والسفن وا لحرابي لأن الخشب في جبالها وأوديتها... وبها من الصناعات كل غريبة ولطيفة... أما بجاية في ذاتها فإنها عمرت بخراب القلعة..."[1]، ويشير الإدريسي من خلال هذا النص إلى بجاية التي بدأت تتحول منذ عام 461هـ /1069م من قرية ساحلية إلى عاصمة للدولة الحمادية ومركز ثقل المغرب الأوسط بعد سيطرتها على جزء مهم من ساحله الشرقي [2]، حيث أصبح التحكم الفعلي في موانئ الشرق أولوية النشاط البحري لبجاية ولإشعاعها التجاري[3]. أما صاحب الإستبصار فيقول: **"هي مدينة عظيمة على ضفة البحر، والبحر يضرب في سورها، وهي محدثة من بناء ملوك صنهاجة، أصحاب قلعة أبي الطويل، وتعرف يقلعة حماد اليوم... وليس لها طريق سهلة إلا من جهة الغرب فلم يكن للعرب إليها سبيل"**[4]. مشيرا إلى حصانة موقعها وبعدها عن الأعراب ومشاكلهم. في حين نجد ياقوت الحموي يتطرق إلى مؤسس بجاية حيث يذكر أن أول من اختطها – الناصر بن علناس بن حماد بن زيري بن مناد بن بلكين – في حدود سنة 457 هـ/ 1094 م، ويشير إلى أنها كانت قديما ميناء فقط ثم بنيت المدينة، وبأنها تسمى الناصرية باسم بانيها وهي مقصودة من جميع البلاد [5]، في حين يتطرق الحميري إلى سبب بنائها فيقول ": أن العرب لما دخلوا إفريقية وأفسدوا القيروان وأكثر مدن إفريقية وهزم المنصور عند منطقة سبيبة، لهذا طلب موضعا يبني فيها مدينة لا يلحقه فيها العرب، فدل على موضع بجاية" [6]. أما الحسن الوزان فيقول: **"بجاية مدينة عتيقة بناها الرومان – على مايراه بعضهم – في منحدر جبل شاهق على ساحل البحر المتوسط... فيها جوامع كافية ومدارس يكثر فيها الطلبة وأساتذة الفقه والعلوم بالإضافة إلى زوايا المتصوفة وحمامات وفنادق، ومارستانات... وكان أهل بجاية على قدر عظيم من الغنى،**

[1]- الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 259، 260، 261.
[2]- المراكشي، المصدر السابق، ص 253.
[3]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق،ج، 1، ص 170، 171.
[4]- مجهول، الإستبصار، ص 128، 129.
[5]- ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، دار صادر بيروت، 1397هـ، 1988م، دط، ج، 1، ص 339.
[6]- الحميري، المصدر السابق، ص 81.

يسلَحون العديد من السفن الحربية المختلفة..."[1]. نص يبرز بجاية الحاضرة العلمية من جهة والمدينة الساحلية النشطة في البحر المتوسط من جهة أخرى.

مدينة جزائر بني مزغنة

أشار صاحب مفاخر البربر إلى بناء مدينة الجزائر من طرف ملوك صنهاجة حيث يقول: **"فمن مشاهير ملوك صنهاجة زيري بن مناد، ملك هو وبنوه مئتي سنة متصلة، وهم الذين بنوا بجاية والجزائر ومليانة والقلعة المنسوبة إليهم..."**[2]، ونفس الشيئ نجده عند – ابن خلدون – عندما كتب يقول: **"ثم اختط ابنه بلكين بأمره وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة بساحل البحر..."** [3]. أما في المصادر الجغرافية فورد عن البكري أن **"مدينة الجزائر مدينة جليلة قديمة البنيان بها آثار للأول وأزاج محكمة تدل على أنها كانت دار مملكة لسالف الأمم"**[4]. وهو ما يدل على أزلية وقدم هذه المدينة والتي صارت خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي تمثل نقطة الإتصال بين المسالك البحرية في أعالي البحار وبين المسالك البحرية الساحلية [5]. وتجدر الإشارة إلى أن مدينة جزائر بني مزغنة أخذت تسترجع مكانتها وتفرض دورها العمراني في عهد الدولة الصنهاجية وبدأت تزدهر أكثر خاصة في العهد الحمادي وهو ما يؤكده الإدريسي حين قال: **"مدينة الجزائر على ضفة البحر وشرب أهلها من عيون على البحر عذبة ومن آبار، وهي عامرة آهلة، وتجارتها مربحة وأسوارها قائمة وصناعتها نافقة"** [6]، والحموي بقوله: **"... كانت من خواص بلاد بني حماد بن زيري بن مناد الصنهاجي... "**[7]، وكغيره من الجغرافيين يذكر الحميري أن

---

[1]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 50.

[2]– الأيلاني صالح عبد الحليم، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق، عبد القادر بوباية، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والبحوث، الجزائر، طبعة خاصة، 2013م، ص 173.

[3]– ابن خلون، العبر، ج، 6، ص 204.

[4]– البكري، المصدر السابق، ص 159.

[5] – الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ج، 2، ص 294.

[6]– الإدريسي، المصدر السابق، مج، 2، ص 252.

[7]– ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج، 2، ص 132.

مدينة الجزائر :" **على ضفة البحر وشرب أهلها من عيون على البحر عذبة،.... يقصدها أصحاب السفن من إفريقية والأندلس وغيرها**"[1]، أما الحسن الوزان فيتكلم عن الجزائر خلال القرن العاشرا لهجري/السادس عشر ميلادي **فيقول**: "... **كانت خاضعة لتلمسان مدة طويلة، لكنها استسلمت لملك بجاية لما أوجسوا منه خيفة ....وبعد ذلك سلَحوا سفنا وتحولوا إلى قراصنة**"[2].

وقد كانت مدينة جزائر بني مزغنة إحدى أهم المدن الساحلية التي نشطت طيلة فترة الدراسة.

مدينة تنس

"**تنس هذه هي التي تسمى تنس الحديثة، وعلى البحر حصن يذكر أهل تنس أنه كان القديم المعمور قبل هذه الحديثة التي أسسها البحريون من أهل الأندلس وذلك سنة اثنتين وستين ومائتين، وهي مدينة بينها وبين البحر ميلان، مسورة حصينة، بها مسجد جامع وأسواق كثيرة**"[3]. هكذا ذكرها البكري والذي أوضح بأن هناك مدينتان تنس القديمة وتنس الحديثة.و مدينة تنس رغم قدمها تاريخيا وسياسيا ورغم تراجعها مقارنة بالفترة الرستمية والحمادية إلا أنها استمرت في عملها البحري التجاري[4]، وهو الأمر الذي اتضح في نص صاحب نزهة المشتاق حينما قال: "...**وسائر الحبوب موجودة وتخرج منها إلى كل الآفاق في المراكب**..."[5]، كما يؤكد الدور التجاري لمدينة تنس صاحب الإستبصار حيث يقول: "**هي كثيرة الزرع، رخيصة الأسعار منها يحمل الطعام إلى الأندلس وإلى بلاد إفريقية لكثرة الزرع عندهم**..."[6]. أما ابن سعيد المغربي فيقول: "**مدينة تنس تابعة للجزء الثاني من بلاد المغرب وهي مشهورة بكثرة القمح الذي يحمل**

[1]- الحميري، المصدر السابق، ص 163.

[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 38.

[3] - البكري، المصدر السابق، ص 153.

[4] - علي عشي، المرجع السابق، ص 204.

[5] -الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، 252.

[6] - مجهول، الإستبصار، ص 133.

منها في المراكب إلى سواحل الأندلس وغبرها ولها تهر يأتيها من جنوبها ويصب في شرقيها وبينها وبين البحر ميلان..."[1]. في حين يذكر العمري **"أن مدينة تنس بقرب مليانة بينها وبين البحر ميلان... وهي قديمة أزلية ولها أقاليم وأعمال ومزارع ويخرج عنها إلى كل الآفاق في المراكب..."**[2]، ويوافقه في ذلك الحسن الوزان بوصفها **"مدينة أزلية بناها الأفارقة في منحدر جبل على مسافة قريبة من البحر المتوسط، يحيط بها سور، وسكانها أقوام فظاظ غلاظ، كانت خاضعة لتلمسان..."**[3].

فقد اعتبرت مدينة تنس من المدن التي كان لها نشاط كبير في العلاقات التجارية مع الضفة الشمالية منذ تاريخ مبكر، حيث كان لها السبق في هذا النشاط منذ عهد الرستميين.

مدينة وهران

وقد بناها جماعة من الأندلسيين، وهي مدينة حصينة ذات مياه سائحة وأرحاء ماء وبساتين، ولهما مسجد جامع[4]، **"...و هي على مقربة من ضفة البحر الملح وعليها سور تراب متقن وبها أسواق مقدرة وصنائع كثيرة وتجارة نافقة وشرب أهلها من واد يجري إليها من البر وعليه بساتين وجنات وبها فواكه... والعسل بها موجود وكذلك السمن والزبد... ومراكب الأندلس إليها مختلفة "**[5]، هكذا عرفها الإدريسي ولم يختلف عنه صاحب الإستبصار حيث يقول في تعريفه لمدينة **وهران: ".. مدينة على ضفة البحر حيث بناها جماعة من الأندلسيين البحريين، وهي كثيرة البساتين والثمار ولها ماء سائح وأنهار كثيرة وأرحاء وعيون، وهي من أعز البلاد ولها نظر كبير فيه قرية كبيرة فيها آثار قديمة "**[6]. من خلال هذه النصوص الواردة في المصادر الجغرافية

[1] - ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 142.
[2] - العميري، المصدرالسابق، ص 138.
[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 35
[4]- البكري، المصدر السابق، ص 164.
[5] - الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 252.
[6] - مجهول، الإستبصار، ص 133، 134.

يتَضح أن تجارة مدينة وهران كانت نشطة سواء مع المناطق الشرقية للمغرب الأوسط أو الغربية منها خاصة مع الأندلس إلا أن هذا الأمر ينفيه صاحب معجم البلدان أثناء تعريفة للمدينة حيث يقول: **"وهران بينها وبين تلمسان سرى ليلة، وهي مدينة صغيرة على ضفة البحر وأكبر أهلها تجار لا يعدو نفعهم أنفسهم... "**[1]. ثم يأتي الحسن الوزان ليعطينا تفصيلا آخر للمدينة فيقول: **"وهران مدينة كبيرة فيها ستة آلاف كانون، بناها الأفارقة الأقدمون على شاطئ البحر المتوسط، بعيدة بنحو مائة وأربعون ميلا عن مدينة تلمسان، وبها من البنايات والمؤسسات ما تتميز به كل مدينة متحضرة من مساجد ومدارس وملاجئ وحمامات وفنادق، محاطة بأسوار عالية جمبلة...، وكان معظم سكانها من الصناع والحاكة،... ومهما يكن من أمر فإن أهلها ظرفاء كرماء يحبون الغرباء... كانت وهران مهبط التجار القطلونيين والجنويين، لأنهم كانوا يقيمون بها"**[2].

ويضيف الحسن الوزان ويقول أن الوهرانيون كانوا دائما أعداء لملك تلمسان وهو يقصد السلطة الحاكمة، ولم يقبلوا قط أي وال من ولاته، وهو ما يوحي إلى تدهور الأوضاع السياسية وسيادة الفوضى في تلك الحقبة الزمنية. ثم يتم كلامه بأنهم لم يكونوا يستقبلوا إلا أمينا للمال وقابضا يستلم مداخيل الميناء. وهذا ما يؤكد نشاط التجارة البحرية في تلك الفترة من جهة ونشاط القرصنة من جهة أخرى حينما قال أن التجار فيما مضى كانوا يجهزون على الدوام سفنا شراعية وأخرى مسلحة يمارسون بها القرصنة [3].

وقد عرف نشاط المدينة الساحلي مع الضفة الشمالية نشاطا ملحوظا خاصة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي.

[1] - ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص ج، 5، ص 385.

[2] - الحسن الوزان، المصدر السابق،ج، 2، ص 30.

[3] - نفسه، ج، 2، ص 30.

مدينة هنين

هنبن مدينة ساحلية وبوابة تلمسان على البحر اسمها يكتب بعدة رسوم أهناي – هنَي – هن – هنين هذا الأخير هو الإسم والرسم القائم لحد الساعة [1]. يعرفها الجغرافيون بأنها ناحية من سواحل تلمسان من أرض المغرب [2] ولا يفصلون فيها كثيرا إلا أن الوزان قال عنها: "**هنين مدينة صغيرة قديمة بناها الأفارقة وهي أنيقة صينة للغاية لها ميناء صغبر محروس ببرجين... وتأتي إلى هذا الميناء سنويا سفنا شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان إذ لا يفصل بين هذه المدينة وهنين سوى أربعة عشر ميلا... وكان سكان هنين في القديم نبلاء وشرفاء يعملون كلهم تقريبا في القطن والمنسوجات، ودورهم في غاية الجمال والزخرفة ...، لكن عندما بلغ السكان خبر احتلال وهران تركوا جميعا المدينة فأصبحت خاوية على عروشها إلا ما كان من ملك تلمسان الذي يرسل إليها أمير قصر يقيم بالقلعة مع المشاة لا لغرض إلا ليخبر الملك بوصول السفن التجارية**"[3]. يؤكد هذا النص على دور المدينة الساحلية هنين ونشاطها التجاري والذي كان مع جنوة والبندقية خاصة، وذلك لما حوته من مقومات ساعدت على انتعاش نشاطها الإقتصادي.

[1] – محمد بن زغادي، قراءة في تاريخ مدينة هنين، مجلة، كان التاريخية، مجلة دورية متخصصة في الدراسات التاريخية وتصدر في شكل إلكتروني، العدد، 28، يونيو، 2015، السنة الثامنة، ص 83.

[2] – ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج، 5، ص 419.

[3] – الحسن الوزان،المصدر السابق، ج، 2، ص 15.

1-ج/المراسي والموانئ وأهمها من خلال المصادر الجغرافية

يسرت الموانئ الاتصال بالعالم الخارجي وربطت المغرب الأوسط بالأسواق الخارجية حيث قامت هذه الموانئ بشحن البضائع المستوردة إلى الأندلس وأوروبا وغيرها من البلاد الخارجية [1]. أما عن التسمية فيعتبر المرسى والمرفأ والميناء خلال الفترة الوسيطة شيئا واحدا وهو المكان الخاص برسو المراكب وكذلك الذي تلتجأ إليه لتحتمي من الرياح وتتزود بالماء والطعام، كما كانت الموانئ مكانا لعقد الاتفاقيات والمعاهدات وممارسة التجارة في العصور الوسطى.

تنوعت مراسي وموانئ المغرب الأوسط بين ما يكون صالحا للرسو في فصل الصيف أو في فصل الشتاء [2]، كما احتوت على عدة منشآت مهمة في مجال النشاط البحري حيث احتوت على المراسي كأساس لأي ميناء. وكان استخدام الشواطئ المتوسطية لبلاد المغرب بشكل مستمر قبل القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي قد ساعد تطوير مراسي تلك السواحل باتخاذ الخلجات والجبال والجزر والأودية و الأنهار ستارا من الرياح، أو اتخاذ مرسيين واحد للسفن الكبار والآخر للسفن الصغرى [3].

ولأهمية الموانئ في النشاط التجاري كانت الدول التي قامت ببلاد - المغرب الأوسط – تحمي أرصفة ومراسي المدن من التعديات، فكان هناك تحريم من أن يباع منها شيء أو يبني فيها بنيان فإن ذلك الموضع عين البلد وموضع اخراج الفوائد يخرجه التجار، ومأوى الغرباء وموضع اصلاح السفن فلا يكون فيها ملك أحد إلا للحاكم وحده [4].

[1]- حسن علي حسن، الحضارة الاسلامية في المغرب والأندلس، "عصر المرابطين والموحدين" مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، 1980، ص 278.

[2]- علي عشي، المرجع السابق، ص 174.

[3]- صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، (من القرن 5-7هـ / 11- 13م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص ص 144-145.

[4]- ابن عبدون رسالة في الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال ضمن رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد الفرنسي، 1855، ص 26-27.

لقد تمكنت هذه الموانئ من تأدية دورها في ظل حماية الأساطيل بداية من الأسطول الحمادي والمرابطي ثم الموحدي والدويلات التي جاءت بعده، ذلك الأسطول الذي لم يكن نشاطه قاصرا على عمليات الجهاد وإنما أضاف إلى ذلك حماية الثغور من هجمات القراصنة.

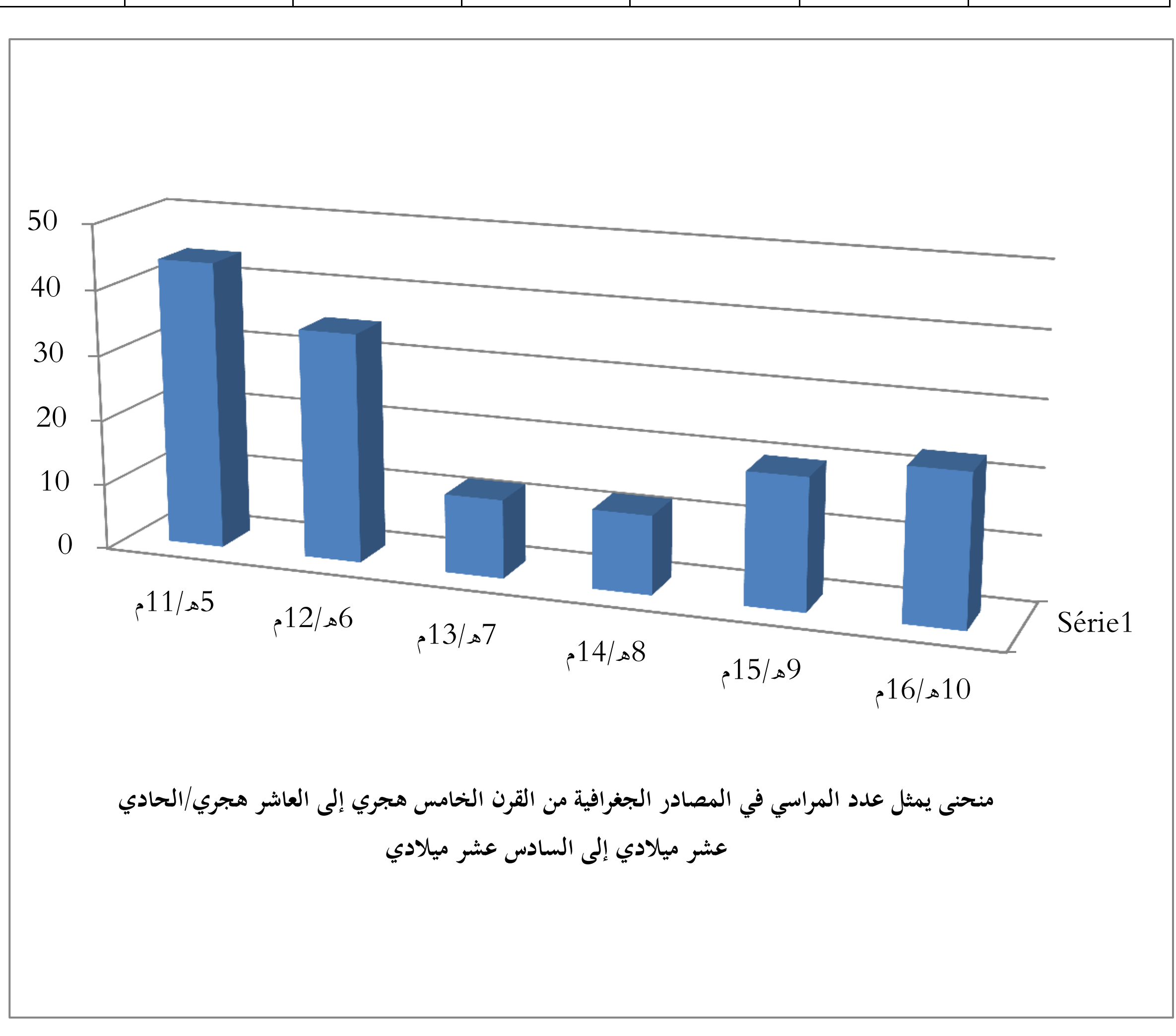
و من خلال تتبعنا للموانئ والمراسي الذي ذكرتها المصادر الجغرافية يتبين جليا أنها احتوت على مرافئ حيوية ذات أهمية كبيرة في ذلك المجال وأهمها بالطبع دور الصناعة والمراسي التي كانت تستخدم في استقبال السفن القادمة وتفريغ حمولتها أو شحنها للبضائع المطلوبة، كما تميزت تلك الموانئ بوجود المنارات ومباني لإرشاد السفن القادمة إليها وهذا ما سيتبين معنا أثناء دراسة أهم وأنشط الموانئ في المغرب الأوسط والتي برز دورها الحضاري خلال فترة الدراسة من خلال المصادر الجغرافية.

ولمعرفة أهم الموانئ التي نشطت منذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي إلى غاية القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي كان لابد علينا من إجراء هذه الدراسة الإحصائية الخاصة بعدد الموانئ التي ذكرتها المصادر الجغرافية بداية من – البكري – الذي يعتبر الأصل الذي أخذ عنه الجغرافيين الذين جاءوا من بعده – كما سبق الذكر – والذي ذكر أربعة وأربعين مرسى[1]، ثم – الإدريسي – الذي يمثل جغرافيوا القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي والذي ذكر حوالي الخمسة والثلاثين مرسى، أما ابن سعيد المغربي (القرن السابع/الثالث عشر ميلادي) فقد ذكر حوالي الإثني عشر، في حين ذكر – العمري – ممثلا عن جغرافي القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي، فقد ذكر أيضا الإثنى عشر مرسى أيضا، في حين ذكر – الحسن الوزان – حوالي العشرين مرسى، أمّا – الحميري فقد ذكر حوالي 23 ميناءا. طبعا هذه الأعداد خاصة بالمراسي التي تم تكرار ذكرها في المصادر الجغرافية المذكورة مقارنة بالمراسي التي ذكرها البكري.

[1]- ذكر البكري مراسي المغرب الأوسط واتصالاتها وما يقابلها في الضفة الشمالية من البحر المتوسط. ينظر البكري، المصدر السابق،من ص 181، حتى، ص 187.

جدول يمثل عدد المراسي في المصادر الجغرافية

المصادر الجغرافية	البكري ق5هـ-11م	الإدريسي ق6هـ-12م	ابن سعيد ق7هـ-13م	العمري ق8هـ-14م	الوزان ق9هـ-15م	الحميري ق10هـ-16م
عدد المراسي	44	35	12	12	20	23



منحنى يمثل عدد المراسي في المصادر الجغرافية من القرن الخامس هجري إلى العاشر هجري/الحادي عشر ميلادي إلى السادس عشر ميلادي

تحليل المنحنى والجدول البياني:

نلاحظ عدد الموانئ التي ذكرت، تناقصت عن القرن الخامس والسادس الهجريين لترتفع من جديد خلال القرن الثامن والتاسع والعاشر الهجري وهذا يفسر بالآتي:

- نقص الموانئ يفسر بتهدمها ربما بسبب النزاعات والصدمات العسكرية أو ربما لهجرة سكانها منها أو لتراجع دورها.
- ارتفاع عدد الموانئ من جديد يفسر عودة نشاط بعضها وحيويته.
- أمّا أهم الموانئ فقد كان الانقياد إلى معرفتها وتحديدها انطلاقا من نسبة ذكرها في هذه المصادر، فقد ذكر البعض منها بنسبة مئة بالمائة أي تم ذكرها من طرف كل المصادر الجغرافية المعتمد عليها في هذه الدراسة مثل مرسى الخرز – مرسى بجاية – مرسى الكبير – مرسى هنين – مرسى جزائر بني مزغنة – مرسى تنس – مرسى وهران – أما الموانئ الأخرى، فقد ذكرت أقل من الموانئ السابقة الذكر إلاّ أنّها كانت تفوق بكثير في نسبة ذكرها مقابل مراسي أخرى ذكرت مرات قليلة لا تمثل حتى نسبة الواحد من المائة كمرسى الخروبة[1] مثلا، مرسى ابن الألبيري[2]، مرسى جنابية[3]، مرسى الماء المدفون[4].... وغيرها، أما الموانئ التي فاقتها نسبة، فتمثلت في مرسى القل[5]، مرسى ارشقول[6]، مرسى مستغانم[7]، مرسى ارزاو[1]، وغيرها وعن أهم هذه الموانئ تذكر المصادر الجغرافية:

---

[1]- مرسى الخروبة: لم يفصل فيه البكري بل اكتفى بذكره. البكري، المصدر السابق، ص 185

[2]- مرسى ابن الألبيري: هو مرسى يلي مرسى الخروبة. البكري، نفسه

[3]- مرسى الجنابية: يلي هذا المرسى مرسى الذبان له جزيرة وهناك مدينة للأول غير مسكونة لها نهر يريق في البحر، ويقابل من بر الأندلس مرسى دانية وبينهما ست مجار. ينظر، البكري، المصدر السابق، ص 183.

[4]- مرسى الماء المدفون: وهو أدنى المراسي من مرسى أسلن، والسكنى منه على مقربة وله عيون ماء تسيل في البحر وبينهما ثلاثة عشر ميلا، ويقابله من بر الأندلس مرسى الراهب. ينظر، البكري، المصدر نفسه، ص 182.

[5]- مرسى القل: مدينة متحضرة مليئة بالصناع وأهلها كرماء ظرفاء تجارتهم رابحة لنهم يجنون من بالهم الكثير من الشمع ويمتلكون كمية عظيمة من الجلود يبادلون بها البضائع التي يحملها أهل جنوة إلى مينائهم. ينظر، الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 54.

[6]- مرسى أرشقول: في مدينة أرشقول وهو على نهر تافنه يقيل من قيليها ويستدير بشرقيها تدخل فيه السفن اللطاف من البحر إلى المدينة وبينهما ميلان وهي مسورة. ينظر، البكري، المصدر السابق، ص 173.

[7]- مرسى مستغانم: هو عبارة عن ميناء صغير كثيرا ما تقصده السفن الأوروبية لكن أصحابها لايحققون أرباحا مهمة لشدة فقر السكان. ينظر، الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 32.

1/- مرسى الخرز:

فيه المرجان كما يقول البكري ويقول أيضا "**أنَّ مَدينَة الخَرَز قَدْ أَحاطَ بها البحر إلا مسلكا لطيفا ربما قطعه البحر في الشتاء وقد صنع بهما مرفأ للسفن، وفي هذه المدينة تنشأ السفن والمراكب الحربية التي يغزى بها إلى بلاد الروم** "[2] أما الإدريسي فيضيف عن هذا الكلام أن "**مرسى الخرز عليه صور حصين وله قصبة وحوله عرب كثر وعمارة أهلها لها على صيد المرجان ويقصده التجار من سائر البلاد فيخرجون منه الكثير إلى جميع الجهات** "[3]، ويتفق صاحب الاستيصار مع الإدريسي في ذلك [4]. وعموما يتبين من هذه النصوص أن ميناء الخرز كانت به دار لصناعة السفن والمراكب خلال الفترة الحمادية وكذا الموحدية، ساهمت في تزويد أسطول هذه الدول بالمراكب المطلوبة لغزو صقلية والتصدي لهجمات النورمان، كما تستنتج من قوله هذا وفرة نبات المرجان وتخصص بحارته في استخراجه دون البقية نظرا لما يتطلبه من مهارة وتقنيات، ثم يحول ويصدر إلى كل بقاع العالم، مما ساهم في ازدهار تجارة هذا الميناء خصوصا والمغرب الأوسط عموما[5].

وكان هذا المرسى خاضعا في أغلب فترات الدراسة إلى الدولة الحفصية.

2/- مرسى بجاية:

يتميز ميناء بجاية بحصانته الطبيعية وقدرته على استقبال عدد كبير من السفن على اختلاف أحجامها، بالإضافة إلى وجود الوادي الكبير على مقربة من المدينة مما ساهم في حماية السفن، كما يتمتع هذا الميناء بميزة هامة بتوفره على أماكن تمكن السفن من الاقتراب نحو الرصيف وهو بذلك يقسم الساحل إلى ثلاث خلجات صغيرة أمكن استعمالها كموانئ في مختلف العصور، ويعتبر الجون

---

[1] - مرسى أرزاو: تقع في ساحل البحر مدينة أرزاو، وهي مدينة رومية خالية فيها آثار عظيمة للأول باقية يحار من دخل فيها لكثرة عجائبها. وبقرب مدينة أرزاو جبل كبير فيه قلاع ثلاث مسورة ورباط يقصد إليه وبين مدينة أرزاو ووهران أربعون ميلا. البكري، المصدر السابق، ص 164.

[2] - البكري، المصدر نفسه، ص 143.

[3] - الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 290.

[4] - مجهول، الإستبصار، ص 126.

[5] - علي عشي، المرجع السابق، صص 243، 244.

الشمالي هو الأكبر وبعمق سبعة إلى ثمانية أمتار ملائم لرسو السفن وشكل نقطة للتموين بالماء [1]. ويؤكد الإدريسي انتشار صناعة السفن في منطقة بجاية بقوله: **"وبها دار صناعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن الحربية، لأن الخشب في أوديتها كثير موجود ويجلب إليها من اقاليمها الزفت البالغ الجودة والقطران وبها معادن الحديد الطيب موجودة وممكنة"[2]**، أما صاحب الاستبصار فيقول: **"هي مرسى عظيم تحطه سفن الروم من الشام وغيرها من أقصى بلاد الروم وسفن المسلمين من الاسكندرية بطرف بلاد مصر والهند والصين وغيرهما"[3]**. كلام يشير إلى تطور ميناء بجاية في العهد الموحدي. حيث أصبح يستقبل السفن والبضائع من الأندلس وبلاد الروم ومن المشرق، أما الحموي فيشير إلى أن بجاية كانت قديما ميناء فقط ثم بنيت المدينة وهي في لحف جبل وهي دار مملكة يركب منها السفن وتسافر إلى جميع الجهات[4]، ومن هذا تبين أن بجاية ميناء قديم يعود للفترة الفينيقية، وبسبب نشاط الميناء وامتلاكه لشبكة من المسالك البحرية، تطور ليصبح مدينة عامرة وسيزدهر أكثر في العهد الثاني من الدولة الحمادية بعد نقل عاصمتها من القلعة إلى بجاية بسبب أعراب بني هلال وليس بسبب نزاع آخر، وأصبحت بجاية قبلة للمراكب والسفن سواء من أوروبا أو من المغربيين الأدنى والأقصى أو من المشرق العربي[5]. أما ابن فضل العمري فيقول عنها: **"هي في جون – خليج – من البحر والسفينة تدخل الجون إلى المدينة وترسى إلى الحجر المنقوب داخل الميناء، وهي شق جبل نقب فيه مجاز للمراكب تدخل منه إلى الميناء "[6]**. أما مارمول كاربخال فيؤكد الأهمية التجارية لميناء بجاية خاصة مع الدول الأوروبية حينما قال:

---

[1] – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 209.، دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 314.

[2] – الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 260.

[3] – مجهول، الإستبصار، ص 130.

[4] – ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج، 1، ص 339.

[5] – علي عشي، المرجع السابق، ص 264.

[6] – العمري، المصدر السابق، ج، 1، ص 68.

"...**فالسكان في سعة من عيشهم بفضل ما لهم من التجارة مع أوروبا**" [1]. ويعتبر ميناء بجاية أنشط ميناء في المبادلات التجارية طيلة فترة الدراسة.

3/- مرسى جزائر بني مزغنة:

يذكر البكري هذا المرسى بأنه مأمون وله عين عذبة يقصد إليه أهل السفن من إفريقية والأندلس وغيرهما [2]، وربما يقصد من ذلك أن هذا الميناء كان مخصص لتزويد السفن بالمؤونة التي تلزمها وهذا ما توضح جليا من خلال ما ذكره الإدريسي حين قال: "ميناؤها محمي جدا ومزود بالماء من عيون عذبة على البحر ومن آبار و قد كان يتردد عليه البحارة القادمون من إفريقية والأندلس ومن الأقطار الأخرى فيتجهزون بها إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم [3]. أما عن حالة ميناء الجزائر خلال القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي فيقول مارمول كاربخال :" **والمرسى اليوم آمن وأكبر مما كان عليه... وذلك بعد ربط الجزيرة بالبر بواسطة رصيف حاجز استعمل في بنائه الحجارة المختلفة من بعض البنايات القديمة وترتفع أسوارها شيئا فشيئا فوق التلال ثم تتجه نحو الجنوب مكونة رأس مثلث**"[4]، وهو ما يوحي إلى أن ميناء الجزائر هذا كان من بين الموانئ الإرشادية التي كانت ترشد السفن وتوجهها.

4/- المرسى الكبير:

جاء عن الإدريسي أن لوهران مرسى صغير لا يستر شيئا ولها على ميلين منها المرسى الكبير وبه ترسى المراكب الكبار والسفن السفرية وهذا المرسى يستر من الريح وليس له مثال في مراسي حائط البحر من بلاد البربر[5]، ونقلا عن البكري تحدث صاحب الاستبصار عن المرسى الكبير قائلا:

[1]- مارمول كاربخال، إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي، محمد زينر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1404، 1988، ج، 2، ص 377.

[2]- البكري، المصدر السابق، ص 159.

[3]- الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 258.

[4]- مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 363.

[5]- الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 252.

"لوهران مرسى كبير، مشتى السفن، يمكن من الريح لأنه في حوز جبل مطل على وهران مرتفع"[1]، ويفصل الحسن الوزان في المرسى الكبير فيقول: **"مدينة صغيرة أسسها في عصرنا ملوك تلمسان على ساحل البحر المتوسط، بعيدة ببضعة أميال عن وهران"** [2]، إلا أن هذا يخالف ما ذكر من قبل فكون أن الوزان ذكر بأنه أسس في عصره فكيف يذكره الإدريسي مؤرخ القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي، ثم يرجع الوزان ويذكر التسمية حيث يقول: **"ومعناها الميناء الكبير، لأن هناك ميناء ما أظن أنّ في الدنيا أكبر منه، يمكن أن ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسفن الحربية، في مأمن من كل عاصفة وإعصار، وكان من عادة سفن البندقية أن تلجأ إلى المرسى الكبير عند اكفهرار الجو، وترسل بضائعها في قوارب إلى وهران.و إذا كان الجو صحوا قصدت ساحل وهران مباشرة..."**[3]. وفي هذا دليل على نشاط الجمهوريات الإيطالية على مستوى هذا الميناء، أما مارمول كاربخال فيقول: **"المرسى الكبير بناه الرومان على هيئة قلعة محصنة على ساحل البحر المتوسط على فرسخ واحد من وهران من جهة الغرب، مرساه أجمل من مراسي إفريقيا وأعظمها، يتسع لعدد كبير من القوادس والسفن، لا تناله الرياح والعواصف من أي جهة من الجهات، كانت ترسو به كل عام السفن الضخمة القادمة من البندقية وغيرها من بلاد أوروبا حاملة البضائع التي تنقل بعد ذلك على قوارب إلى وهران حيث تنفق تجارتها"**[4]. وقد اشتد نشاطه التجاري مع بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي.

5/- مرسى هنين :

مرسى جيد مقصود وهو أكثر الحصون بساتين وضروب ثم [5]، هكذا قال عنه البكري. دون أن يضيف شيء آخر ربما لم يكن نشاط هذا المرسى في عهد البكري قد برز واتضح. ثم نجد وصف

1- مجهول، الإستبصار، ص 134.
2- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 1، ص 31.
3- نفسه.
4-مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج،2، ص 327.
5- البكري، المصدر السابق، ص 176.

مرساه بأنه مقصود وله بساتين كثيرة، وكلمة مقصود تعني أن هناك حركية للسفن وذلك بأنها كانت تقصد هذا المرسى أو الميناء وأصبح مكانا رئيسيا للسفر عن طريق البحر، أما مارمول فيذكر أن ميناء هنين صغير ومحصن من كلا الجانبين، إذ كانت سفن البندقية تنحدر عليه كل سنة عند ذهابها إلى تلمسان[1]، ويوافقه في ذلك الحسن الوزان ويؤكد ممارسة هذا الميناء للتجارة مع الجمهوريات الإيطالية من خلال قوله: "**وتأتي إلى هذا الميناء سنويا سفن شراعية من البندقية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان**"[2].

وقد كان ميناء هنين إلى جانب ميناء المرسى الكبير من أهم الموانئ الغربية، خاصة في العهد الزياني.

[1] - مارمول كربخال، المصدر السابق، 2، ص 296.

[2] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 16 .

1-د/المسالك والطرقات البرية والبحرية:

اعتبرت المسالك البحرية في الحوض الغربي من المتوسط، استمرارا لتلك المسالك البرية التي كانت تربط بين بلاد المغرب وبلاد السودان [1]. فقد لعب المغرب الأوسط دورا كبيرا في الحركة التجارية المغربية المتوسطية والصحراوية.

لقد تأثرت شبكة الطرقات والمواصلات في المغرب تأثرا كبيرا بالتغيرات التي طرأت على مراكز الإنتاج الزراعي والصناعي ومناطق استخراج المعادن، وكذلك التغييرات التي حدثت بسبب هجرة سكان من مناطق إلى مناطق أخرى[2]. فالأحداث التي عرفتها بلاد المغرب عقب الإنسحاب الفاطمي إلى مصر وما رافق ذلك من تدفق للقبائل العربية وما أحدثته من قلائل في بلاد إفريقية، كان كل هذا طبيعيا أن يؤثر سلبيا على نشاط الطرق التجارية البرية والتي كانت حركتها تتلاءم مع الأمن والإستقرار وكلما تدهورت الأوضاع الأمنية إلاَ وتعطلت الطرق أو ما عبَر عنه الفقهاء بـ **"فساد السابلة"**[3]. ونظرا لشساعة بلاد المغرب واتصالاتها بريا بأقاليم وبلدان مختلفة وللطبيعة الجغرافية التي جعلت من الطرق البحرية إحدى الروابط التجارية الهامة[4]، فقد كان لازما على المغرب الأوسط بأن يستغل شبكة الطرق والمواصلات التي تربطه بالمغرب الإسلامي بما فيه الأندلس من جهة وبين بلدان الضفة الأخرى من البحر المتوسط من جهة أخرى[5]. فالمغرب الأوسط احتل مكانة هامة في منطقة المغرب الإسلامي، لما تمتع به من خصائص جغرافية وإقتصادية والتي بفضلها توفرت الأسباب لخوض ضمار التجارة على جبهتيها الداخلية والخارجية، رغم الإضطرابات السياسية واللاأمن الذي عرفته المنطقة، فقد كان لها أهم طرق التجارة حيث تصل إليها البضائع من أوروبا وغيرها من البلاد

[1] - الطاهر قدوري، الطرق التجارية الصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط، مجلة، الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، العدد، 15، 2011، [88 – 102]، ص 89.

[2] - ريحاب محمد كمال محمد أحمد المغربي، التجارة في عصر بني حماد (408-547هـ /1017-1152)، رسالة ماجستير، جامعة الرباط، 1436-2015، ص 8.

[3]- الطاهر قدوري، الطرق التجارية الصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط، ص 92.

[4] - محمد بن ساعو، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي، القرن 7-10هـ / 13-16م، شهادة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، 1434-1435 / 2013-2014، ص 93،94.

[5]- سمير مزرعي، الطرق التجارية في المغرب الأوسط ودورها في تنشيط الحركة التجارية، دورية كان التاريخية، مجلة دورية متخصصة في الدراسات التاريخية، تصدر في شكل إلكتروني، العدد، 28، يونيو 2015، [[117-128]، ص 119.

المسيحية، كما كان منتهى البضائع الصحراوية [1]. وذلك كله بوجود سلسلة من الطرقات البرية والبحرية.

1-) المسالك البرية:

انقسمت هذه المسالك إلى طرق رئيسية وأخرى فرعية. أما الطرق الرئيسية فكانت قبل الغزو الهلالي داخلية وليست ساحلية وخاصة في قلعة بني حماد والمسيلة حيث كانت الأولى العاصمة والثانية ملتقى الطرق الصحراوية والجبلية والسهلية عبر وادي شلف ومن هذه الطرق:

1- أ) الطريق الساحلي:

يقطع هذا الطريق السهل الساحلي المغربي من برقة إلى البحر الغربي وهي أول محطة ينزلها المتجه من مصر إلى القيروان، ويمر هذا الطريق عبر عدة مدن حيث يتجه غربا عبر بجاية ووهران ثم ينعطف عبر مناطق المغرب الأقصى الساحلية والداخلية [2]. والطريق الثاني يربط بين قسنطينة وبجاية باعتبار قسنطينة من أكبر المدن الداخلية والرابطة بين الداخل والساحل والطريق الثالث الرابط بين قسنطينة ومدن المملكة الحفصية كالقيروان وتونس وغيرها، دون أن تنسى الطرق الفرعية الأخرى التي كانت موجودة قبل التواجد الحفصي في المغرب الأوسط واستمرت خلاله[3].

1- ب) الطريق الداخلي:

يبدأ هذا الطريق ساحليا من طرابلس إلى صفاقس نحو الداخل إلى القيروان أين يتفرع إلى ثلاثة طرق تلتقي عند المسيلة، طريقان عبر هضاب الأطلس التلي وطريق عبر بلاد الجريد، والزاب يمر على طبنة وبسكرة وصولا إلى قفصة، ويواصل الطريق إلى تاهرت، انطلاقا من المسيلة ولا يتوقف هذا الطريق في تاهرت بل إنّه يصل الجزء الشرقي من بلاد المغرب بالجزء الغربي حيث يمتد إلى مدينة فاس،

---

[1] -بلوط عمر، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير، إشراف لعرج عبد العزيز، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 39.

[2] - فاطمة بالهواري، التكامل الإقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010، دط، ص 99.

[3] - علي عشي،المرجع السابق ،ص307.

عبر مدن وقرى كثيرة اهمها تلمسان، أما الطريق الرابط بين القيروان وسجلماسة فيستغرق السير فيه حوالي شهرين [1].

1-ج) الطريق الصحراوي:

كان اتصال المغرب الأوسط ببلاد السودان يتم عبر عدة طرق تنطلق من الشمال، ومن هذه الطرق الطريق الذي ينطلق من تلمسان إلى سجلماسة، و الطريق الرابط بين وهران وتنبكتو [2]. إلا أننا يجب أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن الإكتشافات الجغرافية أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي ساهمت وبشكل كبير في تراجع نشاط الطريق الصحراوي حيث أصبح الكثير من التجار المغاربة يتَجهون بسلعهم إلى موانئ المحيط الأطلسي ليبيعوها هناك للتجار الأوروبيين مباشرة [3].

2-المسالك البحرية:

إن الأمر يختلف عند الحديث عن المسالك البحرية، حيث يصعب تحديد طرق بعينها إذا استثنينا تلك المسالك التي كانت تحاذي البر في إطار الإبحار الملازم للساحل، أما باقي الخطوط فإما أنها كانت تربط بين ميناءين متقابلين كما هو الشأن بالنسبة لتلك التي تحدث عنها البكري [4]. أو أنها كانت مابين ميناءين أو عدة موانئ بين ضفتي المتوسط كما هو الشأن بالنسبة لموانئ إفريقية وبجاية والمدن الإيطالية وهذه المسالك غالبا ما كانت تتخذ من الجزائر الشرقية وصقلية محطات للإستراحة والتزود بالمؤونة ثم تستأنف الرحلة من جديد [5].

لقد استغلت بلدان المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة الطرق والمسالك البحرية الكلاسيكية القديمة منذ عهد الفنيقيين والرومان ويؤكد ابن خلدون ذلك بقوله ": ... **والبحار المنحصرة إنما جرت فيها السفن بالرياح المعروفة بكثرة تجارتهم، فتبعث الريح من الأماكن**

---

[1]- فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 104.

[2]- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، دط، ص 217.

[3]- محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 96.

[4]- البكري، المصدر السابق، ص من، 181-187.

[5]- الطاهر قدوري، الطرق التجارية والصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط، ص 94.

وغاية مهبها في سمتها فكل ريح عندهم معروفة الغاية."[1]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطرق البحرية كانت حركتها غير منتظمة وتخضع بلأساس إلى مجموعة من الشروط منها ما هو إقتصادي ومنها ما هو طبيعي، ومن أهم الخطوط البحرية التي كانت تربط بلاد المغرب الأوسط، مع الضفة الشمالية خاصة الجمهوريات الإيطالية نجد:

2- أ) خط البندقية بلاد المغرب:

ينطلق من البندقية فيتوجه إلى الإسكندرية ثم يمر بالموانئ المغربية ويصل إلى ألمرية بالأندلس وكانت السفن أثناء رحلتها الطويلة تتوقف في موانئ طرابلس وتونس وبجاية ووهران وتقوم بعملية التبادل التجاري فيها [2]. أي أن هذا الطريق لم يكن مباشرا.

2- ب) خط جنوة بلاد المغرب:

كان لجنوة خطان بحريان في المتوسط واحد شرقي والآخر غربي وما يهمنا في هذه الدراسة هو الفرع الغربي الذي يمر بساحل فرنسا الجنوبي على البحر المتوسط عند مرسيليا ومن هناك تتجه إما شرقا إلى جزيرة ميورقة أو مباشرة إلى موانئ المغرب الأوسط وإما جنوبا عن طريق مضيق جبل طارق، ثم تحادي سواحل بلاد المغرب الإسلامي الشمالية حيث كانت السفن تتوقف لغرض التبادل التجاري فقد كان لجنوة أيضا فرع آخر من هذا الطريق، يخرج من مينائها ويذهب مباشرة إلى تونس فيحاذي سواحلها الشرقية ويمر بالإسكندرية [3]. وبالتالي كانت السفن تخرج من البندقية وجنوة نحو الجزر أو مرورا بجزيرة صقلية بمحاذاة ساحلها الجنوبي نحو أهم المرافئ الشمالية لإفريقيا ومن بينها موانئ المغرب الأوسط وبالخصوص ميناء وهران والمرسى الكبير، وهي التي عرفت بمراكب البربر راسمة بذلك خطا

[1]- ابن خلدون، العبر، ج، 6، ص 129.

[2]- بشارى لطيفة، المرجع السابق، ص 108.

[3]- نعيم زكي فهمي، الطرق التجارية الدولية ومحطاتها بين لشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت، ص 182.

موازيا للخط البري الساحلي[1]. وينفرد ابن بطوطة بذكر طريق بحري يربط بين جزيرة سردينية وتنس ويستغرق الإبحار عبره مدة عشرة أيام [2].

2-ج) المسلك البحري المباشر جنوب إيطاليا نحو المغرب الأوسط:

كانت السفن الإيطالية تتوجه في بعض الأحيان مباشرة إلى موانئ المغرب الأوسط فتقطع المسافة بين سردانية وتنس في مدة عشرة أيام تقريبا ثم تقصد مستغانم ومنها ينتقل التجار بسلعهم إلى مدينة تلمسان [3].

2- د) مسلك فلورانسا بلاد المغرب:

كانت تخرج سنويا سفينتان من ميناء فلورنسا منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي/التاسع الهجري إلى السواحل الشمالية لبلاد المغرب مرورا بجنوة، وتتوجهان على التوالي إلى موانئ تونس وعنابة والقل وبجاية وتواصلان طريقهما غربا إلى وهران وهنين فموانئ المغرب الأقصى وبعدها الأندلس ثم تعودان من حيث أتتا [4].

لقد تدعمّت الطرق البحرية من طرف تلك المسالك البرية والصحراوية التي سهّلت عملية نقل السلع عبرالآفاق في فترة الدراسة.

[1]- إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية، ص 86.

[2]- ابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار،تحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعة الأكاديمية المغربية، 1997، دط، ج،4، ص 190.

[3]- بشارى لطيفة، المرجع السابق،ص 108.

[4]- نفسه، ص 109.

المبحث الثاني: المقومات الإقتصادية

المقومات الإقتصادية هي مجموعة من الخصائص والأسس التي تساهم في تقييم إقتصاد دولة ما وتوضح طبيعة تأقلمه مع الأزمات الإقتصادية. كما تعرف المقومات الإقتصادية بأنها مجموعة الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية التي تقدم الدعم للإقتصاد، هذا الأخير الذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة لأي نظام سياسي لأنه يحدد مدى ثراء الدولة أو فقرها. وإذا كانت موارد الدولة تتحدد من خلال تلك المجالات السابقة الذكر فإنّها تتأثر أيضا بالوضعية السياسية وما يقوم بين الدولة وجيرانها من حروب وهذا ما حدث مع الدويلات المتعاقبة على أراضي المغرب الأوسط، كما تتأثر بالوضعية الإجتماعية وخصوصا ما يتصل بالأمن، وكلما كانت الدولة مستقرة أصبح نظامها الإقتصادي أكثر تقدما ورقيا [1]. فالأزمات التي شهدها المغرب الأوسط محدودة التأثير، لأن الكوارث الطبيعية من جفاف وفياضانات وجراد ومجاعات وحرائق وغيرها قد خصت سنوات معينة قليلة إذا ما قورنت بأربعة قرون من الزمن [من القرن السادس حتى القرن العاشر الهجري/الثاني عشر حتى السادس عشر ميلادي]، أما الحروب والفتن الداخلية فهي تتعلق بفترات ومناطق وقبائل محدودة. ولا توجد واحدة منها أخذت طابعا شموليا عمَ البلاد. وبهذا فإذا كان لها تأثير على الحياة الإقتصادية في البلاد فهو تأثير محدود، لم يؤثر على المجمل العام لأحوال سكان المغرب الأوسط [2]. ويرى أرشيبالد أن بلاد المغرب قد أثريت من الطرق التجارية البرية وغمرها ذهب السودان تماما مثلما أثريت بحرا من الأعمال التجارية ومن قيامها بدور الوسيط في تجارة البحر الأبيض [3]. طبعا ولم يتسنى للمغرب الأوسط هذا الدور التجاري والحضاري ككل سواء داخليا أو خارجيا، إلا بتوفره على مقومات إقتصادية. ففي ما تمثلت هذه المقومات؟.

---

[1]- حساني مختار، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554)، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، محمد علي عبد الباقي، جامعة الجزائر، 1985، 1986، ص 192.

[2]- جودت عبد الكريم يوسف، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10)، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، دت، ص 125.

[3]- أرشيبالد.ر. لويس، المرجع السابق، ص 255.

2- أ/ الموارد الطبيعية

حبى الله المغرب الأوسط بالعديد من الموارد الطبيعية التي ساعدتها على تنويع انتاجها الزراعي والصناعي وتسويقه إلى الخارج لذا اشتهر المغرب الأوسط بنشاطه التجاري داخليا وخارجيا. والمقصود بالموارد الطبيعية تلك الثروات المتوفرة في مجال جغرافي معين وقد تشمل التربة على اختلافها والنباتات يتنوعها والماء ومصادره الكثيرة والموارد البحرية وكذا المعدنية. وبصفة مجملة فإن الموارد الطبيعية يقصد بها تلك المواد الخام التي تقوم عليها مختلف الزراعات والصناعات ويمكن تصنيفها في العناصر التالية:

أ-1/الموارد المعدنية:

لعل أهم هذه الموارد هي تلك الثروة المائية التي تزخر بها بلاد المغرب الأوسط، فقد قدمت لنا كتب الجغرافيين والرحالة وبعض المصادر التاريخية مادة دسمة عن مختلف الأنهار والوديان والينابيع، والدور الكبير الذي لعبته هذه الثروة على مستوى القطاعين الزراعي والصناعي، فقد لاتكاد حاضرة من الحواضر سواء داخلية أو ساحلية إلى ولها نصيب من هذه الثروة المائية التي عبر عنها الجغرافيون في كثير من الأحيان بقولهم مثلا: **لها ماء مجلوب**...أو. ..**لها نهر يسقي بساتينها وثمارها**... أو...**فيها المياه السائحة والأنهار والعيون**...أو... **فيها جبل ينبعث منه ماء في كل وقت**...أو... **فيها عين عذبة**... أو... **فيها الجداول العذبة**...أو ... **بها وادي عليه أرحاء كثيرة**. والكثير من التعابير التي تؤكد غنى هذا الحيز الجغرافي بهذا المورد الطبيعي، كما زخر المغرب الأوسط بموارد معدنية أخرى **كالحديد والنحاس** الذي استعمل في العديد من الصناعات مثل الأدوات المنزلية، و**الزنك** و**التوتياء والكحل والزئبق** و**الرصاص** الذي كان يستخرج منه مادة أكسيد الرصاص الازم لصناعة الزجاج، كما كان يستعمل الرصاص في صناعة العيارات [1]، و**الفضة والذهب الخام** الذي كان الحصول عليه أمرا متيسرا حيث كانت القوافل المتجهة إلى بلاد السودان كفيلة بتوفيره كما تواجد **الملح** أيضا في بلاد المغرب الأوسط والذي كان يستعمل في الطبخ وتجفيف الأسماك وفي صناعات متعددة. كما تواجدت مواد خام أخرى دخلت في صناعة مواد البناء وهي

[1]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 105

الجص المتواجد بمتوسة[1] والصلصال والرمال المختلفة[2] أما عن مناطق تواجد هذه الموارد المعدنية فيوضحها الجدول التالي:

الموارد المعدنية	مناطق تواجدها	المصدر
الحديد	بجاية	الإدريسي ج1ص260 الحسن الوزان ج 2ص101
✔	بونة	ابن حوقل[3] ص77 الإدريسي ج 1ص291
✔	تفسرة	م.كاربخال ج2 ص323 الحسن الوزان ج2 ص24
✔	هنين	م. كاربخال ج 2ص297
✔	جبل ترارة	م.كارخال ج 2ص352
✔	جبل كوكو	م.كاربخال ج2 ص 375
✔	مجانة	البكري[4] ص 260
	أرزاو	البكري ص 164
النحاس	جبال كتامة	البكري ص 184
الزنك والتوتياء	جبل ونشريس	الحسن الوزان ج2ص45
الرصاص	مجانة	اليعقوبي ص 188 البكري ص 260
الزئبق	أرزاو	البكري ص 164
الملح	بسكرة	البكري ص 139

[1] - رشيد بورويبة،الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1397، 1977، دط، ص،136.

[2] - حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 259.

[3] - بونة قال عنها ابن حوقل على أنها بها "معادن حديد كثيرة ويحمل منه إلى الأقطار الغزير الكثير"،ابن حوقل أبو القاسم النصيبي، صورة الأرض، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1996، ص 77.

[4] - حيث يقول البكري عن مجانة:" مدينة كبيرة عليها سور طوب وبها جامع وحمامات ومعادن كثيرة..."، البكري، المصدر السابق، ص 260

أ – 2/الموارد النباتية:

ونقصد بها تلك المواد الأولية ذات الأصل النباتي والتي تعتبر أساس قيام صناعات مختلفة وتأتي في مقدمتها الغابات التي تعد المصدر الأوفر لمادة **الخشب** لغناها بالأشجار، هذه المادة أساسية في صناعة السفن، وكذا في إنشاء الجسور والقناطر، كما أن عمارة المساجد وبناء القصور والبيوت تحتاج إلى هذه المادة، كما يعتمد على بعض من أنواع الأشجار لتوفير الفحم ويذكر – مارمول كاربخال – أن أشجار الفحم متوفرة في جبال بنو ورنيد وجبل ترارة [1] أما الغابات فكانت موجودة خصوصا في ناحيتي بونة وبجاية [2] حيث ينبت أيضا شجر الصنوبر الذي يستخرجون منه مادتي **الزفت والقطران**[3] اللتان تدخلان في صناعات أخرى. كما تواجدت في بلاد المغرب الأوسط بعض النباتات التي كانت تستعمل في الصباغة والدباغة، ونباتات أخرى كانت المادة الأولية للصناعات النسيجية مثل القطن والكتان والقنب وسنتطرق إليها في مجال المحاصيل الزراعية.إلى جانب هذا لا يفوتنا ذكر المورد النباتي الهام الذي اشتهرت وتميزت به بلاد المغرب الأوسط وكان أحد أهم صادراتها في تجارتها الخارجية وهو المرجان والذي يقول عنه صاحب الإستبصار ما يلي: **"هو نبات مشجر له أغصان... ويقال أن المرجان إذا كان في قعر البحر إنما هو رطب ولين فإذا مسه الهواء اشتد، ويخرج منه في ذلك البحر كل سنة من القناطر، وهو أنفس مرجان الدنيا..."**[4] أما عن مكان توفر هذا المورد الطبيعي النفيس فقد ذكر جل الجغرافيين أنه تواجد في منطقة مرسى الخرز بالقرب من مدينة بونة[5].

أ– 3/الموارد الحيوانية:

وتأتي في مقدمتها الجلود والأوبار والأصواف ذات الأصل الحيواني، فقد امتلك المغرب الأوسط ثروة حيوانية كبيرة ومتنوعة انتشرت في سهوله وسهوبه وجباله وصحرائه وسنتطرق لمختلف أصناف

[1] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 352.
[2] – الإدريسي، المصدر السابق،مج، 1،ص 260، ص 291.
[3] – رشيد بورويبة، المرجع السابق، ص 134.
[4] – مجهول، الإستبصار، ص 126.
[5] – الإدريسي،المصدر نفسه، مج،1، ص 290، الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص،62، مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 3،ص 8، ابن سعيد المغربي، المصدر السابق،، ص 143، مجهول، الإستيصار، ص 126.

هذه الثروة ومناطق تواجدها في مجال الرعي في المغرب الأوسط، هذه الأخيرة كما ذكرنا زوَدت صناعات مختلفة بالمادة الأولية كالصناعات النسيجية من ألبسة وخيام وغيرها.

2-ب/المجال الزراعي

إن التنوع الطبيعي والإقليمي الذي يتمتع به المغرب الأوسط انعكس إيجابا على مردوده الفلاحي النباتي منه والحيواني على مرَ العصور التاريخية وهذا ما أظهرته معظم أسواقه التي عرفت رواج أنواع مختلفة مما جادت به أراضيه من فواكه وخضر، أو مما جادت به فصائله الحيوانية الممتازة كما ونوعا[1]. وذلك على الرغم من التضاريس الوعرة و الشروط المناخية المتميزة بمشكل نقص المياه في الجنوب، إلا أن منطقة المغرب لم تكن خالية تماما من المزايا الطبيعية [2]، فتنوعت من جراء ذلك الغلات في بلاد المغرب الأوسط بسبب تنوع المناخات والترب واختلاف التقنيات الفلاحية بين البوادي و الحواضر[3].

إن الزراعة تلعب دورا مهما في التطور الحضاري لأي شعب من الشعوب، كما تتحكم فيها جملة من العوامل والإمكانات قد تؤثر على المنتوج سلبا أو إيجابا[4]، ولعل أهم هذه العوامل خصوبة الأراضي وشساعتها حيث تنوعت الأرض التي قامت عليها الزراعة بتنوع التضاريس نفسها، فوجدت في السهول وفي الهضاب وعلى سفوح ومنحدرات الجبال وعلى ضفاف الأودية والأنهار وحول نقاط الماء وفي المناطق الصحراوية، تنوع هذه التضاريس جعل من الأرض المغربية متنوعة بين أراضي خصبة وأخرى متوسطة الخصوبة، وأراضي غير صالحة للزراعة[5]. هذا عن أنواع الأراضي من حيث الخصوبة

---

[1]- عمر بلبشير، بعض المعطيات عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في بلاد المغرب الأوسط من خلال المصادر الجغرافية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد التاسع، ديسمبر، 2014، ص 326.

[2]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 248.

[3]- شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين 7-8هـ / 13-14م، مجلة متون العلوم الإجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، ، المجلد الثامن، العدد الثالث، ديسمبر 2016، ص 154.

[4]- أمحمد بوشريط، الزراعة بالمغرب الأوسط، الإمكان والخصائص مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية،جامعة مصطفى اسطنبولي، جامعة معسكر، العدد الرابع، جوان 2013، ص 369.

[5]- عبد المالك بكاي، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ / 13-14م، دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف مسعود مزهودي، 1434-1435 /2013-2014، جامعة باتنة، ص 206.

أما عن أنواعها من حيث الملكية فقد وجدت في المغرب الأوسط أرض مملوكة يمكن لأصحابها كرائها وتوريثها وبيعها وهبتها وهي محدودة جدا في أعيان البربر وشيوخهم ووجدت هذه الملكية نتيجة استحواذ هؤولاء على هذه الأراضي لنفوذهم داخل قبائلهم وهي ملكيات كبيرة تشبه ملكيات الأمراء والسلاطين. كما وجدت ملكيات صغيرة تحيط بالقرى والمداشر. وهناك أراضي ملكها أصحابها عن طريق الشراء وهذا الأمر خاص بالأثرياء من تجار كبار أو أصحاب سلطة، وكان هذا النوع قليل لأنه خاص بأصحاب الأموال الطائلة[1]، وأراضي حبسية أو إقطاعية تنازلت عنها السلطة لفائدة جماعة أو فرد لقاء خدمة أو إصلاح أو تجنيد أو بالإنتماء إلى العصبية الحاكمة[2]. وهناك أراضي ملكا للقبيلة وتعرف بالأرض الجماعية، إضافة إلى أراضي ملكت عن طريق إحياء الأراضي الموات[3]. وانطلاقا من هذه المعطيات يمكننا أن نميِّز هذه الأنواع من الأراضي التي خصصت للزراعة في بلاد المغرب الأوسط وهي:

1- أراضي الإقطاع:

هي أراضي ملك للدولة، ولا يحق التصرف فيها إلاَ من قبل السلطان حيث يمكنه إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السلطة لشخص أو لجماعة في مكان محدد، ثم أصبحت هذه الأراضي تشمل جباية الأعشار من جهة واستغلالها واستخلاص فوائد الرعي منها وقبض الرسوم. مقابل هذه الإمتيزات كان المستفيد من الإقطاع يتحمل مسؤولينان أولاهما دفاعية يحارب بموجبها أعداء السلطان، والثانية جبائية يرغم بموجبها السكان على دفع ما بذمتهم للخزينة العامة [4]. ويتضح إقطاع الأراضي من طرف السلطة للقبائل من خلال هذا النص لأبن خلدون إذ يقول: **"وانبسطت أيدي**

[1]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص 204.

[2]- محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي، ص 333.

[3]- الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشوؤن الإسلامية للمملكة المغربية، 1401هـ-1981م، دط، ج،5، ص 117.

[4]- فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (8-9هـ / 13- 15م)، مجلة دراسات تاريخية، مجلة تصدر عن مخبر الدراسات الصحراوية، جامعة طاهري محمد، بشار،العدد السادس عشر، حزيران 2014، ص 84.

العرب على الضاحية وأقطعتتهم الدولة حتى الأمصار وألقاب الجباية ومختص الملك... وقاسموهم في جبايات الأمصار بالإقطاع ريفا وصحراء وتلولا وجريدا"[1].

2-أراضي الظهير:

تسمى أيضا أراضي المزية الجبائية والعقارية وهي تتوفر بإفريقية على وجه الخصوص، حيث ترخص الدولة للمنتفعين استخلاص الضرائب الموظفة على قبائل الرحل الأضعف منهم وأحيانا على أراضي المراعي والضيعات [2]، وكان إعطاء أرض الظهير إعطاء منفعة لا إعطاء رقبة [3] أي يحق الإنتفاع بها وبثمارها دون تملكها وإذا أقطعت لشخص ما وتوفي أقطعت لغيره ولا تورث عنه فهي منفعة لصاحب الإقطاع فحسب دون ورثته [4].

3-أراضي الأوقاف:

هي الأراضي التي يتنازل عنها صاحبها أو السلطان إذا كان الأمر يتعلق بأراضي الدولة فعليا وهو - لا يزال على قيد الحياة - عن حق الإنتفاع بها لفائدة الفقراء والمشاريع الخيرية. وقد شكل هذا النوع من الأراضي انتشارا كبيرا في المغرب الأوسط بفعل تزايد درجة التأثر الديني، خاصة عندما يتعلَق الأمر بعائداتها المالية التي تصرف على المرافق العامة مثل المساجد والمدارس والزوايا [5].

إلى جانب العوامل الطبيعية فقد تضافرت عوامل بشرية أيضا وساهمت في تطوير قطاع الزراعة في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة والتي لعل أهمها وجود طبقة الفلاحين الذين نشأوا على تلك الأرض، هذه الطبقة التي أخذت على عاتقها مهمة فلاحة الأرض واستغلال الظروف الطبيعية [6] من

[1]- ابن خلدون، العبر، ج،6، ص 103.

[2]- فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني، ص 85.

[3]- الونشريسي، المعيار، ج، 7، ص،334.

[4]- كمال السيد أبو مصطفى، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيارالمعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1996، دط، ص 62.

[5]- فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان الزيانية، ص 88.

[6]- حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر المرابطين والموحدين، مكتبة الخانجي، 1980، الطبعة الأولى، ص 235.

جهة، واهتمام ولاة الأمر من جهة أخرى. فقد ساهم حكام المغرب الأوسط بجهودهم في دفع عجلة الإنتاج بالبلاد، ومن ذلك اهتمامهم بالزراعة وما يتعلق بها من توفير الأمن وإقطاع الأراضي لتشجيع المزارعين على استغلالها وتوفير مياه الري الازمة للزراعة [1] وغيرها من التدابيرا لأخرى. ومن جهة ثالثة دور الفلاحين من الجالية الأندلسية وما تركوه من بصمات واضحة، حيث ظهر منهم نشاط لافت في الفلاحة واستخراج المياه، وغرس أنواع الأشجار وبناء الطواحين الهوائية، وجاؤوا بطرق جديدة ومتطورة في الزراعة والري وعلموها لمن خالطوهم من أهل المغرب الإسلامي، فنتج عن هذا ازدهار وتجديد في مهنة الفلاحة ووفرة في الإنتاج [2]. وعن هذا الأمر تحدث المقري في نفحه وقال: **"ولما نفذ قضاء الله تعالى على أهل الأندلس بخروج أكثرهم عنها... فأما أهل البادية فمالوا في البوادي إلى ما اعتادوه، وداخلوا أهلها وشاركوهم فيها فاستنبطوا المياه، وغرسوا الأشجار وأحدثوا الأرحيَ الطاحنة بالماء غير ذلك، وعلموهم أشياء لم يكونوا يعلمونها ولا رأوها، فشرفت بلادهم وصلحت أمورهم وكثرت مستغلاتهم وعمتهم الخيرات"** [3].

إلى أننا يجب أن نشير قبل التطرق لأهم المحاصيل الزراعية التي جادت بها أراضي المغرب الأوسط إلى أنه كانت هناك عوامل أثرت سلبا على هذا المجال الإقتصادي وقد تعددت مابين العوامل الطبيعية كالجفاف والفياضانات والرياح والحرائق والجراد وغيرها، وكذا عوامل بشرية كالحروب والحصارات والنزاعات والتي كانت عادة ما تأتي على الأخضر واليابس وتسبب عدة أزمات كالأوبئة والمجاعات والتي تعود بالسلب على المظهر الحضاري ككل للمغرب الأوسط.

يوفر لنا الجغرافيون والرحالة بعض الإشارات الثمينة عن مختلف المحاصيل الزراعية التي انتجتها أراضي المغرب الأوسط رغم أن هؤولاء يسجلون فقط الذي يهمهم أو الذي يلفت نظرهم، إذ تقل

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 236.

[2]- محمد سعداني، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط،من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين /من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ميلاديين، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن معمر، جامعة وهران، 1436-1437هـ /2015-2016م، ص 163.

[3]- المقري أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388، 1968، دط، ج، 3، ص 152.

النصوص الدقيقة حول هذا الموضوع وحول إقتصاد المغرب الأوسط ككل خاصة في الفترات المتأخرة من العصر الوسيط، فبعد الإدريسي وكتاب الإستبصار، لا نتوفر تقريبا إلى على الرحلات التي تخبرنا عن الحياة الفكرية أكثر من الإقتصاد ويجب أن ننتظر – ليون الإفريقي – لنجد المعطيات المتوفرة [1] والخاصة بالتغيرات الكبيرة في الإقتصاد المتوسطي التي شهدها المغرب الأوسط قرابة الأربعة قرون الأخيرة من العصور الوسطى. أما عن أهم المحاصيل فنجد:

1/الحبوب:

غلبت زراعة الحبوب على غيرها من الزراعة كون هذه الزراعة لا تحتاج إلى السقي الدائم وإنما على ما تجود به السماء في غالب الأحيان. وقد كثرت زراعة الحنطة (الشعبر- القمح) في المغرب الأوسط نظرا لأهمية هذا المنتج للإنسان والحيوان على حد سواء فالشعير استعمل كعلف وهو ما أشار له الحسن الوزان من خلال قوله ": **فلم أجد الشعير لفرسي**..." [2].

1- أ/ القمح

يزرع القمح في الأرض العميقة وتسمَى الأرض السهلة، كما يزرع أيضا في الأرض الصلبة والتي تسمى الشديدة ويزرع أيضا في الأراضي الرقيقة والدسمة[3]. أما عن أهم المناطق التي زرع فيها القمح وكثر انتاجه لدرجة تسويقه إلى خارج البلاد، فسنسجلها في هذا الجدول طبعا من خلال المصادر الجغرافية التي زامنت فترة الدراسة.

جدول يمثل مناطق زراعة القمح في المغرب الأوسط:

القمح	حسب المصادر الجغرافية			
مناطق زراعته	**الإدريسي**	**م. الإستبصار**	**الحسن الوزان**	**مارمول كاربخال**
الأراضي المجاورة			**ج2 ص 24**	**ج2 ص 323**

1- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 249.

2- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 52.

3- عبد المالك بكاي، الحياة الريفية في المغرب الأوسط، ص 226.

لتفسرة				
تسلة			ج 2 ص 25	ج 2– ص 325
البطحاء			ج 2 – ص27	
سهل المتيجة			ج 2 – ص 37	ج2– ص 364
جبل ورنيد				ج2 –ص 352
دلس			ج 2 – ص 42	ج 2– ص 372
جبل ولهاصة			ج 2 – ص 44	
سفح جبل كوكو				ج 2– ص 374
وهران				
تنس بريشكار مازونة	ج1ص251			ج2ص354 ج2ص355 ج2ص359
المسيلة	ج 1ص 254			
قسنطينة	ج 1ص 265	ص 166		
السهول المحيطة بنقاوس			ج 2 – ص 53	ج2– ص 383
ندرومة جزائربني مزغنة	ج1ص258			ج2 –ص 295 ج2ص364
إقليم بجاية طبنة	ج1ص260 ج1ص263			ج 2 ص 376
القل				ج 3 – ص 7
سكيكدة				ج 3 – ص 7
تلمسان ميلة			ج2ص60	ج2 – ص 291

بونة	ج1ص291		ج2ص62	

1- ب/ الشعير

أما الشعير فوردت مناطق زراعته وهو منفرد وأحيانا مع القمح أو جاء في المصطلح الذي يجمعهما معا وهو الحنطة، أما عن أهم مناطق زراعته فيتضمنها الجدول التالي:

الشعير	حسب المصادر الجغرافية			
مناطق زراعته	الإدريسي	م. الإستبصار	الحسن الوزان	مارمول كاربخال
تنس	ج1 ص 251 - 252			ج 2 ص 354
المسيلة	ج 1 ص 254			
قسنطينة	ج 1 ص 265			
جبل بني ورنيد				ج 2 ص 352
شرشال	ج1ص258			
قصر إيسلي			ج 2 – ص 12	
تبحيرت			ج 2 – ص 15	ج 2– ص 296
برشيك	ج1ص258		ج 2 – ص 33	ج2ص355
جبل بني بوسعيد			ج 2 – ص 45	ج2ص260
جبل مطغرة طبنة	ج1ص263		ج 2 – ص 43	ج 2 ص 351
أراضي جيجل بونة	ج1ص291		ج 2 – ص 52	ج 2 –ص381
الأراضي				ج 2 – ص 350

المحيطة بمزغان				
ندرومة				ج 2 ص 295
تسلة سكيكدة				ج 2 ص 325 ج3ص7
جبل كوكو جيجل			ج2ص52	ج 2 ص 374 ج2 ص381
ببجاية	ج1ص260			ج 2 ص 384
نقاوس القل				ج 2 ص 383 ج3ص6
جزائر بني مزغنة	ج1ص258			
مرسى الدجاج	ج1ص259			

لقد نالت الحنطة (القمح والشعير) مكانة كبيرة في المغرب الأوسط دفعت ابن عبدون إلى القول ": **وفي الحنطة تذهب النفوس والأموال، وبها تملك المدائن والرجال وببطلانها تفسد الأحوال وينحل كل نظام** "[1].

2/الخضر والفواكه:

لقيت هذه الغلات عناية كبيرة من طرف حكام وسكان المغرب الأوسط نظرا لأهميتها في الأسواق الداخلية، باعتبارها تدعم الحبوب في تغذية أفراد المجتمع. وكذا في الأسواق الخارجية نظرا لجودتها وتنوعها. هذا التنوع الكبير خاصة في - الفواكه – شبهه مارمول كاربخال بما هو موجود في أوروبا [2]. أما عن ذكرها في المصادر الجغرافية فقد وردت الخضر والفواكه مجملة أحيانا دون ذكر نوعها

[1] -ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، ص 5.

[2] - مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 299.

في عدة مصطلحات مثل: **بساتين**[1]- **حدائق**[2] - **أجنة**[3]. أما عن زراعتها فهي تتوفر في الأراضي الخصبة المجاورة للأودية والعيون في شكل مزارع وبساتين وجنان، حيث تشير المصادر الجغرافية إلى أنواع عديدة من الخضر منها: **الجزر - اللوبيا - الكرنب - البصل - الخيار - القثاء - اللفت - الباذنجان - القرع - قصب السكر - القنبيط - الخص - الهليون** - ...... وأنواع أخرى كثيرة، أما الفواكه فهي على أصناف وأذواق مختلفة مثل: **العنب - التين - السفرجل - التفاح - الكمثري - الزعرور - الخوخ - المشمش - التوت - الليمون - البرتقال - الجوز - النخيل** ...وغيرها[4]. ويصف القلقشندي فواكه المغرب الأوسط بقوله ": **وبها البساتين الكثيرة المونقة والفواكه الحسنة...**"[5].أما عن مناطق زراعة هذه الخضر والفواكه في المغرب الأوسط فنوضحها في الجدول التالي:

جدول يمثل مناطق غراسة الخضر والفواكه في المغرب الأوسط:

الخضر والفواكه	مناطق زراعتها	الإدريسي	م.الإستبصار	ح.الوزان	م.كاربخال	ابن سعيد المغربي
التين	باجة	ج1ص251				
✔	شرشال	ج1ص258				
✔	مرسى الدجاج	ج1ص259				
✔	بجاية	ج1ص260		ج2ص102		ص142
✔	وهران					ص140
✔	قسنطينة			ج2ص103		

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 14.

[2]- مارمول كاربخال، المصدر نفسه، ج،2، ص 299.

[3]- نفسه، ج، 2، ص 374.

[4]- فؤاد طواهره، المرجع السابق، ص 76.

[5]- القلقشندي أحمد أبو العباس، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1333، 1915، ج، 5، ص 111.

✔	هنين			ج2ص16		
✔	تلمسان			ج2ص20		
✔	جيجل			ج2ص52	ج2ص381	
✔	نقاوس			ج2ص53	ج2ص383	
✔	بريشك			ج2ص33	ج2ص355	
✔	مستغانم				ج2ص350	
الجوز	**نقاوس**	**ج1ص264**	**ص172**		**ج2ص383**	
✔	**سطيف**	**ج1ص269**				
✔	**تلمسان**		**ص176**		**ج2ص299**	
✔	**مليانة**			**ج2ص35**	**ج2ص395**	
✔	**جيجل**			**ج2ص52**	**ج2ص381**	
✔	**تيسة**			**ج2ص64**	**ج3ص15**	
✔	**بجاية**			**ج2ص 101**	**ج2ص384**	
الكروم	**بنووازفن**	**ج1ص253**				
✔	**الخضراء**	**ج1ص253**				
✔	**شرشال**	**ج1ص258**			**ج2ص356**	
✔	**جيجل**	**ص128**				
✔	**القل**	**ص127**				
✔	**تلمسان**			**ج2ص20**	**ج2ص299**	
✔	**نقاوس**			**ج2ص53**		

✔	مستغانم				ج2ص350	
الخروب	ندورمة			ج2ص14	ج2ص294	
✔	تبحيرت			ج2ص15		
✔	يزناسن			ج2ص43		
✔	مطغرة			ج2ص43		
✔	ولهاصة			ج2ص44		
✔	زناتة				ج2ص361	
النخيل	يسكرة	ج1ص264	ص173			ص126
✔	طبنة	ج1ص263	ص172			
✔	واركلان					ص126
✔	المسيلة		ص172			
الزيتون	بسكرة		ص173			
✔	هنين			ج2ص17	ج2ص296	
✔	قسنطينة			ج2ص 103		
✔	تلمسان				ج2ص299	
✔	شرشال				ج2ص356	
السفرجل	تنس	ج1ص252				
✔	الخضراء	ج1ص253				
✔	شرشال	ج1ص258				

✔ ✔	ميلة تيهرت		ص166 ص178			
التفاح	القل		ص127			
✔	جيجل		ص128			
✔	ميلة		ص166	ج2ص60	ج3ص13	
✔	هنين			ج2ص17		
الليمون والبرتقال	جبل أغبال				ج2ص353	
✔	مليانة				ج2ص360	
✔	نقاوس				ج2ص384	
الكرز	هنين			ج2ص17		
المشمش	هنين			ج2ص17		
الإجاص	هنين ميلة			ج2ص17 ج2ص60		
الكرز	تلمسان جبل بني ورنيد			ج2ص20 ج2ص44		
الخوخ	تلمسان			ج2ص20		
اللوز	تلمسان		ص176	ج2ص20		
✔	وهران					ص140
البطيخ				ج2ص20		
البصل	بنووازلفن	ج1ص253				
الخيار				ج2ص20		

3/المزروعات الصناعية:

والمقصود بها أنواع المنتوجات الزراعية التي كانت تستعمل في صناعة بعض البضائع الإستهلاكية كالكتان والقطن والقنب والتوت بنوعيه الأسود والأبيض الذي يدخل في صناعة الحرير كما تدخل المزروعات السابقة الذكر في صناعة الأقمشة والمنسوجات إضافة إلى مزروعات أخرى تدخل في الزينة والتطيب مثل الحناء [1].و الجدول التالي يبرز أهم هذه المزروعات الصناعية ومناطق تواجدها حسب المصادر الجغرافية دائما والخاصة بفترة الدراسة.

جدول يمثل المزروعات الصناعية ومناطق توفرها:

المزروعات الصناعية	مناطق زراعتها	الإدريسي	ح.الوزان	م. كاربخال	ابن سعيد المغربي
القطن	بجاية المسيلة طبنة ندرومة هنين	ج1ص254 ج1ص263	ج2ص14 ج2ص17		ص142
الكتان	مقرة برشيك جيجل بجاية تبحيرت	ج2ص263	ج2ص33 ج2ص355 ج2ص52 ج2ص101	ج2ص355 ج2ص381 ج2ص296	
القنب	جيجل		ج2ص52	ج2ص381	

[1]- عبد المالك بكاي، المرجع السابق، ص 236.

	بجاية		ج2ص101		
التوت	شرشال		ج2ص34	ج2ص356	
الحناء	بنو وازلفن	ج1ص253			

4/ الثروة الحيوانية

قد صاحب كثرة الغرس والزراعات المختلفة، أن حظت بلاد المغرب الأوسط بثروة حيوانية كبيرة نتيجة لإختلاف السطح والمناخ مما نتج عنه أقاليم رعوية كثيرة [1]، والمقصود بالرعي كل ما يتعلق بتربية الحيوانات ورعايتها، وكان يقوم بهذا العمل قبائل زناتة ومغراوة وبني راشد وبني عبد الواد وبني مرين وعرفوا على أنهم قوم رحالة ظواعن ينتجعون من مكان إلى مكان آخر[2] وفي المغرب الأوسط تغلبت صفة الرعي على الفلاحة وهذا ما يؤكده ابن خلدون في قوله ": **ويظعن أهل العز منهم والغلبة لإنتجاع المراعي، فيما قرب من الرحلة، لا يجاوزون فيها الريف إلى الصحراء والقفار الأملس. ومكاسبهم الشاء والبقر والخيل في الغالب للركوب والنتاج. وربما كانت الإبل من مكاسب أهل النجعة منهم شأن العرب، ومعاش المستضعفين منهم بالفلح والدواجن السائمة. ومعاش المعترين أهل الإنتجاع والأظعان في نتاج الإبل وظلال الرماح وقطع السابلة.** "[3]. تفيدنا بعض المصادر الجغرافية الوسيطية كالإدريسي والحسن الوزان ومارمول كاربخال بمعطيات حول مناطق انتشار هذه الثروات بالمجال الجغرافي صدد الدراسة، فكثيرا ما تربى الأبقار والأغنام[4] والخيول والبغال والجمال في منطقة واحدة حسب ظروف العيش الملائمة، وكذا امتداد المراعي الهامة والشاسعة في سفوح الجبال وكذلك في أودية الأنهار، حيث توجد أنواع من الأشجار والأعشاب [5]. وفي هذا الصدد يجب

[1]- حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 249.

[2]- الإدريسي، المصدر السابق، مج، 1، ص 257.

[3]- ابن خلدون، العبر، ج، 6، ص 116.

[4]- الأغنام: كلمة غنم تدل على الظأن والمغز معا.الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 2005، ص 1211.

[5]- نوال بلمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ / 10-11م)، أطروحة دكتوراه، اشراف بلهواري فاطمة، جامعة وهران، 1434-1435 / 2013-2014، ص 84.

أن لا يفوتنا التمييز بين الثروة الحيوانية المستقرة التي تسخَر للحاجات المنزلية والأخرى أي الماشية البدوية الأهم بكثير بسبب ماتوفره للأغراض المطلوبة للإستهلاك أو للأسواق من مواد غذائية كاللحوم والألبان والزبد والشحوم والعسل، أو مواد أولية لصناعات مختلفة كالصوف والجلد والوبر أو لإستخدام الحيوان كقوة محركة أو للنقل أو للتنقل. فتشتهر أراضي السهوب بالمغرب الأوسط بتربية أنواع مختلفة من المواشي مثل الظأن الذي يعيش في شكل جماعات أو قطعان، مرفقة بأنواع من المعز ليقودها إلى المرعى[1] كما كانت تربى في الجبال وسفوحها، في حين كانت الأبقار والخيول في السهول والمروج، حيث كان انتشار الأبقار في المناطق الشمالية للمغرب الأوسط حيث المراعي دائمة الخضرة، لأنها تتطلب الأعشاب الكثيرة والأراضي المستوية الخالية من السفوح الشديدة الإنحدار[2]. كما تطورت تربية الخيول في المغرب الأوسط خاصة في العهد الموحدي بعدما استقرت القبائل العربية في المنطقة وانتشروا في بواديها وأوديتها ونقلوا معهم الخبرة العربية في تربية الخيول وتحسين أنسابها حتى اشتهرت بالخيول الفزارية [3] وقد أصبحت تربية الخيول مزدهرة لأنها من بين السلع التي زاد عليها الطلب من قبل تجار أوروبا حيث يذكر الحسن الوزان أن الخيول المغربية تواجدت بإيطاليا وتعرف بالخيول البربرية [4]. لكن المصادر الجغرافية لم تقدم قائمة إحصائية عن الثروة الحيوانية في المغرب الأوسط واكتفت في كثير من الأحيان بالتعميم باستعمال عدة مصطلحات مثل: **المواشي – الدواب – الزرع والضرع – القطعان – المراعي**، دون أن تفصل في النوع.

الجدول التالي يوضح مناطق تواجد هذه الثروات الحيوانية في المغرب الأوسط والتي تخص فترة الدراسة.

[1]- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الإقتصادية والثقافية، دار الحضارة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ج، 2، ص 39.

[2]- حساني مختار، المرجع السابق، ج، 2، ص 39.

[3]- لسان الدين بن الخطيب، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط – القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام –، أحمد مختار العبادي، محمد ابراهيم الكتاني، نشر وتوزيع، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964،دط، ص 168.

[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج2، ص 262.

الثروة الحيوانية	مناطق تواجدها	الإدريسي	ح.الوزان	م. كاربخال
الأغنام	وهران	ج1ص252		
✓	تاهرت	ج1ص256		
✓	المسيلة	ج1ص254		
✓	جزائربني مزغنةج	ج1ص258		
✓	تدلس	ج1ص259		ج2ص372
✓	صحراء أنكاد		ج2ص11	
✓	البطحاء		ج2ص28	
✓	المدية		ج2ص42	
✓	بونة		ج2ص62	
✓	جبل زناتة		ج2ص351	ج2ص361
✓	جبل كوكو			ج2ص374
✓	القل بريشكار			ج3ص6 ج2ص355
✓	ميلة			ج3ص13
✓	جبل بني بوسعيد		ج2ص45	
✓	جبال بجاية		ج2ص101	
الأيقار	وهران	ج1ص252		
✓	المسيلة	ج1ص254		
✓	تاهرت	ج1ص256		
✓	جزائر بني مزغنة	ج1ص258		

✔	تدلس	ج1ص259		
✔	بونة	ج1ص291	ج2ص62	
✔	جبال بجاية		ج2ص101	
✔	البطحاء		ج2ص29	
الخيل	المسيلة	ج1ص254		
✔	تاهرت	ج1ص256		
✔	إقليم بني راشد		ج2ص26	ج2ص324
✔	جبال بجاية		ج2ص101	
الإبل	وركلة		ج2ص136	ج3ص166
✔	ميزاب			ج3ص164
✔	إقليم بني راشد		ج2ص26	ج2ص324
✔				
✔				

لم تقتصر تربية الأفراد المستقرين على المواشي والدواب في مزارعهم، إنما رافق ذلك أعمال أخرى كان من الضروري الإهتمام بها، لمنافعها المختلفة ولقيمتها الغذائية منها تربية النحل[1]، رغم أن المصادر الجغرافية تكلمت عن العسل ووفرته دون أن تتطرق إلى تربية النحل إلا أننا يمكننا أن نميَز مناطق تواجده والتي سنرصدها في الجدول التالي:

تربية النحل	الإدريسي	ح.الوزان	م. كاربخال
ندرومة		ج2ص14	
تبحيرت		ج2ص15	

[1] - نوال بالمداني، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط، صص 83، 84.

تنس			ج2ص354
جبل بني بوسعيد			ج2ص360
جبال كوكو			ج2ص374
وهران	ج1ص252		
شرشال	ج1ص258		
قسنطينة	ج1ص265		
جزائر بني مزغنة	ج1ص258		
تاهرت	ج1ص256		
جيجل	ج1ص268		
بونة	ج1ص291		

لقد كان من نتائج السياسة الزراعية التي انتهجتها الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط في فترة الدراسة، أن انتعشت الزراعة وتنوعت المحاصيل الفلاحية من حبوب وبقول وخضر وفواكه، مدعومة بتوفر ثروة حيوانية كبيرة. وتعددت بذلك المنتوجات الموجهة إلى التسويق داخليا وخارجيا، كما وفَر هذا المجال العديد من المواد الأولية التي نشَطت مجال الصناعة في المغرب الأوسط، فما الذي تميَز به هذا المقوم الإقتصادي في فترة الدراسة؟

2-ج/المجال الصناعي

يعرف ابن خلدون الصناعة في مقدمته بأنها ": **ملكة في أمر عملي فكري...**" [1]، وينجم غالبا عنها تحصيل رزق على عدة أوجه. إلا أن ازدهارها وتنوعها غالبا ما يكون مرهونا ومرتبطا بشروط أساسية وضرورية أهمها عامل الأمن والإستقرار وكذا بتشجيع الحكام أو الدولة لها وتوفر المادة الخام أو الأولية التي تقوم عليها مختلف الصناعات. وبصورة أشمل فإن المقصود من الصناعة هو تحويل

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص 501.

المواد الأولية إلى مواد مصنعة قابلة للإنتفاع بها سواء من ناحية الإستهلاك أو الإستعمال أو من الناحية التجارية.

أما في المغرب الأوسط فقد لعبت الصناعة دورا هاما في ازدهار الحياة الإقتصادية، وذلك لتوفر البلاد على الدعامتين الأساسيتين لقيامها، حيث توفرت البلاد على الموارد الطبيعية النباتية منها والحيوانية وحتى المعدنية وهي الدعامة الأولى، أما الدعامة الثانية فتمثلت في وجود اليد العاملة الحرفية، حيث مثلت بعض الحرف والصنائع في مجتمع المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة (من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي) القاعدة الإنتاجية للبلاد بما كان يقدمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الإقتصادية خاصة بعدما تزودوا بالخبرة الأندلسية، حيث أن الأندلسيين المهاجرين إلى العدوة المغربية قد امتازوا بالجودة والإتقان في صناعاتهم، حتى أنهم تفوقوا على أهل المغرب الإسلامي وصاروا هم المسيطرين على مختلف الصناعات كما وصفهم المقري في قوله: "**وأهما أهل الصنائع فإنهم فاقوا أهل البلاد، وقطعوا معاشهم وأخملوا أعلامهم، وصيروهم أتباعا لهم ومتصرفين بين أيديهم ومتى دخلوا في شغل عملوه في أقرب مدة، وأفرغوا فيه من أنواع الحذق والتجويد ما يميلون به النفوس إليهم...**"[1]. وبذلك قامت العديد من الصناعات المتنوعة في المغرب الأوسط، مونت التجارة وشكلت نسبة هامة ضمن قائمة الصادرات كما غطَت جزءا هاما من الواردات، وأهم هذه الصناعات نفصلها كالآتي:

ج – 1/الصناعات النسيجية:

تعتبر صناعة النسيج الصناعة الرئيسية في العصور الوسطى بسبب حاجة الناس إليها على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم، وقد تأثر النسيج المغربي بالفارسي وبالأندلسي[2]، تعتمد هذه الصناعة على موارد مختلفة كالصوف والقطن والكتان والحرير، فأما عن الأنسجة الصوفية فقد انتشرت في مناطق عديدة من المغرب الأوسط، ففي تلمسان مثلا كانت تصنع الثياب الصوفية المفضلة على جنسها

---

[1]- المقري، المصدر السابق، ج، 3، ص 152.

[2]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 89.

المصنوع في سائر أنحاء المغرب [1] كما اشتهرت المنطقة بصناعة الزرابي وقد أثنى يحيى ابن خلدون على هذه الصناعة في تلمسان بقوله: **"غالب تكسبهم الفلاحة وحوك الصوف، يتغايون في عمل أثوابه الرقاق، فتلقى الكساء والبرنوس عندهم من ثمان أواقي والأحرام من خمس، بذلك عرفوا في القديم والحادث ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا..."**[2]، كما اشتهرت في الأقاليم الخاصة بمحاصيل القطن والصوف صناعة الأقمشة الصوفية المصنوعة محليا [3] والأكسية وكذا أغطية الأسرَّة [4] ومنسوجات صوفية أخرى مثل المآزر التي اشترك الرجال والنساء في صناعتها والتي أطلق عليها اسم أسقفان [5].

وكذا الزرابي والعباءات والأقمصة والمعاطف، حيث يذكر مارمول كاربخال أنها وجدت في منطقة ميلة [6] وكذا في تلمسان حيث يقول عن سكان تلمسان: "... **يعملون أقمصة وزرابي فاخرة، ومعاطف صغيرة وكبيرة رفيعة**... "[7]. كما قام بعض صناع المغرب الأوسط بصناعة النسيج القطني، ويبدوا أن هناك من تخصصوا في الصناعة القطنية حتى غلبت نسبتهم إلى مهنتهم هذه على انتمائهم إلى قبائلهم أو مدنهم فمن المرجح أن مسيلة قد عرفت من حمل لقب **"القطان"** نظرا لشهرتها بزراعة القطن [8]، كما اشتهرت هنين وندرومة بالمنسوجات القطنية حسب ما ذكره الحسن الوزان حينما قال: "... **وكان سكان هنين في القديم نبلاء شرفاء يعملون كلهم تقريبا في القطن والمنسوجات**..."[9]. أما عن مدينة ندرومة فقال: **"وندرومة اليوم مزدهرة لكثرة الصناع فيها،**

[1]- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 140.

[2]- يحيى ابن خلدون، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، طبع بمطبعة بيير فونطانا الشرفية في الجزائر، 1221هـ، 1903، ج1، ص 22.

[3]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 56.

[4]- نفسه، ج، 2، ص 60.

[5]- محمد شريف سيدي موسى، الحياة الإجتماعية والإقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الإحتلال الإسباني (6هـ-10هـ / 12-12م)، أطروحة دكتوراه إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر، 1430-1431 /2009 -2010، ص 227.

[6]- مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 3، ص 13.

[7]- نفسه، ج، 2، ص 300.

[8]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 94.

[9]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 15.

وينتجون على الخصوص أقمشة القطن لأنه ينبت بكثرة في الناحية"[1]. ومن بين الصناعات القطنية البرانس والعمائم والثياب للرجال والنساء للأيام العادية والمواسم والأعياد[2]. أما الصناعة الحريرية فكانت أقل من الصناعات القطنية والصوفية، وأشهرها الحرير الموشى الذهبي الذي نقله الأندلوسيون من ملقة ومرسية وألمرية وقد راجت هذه الصناعة لدى الطبقة الحاكمة والأغنياء لغلائه ولما يمتاز به الحرير من القوة والخفة والجمال[3] وقد تخصصت شرشال في صناعة النسيج الحريري[4]. أما الأنسجة الكتانية فصنعت منها الثياب والأحذية وبعض الأقمشة الخشنة كالتي كانت تصنع في منطقة تبحيرت[5] وكذا منطقة بريشكار[6].

ج – 2/الصناعات المعدنية:

توفرت المغرب الأوسط على الموارد المعدنية التي كانت المادة الأولية لعدة من الصناعات والتي أخذت اهتماما خاصا من قبل السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط لإرتباطها بالحياة المدنية والعسكرية على حد سواء، فاستعملت مادة النحاس في صناعة الكثير من الأدوات والأواني المنزلية مثل المهاريس[7] وكذا في صناعة الحلي إلى جانب معدن الفضة، أما الحديد فدخل في صناعة الأسلحة التقليدية كالسيوف والرماح والخناجر على شاكلة ما كان يصنع في منطقة جبل كوكو[8] وكذا في صنعة الحدادة التي اشتهرت بها منطقة تفسرة[9]، كما استخدم الحديد في مواضع مختلفة كمصاريع للأبواب وغيرها.

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 14.
[2]- محمد شريف سيدي موسى، نالمرجع السابق، ص 227.
[3]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 94.
[4]- الحسن الوزان، المصدر السابق،ج،2، ص 34.
[5]- مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 296.
[6]- نفسه، ج، 2، ص،355.
[7]- جودت عبد الكريم، المرجع نفسه، ص 103.
[8]- مارمول كاربخال، المصدر نفسه، ج،2، ص 375.
[9]- الحسن الوزانا، المصدر السابق، ج،2، ص 24.

ج – 3/الصناعات الجلدية:

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات القديمة في المغرب الأوسط، حيث كان الإنتاج في المناطق الريفية يوجه للإستغلال المحلي، بينما يوجه الإنتاج في المدبنة للتسويق، وقد ساهمت هذه الصناعة بشكل كبير في مجال المبادلات التجارية [1] لا سيما الخارجية منها. وأهم منتجات هذه الصناعة ألجمة الخيول وسروجها وما يتبع ذلك وقد اشتهرت تلمسان بهذه الصناعة [2] إلى جانب مليانة التي قال عنها مارمول كاربخال: "... **معظمهم من صناع الجوخ والسروج على طريقة المغاربة**.."[3]. كما استخدمت الجلود في عملية تجليد الكتب والتي عرفت في المغرب الإسلامي بصنعة التسفير[4].

ج – 4/الصناعات الخشبية:

استعمل الخشب في المغرب الأوسط في عدة صناعات لعل أهمها صناعة الأساطيل بنوعيها الحربية والتجارية، حيث تميزت بعض المدن الساحلية بهذه الصناعة خاصة بتوفر بعض المواد الأخرى كالزفت والقطران الموجودان بكمية كبيرة خاصة في منطقة بجاية [5] واللذان يستعملان في صناعة المراكب والأساطيل. كما استعمل الخشب كذلك في صناعات أخرى كالأثاث المنزلي، كما أن عمارة المساجد وبناء القصور والبيوت في هذا العصر تتطلب صناعات خشبية بما تحتاجه من أساقف ونوافذ وأبواب ومنابر ومقصورات. دون أن ننسى تلك الأواني الخشبية التي أبدع فيها حرفيوا المغرب الأوسط كالتي كانت تصنع في منطقة مليانة والتي كانت في غاية الحسن[6] خاصة الأوعية الخاصة بالشرب [7].

---

[1]- غربي بغداد، المرجع السابق، ص 48.

[2]- ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص،140.

[3]- مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 360.

[4]- بكر بن ابراهيم الإشبيلي، التيسير في صناعة التسفير، عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، 1959،ص 1.

[5]- الإدريسي، المصدر السابق، ج، 1، ص 260.

[6]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 35.

[7]- مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج، 2، ص 360.

ج – 5/الصناعات الفخارية والزجاجية:

توفرت مادة الطين الملائم في المغرب الأوسط لصناعة الفخار والأواني المنزلية المختلفة من أواني للأكل وأوعية للشرب وقصاع وجرار ومزهريات كما استغل الرخام في صناعات كثيرة مثل صناعة شواهد القبور والأحواض. وقد ارتبطت حرفة الفخار بوجود حرفيين متخصصين خاصة بعد انظمام الأندلسيين إليهم والذين أدخلوا صناعات جديدة كصناعة الزليج ذو الألوان المختلفة [1]. كما انتشرت الصناعة الزجاجية بالمغرب الأوسط، كالقارورات والأباريق البلارية التي كانت تطعَّم بالذهب وتزيَّن بالخط العربي الجميل على اختلاف أنواعه وأشكاله منذ العهد الحمادي[2].

إن ما ذكرناه من صنائع كان من باب المثال لا الحصر، لأن هناك العديد من الصنائع الأخرى كالصناعات الغذائية مثل الزيوت وغيرها وكذا صناعة الشمع ودباغة الجلود وصناعة السكة وغيرها كثير و التي سيتم التطرق إليها وإلى أهم الإنتاج الصناعي بمفهومه السائد في فترة الدراسة في فصل العلاقات التجارية وأهم السلع المصدرة من المغرب الأوسط إلى الجمهوريات الإيطالية. هذه العلاقات التي تكونت بفضل ما امتلكه الفضاء الجغرافي الخاص بالمغرب الأوسط من مقومات تجارية فما هي هذه المقومات؟.

---

[1]- برونشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية، حمّادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1988، الجزء الثاني، ص 242.

[2]- محمد شريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص،226.

المبحث الثالث: المقومات التجارية

" **إعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيام كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر النامي يسمى ربحا... ولذلك قال بعض الشيوخ من التجار لطلب الكشف عن حقيقة التجارة، أنا أعلّمها لك في كلمتين: اشتراء الرخيص وبيع الغالي...**" [1] هكذا عرف ابن خلدون التجارة والتي تعتبر من جهة أخرى إحدى أهم المقومات الحضارية التي تساهم في صنع العلاقات وتساهم في تحديد نوعها بين مختلف الدول. فالتجارة هي حركة انتقال السلع داخليا ضمن الحدود الإقليمية للدولة أو خارجها،كما أنه لا يمكن لأي دولة أن تستغني عن هذا القطاع الحيوي مهما كان ثراءها وغناها، إذ تكون مضطرة لتصريف الفائض عن حاجتها وجلب ما ينقصها حتى ولو كان من الكماليات [2].
احتل المغرب الأوسط مكانة هامة في التجارة في منطقة المغرب الإسلامي بفضل عدة عوامل، شكلت مجتمعة مع بعضها البعض إحدى أهم المقومات التجارية في منطقة الدراسة ومن هذه العوامل ما سبق الإشارة إليها في المباحث الأولى من هذا الفصل. ونقصد بها تلك الخصائص الجغرافية والطبيعية من استيراتيجية الموقع التي تميز بها المغرب الأوسط واحتوائه على شريط ساحلي ضم أهم وأنشط المدن والموانئ كما تم التطرق إليها. إذ تشكل هذه البلاد حلقة وصل بين أجزاء المغرب الإسلامي وبما وراءها من البلاد [3]، وبفضل شبكة من الطرقات البرية والمسالك البحرية والتي كانت تربط معظم المدن المغربية بعضها ببعض، إضافة إلى طرق القوافل والتي حرص ولاة الأمر على حراستها وبناء الأحواض على جانبها لخزن المياه اللازمة للقوافل العابرة [4] فقد كانت هناك طرق القوافل ممتدة من الشمال حيث المدن الساحلية وتتصل بالمدن الداخلية [5] وكانت رحلات القوافل

[1]- ابن خلدون، المقدمة، ص 494.
[2] - إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية، ص 44.
[3] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ،ص،194.
[4]- يوسف أشباخ، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمه وعلّق عليه، محمد عبد الله عنان،مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417-1996م، الطبعة الثانية،، ج2، ص 77.
[5] -حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس عصر الموحدين والمرابطين، ص 268.-

عبر هذه الطرق البرية في فصل الشتاء في مجموع ثلاثة قوافل فضلا عن قافلتين في فصل الصيف. أما بالنسبة للطريق الصحراوي، فكان يتعذر على التجار السير فيه في غير فصل الشتاء نتيجة لهبوب رياح السيروكو [1]، التي كانت تثير الكثير من الرمل وتغطي الآبار[2]، وعموما تمثل الطرق عاملا أساسيا في ازدهار التجارة. فكلما زادت الطرق وعم بها الأمن نشطت الحركة التجارية. وما يلاحظ على الطرق التجارية العظمى في العصر الإسلامي أنها كانت تبدأ أو تنتهي عند موانئ نهرية أو بحرية حيث تفرغ فيها البضائع أو تحمل منها. وتعتبر الطرق التجارية العصب الرئيسي للتجارة وبها يمكن أن تزدهر أو تتدهور[3]، كما أن طبيعة المغرب الأوسط الجغرافية جعلت هذه المسالك البحرية رابطا تجاريا رئيسيا بين أقاليم المغرب المختلفة من جهة وبين الضفة الشمالية للبحر المتوسط لاسيما الغربية منها من جهة أخرى. كما كان للعامل الاقتصادي أكبر التأثير على النشاط التجاري، فقد سبقنا وأشرنا إلى مدى التقدم الزراعي وتنوعه من حيث المحاصيل والأشجار المثمرة والفواكه وأنواع المزروعات التي جادت بها أراضي المغرب الأوسط. وكذا إلى وجود صناعات مختلفة، وما من شك أن ازدهار التجارة يقوم على ما تنتجه البلاد من أنواع البضائع المختلفة، مع ما يرد إلى أسواقها من المنتجات الخارجية[4].

أما حكام وسلاطين الدويلات القائمة على أرض المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة فقد قاموا بتشجيع ودعم التجارة من خلال اهتمامهم بتوفير الأمن والحد من أخطار القرصنة البحرية والسرقة البرية، كما قاموا بتهيئة الطرق وبناء الجسور[5]، فمثلا في العهد الموحدي تمثل رسالة عبد المؤمن بن علي التي أرسلها إلى العدوة الأندلسية مخاطبا فيها الطلبة والأشياخ والأعيان وعامة المجتمع [6]، والتي

---

[1] – السيروكو: هي رياح محلية تهب على بلاد المغرب العربي في الفترة الممتدة من شهر ماي إلى سبتمبر، وتكون قادمة من الصحراء الكبرى باتجاه الشمال وهي رياح جافة ومحملة بالغبر والرمال. انظر، يوسف عبد المجيد فايد، جغرافية المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، دت، ط ت، ص،61.

[2] – صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 61.

[3]– نفسه، ص 59.

[4]– حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 266.

[5] – عز الدين موسى عمر، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص 271-272 .

[6] – بغداد غربي، المرجع السابق، ص 63.

قضى فيها بحماية التجار وتأمينهم وتوعد فيها بقتل كل من يخالف أوامره [1]، أو يعتدي على التجار ويقطع الطرق [2]. كما أمر الخليفة في الرسالة نفسها السماح للتجار الأجانب بالعودة إلى بلدانهم، وللتجار المتجولين بالدخول إلى البلاد، كما منع نزع أموال هؤلاء دون مبرر[3]، كما قام الحكام بمنع فرض المكوس والمغارم على التجار حال دخولهم الأسواق [4]، مساهمة في تنشيط التجارة.

لقد وفرت كل الدول المتعاقبة على المغرب الأوسط التسهيلات وأزالت كل الصعوبات، بتمهيد الطرق وحفر الآبار وإقامة الجسور على الأودية لتسهيل حركة الناس والتجار والجيوش [5]، وبالتالي تدعيم التجارة البرية التي تعد إحدى أهم المقومات التجارية والتي سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المبحث لا سيما التجارة مع بلاد السودان، هذا من جهة ومن جهة أخرى عملت هذه الدول على قبول مبدأ التعامل التجاري في شكل منظم، وفتح موانئها للتجار الأجانب والسماح لهم بممارسة نشاطهم مع ضمان أمنهم وأمن سفنهم وحرية تنقلاتهم بسلعهم وفق معاهدات مضبوطة ومدونة [6]، وبالتالي نشطت التجارة البحرية بكل مؤسساتها الإقتصادية والاجتماعية كدور صناعة السفن والمؤسسات الإدارية البحرية والفنادق وغيرها من الأمور التي رسمت معالم العلاقات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية والتي سنعالجها بالتفصيل في الفصل الخاص بها، كما ظهرت مؤسسات تجارية جد هامة كالأسواق والقيسريات التي تعتبر هي أيضا أهم المقومات التي يقوم عليها قطاع التجارة في المغرب الأوسط بفرعيه البري والبحري، إلى جانب ظهور فئة مميزة من التجار لعبت هي الأخرى دورها الإيجابي والحيوي في هذا المجال الاقتصادي، كل هذا سنعالجه في هذا المبحث، مبرزين أهم المقومات التجارية التي تميز بها المغرب الأوسط في فترة الدراسة.

---

[1] - أحمد عزاوي، رسائل موحدية، مجموعة جديدة، ط1، 1416هـ/1995م، رسالة رقم 6، ص ص 61-71.

[2] - ابن صاحب الصلاة عبد الملك، المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 1987 الطبعة الثالثة، صص 367، 368.

[3] - أحمد عزاوي، رسائل موحدية، ص 65.

[4] - بغداد غربي، المرجع السابق، ص 64. -

[5] - ابن صاحب الصلاة، المصدر السابق، ص 396.

[6] - علي عشي، المرجع السابق،، ص 503.

3- أ – التجارية البرية

تعد التجارة البرية في بلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط خاصة بمثابة الوريد الذي يمد التجارة البحرية بما تحتاجه من سلع، كما كانت هي الحاضنة الأولى لطرق المعاملات التجارية ووسائلها ومقاييسها والتي استخدمت فيما بعد في التجارة البحرية [1] خاصة الخارجية.

كان ازدهار التجارة الداخلية في المغرب الأوسط بسبب امتلاء الأسواق بالبضائع والمنتجات، والتي أصبحت مقصد التجار والقوافل من كل مكان [2]، إلى جانب تلك المراكز التجارية البرية التي كان لها دورها في تزويد المراكز الساحلية ببضائع الصحراء، وكذلك في توزيع ما يأتي لها من بضائع من مدن الساحل في تلك المناطق، كما ساعدت المدن الداخلية مثل قسنطينة وتيهرت وورجلان والمسيلة وتلمسان وغيرها في نقل المتاجر من مدينة إلى أخرى، بفضل الازدهار الزراعي والصناعي الذي عاشته خلال فترة البحث حيث صارت الأسواق التجارية تموج بحركة البيع والشراء [3]، هذا من جهة ومن جهة أخرى بنقل بعض السلع الثمينة من بلاد السودان إلى السواحل المغربية أين يتم تحويلها إلى وجهات أخرى [4]، فقد لعبت التجارة مع السودان دورا كبيرا في اقتصاد المغرب الأوسط وأدت إلى تنامي دوره كوسيط في تجارة حوض البحر المتوسط والسودان الغربي [5].

كما انه استفاد أي – المغرب الأوسط – من تجارته مع بلاد السودان أكثر من استفادته من تجارة البحر المتوسط وهذا ما عبر عنه السلطان الزياني أبو حمو موسى، (633-681هـ/1229 – 1283م)، قائلا :" **لولا الشناعة لم أزل في بلادي تاجرا من غير تجار الصحراء الذين يذهبون بخبيث السلع ويأتون بالتبر الذي كل امر الدنيا له تبع ومن سواهم، يحمل منها الذهب ويأتي**

1-صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 57.

2-حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 275.

3- صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع نفسه، ص ص 57-58.

4-محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 131.

5- الحبيب بولقطيب، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان خلال القرن 6هـ/12م، مجلة أمل العدد السادس، الرباط، 1955، ص،14.

إليها بما يضمحل من قرب ويذهب" [1]، والتجارة مع بلاد السودان يعرفها ابن خلدون في مقدمته بقوله :" ... **وكذلك نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر في الطرقات يكون أكثر فائدة للتجار وأعظم ربحا وأكفل بحوالة الأسواق لأن السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزة لبعد مكانها أو شدة الغرر في طريقها فيقل حمولها ويعز وجودها واذا قلت وعزت غلت أثمانها، وأما اذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها. ولهذا تجد التجار الذين يولعون بالدخول إلى بلاد السودان أرفه الناس وأكثرهم أموالا لبعد طريقهم ومشقته واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش"** [2]

وبلاد السودان أطلقه الجغرافيون العرب على المنطقة التي تقع جنوب الصحراء الكبرى والممتدة بين المحيط الأطلسي غربا وبحيرة تشاد غربا [3]. وربما يعود إطلاق العرب لهذه التسمية على هذه الأقاليم نسبة إلى لون بشرة سكانها التي تتميز بالسمرة إلى السواد الداكن [4]، وينقسم إقليم السودان حسب اصطلاح الجغرافيين إلى ثلاثة أقسام، السودان الغربي ويشمل حوض نهر السنيغال ونهر النيجر في حوضه الأوسط والمجرى الأعلى لنهر الفولتا. أما القسم الثاني فهو السودان الأوسط ويشمل حوض بحيرة تشاد. أما السودان الشرقي فيشمل الحوض الأعلى لنهر النيل جنوب بلاد النوبة وهو الذي اصطلح عليه العرب ببلاد الزنج [5]. غير أن بلاد السودان التي ربطتها علاقات تجارية قوية مع بلاد المغرب هي السودان الغربي وأجزاء من السودان الأوسط والتي يجعلها القزويني جنوب بلاد المغرب[6].

إن الحديث عن طبيعة المبادلات التجارية مع بلاد السودان يجرنا مباشرة إلى الحديث عن تجارة الذهب والملح من ناحية وتجارة الرقيق وما يقابلها من منتجات مغربية صناعية وفلاحية مختلفة من

[1] -المقري، المصدر السابق، ج5، ص 206.
[2] - ابن خلدون، المقدمة، ص 479.
[3] - غربي بغداد، المرجع السابق، ص 269.
[4] - ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص 65.-
[5]- غربي بغداد، المرجع السابق ص 269.
[6]- القزويني زكرياء بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 18.

جهة أخرى حيث كانت هذه السلع هي عصب التجارة بين الطرفين والتي لا غنى لطرف عن الآخر في تحصيلها[1]. أما عن التعامل التجاري بين المغرب الأوسط والسودان فقد قام على المقايضة والتي كانت في بداية الأمر تتم بين الطرفين بطريقة غير مباشرة، حيث يضع كل تاجر بضاعته في جهة و يغادر المكان ليأتي السودانيون بالتبر فيضعونه مكان السلع التي يأخذونها[2]، فيعود التجار بعد ذلك لأخذ البضاعة من التبر ويضربون الطبول وينصرفون[3]. وقد توافقت هذه البضاعة أو السلع القادمة من الشمال نحو الجنوب مع متطلبات سكان جنوب الصحراء كما يرى "دومينيك فاليريان"[4]، وشملت أغلبها الأقمشة المختلفة والأسلحة والسروج والأجام، والروائح العطرية والأدوية العشبية والسكر، وحتى الحيوانات كالبغال التي كان مرغوب فيها بكثرة في الصحراء، إلى جانب الزيوت والشحوم والأغنام والأصواف [5]، كما أظهرت الحفريات التي جرت في تاغدست (اودغشت). الخزفيات والمواد الزجاجية والحديدية والنحاسية والفضية والحلي النحاسية التي كانت ربما موجهة لزبائن مهاجرين شمال إفريقيين، لكن ليس إليهم فقط. وتظهر النصوص على وجه الخصوص تجارة القماش الذي وصل من الانتاج المغربي أو الأوروبي، وبهذه التجارة اندمجت جهات جنوب الصحراء في الميادين الأكثر اتساعا[6]، كما كان المغاربة ينقلون إلى بلاد السودان الخيول أين يستبدلونها بالعبيد، فقد كانوا يأخذون مقابل كل فرس خمسة عشرة أو عشرين عبدا[7]، حيث أقبل التجار الوافدون من شمال إفريقيا على اقتناء العبيد الذين تزخر بهم الأسواق في بلاد السودان [8].

---

[1] -غربي بغداد، المرجع السابق، 270.
[2] - محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص ص 133-134.
[3] -القزويني زكرياء بن محمد بن محمود، المصدر السابق، ص 19.
[4] - دومينيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 302.
[5] - خالد بالعربي، الدولة الزيانية،، ص 264.
[6] - دومينيك فاليريان، المرجع نفسه، ج، 1، ص 303.
[7] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 176.
[8] - غربي بغداد، المرجع السابق، ص 300. 302.

3-ب/التجارة البحرية

كانت التجارة البحرية دون نقاش مصدر الحركية الاقتصادية للمغرب الأوسط، رغم أن هناك من رأى أن هذه التجارة لم تشغل إلا الحاكم مما أدى إلى إثراء العاهل ومحيطه[1]، وقد عرفت بلاد المغرب الأوسط وجود العديد من المراكز التجارية البحرية والمتمثلة في تلك المدن الساحلية وموانئها التي أشرنا إليها في المباحث السابقة، والتي كان أهمها مدينة بجاية التي كان يسافر إليها عن طريق البر والبحر حيث اعتبرت مركز استقطاب لكثير من البلاد وازدهرت بها التجارة البحرية مما أدى إلى ثراء أهلها الذين عملوا في ذلك النشاط[2]، فبقدر ما هي متجذرة بعمق في المغرب، كانت بجاية أيضا منفتحة على البحر الأبيض المتوسط، كبقية العديد من المدن المغاربية في نهاية العصر الوسيط، إذ جلبت من البحر قسما هاما من ازدهارها الذي نتج في سياق تميز بالثورة التجارية في اوروبا المسيحية وبتطور معتبر للمبادلات البحرية بين مختلف ضفاف البحر المتوسط خصوصا في الاتجاه الشمالي والجنوبي، ومنذ ذلك الحين أصبحت بجاية نقطة التلاقي كما يقول الجغرافيون[3]، كما كانت مدينة جيجل مقرا لبعض الأنشطة التجارية البحرية [4] إلى جانب مدينة تنس والتي اعتبرت مركزا بحريا مهما يكثر فيه الإقلاع والحط للسفن، كما اشتهرت بتصدير الحبوب إلى كل الأفاق في المراكب[5]. وهنين التي اشتهرت أكثر في الفترة الزيانية بنشاطها التجاري البحري حيث كانت تأتي إلى مينائها سنويا سفن شراعية تحقق أرباحا جسيمة مع تجار تلمسان[6]، إلى جانب مدينة وهران التي اشتهرت بمرساها الذي كان في غاية السلامة والحماية من كل ريح وعليها سور، وفي أهلها حمية مع الغريب. وهي مقصد لتجار الأندلس ومهبط التجار القطلونيين والجنويين وحتى تجار البندقية الذين كانوا يترددون

[1] - دومينيك فالريان، المرجع السابق، ج2، ص 544.
[2] - الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 260.
[3] - دومنيك فاليريان، المرجع نفسه، ج، 1، ص 309.
[4] - الإدريسي، المصدر نفسه، مج، 1، ص 269.
[5] - نفسه، مج، 1، ص 252.
[6] - الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، ص 5

أيضا على المرسى الكبير بالقرب من هذه المدينة [1]. أما مدينة مستغانم الساحلية فبالرغم من شدة فقر سكانها إلا أن ميناءها الصغير كثيرا ما كانت تقصده السفن الأوروبية [2].

لم تقتصر مساهمة التجارة البحرية في التجارة الخارجية للمغرب الأوسط فقط بل حتى الداخلية، حيث تشير الكثير من المصادر الجغرافية إلى تلك البضائع التي كانت تنقل بين المدن الساحلية فيما بينها او بينها وبين المدن الداخلية عن طريق الموانئ.فقد كان مثلا ينقل كثير من أهل مدينة بريشك الواقعة على ساحل البحر المتوسط، التين والكتان بحرا إلى الجزائر وبجاية وتونس، ويستفيدون من ذلك ربحا حسنا[3]. إلا أن الجدير بالملاحظة هو أن هذه المراكز البحرية أو المدن الساحلية لم يكن نشاطها بنفس الوتيرة طيلة الدراسة بل كان بعضها ينشط في فترة ويضمحل في فترات أخرى، والمتتبع للمصادر الجغرافية التي تتوافق والإطار الزماني لهذه الدراسة وكيف تحدثت عن هذه المدن يتضح له هذا الأمر جليا.

لقد كان معظم التجار لا يغامرون بتجارتهم البحرية خلف المدن الساحلية للمغرب الأوسط وعوضا عن ذلك كانوا يبيعون حمولاتهم أو يعهدون بها إلى شركاء محليين[4]. لذلك كان توفر مؤسسات إدارية وخدمية وتجارية أمرا ضروريا، سواء في ما يخص التجارة البحرية أو التجارة البرية، فما هي أهم هذه المؤسسات التجارية؟ التي تعتبر أيضا من مقومات التجارة في المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة.

3- ج/المؤسسات التجارية

لقد تعددت المؤسسات وانتظمت لأجل تسيير حسن ومحكم للتجارة في المغرب الأوسط بإمكانياتها المتواضعة والمتواجدة آنذاك رغم بدائيتها وعدم تكافئها مع ما كانت عليه في باقي المناطق

---

[1]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 2، صص 30، 31.
[2]- نفسه،ج، 2، ص 32.
[3]- نفسه، ج،2، ص ص 32-33.
[4]- أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002م، دط، ص 182.

حيث يذكر برونشفيك أن التقنيات التجارية التي يستعملها أهل إفريقية بدائية جدا ولا تتخذ شكلا معقدا أكثر إلا بالنسبة إلى العلاقات الخارجية مع بلدان النصرانية[1]. وعلى العموم فرغم بساطة هذه المؤسسات إلا أنها وفت الغرض المنوط إليه، على الصعيد البري والبحري ولعل أهمها وجود الأسطول التجاري وديوان البحر وما يتعلق به من خدمات بالنسبة إلى التجارة البحرية ووجود الأسواق والقيصريات بالنسبة للتجارة البرية وهذا ما سنفصل فيه في هذا العنصر.

ج – 1 الأسطول التجاري:

لقد تجهز المغرب الأوسط منذ العهد الحمادي الثاني أي بداية فترة الدراسة بأسطول حربي أو أسطول للقرصنة حيث يؤكد ذلك ابن خلدون بقوله: **"يصنعون الأسطول، ويتخيَرون له الأبطال الرجال، ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة فيتخطَفون منها ما قدروا عليه"**[2]، بينما إشكالية وجود أسطول تجاري ليس بالمغرب الأوسط فقط وإنما في المغرب الإسلامي ككل مطروحة. رغم أن المصادر التاريخية تحمل في طيَاتها بعض الإشارات عن كينونة الأسطول التجاري، فنجد ابن عذاري مثلا يذكر في البيان المغرب أن مركبا من المغرب الأوسط وبالضبط مركبا بجائيا أقلع من الإسكندرية سنة 536هـ/1141م ببضائع عظيمة لها شأن وأثمان للتجار، وهدية من صاحب الديوان المصري إلى الأمير الحمادي يحيى بن عبد العزيز(518هـ /1124- 547هـ /1152م)و أن الأمير الحسن صاحب المهدية أخذه وأمر بتفريغه [3]. كما أن التنقيب الذي قام به – ديفورك – على التجارة على ظهر المراكب المغاربية، يظهر أنه بالرغم من الصعوبات العامة المعروفة فإن مراكبهم لم تنعدم مطلقا وكانت تشارك في التجارة المتوسطية خلال أواخر العصر الوسيط[4]. إلا أن هذا الأمر لا ينفي أن الأسطول التجاري البحري غاب عن اهتمامات الدولة المغربية، لذلك ظلت

[1]- روبار برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، 1988، الطبعة الأولى، ج2، ص 253.

[2]- ابن خلدون، العبر، ج،6، ص 578.

[3]- ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة، ج.س.كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983، صص 312، 313.

[4]- محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع، أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 12- 15م)، ص 313.

المبادلات التجارية مع أوروبا تتم على عاتق التجار الأوروبين[1]، أو ما يعبر عنه – دومنيك فاليريان – بعدم كفاية الأسطول التجاري[2] الأمر الذي تؤكده عملية اكتراء السفن، حيث كان استئجار السفن معروف عند المغاربة في تجارتهم البحرية إذ ذكرت النصوص العديد من عقود استئجار السفن وكانت تلك العقود تسمى – **شلنبر** – في تلك الفترة [3] رغم أن – ديفورك - يفسر هذا الأمر بموقف الفقهاء الذين يعارضون ذهاب المسلمين إلى أرض الكفار حتى لا يقعوا تحت سلطة قانونهم أو يودعوا أموالهم هناك[4]. إلا أن قضية وجود أسطول تجاري في المغرب الأوسط أو بالأحرى نشاط الأسطول التجاري في المغرب الأوسط لا يمكن الفصل فيها نهائيا وذلك راجع إلى أن الحدود بين الأسطول التجاري والأسطول العسكري لم تكن واضحة في تاريخ البحرية المغربية والأوروبية بالحوض الغربي للمتوسط أواخر العصر الوسيط، وإن وجد تمييز بين السفن العسكرية والسفن التجارية، فإننا لا نعرف عنه سوى الشيء القليل إلى حدود العصور الحديثة، والظاهر أن هذا التمييز لن يتأتى إلى مع انتشار الأسلحة النارية على نطاق واسع، وهو ما لم يحصل قبل القرن السادس عشر ميلادي [5].

كانت الدولة في الغالب هي من تمتلك وتتولى بناء جميع أنواع السفن في دور الصناعة، إلا أنه وفي أحيان كثيرة جدا كان التجار في الميناء يتعاونون على بنائها [6]. بيد أنهم لا يباشروا القيادة العملية للأسطول وإنما انفردت في خطة قائمة بذاتها وولوا عليها أصحاب الخبرة والدراية في المجال البحري[7].

لقد اشتهر المغرب الأوسط بدور الصناعة المنتشرة على طول شريطه الساحلي، منذ العهد الحمادي والتي تعددت في الغرب والشرق ولعل أهمها دار الصناعة في هنين ووهران والتي ظهرت

---

[1]- محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 100.

[2]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 2، ص 709.

[3]- الجزيري علي بن يحيى، المقصد المحمود في تلخيص العقود، تحقيق، اسونثيون فريرس، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، دت، دط، صص 228، 229.

[4]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 231.

[5]- مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ/1212م إلى سنة 795هـ/1358، مساهنة في دراسة العلاقات الإيطالية المغربي أواخر العصر الوسيط، مطابع الرباط نت، 2014، دط، ص ص،192، 193.

[6]- حسين مؤنس، عالم الإسلام، الزهراء للعالم العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م، ص 275.

[7]- عدلي محمد علي، أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير، إشراف صالح محمد فياض أبو دياك، جامعة البرموك، 1419هـ- 1998م، ص 150.

وبرزت كثيرا منذ عهد الخليفة الموحدي عبد المؤمن بن علي الذي أمر بصنع الأساطيل في جميع سواحل بلاده وعزم على غزو بلاد الروم... أنشأ منها دار الصناعة بهنين وبلاد إفريقية ووهران مائة قطعة [1]، وتقع دار الصناعة بهنين على مستوى الحوض الداخلي للميناء العسكري الذي يقع بدوره ضمن أسوار المدينة التي أحدثها الموحدون وهو ما يشير إلى العناية الكبيرة بهذه الدار التي مثلت قاعدة مهمة للدولة الموحدية [2]، أما دار الصناعة بوهران فيفترض وقوعها على مستوى حوض المرسى الكبير[3]، كما تحدث ابن أبي دينار (ت10-11هـ/1960م) عن دار الصناعة في جزائر بني مزغنة عندما تطرق إلى حملة الناصر الخليفة الموحدي على بني غانية. هذا الأخير الذي أمر بإنشاء أساطيل عندما وصل إلى المنطقة وأخذ في تجهيز العساكر[4]. أما دار الصناعة البجائية فتعد اهم دور الصناعة التي وجدت في أرض المغرب الأوسط منذ العهد الحمادي فقد ذكرها الإدريسي خلال القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي بقوله: **"وبها دار لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن والحرابي"[5]**، في حين يرى صاحب الإستبصار أن لها بدل الدار داران للصنعة في قوله: **"لها داران لصناعة المراكب وإنشاء السفن"[6]**، وناقش هذه النقطة – صالح بعيزيق – في بحثه عن بجاية الحفصية، وذكر أنه لا يسلم بقول صاحب الإستبصار وان ابن خلدون أثناء حديثه عن أسطول بجاية لم يذكر ذلك [7]، إلا أننا نشير أن بجاية الذي تحدث عنها هؤلاء الجغرافيين كانت تحت تغيير سياسي مستمر وربما هذا الأمر هو الذي أحدث تغييرا في موقع دار صناعة السفن أو إنشاء دار أخرى. وعن دار الصناعة في مدينة بونة فتواجدت منذ العهد الفاطمي حيث اتخذها الفاطميون قاعدة لرسو الأساطيل الحربية منها والتجارية، وجميع المصادر السابقة للقرن الثامن الهجري تشير إليها ضمنيا كما تم ذكرها

[1]- ابن أبي زرع أبو الحسن بن عبد الله الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، 1972، ص 201.

[2]- علي عشي، المرجع السابق، ص 521.

[3]- الأسعد شوشان، الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة، مذكرة ماجستير، جامعة تونس، 2009-2010، ص 313.

[4]- ابن ابي دينار أبو عبد الله محمد، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، 1967، دط، ص 122.

[5]- الإدريسي، المصدر السابق مج،1، ص 260.

[6]- مجهول، الإستبصار، ص،127.

[7]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 138.

بأنها أصبحت قاعدة هامة لتوفير السفن للموحدين على غرار هنين ووهران، وبلغت قدرة استعابها للسفن مائتي سفينة مع مرسى الخرز – القالة-[1] حاليا.

أما عن أنواع السفن، فينبغي أولا التنبيه على ما ذهب بشأنه بعض الباحثين من صعوبة التمييز بين السفن الحربية ونظيراتها المختصة بنقل المسافرين والبضائع [2]، رغم ورود بعض التسميات عن المراكب المخصصة للسفر والتجارة، ومن بينها إشارة الشريف الإدريسي إلى استخدام الفتيان المغررين مركبا حمالا[3]،كما ذكرها في وصفه لمرسى شلطين الذي ازدهرت به صنعة المراسي التي ترسى بها السفن والمراكب الحمالة الجافية [4]، كما أشار إلى "**السفن والمراكب السفرية**" [5] أي الخاصة بنقل المسافرين.

وفيما يلي أبرز أنواع السفن بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط تبعا لما تقدمه المصادر التاريخية من معطيات ومنها:

1- الأجفان (ج. جفن):

هي السفن عموما غير انها ترد في بعض المصادر بصيغة الأجفان المسافرة ويتضح من السياق أنها خصصت لحمل المسافرين مقابل أجرة تدفع مسبقا [6]، وقد ورد في الوثيقة رقم 119 من الوثائق التي نشرها الأركون (Alarcon)، مؤرخة في 707 سبتمير 1307، كلمة جفن أيضا لتعبر عن سفينة تجارية بجائية اقتناها القراصنة الميورقيون[7]، وسفينة "الجفنة "هي أشبه بالقصعة، وكانت معروفة عند المدن الإيطالية باسم – Roundshpips - أي السفن المستديرة [8]، ولقد ورد الجفن أيضا

---

[1]- علي عشي، المرجع السابق، ص 517.

[2]- عبد السلام الجعماطي، دراسات في تاريخ الملاحة وعلوم البحار بالغرب الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م-1433هـ، الطبعة الأولى، ص 59.

[3]- الإدريسي، المصدر السابق، مج2، ص 548.

[4]- نفسه، مج2، ص 542.

[5]-.نفسه.

[6]- عبد السلام الجعماطي، المرجع السابق، ص 60.

[7]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 139.

[8]- صابر عبد المنعم محمد علي البلتجاجي، المرجع السابق، ص 77.

عند الزركشي أثناء حديثه عن التاجر المسمى أبو القاسم القنبي والذي ذكر أنه كان يمتلك هذا النوع من السفن والذي خصصه في نقل البضائع خاصة الحيوانات [1].

2-الطرائد :

جمع طريدة أو طرادة، وهي سفن صغيرة سريعة الحركة، خصصت لحمل المقاتلين والذخائر والمؤن، وحتى الخيول في حالة الحرب [2]، وقد ورد ذكرها عند الغبريني كوحدة تصنع في بجاية تنتمي ضمن الأسطول الحفصي [3]، أطلق عليها الإسبان Toricla.

وقد عثر في إحدى وثائق الموثقين المجهولين طريدة تسمى "النصر" ملكية vita de vivoldo zara قامت برحلة من بونة إلى مرسى تونسكات تتأهب لنقل السلع إلى جنوة [4].

3-الحرابي :

ذكرها ابن حمديس في ديوانه قائلا :

وحربية ترمي بمحرق نفطها فيغشى   سعوط الموت فيها المعاطسا[5]

وهي تشبه إلى حد كبير الزوارق التجارية، وهي نوع من الشواني وكانت تصنع في دار الصناعة ببجاية. كما كانت تستعمل في الحروب لرمي النفط [6]، كما استعملها الحماديون في حصارهم لتونس[7].

[1]- الزركشي أبو عبد الله محمد بن ابراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور،المكتبة العتيقة، تونس،الطبعة الثانية، 1966، ص 57.

[2]- حسن مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ 1991، الطبعة الأولى، ص 82.

[3]- الغبريني المصدر السابق، ص 77.

[4]- مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 195.

[5]- ديوان بن حمديس، ضبطه وعنون قصائده وعلّق عليها، يوسف عيد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005، ص 265.

[6]- يظهر من ثنايا الحوليات البيزنطية ومن المراجع الأوروبية أن أهم عامل أنقذ القسطنطينية من حصار المسلمين لها هو ظهور اختراع أثناء حرب السنوات السبع، يعرف بالنار البحرية أو النار الإغريقية أو النار النفطية. وتنسب الروايات اكتشاف هذه النار البحرية إلى رجل من مواطن مدينة هليوبوليس بالشام وكان هذا الرجل ممن حذقوا أعمال الهندسة والكيمياء. ينظر، ابراهيم أحمد العدوي، الأمويون والبيزنطيون، البحر الأبيض المتوسط بحيرة إسلامية، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الأنجلومصرية، دط، 1376، 1953، ص 168.

[7]- علي عشي، المرجع السابق، ص 524.

4-الشيطيات

يرجع بعض الدارسين أن يكون هذا النوع من المراكب هو نفسه التي تشير إليه المصادر اللاّتنية تحت إسم **saete** أو **sagete** وهو عادة ما يتخذ للإستطلاع ونقل الأخبار إلى رؤساء الأساطيل، بفضل صغر حجمه واستخدامه المكثف للمجذفين وبالتالي فسرعته كبيرة نسبيا، غير أنها تطلق أحيانا على السفن الإسلامية المخصصة لنقل المسافرين[1]. وإذا كان -عز الدين أحمد موسى- يعتبر أن الشيطي هو أحد مكونات الأساطيل الحربية لدولتي الموحدين والمرينيين بالغرب الإسلامي[2]، فإن -كريستوف بيكار- يصنفه من بين المراكب المتخصصة في أغراض التجارة، وأنه كان يحتوي على شراعين [3].

5- القوارب

وهو اسم يطلق على أصناف من السفن الحمالة للبضائع وهي مراكب صغيرة للصيد والسفر القريب، غير أنه وجد قارب كبير باستطاعته أن يبحر من إشبيلية إلى وهران ويحمل أعدالا من التين وجرارا من الزيت [4].

وهناك أنواع عديدة ولصعوبة التمييز بين دورها التجاري والعسكري اكتفينا بذكر هذه الأنواع من السفن.

ج-2/المؤسسات الإدارية

احتوت المراكز التجارية البحرية منها خاصة، ببلاد المغرب الأوسط على مؤسسات الإدارة وتسيير الأعمال التجارية بتلك المراكز وتلك المؤسسات واختلفت تسميتها واختصاصها من عصر إلى آخر ومن فترة إلى أخرى [5] فكان على رأسها **مؤسسة الديوان** هذا الجهاز الجوهري لحياة الميناء كانت وظيفته الرئيسية هي تحصيل الرسوم المفروضة على المعاملات المالية لصالح بيت المال السلطاني، وهو

---

[1]- عبد السلام الجعماطي، المرجع السابق، ص 65.

[2]- عز الدين أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983، صص 56، 57.

[3]- عبد السلام الجعماطي، المرجع نفسه، ص 66.

[4]- نفسه، ص 60.

[5]- صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع السابق، ص 153.

بذلك ممثل مصالح بيت المال [1]. ويبدو أن ديوان البحر هو عينه مكتب الجمارك الذي أشار إليه ابن عذاري [2] في البيان المغرب، إلا أن العديد من الوثائق التي ترجع لفترة الموحدين تذكر ديوان البحر بشكل مباشر على أنه المؤسسة الأولى التي تُعنى بكافة أمور التجارة البحرية في المغرب الأوسط. فإلى جانب مهام تلك المؤسسة في تحديد الضرائب والأسعار كانت أيضا مسؤولة عن متابعة مشاكل البحارة والمنازعات التي قد تنشب بينهم وبين نظرائهم الأجانب كما أنها كانت تعنى بمراسلة التجار الأجانب لترغيبهم للقدوم للتجارة في بلاد المغرب [3]. وبذلك اعتبر الديوان من الخطط المهمة في الدولة.

وكان متوليه يحتل مكانة رفيعة ويختار من بين أعيان البلد الذين حصلوا على حظ وافر من الجاه والعلم، ويتمتع بصلاحيات كبيرة لا سيما على مستوى توقيع الإتفاقيات والمعاهدات والمراسلات مع الأوروبيين[4] والذي كان غالبا مايسمى **بالمشرف** ويشار إليه في الوثائق الإيطالية أو الكتلانية بأسماء مختلفة مثل **mushrif** أو**dominus dogane** أو أيضا **alciate de la duana** أي قائد الديوان[5]. كما سمي برئيس البحر، أو صاحب البحر، أو قائد البحر والقائم بالأسطول[6]، أما مهامه فهي ملخصة في الإشراف على شؤون التجارة البحرية في الميناء، وعلى كل المسائل المتعلقة بالتجارة والتجار من تنظيم للرحلات التجارية ومراقبة حركة التفريغ والشحن والسهر على تطبيق بنود المعاهدات التجارية المتعلقة بالرسوم والبضائع والإمتيازات، كما كان المسؤول عن قيادة الأسطول الحربي وتنظيم القرصنة [7]. إلا انه ما نجب الإشارة إليه هو - أن دومينيك فالريان - اعتبر المشرف هو رئيس الديوان في حين- صالح بعيزيق - يرى في بحثه أن المشرق هو وظيفة أخرى

---

[1]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق،ج، 1، ص 322.

[2]- ابن عذاري المراكشي، المصدر السابق، ج، 1، ص ص 313، 314.

[3]- صابر عبد المنعم البلتاجي، المرجع نفسه، ص 154.

[4]- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، عهد بني مرين والوطاسيين، الهيئة العامة، مكتبة الإسكندرية، دط، 1408، 1988، المجلد السابع، ص ص 249، 250.

[5]- دومنيك فاليريان،المرجع نفسه، ج، 1، ص ص 324، 325.

[6]- ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد الخطيب، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق، محمد الشاذلي، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، دط، 1968، ص 186.

[7]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 222.

من وظائف ومهمات أعوان البحر، حيث يرى أن الإشراف كان من مهام عدد من المشرفين أو متولي الإشراف، كل واحد منهم متخصص باستخلاص الضرائب على تجار قومية دون الأخرى وقد يكون هناك مشرف عام ينسق بينهم [1]، وربما يكون هذا المشرف العام هو نفسه الذي أشار إليه - دومينيك فاليريان - والذي يقصد به رئيس ديوان البحر في رأينا.

أما عن التسميتين — صاحب الديوان — وصاحب الأسطول — رغم أن حدود الاختصاص بينها ليست دائما جلية لكن يمكن الافتراض أن صاحب الديوان سلطته في الميدان التجاري وعلى الجاليات التجارية الأوروبية، في حين أن صاحب الأسطول له وظيفة عسكرية وبحرية جلية[2]. وأن صاحب الديوان هو الوحيد المخول له الاتصال مباشرة بالتجار الأجانب وممثليهم من القناصلة للتفاوض وهو من يمنح الاشخاص الوافدين تصاريح الأمان بمثابة جواز السفر[3]، كما يمكنه أيضا اصدار العقوبة للتجار المخالفين وسجنهم اذا تبين أن هؤلاء خالفوا الضوابط المعمول بها، وكانت مصالح ديوان البحر في العهد الزياني تسلم التاجر الأوروبي وصلين يسمى الأول وصل البراءة وتدون عليه السلع المستوردة والمكوس التي دفعها التاجر ويسمح لصاحبه أن يبيع سلعته في أسواق الإمارة، أما الوصل الثاني فيسمى بوصل التنفيذ وهو عبارة عن شهادة تدون عليها كل السلع التي بحوزة التاجر ويجب على التاجر استظهار الوصلين عند مغادرة البلاد[4]. ونظرا لامتداد مهمات ديوان البحر إلى متابعة البيع والشراء وحفظ الأمن ومعاقبة المعتدين، فإنها تتجاوز مهمتي استخلاص الضرائب ومراقبة دخول السلع وخروجها، لذلك تعتبر إدارة الميناء الممثلة كلها في ديوان البحر، متعددة المهمات والصلاحيات[5]، لذلك كان ينشط إلى جانب رئيس الديوان مجموعة من الموظفين فقد كانت الموانئ تعج بالعمال من تجار ومسافرين ومتخصصين ومؤهلين ويد عاملة مدربة وكافية إضافة إلى مجموعة من

[1]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 225.

[2]- دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 325.

[3]- رشيد باقة، نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل البلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى الخامس عشر ميلادي، (من السادس إلى التاسع الهجري)، أطروحة دكتوراه، إشراف بوبة مجاني، جامعة الجزائر، 2006، 2007، ص 304.

[4]- علي، عشي، المرجع السابق، ص 509.

[5]- صالح بعيزيق،المرجع السابق، ص 22.

التنظيمات والقوانين الخاصة بالمعاملات التجارية والاستعدادات العسكرية البحرية[1]، ومن هذه الوظائف وظيفة – الكاتب – ويذكر الحسن الوزان هذه الوظيفة أثناء حديثه قائلا :"**كنت مع أحد كتاب تلمسان جاء لاستلام ضرائب من سفينة جنوية حملت من البضائع ما يمون تلمسان لمدة خمس سنوات، وبلغت قيمة الرسوم التي قبضها الملك خمسة عشرة ألف مثقال ذهبا مسكوكا أرانيها الكاتب"**[2]، كما يشير الغبريني في إحدى تراجمه إلى وجود وظيفة شيخ الكتبة [3]، ويعني ذلك وجود عدد من الكتبة أيضا هو رئيسهم ولا نستطيع أن نحدد مهامهم، فقد يكون الكاتب مكلف بالتدوين في مجالات إدارة الديوان أو بكتابة المراسلات الإدارية والرسمية [4]، كما ذكرت المصادر إلى جانب الكاتب وجود قاض في عدة مدن ساحلية خاصة في العهد الحفصي منها بجاية وبونة [5]، وكذا وجود شهود عدول وقد ذكر هذا ابن خلدون في حديثه عن ميناء القل حيث يقول:"**خرج محمد بن أحمد بن علي مبتغيا للرزق والمعاش، وطوحت به الطوائح إلى بلد القل، وكان متنحلا للطب والكتابة، فاستعمل شاهدا بمرسى القل أيام رياسة الحاجب ابن أبي عمرو"**[6]. لأن العمليات التجارية احتاجت إلى الشهادة الرسمية المعترف بها التي تهم لاشك توثيق العقود والاعتراف بالديوان وأنواع مختلفة من الالتزامات، ومن المتداول أن الشهادة كانت ومازالت إلى اليوم من مهام العدول[7]، ويعطينا الغبريني مثالا أخرا عن أصحاب هذه المهنة وهو محمد عبد الله القلعي (ت669/1271م) والذي ذكر أنهه كان مشاورا شاهدا بالديوان[8].

[1]- علي عشي، المرجع السابق، ص 510.
[2]- الحسن الوزان، المصدر السابق، ج، 1، ص 16.
[3]-الغبريني، المصدر السابق، ص 337.
[4]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 226.
[5]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 121.
[6]- ابن خلدون، العبر، ج7، ص 386.
[7]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 228.
[8]- الغبريني، المصدر السابق، ص 65.

إضافة إلى مهام أخرى يتطلبها النشاط التجاري مع بلدان العالم المسيحي وهي مهمة الترجمة والقائمون بها تابعون كذلك للديوان[1]، ويتعدد المترجمون بتعدد الجنسيات أو القوميات وقد يوجد أكثر من مترجم لجنسية معينة[2].

كان هذا عن مؤسسة – الديوان – وموظفيها ومهامهم والتي كانت من أهم المقومات التجارية كمؤسسة بحرية نشيطة ساهمت وبقدر كبير في العلاقات الخارجية لدولة المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة كما سنلاحظ في الفصول اللاحقة.

الأسواق :

كثرت الدراسات عن الأسواق في بلاد المغرب الإسلامي عامة والمغرب الاوسط خاصة وذلك بفضل دسامة المادة التاريخية التي تطرقت إليها، حيث تشير المصادر باختلاف موضوعاتها إلى هذه المؤسسة التجارية الحيوية، التي كانت تقوم حيث توجد التجمعات السكانية، فكان يخصص مكان يجمعون فيه للتبادل التجاري والتزود بما يحتاجونه من البضائع[3] الضرورية منها او الكمالية كما يوضح ذلك ابن خلدون من خلال قوله: **"أعلم أن الأسواق كلها تشتمل على حاجات الناس فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما معناها كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه ومنها الحاجي والكمالي مثل الأدم والفواكه والملابس والماعون والمراكب وسائر المصانع والمباني..."[4]**، وكانت هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو المنطقة فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية للكسب والشراء[5]، ولا تقتصر أهميتها في كونها مجالا لتبادل السلع والمنافع، بل إنها تعكس ذلك التفاعل الاجتماعي بين عناصر اجتماعية مختلفة، فهي ترتاد من قبل العامة والخاصة والصغار والكبار والنساء والرجال يوميا، إذا تعكس بالفعل ذلك المزيج وتجسده على شكل مجموعة

[1]- علي عشي،المرجع السابق، ص 512.
[2]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 227.
[3]- مبخوث بودواية، العلاقات الثقافية والتجارية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، ص 271.
[4]- ابن خلدون، المقدمة، ص 453.
[5]- جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 136.

بشرية اجتمعت في مكان معين ومحدد بغرض البيع والشراء[1]، كما لم يقتصر دور السوق في العصر الوسيط على العامل التجاري فحسب، بل عرف أيضا وظائف متنوعة اجتماعية وثقافية، فقد كانت تتخذ مسرحا للتشهير بالمخالفين[2]، وللإعلان عن الوفاة وغيرها من الأمور.

انتظمت الأسواق بالمدن المغربية بطريقة تبدو متشابهة حيث انفردت كل صناعة بناحية معينة من السوق[3]، وهي تتمفصل حسب نوعية البضائع التي تعرض فيها، أو حسب الحرف التي تزاول بها كسوق الغزل وسوق العطارين وسوق الخضر والفوكه، وغالبا ما تجتمع الدكاكين والحوانيت في شارع رئيسي، يجمع حرفا متعددة أو متكاملة ويتم في بعض الأحيان إخراج بعض الأسواق من داخل المدينة خاصة التي تنبعث منها الروائح الكريهة كأسواق الدباغين حيث يلجؤون إلى ضفاف الأودية لغسل الصوف والجلود وصبغها ودباغتها[4].

أما عن أسماء الأسواق فقد ينتسب إلى القبائل المشرفة عليها كسوق هوارة[5]، وكتامة ومغراوة[6]، أو يطلق عليها اسم القائم عليها كسوق اسماعيل وسوق ابراهيم، كما تنسب إلى الجماعة الدينية كسوق المسلمين وسوق اليهود[7].

اتفقت جميع الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الأسواق على أنها ضمت ثلاثة أنواع وذلك طبعا من خلال ما جاءت به صفحات المصادر التاريخية إلا ان الملاحظ على هذه الأخيرة – الدراسات الحديثة – أنها اهتمت بالأسواق الداخلية أي الأسواق التي كانت تقوم بالبوادي والمدن الداخلية في حين أغفلت ذلك النوع من الأسواق والذي كان يعرف بالحلقة وهو ما يمكن تسميته أيضا بالسوق الساحلي باعتبار أنه كان يقام في المناطق الساحلية التي تتوفر على الموانئ والحلقة هي

[1] - خالد بالعربي، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التارخية، مجلة متخصصة في الدراسات التاريخية تصدر في شكل الكتروني،العدد السادس، ديسمبر 2009، (ص 32-38)، ص 32.

[2] - فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 80.

[3] - حسن علي حسن، المرجع السابق، ص 273.

[4] - خالد بالعربي، الأسواق في المغرب الأوسط في العهد الزياني، ص 33.

[5] - خالد بالعربي، الدولة الزيانية، ص 246.

[6] - محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 115.

[7] - البكري، المصدر السابق، ص 151.

الشكل الأولي لسوق بيع سلع التجارة البحرية، والراجح أنه كان عبارة عن مزاد علني يتم فيه بيع السلع القادمة من الخارج للمغاربة، أو بيع السلع المحلية للتجار الأجانب إلا أن مصطلح الحلقة يتقاطع وبشكل كبير ويختلط بمصطلح الديوان – سابق الذكر في وثائق تلك الفترة بشكل لا يمكن فصل الاثنين عن بعضهما ويجعل من الصعب أن نطلق على المؤسستين أنهما مؤسستان منفصلتان في عملهما عن بعض[1]، أما عن الأسواق الداخلية فأكثرها ذكرا تلك الأوسواق اليومية والتي كانت موجودة بصفة دائمة في كل المدن، تباع فيها مختلف السلع والبضائع يوميا ويأتيها التجار من كل مكان ويقام فيها المزاد كل يوم للأقمشة والأصواف والسلع الاستهلاكية[2]، وهذا ما يؤكده ابن خلدون عن سوق أجادير بتلمسان التي كانت تباع فيها مختلف السلع والبضائع يوميا، كما ذكر أن سوق منشار الجلد هو عبارة عن سوق يومي[3]، أما الأسواق الأسبوعية فقد كانت تقام في يوم معين من أيام الأسبوع، وكانت باسم ذلك اليوم، حيث كان يبني السوق في صباح ذلك اليوم ويفض في آخر النهار من اليوم نفسه[4]، وهي ظاهرة ما زالت قائمة -لحد يوم الناس هذا- ومن بين الأسواق الأسبوعية التي ذكرتها المصادر التاريخية سوق الخميس الذي كان يقام بمعسكر[5]، وسوق الجمعة الذي كان يقام بمدينة الشلف[6]، كما أشير إلى سوق في يوم معلوم دون أن يحدد هذا اليوم كان يقام بمدينة مازونة[7]، وسوق يوم السبت الذي كان يقام بقلعة هوارة[8]، وكانت هذه الأسواق تنعقد في الهواء الطلق قرب المدن وفي القرى وحتى في بعض مناطق البدو الرحل[9]، أما عن الأسواق السنوية أو الموسمية فهي عبارة عن معارض تجارية تنظم سنويا وتعرض فيها مختلف أنواع السلع والبضائع ويقصدها التجار

[1]- صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق، ص 157.
[2]- محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 117.
[3]- يحيى ابن خلدون، المصدر السابق، مج1، ص 37.
[4]- خالد بالعربي، الأسواق في المغرب الأوسط، ص 32.
[5]- الحسن الوزان، المصدر الساق، ج2، ص 26.
[6]- الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 253.
[7]- خالد بالعربي، المرجع السابق، ص 32.
[8]- الإدريسي، المصدر السابق، مج1، ص 272.
[9]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج2، ص 245.

ليشتروا ما يلزمهم منها، أما تجار المناطق البعيدة فلهم دور الضيافة يقدم لهم فيها الطعام مجانا طيلة مدة إقاماتهم[1].

لقد خضعت هذه الأسواق في المغرب الأوسط لتنظيم محكم مع كل الدويلات التي قامت تحت حكمها طيلة فترة الدراسة ولا داعي في التفصيل في الأمر لتفادي تكرار المعلومات التي امتلأت بها صفحات الدراسات الحديثة التي تطرقت لموضوع الأسواق في المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط بصفة خاصة.

كانت هذه أهم المقومات التجارية في المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة، التي وفرت أرضية خصبة لقيام علاقات تجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية خاصة –موضوع الدراسة– إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه هناك من المؤسسات التجارية الأخرى كالفندق مثلا ودار السكة وغيرها لم نتطرق إليها في هذا الفصل، حيث سنتطرق إليها في موضوعها والذي سيكون خاصا بطبيعة هذه العلاقات التجارية ومؤسساتها.

[1]– محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 118.

خاتمة الفصل الأول ونتائجه:

- توفر المغرب الأوسط في فترة الدراسة على المقومات والأسس التي تقوم عليها الحضلرة.

- تبقى دراسة الحدود الجغرافية لمنطقة المغرب الإسلامي ككل من أصعب المسائل التي يتطرق إليها في العصور الوسطى، لمطاطية هذه الحدود وعدم ثباتها.

- الإختلاف بين الجغرافيين في تحديد موقع المغرب الأوسط في فترة الدراسة كان واضح بسبب اعتماد كل واحد منهم على طرح خاص وعلى مقياس مختلف، فمنهم من يتخذ من الوضع السياسي مقياسا للتحديد الجغرافي ومنهم من اتخذ المقياس القبلي كأساس لهذا التحديد.

- المفصود بالمغرب الوسط في هذه الدراسة هو المجال الجغرافي الممتد من عنابة شرقا إلى تلمسان غربا إلى حدود الصحراء جنوبا والتي تم منطقة توات.

- تعتبر الواجهة الساحلية للمغرب الأوسط ممثلة في مدنها وموانئها من المقومات الطبيعية المهمة.

- رغم طول الشريط الساحلي للمغرب الأوسط إلا أن أهمية مدنه الساحلية اختلفت من مدينة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة حيث كانت تنشط البعض منها وتضمحل أخرى لتعود للنشاط من جديد طبعا هذا مرتبط بالحالة السياسية وما ينجر عنها من تذبذب في الأوضاع الأمنية والتي لها علاقة مياشرة مع ممارسة النشاط التجاري.

- لقد كان للأندلسيين دور فعال في إعادة بناء المدن الساحلية القديمة في المغرب الأوسط واستحداث أخرى جديدة.

- لعبت موانئ المغرب الأوسط دورا كبيرا في العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط لا سيما التجارية منها.

- دعمت المسالك البرية نشاط المسالك البحرية في الحركة التجارية التي عرفها المغرب الأوسط مع الجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة.

- توفر المغرب الأوسط على مجموعة من الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية التي قدمت الدعم القوي لإقتصادها الداخلي والخارجي.

- لقد كان ازدهار القطاع الزراعي والصناعي تأثيره على المجال التجاري في المغرب الأوسط حيث انتعش بفضلهما.

- عرفت التجارة بشقيها البري والبحري اهتماما وتشجيعا من طرف حكام المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة.

- اعتبرت التجارة البرية في المغرب الأوسط الوريد الذي يمد التجارة البحرية بما تحتاجهمن سلع، خاصة التجارة مع السودان.

- تعددت المؤسسات التجارية في المغرب الأوسط كتوفر الأسطول التجاري البحري والبري، والمؤسسات الإدارية لتسيير الأعمال التجارية كديوان الجمارك أو ديوان البحر، إضافة إلى الأسواق.

الفصل الثاني: المقومات الحضارية للجمهوريات الإيطالية من ق6هـ /12م حتى ق 10هـ / 16م

- مدخل

المبحث الأول: الجمهوريات الإيطالية

1–أ/ جمهورية البندقية

1–ب/ جمهورية جنوة

1–ج/ جمهورية بيزة

المبحث الثاني: المقومات الطبيعية و الإقتصادية

2–أ/ استاتيجية الموقع و أهميته

2–ب/ شبكة الطرقات البرية و البحرية

2–ج/القطاع الزراعي و الصناعي

2–د/ النقابات و الإتحادات

المبحث الثالث: المقومات التجارية

3–أ/ موقف الكنيسة من التجارة و التجار

3–ب/ التاجر الإيطالي و خصائصه

3–ج/ المؤسسات التجارية

خاتمة الفصل الثاني

مدخل

اندثرت مع سقوط الدولة الرومانية المدن القديمة الزاهرة وأضحت أطلال بالية بفعل القبائل الجرمانية التي راحت في تلك الفترة تعبث في الغرب الأوروبي قتلا ونهبا، وعملت الإمبراطورية الكارولنجية بعد ذلك لحزم تلك الأرض بوحدة سياسية تعيدها سيرتها الأولى في عهد الرومان. ولكنها قصرت دون تحقيق ذلك الهدف فقد سقطت وتهاوت معها فكرة الوحدة الأوروبية وتكرّست بذلك نظم الإقطاع.

أفرز النظام الإقطاعي الإمارات ثم الملكيات، ولم يكن الملك إلا إقطاعيا كبيرا يتبعه الإقطاعي الأصغر، فتعددت القوانين الخاصة بذلك[1]. وقد بلغ هذا النظام ذروته خلال القرن الثاني عشر ميلادي والعهود الأولى من ملاك الأرض. وهكذا ساد الغرب الاقتصاد الطبيعي أو الاقتصاد الإقطاعي عندما غدت القرية هي صلب المجتمع وأصبحت حضارته حضارة زراعية ريفية، ترتبط بالأرض وفلاحتها[2].

فإيطاليا الشمالية كانت في القرن الحادي عشر ميلادي/الخامس الهجري تجسد نموذجا واضحا من التفكك الإقليمي وعدم الانسجام السياسي مما يوحي إلا تألق النظام الإقطاعي وإستفحال أمره بهذا الإقليم[3]. إلا أن قيام المدن وظهورها كان من أهم الأسباب التي أضعفت النظام الإقطاعي ومهدت الطريق لمجتمع جديد يقوم على أسس وأنظمة جديدة، حيث أن حضارة الإقطاع كانت حضارة زراعية لا تعرف التجارة والصناعة إلا في أضيق الحدود[4]، أما المدن فأساس الحياة فيها هو التجارة والصناعة، لذلك لم تعرف هذه المدن نظام الطبقات المرتبط بالأرض الزراعية، وبعد أن حلّت الحكومة المركزية محل الإقطاع والحكومات المحلية، والجيش النظامي الثابت القائم محل الجيوش

---

[1] – عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث (عصر النهضة)، ص 67.

[2] – فايد حملد محمد عاشور، العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي .دار المعارف 1980 . د ط . ص 23.

[3] – رشيد تومي، العلاقات الخارجية لمملكة صقلية في عهد النورمان منذ وفاة الملك روجر الثاني إلى سقوط المملكة (1154-194 م). رسالة دكتوراه إشراق. موسى لقبال، جامعة الجزائر،2005/1427-2006. ص 27، 28.

[4] – جوزيف نسيم يوسف، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها. ص 239.

الإقطاعية المعروفة، أصبح الفلاح يتمتع بحماية الدولة له وأخذت مع الزمن تنقطع علاقته بالأرض والسيد الذي كان يتحكم فيه وفي أسرته.[1]

تعتبر نشأة المدن في العصور الوسطى ثورة شاملة في كافة النواحي من سياسية واقتصادية واجتماعية، وكانت هي الملاذ الذي لجأ إليه الأقنان والعبيد بعد إنحلال النظام الإقطاعي[2]. وهكذا أخذت المدن تجتذب الناس إليها من كل مكان وتخلص كثير من أرقاء الأرض من قيود الإقطاع وغدوا رجالا أحرارا في المدن التي كانوا يعيشون فيها، حيث استغلوا كصناع أو في خدمة التجار إذ يرى الكثير من المؤرخين أن الصناع وأصحاب الحرف أخذوا يفدون إلى المدن من الأرياف لممارسة نشاطهم بها. حيث كان بوسعهم الحصول بسهولة من المدن على المواد الأولية اللازمة لصناعاتهم، كما كان من السهل عليهم تصريف سلعهم ويعتبر انتقال الصناعات من الأرياف إلى المراكز التجارية أي المدن الجديدة بمثابة ثورة اقتصادية كبرى لا يمكن التقليل من شأنها[3]. ومع ازدياد حركة هذه التجارة الوليدة أخذت الطرق التجارية تنشط خاصة تلك التي ربطت الشرق بالغرب فازدادت حركة الملاحة في البحر المتوسط الذي أصبح مركز توزيع التجارة في أوروبا وأخذت التجارة تشق طريقها في قلب أوروبا عبر أنهارها الكبرى والصغرى، وقامت على سواحل تلك البحار وضفاف تلك الأنهار نواة المدينة الأوروبية التي بدأت مع التجار[4] الذين تحررت تجارتهم بشكل تدريجي من الضرائب الإقطاعية والرسوم التي قام بفرضها السادة الإقطاعيون خاصة بعدما سكنوا المدن الجديدة [5] وأخذوا يعملون على حماية حقوقهم المكتسبة ضد تغول الإقطاعيين الذين حاولوا ابتزازهم، فأدرك الإقطاعيون الأوروبيون أن هذه المدينة الناشئة التي يعمرها الأغمار من أواسط الناس الذين لا تجري في عروقهم الدماء النبيلة الموروثة تحاول منذ نشأتها الإنعتاق من ربقة الإقطاعيين والخروج عن دائرة العلاقات

[1]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 61.

[2] - جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 239.

[3] -نفسه، مص 251، 252.

[4]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص 68.

[5]- حاتم عبد الرحمن الطلعاوي، الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1999، الطبعة الأولى، ص 71.

الإقطاعية المغلقة التي تقيد التجارة والصناعة على حد سواء، فتغلب مجتمع التجار في المدينة على مجتمع الإقطاعيين بقيام حكومة المدينة وإصدار قوانين خاصة بهم[1]. فالنشاط التجاري بمعناه الواسع يرجع إلى أولئك التجار المتجولين الذين كانوا يستوردون السلع لبيعها للسادة اللوردات وأبنائهم وقد تحول هؤلاء التجار مع الزمن من حياة التنقل إلى حياة الاستقرار. حيث جعلوا من سكنهم مخازن يحفظون فيها بضائعهم ولم يلبث أن سمع الأمراء المحليون، سواء أن كانوا من السادة الإقطاعيين أو رؤساء مقدمي الأديرة لأولئك التجار بالإقامة بجوار حصونهم أو خارج أسوار أديرتهم للفائدة التي كانت تعود عليهم من وراء ذلك وترتب على ذلك تكوين مجتمعات تجارية في القرن الحادي عشر ميلادي وأخذت هذه المجتمعات الجديدة في التطور إلى أن نشأت منها مدن العصور الوسطى[2]. ويمكن اعتبار هذا الأمر من أهم العوامل والأسباب المباشرة لإنشاء المدن إلا أنه هناك عوامل أخرى ساهمت في تشكيل هذه المدن وازدهارها ولعل أهمها الحروب الصليبية التي كان لها أثرها في القضاء على آخر بقايا الإقطاع وتشجيع التجارة والصناعة.

حيث شهدت أوروبا المسيحية بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين حدوث ظاهرة فريدة، هي ظاهرة الحرب الصليبية. التي ما زالت تحتل موقعا متميزا في جميع الدراسات وكان المسيحيون الذين خاضوا وقائع تلك الحرب يعتبروها بمثابة حرب استرداد[3]، حيث أحدثت هذه الأخيرة هزة عنيفة في بنيان المجتمع الغربي آنذاك، إذ ساعدت هذه الحروب على إضعاف النظام الإقطاعي بل وحله لأنها فتحت الباب على مصرعيه أمام أقنان الأرض للتخلص من أوضاعهم السيئة بحجة المشاركة في النشاط الصليبي[4].

كما يلعب العامل الجغرافي دائما دورا رئيسيا في انتعاش أي إقليم، فنجد أن المدن البحرية مثلا، استمدت أهميتها من موقعها على البحر فكانت حلقة اتصال بين الشرق والغرب . كما كان لها أثرها في انتعاش التجارة في أخريات العصور الوسطى، وكانت بعض هذه المدن تتحكم في ممرات أو طرق

[1]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص 71، 72.

[2]- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 245.

[3]- جاك لكوق، المرجع السابق، ص 100.

[4]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 65.

رئيسية، والبعض الآخر يقع عند ملتقى نهر أو طريق جسر وهكذا [1] كما اكتسبت بعض الأقاليم أهميتها من خلال وقوعها قرب بعض الأماكن للعبادة كالأديرة الشهيرة[2] إضافة إلى هذا كانت حالة السلام والأمن التي سادت الغرب في القرن الحادي عشر ميلادي بعد عدة قرون عديدة من الضعف والفوضى، إلى جانب الانقسام الذي أصاب العالم الإسلامي في ذلك الحين واستيلاء النورماديين على صقلية في منتصف القرن الحادي عشر عاملا أساسيا في انتقال السيادة البحرية في البحر المتوسط من الدول البحرية الإسلامية إلى المدن الأوروبية خاصة الإيطالية.

أما ايطاليا والتي يسمونها العرب "البر الطويل"[3]. فاعتبارا من القرن الحادي عشر ميلادي بدأت الأوضاع تستقر فيها بعض الشيء بعد أن زالت أسباب الفوضى والاضطراب ونتج عن ذلك انتعاش التجارة والصناعة وساعد على ذلك، قيام الجمهوريات الإيطالية بتصدير واستيراد السلع والبضائع بين الشرق والغرب وكان هذا من أسباب ظهور حضارة المدن [4].

فقد كان باع المدينة الإيطالية في فترة الدولة الرومانية هو الأرسخ في التجارة ولهذا تصدرت المدن الإيطالية بتراثها الثري السابق كافة المدن الأوروبية الأخرى ولهذا فانه ورغم أن مدينة العصر الوسيط قامت على أنقاص مدينة العصر القديم فقد تغيرت كثيرا مرفولوجيتها ووظائفها أو يمكن أن نذكر في هذا الشأن أن الوظيفة العسكرية فيها تراجعت وبالمقابل احتلت الوظيفة الاقتصادية المقام الأول في المدينة[5] وتعد المدن الإيطالية هي نموذج المدن -الدول- [6] لذلك عرفت بالجمهوريات حيث يتألف هذا النموذج من المدن التي تطورت وتمدنت فأصبحت دولا قائمة بذاتها -جمهوريات-.

---

[1]- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 246.

[2]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 78.

[3]- ابراهيم علي طرخان، المسلمون في أوربا في العصور الوسطى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966، د ط، ص 43.

[4]- جوزيف نسيم يوسف، المرجع نفسه، ص 248.

[5]- جاك لوكوق، المرجع السابق، ص 107

[6]- المدينة الدولة - citi-E'tat-:إذا كانت كلمةPolis نعني عند اليونانيين القدماء – مدينة -، فإنها تماثل حقيقة كلمة – دولة – في مفهومنا الحديث، لأن اليونانيين كانوا سباقين في تطوير مدنهم إلى مستوى دول قادرة على إدارة شؤونها بنفسها دون الحاجة إلى أية سلطة مركزية. ينظر، رشوان حسين عبد الحميد، تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، الطبعة الرابعة، ص 155.

وقد شكلت شبه جزيرة إيطاليا المجال الرئيس لهذا النموذج حيث ميز الباحثون ثلاث مراحل في تطور هذه المدن كانت أولها مرحلة كانت فيها كل مدينة -دولة- مجرد كمونة[1] استطاعت الأرستقراطية أن تستحوذ فيها على السلطة على حساب الأسقف أما المرحلة الثانية فشهدت فيها الأرستقراطية الحاكمة تصدعات وانقسامات إلى فصائل سمحت باستيلاء طرف أجنبي عن الفصائل على السلطة في المدينة. أما المرحلة الثالثة فقد استطاعت فيها نخبة من التجار -التي أشرنا إليها سابقا- وطوائف الحرفيين امتلاك السلطة في المدينة وممارستها بواسطة حكومة تمثل هذه الأطياف. ولذلك تميز تاريخ هذه المدن -الدول- بصراع دائم بين مختلف القوى الحاكمة لها أو بين مختلف العائلات لأن هذه العائلات كانت تمارس السلطة بواسطة مجالس تمثلها وغالبا ما كان لكل مجلس من هذه المجالس نفوذ في رقعة ترابية معينة نقع في محيط المدينة فيحدث التنافس حول مناطق النفوذ. ويبدو أن مدن إيطاليا وحدها هي التي شكلت الاستثناء على الصعيدين[2] فعرفت نظام القومونات[3] والذي عرفه احد العلماء بقوله اتحاد يضم جميع أبناء المدينة وليس التجار وحدهم ويرتبطون فيه بقسم بالمحافظة على السلام العام. ويدافعون عن الحريات العامة وإطاعة الحكام[4] أو هي تلك المدن ذات الكيان السياسي والاقتصادي المستقل.

ففي بداية القرن الحادي عشر ميلادي ظهرت البندقية في صورة جمهورية مستقلة لها دوقها الذي ينتخبه نبلاؤها ولها نفوذها السياسي وكيانها الاقتصادي الخاص وفي خلال ذلك القرن أيضا ظهرت جنوة وبيزة كقوى مستقلة أخذت تسهم في الحروب الصليبية منذ نهاية القرن الحادي عشر إسهاما فعليا ولم تلبث هذه الحركة – حركة استقلال المدن وتحررها – أن امتدت إلى سهول لمبارديا[5]

---

[1]- كمونات: هي نفسها القومونات والتيي يقصد بها – La Commune-.

[2]- جاك لكوف، المرجع السابق، ص 111.

[3]- القومونات: هي ذلك الشكل المؤسساتي الذي أعطته المدن الإيطالة في الوسط والشمال منذ القرن الحدي عشر، ورسخ بعمق في الواقع الإيطالي فأصبح الوحيد من الأوجه الملاحظة على المدينة الوسيطية واصطلاح القومونة يطلق من قبل المؤرخين على كافة المدن التي تمتعت بنفوذ سياسي واسع، فالقمونة مدينة ذات سلطة سياسية أي أن أهلها يختارون حكامهم وموظفيهم دون تدخل خارجي لسلطة سياسية عليا أي الإمبراطور أو الملك، وينحصر التزامهم نحو هذه السلطة العليا في مبلغ مالي تدفعه الجماعة سنويا وقدر محدد من الخدمة العسكرية. ينظر،سعيد عبد الفتاح عاشور،أوروبا العصور الوسطى النظم والحضارة، ص 107.

[4]- موريس بيشوب، تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، الطبعة الأولى، ص 58 .

[5]- سهول لمبارديا: يعد من أكبر الأقاليم السياسية وأيضا الجغرافية، فهي تتربع على سهل البو يعد أكبر منطقة منبسطة في إيطاليا وتمتد إلى غاية الوسط في توسكانيا وماركي إلى حدود اللاتيوم، وإضافة إلى امتدادها من الألب إلى تراث القديس بطرس فإنها كانت تضم من الناحية الشكلية كلا من سردينيا وكورسيكا رغم المطالب الثابتة للبابوية على هذه الجزر. عاصمتها الحالية ميلانو وهي تظم المقاطعات التالية، بيرغامو، بريشا، كومو، كريمونا، مانتوفا، بافيا، سوندريو ة فاريزي. ينظر، أطلس بلدان العالم، المرجع السابق، ص 226.

وإقليم تسكانيا[1]، حيث حصل كثير منها على حقها في الحكم الذاتي وهذه المدن القمونات أو الجمهوريات أظهرت حرصا شديدا في التمسك باستقلالها السياسي . فأخذت تقاوم كل سلطة أو هيئة حاولت حرمانها من ذلك الاستقلال، سواء كانت هذه السلطة دينية بابوية أو سياسية إمبراطورية. إن ادعاءات المدن في أن تحكم نفسها بنفسها ورفضها لأي إشراف فعلي ودائم تمارسه الدولة عليها حتى مع بقائها موالية للأمير أو الملك، دفعتها نحو المعارضة ووضعتها في مواجهات مع السلطات المحلية، الإقطاعيين والأساقفة ثم فيما بعد الملوك والأباطرة[2]. بدأ نظام المدن الجديدة في البداية يأخذ شكل جمعية خاصة لأناس سعوا للحد من استبداد القساوسة وسلطتهم ثم دخلوا في اتصال معهم ومع الإقطاعيين ليكسروا القيود والتنظيمات الإقطاعية المعيقة، ويصبح قوة شعبية. أعلنت ميلاد القمونة أي دولة بقانونها الخاص وليس امتيازا للأشخاص والمجموعات[3] ثم طورت المدن التي طالبت بالإستقلال الذاتي قواعد قانونية لسيادتها وبرنامجا سياسيا جديدا في شكل المدينة – الدولة[4]، مما جعلها تلعب دورا هاما في تاريخ إيطاليا السياسي منذ أواخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي هذا فضلا عن الدور الذي قامت به في الميدان الحضاري بوجه عام وفي الجانبين الاقتصادي والفكري بوجه خاص[5] .فما هي ابرز وأنشط الجمهوريات الإيطالية التي ساهمت في هذا النشاط الحضاري ؟ وماهي أهم المقومات الحضارية التي ساعدتها على ذلك؟.

---

[1]- إقليم تسكانيا: تمتد أراضيها إلى داخل إيطالياالوسطى وإلى الجنوب منها نجد دوقية رومانيا، وهي تظم أريشو وفلورنسا، غروسيتو، ليفورينو، لوكا، ماسا كرارا، بيزة، بيستويا وسيينا. ينظر، أطلس بلدان العالم، المرجع نفسه، ص 226.

[2]- غريمال بيار وآخرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، إشراف، لبفه وموسنييه، ترجمة، الهاشم أنطوان، منشورات،عويدات بيروت، 1995، الجزء الأول، الطبعة الأولى، ص ص 528، 529.

[3]- Bourgin. G, Histoire de L'Italie, 3eme Ed, Paris: Presses Universitaire de L'Italie, 1964.p. 20.

[4] - Heullant-Donat . I & Perol . C, Les villes d'Italie du milieu du XIIe au milieu du XIVe siècle: économie, sociétés, cultures, pouvoirs , Paris: Hachette Livre, 2004, p24.

[5]- سعيد عاشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، للطباعة والنشرو التوزيع، بيروت 1976، د ط، مص288-289

المبحث الأول: الجمهوريات الإيطالية

الجمهوريات الإيطالية أو ما يطلق عليها في معظم المراجع بالجمهوريات البحرية تسمى بالإيطالية **repubbliche marimare** ويطلق هذا الاسم على مجموعة من المدن التي ازدهرت في إيطاليا في القرون الوسطى. وما يمكن الإشارة إليه أيضا أن هذه المدن وردت بعدة تسميات فأحيانا تنعت بالدوقيات وأحيانا أخرى بالإمارات كما سميت بالمملكات ويرجع هذا الاختلاف في التسميات ربما إلى نظام الحكم، وكانت الحرب دائمة بين هذه الإمارات ولم يتردد أمراؤها في البحث عن سند أجنبي . ولكننا نلمس في وسط هذه الفوضى الإيطالية خاصيتين تتواجدان معا، رغم تعارضهما من حيث المبدأ وهما أهمية المدن، لكونها تلعب في الحضارة دورا أساسيا من جهة وقوة العاطفة الإيطالية من جهة أخرى لأن التجزئة السياسية لم تمنع وجود عواطف نحو الوحدة اللغوية وحب التفوق الناجم عن نشاط الحياة الفكرية وذكرى التراث الرماني القديم[1]. أما على المستوى المؤسساتي فقد تشكلت المدن الإيطالية من حكومات جمهورية تمتعت بالحكم الذاتي وهو تعبير عن طبقة التجار التي تشكل العمود الفقري لقوتها. ويتداخل تاريخ الجمهوريات البحرية الإيطالية على حد سواء مع التوسع الأوروبي إلى الشرق، حيث يسر مركز إيطاليا بين الشرق والغرب لها الاستفادة أكثر من سائر الدول من التجارة مع أوروبا وبيزنطة والشام وسائر بلاد المسلمين فقد كان لها على البحر الأدرياتيكي مدائن البندقية ورفانا وأنكونا وباري وبرنديزي وتارنتو وكان لها في الجنوب مدينة كرتون وعلى الساحل الغربي مدن سالرنو وأمالفي ونابولي وبيزة هذا بالإضافة إلى مدينة فلورنسا التي كانت مركزا مصرفيا لهذه التجارة[2]، وكانت أنهار إيطاليا تنقل بعض هذه التجارة إلى داخل القارة الأوروبية لذلك ازدهرت المدن الإيطالبة خاصة جنوة وبيزة والبندقية[3] وهي الجمهوريات التي سنخصصها بالدراسة من خلال هذا المبحث.

---

[1]- نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر، دمشق، 1405 هـ1985م،د ط، ص20

[2]- لمعرفة أكثرعن مواقع هذه المدن ينظر للخريطة السياسية للإيطاليا، في ملحق الخرائط رقم، 08..

[3] -محمود سعيد عمران، حضارة أوروبا في العصور الوسطى،دار المعرفة الجامعية،1988، د ب ،د ط، ص 167

1-أ / جمهورية البندقية :

للبندقية بالذات تاريخ بحري مجيد انفردت به عن غيرها من دول الغرب الأوروبي مثلما انفردت به عن مثيلتيها جنوة وبيزة[1]، فهي مدينة ممتدة على المستنقعات والبحيرات، ويكشف موقعها الجغرافي عن عظمتها البحرية والتجارية إذ تقع على راس البحر الأدرياتيكي كان يعتبر على حد قول البعض أعظم طريق بحري لتجارة العصر الوسيط، ثم هي في موقع متوسط بين الشرق والغرب فضلا عن كونها ميناء من موانئ البحر المتوسط. ويكاد هذا الميناء أن يكون في قلب أوروبا لوقوعه في أقصى الطرف الشمالي. كل هذا أكسبها مميزات حسدتها عليها كثير من بلدان أوروبا[2] ويمدنا القلقشندي بمعلومات قيمة عن البندقية وأهلها وصاحبها وألقابه حيث يقول: **"هم طائفة مشهورة من الفرنج، قاعدة مملكتهم البندقية. قال في تقويم البلدان": يضم الباء الموحدة وسكون النون ثم دال مهملة وقاف مثناه تحتية وهاء في الأخر، وموقعها في الإقليم السادس من الأقاليم السبعة"**[3]. ويمكن القول أن تاريخ البندقية يبدأ بالغزو الهوني، فقد بدأت به عملية نمو البندقية ووجدت شعبا جديدا من المهاجرين الذين أووا إلى خليجها بحثا عن الأمان ووجدوا هؤلاء ملجأ وملاذا لهم في جزر البندقية واستقروا بها[4]. أما فيما يتعلق بتأسيسها فقد كان حوالي منتصف القرن الخامس ميلادي بعد غزو الهون[5] لشمال إيطاليا. وكلما اختفت البندقيات الصغيرة التي كانت الأصول الأولى لمدينة البندقية، فإن الأخيرة كانت تزداد نموا وازدهارا[6]. ونقصد بالبندقيات الصغيرة تلك المجموعة من الجزر التي

---

[1]- شارل ديل، البندقية جمهورية ارستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف، القاهرة، 1948، دط، ص 8.

[2]- نخبة من الأساتذة، أبو العباس القلقشنري وكتابة صبح الأعشى، تقديم، احمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت، د ط، ص 153.

[3]- القلقشندي، المصدر السابق، ج 5، ص 404.

[4]- بورفيرو جنيتوس، قسطنطين السابع، إدارة الإمبراطورية البيزنطية عرض وتحليل وتعليق، محمود سعيد عمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، د ط، ص 103.

[5]- الهون: هي جموع متوحشة من جنس المغول أصلها من آسيا، وصلت إلى الجنوب الشرقي من أوروبا أواخر القرن الرابع ميلادي وأدت إلى تحرك العشائر الجرمانية حركة هائلة، ولم يك إلا قرن أو بعض قرن حتى غمرت تلك العشائر ربوع غاليا وبريطانيا وإسبانيا وإفريقيا وإيطاليا. ينظر، هـ.أ.ل.فشر، تاريخ أوربا العصور الوسطى، نقله إلى العربية، مصطفى زيادة، السيد الباز العريني، دار المعارف بمصر، دت، الطبعة السادسة، القسم الأول، ص ص 21، 22.

[6]- فايد حماد محمد عاشور، المرجع السابق، ص 28.

تشكلت مع مرور الزمن حيث كما أشرنا من قبل أن البندقية أنشئت على سهل منخفض مليء بالمستنقعات لا يفتأ يتغير بفعل الماء، ويمتد من نهر "ريتو" إلى نهر "إسنرونتسو". ومن بلدة رافانا إلى بلدة إكويليا على طول الساحل الشمالي الغربي لبحر الأدرياتيكي، وفي هذا السهل تنحدر الأنهار من جبال الألب إلى البحر محملة بالرواسب التي جمعتها من سيرها الطويل[1]، فتشكلت بذلك مجموعة الجزر التي اشرنا إليها سابقا وقد سميت الجزيرة الرئيسية ريالتو – Rialto– وأطلق على هذه الجزيرة اسم فنيتيا–Venetia– ومنها جاء اسم البندقية – Venice– [2] ثم سيطرت منذ فجر القرن الحادي عشر ميلادي على جزر وسواحل دلماشيا. ومازالت في توسعها بحرا حتى ضمت جزيرة كريت ذات الأهمية وذلك منذ مطلع القرن الثالث عشر ميلادي. وما إن أطل القرن الخامس عشر ميلادي حتى كان بحر الأدرياتيكي بأكمله بندقيا أو منطقة نفوذ بندقية. وعليه يمكن الأخذ بما يقوله بعض المؤرخين من أن البندقية لم تكن دولة إيطالية بالمعنى الجغرافي المحدود فهي بحكم امتدادها على الساحل الشرقي للأدرياتيك وعلى قبرص تقبض على طرق البلقان، وهي بفضل مواقع بعض مدنها عبر معابر جبال الألب تسيطر على مداخل التجارة لكثير من المناطق الفرنسية كما سيطرت على كافة مداخل المدن الألمانية، مدن الهانس بصفة خاصة وكذلك على بوهيميا وقسم من هنغاريا وبلونيا، وامتدت عبر البحر الأسود فوصلت تجارتها إلى سهوب روسيا . وعلى ذلك يمكن القول أن البندقية أكثر من غيرها تغذي العمق الأوروبي بالتجارة وتدفعه في دروب الرقي الاقتصادي وتؤثر في تطوره الفكري والحضاري[3]، حيث بدأ ظهور البندقية في المجال البحري التجاري في البحر المتوسط في القرن الرابع الهجري/ العاشر ميلادي أين حل البنادقة محل التجار اليهود الذين فقدوا صفتهم الدولية في التجارة بين الشرق والغرب[4]، وقد اجتمعت عدة عوامل ساعدت على نمو النشاط التجاري للبندقية فإضافة إلى موقعها الإستراتيجي الذي أشرنا إليه من قبل وكيف أن موقعها الجغرافي كشف

---

[1]–شارل ديل، البندقية جمهورية أرستقراطية، ص 7.

[2]–عادل زيتون، العلاقات السياسية والكنسية بين الشرق البيزنطي وا لغرب اللاتيني في العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، د ط، ص 113.

[3]– عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 83، 84.

[4]– سعيد إبراهيم حسن، البحرية في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، الإسكندرية، 1983، دط، ص،200.

عن عظمتها البحرية والتجارية[1]، وأعطاها هذا الموقع الانعزال والبعد عن الفتح الإسلامي. فوطدت علاقاتها مع القسطنطينية وتحصلت على معاهدات خولتها فوائد جمركية وأمنت لها حماية قوية في الموانئ الشرقية وساعدت على زيادة تجارتها[2]. كما ظلت البندقية ترتبط بنوع من التبعية للدولة البيزنطية حتى أوائل القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي [3] في الوقت الذي كانت أوروبا تعمل على فصل نفسها عن الشرق كانت البندقية تعمل على البقاء جزءا مهما من هذا الشرق.

حيث كان البنادقة هم الوكلاء الأوروبيون للتجارة الشرقية[4] فنجحت بذلك البندقية في احتكار تجارة الدولة البيزنطية التي كان لها تاريخ طويل معها[5] من جهة، كما تمكنت من المشاركة في التجارة الشرقية من جهة أخرى وخاصة مع الصين والهند وفي النهاية ورثت هذه التجارة[6].

و من أهم العوامل أيضا التي ساعدت وأعانت البندقية في استثماراتها للتجارة الخارجية، قيام الحروب الصليبية التي نشطت الحركة بينهم وبين بلدان العالم الإسلامي[7] فقد اصطبغت الحروب الصليبية منذ بدايتها بصبغة اقتصادية واضحة . فكثير من المدن والجماعات التي أيدتها وشاركت فيها لم يكن ذلك لسبب ديني وإنما جريا وراء الكسب المادي والمنفعة الاقتصادية والرغبة في إقامة مستعمرات ومراكز دائمة لهم في الشرق بغية استغلال موارده والمتاجرة فيها. وتعتبر البندقية من أهم المدن التجارية الإيطالية التي لعبت دورا مهما في تاريخ الحركة الصليبية، فقد وضعت أساطيلها كاملة في خدمة الصليبيين مقابل الحصول على الامتيازات التجارية وكان هدف البنادقة تجاريا نظرا للكسب الكبير الذي كان يعود عليهم من السيطرة على الطرق التجارية للسلع الشرقية التي أصبحت مصدرا للثراء لكل من يعمل بالتجارة. وكان هدفهم امتلاك مصر وبلاد الشام وشمال إفريقيا حيث تنتهي

---

[1]- جوزيف نسيم يوسف، العصور الأوروبية وحضارتها، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 2005، دط، ص،265.

[2]- نور الدين حاطوم، تاريخ العصر الوسيط في أوروبا، دار الفكر الجديد، دمشق،1967، د ط ،ص 879.

[3]- ارشيبالد. ر.لويس، المرجع السابق، ص 316.

[4]- أحمد عمر رمضان محمد، العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية (648-923 هـ/1250-1517م)، رسالة ماجستير، إشراق علي حسين الشطشاط، جامعة بنغازي2015، ص ص 2،1.

[5]- محمد الخطيب، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار علاء الدين، دمشق، 2006، دط، ص،88.

[6]- عادل زيتون، المرجع السابق، صن، 114.

[7]- علي عز الدين يونس حسن، البندقية وأثرها في العلاقات بين الشرق والغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي،2005، ص 42.

الطرق البرية الرئيسية التي تصل من الشرق الأقصى على ساحل البحر المتوسط، وفي حال امتلاك تلك الموانئ الإسلامية التي تنتهي عندها السلع الشرقية إلى هذه الموانئ فإنهم سيحرمون المسلمين من الأرباح، ويتحول الثراء إلى أيديهم ولذلك قام الأسطول البندقي بدور فعال في الاستيلاء على المراكز الرئيسية[1].

كانت البندقية تحصل من الصليبين على اتفاقات تسجل بشكل عقود موثقة قبل البدء بالفعل في العمل على إسقاط المدن المتفق عليها، فهي تضمن حقوقها أولا وتملي شروطها وفقا لمصلحتها الخاصة ولمنفعتها التجارية في المقام الأول. حيث تحصلت على كنيسة وشارع كامل وساحة وحمام وفرن، واحتفظوا بها كحق وراثي في المدن التي ساعدوا غلى فتحها كما سمح لهم باستخدام مكاييلهم وموازينهم وأعطوا حيا كاملا خاصا بهم في المدن التي ساعدوا على فتحها، وأعفوا من الضرائب إلا في حالات ضيقة، كما قاموا بنقل الحجاج على سفنهم لزيارة الأراضي المقدسة[2] .كما يمكننا إضافة عامل آخر ساعد في ازدهار تجارة البندقية ألا وهو القرصنة التي كانت مصدرا مهما من مصادر الثروة لذلك عملوا على استثمار الأموال التي حصلوا عليها من ممارستهم لهذه المهنة في التجارة الخارجية [3]، ولأجل السيطرة على هذه التجارة كانت هناك منافسة شديدة بين البندقية وجنوة خاصة أدت إلى اندلاع عدة حروب ومواجهات بين الطرفين[4]. وقد عاشت جمهورية البندقية ما يزيد على سبعمائة عام ولم يزعزع قوتها إلا تحول طريق التجارة العالمية عنها وعن حوض البحر المتوسط إلى طريق رأس الرجاء الصالح عبر المحيط الأطلنطي في نهاية القرن الخامس عشر على أيدي البرتغاليين[5].

---

[1]- أحمد عمر رمضان محمد، العلاقات الإقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية، ص ص 14، 15.

[2]- نعينع، سهير محمد ابراهيم، العلاقات التجارية بين المدن التجارية الإيطالية ومصر والشام مقال من كتاب، بحوث في تاريخ العصور الوسطى،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 344، 345، 346.

[3]- عفاف صبره، العلاقات بين الشرق والغرب، دار النهضة العربية، القاهرة،1983، د ط، ص 81.

[4]- فليت كان، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة، ايمن الأرمنازي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، الرياض، 1425هـ،2004، الطبعة الغربية الأولى، ص،28.

[5]-محمد مصطفى صفوت، الجمهورية الحديثة، منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الأولى، 1958، ص ص،5،4.

بدت جمهورية البندقية منذ القرن الخامس الهجري / الحادي عشر الميلادي، جمهورية ارستقراطية تركزت السلطة والحكومة فيها في يد فئة من السكان حرصت على المحافظة على حقوقها حيث تميزت البنية السكانية بنمو الطبقة الوسطى البرجوازية [1] على عكس ما كانت عليه البنية السكانية في معظم أوروبا التي خضعت للنمط الإقطاعي، بل إن هذه المدينة احتفظت بدستورها الجمهوري قرابة سبعمائة عام من العصور الوسطى، واستطاعت البندقية أثناء ذلك وهي ملكة الأدرياتكيي كما كان يطلق عليها، أن تشيِّد عظمتها وقوتها المادية والاقتصادية على التجارة [2].

كان دستور جمهورية البندقية فريدا في نوعه، حيث كانت جمهورية البندقية مثلا لسلطات الجمهوريات الرومانية وعظمتها. واستطاع دستور هذه المدينة أن يحافظ على سلامتها وأمنها الداخلي وأن يرفع ذكرها في العالم، فهو دستور استطاع في ظله كل فرد أن يؤدي عمله بنجاح وقد تكون من مؤسسات تشريعية هامة، كالمجلس الكبير ومجلس الشيوخ ومجلس العشرة [3] وكان على رأس الحكومة الدوق[4] والذي كان ينتخب لهذه الوظيفة مدى الحياة[5].

يتكون المجلس الكبير من 480 عضوا من الأشراف، وينتخب أعضاؤه لمدة عام واحد، وهذا المجلس هو حاكم البلاد الفعلي، وبيده السلطة التشريعية وله حق مناقشة أمور الدولة والبلاد كما له الحق في اختيار رجالات الدولة كما أشرنا سابقا إلى أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس العشرة والموظفين المدنيين، وبعد إنشاء المجلس الكبير، أنشئ مجلس صغير ومحكمة الأربعين، كما أنشئت هيئة سياسية

---

[1]- البرجوازية: هي الطبقة التي تألفت من الصناع والتجار إلى جانب العمال والحرفيين المهرة، وكانت هذه الطبقة سببا في إحياء التجارة والمدن الرومانية القديمة كما أوجدت مدنا جديدة لا حصر لها وأسهمت أكثر من غيرها في التحرر من العبودية وفي زيادة عدد السكان، إذ بظهور هذه الطبقة بدأت المدن في التخلص من القيود والالتزامات الإقطاعية. ينظر، زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 62

[2]- فاروق عثمان أباظة، العلاقات الاقتصادية بين الإسكندرية والبندقية في سنة (923هـ-1516م)، مقال ضمن الكتاب الأول لمؤتمر الإسكندرية الدولي حول التبادل الحضاري بين شعوب حوض البحر المتوسط عبر التاريخ (15-19 يناير 1994) كلية الآداب، ص 215.

[3]- إدريس بن مصطفى، المرجع السابق، رسالة ماجستير، ص 105.

[4]- الدوق أو الدرك أو الدوج هكذا ورد في مختلف المراجع والمصادر، والدوق بالضم كلمة ذات أصل لاتيني "duc" وتعني الشخص الذي يمتلك أعلى المراتب الشرف والسمو بعد الأمير وكان يختص بإدارة إقليم أو منطقة معينة، بينما تعني الكلمة العربية الحمق، والدائق هو الهالك حمقا، ينظر، ابن منظور، المصدر السابق، ج 10، ص 108.

[5]- فاروق عثمان أباظة، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2003، د ط، ص 52.

هدفها تحديد سلطة الحاكم. ووضع أساس مجلس الشيوخ البندقي الذي أخذ شكله النهائي في القرن الثالث عشر وأصبح عدد أعضائه حوالي ثلاثمائة شخص ويتولى هذا المجلس أمور الإشراف على الإدارة والضرائب والأمور المالية بصفة عامة، كما له حق توجيه السياسة الخارجية، أما الدوق فهو رئيس الجمهورية ورمز الدولة ويرأس جميع المجالس[1]. هذا باختصار تاريخ جمهورية البندقية التي كانت من أقوى الجمهوريات الإيطالية في فترة الدراسة. فما هي ثاني أهم جمهورية؟.

[1]- فاروق عثمان أباظة، العلاقات الاقتصادية بين الإسكندرية والبندقية في سنة (923هـ-1516م)، ص 215.

1- ب/ جمهورية جنوة :

وكانت جنوة إلى جانب بيزة وفلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية أسبق من غيرها من المدن الأوروبية الأخرى في النشأة والارتقاء، وقد سبقت المدن الإيطالية التي تقع على النصف الشمالي من شبه الجزيرة رصيفاتها في النصف الجنوبي وذلك للمواقع التي تميز الأولى بإشرافها على مداخل القارة [1]. وتلي جنوة البندقية كواحدة من أعظم القوى والمدن البحرية التجارية بإيطاليا[2]، يعرفها القلقشندي بمملكة الجنوبيين ويقول: "**هم طائفة من الفرنج مشهورة أيضا وقاعدتهم مدينة جنوة، قال في "تقويم البلدان" : بفتح الجيم والنون والواو ثم هاء في الأخر، وموقعها في الإقليم الخامس من الأقاليم السبعة قال ابن سعيد حيث الطول إحدى وثلاثون درجة . والعرض إحدى وأربعون درجة وعشرون دقيقة، قال :" وهي على غربي جون عظيم من البحر الرومي، والبحر فيما بينها وبين الأندلس يدخل في الشمال وهي غربي بلاد البيازنة...**"[3].

تقع مدينة جنوة على ساحل ليجوريا على البحر الأدرياتيكي بين العديد من الطرق البرية وممرات جبال الألب وهي عاصمة إقليم ليجوريا، تعد من أهم المدن الواقعة على البحر المتوسط حيث تمتلك ميناء رائع ورصيف به برج ومنارة تضل موقودة طوال الليل، ويوجد للميناء برج ثان شديد الارتفاع به هو الأخر منارة حتى لا يضل أحد عن مدخل الميناء[4] وقد تميزت جنوة بخصوصيات طبيعية ممثلة في موقعها على خليج عميق المياه بالإضافة إلى مضايقة جبال الألب الواقعة على حدودها، جعل مجالها الجغرافي تكاد تنعدم فيه المساحات البسيطة تقريبا، فأصبح البحر هو المتنفس الوحيد للجنويين. فميز هذا الواقع نمط العيش في المجتمع الجنوي أن يكون مرتبطا بالبحر

---

[1]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص 69.

[2]- مصطفى حسن محمد الكتابي، العلاقات بين جنوة والفاطميين في الشرق الأدنى (1095 – 1171م / 488 -567هـ)، تقديم، جوزيف نسيم يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص 77.

[3]- القلقشندي، المصدر السابق، ج 5، ص ص 405، 406.

[4]- عز الدين يونس حسن، معاهدة سنة 672 هـ-1272 م بين السلطة الحفصية والجمهورية الجنوية وأثرها على التبادل التجاري بينهما، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، ليبيا، العدد 31، خريف، 2015، ص 146.

بصفة اكبر[1]، واضطروا لممارسة التجارة نتيجة التضاريس الوعرة التي صعبت على السكان الاشتغال بالزراعة وتربية المواشي. فاندفعوا منذ عهودهم الأولى لممارسة التجارة [2] التي أكسبتها أهمية كبرى ضمن المدن الإيطالية، وتأتي هذه الأهمية من الناحية التجارية من خلال ممتلكاتها على البحر المتوسط من موانئ وبيوت وحقوق قانونية واتفاقيات وجمارك وغيرها والتي سهلت من توسع التجارة والتقليل من مخاطرها وتكلفتها. فعلى سبيل المثال تضاعفت تجارة جنوة في شمال إفريقيا أكثر من النصف بعد امتلاك المدينة لممتلكات في هذه المنطقة في عام 557 هـ / 1611 م[3]، ومن أجل اكتساب هذه الممتلكات فقد كان على القنصل - الذي سنتطرق إليه في المباحث اللاحقة - أن يخصص الكثير من الوقت والجهد والموارد ليضمن سياسة من شأنها أن تزيد من تجارة جنوة والدخل العام بشكل أساسي حتى بعد انتهاء مدته[4] وهو الأمر الذي ذكره **-كافارو- وهو** أحد أشهر قناصل جنوة في كتابه الحوليات الجنوية بقوله أنه بحلول عام 549 هـ/1154 م كانت المدينة نائمة وكانت تعاني من اللامبالاة مثل سفينة تتجول في عرض البحر دون بحار يقودها [5]، ولهذا نجد المدينة دائما تقوم بتحفيز مؤسساتها من أجل اكتساب المزيد من الامتيازات الاقتصادية والممتلكات التجارية وما موقفها اتجاه الحروب الصليبية إلا دليل على ذلك، فقد اتخذت جنوة موقفا يتفق ومصالحها الخاصة، شأنها في ذلك شأن البندقية، حيث جاء اشتراكها في الحروب الصليبية أو الإنصراف عنها نتيجة طبيعية لما تمليه عليها تلك المصالح. كما كانت ممارستها لعملية القرصنة سبيل آخر انتهجته من أجل اكتساب بعض هذه الممتلكات فقد اعتمدت على القوة البحرية والعسكرية لأجل ذلك وكذلك من أجل توسيع تجارتها، ولهذا كان عليها أن تحل مشكلاتها المرتبطة بزيادة العمليات العسكرية والحربية وقد كان من بين هذه المشكلات استغلال بعض الأفراد والعائلات للموارد الخاصة بالدولة من أجل تشكيل

---

[1]- غربي بغداد، المرجع السابق، ص 172.

[2]- عز الدين يونس حسن، الرجع السابق، ص،146.

[3]- مصطفى نشاط، نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الإيطالية المغربية في العصر الوسيط، مكتبة الطالب وجدة، 2005، ص،14 .

[4]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 235-241.

[5]-كافارو، حوليات كافارو 1099-1163 عن الحروب الصليبية الأولى وأحداث جمهورية جنوة، ترجمة، منصور مستريح، القاهرة، 2005، دط، ص 37.

قوة خاصة لهم. والحقيقة أنه في البدايات الأولى لم تكن أي المدن الإيطالية الواقعة على الساحل الشمالي الإيطالي تمتلك البنية التحتية للمؤسسات المطلوبة للتعامل مع مثل تلك المشكلات، ولهذا أتيحت الفرصة للعائلات ذات النسب الواحد من السيطرة على المدينة وبالتالي كانت الحوافز الاجتماعية والاقتصادية داخل هذه العائلات المندمجة مع بعضها البعض قد ساعدت كثيرا المدينة على حل العديد من المشكلات المتعلقة بالتعاون والعمل الجماعي. ويبدو أن ذلك قد ساعد في صعود نجم المدينة فيما بعد[1]حيث حققت جنوة العديد من الامتيازات والممتلكات في جميع أنحاء البحر المتوسط، وأعادت تأكيد امتيازاتها في المستعمرات الصليبية في الشرق وحققت العديد من الامتيازات في شمال إفريقيا وبيزنطة وأسبانيا وصقلية وفي العديد من المدن على الساحل الفرنسي.

هذه الممتلكات زادت من تجارة جنوة وتوسعها، إلا أنها في نفس الوقت تركزت في أيدي عائلات قليلة كانت قد سيطرت على هذه التجارة وكان أهمها عائلة ديلا فولتا **della Volta**.[2]

لقد لقيت البندقية منافسة شديدة من جمهورية جنوة في ميادين التجارة وتطورت هذه المنافسة إلى صراع سياسي حاد لعب فيه البحر المتوسط دورا حاسما وتراءت لهاتين الجمهوريتين الضرورة السياسية في إخضاع البحر المتوسط أو على الأقل الجزء الهام منه بالنسبة لنشاطها. وكانت نتيجة ذلك أن طالبت البندقية بتقرير سيادتها على البحر الأدرياتيكي، كما ادعت جنوة حق السيادة على بحر ليجوريا، وقد قبلت أوروبا بادعاءات هاتين الجمهوريتين لحاجتها الملحة إلى التجارة الشرقية وبخاصة التوابل والعطور والعقاقير والتي كانت هاتين الجمهوريتين توفرها لها، وبذلك ظهرت في تاريخ العلاقات السياسية الدولية لأول مرة فكرة سيادة الدولة على البحار[3] ولم يقف التنافس السياسي بين البندقية وجنوة عند هذا الحد، بل قام بينهما صراع حربي بالغ العنف انتهى بهزيمة أهالي جنوة في معركة كيوجا chioggia – وعلى أثرها عقد صلح- تورينو سنة 1381م. ولكن جنوة راحت تفكر

---

[1]- عز الدين حسن يونس، النظام السياسي ودوره في النمو الإقتصادي في جنوة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، المرج، المجلة الليبية العالمية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة بنغازي، ص 4.

[2]- عز الدين حسن يونس، المرجع السابق،ص ص 8، 9.

[3]- فاروق عثمان اباظة، المرجع السابق، ص 224.

في وسيلة أخرى لحرمان البندقية من مصادر قوتها وثروتها، وذلك بإيجاد طريق بحري متصل تأتي منه السلع الشرقية إلى أوروبا[1] وهذا سيفسر التقارب الذي تم بينهم وبين البرتغاليين في مطلع العصور الحديثة.

أما عن تأسيس جمهورية جنوة ونظم حكمها فقد أسس جنوة Genua أو Genoua بالإيطالية، اليجيريون Léguriens حوالي 707 ق .م في خليج جنوة وحصلت في عهد الأباطرة الرومانيين على دستور بلدي. وعندما غزاها العرب [2]كان يحكمها قناصل بالتناوب وعددهم أربعة أو ستة وتدوم مهمتهم ثلاث أو أربع سنوات، ويخبرنا العديد من المؤرخين أن الخلافات داخل المدينة والمؤامرات والتقسيمات ارتفعت نتيجة للحسد المتبادل بين العديد من الرجال الذين كانوا يتمنوا تولي وظيفة القنصل في القنصلية الجنوية[3]. يساعدهم مجلس الأعيان وتحاسبهم جمعية الشعب التي تتداول في المسائل الهامة[4] وقد حصلت جنوة من بيزنطة على امتياز إمبراطوري سنة 1056، أكد حق سكانها في الحصول على الرسوم الجمركية من أسواقهم، وأصبحوا في أواخر القرن الحادي عشر ميلادي ينتخبون قناصلهم من العائلات العريقة وكانوا مسؤولين عن سياسة جنوة التي تتعلق باكتساب الممتلكات والإمتيازات كما أشرنا سابقا. والحقيقة كانت الخدمات القنصلية مكلفة للغاية حيث كانت تتضمن على سبيل المثال تنظيم الدفاع والمشاركة في العروض العسكرية وتنظيم وإدارة المفاوضات بالخارج[5] وخلال القرن الثاني عشر الميلادي صار الجنويون ينتخبون البودستا [6] وهو منصب أصبح في مركز السلطة في جنوة مسيرا تنفيذيا يدعى البودستا podesta وأصبح قائدها

---

[1]- عبد العزيز محمد الشناوي، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، ص109.

[2]- في عام 934 م/322 هـ، افتتح صاحب المغرب محمد أبو القاسم بن عبيد الله القائم بأمر الله الفاطيمي (322هـ-333هـ/ 934 م-945 م) مدينة جنوة بالسيف، حيث أرسل قائده يعقوب بن اسحاق في أسطول –خرج من المهدية – قوامه ثلاثون مركبا حربيا هاجم مدينة جنوة ودمر وأحرق سردينيا وعاد الأسطول بالعديد من الأسرى والعبيد والغنائم منتصرا إلى قاعدته في المهدية، ينظر: مصطفى حسن محمد الكناني، المرجع السابق، ص 79.

[3]- عز الدين حسن يونس، المرجع السابق، ص 9.

[4]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 153.

[5]- كافارو، حوليات كفارو، ص 14- 70.

[6]- البودستا podestats هم قضاة الإمبراطورية الذي عينهم فريدريك الأول أثناء انتصاراته بإيطاليا لتعويض القناصل وقد أخذت مختلف المدن الإيطالية تطبق هذا النظام بمحض إرادتها منذ نهاية القرن الثاني عشر ميلادي، لطيفة بشاري، المرجع نفسه،من هامش رقم 3، ص 153.

العسكري والقاضي والحاكم ويسانده مجموعة من الجنود والقضاة [1]. لذلك قد لوحظ أن إدارة جنوة من خلال البودستا عملت على توحيدها وتهدئتها، وأصبحت من أهم المدن الساحلية التي ساعدت الحروب الصليبية على تطوير البحرية فيها بسبب ما كونته من أساطيل بحرية لنقل الصليبيين وتموينهم، وهي أساطيل ساهمت في تنشيط الحركة التجارية في البحر المتوسط [2]. إلى جانب جمهورية البندقية والجمهوريات الأخرى، والتي كانت بيزة أهمها وأنشطها.

---

[1]- حاتم الصلعاوي، الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،1999، الطبعة الأولى، ص 105.

[2]- لطيفة بشاري، المرجع السابق، ص 154

1 – ج / جمهورية بيزة :

تقع بيزة بمقاطعة توسكانيا على ضفة نهر أورنو **Orno** وعلى بعد ثلاثين كيلومترا إلى الغرب من مدينة فلورنسا وتبعد عن البحر بأحد عشر كيلومترا. وبلاد البيازنة كما يعرفها القلقشندي: "**بفتح الباء الموحدة المثناة تحت ألف ثم زاي معجمة مكسورة ونون مفتوحة وهاء في الآخر،و هم فرقة من الفرنج وقاعدة ملكهم مدينة بيزة.** قال في تقويم البلدان: بباء موحدة مكسورة وياء آخر الحروف ساكنة وزاي معجمة يعني وهاء في الآخر. قال: وقد تبدل الزاي شينا معجمة – لهذا عرفت في العديد من المصادر العربية – ببيشة–، وموقعها في الإقليم السادس من الأقاليم السبعة، **قال: والقياس أنها حيث الطول اثنتان وثلاثون درجة، والعرض ست وأربعون درجة وسبع وعشرون دقيقة وقد ذكر في تقويم البلدان على أنها على الركن الشمالي من بلاد الأندلس في مقابل جزيرة سردانية". المقدمة الذكر، وهي غربي بلاد رومية... ويقابلها من البر الآخر مرسى الخرز**[1]. وقد وصف الإدريسي مدينة بيزة في نزهة المشتاق : "**مدينة بيش : من قواعد بلاد الروم، مشهورة الذكر، كبيرة القطر عامرة الأسواق والديار، بعيدة الأفناء والأقطار، كثيرة البساتين والجنات، متصلة الزراعات، أمورها شامخة وأخبارها هائلة وأرضها خصبة ومياهها مغدوقة وآثارها عجيبة ولأهلها مراكب وخيل واستعداد لركوب البحر، وقصد البلاد وهي على نهر يأتي إليها من جبل... وهو نهر كبير، عليه الأرجاء والبساتين"**[2]. اصبحت بيزة مستعمرة رومانية منذ القرن الثاني قبل الميلاد، ثم صارت نابعة للدولة البيزنطية إلى عام 476هـ/1081م، حيث أعطى الإمبراطور هنري الرابع [3] أهلها براءة، منحهم بموجبها حقهم في السيادة الكاملة على مدينتهم، كما

---

[1] – القلقشندي، المصدر السابق، ج، 5، ص 411.

[2] – الإدريسي، المصدر السابق، مج، 2، ص 750.

[3] – هنري الرابع: هو ابن الدوق لانكستر دوق فرنسا، الذي توج نفسه ملكا على إنجلترا باسم هنري الرابع، وحصل من البرلمان على اعتراف بذلك. وقد كان هنري الرابع عمليا وحكيما. بنظر جلال يحيى، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، 1981، دط، ص 117.

وعدهم بعدم تعيين أي مركيز[1] في توسكانيا دون موافقة القناصلة الإثني عشر الذين ينتخبهم البيازنة لحكم مدينتهم، وبعد أربعة سنوات شكلت مدينة بيزة قومونا مستقلا، حل فيه القناصلة محل السادة الإقطاعيين في إدارة شؤون المدينة[2]، كانت بيزة حليفة جنوة في كثير من الأحيان حيث كانت جنوة تمارس نشاطها العدواني لوحدها أو بمعونة بيزة لنيل المكاسب التي تبتغيها[3]، وكانت بيزة إلى جانب جنوة من المدن البحرية الكبرى التي بسطتا هيمنتها على كورسيا وسردينيا وسيطرتا على تجارة شرق البحر المتوسط[4]، كما كانتا تتخذان سياسة ذات وجهين متباينين أحدهما يقتضي منهما مساعدة الصليبين ضد المسلمين باعتبارهم مسيحيين مثلهم، فضلا عن الامتيازات العديدة التي يحصلون عليها من وراء نقل المغامرين الغربيين بسفنهم وأساطيلهم، أما الوجه الثاني فيستلزم منهما الحرص قدر الاستطاعة على الإبقاء على العلاقات الطبية مع كافة المسلمين في مختلف مناطقهم حتى لا تضار مصالحهم الاقتصادية فيها[5]، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى كانت بيزة من أشد المنافسين لجمهورية جنوة، حيث يمكن اعتبار التنافس بين بيزة وجنوة من أكثر الصراعات حدة بالحوض الغربي المتوسطي أواخر العصر الوسيط، ويرى أحد الدراسين أن الصراع ضد "العدو البيزي" أذكى "الوطنية الجنوبية". وقد كيَّفت المنافسة البيزية التجارة الخارجية الجنوية إلى درجة أن بعض العقود أصبحت تستحضرها كعنصر حاسم في مسار العملية التجارية[6].

لقد ظل أهل بيزة وجنوة والبندقية حتى سنة 898هـ/ 1500م أي القرن السادس عشر على ما كانوا عليه سنة 498هـ/1100م، أي أصحاب النصيب الأوفر من ملاحة البحر المتوسط وتجارته ولم يتأثر مركزهم هذا إلا في القرن السادس عشر عندما انتقل الزمام من أيديهم إلى الإسبانيين

[1] – مركيز: تعني الكونت الذي كان في العهد الكارولنجي مكلف بإدارة منطقة واسعة تقع في معظم الأحيان في التخوم أو الحدود. ينظر، تومي رشيد، المرجع السابق، ص 28.

[2] – لطيفة بشارى، المرجع السابق، ص 162.

[3] – ممدوح حسين، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، سنة، 668- 796 هجرية، 1270- 1390ميلادية، دار عمار للنشر، عمان، 1419هـ، 1998، الطبعة الأولى، ص 22.

[4] – موريس بيشوب، المرجع السابق، ص 218.

[5] – نخبة من الأساتذة، أبو العباس القلقشندي وكتابه صبح الأعشى، ص ص 169، 170.

[6]– مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص ص 265،266.

والبرتغاليين والفرنسيين والإنجليز والهولنديين، وكان ذلك بعد أن امتدت طرق النقل والتجارة الأوروبية إلى أركان المعمورة الأربعة[1].

لقد كانت الحواضر في إيطاليا وبخاصة منها جنوة والبندقية وفلورنسا التي ضمت بيزة من أوائل الحواضر في أوروبا التي أصبحت فاحشة الثراء قويَّة نافذة، طورت الرأسمالية التجارية والمالية الكبيرة وشجعت الآداب والفنون ولم يلبث التقدم الذي شهدته حتى توسع كما رقعة الزيت، زد على ذلك أن هذه المدن هي التي أطلقت العنان لما يسمى بالنهضة، نهضة الفنون والآداب التي تبتغي في جوهرها أن تكون بمثابة العودة إلى الفن الإغريقي والروماني[2].

جاءت العلاقات الحضارية بين البندقية وجنوة وبيزة وعالم البحر المتوسط بشرقيه وغربيه ممثلا في النشاط التجاري وقد جاء هذا النشاط في واقع الامر معبرا عن تلك الثورة الإقتصادية الكبرى التي كان التجار الإيطاليين طليعتها والتي بدأت متواضعة في أواخر القرن العاشر ميلادي ووصلت ذروتها في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي، ولقد كانت هذه الثورة بدورها نتيجة لعدة عوامل من بينها احتكاك الغرب بالشرق أثناء الحروب الصليبية، وزوال عصر الإقطاع في الغرب بحضارته الزراعية الريفية واقتصاده الطبيعي، ونشأة المدينة واقتصادها النقدي ونشاطها التجاري والصناعي. وكانت هذه الجمهوريات الإيطالية الثلاث بحكم موقعها الجغرافي الممتاز أسبق من غيرها من أمم الغرب في هذا المضمار وكذا بسبب عدة مقومات طبيعية أخرى واقتصادية وتجارية ففيما تمثلت هذه المقومات الحضارية التي امتلكتها الجمهوريات لإيطالية؟.

---

[1]- أرشيبالد لويس، المرجع السابق، ص 401.

[2]- جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة، رلى ذبيان، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2011، الطبعة الأولى، ص 147.

المبحث الثاني: المقومات الطبيعية والاقتصادية

عاش الغرب الأوروبي منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في أواخر القرن الخامس ميلادي وحتى بداية القرن الحادي عشر ميلادي فترة انهيار تجاري وذلك أن النظام الاقتصادي الذي فرض نفسه على امتداد هذه الحقبة التاريخية في الغرب الأوروبي كان تنظيما زراعيا، شكل النظام الإقطاعي فيه القاعدة الأساسية، في حين لم يكن للصناعة والتجارة إلا دور محلي ضئيل، وخلال الحقبة نفسها استمرت الدولة البيزنطية قوة بحرية وصناعية كبرى في عالم البحر المتوسط ومركزا رئيسيا للتجارة الدولية وسوقا مزدهرا لمتاجر روسيا والهند والصين وفارس والشام وشمال إفريقية. وفي ظل هذا التغاير بين اقتصاد الغرب الأوروبي واقتصاد الدولة البيزنطية، شكلت شبه الجزيرة الإيطالية ظاهرة اقتصادية متميزة مكنتها في النهاية من أن تلعب دورا هاما في اقتصاد العصور الوسطى بفضل عدة مقومات طبيعية واقتصادية وتجارية، وذلك لأن إيطاليا لم تصل إلى قمة النظام الإقطاعي الذي وصلته البلاد الواقعة خلف جبال الألب. كما استمرت التجارة والصناعة فيها أكثر ازدهارا ونشاطا من أية بقعة أخرى في الغرب الأوروبي[1]. وذلك بفضل عدة مقومات نعالجها في هذه الدراسة.

[1]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص 27.

2- أ / استراتيجية الموقع واهميته

استمدت المدن البحرية الإيطالية مثل (جنوة وبيزة والبندقية) أهميتها من موقعها على البحر، فكانت حلقة اتصال بين الشرق والغرب وكان لها أثرها الواضح في انتعاش التجارة في أخريات العصور الوسطى[1]، فاستثمرت كل مدينة أخذت تنمو في إيطاليا شمالها وجنوبها موقعها الجغرافي الإستراتيجي استثمارا ذكيا[2]، حيث يسّر مركز ايطاليا بين الشرق والغرب لها الإستفادة أكثر من سائر الدول بالتجارة مع أوروبا وبيزنطة والشام وسائر بلاد المسلمين[3]. فارتبطت البندقية مثلا بجزيرة " قبرص[*] نظرا لأهمية موقع هذه الجزيرة من جهة ولثرواتها من جهة أخرى، فوقوع قبرص بين ثلاث قارات جعلها قنطرة بين الشرق والغرب ومحطة رئيسية للأساطيل التجارية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط ومستودعا كبيرا لسلع ومتاجر الشرق الأقصى وعالم البحر المتوسط والغرب الأوروبي ونقطة التقاء لمعظم الطرق التجارية البحرية القادمة من الغرب والشرق في البحر المتوسط[4]. كما أن موقع الجمهوريات الثلاث (البندقية وجنوة وبيزة) الذي ضمّ سهل لمبارديا ساهم كثيرا في الإنتعاش التجاري البري داخل القارة إلى جانب الإنتعاش البحري، ليس فقط بسبب الحاجة في التبادل التجاري للزراعة وللحاصلات الزراعية ولكن أيضا للحاجة للمصنوعات الجديدة، وقد كان السبق لسهل لمبارديا في كلا الإتجاهين بسبب موقعه البديع بين مراكز القوى التجارية السابقة الذكر، حيث ساهم الريف والمدن بالتساوي في الإنتاج، الأول بغلاله وبنبيذه والآخر بملابسه ومنسوجاته الكتانية والصوفية. فكانت المواد الخام تأتي إلى مناطق التصنيع عن طريق البحر منذ القرن السادس الهجري / الثاني عشر ميلادي. وفي إقليم تسكانيا اتصلت بعض المدن مثل فلورنسا مع بيزة بواسطة واد أرنو وقاسمتها ازدهارها. ووراء جنوة امتدت الحركة التجارية إلى ليون عند ساحل الغال ووصلت إلى حوض الرون،

1- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 263.

*- قبرص جزيرة في بحر الروم. ينظر، الحموي، المصدر السابق، ج، 4، ص 305.

2- عبد العزيز عبد ابراهيم الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص 69.

3- -محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 167.

4- سعيد عبد الفتاح عاشور، قبرص والحروب الصليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، دط، ص 2

ومن البندقية وصلت المنتوجات إلى ألمانيا بواسطة واد برينو[1]. كما اجتاز الإيطاليون الممرات الألبية وخاصة ممر القديس برنارد -St.Bernard- للوصول إلى أسواق شامبني -Champagne- ويقع إقليم شامبني بين فرنسا والفلاندرز مما جعله الملتقى الطبيعي لتجار الشمال مع تجار الجنوب، وقد حمل إليه التجار الإيطاليون معظم متاجر بلدان البحر المتوسط وسلعها مثل المنسوجات الصوفية من إيطالبا والشب من مصر والذهب والفضة من شمال إفريقية والسجاد من فارس، فضلا عن متاجر الشرق الأقصى كالحربر الصيني والتوابل الهندية، في حين اشترى تجار المدن الإيطالية الكبرى البندقية وجنوة وبيزة من أسواق شامبني الأقمشة والمنسوجات الفرنسية والفلمنكية - Flemish - والتي أصبحت عل يد التجار الإيطاليين الصادرات الرئيسية للغرب الأوروبي إلى بلدان شرق البحر المتوسط[2] وغربه وجنوبه بفضل الموقع الإستراتيجي الذي تمتعت به الجمهوريات الإيطالية.

---

[1]- هنري بيرين، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ترجمة وتحقيق عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، دط، ص 37.

[2]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص ص 43، 44.

2- ب / شبكة الطرقات البرية والبحرية

إن الطرقات عبر البحر المتوسط وحوله هي أساس وحدته وقد عبر عن ذلك المؤرخ **لوسيان فابفر** قائلا:" البحر المتوسط هو بمجموع طرقاته "[1] وقد عنى بتلك الطرقات البرية منها والبحرية، والطرقات على مجاري الأنهار وعلى محاذاة السواحل فكلها تشكل شبكة من المواصلات تميز بها البحر المتوسط. وقد ساعدت مدنه في فتح تلك الطرقات كما أدت طرقاته من جهة أخرى إلى إنشاء بعض مدنه [2].

لم يكن الطريق أمام تاجر العصور الوسطى ممهدا وسهلا بل كان محفوف بالكثير من المخاطر والمتاعب أكثر بالطبع مما عان منه تاجر العصور الحديثة. فوسائل النقل إذ ذاك بطيئة وقليلة، وكثيرا ما آذاه أتباعه وعملاؤه ومنافسوه بالخيانة أحيانا وبالمعاملة السيئة أحيانا أخرى[3] حيث كثيرا ما تعرضت هذه الطرقات لنهب الأمراء والجند المأجورين والمجرمين، حتى وجد التجار أنه لا بد عليهم من الإعتماد على أنفسهم لحماية أرواحهم وبضائعهم. لذلك كان التاجر الكبير يستأجر أحيانا بعض الحراس المسلحين لحراسة متاجره عند نقلها من مكان لآخر، وإن كان الغالب هو تجمع التجار عند سفرهم على هيئة قوافل لصد أي عدوان مشترك[4]. أما عن حالة هذه الطرق فقد شرع العمل منذ القرن السادس هجري / الثاني عشر ميلادي في تبليطها وشقَّت بها قنوات لتصريف المياه المستعملة وتمَّ تزيينها بمجموعة من المعالم – تماثيل وغيرها –. إلى جانب ذلك لابد من التذكير أن مدن العصر الوسيط ورثت الأسوار عن العصر القديم، فقد كانت هذه الأسوار تحيط بالمدن لحمايتها من الهجمات الأجنبية كما كانت أسوار المدينة توضع لها أبواب مشكلة بذلك حلقة وصل بين العالمين الداخلي والخارجي لكونها معبر الناس والبهائم والمؤن[5]. كانت المدن الإيطالية هي أول من اهتمت

[1]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 25.

[2]- نفسه، ص 26.

[3] - نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 259..

[4]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 164.

[5]- جاك لوكوف، المرجع السابق، ص ص 108،109.

برصف الطرق وقامت بمحاكاتها المدن الأخرى[1]، وقد كان للقرن الثالث عشر ميلادي أهمية خاصة، إذ أحدثت تغييرات هامة في الطرق التجارية وأوجدت طرقا جديدة بدلا من الطرق القديمة وكان لهذا أثره في ازدياد النشاط التجاري للمدن الأوروبية الناشئة[2]، ولعل أهم مكسب تحقق لصالح التجارة البرية خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين تمثل في تشييد عدد من القناطر على بعض الأودية وأشهرها على الإطلاق الجسر المعلّق الذي تمّ انجازه سنة 1237م عبر ممر كوثار – **Le gothard**– في جبال الألب والذي سمح بتقليص المسافة بين إيطاليا وألمانيا. ورغم ذلك كان التجار يفضلون استعمال المجاري المائية فاستعملوا الأنهار كما استعملوا البحار رغم المخاطر[3] حيث أصبحت القوارب والناقلات النهرية على درجة من الكثرة استلزمت قيام موانئ نهرية ونقابات لعمال النقل المائي في كثير من مدن إيطاليا[4]. كما استخدم التجار الجنويين والبيازنة ممرات جبال الألب كطريق للتجارة مع شمال أوروبا [5].

سعت قومونات العصور الوسطى جاهدة من أجل التشجيع على إنشاء الطرق وتأمينها، إذ وضعت السلطة الحكومية في حساباتها إصلاح الطرق التجارية الرئيسية[6]. حيث استدركت مع مرور الوقت أهمية الطرق الصالحة للاستخدام بشكل كبير ولنا أن نقول بأنه لم يوجد قومون أو دولة حتى الكنيسة نفسها إلا واهتمت بهذه المشكلة، حيث أخذت الكنيسة على عاتقها إنشاء الطرق وصيانتها ورأت هذا الأمر على جانب كبير من الأهمية، حتى أعلنت أن رعاية الطرق تعتبر من أعمال البر والتقوى التي يجازى عليها صاحبها بحسن الثواب والغفران لذلك وجدت من بين المنظمات الدينية في العصور الوسطى منظمة عرفت باسم إخوان الجسر –**Frates pontis**– الغرض منها

[1]– جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 246.
[2]– نفسه، ص 249.
[3]– جاك لوكوف، المرجع السابق، ص ص 120، 121.
[4]– زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 165.
[5]– نورمان . ف كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، ترجمة وتعليق، قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1997، الطبعة الخامسة، الجزء الأول،321.
[6]– هنري بيرين، المرجع السابق، ص 91.

الاسهام في بناء الجسور على الانهار وصيانتها[1]، ولقد أصبح بناء الجسور أكثر أهمية من صيانة الطرق، فبدون الجسور تصبح الأنهار الكبرى موانع متعبة للغاية. وكانت عملية بناء الجسور على نفقة البرجوازيين [2].

كان الناس أكثر استخداما للمسالك المائية فأصبحت ذات شأن عظيم في نقل البضائع، لأن الطرق البرية كانت كثيرة المتاعب، في حين كانت السفينة الواحدة تحمل ما تحمله خمسمائة دابة ومن أجل ذلك كانت أنهار أوروبا المنتشرة من الغرب إلى الشرق من اهم مسالكها العامة، وكان مسار هذه الأنهار ومصباتها العامل الأساسي في انتشار السكان ونمو المدن[3]، فقد بنيت حواجز وأرصفة ومراس في أماكن ملائمة من هذه الأنهار كما قاموا بحفر قنوات والتي ازداد عددها خلال القرن الثالث عشر بدرجة مذهلة تشهد على النشاط التجاري، كما حافظوا على مستوى المياه في الإرتفاع الضروري بواسطة بناء سدود خشبية، أما عن التكاليف الضرورية لإنشاء وتشييد القنوات في بعض الأحيان تقع على كاهل المدن وفي أحيان أخرى على كاهل التجار. وقد رصدت المكوس بمختلف أشكالها التي تخالف تماما ضرائب الإقطاعيين لمرور القوارب واستغل العائد في دفع تكاليف التجهيزات والصيانة[4].

وللمسالك البحرية أهميتها الكبرى هي الأخرى، حيث أن سمة وخصائص النقل البحري في المتوسط الموروثة من أيام الرومان والبيزنطيين والتي استمرت خلال العصور الوسطى هي متابعة استخدام المراكب الخشبية الضخمة العريضة والثقيلة البطيئة الحركة في نقل البضائع العادية كالحبوب والقطن والمنتوجات الزراعية وغيرها، في حين تمَّ الإعتماد على المراكب الشراعية المجهزة بالمجاذيف للمهمات التي تتطلب سهولة المناورة وسرعة الحركة، وكانت الشواني ذات المجاذيف تشكل المراكب الحربية التقليدية التي اعتمدت في البحر المتوسط وظلت حتى القرن السابع عشر ميلادي العمود

---

[1]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 163.

[2]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 91.

[3]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 174

[4]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 92.

الفقري للأساطيل الحربية[1] تقوم بحماية السفن التجارية من خطر القراصنة، وتراوحت حمولة السفينة ما بين المائتي طن والستمائة[2].

تحسنت وسائل الملاحة رغم ان السفن الحربية كانت لا تزال تعتمد على التجديف، إلا أن السفن التجارية قد أخذت في استخدام الشراع المثلث على سارية أو ساريتين، مما سمح لها بالسير في اتجاه مخالف للرياح أو بزوايا معينة كما سمح لها بالالتفاف، اذ أصبحت السفن مزودة بثلاث أجهزة تسمح لها بالابتعاد عن الساحل، الأول هو البوصلة أو الإبرة المغناطسية التي تسمح لها بمعرفة الشمال، اما الجهاز الثاني فهو الأسطرلاب الذي يعين لها خطوط العرض والثالث هو الدفة المتحركة والمثبتة في مؤخرة السفن، والتي حلت محل المجداف الكبير الذي كان البحارة يحاولون إدارته أو تثبيته في نقطة معينة وبمشقة. فأصبح من السهل بعد ذلك بناء سفن كبيرة يمكنها أن تسير في أعالي البحار[3]. كما أدت إقامة الموانئ إلى بناء سقائف ووجود مخازن وصنادل لتفريغ حمولة السفن، واعتبرت تلك الموانئ في الجمهوريات الإيطالية لا سيما - البندقية - الأكثر أمانا والأحسن إدارة في جميع اوروبا ولقد استخدمت أبراج الكنائس وأبراج أجراسها لتبين للمبحرين في الأنهار والبحار على حد سواء قرب الوصول إلى اليابسة وفي بعض الأحيان كانت توقد نيران فوق تلك الأبراج وتستخدم كمنارات، وبعد تفريغ حمولة السفن تسحب في العادة إلى الشواطئ لعمل الإصلاحات الازمة [4]. ولا يفوتنا في هذا المقام ونحن نتحدث عن المسالك البحرية أن نتطرق إلى موضوع - الملاحة الساحلية - أو كما تعرف بالإيطالية **-Coastal navigation-** والتي تميز بها البحر المتوسط. والمقصود بالملاحة الساحلية القريبة من الشاطئ ومن خصائص الإنتقال من مرفأ إلى مرفأ ومن جزيرة إلى جزيرة دون الإبتعاد عن الشاطئ كثيرا أو دون فقدان رؤية اليابسة بالعين المجردة لفترة طويلة. وقد برع الإيطاليون في هذا النوع من الملاحة وكانت أساطيلهم تبحر إلى شرقي المتوسط وغربيه والجة الشواطئ

---

[1]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 113.

[2]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 92.

[3]- جلال يحيى، المرجع السابق، ص 155.

[4]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 93.

ومتجنبة عرض البحر. وقد استعمل الإيطاليون للدلالة على هذا النوع من الملاحة كلمة كوستجار – **Costaggiar**– أي السير بمحاذاة الشاطئ وعلى مهل. حتى أن فن الملاحة في تلك الفترة وكما يعرف عند الإيطاليون بآرتي دي نافيجار –**di navigare Arti** – ما كان سوى وصف للطرق المحاذية للشاطئ. وهذا لا يعني أن الملاحة في أعالي البحار لم تزدهر بسبب قلة مهارة الإيطاليين التقنية بل على العكس، كان الإيطاليون أسيادا في الملاحة كما كانوا أساتذة للبرتغاليين والاسبان الذين اكتشفوا العالم الجديد. غير أن طبيعة شواطئ المتوسط جعلت البحارة بالإجمال ومنهم الإيطاليون، يميلون إلى الملاحة الساحلية لقرب المرافئ والجزر من بعضها البعض وللإنفلات بسهولة من قبضة القراصنة على بر الامان[1]. والواقع انه بعد سقوط القسطنطينية وتقدم العثمانيين في أوروبا عمدت الجمهوريات الإيطالية لاسيما البندقية منها إلى تغيير شبكة طرقاتها البحرية التي توصلها إلى مختلف الموانئ خاصة الإسلامية منها. لأن الاختلاف الآن في أن السبب الأول لكل هذا الطواف حول العالم الذي لم يسبق له مثيل هو شيء آخر غير فرضية **"الجرع إلى التوابل"** إنه العطش إلى الذهب، حيث كان الغرب في آخر القرن الخامس عشر ميلادي يعاني أزمة اقتصادية، فبحكم ان النمو في المبادلات يشجعها الهدوء النسبي الذي ساد العلاقات بين الأمم منذ آخر حرب المائة عام[2]، أخذ يصطدم بعوز متزايد للمعدن الثمين فقد بدت موارد المناجم في أوربا لا تفي بالحاجة لأن الطلب كان يفوق العرض باستمرار. ففي إيطاليا وخاصة جنوة كان الاهتمام منصرفا إلى الذهب الذي يأتي من منطقة السودان على القوافل إلى موانئ مصر والمغرب[3].

كما يتصل بموضوع النقل البحري التجاري في البحر المتوسط نظام قوافل السفن الموسمية، ولا تكاد تخلو معاهدة من معاهدات العصور الوسطى من الإشارة إليها في مجال عددها ومواعيدها

[1]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص ص 27-28.

[2]- حرب المائة عام: امت ما بين فرنسا وإنجلترافي الفترة (1327م – 1452م)، سميت هذه الحرب بحرب المائة عام ليس لأن القتال استمر فيها مئة عام فعلا ولكن لأن الأسباب التي اندلعت من أجلها الحرب قد استغرقت تسويتها كل تلك المدة. لمعرفة أكثر التفاصيل عن هذه الحرب، ينظر، يحي جلال، المرجع السابق، ص 100.

[3]- نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص ص 145، 146.

ونظمها وهي المعروفة في تاريخ البندقية التجاري البحري باسم نظام المدة[1] وكلمة المدة -**Muda**- استنادا إلى التعليمات التجارية الإيطالية عنت أسطولا أو قافلة كما عنت فترة من الوقت تحمَّل خلالها المراكب، كما عنت أسطولا من المراكب تبحر سنويا معا لتأمين الحماية المتبادلة بمواكبة أو عدم مواكبة المراكب الحربية[2] وهو يقابل قافلة تجارية، ويؤدي التعبير الكثير الوارد في الوثائق والمعاهدات باسم "مراكب المدة" بمعنى القافلة الدورية أو قافلة الموسم، ومن ثم اختفت كلمة مراكب وصارت كلمة "مدة" تعني -القافلة الدورية- أو مدة القافلة وتطورت بعد ذلك لتؤدي معنى أوقات وصولها ورحيلها، وتطور التعبير فيما بعد ليشمل أنواعا من السلع التي تشحن في تاريخ محدد وتصل كذلك في وقت محدد ويحتفظ أرشيف البندقية بتفاصيل وافية على نظام المدة في تجارة العصور الوسطى.

لما تشعبَّت مجالات تجارة الجمهوريات الإيطالية خاصة البندقية أصبحت كلمة المدة تعني الطرق البحرية التي تبدأ منها وتنتهي عندها طرق الملاحة والتجارة البحرية بين البندقية ومناطق نشاطها التجاري. وهذه الطرق كانت مأمونة بفضل الأسطول الحربي البندقي حيث كانت للبنادقة في كل عام ستة أساطيل منها أسطول الإسكندرية خاصة ومصر عامة وكذلك بلاد المغرب ويسافر إليها في الفترة الممتدة من الثامن إلى الخامس والعشرين من شهر سبتمبر[3] كما كان لجنوة أسطولان الأول مخصص للشرق ولآخر مخصص للغرب وقد كرَّست جنوة اهتماماتها بأسطول الغرب خاصة في القرنين الرابع والخامس عشر الميلاديين[4].بالإضافة إلى ذلك كانت هناك قافلة تنطلق من جنوة باتجاه تونس وتتجه شرقا على محاذاة الشاطئ حتى الإسكندرية ومنها إلى المرافئ الشامية ومن تونس كانت أيضا تتجه المراكب الجنوية غربا عبر مضيق جبل طارق إلى الشواطئ الغربية لإفريقيا [5].

[1]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 267.

[2]-سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 143.

[3]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص ص 267، 268.

[4]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 151.

[5]- نفسه، ص 49.

2 – ج / القطاع الزراعي والصناعي

في القرن الحادي عشر ميلادي والقرون التي تلته أخذت الأمور في إيطاليا في التحسن. إذ أصبحت الحياة أكثر استقرارا وتزايد عدد السكان، وتمت زراعة بعض الأراضي الجديدة أما الأراضي الزراعية القديمة فقد أخذت تغل إنتاجا أكثر بسبب إدخال تقنيات زراعية جديدة. كما أن نوعية الإنتاج الحيواني قد تحسنت عن طريق الإنتقاء والتهجين. وتمت الإستفادة من قوة المياه المتدفقة في إدارة طواحين الغلال والحصول على الطاقة اللازمة لسرعة دورانها، وانتشرت طواحين الهواء في السهول والمرتفعات، كما نجح إلى حد ما بعض الأشخاص في إقامة بعض الطواحين التي تعمل بحركة المد والجزر. كذلك تم حرث الأراضي البور وأراضي الغابات والأراضي ذات الأشجار الخفيفة وأراضي المستنقعات[1].

ففيما يخص الإنتاج الزراعي وطرق الزراعة في ظل النظام الإقطاعي[2]، فقد كان الأمير الإقطاعي في كل إمارة يحتفظ بقسط من أراضيه يفلحه لحسابه الخاص بواسطة العمال الزراعيين ويوزع الباقي منها على الفلاحين. وكان الفلاح على أرضه مزارعا وراثيا وهنا يجب أن نميز نوعين من الفلاح، الفلاح الحر وكان ملزما بدفع الأتوات الإقطاعية إلى الأمير والقيام بكامل أعماله ويمكنه أن يترك إقطاعه وإلتزاماته. أما النوع الثاني فهو القن وكان ملزما بدفع الأتوات والقيام بالسخرة وليس له حرية ترك الأرض. وفي الواقع كانت القنانة آخذة بالزوال في آخر القرن الخامس عشر ميلادي في أوروبا أو على الأقل في أوروبا الغربية[3]. ولقد قسمت كل الأرض تحت حكم الكنيسة في الكور أو الجفالك إلى

---

[1]- بيشوب موريس، المرجع السابق، ص 205.

[2]- النظام الإقطاعي: كان النظامالإقطاعي مضهرا هاما،وأحد المميزات الرئيسية للحياة في العصور الوسطى في العالم الغربي، وكان قد تغلغل في المجتمع وأثر على وضعية الأفراد والممتلكات، وقام على أساس ملكية الأرض. وهي وسيلة الإنتاج في مجتمع زراعي، ومن جانب طبقة من المحاربين تميزت وكونت لنفسها طبقة خاصة بها أرتقراطية وضعت لنفسها نظما تربطها بالأهالي وتربط كل منهم بنوعية الأرض الموجود عليها، وأدى ذلك إلى أن يكون تركيب للمجتمع، والسلطة السياسية فيه قد قامت بالفعل على أساس هذا النظام، ومن عبيد الأرض إلى صغار السادة ثم كبارهم وحتى تصل إلى السيد الأعلى وهو ليس له سيد، وهو الملك. وكان الإقطاع يشمل على مجموع النظم العامة والخاصة التي سادت غرب أوروبا أثناء العصور الوسطى والتي كان أهم كن فيها توزيع مناطق النفوذ. ولقد امتد نظام اقطاع بشكل عام وبغض النظر عن الأمكنة والأزمنة على كل الأنظمة السياسية والإقتصادية الإجتماعية، والتي كانت تظم السمات الأساسية لما ساد أوروبا في العصور الوسطى. ينظر، جلال يحيى، المرجع السابق، ص ص 45، 46.

[3]- نور الدين حاطوم، المرجع السابق، ص 141.

ثلاثة أجزاء: أرض مملوكة وارض مستاجرة وأرض مشاع[1]. هذا من جهة، ومن جهة ثانية أو فيما يخص طريقة الزراعة، كان المزارعون يتبعون نظاما معينا للمحافظة على خصوبة الأرض الزراعية. ويتلخص ذلك في ترك جزء من الأرض دون زراعة واستخدام السماد الطبيعي وتنفيذ نظام الدورة الزراعية، حيث كانت الإقطاعية تظم بجانب الأراضي الصالحة للزراعة، أراضي مخصصة للرعي، يستخدمها الجميع أي النبلاء والعبيد، وكان العرف يحدد عدد الحيوانات التي يسمح بها لكل إقطاعية، أما الأراضي البور في الإقطاعيات فكانت تستخدم لرعي الخنازير. كما كان لكل شخص حقوق معينة كإمكانية قطع الأخشاب والوقود في الغابات وغيرها من الأمور. وإجماعا من المراجع التي تحدثت عن نظام الزراعة المتبع في أوروبا العصور الوسطى عامة وإيطاليا خاصة، فقد كانت هناك ثلاثة طرق في ظل النظام الإقطاعي. الطريقة الأولى تمثلت في نظام الحقل الواحد ويتمثل هذا النظام بزراعة جميع المحاصيل في حقل واحدة عدة أعوام متتالية الأمر الذي يؤدي إلى قلة إنتاجية الأرض بسبب نقص خصوبتها فيضطر المزارع إلى الهجرة إلى حقل آخر. ثم جاءت طريقة أو نظام الحقلين، ويقوم هذا النظام على أساس تقسيم الأرض إلى قسمين يزرع أحدهما ويترك الآخر بدون زراعة على أن يعكس الوضع في العام التالي. ويهدف هذا النظام في الزراعة إلى تجديد خصوبة الأرض بحيث لا يصبح المزارع مضطرا إلى الإنتقال إلى مناطق جديدة كما هو الحال في ظل نظام الحقل الواحد. ومما لا شك فيه أن هذا النظام أقل تبديدا للأرض التي كانت تعد في ذلك الوقت المورد الرئيس للثورة. وآخر نظام هو نظام الحقول الثلاثة، وفي ظل هذا النظام كانت الأرض تقسم إلى ثلاثة أقسام مستطيلة الشكل يزرع إثنان منها كل عام، على أن يترك الثالث دون زراعة ليسترد خصوبته. وكانت هذه الطريقة في تلك الفترة من التاريخ تعرف بنظام الدورات الزراعية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج. أضف إلى ذلك نجاحهم في زراعة الأراضي البور وإزالة الغابات وتجفيف المستنقعات[2].

---

[1]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 65.

[2]- نورمان . ف كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهاية، ترجمة وتعليق، قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1997، الطبعة الخامسة، الجزء الأول، ص 318.

في أثناء القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وضع فلاحوا غرب أوروبا ومن ضمنهم فلاحوا إيطاليا أساليب جديدة في الزراعة والذي جاءت كنتيجة حتمية لما صار لذلك الإقليم من سيادة إقتصادية وسياسية بما حدث من ضخامة في الإنتاج، وما ترتب عليه من زيادة للسكان وتحقق ذلك إلى حد ما بتحسين أسلوب الزراعة. إذ جرى استخدام الحصان محل الثور في فلاحة الأراضي البالغة الخصوبة، كما أن الطرق الحديثة في تجهيز الثيران للمحراث أدت إلى الإكتفاء بأقل عدد منها لجر المحراث. على أن الزيادة الكبيرة في مجموع الإنتاج الزراعي في غربي أوروبا ترجع أساسا إلى امتداد رقعة الأرض الزراعية على حساب الغابات والمستنقعات والأراضي المهملة[1].

أما فيما يخص القطاع الصناعي في الجمهوريات الإيطالية فقد اضطر الصناع للتوجه نحو المدن حتى يتمكنوا من شراء المواد الخام ويقوموا بإمداد الأسواق الكبيرة بالبضائع. وصار تصنيع السلع ممكنا في المدن في القرنين الثاني والثالث عشر الميلاديين، حيث تشعَّب العمل في مناطق التصنيع في أوروبا عامة وإيطاليا خاصة والتي بدأت في التخصص آنذاك[2]. إذ مقابل الواردات الشرقية كان على الغرب وعلى رأسه -الجمهوريات الإيطالية- أن يقابلها بصادرات المنتجات الخام أو بضائع مصنَّعة، فكانت واردات المنتجات المصنعة في المشرق ذات النماذج المجهزة دافعا للصناعة الغربية في أن تقوم بتطوير منتوجاتها الصناعية. فسواءا كانت المواد الخام محلية أو مستوردة فقد بدأت الجمهوريات الإيطالية وعلى مستويات عدة في تصنيع بضائع مشابهة لتلك البضائع التي يستوردونها من الشرق وحتى من بلاد المغرب مثل النسيج العادي والنسيج المطرز والسجاد والأثاث والزجاج .....، وسرعان ما لحقت المنتجات الإيطالية بركب المنتجات الإسلامية والشرقية في جودتها. والحقيقة أنه حتى أواخر القرن الثاني عشر كان الطلب في العالم الإسلامي على البضائع الصناعية الغربية عامة والإيطالية خاصة قليل، ولكن تغير الوضع عندما أصبحت الثياب الفلمنكية أو المصنعة بمواصفات عالية الجودة أهم السلع التي يصدرها تجار الغرب عامة[3]. وقد كان لوفرة الموارد الطبيعية في أوروبا دافعا أساسيا في

[1]- السيد باز العريني، المرجع السابق، ص 391.

[2]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 64.

[3]- نفسه، ص 100.

تنشيط الصناعة في المنطقة ككل ولا سيما في إبطاليا، فكانت ألمانيا مثلا أكبر مصدر للمعادن الثمينة ومن هنا جاءت قوتها العسكرية والسياسية في العصور الوسطى بالإضافة إلى قوتها الإقتصادية، وكان الحديد في جبال الهارز وفي هولندا وبلجيكا واسبانيا وفرنسا وانجلترا، وظهرت معادن أخرى مثل الرصاص والقصدير والزئبق والكبريت والشب بالإضافة إلى الفضة، وقد أدى ظهور المعادن في بعض الأماكن إلى التنافس على امتلاكها وعندما كان الإقطاع قويا ادعى السادة الإقطاعيون أن من حقهم فقط الإنتفاع بهذه المعادن واستغلالها وسخروا عمالهم ورقيق الأرض في الحصول على هذه المعادن لمصلحتهم، كم ادعت الأديرة والكنائس أيضا هذا الحق في الأراضي التي تقع تحت ملكيتها وبعد ظهور الملكية القومية في أوروبا أصدر قانون ينص على أن الملك فقط هو صاحب الحق فقط في استغلال المعادن التي في بلاده، وأن يتم استخراجها تحت إشراف الدولة[1]. وربما كان هذا من الأسباب التي دفعت بتجار إيطاليا البحث عن المعادن الثمينة -الذهب خاصة- خارج أوروبا.

اشتغل الإيطاليون بالصناعات المختلفة وأقاموا العديد من الصناعات في الجمهوريات الثلاث، رغم أن الصناعة لم تكن هدفا من أهداف الإستثمار إنما جاءت كنتيجة حتمية لبعض الإستثمارات التجارية. ومع ذلك فقد قامت في البندقية صناعة السفن والأساطيل بسبب توفر الأخشاب بكثرة كما أتاح توفر المعادن للتجار صناعة عدة منتوجات فاستخدموا الحديد المطاوع والحديد الزهر في مشغولاتهم فاستخدم مثلا في صنع الأسلحة وصنع تشكيلات النوافذ، وكانت صناعة صب الأجراس من الصناعات المهمة التي يكثر الطلب عليها لاحتياج الكنائس وأبراج المدن إليها لذلك تنافس الصناع على إنتاجها وعملوا على صب أشكال عديدة وبأحجام مختلفة ذات أصوات مختلفة مرتفعة أو منخفضة حسب دواعي الحاجة إليها[2]. وكان الحديد ذو الجودة العالية في جمهورية بيزة[3].و قد تعددت استعمالات الحديد الصلب في صناعة كثير من الأدوات، حيث في نهاية القرن الثاني عشر

[1]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص ص 159، 160.
[2]- نفسه، ص 160.
[3]- القلقشندي، المصدر السابق، ج، 5، ص 411.

ميلادي قام أحد المهندسين بعمل بعض الأعمال الجديدة التي تم استخدامها في تفريغ وشحن السفن وفي سحب الحجارة[1].

أمّا صناعة الأقمشة فقد أصبحت الصناعة الرئيسية لإيطاليا حيث أنتجت أنواعا متطورة من القماش المصبوغ[2]، وكان نسج الأنسجة يتم من الجوخ أو الكتان أو القطن، وكان الجوخ البندقي الأكثر جودة[3]. بعد ذلك تذهب الأقمشة الخام إلى الصباغين لتثبيت الألوان ولإكسابها لمعانا وقد كان حجر الشبّ مطلوبا في هذه الصناعة وكان يتم جلبه يشكل رئيسي من جزر بحر إيجة وقد كان ولعدة قرون احتكارا على البندقية[4] وكانت لهذه الأخيرة شهرة كبيرة في صناعة أنواع من الأقمشة كالدقمس الأحمر والأجواخ المفضضة والمذهبة وصباغة الأقمشة [5]، كما اشتهرت جنوة بصناعة الحرير بخيوطه الذهبية بالإضافة إلى المخمل (القطيفة)[6].

أما صناعة الزجاج فهي صناعة قديمة لا يمكن تجاهلها، حيث أخذ زجاج النوافذ الملون في الظهور في الكنائس في بدايات القرن الثاني عشر للميلاد، وفي القرن الرابع عشر أصبح استخدام الزجاج في نوافذ المنازل شائعا، أما عن إنتاجه فقد احتلت البندقية الصدارة في إنتاج الزجاج وتصديره[7]. كما ظهرت في إيطاليا وخاصة في أهم مدنها العديد من الصناعات الأخرى نذكر منها صناعة القرميد التي حلت محل الأسقف المصنوعة من القش أو الخشب، كما ظهرت حرفة طلاء الآنية الخزفية بطبقة زجاجية وذلك برش سطحها وهي رطبة بمادة الرصاص ثم حرقها بالنار. أما صناعة الورق فقد بدأت في نهاية القرن الثاني عشر للميلاد بالقماش، لذلك كان الورق متينا قويا وإن كان أكثر تكلفة. ومن أهم الصناعات التي سادت كافة أنحاء إيطاليا في الريف والمدينة، صناعة

---

[1]- بيشوب موريس، المرجع السابق، ص 211.
[2]- زينب الأنوار، المرجع السابق، ص 170.
[3]- القلقشندي، المصدر السابق، ج، 5، ص 405.
[4]- بيشوب موريس، المرجع السابق، ص 209.
[5]- زينب أبو الأنوار،المرجع السابق، ص،170.
[6]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 161.
[7]- بيشوب موريس، المرجع السابق، ص 210.

الجلود التي كانت منها صناعة السروج والقفازات وأكياس النقود والأحذية وغير ذلك من المصنوعات الجلدية[1]. كما كانت معامل الفخار كثيرة الإنتشار.

أما عن الصناعات الغذائية، فقد اشتهرت إيطاليا بصناعة الفطائر وربما بسكويت البحار الذي تم تصديره إلى الخارج[2] كما انتشرت صناعة الخمر وجنى أصحابها أرباح طائلة[3].

كانت معظم الأعمال تتم في بيوت العمال أو الحوانيت اللاصقة بمنازلهم، والصناعة كانت بطيئة ولكن المنافسة هي التي دفعت الناس إلى الإنتاج مستخدمين عضلاتهم وقوتهم البشرية، فتعددت الحرف التي وجدت في المدن وكانت ملاذا لجذب الحرفيين، وأصبحت هناك نقابات شملت جميع الصناعات والحرف. فوجدت نقابات الصيارفة والأطباء والقصابين وصناع الأحذية والسروج والخبازين والحدادين وأصحاب الفنادق وغيرهم، هذا عن نقابات الصناع أما التجار فقد كان لهم هم أيضا نقابات أو اتحادات خاصة بهم الغرض منها حماية مصالحهم ورعاية شؤونهم وتأمينهم مما قد يصيبهم من خسارة في تجارتهم، إلى جانب حماية التجار من اعتداء الحكام على حقوقهم.

ومما لا شك فيه أن تضامن التجار والصناع، فضلا عن الحروب الصليبية كانت من الأسباب التي أدت إلى تطور التجارة والصناعة وبالتالي نمو المدن وازدهارها في الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى[4].

1- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 162.
2- بيشوب موريس، المرجع السابق، ص 209.
3- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 163.
4- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 257.

2- د / النقابات أو الإتحادات

يعتبر الاقتصاد عصب الحياة في كافة مراحل العصور التاريخية، والحقيقة أن الأعمال الاقتصادية تبدأ بالزراعة والتجارة وأخيرا الصناعة وقد يرتبط بذلك الكثير من الأعمال المكملة او المسيرة او المرتبطة بها ومن ذلك تنظيم أصحاب الحرق في نقابات وقيام وسائل سليمة وسهلة وآمنة للنقل وأخيرا العملة التي تحرك كل هذه الأمور[1]. نقلت المدينة الأوروبية عن رصيفتها الإسلامية نظام طوائف الحرف، فقامت في المدينة الأوروبية النقابة المهنية - **Gilds** - والجمعيات لتنظيم الحرف والمهن ورعاية حقوق الحرفيين والمهنيين، وأصبح لكل حرفة شيخها الذي يشرف على رعاية شؤونها. عملت هذه النقابات والجمعيات على تجويد آداء المنتمين إليها وحظرت العمل في ميدانها إلا على على أهل الخبرة الذين يشكلون قاعدتها. وعملت على تعليم الآخرين الذين يتطلعون للانتماء إليها أصول الحرفة التي ما كان يمكن لهم ممارستها إلا بعد الحصول من تلك النقابة على ما يثبت أنهم قضوا فترة التدريب المحددة واجتازوا الاختبار الذي يؤهلهم ليصبحوا أعضاء ناشطين فيها. استطاعت بعض النقابات أن تستولي على مقاليد الحكم في المدينة، بينما أصبحت للنقابات الأخرى من يمثلها في مجلس المدينة ويعمل على توجيه سياستها لتحسين أداء المهنة وأحوال المنتمين إليها[2].

ففي إيطاليا التي بلغ فيها مستوى تنظيم المهن درجة عالية من الرقي ظهر منعطف حاسم في مجال الحرف تجلى في انقسامها إلى صنفين، حرف كبرى أساسية وحرف صغيرة أقل قيمة[3] كلها نظمت فيما عرف بالنقابات أو الاتحادات. وكانت النقابة أهم مؤسسة اقتصادية في العصور الوسطى وظهرت كلمة النقابة اول ما ظهرت في مراسيم شارلمان - والنقابات او الاتحادات تم تقسيمها رأسيا وأفقيا فمن الناحية الرأسية فإنها انقسمت إلى أصحاب المتاجر والعمال وأصحاب العمل والموظفين

---

[1]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 153.

[2]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 74،75.

[3] - جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 116.

والفقراء والأغنياء أما أفقيا فإن النقابة الأصلية تم تقسيمها إلى نقابات أرباب الصنائع وكل منها تمثل عملا خاصا[1].

انقسمت النقابات إلى نوعين، نقابات التجار والنقابات الحرفية. أما الأولى فقد نتجت عن اتحاد التجار معا من أجل خدمة مصالحهم الاقتصادية داخل المدينة، لذا فقد سعوا لدى السلطة الحاكمة من أجل الحصول على براءات تعطيهم الشرعية والامتيازات في نفس الوقت، كما نجحوا بالفعل في الحصول على براءات تكفل لهم حرية المتاجرة من خلال ما تضمنته من امتيازات تسهل لهم العمليات التجارية، كالإعفاء من الضرائب وحرية الإبحار والعبور بين الموانئ المختلفة حاملين بضائعهم دون خوف[2].

أما عن النقابات الحرفية أو العمالية فقد تأسست واشتدت أكثر لما عادت التجارة والصناعة إلى الانتعاش في القرن الحادي عشر للميلاد، حيث كانت الظروف التي أوجدت الجماعات القديمة هي التي بعثت النقابات الطائفية بعثا جديدا يتلاءم مع ظروف العصور الوسطى، وكانت النقابات الحرفية في إيطالياّ أقوى من غيرها لأنها أبقت على الأنظمة الرومانية القديمة وحافظت على كيانها ففي فلورنسا مثلا نجد في القرن الثاني عشر للميلاد اتحادات الحرف كالموثقين وصناع الملابس وتجار الصدف وأصحاب المصارف والأطباء والصيادلة وتجار الفراء والدباغين وصانعي الأسلحة وأصحاب المنازل وغير ذلك. ويبدو أن هذه النقابات الطائفية قد أنشئت على غرار نظائرها في القسطنطينية، وتحول العديد من هذه الجماعات قبل القرن الثاني عشر للميلاد إلى اتحادات للصناعات والحرف، وقبل القرن الثالث عشر بلغت هذه الاتحادات من القوة درجة أمكنها بأن تنازع المجالس البلدية سلطتها السياسية والاقتصادية[3].

---

[1]- عز الدين يوسف حسن، معاهدة سنة 672هـ – 1272م، بين السلطة الحفصية والجمهورية الجنوبية وأثرها على التبادل التجاري بينهما، مجلة المختار للعلوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، ليبيا،العدد 31، خريف، 2015، ص 226.

[2]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص ص 247، 248.

[3]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص ص 175 ،176.

كانت النقابات الحرفية في البداية تضم كل سكان المدينة من تجار وصناع وعمال، ويؤلف موظفو النقابة الهيئة الحاكمة بها، لكن بمرور الوقت احتدمت الخلاقات على المصالح المادية والإقتصادية، بين التجار والصناع، فالتجار الذين احتكروا البيع والشراء حصلوا على أرباح وفيرة تفوق بكثير ما حصل عليها الصناع الذين يصنعون السلع، وعلى هذا فإن الصناع استاءوا من التفاوت بين دخلهم ودخل التجار فأخذوا ينسحبون بالتدريج من نقابة التجار ويكونون لأنفسهم نقابات مستقلة. وهكذا أصبحت النقابة الأصلية هي النقابة التجارية .

المبحث الثالث: المقومات التجارية

مما لا شك فبه أن التجارة تزدهر بسبب اتساع نطاق الزراعة والصناعة وانتعاشهما، فعندما استطاع النظام الإقطاعي حماية الزراعة وإعادة تنظيمها، وروَّض قراصنة الشمال الذين أصبحوا زراعا وتجارا، وعندما نجح الإيطاليون في السيطرة على بعض الثغور في البحر المتوسط وسيطر الصليبيون على سواحل البلاد الإسلامية، نجد أن الغرب الأوروبي ومن ضمنه إيطاليا وجد نفسه يتصل بحضاريتين أرقى من حضارته هما الحضارة الإسلامية والحضارة البيزنطية وبذلك أتيحت الفرصة في القرن الثاني عشر الميلادي لإنتعاش الإقتصاد الأوروبي، خاصة وأن التجارة تعتبر من أهم الركائز التي تؤدي إلى الرخاء الإقتصادي الداخلي[1].

لقد كانت الخطوة الأولى في الإنتعاش الإقتصادي هي إزالة القيود التي كانت تعطله، حيث كانت الحكومات القصيرة النظر تفرض ضرائب كثيرة على نقل البضائع وبيعها، بينما كان من بين السادة الإقطاعيين من يبسط حماية فعلية وخدمات صادقة للتجار، فأمدوهم بالحراسة المسلحة وكرم الضيافة التي تيسر لهم القيام بأعمالهم[2]. ويندرج انتعاش المبادلات البعيدة المدى منذ القرن الثاني عشر ميلادي في اطار ما يعرف اليوم "بالثورة التجارية" فقد شهد العالم المسيحي فترة هدوء واستقرار نسبيين، ولا مجال هنا للإنكار بأن الحرب الصليبية كانت واجهة أخفت وراءها مبادلات تجارية نشيطة بين أنحاء العالم المسيحي[3]. فقد كانت حافزا للتطور الذي شهدته أوروبا منذ القرن الثاني عشر ميلادي، فإذا كانت حركة الإحياء التجاري وازدهار الصناعة وتوقف الهجوم المسلح على بلاد أوروبا وزيادة السكان قد أدى إلى تغيير أوضاع أوروبا عامة. فإن الحملة الصليبية يكمن التعبير النهائي عنها بأنها كانت وراء النشاط التجاري في البحر المتوسط وفتحت المجال لنشاط واسع في عالم العصور

[1]- إيمان محمود أحمد، الحياة الثقافية والعلمية في الدولة البيزنطية في الفترة من (867 – 1056)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2013، الطبعة الأولى، ص 48.

[2]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 164.

[3]-جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 126.

الوسطى، فقد أدت إلى زيادة ثروات جميع الموانئ الإيطالية وحرّكت مشاريعها وأسهمت في توسيع الأفق العقلي لكل أوروبا.

رغم أن التجارة كانت قائمة على قدم وساق بين الجمهوريات البحرية والعالم الإسلامي قبل الحروب الصليبية إلا أن هذه الحروب ساعدت على نموها وازدهارها[1] فتعاظم أمر التجارة الإيطالية في تبادلها مع الشرق المسلم وذلك حين قامت الملكيات في فرنسا وإنجلترا وألمانيا فتطلعت تلك الملكيات عبر الألب للحصول على منتجات الشرق خاصة بعد أن وفر الملوك في تلك المناطق أمنا نسبيا انبنى في بداياته على العرف الإقطاعي، وأدى هذا الطلب التجاري في داخل القارة بالأسواق الإيطالية الناشئة أن تزيد من تعاملها مع الشرق المسلم عير البحر المتوسط وكذلك مع القسطنطينية وكافة المناطق الإستراتيجية في التجارة العالمية التي تتصل بالصين والهند ومناطق بعيدة أخرى في المحيط الهندي شرقا وغربا وحتى مداخل أفريقيا وبلاد السودان والتي كانت مساراتها في يد العرب والمسلمين برا وبحرا[2].

كانت المدينة الإيطالية أسبق من رصيفاتها الأوروبيات في تنظيم علاقاتها التجارية مع المدن الأخرى المماثلة لها في شبه الجزيرة الإيطالية أو مع تلك التي تقع وراء حدودها فقد أرست المدينة الإيطالية بما اقامته من اتفاقيات تجارية أو اقتصادية عموما أسس القانون الدولي[3]،كما كانت البلاد التي تطورت فيها قبل غيرها أولى عناصر المحاسبة الحديثة وأولى المصارف، وأولى أنظمة التأمين في مجال تمويل الرحلات الاستكشافية البحرية، كما وضعت المبادئ التأسيسية لبورصات البضائع[4]، كما كانت السباقة في إنشاء البنوك وبيوت المال وذلك لمعادلة أسعار صرف النقد المتداول شرقا وغربا فأصبح التجار يحملون الصكوك والمستندات وأذونات الصرف فأمنوا على أمواهم التي كانوا ينقلوها معهم برا وبحرا[5].

[1]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 84.

[2]- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المرجع السابق، ص 86.

[3]- نفسه، ص، 77.

[4]- جورج قرم، المرجع السابق، ص 149.

[5]- عبد العزيز عبد الغني ابراهيم، المرجع السابق، ص 77.

وجدير بالذكر أن هذه المدن نظمت حياتها بطريقة تكفل الأمن والسلام للمجتمع، ففرضت قيود على ممارسة التجارة وعلى المكاييل والموازين وهدفها هو حماية كل من التاجر والمستهلك، كما تدخلت في تحديد أنواع السلع والصناعات وأسعارها وأماكن بيعها وما إلى ذلك[1]. وعلى العموم فقد نظم حكام المدن الإيطالية المعاهدات والإتفاقيات التجارية وحصلوا على امتيازات ضخمة بالبراءات وصاروا يجنون عائدات ضخمة من وراء الضمانات المحلية والخارجية [2] بعد أن انتظم النشاط التجاري حول مؤسسات تجارية وعقود وجمعيات انتظمت خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين وتطورت في القرون اللاحقة.

قبل التطرق إلى هذه المؤسسات التجارية والتي مثلت أحد أهم المقومات الإقتصادية في الجمهوريات الإيطالية والخاصة بمجال التجارة هذا المجال الحضاري الحيوي الذي كان الحلقة المهمة في سلسلة العلاقات الحضارية التي جمعت بين الجمهوريات الإيطالية وعالم العصور الوسطى ككل، والمغرب الأوسط كجزء منه، لابد وأن نعرج على موقف أهم مؤسسة في تلك الفترة من التاريخ الإيطالي ألا وهي الكنيسة.

---

[1]- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 255.

[2]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص 78.

3 – أ / موقف الكنيسة من التجارة والتجار

لم يقدر للتجارة في الجمهوريات الإيطالية أن تنمو وتتسع قبل القرن السادس الهجري / الثاني عشر ميلادي لأسباب عدة منها الكنيسة التي كانت تحرم التجارة وتعتبر الكسب الناتج عنها كسب غير مشروع. وكانت ترى أن الأرض الزراعية هي الرزق الوحيد الحلال الذي يمكن أن يعيش عليه الإنسان [1]. كما كان ينظر إلى كل تاجر في بداية الأمر أيضا كشخص يمارس الربا بشكل أو بآخر ومثل هذا الأمر كانت تدينه الكنيسة[2] ولكن حين انحصر العمل الربوي في أواسط اليهود وتقوّت سلطة التجار، أخذت الكنيسة تبرر شيئا فشيئا الأرباح التي كان يجنيها التجار[3] بعد أن كانت تنظر إلى التجارة على أنها خطر على روح الإنسان وحياته لما بها من الربا الفاحش[4]. رغم أن أقوال بعض القديسين ورجال الدين مثلما هو حال القديس أستار-St . Astere- تبين أن الكنيسة لم تحرّم إطلاقا العمل التجاري، إلا أن الآباء الأوائل فضلوا العمل الزراعي وممارسة الحرف على التجارة. والمنع إنما طال بشكل خاص رجال الدين، ففي مجمع – إلفيرا -Le concile d'Elvira- في بدايات القرن الرابع الميلادي، منع رجال الدين من ممارسة التجارة. وهناك قسم آخر منهم اعتبروا أن حياة التجار هي مجرد غش وكذب ولا يمكن أن تكون إلا كذلك، وهذا الرأي نابع من المبالغة والأحكام المسبقة ضد المهنة التجارية، ونجد أثرها واضحا عند الكثير من الكتاب الكنسيين[5]. حيث كانت آراء الكنيسة في التجارة أثناء القرون الأولى متشددة جدا لأنها حاولت أن تبقى قريبة من حياة التقشف التي عاشها المسيح عليه السلام، وهو يدعو إلى عدم تكديس المال واكتنازه[6]، فلم يجرؤ المسيحي في تلك الفترة على المجاهرة بإقراض المال بالفائدة، وهو ما فتح المجال المالي بغرب أوروبا على نطاق واسع

---

[1]- جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 262.

[2]- السيد باز العريني، المرجع السابق، ص 383.

[3]- جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 124.

[4]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص 29.

[5]- سمية ساعي، نشأة المدن في أوروبا العصور الوسطى وتطور أنظمتها السياسية والإقتصادية – إيطاليا أنموذجا –، رسالة ماجستير، إشراف رشيد باقة، جامعة باتنة، 1434-1435 / 2013-2014، ص 40.

[6]- لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظر، كولتون.ج.ج، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة وتعليق، جوزيف نسيم يوسف، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، دط، ص،288-292.

حتى أنهم أقرضوا الكنيسة نفسها من أجل إتمام منشآتها الضخمة والباهضة[1]. وسيبقى هذا التفييد إلى غاية القرن العاشر ومداخل القرن الحادي عشر ميلادي حيث يتخلى التجار الإيطاليين وعلى رأسهم البنادقة عن شيئ من غيرتهم وحماستهم الدينية ومعها بتخلون عن الإمتثال للكنيسة، حتى يتمكنوا من القيام بدور هام في النشاط التجاري المتوسطي بين الشرق والغرب[2]. كما أن الأوروبيين عامة لم يتقيدوا بحرفية قوانين التحريم البابوي ولاحظ البابوات أنفسهم ذلك، وضرب التجار بهذه القوانين عرض الحائط، خاصة تلك التي حذَّرت من التعامل بين المسيحيين والمسلمين فكان القانون الذي أصدره **نيكولا الرابع** سنة 1291م موضع عناية وتأييد البابوات المتعاقبين. ولم يكن التحريم في الواقع أمرا قاطعا أو دائما بل اقتصر منذ أواخر القرن الرابع عشر وفي القرن الخامس عشر ميلادي على المواد التي يمكن أن يستفيد منها المسلمون في بناء السفن وعمل الأسلحة كالأخشاب والحديد والنحاس والبارود وخلافه[3]. وعلى المواد التي كانت تجلب من بلاد المسيحيين بأثمان أقل مما كانت عليه في البلاد الإسلامية كالفراء والرقيق[4] وكذا القطن حيث وجَّهوا أنظار التجار المسيحيين إلى وجوده في أماكن أخرى كإسبانيا وجنوب إيطاليا وصقلية، وهذه الأنواع من القطن الغربي كانت منخفضة السعر[5]. كما وصلت الكنيسة إلى درجة التهديد بتوقيع قرارات الحرمان على كل من يخالف أوامرها من التجار الفرنج كافة وعمدت البابوية إلى تنفيذ سياستها بقوة السلاح عن طريق إرسال السفن المسلحة بهدف التصدي لمراكب التجار الإفرنج الذين كانوا لا يتقيدون بأوامر الكنيسة وقراراتها.

لكن مصالح الجمهوريات الإيطالية ذات السيادة البحرية في المتوسط قد تعارضت مع هذه الفكرة وعمدت على متابعة تعاملها مع المسلمين بسبل شتَّى، لطغيان الكسب المادي على الوازع

---

[1]- سعيد عبد الفتاح عاشور، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت، 1977، دط، ص 87.

[2]- نورمان . ف. كانتور، المرجع السابق، ص 212.

[3]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 194.

[4]- السيد باز العريني، المرجع السابق، ص 383.

[5]- نعيم زكي فهمي،المرجع السابق، ص 242.

الديني[1] من جهة، خاصة من طرف البنادقة إذ يقول - **شارل ديل** - أن البندقي ما كان يتردد أمام صوت ضميره في سبيل توسيع النشاط التجاري، أو تكبير إمبراطورية المدينة الإستعمارية، أو كسب المال وجمع الثروة. فما تحرج من أن يتجر مع المسلمين ولو خان القضية المسيحية إذ ما عاد عليه ذلك بالنفع. وما تحرج كذلك أن ينقل إليهم المواد المحرمة أو أن يشتغل بتجارة الرقيق إذا ما عادت عليه تلك التجارة بالربح الوفير. ويكفي أن نعرف أن شعارهم الذي عرفوا به وقتذاك هو **"لنكن أولا بنادقة، ثم لنكن بعد ذلك مسيحيين"**[2]. ومن جهة أخرى، هذا ما قامت به الدول الإسلامية من جانبها، من جهود لتفشيل هذا الحصار الإقتصادي، بالترحيب بتجار الإفرنج عامة وحسن معاملتهم ومنحهم الكثير من الإمتيازات التجارية التي تضمنتها المعاهدات التي أبرمت مع دولهم وجمهورياتهم وهذا -ما سنتطرق إليه في فصل العلاقات التجارية للجمهوريات الإيطالية مع المغرب الأوسط-.

[1]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص ص 11، 12.

[2]- فايد حماد محمد عاشور، المرجع السابق، ص ص 196، 197.

3 – ب / التاجر الإيطالي وخصائصه

إن البدايات الأولى للنشاط التجاري في الجمهوريات الإيطالية، يرجع إلى أولئك التجار المتجوليين الذين كانوا يجلبون السلع لبيعها للسادة اللوردات وأتباعهم ومقدمي الأديرة كما سبق لنا وأن ذكرنا. وقد سمح الأمراء المحليون لأولئك التجار بالإقامة بجوار حصونهم أو خارج أديرتهم، وكانت النتيجة هي ظهور مجتمعات تجارية في القرن الحادي عشر ميلادي تتمتع بنوع من الحرية الشخصية لم تتوفر للأقنان من الجهات المجاورة، وكانت هذه المجتمعات الجديدة هي النواة التي نشأت منها مدن العصور الوسطى[1]. وبالرغم من أننا لا نستطيع أن نحدد التاريخ الدقيق لظهور طوائف التجار في المدن الإيطالية إلا أن معظم المؤرخين قد اتفقوا على أن الطوائف التجارية المنظمة كانت موجودة في بعض المدن الإيطالية التي كانت تابعة للدولة البيزنطية في العصور المبكرة، مثل تلك الطوائف التي كانت تدفع ضرائب إلى حكام المدينة، مقابل حصولهم على حق احتكار تجارتها[2].

عرف التاجر الأوروبي خلال العصر الوسيط بكونه كان تاجرا متجولا قبل كل شيء نظرا للحالة المتردية لشبكة الطرق، وكذا محدودية وسائل نقل البضائع ونظرا لانعدام الأمن وربما– وهذا الأهم – لثقل المكوس وضرائب المرور التي كان يفرضها المشرفون على إدارة المدن[3]. إلا أن ظهور طبقة التجار المحترفين داخل القارة الأوروبية قد تحقق منذ القرن العاشر ميلادي، حيث تكونوا من مجموع الأفراد الذين زادوا عن حاجة الأرض الزراعية لهم، إذ دفع حرمان هذه المجموعة من الأرض إلى أن يؤجروا أنفسهم للعمل في عدد من المهن المختلفة مثل البحارة والحماليين، أو العمل في المراكب التجارية وغيرها من المهن. ولكي يحقق هؤلاء نجاحا كان لا بد من تحقيق ثلاثة أمور ضرورية تتمثل أولا في توفير قاعدة عمليات استراتيجية تقع على طول الطرق التجارية بالقرب من الأسواق المحلية حيث تتوافر بها المخازن وتتمتع بسهولة النقل البري والبحري، وثانيا الأمن المتمثل في شكل الحماية

[1]– جوزيف نسيم يوسف، المرجع السابق، ص 263.

[2]– عادل زيتون، المرجع السابق، ص 41.

[3]– جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 120.

التي تمنحها السلطات المحلية القوية ضد أخطار الحرب أو الاستيلاء بالقوة على ممتلكاتهم من قبل فئات خارج مجتمعهم الإقطاعي. أمّا ثالثا احتياجهم لحرية التحرك والتحرر من القيود وقوانين الإقطاع في المجتمع الريفي. ومتى حقق التجار هذه المتطلبات الثلاث فسيحققوا غاياتهم وتزدهر تجارتهم[1].

كان التجار الإيطاليون رجالا مغامرين، يمضون عادة مدة لا تقل عن ستة شهور، حيث كانت سفنهم تبحر في حملات تجارية مرتين في العام وبالتالي كان هناك ارتباط منهم بمواعيد إبحار هذه السفن[2]، وكانوا فرسانا للقوافل مسلحين بالخناجر وغيرها متأهبين للقاء قطاع الطرق والقراصنة ومشاكل الطريق. وكان أشد ما يضايق هؤلاء التجار اختلاف الشرائع وتعدد جهات التقاضي، فكان عليهم وضع قانون دولي أو شاملا كل الآفاق بالمصطلح الوسيطي للتجارة والملاحة.

فقد كان الإيطالي إذا سافر يخضع إلى قضاء محاكم مختلفة وربما خضع إلى قوانين مختلفة في أملاك كل سيد إقطاعي، وإذا جنحت سفينة تجارية أصبحت بمقتضى **"قانون التحطيم"** من حق الملك أو السيد الإقطاعي الذي جنحت السفينة عند ساحل أرضه. وقد ظل التجار يقاومون هذا النظام سنين طويلة، ثم بدأوا يلغونه تدريجيا في القرن الثاني عشر ميلادي، حيث كان التجار الدوليين قد جمعوا في هذه الأثناء مجموعة من القوانين التجارية يسيرون على هديها. وأخذ هذا القانون التجاري ينمو عاما بعد عام بما يضاف إليه من الأوامر التي يصدرها النبلاء أو الملوك لحماية التجار المحليين أو القادمين من الدول الأجنبية وأنشئت محاكم خاصة لتنفيذ القانون التجاري، وانطلاقا من هذا بدأ النظام القنصلي الذي أقامت الدول التجارية مثل الجمهوريات الإيطالية من خلال نصوصه قناصل لها في خارج بلادها، أي مستشارين لحماية مواطنيهم ومساعدتهم[3]. وسنتطرق لموضوع القنصل ومهامه بتفصيل شامل في فصل العلاقات.

---

[1] - زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، صص،67، 68.

[2] - أحمد السيد محمد زيادة، التجار الأجانب في مصر في العصر الفاطمي (358 – 567هـ / 969 – 1171)، رسالة ماجستير، إشراف، محمد عبد الله النقيرة، جامعة الزقازيق، 1428 – 2007، ص 82.

[3] - محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 172.

أما عن صفات التاجر الإيطالي التي يجب ان يتحلى بها هو أن يكون مستعدا للتضحية بكل شيء في سبيل الصالح العام، لأن ما أصابته الجمهوريات الإيطالية من تقدم ورخاء إنما يرجع الفضل فيه إلى التجارة، ذلك ان التجارة تؤدي إلى تلبية الاحتياجات المتبادلة بين المدن والبلدان، ويقوم التجار بدور هام في هذا الشأن، فهم الذين يجلبون معهم في رحلاتهم وأسفارهم كميات وافرة من العملات والمجوهرات ومختلف أنواع المعادن كالذهب والفضة وهم الذين يهيئون سبل العيش والرزق للفقراء والمعوزِّين، كذلك يؤدي تصديرهم للبضائع واستيرادهم لها إلى ازدياد حصيلة الفوائد. والرسوم الجمركية التي تقوم الجمهوريات المشتغلة بالتجارة بجبايتها فتمتلئ خزائنها بالمال، وتنتعش أحوالها وإذا كان للتجارة مزاياها فهناك صفات يجب توافرها في التجار من أهمها حسن التدبير والإقتصاد دون تقتير أو تبذير، والثبات والإعتدال، والإستقامة والإخلاص[1] وأن يكون حذرا في أعماله التجارية ولا يشتري أية بضاعة قبل أن يتم فحصها جيدا ويعلم صفاتها وحالتها وأنواعها وعليه أيضا إذا ما حل في البر أن يعيش حياة طيبة وأن يذهب إلى الفنادق الجيدة دون أن ينهمك في الشراب أو الانغماس في اللهو أو التبذير، كما ينصح أيضا بالبعد عن الدخول في عراك أو مشاجرة أو لعب النرد لأن ذلك يضر بتجارته ويسيء إلى سمعته، وعليه أيضا أن يعرف اللغات الأخرى للتفاهم مع البلاد التي يذهب إليها، وعليه أيضا أن لا يترك دراسة أو معرفة القانون ومتابعة ما يطرأ على الجمارك المحلية من تغيرات وأن يلم ببعض الحساب وعلم الفلك وكذلك بعض المعلومات في الرسم والتخيل، وأن تكون له دراية في معرفة النجم، لأن ذلك هام جدا بالنسبة للملاحة. وإذا كان التاجر يملك سفينة ينبغي عليه أن يطليها في كل خريف للمحافظة عليها من التلف. كما ينبغي أن لا يساهم في شراء سفينة إلا إذا كانت جيِّدة.

إن التاجر الناجح ينبغي عليه أن يستثمر ربحه في شركات، ولكن من الواجب عليه أيضا أن يكون حريصا في اختيار شركاته[2]، حتى يكون في مصاف رجال الأعمال الإيطاليين كما وصفهم إيف

[1]- نخبة من الأساتذة، أبو العباس القلقشندي وكتابه صبح الأعشى، ص 198.
[2]- سمير علي الخادم، الرجع السابق، صص213، 214.

رونار -**Yves Renard**- ورأى أن بفضل نشاطهم الاقتصادي الهائل الباهر في القارة الأوروبية التي كانت تقبح تحت سيطرة الاقتصاد المقفل، احتلوا ومنذ القرن الثاني عشر مكانا متزايدا الأهمية في الحضارة الغربية، ويشرح - **رونار** - أن تسمية رجال الأعمال قد أفردت للدلالة على كل أولئك الذين تجاوزت اهتماماتهم السوق المحلية وقاموا ببيع وشراء منتوجات عملوا على تصنيعها أو اكتفوا بنقلها خارج كما داخل نطاق التكتل السكني حيث يقطنون، ودرجوا على القيام بعمليات مالية مع الباعة المتجولين كما مع مواطنيهم، وعلى خلاق الحرفيين الذين يصنعون السلع الضرورية، كان هؤلاء صناع منشغلين بالسوق العالمية للمواد الأولية كما بالأسواق الخارجية، وعلى خلاف أصحاب الحوانيت الذين يبيعون بالمفرق، كانوا تجارا كبارا يشتغلون بالصناعة والتجارة ويقومون مقام المصرف على مستوى أكثر اتساعا من السوق المحلية، إنهم الرجال الذين كان يشار إليهم في القرون الوسطى باسم رجال السوق **– Mercatores –**[1].

[1]- جورج قرم، المرجع السابق، ص 150.

3- ج / المؤسسات التجارية :

إن من أهم عوامل الازدهار التجاري للمدن الإيطالية في فترة الدراسة من القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي، هو التطور الكبير الذي حدث في التنظيمات أو المؤسسات التجارية في الجمهوريات الإيطالية البندقية وجنوة وبيزة، وذلك بتطور الأسطول التجاري واتساع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية إلى جانب تلك الشركات التجارية وتطور أشكال العقود والتي استهدفت تمويل التجارة الخارجية خاصة عبر المتوسط.

وسنعالج من خلال هذا العنصر أهم المؤسسات التجارية التي كانت من المقومات التجارية للمدن الإيطالية التجارية البندقية وجنوة وبيزة .

ج - 1 / الأسطول التجاري

حصل تطور في مجال الملاحة بشكل عام وفي مجال صناعة المراكب البحرية بشكل خاص ويمثل القرن الثالث عشر ميلادي الحيز الزمني الذي تم فيه ذلك التقدم[1]، فلقد أدركت الجمهوريات الإيطالية البندقية وجنوة وبيزة، أن نشاطها التجاري ومستقبلها في البحر المتوسط يتوقف على بناء أساطيلها التجارية وتطويرها من جهة، وعلى تنظيم قوافلها التجارية البحرية وحمايتها من جهة أخرى ولهذا فقد اهتمت اهتماما بالغا بصناعة السفن التجارية وإعداد الملاحين وتنظيم الرحلات التجارية البحرية[2] فقد كان الأسطول البحري بالنسبة للجمهوريات الإيطالية عماد قوتها وعصب حياتها لأنه يؤمن حماية البلاد ويوطد سلطتها في مستعمراتها كما أنه يحمي تجارتها وبالتالي مواردها ومصالحها لذلك امتلكت هذه الجمهوريات أساطيل دائمة ودار للصناعة كانت تعمل باستمرار في بناء مراكب جديدة تسد حاجة الدولة إليها، إضافة إلى ذلك كان الإيطاليون عامة مفطورين على ركوب البحر وبارعين

---

[1]- جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 204.

[2]- عادل زيتون، المرجع السابق ص،55.

في قيادة السفن واستعمال أسلحتها. لذلك كان أسطول المدن والجمهوريات الإيطالية عاملا ايجابيا ساهم في بقائها واستمرارها[1].

اتبعت الجمهوريات الإيطالية قانونا بحريا لم يتغير كثيرا منذ القرن الثالث عشر ميلادي[2] من أجل حماية التجارة أو تنظيم القضايا التي تترتب عليها فأقاموا سلطات قضائية خاصة، وقنصليات بحرية داخل السفينة وقنصليات عادية ومحاكم البحر في المدن البحرية، وظهرت وثائق التأمين البحرية لضمان قيمة السفن والحمولة، بينما تكفلت الحكومات بشن الحرب ضد القرصنة التي كانت نشطة أحيانا [3]. وقد ساعد على انتشار التجارة البحرية إلى حد كبير ما طرأ من تحسن في بناء السفن فضلا عن إقامة المنارات في المدن الساحلية لإرشاد السفن كما كان لكثير من هذه المدن أحواض واسعة لإيواء السفن[4] فظهرت أنواع جديدة من المراكب في المتوسط إلى جانب المراكب القديمة، منها ما استخدمتها البندقية ما بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر والمعروفة بالسفن المستديرة **Round Ships**. وقد بنيت لتعمر أطول فترة ممكنة، ولتستخدم في نقل الشحنات الثقيلة، وهي تعتمد بشكل كلي على الشراع وكذا السفن الطويلة **Galley** وقد بنيت لأغراض حربية وكانت مجهزة بالمجاديف وهي أقل ارتفاعا وأقل اتساعا من النموذج الأول. أما جنوة فقد استخدمت في رحلاتها التجارية السفن الشراعية والتي تسمى **NAVIS** نافيس أو **Nefau** أو **Nave**. وكذا السفن الشراعية المزودة بمجداف أو مجدافين والتي تسمى **sagiha** كما استخدمت نوع آخر يسمى **Tartana** وهو أثقل من نافيس وكان مزودا بالمجاديف والشراع[5] وكان أسطول جنوة التجاري يتألف من حوالي مائتي سفينة وكانت تتاجر بكامل حريتها مع بلاد المسلمين[6]، حيث خصصت أسطول

[1]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص ص 53، 54.
[2]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق،.263
[3]-زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص ص 104،105.
[4]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص،165
[5]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص ص 55، 57.
[6]- نفسه، ص،167 .

للشرق وآخر للغرب وقد كرست اهتماماتها خلال القرنين الرابع والخامس عشر ميلاديين بأسطول الغرب أكثر[1].

كما استطاعت البندقية أن تبني أسطولا لخدمة تجارتها واهتمت به حتى أصبح من أعظم الأساطيل في حوض البحر المتوسط، واستطاعت عن طريق تلك التجارة أن تكون ثروات هائلة[2] وتشاركت معها فلورنسا حيث كان الفلورنسيون يتاجرون مع بلاد المشرق عن طريق الشواني البندقية وكذا الجنوية والبيزية أو مراكب البيازية، لأن التجار الفلورنسيون كانوا في الحقيقة يهتمون بأعمال البنوك والصيرفة أكثر من اهتمامهم بالتجارة بحد ذاتها، وبعد سيطرة فلورنسا على بيزة ووضع يدها على مرفأ ليفورنو قرر مجلس الشيوخ الفلورنسي الإهتمام مجددا بإقامة خط جديد للتجارة [3].

حرص البنادقة والجنويين على ضمان مزيد من الراحة للتجار والمسافرين على سفنهم التجارية، خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر بزيادة طول السفن وعرضها، وزيادة عدد أشرعتها وسطوحها[4] وهكذا أمكن الحصول على وحدة في الأنواع تسمح في وقت الحرب بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية، ويظهر اهتمام البندقية بالأمور البحرية في كثرة الخبراء البحريين، كمراقبي دار الصناعات البحرية وقادة البحر الذين يقودون الأساطيل الحربية والقباطنة وهذه الوظائف التي طورتها في صمت لها قوتها البحرية[5]، حيث أخذت البندقية العديد من القوانين عن البيزنطيين وطورتها لحماية الأفراد والسلع التجارية كما اشرنا سابقا ومن ذلك انه إذا وصل الماء إلى أية سفينة تقوم بشحن البضائع يجب أن يتوقف التجار عن تحميلها بأية بضائع اخرى، وإذا أشرفت السفينة على الغرق يقوم الربان والتجار بإلقاء السلع والبضائع إلى البحر وذلك من أجل سلامة الركاب. أما إذا قام الربان بشحن السفينة بحمولة زائدة عن سعتها وحمولتها فإنه يتحمل المسؤولية الكاملة أمام محكمة الميناء عن

---

[1]- سمير عليم الخادم، المرجع السابق، ص 151.

[2]- شيني، ك،ج، تاريخ العالم الغربي، ترجمة، مجد الدين حنفي ناصف، دار النهضة العربية، القاهرة، دت، دط، ص 168.

[3]-سمير عليم الخادم، المرجع السابق، ص 151.

[4]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص 57.

[5]- شارل ديل، المرجع السابق، ص 28 .

كافة الخسائر التي يمكن أن تحدث نتيجة لهذا التصرف. كذلك إذا أبحر الربان إلى أماكن يخطر الإبحار فيها وذهب إلى ميناء آخر وقام بدفع رسوم جمركية فيجب عليه أن يتحملها وحده دون مشاركة التجار ما لم يحدث ذلك نتيجة للطقس السيئ[1]. كما اتخذت حكومات المدن الإيطالية تدابير شديدة لمراقبة حمولة السفن تجنبا للأخطار الناتجة عن الحمولة الزائدة، فقد كان من اختصاصات الحكومة البندقية تحديد كمية الشحن اللازمة لكل سفينة وبالنسبة لكل سلعة ومراقبة السفن وتفتيشها عند إقلاعها. وكان القناصلة أو مندوبهم يذهبون إلى الميناء للتأكد من عدم وجود حمولة زائدة ويفرضون غرامات مالية على ربابنة السفن الذين لا يتقيدون بالأوزان المحددة[2].كما تعددت السفن حسب تنوع السلع التي كان يتم نقلها فخصصت مثلا الشواني الكبيرة -**grea galley**- للحجاج وللتوابل، وللسلع الثمينة كانت الشواني الخفيفة والسريعة -**galley** - وللقطن كانت المراكب الكبيرة البطيئة الحركة - **cog** -[3].

وقد تولت حكومات المدن الإيطالية أيضا مسؤولية تنظيم قوافلها التجارية ومواعيد إقلاعها، فالبندقية وجنوة ألزمتا سفنها التجارية بالسفر على شكل قوافل وكانت هذه القوافل ترافق عادة بسفن حربية لحراستها والدفاع عنها ضد القراصنة، أما بالنسبة إلى مواعيد إقلاع هذه القوافل فقد ارتبطت بالظروف المناخية وحركة الرياح، لهذا وضعت حكومات الجمهوريات الإيطالية جداول تحددت فيها مواعيد رحلات سفنها التجارية وكانت على الأغلب رحلتان أولهما رحلة الربيع وثانيهما رحلة الصيف[4].

ج - 2 / الأسواق

كانت الأسواق من اكثر المعالم اللافتة للنظر في التنظيم الاقتصادي في العصور الوسطى بسبب الدور المهم الذي لعبته في هذا التنظيم وبخاصة فيما بعد نهاية القرن الثالث عشر ميلادي، ولقد

[1] - الصلعاوي، حاتم عبد الرحمن، بيزنطة والمدن الإيطالية، العلاقات التجارية، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة، 1998، د ط، ص 145.
[2] - عادل زيتون، المرجع السابق، ص 57.
[3] - سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص،108.
[4] - -عادل زيتون، المرجع السابق ص ص 55، 57.

تكاثرت هذه الأسواق في كل الأقطار وحيثما كانت فإنها حملت شكلا جوهريا واحدا، حتى إنه من الممكن اعتبارها ظاهرة عالمية، موروثة من داخل ظروف المجتمع الأوروبي. ولقد بلغت هذه الأسواق ذروتها العددية في فترة التجوال التجاري، أما عندما استقر التجار وأقاموا في المدن فقد تناقص عدد هذه الاسواق، أما تلك الأسواق التي نشأت في نهاية العصور الوسطى فإنها كانت ذات طراز مختلف تماما عن السابقة وأهم ما يلاحظ عليها أن أهميتها في الحياة الاقتصادية لم تكن تقارن بسابقاتها[1].

في الواقع إن الأسواق هي أقدم أشكال النظم التجارية وهي ثلاثة أنواع أسواق محلية وموسمية وسنوية[2]، وكانت بداية السوق قرب القصر الإقطاعي أو قلعة الملك أو قرب الكنيسة أحيانا إذ لم يكن رجالها زاهدين في التعامل بيعا وشراءا لحسابهم الخاص أو لحساب الكنيسة[3]. وكان يشرف على تأمين الأسواق ومراقبة عمليات البيع والشراء طاقم من التجار في بداية الأمر ولكن ابتداءا من سنة **1284م**. أصبح يقوم بهذه المهام موظفون مختصون تابعون للملكة[4].كما حظيت الأسواق والمعارض الكبرى التي أقيمت في أوروبا بتدعيم الدولة والكنيسة حتى تتمكن من تحقيق التقدم والازدهار لحاجتها إلى الأمن والحماية لها ولجميع التجار القادمين إليها من شتى البقاع خاصة وأن أوروبا عامة وإيطاليا خاصة كانت تعاني كثيرا من هجمات اللصوص وقطاع الطرق مما جعل التجار يعانون كثيرا من أذاهم إلى جانب ما فرض عليهم من ضرائب ومكوس ظالمة. وقد كانت الأسواق يتم إقامتها بموجب براءات أو منح من الأباطرة أو الملوك أو غيرهم أو من السادة إلا أن هذه البراءات لم تتضمن حق الإقامة فحسب وإنما اشتملت كذلك على التعهد بحفظ الأمن وتحقيق السلام لكل تجار السوق ورواده مع الوعيد لأي شخص يحاول أن يعكر صفو السوق[5]، فصار العمال بالأسواق وفق نظام دقيق حيث أشرف موظفو الملك أو الكونت المقام السوق على أرضه، على متابعة سير العمل، كما وجد بها منظمة رسمية تقع تحت إشراف مستشار أو حارس السوق يعاونه عدد كبير من الموظفين أو

---

[1]- هنري برينن المرجع السابق، ص ص 97-98.

[2]- نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص281 .

[3]- عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، المرجع السابق، ص،67.

[4]- جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 121.

[5]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص،.154

المساعدين مثل مدير الشرطة وكتاب العدل والسماسرة وغيرهم للإشراف على العمل داخل السوق إذ كانت هناك مراسم عامة يومية للسوق تتعلق بافتتاح السوق حتى إغلاقه.

كان السوق ينعقد يوميا وينفض عن طريق قرع الأجراس ونظرا للاهتمام بتنظيم السوق فكان يتم في اليوم الواحد المتاجرة في نوع من السلع التجارية كأن يختص يوما لبيع الفراء ويوما بتجارة الجلود ويوما للمنسوجات[1]. كما لم يكن مصرًحا لأي شخص بممارسة العمليات التجارية خارج نطاق السوق طالما كانت السوق في حالة انعقاد. ولم يقتصر البيع داخل الأسواق على تجارة الجملة فحسب وإنما امتد إلى تجارة التجزئة كذلك وقد سمح للتجار المحليين من أهل المدينة بممارسة مجمل أنواع البيع جملة وتجزئة، بينما لم يكن مسموحا للتجار الأجانب ببيع بضائعهم على سبيل التجزئة،كما لم يسمح للتاجر الأجنبي بفتح حانة للخمر إذ اقتصر هذا الحق على المواطنين المحليين فحسب كما حددت المقاييس والمكاييل داخل السوق وتم ضمان ذلك عن طريق الرقباء الذين ضمنوا حماية الامتيازات والمطالب السلمية كذلك [2]، على غرار ما كان يقوم به المحتسب في المغرب الأوسط.

كانت تعقد أسواق موسمية في المدن الإيطالية، واتفق موعد انعقادها مع وصول القوافل التجارية كما هو الحال مثلا في سوق عيد الميلاد في البندقية، الذي كان يعقد مع وصول الأسطول التجاري للبندقية من الإسكندرية وبيروت في شهر أكتوبر، وعلى الرغم من أن معظم الذين كانوا يفيدون إلى تلك الأسواق هم تجار المدن المجاورة للبندقية، إلا أنها أعطت دفعا قويا لتجار المدن الإيطالية الأخرى ونشاطها وحققت لهم سمعة عالمية . ومنذ أواخر القرن الحادي عشر ميلادي، اخذ التجار الإيطاليون يترددون على الأسواق التجارية الكبرى التي كانت تعقد في الغرب الأوروبي مثل سوق القديس مارتين **ST.Martin** في مقاطعة بروفانس والقديس دينس **St.Denis** قرب باريس. إلا أن أشهر الأسواق التجارية الكبرى التي تردد عليها تجار المدن الإيطالية بشكل منظم منذ أواخر القرن الثاني عشر كانت أسواق شامبيني**champagne** .[3]

---

[1]- سيد الباز العريني، المرجع السابق، ص ص 164، 165

[2]- زينب ابو الأنوار، المرجع السابق، ص 200 .

2- عادل زيتون، المرجع السابق، ص 42، 43.

ج – 3 / الشركات التجارية :

من أهم عوامل الازدهار التجاري للمدن الإيطالية هو التطور الكبير الذي حدث في التنظيمات التجارية للجمهوريات الإيطالية البندقية، جنوة، بيزة، وذلك بظهور الشركات التجارية وتطور أشكال العقود التجارية، فقد خضعت التجارة الإيطالية عبر البحر المتوسط إلى بعض الظروف أبرزها الأخطار الناتجة عن القرصنة في البحر والحروب والمنافسات التجارية بين المدن الإيطالية نفسها أو بينها وبين سواها، وهذا كله منع التجار من المتاجرة كأفراد فيما وراء البحار بأنفسهم ولهذا ظهرت أنواع من الشركات التجارية استهدفت تمويل التجارة الخارجية خاصة عبر البحر المتوسط وتوزيع المسؤوليات بين الأفراد المشتركين في هذه الشركة **Partenership**.

نلمس البدايات الأولى لهذه الشركات التجارية في البندقية منذ الفرن التاسع ميلادي وفي جنوة منذ أواسط القرن الثاني عشر ميلادي[1]، وكانت أنواع الشركات الأعظم كمالا هي التي ظهرت في جنوة.

عرفت البندقية منذ الربع الأخير للقرن الثالث عشر نظاما سياسيا كان بحد ذاته اقرب إلى أن يكون شركة تجارية كبيرة إذ خضعت الجمهورية لرقابة كبار التجار الذين أخذوا على عاتقهم مسؤولية المخاطر الكبرى واحتكار بناء السفن وتنظيم قوافل تجارية جماعية في مواعيد محددة ترافقها سفن الحماية[2]، ولقد كان النمو السريع لهذه الشركات التجارية من أهم الظواهر الملفتة للنظر في القرنين الرابع والخامس عشر ميلادي، كل مؤسساتها ومراسيلها ووكلائها التجاريين في أجزاء مختلفة من القارة ولقد قامت هذه الشركات بتعليم الناس كيفية إدارة رأس المال ومسك الدفاتر وكل أشكال الائتمان[3] وقد تنوعت هذه الشركات وتعددت ويمكن أن نميز منها شركتين:

---

[1]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص 35.

[2]- سمية ساعي، المرجع السابق ص .201.

[3]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص ص 198،199.

ج-3-أ / الشركات التجارية:

هي شركة توصيه تتمثل في تقديم مبلغ مالي من طرف صاحب رأس المال إلى شخص مكلف باستثماره في التجارة واقتسام الربح بالتساوي بين الطرفين حسب نسبة محددة مسبقا وكانت الشركة التجارية في أول الأمر تجمعا عائليا للمصالح[1]، حيث وخلال القرن الثاني عشر حل التاجر المقيم محل التاجر المتجول في المدن التجارية الإيطالية، وانتظمت الرحلات التجارية البحرية وتأسست مستوطنات تجارية للمدن الإيطالية في بلدان البحر المتوسط. لم يعد أمرا ضروريا أن يسافر التاجر بنفسه لجلب السلع والمتاجر وإنما استخدم بعض هؤلاء التجار ووكلاء أو مندوبون عنهم، مهمتهم البحث عن المشترين والسلع والمتاجر[2]. إلا أن المسألة التي واجهت التاجر المقيم في هذه الحالة هي إيجاد من يثق به في الأسواق التجارية النائية ومن هنا كان الحل الأول لهذه المسألة هو ظهور الشركة العائلية - **Family Partnership**- والتي كانت أقدم التنظيمات التجارية التي عرفتها المدن الإيطالية واستمد هذا الشكل من التنظيمات التجارية أصوله من طبيعة الحياة العائلية ذاتها حيث كان قسم من أبناء العائلة يختار حياة التنقل، بينما يستقر الجزء الباقي في المدينة ويتبادلون الصفقات فيما بينهم وقد انتشر هذا النموذج أكثر في البندقية ،حيث أثبت لين **lane** أن العديد من عائلات البندقية قد عاشت في ظل هذا التنظيم كوحدة تجارية متكاملة[3]، ومن أبرز العائلات أسرة ميديتشي **Miditci** التي أقامت اعظم هذه الشركات في القرن الخامس عشر لتصبح قوة مالية لم يعرف العالم مثلها من القبل[4]، وكذا عائلتي مالبيرو **Maliepiero** وفرانشسكو كونتاريني **Francesco contarini** [5]. إضافة إلى عائلة جردن **Jordan** وعائلة **Pantolean**.

[1]- الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ج2، ص 277.

[2]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 375، ينظر ايضا، عادل زيتون، المرجع السابق، ص ص 35- 36.

[3]- عادل زيتون، المرجع نفسه، ص ص 36،37

[4]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص،199

[5]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 143

ج-3-ب/ الشركة البحرية:

في هذه الشراكة يوفر التاجر عمله بالإضافة إلى ثلث رأس المال ويتحصل رب العمل على ثلثي حصة المال التي تبلغ ثلاثة أرباع أي نصف مجموع الأرباح ويتحصل التاجر على النصف الآخر أي الربع مقابل عمله والربع الآخر مقابل رأس ماله[1] .

اتخذت هذه المشاريع أو التنظيمات التجارية في القرنين الثالث عشر والرابع عشر شكل مشاركة بعقود تجارية رسمية تم توقيعها بين طرفين أو أكثر لتنفيذ مشروع تجاري، وحددت في هذه العقود التجارية مدة المشروع ورأس المال ومسؤولية كل طرف من الأطراف الموقعة عليه ونسبة الأرباح التي يجب أن يتقاضاها كل منهما وكانت العقود التجارية هي النواة الأولى لقيام الشركات الحديثة، ويمكن أن نميز من هذه العقود ما يلي:

1 - عقود الزمالة: والتي عرفت في البندقية بـ **Colleganza** وفي بقية المدن الإيطالية بـ -**Commenda**- كانت عقود الزمالة هذه من أبرز العقود التي استخدمتها المدن الإيطالية بصفة عامة والبندقية وجنوة بصفة خاصة، وهي عقود رسمية تم توقيعها بين تاجرين أولهما مقيم في المدينة كجنوة أو البندقية مثلا وسمي **Stans** ويساهم بكامل رأس مال المشروع التجاري، وثانيهما الشريك المسافر ويسمى **Tactatir** وهو لا يساهم بأي مبلغ في رأس المال وإنما مهمته استثمار الأموال فيما وراء البحار بعمل تجاري يحدده له الطرف الأول، وكان الطرف الثاني بتحمل مسؤولية كل الأضرار والمخاطر الناتجة عن الرحلة، في حين كان الطرف الأول يتحمل مسؤولية كافة الخسائر التي تلحق برأس المال.

2 - العقود البحرية: وقد انتشر استخدامه في المدن الإيطالية خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر وسميت ب -**Societas Maris**- وفي هذا النوع من العقود بحق للطرف الأول أي المستثمر أن يقرر المكان الذي يجب أن يتجه إليه الشريك الثاني وانواع المتاجر التي يجب أن يجلبها،

---

[1]- الهادي روجي إدريس، المرجع السابق، ج 2، ص 277.

في حين يجب على الشريك الأول نفسه أن يتحمل مسؤولية بيع كل المتاجر التي يجلبها الشريك الثاني معه من رحلته، وفي هذه النماذج من العقود تكون الأرباح مناصفة بين الشريكين المتعاقدين.[1]

3- عقود الرفقة: ظهرت هذه الأخيرة بحلول القرن الثاني عشر وعرفت بـ -**Compagnia**- وهي عقود لا تتطلب غير استثمار مبلغ محدود ولفترة محدودة، أما المسؤولية القانونية فقد ظلت مشتركة وغير محددة لكل الشركاء وربما هذه العقود هي التي تحدث عنها -عادل زيتون- في بحثه وذكر أنها اشتملت على عدة أطراف وليس على طرفين كما هو الحال في عقود الزمالة والعقود البحرية، ولكن هذه العقود كانت محددة بفترة زمنية معينة أو لرحلة تجارية واحدة، وكانت الأرباح والخسائر توزع في النهاية بين المساهمين جميعا في هذا المشروع.[2]

4 - عقود السفينة: انتشرت في البندقية وجنوة بصفة خاصة، وهي أن يقوم عدد من التجار باستئجار سفينة تجارية من حكومة المدينة (البندقية أو جنوة) لرحلة تجارية واحدة، أو أن بقوم عدد من التجار بشراء سفينة تجارية عن طريق المشاركة وفي هذه الحالة فإن التجار هم ملاك السفينة أو مستأجروها . سيعملون على تأمين الحماية لأنفسهم وسفنهم ومتاجرهم، وبذلك تضاءلت نسبة الخسائر في مثل هذه العقود التجارية لان الخسائر كانت توزع في حال حدوثها وفقا لأسهم المشتركين في السفينة.[3]

بدأت الشركات التجارية تتحول لتأخذ أبعادا مالية، فشكل أصحاب رؤوس الأموال في الموانئ الإيطالية الكبرى، وتحت أشكال مختلفة مؤسسات ذات فوائد مسجلة وذات فوائد مسجلة لأجل جذب الأمراء الإقطاعيين الصغار وملاك الأراضي حتى يعهدوا بثرواتهم للمؤسسات الناشئة، وأصبح عقد المشاركة صالحا لعدة سنوات أو لا تنتهي الشركة في مثل هذه العقود إلا بموت أحد الشريكين المتعاقدين بعد أن كان صالحا أو محددا برحلة تجارية واحدة.

---

[1]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص ص 37- 39

[2]- نفسه، ص 39.

[3] - نفسه، ص ص 39،40.

3 - د / العملة والمؤسسات المالية في الجمهوريات الإيطالية:

كان التعامل النقدي من المعاملات المتداولة في السوق إذ جاء إحياء التجارة ليزيد الحاجة طبيعيا للنقود المسكوكة بصورة كبيرة جدا فلم يكن لدى أوروبا الغربية مناجم ذهب ولم يتوفر هذا المعدن الثمين من أجل سك العملة بصورة كبيرة حتى القرن الرابع عشر ميلادي، وكان المال المتوفر لدى أوروبا الغربية في أوائل العصور الوسطى من الفضة إذ لم يكن متوفرا هناك سوى بضعة عملات معدنية في إيطاليا [1] وتزعمت جنوة هذه العملة منذ سنة **1252م**. وانخرطت في المدن - الدول - الإيطالية إتباعا في ذات العملية، والسمة البارزة للنقود الإيطالية أنها كانت وافية ثابتة الوزن لا تلاعب فيها وكانت النقود الفضية الكبيرة**Large Silver Penny**.[2]

قد ضربت بكثرة في أيام دوق البندقية أنريكو داندولو-**Enrico Dandalo**- حوالي سنة 1200م لتمويل الحملة الصليبية الرابعة، وقد احتفظت تلك النقود بوزنها الأصلي (2.18غ) وبعيارها البالغ (0.965) من الفضة الخالصة، وقد اعتمدت حكومة البندقية في حسبان ما يتوجب عليها من مدفوعات في مبادلاتها التجارية الدولية على العملة المعروفة بالكروسو، وكانت ليرة لكروسي-**Lira de grossi**- تساوي ما مجموعه 240 قطعة من النقود الفضية الكبيرة. اما النقود الذهبية فقد كان الذهب كالفضة يصل إلى البندقية من ألمانيا وهنغاريا وبلاد البلقان، غير أن الذهب عموما كان يتدفق إلى جنوبي أوروبا من الاتجار مع شمال إفريقيا كما سنرى ذلك في الفصول اللاحقة وكانت جنوة وفلورنسا أول مدينتين إيطاليتين تضربان نقودا ذهبية[3]، حيث كان الفلورينو العملة الذهبية الفلورنسية، يتمتع بمكانة مرموقة كنقد دولي[4] كماسك فريديرك الثاني[5] في إيطاليا أولى

---

[1]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 212.

[2] -جاك لوكوف، المرجع السابق، ص 122.

[3]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، صص،186، 187.

[4]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 50.

[5]- فريديريك الثاني: ولد في ديسمبر1194، في مدينة عيسى بالقرب من أنكونا، والده هنري السادس وريث العرش الأماني، أمه الأميرة كونستانس، وريثة عرش صقلية، نشأ وتعلم بصقلية. ينظر، عفاف صبرة، الإمبراطورية والدولة في عهدي فريديريك الثاني ولويس التاسع، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، عدد، 1982، ص 75.

العملات الذهبية في أوربا الغربية وسميت هذه العملة ب **-Augustalis-** أوغسطاس عام 1231م/629هـ مقلدا بها نقد أغسطس ومكانته[1] ولم يمض وقت طويل حتى أصدرت البندقية عملة ذهبية عام 1284م عرفت باسم الدوكات **Ducat** وكان وزنه ما بين 3.55غ و3.56 غ ونسبة الذهب فيه 99.7% وعلى أية حال فإن ظهور العملات الذهبية الإيطالية أحدث تطورا كبيرا في تجارة البحر المتوسط فإذا كانت للنوميسما[2] البيزنطية والدينار الإسلامي السيادة في عالم البحر المتوسط حتى أواسط القرن الثالث عشر تقريبا، فإن الفلورينو الفلورنسي والدوكات البندقي قد انطلقا من إيطاليا وتحققت لهما السيادة في تجارة عالم البحر المتوسط من أواسط القرن الثالث عشر حتى نهاية العصور الوسطى[3].

كان أهم مصدر للنقود اللازمة لتموين التجارة والصناعة وتوسيع نطاقها هو الكنيسة. وذلك بفضل ما كان لها في جمع المال من نظام من نظام لا يدانيه نظام سواه، وكان لديها على الدوام رأس مال تستطيع توجيهه في جميع الأوقات لأي غرض تشاء وكانت الكنيسة أعظم قوة مالية في العالم المسيحي ويضاف إلى هذا أن كثيرين من الأفراد كانوا يودعون أموالهم أمانات في الكنائس والأديرة وكانت الكنيسة تقرض من أموالها للأفراد والهيئات، وبدأ الإئتمان التجاري حينما كان الفرد أو الأسرة يستودع التجار مالا أو يعهد إليه به يستخدمه في رحلة بحرية معينة أو مشروع معين على أن ينال في نظير هذا نسبة من الأرباح وكان هذا العمل يسمى إيداعا **-Commenda-** وظهر هذا النوع من المنظمات المالية في جنوة والبندقية في أواخر القرن العاشر ميلادي[4]، والذي تطور فيما بعد وأصبح يعرف بنظام المصارف أو الصيرفة والتي أصبحت لها مهام متعددة مثل الإقراض في شكل قراض- مشاركة - وتغيير العملات في الأسواق وبنوكا للتجار[5]. فمنذ القرن الثاني عشر كانت

---

[1]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 122، زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص217.

[2]-النوميسما: إن النوميسما البيزنطية هي الوارثة الشرعية للصولدي الروماني،و أطلق الإغريق على الصولدي في العصور الوسطى إسم النوميسما كما سميت بالبيزانت. وفي القرن الثاني عشر ميلاديا تخذت اسم الهيبربيرون. عادل زيتون، المرجع السابق، هامش، رقم، 1، ص 45.

[3]- عادل زيتون، المرجع نفسه، ص ص 49،50

[4]- محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 184.

[5]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 226.

الشركات المصرفية في البندقية وجنوة وفلورنسا تقوم بتقديم ذات الخدمة المصرفية التي تقدمها المصارف اليوم. حيث صار نظام الإقراض نظاما محكم بفضل بعض التدابير مثل تقنية قبول الحوالات والإعتراض على الكمبيالات[1]. وكذا إصدار خطابات الضمان التي تلقى قبولا وتقديرا في أية مدينة تجارية. هذا النظام ترجع أصوله إلى العرب والبيزنطيين، وقد وصل هذا النظام إلى درجة عالية من الكفاءة على يد الإيطاليين اللمبارديين والبنادقة والفلورنسيين[2]. فبعد أن اقتصرت مهمته بشكل رئيسي منذ نهاية القرن الثاني عشر على قبول الودائع النقدية – **Deposits** – من جمهور التجار الذين كانوا يخشون على أموالهم من الضياع والسرقة خلال رحلاتهم التجارية، اتسعت نشاطاته المصرفية في المدن الإيطالية. وظهرت الحوالة أو كما يسميها الإيطاليون – **Cambiale**– وقد استخدمت الحوالات لتجنب مخاطر نقل المعادن الثمينة كالذهب والفضة[3]. وقد كانت فلورنسا سيدة الأعمال المصرفية فقد امتلكت ثمانين مؤسسة مالية، كما أبدع الفلورنسيون منظومة مالية كاملة وكانوا أول من وضع ميزانية مدفوعات لمداخيلهم ومصاريفهم أي أنهم أول من وضع الميزان التجاري – **Bilancio** – وذلك منذ القرن الرابع عشر ميلادي[4]. وفي جنوة من الممكن اعتبار- **Casadis.Georgio** – الذي أسس سنة 1407 م، كأول بنك حديث. وهناك بنوك أخرى مثل بنك سرانزو في البندقية – **Saranzo** – وبنك مديتشي في فلورنسا[5].

وقياسا على الشركات التجارية، أسس هؤلاء الصيارفة شركات تابعة لهم في باريس ولندن وإسبانيا وإفريقية – وهو ما يهمنا في بحثنا هذا- وقبرص حتى أن الملوك ورجال الكنيسة وحتى أعضاء الأسر النبيلة كانوا كلهم يفضلون ربط أعمالهم بالمصارف الإيطالية [6].

---

[1]- هنري بيرين، المرجع السابق ص 199.

[2]- موريس بيشوب، المرجع السابق، ص 228.

[3]- عادل زيتون، المرجع السابق، ص ص،53، 54.

[4]- سمية ساعي، المرجع السابق، ص 203.

[5]- هنري بيرين، المرجع السابق، ص 199.

[6]- دلماس كلود، تاريخ الحضارة الأوروبية، ترجمة، وهبة توفيق، منشورات عويدات، بيروت، 1970، الطبعة الأولى، ص 40.

خاتمة الفصل الثاني

- ظهور المدن الإيطالية جاء كنتيجة أولى بعد انهيار النظام الإقطاعي أو بمعنى آخر كانت هذه المدن من بين أقوى الأسباب التي قضت على نظام الإقطاع في أوروبا.

- لقد كانت فئة التجار هي نواة المدينة المستحدثة في إيطاليا.

- كان الدور الأساسي التي قامت عليه المدينة الإيطالية المستحدثة هو الدور التجاري أو الوظيفة التجارية على غرار المدينة القديمة التي كانت تقوم على الوظيفة العسكرية.

- تميزت الجمهوريات الإيطالية بحكمها المستقل بذاتها بدون الخضوع إلى سلطة الملك أو الإمبراطور.

- تستمد جمهورية البندقية قوتها وصدارتها على باقي الجمهوريات الإيطالية من موقعها الجغرافي المتميِّز حيث تقع في موضع متوسط بين الشرق والغرب فضلا عن كونها ميناء من موانئ البحر المتوسط.

- لقد ضلت الجمهوريات الإيطالية (البندقية - جنوة - بيزة) إلى غاية القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي، أصحاب النصيب الأوفر من ملاحة البحر المتوسط وتجارته ولم يتأثر مركزهم إلاَّ في القرن السادس عشر عندما انتقل الزمام من أيديهم إلى الإسبانيين والبرتغاليين والفرنسيين والإنجليز والهولنديين وكان ذلك بعد أن امتدت طرق النقل والتجارة الأوروبية إلى أركان المعمورة الأربعة.

- كانت الجمهوريات الإيطالية هي من أطلقت عنان ما عرف بالنهضة، نهضة العلوم والآداب، التي تبتغي في جوهرها أن تكون بمثابة العودة إلى الفن الإغريقي والروماني.

- توسط موقع الجمهوريات الإيطالية على البحر جعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب وكان له أثره الواضح في انتعاش التجارة في العصور الوسطى.

- عرفت الطرق البرية في الجمهوريات الإيطالية عناية كبيرة حيث تم تصليحها وتبليطها وأقيمت عليها القناطر لتسهيل حركة التجار وسلعهم، كما سعت قمونات العصور الوسطى جاهدة من أجل إنشاء الطرق وتأمينها بمساعدة الكنيسة كما تدعمَّت بطرق بحرية مزودة بعدة مرافق هامة.

- لقد عمدت الجمهوريات الإيطالية بعد سقوط القسطنطينية وتقدم العثمانيين في اوروبا إلى تغير شبكة طرقاتها البحرية التي توصلها إلى مختلف الموانئ خاصة الإسلامية منها لأن السبب بعد أن كان الجرع إلى التوابل المشرقية أصبح أو تحول إلى العطش إلى ذهب السودان، خاصة وأن الغرب في أواخر القرن التاسع الهجري / الخامس عشر ميلادي كان يعاني من أزمة إقتصادية حادة.

- تطورت الزراعة في الجمهوريات الإيطالية بسبب التقنيات المستحدثة التي اتبعوها مقارنة بتلك السائدة في العصور الوسطى.

- طوّرت الجمهوريات الإيطالية من صناعاتها حتى أصبحت منتوجاتها الأكثر طلبا في الأسواق بسبب توفرها على المواد الأولية سواء المحلية أو تلك التي كانت تجلبها من الآفاق.

- لعبت النقابات التجارية والحرفية في الجمهوريات الإيطالية دورا كبيرا في تنظيم اقتصادها.

- كانت الجمهوريات الإيطالية السبّاقة في اتخاذ المصارف والبنوك وبعض المؤسسات المالية لتسيير شؤونها التجارية وفي معاملاتها برا داخل القارة أو بحرا خارجها.

- حرمت الكنيسة في الجمهوريات الإيطالية في بادئ الأمر التجارة وكانت تعتبر الكسب الناتج عنها كنز غير مشروع.

- حرمت الكنيسة أيضا المتاجرة ببعض المواد الإستراتيجية مع المسلمين كالأخشاب والحديد والنحاس والبارود وخلافها، ووصل الأمر بها إلى توقيع قرارات الحرمان على كل من يخالف أوامرها من التجار.

- إن طغيان الكسب المادي على الوازع الديني، أدى بالجمهوريات الإيطالية إلى ضرب قرارات الكنيسة المانعة للتجارة مع المسلمين عرض الحائط.

- تعتبر فئة التجار من أهم عناصر المجتمع الإيطالي لدورها الفعال في ملأ خزينة الدولة بثروات طائلة.

- امتلكت الجمهوريات الإيطالية أسطولا تجاريا ضخما كان من أهم مقوماتها التجارية.

- توفّرت الجمهوريات الإيطالية على مجموعة من الأسواق المنظّمة بطريقة محكمة وكانت من أهم المقومات التجارية.

- تعددت التنظيمات التجارية في الجمهوريات الإيطالية لتشمل تلك الشركات التجارية بأنواعها المختلفة كالشركات العائلية والشركات البحرية.

- توفرت الجمهوريات الإيطالية على عدة أنواع من العملات الذهبية والفضية خاصة بعد القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي، حيث تدفق عليها ذهب السودان.

الفصل الثالث: العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط و الجمهوريات الإيطالية

المبحث الأول: العلاقات اللاسلمية "القرصنة"

1-أ/ القرصنة بين المشروعية و اللامشروعية

1-ب/ القرصنة بين الممارسة و الإمتناع

1-ج/ الأسرى و افتدائهم مؤشر على العلاقات اللاسلمية

المبحث الثاني: العلاقات السلمية الدبلوماسية

2-أ/ القنصل

2-ب/ السفير

2-ج/ معاهدات السلم و الهدنة

المبحث الثالث: العلاقات السياسية من خلال الإتفاقيات

3-أ/العلاقات مع جمهورية بيزة

3-ب/العلاقات مع جمهورية جنوة

3-ج/ العلاقات مع جمهورية البندقية

خاتمة و نتائج الفصل الثالث

مدخل

على الرغم من أن الحرب هي الحالة الطبيعية السائدة في علاقات المسلمين بالمسحيين فإن الظرفية التاريخية التي شهدتها قرون الدراسة أفرزت أجواء جديدة تأسست على منطق-الربح التَجاري- فالإنشغالات الأولى للمدن الإيطالية كانت كفيلة بالتحقيق من تداعيات الحروب الصليبية والتي وكما -هو معروف- دخلت في أواسط القرن الخامس الهجري/الحاي عشر للميلاد طورها النشط، والذي غطى فترة تاريخية امتدت منذ ذلك الوقت حتى نهاية العصور الوسطى. وإن أخفقت تلك الحركة في ذلك الطور في تحقيق الكثير من أهدافها، إلا أنها أحرزت مكسبا في غاية الأهمية كان له انعكاس قوي على الحياة البشرية بوجه عام. حيث أتاحت الحروب الصليبية الفرصة للأوروبيين للنهل من مناهل الحضارة الإسلامية، حيث كان من حسن حضهم- الأوروبيون- أن الحضارة الإسلامية كانت قبيل ذلك الصراع قد نضجت وبلغت ذروة ازدهارها في وقت كانت فيه أوروبا تعاني من آثار التخلف الحضاري فكان أن أدى احتكاك الأوروبيين بالمسلمين في الأندلس وصقلية والشرق الأدنى وشمال إفريقيا إلى وقوفهم على معالم حضارة جديدة أسمى وأوسع أفقا[1]. وكانت نتيجة هذا الإتصال الحضاري أن تعرض غرب أوروبا عامة والجمهوريات الإيطالية خاصة لطفرة حضارية شاملة نقلته من ظلمة العصور الوسطى إلى فجر عصر جديد هو عصر النهضة الذي تميزت به إيطاليا عن سائر العالم المسيحي، بسبب عدة مواقف اختصت بها دون غيرها.

فنجد مثلا المدن الإيطالية البحرية انتهجت سياسات حققت لها الكثير مع العالم الإسلامي. فمن جهة ظلَت هذه -الجمهوريات الإيطالية- والتي كانت دائما لا تهمها الحروب الصليبية إلى بالقدر الذي تحقق لها هذه الحركة لمصالحها، بقيت تقوم بدور المحرك لقوى العدوان الصليبي وتوجده حينما يمكنها من احراز مكسب لها وهذا ما حدث في المشرق الإسلامي، أما في الغرب الإسلامي فقد ركز الإيطاليون على مصالحهم التجارية فخلافا عن الدول المسيحية الأخرى التي هدفت إلى

[1] - ممدوح حسين، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، ص 620.

بسط الهيمنة السياسية وفرض الحضور التجاري فرضا [1] كانت الجمهوريات الإيطالية الثلاثة (بيزة– جنوة– البندقية) تحاول أن تتوصل بهدوء –غالبا– مع الأطراف المغاربية ومن ضمنها المغرب الأوسط لعقد اتفاقات، لم تخلو من امتيازات ولكنها كانت تسعى لتحقيق حسن المعاملة من جهة وتأمل في أن تتمكن من خلالها من النجاح في منافستها للدول المسيحية الأخرى كالكطلانيين من جهة ثانية لكن هذا لا ينفى وجود عمليات القرصنة من حين لآخر[2].

وانطلاقا من هذا فإن ما يقصد بالعلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية هو مختلف الصيغ التي وسمت بها تلك العلاقات سواءا كانت عدائية ممثلة في الإصدام العسكري أو ما سنعرفها بالعلاقات اللاسلمية والتي كانت القرصنة في أغلب الأحيان واجهة لهذه العلاقات، أو كانت علاقات سلمية والتي سندرسها في إيطارها الديبلوماسي بمختلف مؤسساته من قناصل وسفراء وكذا نصوص وبنود المعاهدات والإتفاقيات التي تم التوقيع عليها والتي غالبا ما كانت مرتبطة بالمعاهدات التجارية بحكم التلازم الكبير بين مع ما هو سياسي من جهة وما هو تجاري من جهة أخرى. وما يمكن الإشارة إليه هو أن التنافس الشديد الذي كان بين الجمهوريات الثلاث من جهة وموقف كل واحدة العدائي والذي نقصد به–القرصنة– جعل العلاقات السياسية لهذه الجمهوريات يختلف من جمهورية لأخرى لهذا عمدنا إلى دراسة علاقة المغرب الأوسط بهذه الجمهوريات كل واحدة على حدى في المبحث الثالث من هذا الفصل، فما مدى تأثير القرصنة على هذه العلاقات وما هي أهم النصوص التي جاءت بها معاهدات السلم والهدنة الموقعة بين الطرفين وما هي ابرز العلاقات السياسية بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط في فترة الدراسة؟

[1]– صالح بعزيق، المرجع السابق، ص 331.

[2]– أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي من خلال نصوص عربية للدراسات واتفاقيات السلم والتجارة– الغرب الإسلامي والغرب المسيحي(القرن 6– 8 هـ(12–14م)، مطبعة الرباط نت 1432–2011م، الطبعة الأولى، الجزء الأول: ص،8.

المبحث الأول: العلاقات اللاسلمية" القرصنة".

إن العلاقات المغربية مع الجمهوريات الإيطالية ظلت ضعيفة قبل القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي، حيث عدَت امتدادا للحروب الصليبية، وما أنجر عنها من نفور بين المسلمين والمسيحيين مما جعل كل طرف يأخذ تصورا مسبقا وسلبيا عن الطرف الأخر ويتجسد هذا الموقف من خلال الأوصاف التي تقدمها المصادر عن بعضها البعض، فالنصارى في المصادر المغربية **"كفار"** و**"مارقون"**، وأما صفات المغاربة في المصادر الغربية لا سيما الجنوبية فاتصفوا بالغدر" **perfédia**" وبقذارة الوثنيين"**sporcizia dei pagani**"[1]، حيث تأثرت تلك العلاقات بسبب تلك الأجواء التي انجرت عن الصراع الذي طبع العلاقات بين دار السلم ودار الحرب منذ قرون سابقة، وتجلى ذلك في حدوث اصطدامات بين الطرفين سواء من خلال الهجوم على الطرف الآخر في عقر داره أو من خلال تبادل عمليات القرصنة. حيث اعتبرت هذه الأخيرة – القرصنة – تشويش للعلاقات السياسية بين ضفتي المتوسط [2]، فما هو ذلك الدور الذي لعبته القرصنة في رسم العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة؟

[1]- مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 30.

[2]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 555.

1- أ /القرصنة بين المشروعية واللامشروعية

القرصنة أو الجهاد البحري أو اللصوصية كلها مصطلحات تصب في وعاء واحد يحوي تعريفا لهذا النشاط مفاده أنه عبارة عن اعتداء على سفن بغية الإستلاء على محتوياها من سلع وأشخاص يحولون للسبي وقد تقوم بها دولة أو أشخاص إما لحسابهم الخاص أو مكلفون من جهة رسمية [1]. ومن خلال هذا التعريف يطرح السؤال نفسه هل هذه القرصنة عمليات منظمة وشرعية أم هي غير ذلك؟

رغم أن الفصل في الأمر أو في المفهومين أي بين القرصنة الشرعية واللاشرعية أصبح من الصعب في البحر الأبيض المتوسط في فترة الدراسة كما أشار إلى ذلك ميشال مولا- **michel mollat-** [2] في حين يرى دومينيك فاليريان-**dominic valirian-** أنه توجد عدة طرق لمعالجة مسألة القرصنة، والطريقة الأكثر انتشارا هي التي تصبغها باعتبارات أخلاقية على أساس أنها تشويش للعلاقات السياسية بين ضفتي البحر المتوسط[3]. وهو ما ينطبق مع فترة الدراسة وما كان يحدث في سواحل الحوض الغربي للمتوسط، حيث كانت سفن القراصنة تنشط رغم أن السلطات الرسمية في أغلب --الحالات تسعى بصورة رسمية على الأقل إلى تحجير القرصنة ومنعها ولا تتسامح إلا في الغارات الموجهة ضد سفن الدول التي لا تحميها معاهدات الصلح[4]. ولكن القراصنة على اختلافهم مسيحيون كانوا أو مسلمون لم يكونوا يميزون بين هذه العمليات وتلك ولا يهمهم في الأمر إلا ما يجنونه من الأمجاد والأرباح وكان عادة ما يترتب على ذلك ردود فعلية دبلوماسية أو عسكرية[5]، وانعكس هذا على العلاقات السياسية والاقتصادية لاسيما النشاط التجاري، كما كانت لعملية

---

[1]- نجلاء محمد عبد النبي، القرصنة اللاتنية في شرق حوض البحر المتوسط على عصر سلاطين المماليك، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، مارس، 2001، ص 551.

[2] -Michel Mollat ,de la piraterie sauvage à la course réglementée(XIVe- XVe siecle) mélanges de l'ecole française de rome moyen àge , temps modernes , tome 87,n°=1, 1975, pp, 7- 25.

[3]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج،1، ص 555.

[4]- علي عشي، المرجع السابق، ص 472.

[5]- روبار. بروتشفيك، المرجع السابق، ج، 2، ص،96.

القرصنة هذه آثار رئيسية على حرية الانتقال والتجارة في البحر المتوسط بما تثيره من الرعب والخوف[1].

لقد كانت القرصنة نشاطا متواصلا في البحر المتوسط خلال العصر الوسيط وفي الفترة الحديثة، حيث كانت البداية فيها لصالح المسلمين حيث استطاعت اساطيلهم احتكار السيطرة على البحر ويؤكد هذا الأمر ابن خلدون حيث قال: "**وانحازت أمم النصرانية بأساطيلهم إلى الجانب الشرقي منه من سواحل الإفرنجة والصقالية وجزائر الرومانية لا يعدونها، وأساطيل المسلمين قد ضربت عليهم ضراء الأسد على فريسته وقد ملأت الأكثر من بسيط هذا البحر عدة وعددا واختلفت في طرقه سلما وحربا. فلم تظهر للنصرانية فيه ألواح**"[2]. وبقي هذا التقليد في القرون الأخيرة للعصر الوسيط، لكن اقتسم البحر ووجب على السفن المسلمة أخذ في الحسبان من الآن فصاعدا الأساطيل الإيطالية أو الكطلانية، وكانت موانئ المغرب الأوسط واحدة من قواعد هذه القرصنة، التي عرفت تطورات متنوعة حسب الفترات[3]، ولقد لاحظ – **ابن خلدون** – هذا التقهقر للأساطيل الإسلامية في المغرب ونسب تخلف المسلمين الواضح أمام الأساطيل الأوروبية إلى ضعف السلطات المغربية حينما قال:" **وتراجعت عن ذلك قوة المسلمين في الأساطيل لضعف الدولة ونسيان عوائد البحر بكثرة العوائد البدوية بالمغرب وانقطاع العوائد الأندلسية**"[4]، مقابل انتعاش القرصنة المسيحية التي نمت وازدهرت وأصبحت تشكل خطرا كبيرا على سواحل المغرب الأوسط خاصة بعد مباركة وتشجيع من الكنيسة حيث يذكر ديفورك **– Dufourcq** – تشجيع البابا للحملات التي

---

[1] – مصطفى عبد الخالق، علاقة القوى الصليبية في غرب البحر المتوسط بالمغرب الإسلامي في القرنين السادس والسابع الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، 1987، ص 250.

[2] – ابن خلدون، المقدمة، ص 315.

[3] – دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 556.

[4] – ابن خلدون، المقدمة، ص 317.

قادتها كطالونيا نحو المغرب[1]، ويبدوا أن أعمال القرصنة واعتراض سبيل المسافرين والتجار وسفن التجارة إنما هي وليدة الحروب الصليبية، فعندما عجز المسيحيون عن استرداد الأجزاء التي افتتحها المسلمون، تحولت هجماتهم إلى أعمال قرصنة وهي حروب تعتمد على الغارات وإحداث أكبر قدر ممكن من الأضرار على السواحل الإسلامية ثم العودة دون الدخول في اشتباكات عسكرية [2]. والواضح أن هذه العملية – القرصنة – بغض النظر عن مشروعيتها أو عدمها قد مورست وكانت متبادلة بين الطرفين، ولكن وحسب – **دي ماس لاتري** – فإن قرصنة الأوروبيين كانت أكثر حيث أكد على أنه إذا ما حاولنا البحث عمن مارس القرصنة أكثر من الأخر، الجانب الإسلامي أم الجانب المسيحي، فإنه يتبين عند إحصاء العمليات التي كان البحر المتوسط مسرحا لها بين القرنين الخامس والعاشر الهجري\الحادي عشر والسادس عشر ميلادي، فإن مسؤولية الجانب المسيحي في هذا الصدد أكبر بكثير من مسؤولية الطرف الإسلامي وعلى الرغم من ذلك فلقد تعودنا إلقاء هذه المسؤولية كاملة على المسلمين[3]، فقد شكلت القرصنة مصدرا للرزق والعيش بالنسبة للعديد من الناس مثل بقية الأنشطة الاقتصادية، وكانت مهنة تستثمر فيها الأموال وتجمع منها الثروات وتساهم في تجديد الأسطول وفي خلق مسالك تجارية جديدة، لهذا يصعب الفصل بين البعد الاقتصادي والبعد الديني وكذا البعد الاجتماعي[4]، كما كانت تشكل أحد موارد بيت المال، فمسألة الأسرى تحمل أكثر من دلالة على المغزى الاقتصادي من عمليات القرصنة[5]، هذا من جهة ومن جهة أخرى أصبحت القرصنة في فترة الدراسة وسيلة من الوسائل التي استخدمتها الدول المسيحية لاسيما

---

[1] -Dufourcq Charle-Emmanuel, L'Espagne catalaneet le Magrib aux Xiii^{E} et XIV^{e} siècle,de la bataille de las Navas de Tolosa (1212) à L'avénement du sultan mérinide Abou- L-Hasan (1331), Paris, 1966, p 88.

[2]- جبودة مريم محمد عبد الله، التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي 555هـ / 1160 – 1572م، 2008، ص ص، 53، 54.

[3] -De Mas Latrie,relatios et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chrétiennes au Moyen Age, Paris, Librairie de Firmin- Didot, 1886, p 408- 411.

[4]- علي عشي، المرجع السابق، ص 486.

[5]- ابراهيم القادري بوتشيش، الجاليات المسيحية، ص 92.

الجمهوريات الإيطالية لفرض أو توقيع اتفاق مع الطرف المسلم على وجه العموم والمغرب الأوسط بالأخص تضمن بموجبه امتيازات. خاصة في القرنين السابع والثامن الهجري/الثالث والرابع عشر ميلادي وبدايات القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي. أما مع تغير الأوضاع بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة على مستوى الحوض الغربي للمتوسط مع أواخر القرن التاسع هجري /الخامس عشر ميلادي وبدايات القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي أصبحت القرصنة التي كانت تزاول من طرف مسلمي المغرب الإسلامي ككل –وخاصة المغرب الأوسط– كجزء من الجهاد والغزو البحري وسنتطرق إلى هذا الموضوع في العنصر الثاني من هذا المبحث.

إن محاولة التمحيص والتدقيق في أعمال القرصنة التي شهدها الحوض الغربي من البحر المتوسط بضفته الشمالية ممثلة في الجمهوريات الإيطالية والجنوبية ممثلة في المغرب الأوسط منذ القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي تجعلنا نتفق على أنه كانت هناك من الدوافع ما أضفت على ممارسة القرصنة طابع الشرعية وذلك عندما يكون الأمر متعلقا برد الفعل الذي يحدث على التعدي بغض النظر عن حجته في ذلك أكانت دينية أو اقتصادية، أما طابع لا شرعية فهو ممارسة هذا النشاط بالرغم من توقيع الطرفين على معاهدات الهدنة والسلام وضربها بعرض الحائط وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأزم في العلاقات السياسية. ولا شك أن الفرق واضح عند الفقهاء بين دار الحرب ودار الكفر المسالم، وأن هذه المسألة تطرقت إليها العديد من الآيات القرآنية التي دلت صراحة على حسن التعامل مع دار الكفر المسالم، بالنظر لمسالمتهم للمسلمين وعدم مبادرتهم بالقتال وبين دار الحرب التي كانت الحرب بينها وبين دار الإسلام سجالا[1]، ويبقى اعتبار القرصنة جهادا بحريا ما دام كان موجها من أجل الدفاع عن السواحل الإسلامية وصد هجمات النصارى وحماية أرزاق التجار في البحر وقد حضي بمكانة هامة واعتبر واجبا شرعيا، فهو رد فعلي لتعصب الكنائس المسيحية التي

[1]– الطاهر قدوري، النشاط البحري في العصرين المرابطي والموحدي، ص 148.

رسمت المسلمين في صور قاتمة روجت ضدهم مشاعر الكراهية والعداوة، لهذا لم يترددوا في تجهيز الأساطيل لاحتلال مناطق في الشمال الإفريقي[1].

لقد أعطى مناخ التوتر الذي ساد في البحر المتوسط الغربي خصوصا على طول سواحل المغرب إمكانية ممارسة نشاطات إضافية للتجارة، وفتح فداء الأسرى أيضا حقلا للاستثمارات المربحة للتجار الذين عملوا كوسطاء، حيث كانت القرصنة بالنسبة للكثيرين مصدر غنى وتكديس رأس المال الذي كان بإمكانهم استثماره بعد ذلك في النشاطات التجارية.

1 – ب /القرصنة بين الممارسة والامتناع

أثرت القرصنة بثقلها على العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية، رغم الموارد الهامة التي جلبتها حيث كانت هي سبب بحث البعض والبعض الآخر عن تحديد الافراط فيها والاستعداد لإمضاء اتفاقيات سلم[2]، وفي هذا الشأن يقول دي ماس لاتري –De Mas Latrie -: **"من النادر جدا في العصور الوسطى أن تعيش الشعوب في سلام تام مع الشعوب الأخرى فقانون الحرب كان يسود هذه المدن وتلك الممالك، حيث يوجد بجانب المسحيين من عامة الشعب من يمتلكون السفن ولديهم القدرة على إنشاء وبناء السفن الحربية، وإعلان العداء على كل من قاموا بأفعال سيئة من القراصنة"[3]**. وفي موضع آخر يرى **–ميشال بيلارد–** أن القرصنة عادة ما تجري بدعم رسمي أو ضمني من السلطة، وفي أحيان أخرى تكون عبارة عن مبادرة فردية من مالكي السفن أو المغامرين في البحار[4]. وقد كانت القرصنة المسيحية خطيرة بكفاية لإثارة ردود فعل سكان السواحل حيث يؤكد حادث جرى في سنة 1166م/ق 6هـ هذا التخوف عندما

[1]– علي عشي، المرجع السابق، ص 474.

[2] - دومينيك فالريان، المرجع السابق، ص 654..

[3] – De Mas Latrie, traites de paix et de commerces concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionaleau moyen àge,2,vol,Paris,1866 , p 94-95.من المقدمة التاريخية

[4] – Michel Balard, Génes et la mer[Genova e ilmare],Genova societa liguridi storia patria palazzo ducale, 2017, p 239.

قذفت عاصفة مركبا جنوبيا إلى سواحل جيجل فقتل السكان قسما من الطاقم اعتقادا منهم بأنهم قراصنة وأسروا البقية ونقلوهم إلى بجاية[1]. هذه الأخيرة التي أخبرنا عنها ابن خلدون أنها مارست القرصنة حينما قال: "**وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر، يضعون الأسطول، ويتخيرون له أبطال الرجال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة فيتخطفون منها ما قدروا عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة فيظفرون بها غالبا ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى، حتى امتلأت سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم تضج طرق البلاد بضجة السلاسل والأغلال عندما ينتشرون في حاجاتهم ويغلون في فدائهم بما يتعذر معه أو يكاد، فشق ذلك على أمم الفرنجة وملأت قلوبهم ذلا وحسرة وعجزوا عن الثأر به وصرخوا على البعد بالشكوى إلى السلطان بافريقية فصم عن سماعها وتطارحوا بثهم وثكلهم فيما بينهم وتداعوا لنزال المسلمين والأخذ بالثأر منهم**"[2]. هذا النص – لابن خلدون– جاء صريحا وواضحا مبينا ممارسة القرصنة من الطرفين لكن ولتوضيح أكثر جمعنا القرصنة الممارسة من طرف المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة حسب ما وفرته لنا – المادة العلمية – في هذه الجداول والتي سيتبين بعد تحليلها ومقارنتها مع جداول أخرى خاصة بعمليات القرصنة التي كانت بين المغرب الأوسط والدول المسيحية الأخرى في نفس الفترة، سنتمكن من معرفة قوة أو ضعف العلاقات اللاسلمية التي جمعت بين منطقتي الدراسة.

[1]– دومنيك فالريان، المرجع السابق، ص 557.

[2]– ابن خلدون، العبر، ج، 6، ص 578.

الجدول الأول: القرصنة من "مدن المغرب الأوسط" على "الجمهوريات الإيطالية" :

تاريخها	من منطقة	نحو منطقة	المصدر
480هـ/1087م	بجاية	بيزة وجنوة	
620هـ/1223م	وهران	جنوة	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 264.
834هـ/1430م	بجاية	جنوة	روبار برونشفيك، ج، 1، ص 265.
837 هـ/ 1433م	بونة	جنوة	نفسه، ص ص 267-268.

الجدول الثاني: القرصنة من "الجمهوريات الإيطالية" على " مدن المغرب الأوسط" :

تاريخها	من منطقة	نحو منطقة	المصدر
531هـ /1136م	جنوة	بجاية	De Mas Latrie, traité, p 35
539هـ/1145م	جنوة	شرشال- برشك- تنس	الأسعد شوشان،ص ص، 435-438.
620هـ/1223م	جنوة	وهران	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص264.
643هـ /1245م	جنوة	بجاية	دومنيك فاليريان، ج،1، ص 557.
690هـ /1303م	جنوة	بونة	صالح بعيزيق، ص 323.
837هـ /1433	جنوة	بونة	برونشفيك، ج،1،ص267
917هـ /1513م	جنوة	جيجل	إبراهيم سعيود، لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي، ص، 206.
935هـ /1531م	جنوة	الجزائر	إبراهيم سعيود، القرصنة المتوسطية، ص 156.

الجدول الثالث: القرصنة من " المغرب الأوسط" على " الدول المسيحية الأخرى" :

تلريخها	من منطقة	نحو منطقة	المصدر
العهد الحمادي	بجاية	النورمان	الأسعد شوشان، ص، 438.
627هـ/1230م	وهران	المدن المسيحية	نفسه
.660هـ/1263م	بجاية	برشلونة	دومنيك فاليريان، ج،1، ص، 558.
718هـ/1319م	بجاية	ميورقة	نفسه، ص،559.
738هـ/1337م	بجاية	بلنسية	نفسه، ص، 561.
740هـ/1339م	بجاية	ميورقة	نفسه، ص، 561.
798هـ/1396م	بجاية	توريلانكا	الأسعد شوشان، ص، 435 -438.
799هـ/1397م	بجاية	بلنسية	نفسه
814هـ/1412م	بجاية	ليغوريا	نفسه
833هـ/1430	بجاية	مالطا	نفسه

الجدول الرابع: القرصنة من " الدول المسيحية الأخرى" على " المغرب الأوسط":

تاريخها	من منطقة	نحو منطقة	المصدر
537هـ/1143م	النورمان	جيجل	الأسعد شوشان، ص ص، 335-338
542هـ/1148م	الإنجليز	وهران	نفسه
548هـ/1153م	النورمان	بونة	نفسه
673هـ/1276م	ألمرية	بجاية	نفسه
684هـ/1287م	أراغون	مرسى الخرز	نفسه
702هـ /1303م	ميورقة	بجاية	نفسه
725هـ/1324م	زوارق نصرانية	بونة	نفسه

799-800هـ /1397-1398م	بلنسية – قطالونيا – ميورقة	سواحل بني عبد الواد	الأسعد شوشان، ص ص، 335-338
802هـ/1399م	ميورقة	القل – جيجل	نفسه

تحليل الجداول :

أول ما يمكن ملاحظته من خلال هذه الجداول أن عمليات القرصنة كانت منتشرة أكثر على الساحل الشرقي للمغرب الأوسط أكثر من الجانب الغربي خصوصا ما بين القرنين السابع والثامن الهجريين/الثالث والرابع عشر ميلاديين حيث يؤكد ذلك **– دومنيك فالريان–** من خلال بحثه واعتبر أن القرصنة البجائية بلغت ذروتها نهاية الربع الأخير من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي واستمرت إلى غاية القرن التاسع الهجري /الخامس عشر ميلادي[1]. ويمكن ارجاع سبب انتشار القرصنة في هذا الجزء من المغرب الأوسط ربما لتوفر البيئة الملائمة أكثر ممثلة في وجود مدن وموانئ بحرية مهمة لها نشاط كبير يسمح للسفن الأجنبية بالمرور عليها أو بجانبها، كما ساهمت بنيتها الجيولوجية في ذلك أو احتوائها على عدد من القبائل البربرية ذات الصلة بالحياة البحرية التي توارثتها عن الفترة القديمة كما رأى ذلك الباحث **–علي عشي–**[2]، أو لقرب المنطقة الشرقية عن الغربية بالنسبة للجمهوريات الإيطالية على الأقل. كما هناك احتمال آخر وهو عدم نشاط الموانئ الغربية وممارستها لعمليات قرصنية في القرنين الأولين من فترة الدراسة كما كانت عليه الموانئ الشرقية والتي يؤكد –الغبريني– في محل آخر عن وجود هذا النشاط على مستواها حيث يذكر أن خلال رحلته **–الغبريني –** من تونس نحو بجاية التي كانت بحرا وتعرض فيها للقرصنة بقوله: **"فركبت البحر... وتعذر علينا الهواء فأصبحت في المرسى أجفان غزوانية للنصارى فهبطنا إلى البر خفية منها"**[3].

[1]– دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 563.

[2]– علي عشي، المرجع السابق، ص 477.

[3]– الغبريني، المصدر السابق، ص 118.

لكن هذا لا ينفي على الجهة الغربية ممارستها لنشاط القرصنة خاصة في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي وقد تزعمت عمليات القرصنة بها مدينة وهران وهنين، حيث يؤكد ذلك **– الوزان –** حيث قال أن تجار وهران كانوا يجهزون على الدوام سفنا شراعية وأخرى مسلحة يمارسون فيها القرصنة ويجتاحون سواحل قطالونيا وجزر يابسة ومنورقة وميروقة حتى أصبحت هاتان المدينتان تعجان بالأسرى المسيحيين[1]. كما تحدث **– مارمول كاربخال–** على ممارسة مدينة هنين للقرصنة وذكر كيف أنها أوت القراصنة وخرج سكانها معهم لشن غارات على شواطئ إسبانيا[2]. أما عن القرصنة الإيطالية على موانئ المغرب الأوسط فقد كانت البداية من طرف جمهورية جنوة التي وجهت حملتها على بجاية الحمادية سنة 531هـ/1136م، وكانت تضم 122 سفينة شراعية وقادوسا جنوية استولت على سفن بجائية محملة بالبضائع[3]، وهذا ما يبن أنه مع بداية القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي، انطلقت أعمال القرصنة بالتناوب بين الطرفين المتقابلين من البحر الابيض المتوسط حيث عرفت مدن المغرب الأوسط على غرار مرسى الخرز وبونة وبجاية وجزائر بني مزغنة وشرشال ووهران وهنين نشاطا كبيرا في هذا الميدان[4]. التي تقابلها في الضفة الأخرى بيزة وجنوة على وجه الخصوص والبندقية في أحيان نادرة جدا بسبب انشغالها بالمشرق الإسلامي أكثر. وما يمكن الإشارة إليه هو أن بجاية كانت فعالة في ردود الفعل بوصفها قاعدة أولى للقرصنة[5]. فقد تعرضت مرة أخرى لهجوم من طرف جمهورية جنوة سنة 643هـ/1245م لكن هذه المرة لم تكن بجاية هي المستهدفة، بل القرصنة كانت موجهة ضد مركب بيزي محمل بالسلع في ميناء بجاية، فقد دفعت جرأة القراصنة الجنويين إلى مهاجمته وإحراق عدة مراكب معادية راسية أمام المدينة[6]. وهذا الأمر فيه إشارة عن تصادم في العلاقات السياسية أو العلاقات الاسلمية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية

---

[1]– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 30.

[2]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج2، ص 296.

[3] – De Mas Latrie, traités, p 35

[4] – Picard Christophe, La mer,et les musulmans d'occident au Moyen Age VIII^{e} siécle, Paris, 1997, p 134.

[5]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 322.

[6]– دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 557.

وذلك بسبب التنافس الذي كان يدور بين جنوة وبيزة والبندقية من أجل السيطرة والتحكم في أكبر قدر ممكن من المياه الإقليمية للحوض الغربي المتوسط[1]، وسرعان ما تحول هذا التنافس إلى صراع عنيف ومسلح بل إلى حروب بينهما انعكست على مواقف – السلطات في المغرب الأوسط– تجاه هذا أو ذاك، ولنا مثال آخر كان فيه ميناء بجاية مسرحا لهذا الصراع، فقد نشبت سلسلة من المعارك بينهما سنة (638–639هـ/1241م)[2]، وتواصل هذا التوتر، ففي سنة 643هـ/1245م اختطف البيزيون سفينة جنوية في طريقها من اسبانيا إلى تونس[3]، وردًا عليهم الجنويين بالحادثة التي ذكرناها في نفس السنة بالتصدي لمركب بيزة والهجوم على ميناء بجاية، وامتدت الحرب إلى رعاياهما المقيمين داخل بجاية أو في مدن إفريقية أخرى وخاصة السواحل الشرقية للمغرب الأوسط، والتي كانت قد تعرضت لانعكاسات الحرب الضروس التي اندلعت بين جتوة وبيزة منذ سنة 1282م/681هـ واستعملت أحيانا سواحلها التي لم تكن تحرسها قوة بحرية، إلى ميدان للعمليات الحربية الجارية بين المتخاصمين[4]، وحتى خارج السواحل، فقد كان الجنويون يعترضون السفن التجارية للدول المجاورة والمتعاطية للتجارة مع المغرب الأوسط، حيث اعترضوا سفينة بندقية قادمة من بونة في جمادى الاولى 690هـ/1291م، لأنهم وجدوا عليها تاجرا من بيزة مصحوبا بحمولة كبيرة من الشمع والصوف واحتجزوها[5].

هذا فيما يخص القرصنة المتبادلة بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية حسب الجدول في فترة الدراسة لكن بمقارنتها مع الجدول الخاص بالدول المسحية الاخرى فتبدو الصورة جلية بأن الأعمال القرصنية والتي كانت موجهة إلى المغرب الاوسط من طرف الدول المسيحية الاخرى فقد كانت أكثر من تلك التي وجهتها نحوها الجمهوريات الإيطالية وهذا ما يمكن اتخاذه كقاعدة عامة

---

[1]– محمد العروسي المطوي، السلطنة الحفصية، تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406-1986، دط، ص 156.

[2]– روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج، 1، ص 64.

[3]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 322.

[4]– لمعرفة أكثر عن الموضوع ينظر، روبار برونشفيك، المرجع السابق، ص 123- 137.

[5]–صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 323.

وهو أن الأعمال القرصنية كانت نادرة مع القوى التي هي في سلم وهدنة –على غرار الجمهوريات الإيطالية–[1] وهو ما قصدناه في دراستنا بالقرصنة بين الممارسة والممانعة أو الامتناع، فنجد أن المدن الساحلية كجيجل ووهران وبونة وبجاية ومرسى الخرز والقل وجيجل كلها تعرضت لحملات صليبية طيلة الثلاث قرون من الدراسة أي من القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي إلى غاية القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي، فقد تعرضت جيجل لعمليات القرصنة النورمانية سنة 537هـ/1143م [2].

كما ركز الأراغونيين في اعمال القرصنة على سواحل المغرب الادنى والأوسط بقيادة الأميرال – **روجي ردي لوريا** –، حيث تعرضت مناطق مرسى الخرز وبونة لغارات السلب والنهب[3]، وقد قام – **بيدرو الثاني**– ملك أرغونة(674–683هـ/1276 – 1285م)، بحملة بحرية للسيطرة على القل ومرسى الخرز في ربيع الأول 681هـ/جويلية 1282م، واحتلها مدة شهرين ثم رحل عنها إلى صقلية[4]. ثم أعاد المحاولة الأراغونية الأميرال –**روجي ردي لوريا**– وابن أخيه –**يوحنا**– على مرسى الخرز سنة 686هـ/1288م وخربها وهدم أسوارها[5]. ثم أعادوا الكرة سنة 689هـ/1290م، وحاصروا معها مدينة بونة واسروا أهلها إلى أن طردهم منها الحفصيون[6]، كما قام الميورقيون بقرصنة جفن بوني والاستيلاء عليه في سنة 707هـ/1307م قيمة سلعته بلغت خمسة الاف دينار[7]، والأمثلة عديدة عن القرصنة التي كانت بين الدول المسيحية الأخرى وبين المغرب الاوسط على غرار التي ذكرناها في الجدول وهي لا تهمنا في هذه الدراسة بقدر ما تهمنا الجمهوريات الإيطالية فقد أدرجناها ها هنا من أجل مقارنة حجم نشاط القرصنة الذي جمع هذه الدول المسيحية مع المغرب الأوسط من جهة، ونشاط القرصنة بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط من جهة اخرى ليتضح لنا أن

[1]– دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 614.

[2]– الأسعد شوشان، المرجع السابق، ص 435–437.

[3]– روبار بروشانفيك، المرجع السابق، ج1، ص 129.

[4]– علي عشي، المرجع السابق، ص 480.

[5]– روبار برونشافيك، المرجع السابق، ج1، 129. ابن قنفذ، الفارسية، ص 150.

[6] – ابن خلدون، العبر، ج 6، ص 448.

[7]– – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 139.

السياسة التي كانت مطبقة من طرف الجمهوريات الإيطالية، كان لا يجب عليها تعطيل العلاقات التجارية لهذا وجب عليها تفادي المقاطعة الاقتصادية بأي ثمن مع المدن المغاربية الهامة، ومن بينها مدن المغرب الأوسط، وتفادي أيضا كل فعل عنيف مثل – أعمال القرصنة – والذي يؤدي إلى ثأر الحكم أو السلطات ضد التجار[1]، لذلك كان من المعروف سابقا أن الجنويين والبنادقة أقل ممارسة للقرصنة ضد سواحل إفريقيا نسبيا إلا عندما يقع عليهم الضغط من الكنيسة ضد المسلمين[2]، ولا شك أن المصالح التجارية طغت على العلاقات السياسية بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط وذلك على عكس علاقاته مع الدول المسيحية الأخرى، وليس من باب الصدفة أن لا يسجل التاريخ أي استقبال من الطرفين للعناصر الثائرة واحتضانهما سواء من بلاد المغرب أو من الجمهوريات الإيطالية [3].

رغم المعاهدات التي كانت تنص على السلم والهدنة ومنع القرصنة والتي وقعت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة ومع كل السلطات الحاكمة التي تناوبت على حكم المنطقة – المغرب الاوسط – بحدودها الحالية – كما تم تحديد ذلك في الاطار الجغرافي لهذا البحث – أي مع الحماديين في عهدهم الثاني (القرن السادس الهجري) في كامل الجزء الشرقي من المغرب الأوسط وكذا مع المرابطين في جزئه الغربي ثم مع الدولة الموحدية وصولا إلى الدويلات الثلاث الحفصية والزيانية والمرينية فرغم هذه المعاهدات والتي سنتطرق إليها – في المبحث الثاني من هذا الفصل – فإن عمليات القرصنة لم تتوقف، إن لم يكن من طرف الجهات المعنية بهذا النشاط فعلى الأقل من طرف محاولات فردية لأشخاص ينتمون لهذه الجهات. فعلى الرغم من التدابير التي اتخذها الموحدون لحفظ أمن وسلامة البحر المتوسط والتجارة العابرة وتأمين التجارة المارة التي عقدوها مع الدول الأوروبية[4] عامة والجمهوريات الإيطالية خاصة، فإن غارات القراصنة ظلت مستمرة على

---

[1]- دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 652.

[2]- أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، ق 9هـ / 15م، ج3، ص 1583.

[3]- مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 41.

[4]- محمد عبد الله جبودة، المرجع السابق، ص 54.

سواحل إفريقيا أثناء الحكم الموحدي حيث في سنة 582هـ/1186م عقدت معاهدة بين السلطان الموحدي وبين جمهورية بيزة تقر بمعاقبة القراصنة، فجاء في أحد بنودها ما مفاده أن: **"لو أن رجلا من بيزة أو من بلد خاضع لحكومة بيزة قد اتخذ البحر مسرحا لسرقة أو مهاجمة المسلمين أو أساء إليهم بأية طريقة فيجب على حكومة بيزة مطاردته ومعاقبته كمذنب"**[1]. وتؤكد هذا الامر وثيقة من أرشف بيزة مؤرخة في 11 ديسمبر 1378م/ق 8هـ عن عديد الصعوبات والاعتداءات المتبادلة بين بحارة بيزة والبجائيين[2]. كما استمرت القرصنة من طرف جمهورية جنوة رغم المعاهدات خاصة بينها وبين السلطة الحفصية. كمعاهدة عام 643هـ/1236م والتي نصت في إحدى بنودها على أنه **"لو أن أحد الجنويين أو أحد المسيحيين بجنوة قد اتخذ البحر لمهاجمة المغاربة المسلمين يجب على شعب جنوة أن يقبض عليه ويساق الموت دون تأجير، كما تمنح ثروته إلى هؤلاء المغاربة المسلمين"**[3]، وكذا معاهدة ربيع الأول 837هـ/9 أكتوبر 1433م، والتي لم يمض عليها أكثر من شهر حتى قام القراصنة بسلب التجار الجنويين في مياه ميورقة واقتيادهم إلى بونة[4]، واستمر نشاطهم القرصني اتجاه سواحل المغرب الأوسط حتى في القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي حينما احتلوا جيجل وأقاموا بها قلعة لصيد المرجان عام 1513 م، وقد بلغ عددهم في جيجل آنذاك نحو ستمائة فرد، وقد تمكن الإخوة باربروس من افتاك جيجل من أيدي الجنويين عام 1514م[5]، مع العلم أن –**آل دوريا** – الجنويين المعروفين بعدائهم الشديد لبلاد المغرب كانوا قد تمكنوا من احتلال جيجل[6] وأقاموا فيها مركزا تجاريا لأجل التبادل التجاري بين إيطاليا وافريقيا[7] في سنة 1260م وقد تضاءل ذلك المركز التجاري لتصاعد ظاهرة القرصنة الأوروبية في البحر الأبيض

1 - De Mas Latrie, traités, p 16.

2- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 323.

3 - De Mas Latrie, traités, p 16.

4- روبار بروشانفيك، المرجع السابق، ج1، ص 267- 268.

5- – ابراهيم سعيود، لمحة عن الصراع الجزائري الإيطالي خلال العهد العثماني، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، العدد7، جامعة الجزائر، 2007، ص 206.

6- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1400هـ / 1986من ص 37.

7- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاث مئة سنة بين الجزائر واسبانيا، 1492- 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، دط، ص 166.

المتوسط خلال القرن الخامس عشر، وبأمر من شارل الخامس تمكن الاميرال الجنوي –**أندري دوريا**– بشن حملة على – الجزائر– سنة 1531م (المغرب الأوسط سابقا) وقد ابحر هذا الأخير من جنوة في جويلية 1531. مصحوبا بتسع وعشرين غليوطة، وألف وخمسمائة رجل ولما أشرف على شرشال حاول مباغتتها مستغلا انشغال الاسطول الجزائري باستعداداته للهجوم على مدينة قابس[1]، وحتى المحاولات الفردية للقرصنة بقيت مستمرة رغم المعاهدات كم أشرنا من قبل ففي سنة 620هـ/1223م ألقى حاكم وهران القبض على شيني جنوي أجبر على الرسو بميناء المدينة.[2]

وعلى العموم فقد اعتبر – **فاليريان**– أن القرصنة المغاربية عامة وبجاية خاصة قد تراجعت بعد سنة 894 هـ/1430 م دون أن تختفي كليا بل استمرت في التقلص لصالح التفوق الواضح للجنويين والبندقيين والكطاليين [3] وربما قصد – **فالريان** – قرصنة المغرب مع البلدان المسيحية بشكل عام دون استثناء، أما مع الجمهوريات الإيطالية فالملاحظ أن المغرب الأوسط كان اكثر التزاما بالمعاهدات التي وقعها مع الجمهوربات الإيطالية والتي نصت في بنودها على "الكف من القرصنة"، وهو ما يبين التزام الأسطول الموحدي بالتصدي للقرصنة المنتشرة بين المسلمين والمسيحيين لأن السياسة الموحدية كانت تقوم على مبدأ احترام نواميس التجارة الدولية وضمان السلامة والطمأنينة في البحار[4]، إذ حاولت الدولة الموحدية الالتزام ببنود الاتفاقيات المبرمة ووضع حد لعمليات القرصنة البحرية سواء من جانب المسلمين أو المسيحيين بتوقيع العقوبات على هؤلاء القراصنة[5].

---

[1]– ابراهيم سعيود، القرصنة المتوسطة، ص 156.

[2]– مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 264.

[3]– دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 563.

[4]– رسائل موحدية، تحقيق بروفنسال، ج1، ص 173– 174.

[5] - Michel Amari.Diplomi arabi del real. archivio fiorentino Florence, testo originale con la traduzione letterale e illustrazion, Published 1863 by Le Monnier in Firenze, Written in Multiple languages, p 66 – 67.

وتأكيدا لهذه النتائج سنتطرق بالدراسة إلى قضية الأسرى واقتدائهم هذه الأخيرة التي تعد مؤشرا قويا على مدى ممارسة القرصنة، انطلاقا من أعداد الأسرى في كل منطقة من منطقتي الدراسة وكذا من عمليات الاقتداء.

1 – ج /الأسرى وافتدائهم مؤشر على العلاقات اللاسلمية

إن قضية الأسر والرق قديمة قدم التاريخ، فخلال فترات التاريخ الإنساني التي اتسمت بالصراع بين القبائل أو الدول، كانت قضية الأسرى تشكل نواة علاقات التفاوض بين هذه القبائل أو الدول، فإما يصبح هؤلاء الأسرى عبيدا يسخرون لخدمة الأقوياء، أو يتم افتداؤهم بدفع مبالغ مالية أو عن طريق التبادل. وقد شكل موضوع الاسرى في ضفتي البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشمالية منحنى واسع في العلاقات بين المغرب الإسلامي وأوروبا المسيحية المتوسطية[1] عامة، والمغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية خاصة، واذا كان الحضور المسيحي قد تكثف عن طريق الكتائب العسكرية المجلوبة من بلدان الغرب المسيحي، فإن هناك رافد آخر تدعم به هذا الوجود أيضا، ألا وهو مسألة الأسرى المسيحيين الواقعين في قبضة المسلمين عن طريق الحروب أو القرصنة البحرية.

ارتبطت قضية الأسرى في المغرب الأوسط بميزات خاصة جعلتها أمرا واقعا بحكم ارتباطها بسياسة الدولة داخليا وخارجيا وتجسد ذلك في جميع المراسلات التي كانت بين السلطات في المغرب الاوسط والجمهوريات الإيطالية، ونفس الأمر بالنسبة للأسرى المسلمين الذين يقعون في أيدي الإيطاليين الذين عادة ما كانوا يقومون بمباغتة المناطق الساحلية لبلاد المغرب لإلقاء القبض عليهم وسوقهم إلى جنوة مثلا، حيث يطالبونهم بالفدية مقابل فك أسراهم[2]، وهذه القضية هي التي تهم السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط، حيث كانوا يعملون جاهدين على تحرير المسلمين من العبودية وكذا السهر على عودتهم سالمين إلى البلاد الإسلامية، وكان أفضل سبيل على ذلك هو عملية الفداء. وقد كان الإسلام يعتبر هذا الأمر بمثابة مسؤولية ملقاة على عاتق الجماعة الإسلامية، كما كان يستعان أيضا ببيت مال المسلمين لحل مشاكلها، وفي حالات أخرى كان الناس يلتمسون من السلطات تبديل الأسرى المسيحيين بإخوانهم المسلمين في البلاد المسيحية بدل إطلاق سراحهم

[1] – سعيود ابراهيم، جهود الكنيسة البابوية في تحرير الأسرى الأوروبيين في الجزائر خلال العهد العثماني (مقاربة تاريخية)، مجلة الحوار المتوسطي، تصدر عن مخبر البحوث و الدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس،العدد (15-16)، مارس 2017، ص ص، (415-434)، ص 415.

[2]– مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 261.

مقابل المال[1]، كما كانت تنظم أيضا بأمر من السلطات جمع التبرعات في المسجد[2]. ومن جهتها الكنيسة كان اهتمامها كبير بقضية الأسرى المسيحيين في المغرب الأوسط ،[3]و قامت الهيئة البابوبية والهيئات الأخرى المرتبطة بها بجهود كبيرة من أجل افتكاك هؤلاء الأسرى وإعادتهم إلى أوطانهم وذويهم كما ظهرت تنظيمات دينية عند المسيحيين متخصصة في افتداء الأسرى ومنها فرقة الثالوثيين **– Trinitaires** – أو فرقة الثالوث المقدس أنشأها القديس– **يوحنا منا**– والقديس– **فيليك سدي فالوا** – وذلك وفقا لقرار البابا – **أنوسان الثالث** – المؤرخ في 17 ديسمبر 1198م، حيث تعهد الرهبان بإنفاق ثلث ممتلكاتهم حاضرا ومستقبلا في سبيل افتداء الاسرى، وانطلق نشاط جمعية القساوسة الثالوثيين – **Trinitaires** – من مدينة مرسيليا [4]، أما منظمة عذراء الرحمة [5] أو مريم الرحيمة[6] فأنشأها – **بطرس لولا** – القديس في مدينة برشلونة سنة 1218م، وتأكد ترسيمها في عام 1235م، بمقتضى قرار صادر عن – **الملك غريغوار السابع** – مهمتها افتداء الأسرى والتضحية في سبيلهم واستدعى تقديم أنفسهم لدفع الفدية للمسلمين[7].

أمّا في الجمهوريات الإيطالية فقد أنشا في 1403م بجنوة جهاز مكلف بفداء الأسرى وهو – **ديوان الرحمة**–[8]، وعن طريق هذه التنظيمات وعن طريق البابوات عملت الكنسية على إطلاق

[1]- الونشريسي، المعيار، ج، 2، ص 161.

[2]- الونشريسي، المصدرنفسه، ص 211.

[3] – من الأمور المعالجة في الرسائل البابوية التي كانت موجهة للسلطات المغربية بصفة عامة وسلطات المغرب الأوسط بصفة خاصة ما تعلق بقضية الأسرى وافتدائهم والقرصنة وما ينجر عنها من المتاعب وكانت هاتين المسألتين من أكثر الأمور ورودا في هذه الرسائل. عن هذا الموضوع ينظر، – Clara Maillard, les Papes et le Maghreb aux XIII éme et XIV eme siecle, Etude des lettre pontificalede 1199A1419,@Brepols publishers, p 34.

[4]- شريف عبد القادر، مسألة الأسرى والجنود المسيحيين في الدولة الزيانية، (633 – 962 هـ / 1235 – 1554م)، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم، الإنسانية والإجتماعية، أبو القاسم سعد الله، حجم 14 العدد 21ن الصفحة (137 – 154)، ص 142.

[5]- بديعة الخرازي، تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الاقصى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007، الطبعة الأولى، ص 52.

[6]- Dufourcq la vie quotidienne dans les ports méditerranées au moyen age, provonce, longuedoc, catalogue, 1975, p 136.

[7]- شريف عبد القادر، المرجع السابق، صن 142.

[8]- دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، هامش، 57، ص 565.

سراح الأسرى المسيحيين، وتجسد ذلك من خلال الرسائل الموجهة إلى الرهبان والتي كانت تحثهم وتأمرهم بإسعاف الأسرى ورعايتهم روحيا والحفاظ على عقيدتهم المسيحية وتقويتها فاهتم القساوسة والمبشرون بشؤون الأسرى الدينية والدنوية وذلك عن طريق الوعظ وتثبيت العادات المسيحية في نفوسهم. واسعاف المرضى بالأدوية الروحية والجسدية والقيام بالزيارات داخل السجون والاحتفال معهم بالمقدسات والتواصل معهم دون انقطاع، ومواساتهم في محنهم وقاموا بمهمة الرعاية الروحية والإنسانية إضافة إلى محاولة افتدائهم بأنفسهم [1]. فالنظام الخاص بافتداء الأسرى تأسس من أجل التخفيف من شرور الحرب حسب – **دي ماس لاتري** –.[2]

إن تدخل السلطات في تحرير الأسرى جعل القضية من الشؤون الحكومية هناك بالطبع. حيث كان هناك الكثير من أمثلة الافتداء أو تبادل الأسرى نتيجة جهود البعثات الخاصة أو في اطار الاتفاقيات الدولية. حيث سجلت الأديرة تاريخ بعض الأحداث مثل الشكر الذي قدم سنة 1306م من طرف – **Reymend Albert** – بسبب افتدائه لأكثر من ثلاثمئة من الأسرى في تطوان وفاس وتلمسان والجزائر[3]، وما يمكن الاشارة إليه في هذا المقام هو أن تحرير الأسرى والسهر على عودتهم سالمين على يد السلطان كان يزيد من عظمة هذا الأخير. فنجد مثلا مؤرخ الخليفة الموحدي – **أبو يعقوب يوسف** – من القرن الثاني عشر يثني عليه ثناء كبيرا لأنه افتدى سكان اشبيلية الذين وقعوا أسرى في أيدي الجيوش القشتالية. حينما قال: **"وأنقذهم من ربقة عبودية الكفر إلى حرية الاسلام"**[4]. أي تم انقاذهم من التنصير وتسميتهم بالأسماء المسيحية التي كانت غالبا ما تلي أسرهم ومن ثمة عبوديتهم. إلى جانب الاهتمام الرسمي للسلطات بعملية افتداء الأسرى، كانت هناك أيضا مبادرات فردية أدت إلى إحداث وظيفة خاصة عرفت "بالفكاك".

[1]– شريف عبد القادر، المرجع السابق، ص 142.

[2] - De Mas Latrie, traities, p 71. من المقدمة،

[3]- Ibid, p 154.

[4]– ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة، ص 178.

إن الفكاك غالبا ما يكون تاجرا وصاحب علاقات دولية يستعد أيضا للسهر على افتداء الأسرى خلال رحلاته التجارية. هكذا كان يعقد العقود مع المالكين الأحرار لأجل افتداء أسرى معينين من البلاد المسيحية مقابل مبلغ مالي محدد ولقد لعبت اليهود وسكان المناطق الساحلية دورا بارزا وهاما في عملية افتكاك الأسرى المسيحيين والمسلمين. كان إسم الفكاك يطلق على كل واحد يهتم بهذه القضايا، وعرفوا بالأمانة والصدق والاستقامة وتمتعوا بثقة المسؤولين المسيحيين والمسلمين معا، على أن هؤلاء الفكاكين كانوا يقومون بهده المهمة مقابل تقاضي عمولة على أتباعهم وكانت هذه العملية تتم إما بالتفاوض أو التبادل أو الافتداء واتخذوا من اسبانيا مركزا لإقامتهم[1].

من الطرق الأخرى التي تؤدي إلى الافتداء ما كان مبنيا على الجهود التي يبذلها الأسير نفسه. هذا يعني أن الأسير كان يحاول بشتى الطرق جمع المبلغ المالي الذي يتطلبه تحرير رقبته.

هذا عن موضوع الأسر والافتداء الذي كان بين الطرفين المسيحي والإسلامي بصفة عامة أما فيما يخص إحصاء عدد الأسرى الذي كان في المنطقتين سواء في المغرب الأوسط أو في الجمهوريات الإيطالية. فصمت الدراسات الخاصة بهذا الموضوع الناجم عن قلة المصادر والوثائق التي يمكن الرجوع إليها خاصة من جانب – المغرب الأوسط – جعله من المواضيع التي يصعب كثيرا الولوج إليها. فعدم وجود أرقام احصائية مضبوطة يثير مشكل هام فيما يخص تعداد الأسرى، هذا المشكل شأنه شأن إحصاء السكان[2]. لكن هذا لم يمنع من بعض الاستنتاجات اللافتة للنظر من خلال الدراسة التي قام بها **– دومنيك فالريان –** حول هذا الموضوع[3] حيث أثبتت من خلالها أن عدد الأسرى التابعين للجمهوريات الإيطالية الذي كانوا في المغرب الأوسط خاصة – بجاية – فترة الدراسة كان قليلا مقارنة مع أسرى المدن المسيحية الأخرى وربما يرجع ذلك إلى معاهدات السلم والهدنة التي كانت تعقد بين الطرفين لفترات طويلة المدى تصل أحيانا إلى ثلاثين سنة. كما كانت هذه الاتفاقيات تعقد

[1]– عبد العزيز فيلالي، دراسات في تاؤيخ الجزائر والغرب الإسلامي، دار الهدي، عين ميلة، الجزائر، 2012، دط، ص 112–113.

[2]– هلايلي حنيفي، القرصنة وشروط افتداء الأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآداب وا لعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، العدد، 4 أفريل، 2005، ص 244.

[3]– دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج1، ص 566–569.

مجددا في مناسبات مختلفة والتي كانت لا تخلوا أبدا من البند الذي ينص على القضاء على القرصنة والتعاون على محاربتها لتفادي كل مخاطرها وعواقبها ككثرة الأسرى. وسنتطرق إلى أبرز هذه الاتفاقيات بالدراسة لمعرفة مسار العلاقات السلمية التي جمعت بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط.

المبحث الثاني: العلاقات السلمية "الدبلوماسية"

منحت الدول الإسلامية شرقا وغربا في القرون الغابرة عددا من الامتيازات للدول المسيحية الأوروبية وقدمت لها تنازلات مارست بموجبها في بلادها مهام هي من صميم ما تختص به السيادة أو السلطات الاسلامية، ومن هذه الامتيازات نظام سياسي وقضائي غريب دعي في كتب التاريخ والقانون بنظام الحماية الدبلوماسية[1] والقنصلية. تعريفه وتحديده، هو أن يمنح الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون المعتمدون في بلد ما، حماية دولهم لرعاياهم فيصيرون وهم يحملون جنسيته ويقيمون باستمرار فوق أرضه غير خاضعين لقوانينه[2] بل هؤلاء القناصلة والشخصيات الدبلوماسية الأخرى كالسفراء والمترجمين، متقيدين بما تنص عليه بنود الاتفاقيات والعهود التي كانت توقع بين الجمهوريات الايطالية عن الجانب المسيحي والمغرب الأوسط عن الجانب الاسلامي وهذا ما سنتناوله بالدراسة في هذا المبحث.

[1] – الدبلوماسية كما قال جيرمي بلاك هي في الحقيقة تعرف بلعبة الدبلوماسية لأن في جوهرها جزء من لعبة الحرب أو على الأقل لعبة استخدام القوة، والتفاوض ليضاعف القوة وليس أداة لتجنب الصراع، ينظر، جيرمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، كلمة، 2013، دط، ص ص، 8-9.

[2] – عبد الوهاب منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد، 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1405-1985، الطبعة الثانية، ص 5.

2- أ /القنصل

وظيفة القنصل كانت من أهم الوظائف الدبلوماسية، لذلك كان يختار لها نخبة من رجال الأعمال وأعيان المدينة الذين ينتمون إلى أشهر العائلات الأرستقراطية ونظرا للاهتمام الكبير الذي كان يحظى به هذا المنصب كانت هناك خلافات ومؤامرات بسبب التنافس الكبير بين الشخصيات التي كانت ترغب في هذا المنصب[1].

لقد كان القناصل يعينون من طرف السلطات العليا في بلادهم لفترة زمنية معلومة محددة بسنتين كاملتين بالنسبة لكل من جنوة وبيزة، وما بين سنة إلى سنتين بالنسبة للبندقية[2]. يساعد القنصل فيها نواب ومساعدون توكل إليهم مهمة إدارة شؤون المهاجرين، والعمل على جرد البضائع المتوفى عنها صاحبها وتجميع الميراث والدفاع عن السياسة العامة للموارد المتوفرة أو المنتظر إيرادها أمام الجمارك وحكومة المسلمين[3]، كما يعمل التمثيل القنصلي على الحرص على مصالح الرعية ورفع انشغالاتهم إلى السلطة الحاكمة[4]. لذلك كان على القنصل أن يخصص الكثير من الوقت والجهد والموارد ليضمن سياسة من شأنها أن تزيد من تجارة دولته، والدخل العام لها بشكل أساسي حتى بعد انتهاء مدة مهامه، وفي الغالب كانت تتم مكافئة القنصل من خلال مبلغ مالي ثابت يتم استقطاعه من خلال نسبة من الضرائب على حركات التجارة والتنقل التي كانت تفرض على التجار في الميناء خلال عامه الذي يتولى فيه الوظيفة[5].

كان للقنصل وحده الحق في النظر في القضايا المدنية والجنائية عن طريق الاطلاع على المحاضر الخاصة برعاياه[6]، اذا كان الخلاف يتعلق بالرعايا الاجانب أنفسهم، أما في حين نشب الخلاف بين

1- عز الدين حسن يونس، المرجع السابق، ص 16.

2 - De Mas Latrie, traités, p 88.

3- Ibid, p 86.

4- محمد مريم عبد الله، التجارة في افريقية وطرابلس الغرب، جامعة الزاوية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2013، ص،275.

5 - Jehel George, L'Italie et le Maghreb au Moyen Age siecle conflis et echanges du VII- XV, Paris, 1987,p 123.

6 - De Mas Latrie, ibid, p 86.

المسلمين وبين التجار الأجانب، فإن فض الخصام والحكم فيه يكون على يد القنصل المسيحي إذا ما كان المدعي مسلما. أما اذا كان المدعي مسيحيا فإن الحكم بينهما يوكل إلى القاضي المسلم[1].

وجد القناصل في المشهد السياسي للجمهوريات الإيطالية في نهاية القرن الثاني عشر ميلادي/السادس الهجري، وكانت الجمعيات القنصلية في الجمهوريات بمثابة السلطة التنفيذية، فالسلطة البلدية التي كانت صادرة عن المجلس العام كانت ممارسة فعلية من طرف القناصل ومجلس الثقة وكان مجلسا محدود العدد[2] وتبعية القناصل للبلدية واضح من خلال رسالة 20 نوفمبر 1315م التي ذكرت اسمي قنصلي جنوة وبيزة ونسبتهما إلى بلديتهما عندما تقول **–فرانكودي كورنيقا– Franco de Corniga** قنصل بلدية جنوة و– **باولو قريبلي – Paulo Grielli** قنصل بلدية بيزة ببجاية[3].

كان اختيار القناصل يتم عن طريق الإنتخاب بحيث يمثلون كل المجموعة السكانية، ففي جنوة مثلا كانت الهيئة المتحدة (**compana communis**) التي ظهرت في حوليات 1099–1100م وقد ظلت لثلاث سنوات وبستة قناصل قد مثلت الهويات الثلاث في المدينة، وعند انتخابهم كان القناصل ملزمين بتقديم قسمين، أحدهما احترام واجبات مهامهم والآخر أن يبقوا أوفياء لفوائد مجموعة السكان الأحرار[4].

حظيت الجمعيات القنصلية بالاستقلالية في أداء مهامها وكان القناصل مكلفين بحفظ النظام العمومي والأمن الداخلي، وتنظيم المليشيا (الجيش القوموني)، وبالدفاع عن المدينة وإدارة العدالة،

---

[1] – De Mas Latrie, traités , p 87-91

[2] – Bourgin Georges, Histoire de l'Italie,3eme, Ed,Paris, presse universitaire de l'Italie, 1964, p20.

[3]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 238.

[4] – Doumarc Bounard, les commune en ItalieXIIE-XIVE, siecle, Toulouse, presseuniversitaire du miriale, 2004, p 131.

وعند خروجهم من وظيفتهم في نهاية عهدتهم كانوا ملزمين بتقديم تبريرات لسياستهم حيث يخضعون لتحقيق ورقابة عن مشروعية نشاطاتهم (**Sindicatus**)[1].

لقد جسدت القنصلية إحدى المؤسسات الرسمية التي تشرف على النشاطات البحرية الأجنبية والتي انتظم من خلالها الحضور الأجنبي في المغرب الأوسط، وكان القنصل في البداية مديرا للفندق ثم أصبح هيئة مستقلة[2]. حيث ارتبط وجود القنصل الدائم بوجود الفندق، لأن الفندق هو مقر القنصلية، ولا يمكن أن يوجد فندق دون قنصل، حيث كما أشرنا سابقا القنصل هو المشرف عليه والمتصرف فيه والمقصود بالإشراف التسيير الإداري وتنظيم حياة التجار داخله أما التصرف فالمقصود به التصرف المالي والمادي وبالتالي فهو المتصرف في الكراء والآداءات والمصاريف حسب عقود اللزمة[3]. حيث كان الفندق عبارة عن مؤسسة للتمثيل السياسي – القنصلي - والتجاري – كما سنرى ذلك – للقوى المسيحية، فقد كان الهدف من فتح الفنادق في المدن والموانئ التي كان يرتادها التجار المسيحيون، لم يكن في حقيقة الأمر مقصورا على توفير مكان الاقامة المريحة لهم أثناء موسم تجاري محدد ولفترة زمنية معلومة. بل إن الهدف الأساسي منه هو توفير مقرات دائمة ولائقة لكل الدول الصديقة التي تم ابرام معها معاهدات للتبادل التجاري والتمثيل القنصلي لتباشر منها ادارة مصالحها السياسية والاقتصادية. ومن ثم فوجود الفنادق كان دليلا على تواصل العلاقات ودوامها[4] فهو كان بالإجمال يمثل القنصلية لمباشرة العلاقات السياسية.

وبالرجوع إلى المعاهدات التي أبرمت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية نلاحظ أن حضور القنصل ممثلا عن إحدى الجمهوريات كان بندا قارا في جميع تلك المعاهدات. مع منحه

---

1 – سمية ساعي، المرجع السابق، ص 138.

2 – علي عشي، المرجع السابق، ص 532.

3 – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 237.

4 – ناصر جبار، فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر Biblid، العدد 17، 2010، ص (77 – 89)، ص 82.

صلاحية مقابلة السلطة الحاكمة كانت في البداية مرة كل شهر ثم أصبحت مرتين في نفس الشهر ويمكن أن نلخص مهامه في النقاط التالية:

1) الدفاع عن مصالح الجاليات المسيحية سواء اتجاه السلطات المحلية أو الاجنبية.

2) إدارة الحي أو المدينة الصغيرة (الفندق) التي تقيم فيها الجالية.

3) القضاء بين الرعايا [1]، ولا يستبعد وجود قضاة تحت امرأة القنصل حيث تحتفظ الأرشيفات بوثيقة قرار تعيين قضاة من طرف محافظ مدينة بيزة من بينهم التجار المقيمين في تونس بتاريخ 8 ماي 637هـ /1240م[2]، وهناك مهمة غير مستبعدة كان القناصل يقومون بها وهي الجوسسة كونهم كانوا عيونا للباباوات وملوك الفرنج ينقلون إليهم أخبار السلطة وأحوالها[3] في المغرب الأوسط. حيث كان يجمع ويكتّل تجار كل جمهورية ممثلين بقنصلهم في الفندق الذي يتبع دولتهم، حتى يتسنى لمن يمثلهم من متابعة العمليات التجارية والمرافعة عنهم في الديوانة أو عند القاضي، وحتى يمكنهم التواصل فيما بينهم على مستوى تبادل الأخبار السياسية التي تهم دولتهم[4].

2- ب /السفير

لم تعرف الدولة الاسلامية وكذلك جيرانها من الأمم التمثيل السياسي بما نعرفه في الوقت الحاضر، من حيث إعداد دور سفارات دائمة في شتى عواصم البلاد، وإنما كان السفراء أشبه بما نعرفه اليوم بالسفراء فوق العادة الذين يوفدون في مهام رسمية وينتهي تمثيلهم الدبلوماسي بانتهاء العمل

[1] – ابراهيم القادري، بوتشيش، الجاليات المسيحية بالمغرب الاسلامي خلال العصر الموحدين، ص 91.

[2] – De Mas Latrie, traités, p 35

[3] – سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 14.

[4] – الطاهر قدوري، الأوروبيون ببلاد المغرب في العصر الوسيط وفرص التعايش، عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران،المجلد7، العدد 26، شتاء ربيع (افريل)، 1438هـ / 2016 – 2017، ص 61.

الذين يوفدون من أجله، مثل عقد معاهدة، أو إجراء فداء أو حضور حفلة زفاف أو التهنئة بتولي العرش[1].

كما لم تكن العلاقات بين الدولتين الاسلامية والمسيحية علاقة عداء مرير، بحيث استهدفت كل منهما القضاء على الأخرى، وإنما نظمت كل من هاتين القوتين علاقتهما على أسس دينية بحيث تعيشان في مودة وسلام وكشفت الرسائل التي تبادلها كبار رجال الدولتين على تلك الحقيقة السالفة وحرص كل منهما على التمسك بأهداب حسن الجوار. وينسب إلى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وهو مؤسس الدولة الاسلامية إرسال أول سفارة اسلامية إلى هرقل امبراطور الروم[2]. والسفارة لغة هي النيابة حيث يقال: "سفرته بين القوم أي اصطلحت"[3]، والسفر بين القوم إذا أصلح لأنه أزال ما كان هناك من عداوة وخلاف[4]. أما السفارة اصطلاحا فيرادفها إيفاد شخصا معتمدا للقيام بمهمة معينة [5] أما السفير فهو الرسول والمصلح بين القوم والجمع سفراء، وقد سفر بينهم يسفر سفرا [6].

فبالنسبة للسفراء الذين توافدوا على بلاد المغرب الاسلامي عامة والمغرب الاوسط خاصة فقد كان تمثيلهم مؤقتا، فبانتهاء المهمة التي وكلوا من أجلها في ابرام معاهدة صلح أو افتداء الأسرى، والتي أوردتها المصادر عند استقبالهم لمدة معينة ثم رجوعهم محملين بهدايا، وكانت السفارة تتشكل من

---

[1]– ابراهيم أحمد العدوي، السفرات الاسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، دار المعارف بمصر، دط، دت، ص 23.

[2] – ابراهيم أحمد العدوي، الدولة الاسلامية وإمبراطورية الروم، دار رياض الصالحين للطباعة والنشر، 1414– 1994م، الطبعة الأولى، ص ص175– 176.

[3] – أبو زكرياء النووي، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، دط، ج1، ص 149.

[4] – أبو القاسم الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى، ج1، ص 457–458.

[5] – عثمان بن جمعة ضميرية، السفارة والسفراء في الاسلام، دط، دت، ص 27.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، دث، دط، مج1، ج 23، ص 2025-2026.

السفير والوفد المرافق له، فإذا كان سلاطين المغرب الاسلامي اختاروا العلماء للقيام بالسفارة ففي المقابل استعمل النصارى القساوسة لتمثيلهم الدبلوماسي[1].

كان السفراء يختارون وفق أدق القواعد التي لا تختلف عن النظم التي تتبعها الدول الحديثة اليوم عند تعيين سفرائها، فالسفير كان يمثل الخليفة أو الملك، أي رأس الدولة يتكلم باسمه، ويفاوض عنه ويبرم العقود والمعاهدات نيابة عنه[2]، لذلك حرص الحكام بأنفسهم على اختيار المرشحين للسفارة وذلك بعد الاجراءات الأولية التي يقوم بها الموظفون المختصون بالسلك السياسي كأصحاب ديوان الانشاء والذي كان صاحبه أشبه بكاتب الرسائل، ونظرا لعمق العلاقة التي كانت بين الوضع السياسي والرسالة[3] . فقد قام كاتب الرسائل بالتمهيد لاختيار السفراء واعداد الكتب التي يحملونها[4]. لذلك كانت هناك معايير خاصة لانتقاء السفراء من بينها المظهر الخارجي للسفير حيث كان له الدور الكبير في نجاح مهمته وهذا يبدأ باسم ولقب السفير وصورته وحسن مظهر[5]. كما اعتبرت الأخلاق من أهم الشروط التي يجب أن يتميز بها السفير فاعتبر صدق السريرة وحسن الخلق من واجبات من يتولى السفارة[6]. وهذا ما أوصى به أبو حمو موسى الثاني ابنه في قوله: "**أن يكون صادق القول حافظا على الأسرار كاتما لجميع الأخبار**"[7]، أما ابن رضوان فيقول: "**فيجب عليك أن تختاره أرفع من حضرتك عقلا وبصيرة وهيئة وأمانة، مجنبا لجميع الريب فان وجدته كذلك فأرسل به**

---

[1] – أمال سالم عطية، السفارات في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين ق (13-14م)، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، إشراف، عبيد بوداود، 2015-2016، ص ص 15-16.

[2] – ابراهيم أحمد العدوي، السفارات الاسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، ص،23.

[3] – محمد البركة، الدولة المرابطية ملامح نظام الكتابة الديوانية، افريقيا الشرق، 2008، دط، ص 159.

[4] –.ابراهيم أحمد العدوي، المرجع السابق، ص 24.

[5] – سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية الاسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، الطبعة الأولى، ص 171.

[6] – محمود شيت خطاب، سفراء النبي صلى الله عليه وسلم، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، دار الأندلس الخضراء، جدة 1996، الطبعة الأولى، ج2، ص 278.

[7] – أبو حمو موسى الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق وتعليق محمود بترعة، دار النعمان للطباعة والنشر، دار الشيماء، الجزائر، 2012، دط، ص 243

وفوض إليه، بعد أن تعرف غرضك... وإن لم يكن بهذه الصفة فليكن أمينا ثقة يقظا"[1]، أما الماوردي فيلخص ما يجب أن يتصف به السفير في قوله: **"فلا يختار لرسالته إلا رائع المنظر كامل المخبر، صحيح العقل حاضر البديهة ذكي الفطنة فصيح اللهجة جيد العبارة ظاهر النصيحة موثوق بدينه وأمانته مجربا منه حسن الاستماع والتأدية كتوما للأسرار عفيفا عن الأطماع غير منهك في الهوامش والسكر والشرب"**[2].

أما عن طريقة التعامل مع السفراء، فمن جانب المغرب الاسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة كان يتم استقبال السفراء وفق مراسيم حيث يتم ارسال من يستقبلهم من طرف السلاطين، لذلك استحدثوا منصب خاص في الدولة تتلخص مهام صاحبه في السهر على استقبال الوفود، والذي كان يتم في قصور السلاطين، لمدة ثلاثة أيام وبعدها يتم استدعائه من طرف السلطان لمعرفة سبب سفارته. فكان ذلك مدعاة لهيب الدولة وعظمتها في نفوس ملوك وسلاطين الدول الأخرى،حتى اذا عادوا إلى أوطانهم تحدثوا بما رأوا[3]، وقبل عودة السفير إلى بلده يزود بوثائق تصدر عن ديوان الانشاء وفيها التعريف بالسفير والغرض من سفارته وهي ما تعرف بأوراق الاعتماد والتي كانت تكتب باللغة العربية، وأحيانا يحمل السفير ترجمة بلغة البلد الذاهب إليه[4]. لذلك كان للمترجم دور كبير في العلاقات الدبلوماسية حيث يعتبر الوسيط بين السفير المسيحي والسلطان، ويمكن أن يكون المترجم مسلم كما يمكنه أن يكون نصرانيا حيث وردت عدة أسماء للنصارى في الرسائل والمعاهدات المبرمة بين الطرفين، كما كان للمترجم دور الوساطة في الديوان ونستنشف ذلك من خلال الرسالة التي بعثها أحمد بن تميم الترجمان ببجاية يطلب فيها وساطة أشياخ وأعيان بيزة لدى

---

[1] – ابن رضوان المالقي، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي، سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1984، الطبعة الأولى، ص 346.

[2] – الماوردي، نصيحة الملوك، تحقيق محمد خضير،مكتبة الفلاح، الكويت، 1983، الطبعة الأولى، ص 276.

[3] – عمر راكة، علاقات الدولة الموحدية بالامارات الاسلامية والممالك المسحية في الأندلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2001، ص 79.

[4] – عبد الرحمن محمد، الدبلوماسية الاسلامية، دار اليقين للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، دط، ص 141.

قائد البحر –**أبي السداد موفق بن عبد الله**– حتى يعيده إلى الترجمة [1] كما ذكر الترجمان في الرسالة التي وردت عند ميشال أماري إذا جاء فيها: "...**أن تجتمع بصغير بارية البيشاني وتخصه بالسلام لللجلاد الذي اشترى منه خمسمائة جلد خروف على يد الترجمان الذي يسمى بالإفرنجي أزمات دفركا بثمانين دينار...**".[2]

لقد عرفت العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الايطالية انطلاقاتها الفعلية مذ بداية القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي[3] خاصة بعد توترا العلاقات بين هذه الأطراف بسبب القرصنة، لذلك عمدت الأطراف المتصارعة إلى السفارات والبعثات الدبلوماسية بيتهما لتهيئة جو ملائم لتعزيز العلاقات التي امتزجت فيها الدبلوماسية بالتجارة وبمشاكل القرصنة ومن ثمة اقتضت المصلحة المتبادلة بين البلدين إلى تبادل السفارات والجدول التالي يلخص أهم السفارات التي كانت بين المغرب الأوسط بانتمائه الجغرافي لكل الدويلات (الحمادية – المرابطية – الموحدية –الحفصية– الزيانية – والمرينية). طيلة فترة الدراسة مع الجمهوريات الايطالية حسب ما جاءت به المادة العلمية المتوفرة في هذه الدراسة .

السفير	مرسل من	مرسل إلى	تاريخ السفارة	المصدر
Di Alberchis	**جمهورية جنوة**	**السلطان عبد المؤمن علي**	**556هـ/1161م**	**De mas latrie, traité, p 47**
Girardo	**جمهورية بيزة**	**السلطان الحفصي أبو محمد عبد الواحد بن أبي حفص**	**607هـ/1210م**	**أحمد عزاوي، رساءل موحدية، ج1، ص 256.**
Pierre delfino	**جمهورية البندقية**	**الدولة الحفصية**	**629هـ/1231م**	**De Mas Latrie, traité,**

[1] – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 227.

[2] – Michele Amari, diplomi arabi, p 61.

[3] – محمد لمرالي علوي، الاطار العام للعلاقات المغربية مع جمهوريات المدن الايطالية ،البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية سلسلة الندوات رقم 7، المحمدية، المغرب، دث، ص 209.

				p 196
Conard de Castro	السلطان الحفصي	جمهورية جنوة	637هـ/1237م	De Mas Latrie, traité, p 116.
Daront Visconti	الدولة الحفصية	جمهورية بيزة	14شوال 662هـ/1264م	De Mas Latrie, traité 43 p,
Obison Adlar	جمهورية جنوة	الدولة الحفصية	671هـ/1272م	De Mas Latrie, Relation, p 140
Michel Michilet	جمهورية البندقية	الدولة الحفصية	717هـ/1317م	De Mas Latrie, traité, p 216.
Michilet	جمهورية البندقية	الدولة الحفصية أبي يحيى أبي بكر	723هـ/1323م	روبار بروشنفيك، ج1، ص 175
Nicolat Lanvardocc i	جمهورية بيزة	الدولة الحفصية	795هـ/1393م	روبار بروشنفيك، ج1، ص، 235
Misso Jibo – Jack Ambriaco	جمهورية جنوة	السلطان الحفصي أبو حفص	683هـ/1284م	روبار بروشنفيك، ج1، ص 124
William Zerbino – Oberto Nicro	جمهورية جنوة	الموحدين	586هـ/1191م	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص .37
Ramon Marcilli	جمهورية بيزة	أمير بجاية	697هـ/1298م	صالح بعيزيق، ص، .244

Pierre De Labarbi	جمهورية بيزة	الاراضي الحفصية	9 أفريل 759هـ 1358م	De Mas Latrie, traité, p,66
Lama D'oria – Enrico squarcifico	جمهورية جنوة	السلطان يغمراسن	769هـ/13 أفريل 1272	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص، 84.
Cocco Griffi	يوسف بن عبد المؤمن الموحدي	جمهورية بيزة	561هـ/1166م	De Mas Latrie, traité, p 48
Grimaldo	جمهورية جنوة	الموحدين	564هـ/1169م	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 36
Jack Vlarisio	جمهورية البندقية	الأراضي الحفصية	794هـ/1392م	De Mas Latrie, traité, p 132
Jean Dondolo	أبو عبد الله المستنصر بالله	جمهورية البندقية	669هـ/1271م	De Mas Latrie, traité, p 203.
Loclito Piggnoli	جمهورية جنوة	أبو حفص عمر	686هـ/1287م	De Mas Latrie, traité, p 125.
Philp Guiliame	جمهورية البندقية	الحاكم الحفصي	649هـ/1251م	De Mas Latrie, traité, p 199.
Jean Fajioli – Rainner	جمهورية بيزة	أبو زكريا اللحياني	713هـ/1313م	De Mas Latrie, traité,

Del beango				**p 49**
Ghanier porcollini	جمهورية بيزة	أبو اسحاق	**754هـ/1353م**	**De Mas Latrie, traité, p 56.**
Spinora Zakarie	الدولة الحفصية	جمهورية جنوة	**838هـ/1445م**	**De Mas Latrie, traité, p 124.**
Antoine Grimaldie	الدولة الحفصية	جمهورية جنوة	**858هـ/1465م**	**De Mas Latrie, traité, p 150.**
Marc Caroco	جمهورية البندقية	الدولة الحفصية	**721هـ/1305م**	**De Mas Latrie, traité, p 211.**
Berficcio Falirio	الدولة الحفصية	جمهورية البندقية	**820هـ/1427م**	**De Mas Latrie, traité, p 249**
Maffco De Pizaro	الدولة الحفصية	جمهورية البندقية	**849هـ/1456م**	**De Mas Latrie, traité, p 255**
Andri ابن ميشال	الدولة الحفصية	جمهورية بيزة	**799هـ/1397م**	**De Mas Latrie, traité, p 70**
Cibo Guillemino	الدولة الحفصية	جمهورية جنوة	**648هـ/1250م**	**De Mas Latrie, traité, p 118**
Gantil Grimaldi – Lutchivo	الدولة الحفصية	جمهورية جنوة	**793هـ/1391م**	**De Mas Latrie, traité, p 130**

De Bonavey				
Andri De Marie	**الدولة الحفصية**	**جمهورية جنوة**	**826هـ/1433م**	**De Mas Latrie, traité, p134**

يمكن تلخيص مهمة السفير في كونه رسول عن سلطة البلاد التي أرسلته وليس من الضروري أن تكون هذه البلاد بلاده، مهمته محددة وتنتهي صلاحيتها بانتهائها فهي مهمة غير قارة قد يقوم بها بعض التجار بصفة موازية لرحلتهم التجارية أو بعض النبلاء الذين كانوا بدورهم مهتمين بالتجارة، هذا يعني أن السفير لا يرسل خصيصا في ذمة مهمة ديبلوماسية معينة[1].

إن أهم ما ميز العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الايطالية هو جو التوتر بسبب أعمال القرصنة في الحوض الغربي للمتوسط، لذلك يلاحظ تباين في نشاط السفارات بين مدة وأخرى وانقطاعها في أحايين أخرى، وقد حرصت هذه الجمهوريات على تحسين علاقاتها عقب كل قرصنة، لذلك في كل مرة ترسل سفرائها لتجديد الصلح خوفا من تضرر تجارتها ولأن علاقاتها – الجمهوريات الإيطالية – كانت أكثر سلمية مع المغرب الأوسط على عكس الممالك النصرانية الأخرى كما تطرقنا إليه سابقا فإن المعاهدات والإتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين تبقى دليل قاطع على ذلك فما هي أهم الإتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين في فترة الدراسة وما هي أهم البنود التي تضمنتها –خاصة ما يتعلق- بالعلاقات السياسية بين الطرفين.

[1]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 244

2- ج /معاهدات السلم والهدنة

في خضم الحروب والقرصنة والغزوات بكل أنواعها، جميع العلاقات السياسية والتجارية وحتى الثقافية لم تتوقف بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط، ولم تكن هذه الأعمال العدائية عقبة على الإتصالات السلمية بين المسلمين والمسيحيين والتي كللت بمجموعة من الإتفاقيات والمعاهدات[1] عنونها – **دي ماس لاتري –** باتفاقيات السلم والتجارة ونحن من خلال هذا المبحث نحاول التطرق إلى تلك المعاهدات التي كانت تعقد بين السلطات في الجمهوريات الإيطالية الثلاث- بيزة – جنوة – البندقية مع المغرب الأوسط بحدوده الجغرافية الحالية وبالتالي سنذكر تلك المعاهدات التي وقعت مع الدولة الحفصية والتي خضعت لها المنطقة الشرقية للمغرب الأوسط لأنها عادة ما كانت تشمل بونة وبجاية والقل وحتى المناطق الداخلية كقسنطينة، تلك المعاهدات التي كان موضعها الأول والرئيسي هو الإتفاق بين الطرفين على الأمن والسلام، رغم أن الشكل العام لهذه الإتفاقيات طبع بأمرين من التدابير والوصفات، الأولى ضمانات لحماية الشعب المسيحي وممتلكاته والثانية إلتزامات المسيحيين وحكوماتهم مقابل الحقوق الممنوحة لهم ولقد لخصها -دي ماس لاتري- في النقاط التالية:

1) أمن الرعية وحرية المعاملات.
2) اختصاص القناصل وتعيين مسؤولياتهم.
3) الممتلكات الخاصة بالمؤسسات العقارية والكنائس والمقابر.
4) المسؤولية الفردية.
5) تحريم حق المساومة.
6) التحريم المتبادل للقرصنة.
7) التدابير المتعلقة بالتهريب والحق في الحبس الوقائي.
8) حماية الغرقى وإلغاء الحق في الحطام.

[1] -De mas latrie. Traitiés, pp.84-85

9) قبول الأجانب الخاضعين لعلم الخلفاء.

10) الضمانات المتعلقة بنقل البضائع وحفظها وبيعها.

11) اعادة تصدير السلع غير المباعة بالحلقة.

12) الواجبات والإلتزامات العامة والشرطية بشأن التجارة وحكوماتهم وشملت ما يلي:

- منافذ مفتوحة فقط للتجارة المسيحية.
- حرية العبادة.
- احتياجات متنوعة.
- الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات والحقوق الرئيسية.
- تدابير مكافحة التهريب.
- الحق في العيش الوقائي.
- المعاملة بالمثل والحماية بالنسبة للرعايا والتجار المسلمين.

فمن خلال هذه المعاهدات أكد على الأمن والحماية لأول مرة لجميع الرعايا والتجار المسيحيين من طرف السلطات المغرية التي تم عقد المعاهدات معها، وامتدت ضمانات الأمن سواء أثناء بقائهم في المدن أو أثناء سفرهم وهكذا وضعوا هم وممتلكاتهم تحت الحماية المباشرة للسلطات العليا التي عبر عنها في العصور الوسطى بكلمة – **أمان** – عند المسلمين وكلمة – **Safijoirda**– عند المسيحيين.[1]

أما عن أشهر معاهدات السلم نذكر:

1-/ مع جمهورية بيزة:

-531هـ/1133م مقتطفات بشأن معاهدات السلام المبرمة بين جمهورية بيزة وملوك العرب المختلفة في إفريقيا[2].

1 -De mas latrie, traités, p 85.

2 - Ibid, p 22.

- 579هـ/1181م 19 ماي، رسالة من رئيس الأساقفة والقناصل والمستشارين والمواطنين في بيزة إلى – **أبو يعقوب يوسف** – الخليفة الموحدي عن الصعوبات التي تلقتها جمهورية بيزة من أجل استخراج الجلود المغربية من مملكة بجاية.[1]

-585هـ /1186م، 15 نوفمبر، معاهدة السلام والتجارة المبرمة لمدة عشرين سنة بين – **أيو يوسف يعقوب ابن يعقوب يوسف** – الخليفة الموحدي وجمهورية بيزة.[2]

-635هـ /1237م، رسالة من السلطات المغربية بشأن القلاقل التي تلقاها المسلمون وكانت موجهة إلى – أوبالدو فيسكونتي–**Obaldo Visconti** – البوديستا في بيزة[3].

627هـ/1229م، أو 1234م، في نهاية شهر أوت عقدت معاهدة السلم والتجارة لمدة ثلاثين سنة بين جمهورية بيزة وسلطان تونس– **أبو زكرياء يحيى ابن ابي حفص**–.[4]

-661هـ/1263م 10 أوت وفي بيزة تم توقيع عقد أو الإتفاقية المعروفة ب **–Nolis** – **والتي** تعني عقود الكراء في البحر وقد تحدثت عن التسهيلات التي قدمت لمختلف التجار وملاك السفن من جمهورية بيزة في رحلتهم إلى بجاية[5].

-663هـ/1264م، في تونس معاهدة السلام والتجارة المبرمة لمدة عشرين سنة بين جمهورية بيزة و– **أبو عبد الله المستنصر** – سلطان تونس بواسطة **السفير– Darent Visconti**.[6]

-712هـ/1313م، 14 سبتمبر في تونس عقدت معاهدة سلم وتجارة لمدة عشر سنوات بين **–أبو يحيى زكرياء**– وجمهورية بيزة بواسطة السفيرين **–Gean Fagioli–** و– **Rainer –delbagno**.[7]

---

[1]- De Mas Latrie, traités, p 27.
[2] -Ibid, p 28.
[3] -Ibid, p 30.
[4] -Ibid, p 31.
[5] - Ibid , p 38
[6]- Ibid , p,43.
[7]- Ibid , p 49.

- 752هـ/1353م 16 ماي في تونس، معاهدة سلم وتجارة لمدة عشر سنوات، ابرمت بين جمهورية بيزة والأمير أبو أسحاق ابراهيم أبو يحيى أبو بكر سلطان تونس بواسطة البيزي **– Ghanier Porcollini–**.[1]

-756هـ/1358م 9 أفريل، معاهدة السلام والتجارة بين السفير البيزي **– Pier De la Barbe–** والسلطان – **أبو عنان فارس ابن أبو الحسن** – الذي كان تخضع له الجزائر وبجاية وغيرها من الأراضي.[2]

- 795هـ/1397م، في 14ديسمبر في تونس عقدت معاهدة سلام وتجارة بين جمهورية بيزة و**– أبو فارس–**، برعاية **– André –** ابن **– Michel –** سفير بيزة.[3]

2–/ المعاهدات مع جمهورية جنوة

- 634هـ /1236م، 10 جوان في تونس ابرمت معاهدة بين جمهورية جنوة و**– أبو زكرياء –** حاكم تونس وطرابلس من قبل السفير الجنوي **– Conard de Castro –** .[4]

- 648هـ /1250م، 18 أكتوبر في تونس أبرمت معاهدة لمدة عشر سنوات بين**–أبو عبد الله محمد المستنصر–** حاكم تونس وجمهورية جنوة عن طريق السفير الجنوي **– Cibo – Guillemino**.[5]

- 649هـ/1251م، 11جويلية في جنوة وقعت اتفاقية تضمنت وعد من أحد التجار المغاربة بأن يكون ممثلا عن ملاك السفن التي تنهب في البحر ويعد بالتخلي عنها وقال أنه ورفاقه مستعدين للتصدي لكل القراصنة الخاضعين للبودستا الجنوية إن منحوا الفرصة في غضون خمسة عشر يوما.[6]

---

[1]-De Mas latrie, traités , p 56.

[2]-Ibid, p 66.

[3]- Ibid , p 70.

[4] - Ibid, p 116.

[5] - Ibid s, p 118.

[6] - Ibid, p 121.

- 649هـ/1251م، 2 أوت في جنوة وقع ميثاق **–Nolis–** من سفينة الجنة العظيمة للرحلة التي كانت متوجهة إلى تونس –والموانئ التابعة للمغرب الأوسط– مع البضائع والركاب وتأمين طريقها وسلامة ركابها.[1]

- 685هـ/1287م، في 9 جوان في تونس وقعت معاهدة بين **–Loclito Pijjnoli–** والمفوضين المعينين من قبل السلطات الحفصية لتلبية متطلبات الجنويين.[2]

- 789هـ/1391م، 17 أكتوبر في تونس،ابرمت اتفاقية تأكيد حصل عليها سفراء من جنوة وهما **– Gantile Grimaldi –** و– **Lutchivo de Bonavey**– على المعاهدة التي ابرمت في 18 أوت 1383م من طرف **– Frediric Lecavelo –** من جمهورية جنوة وحاكم تونس – **أبو العباس أبو بكر** – لإفتداء الأسرى المسيحيين.[3]

-831هـ/1433م، 10 أكتوبر في تونس، أبرمت معاهدة السلام والتجارة لمدة عشرين سنة من قبل **–André de Mari–** بين جمهورية جنوة وأبو فارس حاكم تونس وبونة وبجاية للتأكيد على المعاهدة التي أبرمت بين أبو فارس وباسم الجمهورية الجنوية دوق ميلانو **–Christophe Marruffo –**.[4]

- 844هـ/1445م، 29ديسمبر في تونس، تم الحصول على تأكيد وتمديد لمعاهدة 1433م لمدة اثني عشر عاما مع إضافة إلى تلك المعاهدة مطالب الحاكم التونسي– **أبو عمر عثمان**– عن طريق السفير الجنوي **– Spinola Zakarie –**.[5]

- 854هـ/1456م، 5 جانفي، الدوق ومجلس الشيوخ في جنوة يناشدون الحاكم الحفصي بالإفراج عن عشرة أشخاص وقعوا أسرى جراء القرصنة وفقا لمعاهدة بين السلطان وجمهورية جنوة [6].

---

[1] - De Mas latrie, traités , p 122.

[2] - Ibid, p 125.

[3]- Ibid , p 130.

[4]- Ibid,p, 134.

[5] -Ibid, p 142.

[6] -Ibid, p 147.

- 854هـ /1456م، 5 جانفي، المسؤولين عن بنك **–سان جورج–** بعثوا بخطاب إلى قنصل الجمهورية الجنوية في تونس في المعاهدة السابقة المبعوثة إلى حاكم تونس باسم الدوق ومجلس الشيوخ من أجل فداء أسراهم [1].

- 854هـ /1456م، في 6 أكتوبر من جنوة المسؤولين عن بنك أو مكتب **–سان جورج–** في جنوة يطلبون من الحاكم الحفصي إطلاق سراح القراصنة المسيحيون في دولته، ويذكرون بأن سكان جزيرة كورسيكا وباعتبارهم خاضعين لجمهورية جنوة هم أيضا معنيين من الإمتيازات الممنوحة من خلال المعاهدات القائمة بين الجمهورية والدولة الحفصية [2].

- 863هـ /1465م،15 مارس في تونس، تأكيد لمدة ثلاثين سنة على ما جاء في المعاهدات القائمة بين جمهورية جنوة وحاكم تونس– **أبو عمر عثمان–** وإضافة إليها المعاهدات المبرمة من طرف **–Antoine Grimaldi–**.[3]

3– /مع جمهورية البندقية

- 629هـ/1231م، 5 اكتوبر في تونس أبرمت معاهدة السلام والتجارة لمدة أربعين سنة من قبل **– Pierre Delfino–** من الجمهورية البندقية والحاكم الحفصي.[4]

- 649هـ/1251م، افريل في تونس، أبرمت معاهدة السلام والتجارة لمدة أربعين سنة بين دوق البندقية **– Marin Morsine –** و– **أبو عبد الله –** الحاكم الحفصي والذي تفاوض بشأنها السفير البندقي **– Philip guiliane–**.[5]

[1]- De Mas latrie, traités, p,149.

[2]- Ibid , p 150.

[3] - Ibid, p 150.

[4] - Ibid , p 196.

[5] -Ibid, p 199.

- 669هـ/1271م، في شهر جوان أبرمت معاهدة تفاوض فيها **–Jean Dondolo–** سفير البندقية مجددة لمدة أربعين سنة لمعاهدة 1251م المرسلة من طرف **–أبو عبد الله محمد المستنصر بالله–** [1].

- 672هـ– 679هـ/1274م- 1281م مداولات المجلس الأعلى في البندقية بشأن التجارة والقناصل البندقيين في الدولة الحفصية والإدعاءات التي كان التجار البنادقة يوجهونها لعمال الديوان في الأراضي الحفصية.[2]

- 803هـ/1305 م، 3 أوت في تونس، أبرمت معاهدة السلام والتجارة لمدة عشر سنوات بين دوق البندقية **–Pier Gradinigo–** وحاكم تونس برعاية **–Marc Caroso–** سفبر البندقية.[3]

- 815 هـ/1317م، 12 ماي في تونس، تم توقيع عقد لمدة خمسة عشر عاما من قبل السفير البندقي **– Michele Michilet –**.[4]

- 890هـ/1392م، 4جويلية في تونس، تم توقيع معاهدة السلام والتجارة المبرمة لمدة عشر سنوات بين – **أبو العباس أحمد** – حاكم تونس ودوق البندقية **–Ontoine vinie –** والتي أرسلها **– Jack Vlarisio–** كسفير وقنصل البندقية إلى الأراضي الحفصية.[5]

- 890هـ /1392م، 4 جويلية في تونس، رسالة من حاكم تونس إلى دوق البندقية حول السلام في هذا اليوم.[6]

---

[1]- DeMas Latrie, traités, p 203.

[2] - Ibid, p,206.

[3] - Ibid, p 211.

[4] -Ibid, p 216.

[5]- Ibid , p,232.

[6] - Ibid, p 237.

- 890هـ/1392م، 5 جويلية في تونس، رسالة من القنصل –**Jak Yaliso** – إلى دوق البندقية للتفاوض بشأن المعاهدة التي وقعت قبل يوم بين البندقية والدولة الحفصية.[1]

- 825هـ/1427م، تم تجديد معاهدة 1392م التي حصل عليها سفير البندقية– **Berfuccio Falirio**– من أبو–**فارس**– حاكم تونس بشأن التاجر البندقي – **Jean de Canale**– الذي حجزت له الجمارك المغربية على ست وأربعين من القماش البرجوندي.[2]

- 836هـ/1438م،30 ماي في تونس تم توقيع معاهدة سلم وتجارة لمدة عشرون سنة بين دوق البندقية –**Leonardo Bombo**– .[3]

- 854هـ/1456م، 9 أكتوبر في تونس، تم التأكيد لمدة ثلاثين سنة على معاهدات السلم والتجارة بين جمهورية البندقية و– **أبو عمر عثمان** – الحاكم الحفصي عن طريق سفير البندقية – **Maffcode Pizaro**–.[4]

---

[1]- DeMas Latrie, traités, p 238.
[2] - Ibid, p 249.
[3]- Ibid, p 250.
[4]-Ibid, p 255.

المبحث الثالث: العلاقات السياسية من خلال الإتفاقيات

رغم أن الإتفاقيات لم تكن فقط خاصة بالجانب السياسي -كما رأينا – بل حوت أيضا بنودا تتعلق خاصة بأمور التجارة، إلا أننا في هذا المبحث سنركز على البنود التي تحدثت ورسمت معالم العلاقات السياسية بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط، كل جمهورية على حدى طيلة فترة الدراسة حسب ما توفر لدينا من معلومات.

لقد أسهمت انتصارات المرابطين في وقعة الزلاقة ووصول أسطولهم إلى صقلية في الدفع باسم المغرب إلى الأمام، وغدت بعض الجمهوريات التي تقع على البحر المتوسط تتوسل للتعرف على هذا المغرب والتعامل معه على حد تعبير – **عبد الهادي التازي**– وهكذا عرفت أيام المرابطين عهدا جديدا على صعيد العلاقات الدولية وفي ميدان التعامل التجاري على وجه الخصوص، ممّا سيتبلور بصفة بارزة أيام دولة الموحدين.[1]

أما فيما يخص بني حماد الجيران المباشرين للمرابطين فقد كانوا مرتبطين مع زعيم النصرانية في روما بعلاقات جد طيبة وهو الأمر الذي تكشف عنه الوثائق المحفوظة إلى الآن في أرشيف حاضرة الفاتكان خاصة في عهد الأمير الناصري الحمادي الذي كان يرى أن من السياسة أن يحتفظ بعلاقات ودية مع الجماعات المسيحية التي تقيم بالإقليم الذي كان يحكمه. وكان لهذه الجماعات كما هو معلوم علاقات منتظمة مع المركز البابوي وبخاصة في عهد البابا – **جريجوري السابع** –.[2]

وهذا ما يبين أن العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط بدأت منذ خضوع المغرب الأوسط بجزئه الشرقي للحماديين وجزئه الغربي للمرابطين مع بدايات القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي.

[1]– عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1422 – 2001، الجزء الأول، ص 289.

[2]– جرجوري السابع، ولد في توسكان 1020-1085، واحد من أعظم البابوات في تاريخ الكنيسة وقد تولى البابوية خلال الفترة مابين 1073م-1085م، واشتهر خاصة بنضاله ضد الإمبراطور هنري الرابع وكذا باتخاذه لعدة إجراءات مثل فرض العزوبة على القساوسة. ينظر،العربي اسماعيل، دولة بني زيري ملوك غرناطة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، دط، ص 176.

فبالرغم من عدم وجود آثار مكتوبة ومحددة عن الشروط التي كانت تجري على مقتضاها تلك الإتفاقيات التي وسمت تلك العلاقات فإن هناك على الأقل أذونا بالمرور كانت تمنح بشكل أو بآخر لبعض السفن المتوسطية لتقصد الموانئ المغربية. مع بداية القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي.

3– أ /العلاقات مع جمهورية بيزة

فيما يخص العلاقات مع جمهورية بيزة فقد عرفت منذ أيام المرابطين سنة 531هـ/1133م عهدا جديدا حيث أبحرت باخرتان افريقيتان إلى بيزة من طرف ملك المغرب **– علي بن يوسف بن تاشفين–** حملت على ظهرها بعثة دبلوماسية من المغرب، وكانت بيزة آنذاك من مصادر قوة البحر المتوسط. وهناك جرت مفاوضات بين قادة جمهورية بيزة وبين السفراء المغاربة تم على اثرها التوقيع على معاهدة السلام والتجارة يوم 20 شعبان 531هـ/26 جوان 1133م، وقد كان هذا العقد يشمل منطقة أمير تلمسان ويتحدث عن شخصية ثانية ربما كان حاكم الجزر الشرقية أو أمير الأسطول المرابطي القائد **– ابن ميمون –** الذي لا يستغرب وجوده في بيزة[1]. أما عن علاقة جمهورية بيزة مع الدولة الحمادية فكانت بدايتها الأولى منذ القرن الخامس الهجري /الحادي عشر ميلادي، عندما شن أسطول من بيزة بتأييد من أسطول جنوة غارة على مدينة بونة الحمادية التي كانت قاعدة بحرية مهمة فخربها واحتلها مدة قصيرة وذلك في سنة 426هـ/1034م.[2]

إن الأوضاع المحيطة بالدولة الحمادية بسبب المتاعب التي سببها الغزو الهلالي وكذا القطيعة مع الخلافة الفاطمية وكذا أعمال التخريب التي طالت السواحل الحمادية بسبب أعمال القرصنة كل هذا أدى إلى انشغال الأسطول الحمادي عن التأهب للعدو البحري الذي تعاظم ببعد ظهور الأساطيل المسيحية خاصة جنوة وبيزة[3]، ودفع بالحماديين إلى توطيد علاقاتهم مع الجمهوريات الإيطالية عامة وبيزة خاصة. ومن دلائل العلاقات المسالمة بين الطرفين، إقامة ممثلية في بجاية مع بيزةء والتي كان في ذلك الوقت والد الشخصية التي درست الرياضيات على يد علماء بجاية. **–ليوناردو فيبونانشي–** رئيسا لمركزها التجاري[4]. كما استغل الناصر الحمادي سير الأسقف **– Servand –** إلى البابا

[1]– عبد الهادي التازي، المرجع السابق،ج، 1، ص 298.
[2]– عبد الحليم عويس، المرجع السابق، ص 188.
[3] – Goutier.E .F, le passé de l'Afrique du nord , les siecles obscas, paris,1937, p 371.
[4]– يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009، دط، ج، 1، ص 43.

جريجوري السابع وحمله هدايا جليلة[1]. كما بعث له برسالة ودية وتأكيدا منه على توطيد العلاقات بين الطرفين قام بشراء جميع الأسرى المسيحيين الذين عثر عليهم بمملكته وأرسل معهم هدايا إلى البابا ووعده بأن يطلق ويعتق كل أسير مسيحي يعثر عليه من بعد[2]. ورغم أن فترة الناصر بن علناس (454-481هـ/1069 -1089م) خارج الاطار الزماني للدراسة إلا أننا رأينا من المهم الحديث عنها فقط لإبراز بواكير العلاقات التي جمعت بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط. فيذكر – **دي ماس لاتري** – أن الناصر قد أبرم معاهدة مع بيزة أعطى رعاياها وخاصة التجار منهم العديد من الإمتيازات[3]، ولما سيطر الموحدون على مناطق المغرب الأوسط اضطروا إلى التعامل مع الجهات التي كان المغرب الأوسط يتعامل معها سواء بخضوعه للمرابطين أو للحماديين في النصف الأول من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر ميلادي ومن هذه الجهات جمهورية بيزة والتي يبدو أن العلاقات معها بدأت في فترة مبكرة من عمر الدولة الموحدية، ففي 4 رجب 564هـ/6 ماي 1166م، قصد السفير –**Cocco Griffi**– أمير المؤمنين الموحدي والذي كان على ذلك العهد هو– **أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن** – وفي أثناء مفاوضته مع العاهل المغربي كان عليه كذلك أن يقوم بمهمة انقاذ سفينة اضطرتها العواصف إلى سواحل جيجل[4]، وقد اعاد الخليفة للبيزيين ما كان لهم من امتيازات كما أعلن عن السلام مع جمهورية بيزة طوال مدة حكمه، وبهذه المناسبة سلم الخليفة للسفير البيزي عند ذهابه عددا من الهدايا التي كانت مرفوعة فيما يبدوا إلى قادة الجمهورية[5]، إلا أنه ورغم هذه المعاهدة السلمية فإن البيزيين كانوا يتعرضون لبعض المضايقات فقد سجلت بعض الحالات في بجاية تؤكد أن بعض ولاة الموحدين كانوا لا يستجيبون لبعض مطالب البيزيين وهو الأمر الذي توضحه الشكوى التي رفعتها بيزة إلى الخليفة أبو يعقوب يوسف بين أمير المؤمنون في سنة

---

[1] –مبارك محمد الميلي، تاريخ الجزائر العام في القديم والحديث،دار العرب الإسلامي، بيروت، دط، دت، ج 2، ص 258.

[2] – عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، دط، ج 1، ص 289.

[3] -De mas latrie, traités,p, 35.

[4] – يذكر – دي ماس لاتري –في المقدمة أن سفن بيزة وصلت إلى ساحل جيجل مدفوعة من طرف العاصفة فقتل جزءممن كانوا على السفينة واقتيد البعض الآخر إلى السجون في بجاية. ينظر: de Mas latrie, préface, p 48

[4] – عبد الهادي التازي، المرجع السابق، مج 2، ص 73.

580هـ/1182م، بسبب تجاوز المشرف المالي ببجاية حدود العهد المكتوب والمجدد بين الطرفين وتذكر بما يتضمنه هذا العهد من التأمين للبيزيين في الأنفس والأموال برا وبحرا وقد ذكر اسم هذا المشرف المالي وهو – **أبو عمرو بن علي بن حسون** –[1] وكانت هذه الرسالة الثانية حيث سبقتها رسالة شكوى من قبلها وكانت بسبب تعرض مركب البيزيين المحمل بالقمع من صقلية والمتوجه إلى طرابلس للنهب كما أسر ركاب هنا المركب وذلك أواخر سنة 576هـ/1178م وتذكر هذه الرسالة بضرورة تطبيق المعاهدة المتعلقة بالسلم بين الطرفين[2]. وفي هذا المقام يجب التذكير بأن أعمال القرصنة والاعتداءات المتكررة التي كان يمارسها الطرفين، وخاصة البيزيين على أهالي الدولة الموحدية كانت تعتبر من بين أهم العراقيل التي كانت تعكر صفو العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، الأمر الذي دفع بالموحدين سنة 578هـ/1182م إلى التضييق على البيزيين حيث لم يسمعوا لهم بالتجارة في المراسي الموحدية إلا إذا جلبت بضاعة بخمسمائة (500) دينار.[3]

أما في عهد – **المنصور**– فتم عقد معاهدة مع البيزيين سنة 584هـ /1186م مدتها خمسة وعشرين سنة وقد جاءت هذه المعاهدة بعد الهدوء النسبي للأوضاع السياسية بعد أن قضى – **المنصور** – على وجود بني غانية وحلفائهم. أما عن البنود التي تخص العلاقات السياسية التي تضمنتها هذه المعاهدة فهي:[4]

- 1) قبول البيزيين مسبقا ما يشترط عليهم.
- 2) التأكيد على منع القرصنة.
- 3) تحديد المسؤولية الشخصية في الجرائم حيث يعاقب المجرم دون غيره.
- 4) ألا ينزل البيزيون إلا في المراسي المحددة لهم من بينها مراسي المغرب الأوسط وهران وبجاية.

---

[1] – أحمد عزاوي، رسائل موحدية مجموعة جديدة، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، سلسلة نصوص ووثائق، رقم 2، 1416هـ – 1995م، الطبعة الأولى، القسم الأول، ص ص 165- 166.

[2] – أحمد عزاوي، الرجع السابق، ص 163.

[3] - Michel Amari, diplomi arabi, p 11, 12.

[4]- أحمد عزاوي، نفسه،ج 1، ص ص 174-175. وأصل نصها موجود عند ميشال أماري في الرسالة رقم 5.

- 5) ألا ينزلوا ساحلا آخر إلا لضرورة مثل صعوبة البحر.
- 6) منع سفر المسلمين في مراكب البيزيين.
- 7) ضمان الأمن والسلامة في حالة تعرضهم لأساطيل الموحدين في البحر.

إن تحديد الموانئ الذي جاء في هذه الإتفاقية، كان هدفه تنظيم الإتصالات ومنع التهريب وضمان مصادر ثرواتهم من خلال تركيز جميع نقاط الإستيراد والتصدير الخاصة بالسلع على نقاط محددة من خلال المكاتب الجمركية. لذلك كانت القاعدة أن المسيحيين المتحالف معهم لهم الحق في التوجه والتجارة في جميع موانئ المغرب التي يوجد بها مكاتب الجمارك – الديوان – وهذا المبدأ تؤكده ضمنيا جميع المعاهدات مع مختلف الجمهوريات الإيطالية الثلاثة.[1]

مع بداية عهد الخليفة **–أبي عبد الله الناصر بن المنصور–** (595-610هـ/1198-1213م) وبالذات بعد مضي نحو سنتين على تسلمه الحكم، عرفت العلاقات المغربية البيزية فترة حرجة كان سببها العدوان الشنيع على مرسى تونس سنة 598هـ/1200م من لدن بحارة ينتمون لبيزة بالرغم مما كان يربط بين البلدين من علاقات وصلات طيبة، حيث أثار هذا الإعتداء استغراب الكثير من المؤرخين أمثال **– دي ماس لاتري –** الذي اعتبره غارة هوجاء والتي لم يكن لها مبررها.[2]

لقد أدت هذه التجاوزات وأعمال القرصنة إلى اتخاذ الجانب الموحدي بعض الإجراءات الدبلوماسية من خلال مطالبة متولي شؤون افريقية وهو **– أبو زيد عبد الرحمان –** بالتدخل لمعاقبة المذنبين. وقد أعطى هذا الأخير أمره بدعوة الرؤساء والبحارة وكذلك التجار الذين استلبت أمتعتهم، دعا الكل للفصل في القضية وطلب من كل واحد من التجار أن يتحرى الصدق حول ما ضاع منه واتفق الجميع بعد أن بلغهم أن بيزة امتنعت من معاقبة المذنبين. وهكذا عوض هؤولاء مقابل ذلك من قمح كان بالميناء للتجار البيزيين[3]. وقد خلفت هذه الحادثة فتورا كبيرا في العلاقات حيث بعث

[1] - De Mas latrie, préface, p 103.

[2]- عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ج 2، ص 79.

[3]-نفسه، ص 80.

والي تونس **–أبو زيد عبد الرحمان–** رسالة بتاريخ 598هـ/سبتمبر 1200م إلى حكام بيزة يستغرب من صنيع المعتدين وموقف الحكام منهم، ثم بعث برسالة ثانية إلى قادة الجمهورية يعرف بما أخد من طرف التجار مرة أخرى ويطلب منهم أن ينصفوا هؤلاء وكانت هذه الرسالة محررة في مستهل رمضان 599هـ/5 يونيو 1201م [1]، وتتخلص الرسالتين في بند سياسي رئيسي وهو محاربة القرصنة والتذكير بمعاقبة الفاعلين حسب المتفق عليه والطلب من حكام بيزة معاقبة الجناة بشيء يقطع عنهم هذه العوائد. [2]

و تواصلت الرسائل الدبلوماسية وعقد الإتفاقيات والمعاهدات طيلة الفترة الموحدية مع جمهورية بيزة تعددت مواضيعها فمنها ما جاء في الرسالة المرسلة من **–عبد الرحمن ابن أمير المؤمنين–** إلى حاكم بيزة **– جراردو ألاسكنت –** والذي كان موضوعها تحذير البيزيين من التعامل مع المتشردين والخارجين عن السلطة، أو حول مسألة فداء الأسرى مثلما جاء في الرسالة التي تتعلق بإطلاق صراح أسير إسمه- **مهدي –** أخو- **وهاب** – الترجمان، أو حول مسألة التمسك بما أنعقد مع الموحدين من العهد وعدم الإضرار بالمسلمين مثلما جاء في الرسالة المرسلة من **– عبد الواحد ابن محمد ابن ابي حفص الهنتاتي**– جد الملوك الحفصيين إلى بيزة في 28 ربيع الأول 607هـ الموافق ل 19 سبتمبر 1210م.[3]

وقد ذكر– **ميشال أماري** – بالتفصيل هذه الرسائل وبنودها وأهم ما ورد في هذه الأخيرة والذي يخص العلاقات السياسية نذكر:

- رسالة شكوى من بيزة من طرف تجار قادمين من بجاية والتي كان فيها **–عمرو بن علي بن حسون** – متولي الإشراف فيها، يذكرون أنه منعهم من أنهم لا يبيعون ولا يشترون من أمتعتهم وأنواع سلعهم التي كانت عادتهم، ويطلبون من الحضرة العلية– الموحدون– أن يحملوا تجارهم ومسافيريهم

[1]- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 6،ص ص 196-197

[2]- أحمد عزاوي، رسائل موحدية،ج،1، ص 216.

[3]- للإطلاع على هذه الرسائل ينظر، أحمد العزاوي، رسائل موحدية، ج، 1، ص 217-226-255.

على ما جرت به عاداتهم في ما تقدم من الإقبال للإيراد ولا يطلبون منهم خلاف ما عاينوه من المألوف منه والمعتاد ولا يهيبوهم فزعا ولا يأذونهم برا ولا بحرا.[1]

- رسالة –**عبد الرحمان بن الخليفة**– إلى أشياخ بيزة في مستهل شهر رمضان سنة 599هـ/1201م أوصى من خلالها على التمسك بالمهادنة والصلح، وأن لا يتعرضوا لأي من المسافرين إلى بلاد الموحدين.[2]

- رسالة أو كتاب صلح من طرف الخليفة – **ابن يحي ابن زكرياء ابن أبي العباس**– لمدة 10 سنوات سنة 713هـ/1315م[3] ومما جاء فيه:

– أن يكون جميع من يصل من التجار البيشانيين –البيزيين– وأتباعهم إلى الحضرة العلية آمنيين في أنفسهم وأموالهم .

– أن لا يصل إلى بلادهم الساحلية ولا إلى جزرهم جفن حربي من الحضرة العلية مدة هذا الصلح المذكور.

– أنه متى كان خصام بين مسلم ونصراني أو بين نصرانيين أجريا فيه على الحق.

– أن يكون لقناصلتهم يوم في الشهر يصلون فيه إلى المقام الأعلى وأن يكون لهم أيضا اجتماع مع مشتغل كل بلد ينزلون فيه يوما في الشهر وأنه متى خرج أحد من عماله البيزيين أو جزائرهم المذكورة وأضر بأحد من أهل البلاد الإفريقية أو من انضاف إليها فعلى حاكمهم وأشياخهم وقناصلتهم الإنصاف من ذلك.

– أنه متى طرأ بينهم خصام فلا تحكم بينهم إلا قناصلتهم .

– أن تكتب من هذا الكتاب نسخة لكل بلد من بلاد الحضرة العلية الذي يتجرون فيه.

– أن يحملوا –البيزيين– في جميع أمورهم على البر والإكرام كغيرهم من النصارى المصطلح معهم.

---

[1] - Michel amari,Diplomi, p 11-12.

[2] -Ibid, p 45-47.

[3] - Ibid, p 87-88-89-94-95-96.

- أن يكون كل من دخل من المسلمين الذين تحت طاعة الحضرة العلية بلد من بلد البيازنة أو جزرهم أو مرسى من مراسيهم هو آمن بأمان الله في نفسه وماله.

- رسالة أو كتاب صلح بتاريخ 11 ربيع الآخر سنة 754هـ /1356م عقد عن إذن من الخليفة الإمام المستنصر بالله المنصور بفضل الله أمير المؤمنين **– ابن اسحاق ابراهيم –** ومن أهم بنود هذا العقد[1]:

- أن يكون جميع من يصل من التجار البيزيين وأتباعهم إلى الحضرة العلية وإلى جميع بلادها الداخليين تحت طاعتها آمنيين في أنفسهم وأموالهم وعلى أنه لا يصل إلى بلادهم الساحلية ولا إلى جزرهم جفن حربي لضررهم من الحضرة العلية مدة هذا الصلح المذكور.

- أنه متى عطب لتجارهم مركب في ساحل من السواحل الإفريقية وما إليها فعلى من قرب منه من سكان البلاد المذكورة حراستهم بغير إجارة حتى يخلصه أصحابه.

- أن يكونوا في الرعي والإكرام والرفق بالحضرة العلية المذكورة وسائر بلادها مثل الجنويين سواء.

- رسالة أو عقد من **–عبد الله المتوكل على الله–** أمير المؤمنيين بتاريخ 30 رمضان 767هـ/1369م جاء من بجاية كرد على طلب المهادنة والموانسة من طرف البيزيين ويذكر فيها أنه يطلب من عبيده وخدامه من أهل المراسي ببونة والقل وجيجل وسائر ما حوته إيالته ويوصيهم بمماشاة من يرد عليهم من تلقائكم – البيزيون – المماشات الحسنة والرعي لهم والإكرام على الطريقة المستحسنة، وأنهم مأمونون في أموالهم وأنفسهم وحيث ما توجهوا برا وبحرا فيشملهم الإكرام وتغدقهم الأنعام ويعمهم آمان الله التام، ويضيف أنه متى تعرض لهم في هذه البلاد مطلب من جميع ما يحبون فيكاتبون فيه لنقضيه لهم على أبر التمام ونبلغهم فيه غاية قصدهم والمرام فلا تغفل عنا بما يزيد عندكم في ذلك (أي يطالب بالمثل في المعاملة) واسلكوا فيه أحسن المسالك فقد حفظ هذا الحال من هنا فاحفظوه من هناك. [2]

---

[1]- Michel Amari, Diplomi, p 98-101-109.

[2] - Ibid, p 115-116-117-118.

● رسالة مؤرخة في 23 ربيع الأول سنة 800هـ/ 1402م تحت رقم 34، لقد جاء في هذه الرسالة نفس الشروط السابقة إضافة إلى الشرط السادس عشر والذي ينص على أن يدخل القناصل لمعاينة البساط الكريم مرتين في الشهر بعد أن كانت مرة واحدة. والشرط التاسع عشر والذي ينص أنه إذا كان أحد من أجناس النصارى مسافرا في مركب من مراكب البيزيين أو جفن من أجفانهم سواءا كان هذا النصراني في صلح أم لا فيعامل من جهة الديوان مثل البيزاني في الأمان خاصة. أما الشرط العشرين فينص على أنه إذا كان مركب من مراكب البيزيين أو من أجفانهم على ظهر البحر أو في مرسى من مراسي الحضرة العلية أو أحد بلادها ولقيتهم أجفان الحضرة العلية فلا يتعرض إليهم بمكروه ويكونوا آمنين مطمئنين في أنفسهم وأموالهم وأجفانهم[1]. أما الشرط السادس والعشرين فقد نص على أنه إذا خرج جفن أو مركب من مراكب البيزيين في البحر يقطع أو يحدث شرا على المسلمين فعلى البيزيون أن يأخذوا الجفن أو المركب ويقتلوا من فيه وتسلب أموالهم حيث ما كانت في ببيزة ويسلم ذلك للديوان[2]. عن هذا يذكر أنه في سنة 658هـ/1260م هاجم بحارة من بيزة المأجورين السفن المسلمة وأساؤوا معاملتهم وجرحوا طاقمهم فطلب حكام المغرب تعويضا على هذه القرصنة للمتلكات المسلمين ومعاقبة الفاعلين لضمان الإحترام الواجب وخاطبوهم في ذلك أن الحضرة العلية لسيادتهم لم تتوقف أبدا عن حماية التجار المسيحيين، ويضيفون أنهم يريدون معاقبة الفاعلين كما يفعل شيوخ جنوة الذين في الظروف المماثلة يقومون بتأديب الجانحين بهدم منازلهم على سبيل المثال[3]. وخلاصة هذا الشرط هو التعاون على محاربة والقضاء على القرصنة.

● رسالة أو عقد صلح تم بتاريخ 817هـ/1419م[4]، وقد حمل نفس شروط الأمن والأمان للرعايا البيزيين في أرض المغرب عامة والمغرب الأوسط خاصة إضافة إلى شروط جديدة نذكر منها ما تعلق بالأمن والسلام:

[1] - Michel Amari ,Diplomi , p 130.

[2] - Ibid, p,133-134.

[3] -De Mas Latrie,traité, p , 56-57.

[4] -Michel Amari,Ibid, p 141, 150.

- أن يكون لهم كتاب بالحضرة العلية وببلادها ويحملون حسابهم متى أرادوا ذلك وطلبوه وإذا تخلص أحد منهم من محاسبته فله أن يسافر برا أو بحرا وتكتب له براءة التسريح تضمن خلاصه ثم ان رجع بعد ذلك للحضرة العلية لا يعاد عليه ما مضى إلا بموجب.

- أن يباح لهم التردد لأجفانهم في الأوقات التي جرت بها العادة في الطلوع إليها وأن يسمح لهم بالتصرف في البلد حيثما كانوا عليه ولا يمنعوا من شراء ما يحتاجون إليه.

- أن يدخل قناصلتهم لمعاينة البساط الكريم مرتين في الشهر وأن ينعم عليهم بالكلام مع المقام العالي.

- إن كان أحد من البيزيين وكيل بالحضرة العلية لاشخاص ما، يكون لهم من مال وغيره بالشهادة فعلى صاحب الديوان أن يخلصه من ذلك.

-إذا خرج جفن أو مركب من مراكب البلاد المذكورة البحر يقطع أو يحدث شرا على المسلمين فعلى البيزيين أن يأخذوا الجفن أو المركب ويقتلون من فيه وتسلب أموالهم حيث كانت من البلاد المذكورة فيه ويسلم ذلك للديوان وإن لم يقدر على أخذهم بأنفسهم فتسلم أموالهم للديوان المذكور وإن عمرت أجفان من جهة المقام العالي- المغرب- في طلب قراصنة فعلى البيزيين أن يعمروا في الإعانة في ذلك ويتوجهوا حيث يؤمروا. وإن عمر أحد من البيزيين جفنا من البلاد المذكورة فعليه أن لا يضر أحد من المسلمين الذين من الحضرة العلية ولا من سائر بلادها ولا يضر المسلم المسافر من الحضرة العلية أحدا من البيزين وأنه متى ما وصل عدو بيزي لمرسى الحضرة العلية أو ما إليها من البلاد فعلى البيزيين المقيمين بالحضرة العلية إعانة المسلمين والخروج معهم لقتال عدوهم، وإن يجري المسلمون في المغارم في بلاد البيزين على جري عادتهم في ذلك ويكونوا مطمئنين في أنفسهم وأموالهم ومراكبهم مكرمون محفوظون في جميع أحوالهم وأمورهم كلها.

وتواصلت العلاقات بين جمهورية بيزة والمغرب الأوسط بعد الموحدين وهذا ما تستكشفه من خلال المعاهدات التي كانت تعقد خاصة مع الحفصيين الذين خضع لهم القسم الشرقي للمغرب الأوسط. وكانت الاتفاقيات والمعاهدات تجدد كلما انتهى أمر صلاحيتها، إلا أن العلاقات كان

تشوبها حالات التوتر بسبب أعمال القرصنة أو بسبب مساهمة جمهورية بيزة في الحملات الصليبية ضد مراسي الدولة الحفصية والتي كان من بينها أكبر مراسي المغرب الأوسط خاصة بونة وبجاية. فعندما هيأت جنوة حملة نصرانية ضد الحفصيين سنة 790هـ/1388م ساهمت فيها بيزة ببعض سفنها.[1]

بسبب هذا الموقف لم تحصل هذه الأخيرة على اتفاق مع الحفصيين رغم محاولتها سنة 791هـ/1393م[2]، ولم تتحسن العلاقات على المستوى الرسمي بينهما إلى في عهد السلطان – **أبي فارس** –، حيث أمكن الوصول إلى عقد اتفاق سلم وتجارة.[3]

لكن قبل هذه الفترة وقعت بيزة العديد من المعاهدات مع الحفصيين وهذه الاتفاقيات متشابهة في خطوطها العامة على الأقل وهي تشمل زهاء 20 مادة وتشمل نماذج لجميع الوثائق المميزة لتاريخ العلاقات الخارجية للمغرب ككل والمغرب الأوسط كجزء. خلال القرون الثلاثة الأخيرة من العصر الوسيط والأحكام أو البنود الأساسية التي تتضمنها تلك التي تنص على ضمان الأمن المتبادل للملاحة، مع إلغاء حق الغرق وتحدد مبادئ تعاطي التجارة واستقرار النصارى في دار الاسلام كاستخلاص أداء العشر أو نصف العشر باعتباره ضريبة أساسية موظفة على أغلبية البضائع والبيع بالمزاد العلني أو بواسطة السماسرة، وتحجير فرض المسؤولية الجماعية بصورة آلية على النصارى ومصادرة تركاتهم والاعتراف بقناصلهم وبالقضاء القنصلي ومنحهم كل الامتيازات اللازمة لاستقرارهم في بعض الموانئ.[4]

ولقد بدأت بيزة على غرار جمهورية جنوة تتخلى عن الجانب الغربي للمغرب الأوسط لنتوجه أكثر فأكثر نحو الجزء الشرقي خاصة بجاية ويفسر هذا التحول بالاضطرابات السياسية التي كانت في

[1]– روبار بروشانفيك، المرجع السابق، ج،1، ص 229.
[2]– نفسه، ج1، ص 235-236.
[3]– أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الاسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، ج3، ق 9 هـ / 15م، ص 6
[4]– روبار برونشنفيك، المرجع السابق، ج1، ص ص 56-57.

المنطقة بسبب الصراع المريني الزياني بينما كانت الدولة الحفصية تتدعم[1]. فأبرمت بيزة اتفاقية ذي القعدة 634هـ/أوت 1236م للتجارة والسلم مع **–الأمير أبي زكريا–** (626هـ–647هـ/1229م– 1249م) وتحصلت بيزة على امتيازات أكثر إذ تدوم صلاحية هذه المعاهدة ثلاثين سنة[2]. والتي جددت مرة ثانية في 17 شوال 662هـ/11 أوت 1264 لمدة 20 سنة أخرى قبل انتهاء مفعول المعاهدة السابقة ببضعة أيام، لكن على اثر انتهاء هذه الفترة الجديدة لم تجدد المعاهدة، ويفسر هذا بالهزيمة القاسية التي تعرضت لها بيزة في جنوة عام 682هـ /1284م في معركة ملوريا **Meloria** والتي أضعفت بصفة دائمة قوتها على الأقل على الصعيد السياسي[3]. فالمعروف أن الجمهوريات الإيطالية كانت شديدة التنافس فيما بيها لاسيما بين بيزة وجنوة حيث كانت علاقتهما بميناء بجاية وغيرها من الموانئ المغربية تسير متوازية إذ كانت الجمهوريتين حريصتين على تحقيق نفس المكاسب والامتيازات وتبين أنه كلما تحصلت الواحدة منهما على مكسب إلا وأسرعت الأخرى للحصول على مثله وهذا ما جعل التنافس بينهما سرعان ما يتحول إلى صراع عنيف ومسلح بل إلى حروب بينهما انعكست على مواقف السلطات المغربية تجاه هذا أو ذاك.[4]

وهذا ما حدث مع البيزيين حيث حصلوا على امتيازات لم تحصل عليها جنوة في المعاهدة التي سبق ذكرها معاهدة 632هـ/1234م حيث وسعت هذه المعاهدة من أفق تجارة البيزيين بالمنطقة كالمتاجرة مع بجاية وعنابة [5].

استمرت بيزة في علاقاتها مع المغرب الأوسط فنجدها تعقد معاهدة مع إمارة قسنطينة وبجاية بعد انفصالهما عن سلطة تونس وتوسعت في اتجاه الساحل فأصبح من مراسيها بونة والقل وجيجل

[1]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 320.
[2]– روبار بروشانفيك، المرجع السابق، ج1، ص 56–75.
[3]– دومنيك فالريان، المرجع السابق، ج2، ص 805.
[4]– صالح بعيزيق ،المرجع السابق، ص 322.
[5]– مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 67.

خاصة بجاية إحدى عاصمتي الإمارة فكانت هذه الإتفاقية في إطار تنشيط الحركة الإقتصادية والأمنية في المنطقة ومما جاء في الرسالة :"... **فإن كتابكم وصل ... فوقفنا عليه، وعلمنا مهمته وما لديه، وشكرا ما أشرتم إليه وما عولتم من الصلاح والسداد... وطلبتم منا المهادنة والموانسة والمراكنة لمن يفد من تلكم البلاد إلى بلادنا فنحن نوفي لكم في ذلك غاية رأيكم ونسعفكم لما أردتم من طلبكم ونكتب لجميع عبيدنا وخدامنا من أهل المراسي ببونة وبالقل وبجيجل وسائر ما حوته إيالتنا وما تحتوي عليه إنشاء الله ونوصيهم بمماشات من يرد عليهم من تلقائكم المماشات الحسنة والرعي لهم والإكرام على الطريقة المستحسنة وأنهم مأمونون في أنفسهم وأموالهم وحيثما توجهوا برا وبحرا فيشملهم الإكرام ويغدقهم الإنعام ويعمهم أمان الله التام...**".[1]

أما في القرن الثامن الهجري /الرابع عشر ميلادي ورغم اشتداد عمليات القرصنة إلا أن بيزة وقَعت العديد من معاهدات السلم والهدنة ومن بين هذه المعاهدات، اتفاقية السلام والتجارة التي وقعتها مع السلطان الحفصي **–زكرياء ابن الجياني–** سنة 713هـ/1315م وكانت مدة صلاحيتها عشرة سنوات نشرها **–دي ماس لاتري –**[2] كما وردت عند **–ميشال أماري–**[3] أما عن أهم ما ورد في هذه الإتفاقية فنذكر:

– طلب البيازنة أن يكون لهم فندق في بونة يختصون بنزولهم فيه ولا يشاركهم غيرهم من النصارى فيه.

– يتم كراء السفن من قنصلهم لصالح البيزيين.

– أن يكون لقناصلهم يوم في الشهر يصلون فيه إلى المقام الأعلى وأن يكون لقناصلهم اجتماع مع مشتغل كل بلد ينزلون فيه، يوما في الشهر.

[1]– أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي من خلال نصوص عربية للمراسلات واتفاقيات السلم والتجارة، الجزء الأول، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي (القرن 6– 8هـ/12 – 14م)، مطبعة الرباط نت، 1432-2011، الطبعة الأولى، ص 158.

[2] -De Mas Latrie, traitiés,p 49-50.

[3] -Michel Amari,Diplomi, p 86-97.

- متى خرج أحد من عمال البيازنة أو جزائرهم المذكورة وأضر بأحد من أهل البلاد الإفريقية أو من انضاف إليها فعلى حاكمهم وأشياخهم وقناصلتهم الإنصاف من ذلك وأخذ الجانين وقتلهم والتمكين من أموالهم.

- متى طرأ خصام بينهم فلا يحكم بينهم إلا قناصلتهم.

- أن تكتب من هذا الكتاب نسخة لكل بلد من بلاد الحضرة العلية الذي يتجرون فيه. وهذا ما معناه أن الإتفاقيات والمعاهدات كانت تبرم مع سلطان تونس إلا أنها تخص أيضا مدن المغرب الأوسط التي كانت خاضعة للسلطة الحفصية مثل بونة والقل وبجاية وقسنطينة وجيجل .

- على أن يكون كل من دخل من المسلمين الذين تحت طاعة الحضرة العلية بلدا من بلاد البيزيين أو جزرهم أو مرسى من مراسيهم هو آمن بأمان الله تعالى في نفسه وماله.

ونحن بصدد التكلم عن العلاقات السياسية بين جمهورية بيزة والمغرب الأوسط – خلال القرن الثامن الهجري /الرابع عشر ميلادي لا يفوتنا أن نذكر الرسالة المؤرخة في 29 شعبان 715هـ/20 نوفمبر 1317م من –**خايم الثاني**– (690هـ/1291 م–727هـ/1327م) إلى –**بكر حسن**– والتي تشير إلى علاقة بجاية مع بيزة وجنوة أيام انفصالها الثاني عن السلطة الحفصية (712هـ/1312 م–718 هـ/1318 م) حيث تخبرنا الرسالة بأن بجاية تلقت منهما أي من بيزة وجنوة سفنا بحرية لاستعمالها ضد بني عبد الواد[1]. وفي هذه الرسالة إشارة صريحة على أن الجمهوريات الإيطالية كانت تتدخل في الصراعات الداخلية لبلاد المغرب الأوسط السياسية بشكل أو بآخر.

مثل هذه المواقف وكذا أعمال القرصنة كثيرا ما كانت تعيق مسار العلاقات السلمية بين الطرفين بل تصل إلى القطيعة أحيانا لعشرات السنين وهذا ما حدث مع بيزة والسلطة الحفصية بعد الاغارة على جربة سنة 790هـ/1392م حيث لم تستطع بيزة ارجاع العلاقات إلى سابق عهدها إلى بعد قيامها بمساع حثيثة كاعتذارها عن مشاركتها في تلك الإغارة مدعية أنها من عمل بعض الخواص

[1]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 321.

ولا دخل للدولة فيها. ومحاولات صلح عديدة كمحاولة سنة 795هـ/1397م[1]. ولم تتحسن العلاقات على المستوى الرسمي بينهما إلا في عهد السلطان الحفصي **–أبي فارس–** (796-837هـ /1394-1434م) حيث أمكن الوصول إلى عقد اتفاق سلم وتجارة نص على صلح دائم وأكد هلى تسوية جميع المسائل المالية والإلتزام من الطرفين بضمان أمن رعايا الطرفين ومقاومة القرصنة ومعاقبة قناصل بيزة في حالة حدوث أعمال عدوانية في الموانئ الحفصية.[2]

لكن في أواخر القرن التاسع الهجري /الخامس عشر ميلادي تراجع نفوذ بيزة لصالح جارتيها البرية وهي فلورنسا والبحرية وهي جنوة. حيث سقطت بيزة في يد فلورنسا في جمادى الثانية 812هـ/أكتوبر 1414م، فانفتحت بهذا الإحتلال مباشرة على البحر وصار تجار بيزة يتاجرون تحت رايتها، بينما كان في الماضي تجار فلورنسا هم الذين يتاجرون تحت راية بيزة[3]. فأصبحت فلورنسا وريثة بيزة في علاقتها ومكاسبها في الدولة الحفصية بما في ذلك علاقاتها ومكاسبها في ميناء بجاية، وقد ضبط أول نص إتفاقية بينهما في سنة 824هـ/ 1426م عن طريق سفريها – **bartheleme degalea–**[4] لكن فلورنسا سرعان ما اعتبرت أن الإتفاقية ملغاة بسبب أعمال القرصنة التي قام بها القراصنة الحفصيون وفي مقدمتهم البجائيون على سواحل توسكانا.[5]

ثم عقدت اتفاقية أخرى مع الحفصيين سنة 849هـ/1451م كانت مدة صلاحيتها 31 سنة[6] وأصبحت بذلك قوة نشيطة في البحر المتوسط تنافس القوتين جنوة والبندقية [7] كانت هذه الإتفاقية في عهد السلطان **– أبو عمر عثمان–** وحكومة فلورنسا في أواسط محرم 849هـ/ 145م. أما عن أهم ما جاء في الإتفاقية فقد كان منها بنود مكررة مثل التأكيد على رعايا فلورنسا على أمن الدولة

[1]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص ص، 235، 236.
[2]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 325.
[3]- روبارر برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص،263.
[4] -De Mas Latrie, relations de commerce, p 443.
[5]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 326.
[6]-روبار برنشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص،250.
[7]- أحمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط،ج 3،ص،7.

الحفصية والتعاون على محاربة القراصنة الذين يضرون بأحد الطرفين وعن حقهم في وجود قناصل لهم ومن حق القنصل الإتصال بالسلطان مرتين في الشهر وبالنسبة للبنود الجديدة في هذا الإتفاق[1] يمكن تلخيصها كما يلي:

- الإشارة إلى معاملة الفلورنسيين كما يعامل الجنوبيين.
- حق استعمال السلطة لبعض المراكب الفلورنسية-كراء- لقضاء أغراضها.
- ضمان سلامة الركاب المسلمين على سفن الفلورنسين الطرائد.

الجديد الأكثر أهمية في هذه الإتفاقيات هو حق مطاردة القراصنة في مياه ومراسي الطرفين وتأمين رعايا الحفصيين (الذين من بينهم أكبر رعايا المغرب الأوسط الشرقي) ببلاد فلورنسا أي أن الرعايا الحفصيون أصبحوا بدورهم يترددون على السواحل الإيطالية ولا يكتفون بما يجلبه لهم النصارى وهذا يشير إلى بروز القوة الحفصية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط مقارنة مع ما قبل القرن التاسع الهجري، حيث كان عصر كل من **– أبي فارس –** وحفيده - **أبي عمر عثمان–** يمثل فترة تجديد شباب الدولة الحفصية، غير أن النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر ميلادي سيشهد بداية التراجع الذي سيؤول إلى نهاية الدولة في القرن اللاحق.[2]

[1] –أحمد عزاوي، المرجع السابق، ص،37.

[2] – برونشفيك، المرجع السابق،ج،1، ،285-286.. وأحمد عزاوي العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، ج، 3، ص 38.

3- ب/ العلاقات مع جمهورية جنوة

كان لجمهورية جنوة نصيب الأسد من الدراسة، خاصة بما تعلق بموضوع العلاقات مع بلاد المغرب عامة وبرجع ذلك ربما لرصيدها الاستثنائي للموثقين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر ميلادي كما رأى ذلك – **دومينيك فالريين**– هذا الرصيد الذي لا يوجد له مثيل لا في بيزة ولا في البندقية.[1]

تعود العلاقات بين المغرب الأوسط وجمهورية جنوة إلى العهد الحمادي حيث عقدت جنوة اتفاقية سلم وتجارة مع بجاية سنة 531هـ/1133م، بعد أن هاجمتها سنة 530هـ/1132م[2]، ومع أن الدلائل كلها تشير إلى أن البيزيين كانوا سباقين على عقد الاتفاقيات مع المرابطين إلا انه من غير المشكوك أن "الجنويين" كانت لهم علاقات امتياز في المستودعات والمراكز بالمغرب على نحو ما كان للبيزيين. على عهد الأمير المرابطي على بن يوسف بن ناشفين بل وقبل هذا . فيذكر –**عبد الهادي التازي** – على انه وحسب ما وقف عليه في أرشيف الجمهورية الجنوية.فإن جنوة كانت تنعم بوضع محترم ومريح بالمغرب .حيث وبالعودة إلى حلف دفاعي وهجومي عقدته مع مرسيليا. نجدها تتعهد لقادة مرسيليا بأن تساعدهم على التفاوض من أجل إبرام معاهدة مباشرة مع ملك المغرب وقد حصلت من سائر المدن البحرية على الالتزام باحترام الأشخاص والممتلكات التابعة لأمير المؤمنين وكذلك الوعد في حالة ما إذا أمرت قراصنتها بالتحرك بأن ترغم هؤلاء القراصنة على احترام المغاربة[3]. إلا أن الأمر الأكيد هو أنه لا يمكننا الحديث عن علاقة منتظمة بين جنوة وبلاد المغرب قبل القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي[4]، حيث أن الطابع العدائي الذي ميز العلاقات المغربية الجنوية قبل القرن السادس الهجري /الثاني عشر ميلادي لم يمنع من وجود صيغ التعامل السلمي بين الطرفين، ويبدو انه منذ الهجوم الجنوي على المهدية سنة 485هـ/1087م أصبحت مواقف الجنويين تتجه

---

[1]- دومنيك فالريين، المرجع السابق،ج 2، ص،793

[2]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 318

[3]- عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، ج 1، ص .300

[4]- Laura balletto, Famiglie Genovesi nel norg- Africa in dibattito su grandi Famiglie, p 50.

أكثر نحو استعمال الأدوات السلمية في علاقاتهم مع بلاد المغرب، ذلك بأن التجار مارسوا الضغوط على جمهورية جنوة لتوقيع معاهدات هدنة وتجارة تؤمن تحركاتهم بتلك المنطقة وتضمن لهم امتيازات بها [1]. وقد كان اتصال البلاط الموحدي بجمهورية جنوة منذ سنة 546هـ /1148م عندما أبرمت أول اتفاقية بين الجمهورية وبين الخليفة – **عبد المؤمن** – وقد كان في صدر تلك الاتفاقية ما تم عام 547هـ/1149م بين الخليفة الموحدي وقادة جنوة لغرض حفظ السلام وضمان علاقات طيبة بين المغاربة والجنويين. فاحتراما لهذه الاتفاقية المشهورة قامت قطعا من الأسطول الموحدي تعدل عن محاصرة سفينة في كاكلياري (سردينية) بمجرد ما عرفت جنسيتها وانها من جنوة [2]. وبعدخمس سنوات من هذه المعاهدة لتي اتت أكلها وثمارها اي في سنة 559هـ /1161م سارعت السلطات الجنوية في ارسال بعثة اخرى عن طريق السفير – **Ottbono de Albaerics** – وقد تضمنت هذه الاتفاقية حماية التجار الجنويين وضمان الأمن لهم [3].

ما لوحظ على الجنويين تكثييف تحركاتهم الدييلوماسية لتمتين علاقاتهم مع بلاد المغرب. وفي هذا السياق بعثوا بإحدى الشخصيات المرموقة بجنوة وهو – **Krimaldo** – سفير الى الموحدين سنة567هـ/1169م ثم بسفارة ثانية سنة 574هـ/1176م. رغم ان العمل ببنود معاهدة ستة 559هـ/ 1661م لم ينته بعد لان صلاحيتها دامت 15 سنة وقد نجح الطرفان في تجديد المعاهدة سنة 574هـ/1176م ليمتد العمل بها مدة 15 عاما ويمكن القول بان الجنويين نجحوا في كسب ثقة الموحدين اكثر مما كانت عليه علاقاتهم مع المرابطين واستمرت جنوة في سياستها للتقرب اكثر من الموحدين مع مطلع القرن السابع الهجري /الثالث عشر ميلادي اذ بعث "**نيكولومالونو**" و" انريكو ديستلاف" الى الخليفة الموحدي سنة 604هـ/1208م للتوقيع على معاهدة هدنة لمدة سنتين[4]. كما

---

[1]– مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 32.

[2]– عبد الهادي التازي، الوسيط في التاريخ الدولي، ج 2، ص 91.

[3]– شوب، تاريخ تجارة الشعوب اللاتنية بالبحر المتوسط إلى نهاية الحروب الصليبية، ضمن كتاب، نصوص مترجمة، مصطفى نشاط، مكتبة الطالب، وجدة، الطبعة الأولى، 1426–2005، ص 49.

[4] –مصطفى نشاط، حنوة وبلاد المغرب، ص ص 36–37

شهدت حوليات جنوة بارسال لانفراك ديلاتوركا **"lanfrac della turca"** عام 608هـ/1210م الى الخليفة الموحدي للتفاوض معه حول ابرام اتفاقية اخرى بين الجانبين.[1]

لقد وقع حادث عكر من صفو العلاقات بين الجانبين سنة 633هـ /1235م أواخر الدولة الموحدية فلقد اغتنم بعض الجنويين الاضطراب الحاصل بالبلاد وحاولوا ان يسرقوا ثغرا بكامله وهو مدينة سبتة[2].

بدأت جنوة منذ تأسيس الدولة الحفصية تتخلى على الجهة الغربية للمغرب الأوسط وعقدت مع الأمير الحفصي ابي زكرياء (626هـ-1229م/647هـ-1249م) اتفاقية 3 شوال 633هـ/16 جوان 1236 [3] لمدة 10 سنوات. وتنص هذه الاتفاقية على مجيء التجار الجنويين الى الموانئ الكبرى في السلطنة من بينها بجاية طبعا. وجددت هذه الإتفاقيات دوريا حيث جددت هذه الإتفاقية لمدة 10 سنوات اخرى في 30 رجب 649 هـ/18 اكتوبر 1251[4]، ونظرا لظرفية صعبة عرفتها جنوة سنة 670هـ /1272م بفعل حاجيتها المتزايدة الى الحبوب فقد ارسلت **Lamba– doria** – و- **Enrico squarci fico** – مبعوثين الى يغمراسن في سنة 670هـ/13 ابريل 1272م ليوقعا معه معاهدة سلم وتجارة والحصول على 8000 مين[5] من الحبوب، ويقول – **مصطفى نشاط** – أن النتائج التي اسفرت عنها هذه السفارة غير واضحة وان هذا الحدث يمثل اول مظهر من مظاهر التعامل السياسي والديبلوماسي بين الدولة العبدوادية وجنوة ويعتقد ان هذه المعاهدة تشكل اول معاهدة وقعتها الدواة العبدوادية مع الدول الأوربية[6]، وبالعودة الى الجهة الشرقية

[1]- De Mas latrie, traités, p 64.

[2] – يفصل ابن العذاري هذا الأمر بقوله "......لما علم صاحبها الحاج ابو العباس اليانشتي كتب الى القبائل الساكنة في اقليم سبتة فعرفهم بتلك الحركات وامرهم بالوصول اليها....... وفد قتل المغيرون.......وقد اعاد الجنويون الكرة فاجتمعوا في نحو مائة مركب........" ينظر ابن عذاري، البيان المغرب، ج 3، ص 346 .

[3] – De Mas latrie, ed, ^ documents relatifes au commerce des genvies sur la cote d'afrique au moyanage. Bibliotheque de l'ecole des chartes D, III 1857 p 439-442 .

[4]– روبار بروتشفيك، المرجع السابق، ج 1،ص،73.

[5]- المين هو خزنة من موازين الحبوب والملح وتتراوح ما بين 105 رطلا و82 كلغ ينظر: مصطفى نشاط، جنوب بلاد المغرب هامش 1، ص 84.

[6]– مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 84.

للمغرب الأوسط فتشكل معاهدة 674هـ/1276م بين جنوة والسلطة الحفصية مرجعا لكل المعاهدات التي وقعت مع الجمهوريات البحرية الإيطالية مع نهاية العصر الوسيط، فعلى الرغم من ان بعض المعاهدات عرفت حذف بعض البنود او اضافة بنود اخرى فانه غالبا ما تم الإحتفاظ بالإطار العام لهذه المعاهدة. أما فيما يخص البند الذي ينص على حصر أنشطة الجمهوريات الثلاث بمراسي معينة فلقد لجأت اليه دول بلاد المغرب الوسيط بصفة عامة ليس بهدف التضييق على الرعايا الأوربيين ولكن للتمكن من استخلاص - المكوس- الضرائب المفروضة على أنشطتهم ولمنع عملية التهريب[1]، كما ذكرنا ذلك من قبل.

كل المعاهدات التي وقعتها جنوة مع السلطات المغربية من سنة 648هـ/1250م إلى سنة 671هـ/1273م تتضمن الضمانات الأساسية الثلاثة: [2]

- السلام والأمن للمتلكات والأرواح في كل المنطقة من مملكة تونس وحدودها من طرابلس شرقا الى حدود مملكة بجاية .
- تسهيل الأعمال التجارية مع انشاء فنادق في كل المدن.
- ضمان عدم وجود اعتداء جنوي او سعي لإيذاء الأخرين.

ان الخط الدبلوماسي المنسق دفع جمهورية جنوة الى إقامة علاقات جيدة مع أصحاب السلطة على طول السواحل واستغلال ضعفها الاقتصادي والعسكري من اجل تحقيق المشروع الطموح لمراقبة الطرق التجارية وإعطاء الحياة نوع من الحماية للأراضي التي لا يمكن المنافسة فيها [3] كما كان عدد

[1]- مصطفى نشاط،المرجع السابق، ص ص،65-66.

.[2]- De Mas latrie .Document relatif au commerce des genes sur la cote D'afrique au moyenage , p440-442

[3]- Giovanna Petti Balbi, Genovacil Mediterranco Accidentale neIi secolIiXI- XII ? Atti delconvegno di studi Genova 24-26setembre 2001, Genova 2002 pp 513-526,p, 5 .

الموثقين في هذه الجمهورية بالعشرات وكانوا يشغلون مناصب في اهم محطات التوقف في البحر الأبيض المتوسط[1] الأمر الذي مكنهم من التفطن إلى متى تكون مصالحهم التجارية مهددة.

ومن بين المعاهدات التي تم ذكرها في المبحث السابق بين جمهورية جنوة وبلاد المغرب معاهدة 1236م /634هـ التي وقعتها مع السلطة الحفصية والتي تمثل الى جانب معاهدة جمهورية بيزة لسنة 632هـ/1234م التي تطرقنا اليها سابقا، ومعاهدة البندقية لسنة 1231م/629هـ كما سنرى لاحقا. مرجعا لكل المعاهدات التي وقعت مع الجمهوريات البحرية الإيطالية مع نهاية العصر الوسيط، فعلى الرغم من ان بعض المعاهدات عرفت حذف بعض البنود او اضافة بنود اخرى فانه غالبا ما تم الاحتفاظ بالإطار العام لهذه المعاهدة[2]. لكن الأمر الذي لاحظه بروتشفيك[3] بعد مقارنته لهذه المعاهدات بين الجمهوريات الثلاث . وهو ان الجنويين لم تخول لهم امتيازات كثيرة مقارنة مع تلك التي خصت بها كل من بيزة والبندقية وذلك في النقاط التالية:

- لم تنص المعاهدة على حضور قناصل جنويين يدافعون على حقوق مواطنيهم.

- قلصت المعاهدة من عدد المراسي التي كان بإمكان الجنويين التردد عليها بينما وسعت معاهدة 1234م/632 هـ مع بيزة من افق تجارة البيزيين بالمنطقة كالتجارة مع بجاية وعنابة، كانت هذه المعاهدة لمدة 10 سنوات ثم جددت عام 648هـ/1250م في 18 اكتوبر لمدة 10 سنوات أخرى[4] وعلى وجه العموم فان هذه المعاهدة لم تختلف في نصوصها عن المعاهدات السابقة كضرورة ملاحقة القراصنة الذين يهددون تونس الحفصية، ويمكن القول بان المعطى الجديد الذي نصت عليه معاهدة 648هـ/1250م يكمن في انها سمحت لاول مرة للجنويين بالتوافر على قنصل لهم[5] إلا انه

---

[1] - Roberto lopez, L'Attivita Economica de Genova nel Marzo 1253,secondo oli Atti Wotarili del Tempo,Societa liguire di staria- biblioteca digitale, 2012,p 174.

[2]- مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 65.

[3] - روبار بروتشفيك، المرجع السابق ،ج1، ص 73.

[4]- De Mas latrie, traités, p 118.

[5] - Schaube (A), storia del commercio dei popoli latini nel Mediterrnco Sino allafine della crociata, Torino, 1915, p 353.

يبدو ان الجنويين لم يلتزموا بما جاء في هذه المعاهدة فيما يخص القرصنة ومنعها حيث يذكر **– دي ماس لاتري –** في مقدمة كتابه انه في سنة 649هـ/1251م كان على البودستا في جنوة دفع تعويض من خمسة وعشرين رطل من الذهب لمسلم مغربي تعرض للقرصنة في نهر جنوي[1]. اضافة الى هذا لم تلتزم جنوة بمعاهدات السلم بعد مشاركتها في الحملة الصليبية الفرنسية التي قادها لويس التاسع وشارل دانجو **Charles Danjou– Louis IX** سنة 668هـ/1270م والتي أثارت ازمة مست جماعات التجار الأوروبيين لا سيما الإيطاليين في الموانئ الحفصية حتى وإن لم تمس المعارك بجاية مباشرة فان المسيحيين المستقرين في المدينة والذين كان اغلبهم من البيازنة [2] فضلوا الفرار وهذا ما يشهد عليه تعيين القس جافيرو **– Jaffiro –** في سنة 669هـ/1271 عميد كنيسة البيزيين في بجاية والذي كان قد اضطر لترك المدينة في السنة السابقة.[3]

إن مشاركة الجنويين في هذه الحملة الصليبية على تونس رغم أنهم وقعوا معاهدات الصلح والسلام وحصلوا على امتيازات تجارية منذ اكثر من قرن قبل سنة 668هـ/1270 م أثار استغراب وتحليل الكثير من المؤرخين فمنهم من رأى أن جنوة لم تكن على علم بان هدف الحملة الصليبية سيتحول من سوريا الى تونس .و لما علم الجنويين بذلك اثناء السفر لم يخفوا تحسرهم واعتبروا الحملة على تونس عملية غير مجدية[4]، كما حاولت الحوليات الجنوية قبل ذلك ان تبرئ ساحة الجنويين من المسؤولية المباشرة عن هذه الحملة[5]. أما عن آثار المساهمة الجنوية في هذه الحملة الصليبية فهناك من يرى حصول شرخ في تلك العلاقات اذ بعد عشر سنوات على مرورها قليل هم المسيحيون الذين أصبحوا يتاجرون مع منطقة جيجل وبجاية باستثناء البيزيين. وهناك من يرى ان العودة الى الحياة

---

[1] - De Mas latrie, traités, p 95

[2] – دومينيك فاليريان، المرجع السابق، ج2، ص 806

[3]- في 1271 في 29 افريل في بيزة بعثت رسالة من طرف الكنيسة تحث على مغادرة البيزيين لبجاية تخوفا من حدوث ردود فعل من المسلمين جراء الهجوم الفرنسي على تونس ينظر، De Mas Latrie, traités, p 49

[4]- Pistarino Geo Notai Genovesi in oltremare,Atti pogatia tunis da pietro Battifolio 1288-1289 Genova, 1986,p, 13.

[5] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 75.

العادية كانت سريعة بحكم انه وفي نفس السنة ذهب القس الجنوي – **Nicolo**– إلى بجاية رفقة لإكليريس – **Giacomino** –كما تشهد على ذلك اربع معاهدات موقعة مع الحفصيين بين سنتي 668هـ-670هـ/1270م- 1272م والتي أعادت العلاقات الودية. [1]

كان هذا في القرن الثالث عشر ميلادي/السابع الهجري اما في النصف الأول من القرن الرابع عشر ميلادي/الثامن الهجري فلن تعرف هذه المرحلة اي اصطدام عسكري بين جنوة وبلاد المغرب. كما لم يوقع الطرفان اي معاهدة سلم او تجارة بينهما الى غاية 841هـ/7 افريل1343م اين تم توقيعها من لدن –**ابن محمد عبد الله بن تافرجين**– ممثل السلطات التونسية و–**Gattolusio**– ممثل جمهورية جنوة [2]، وتتكون هذه المعاهدة من 37 بندا معظمها استخصر بنود المعاهدات السابقة (1236-1271-1287) كضرورة محاربة القرصنة من جانب جنوة[3]، ثم عقدت بين الجنويين والسلطان – **ابي العباس** – سنة 785هـ/1387م اتفاقية تهتم خاصة بعلاج مشكل الأسرى[4]، غير أن اشتداد رد الفعل من طرف قراصنة إفريقية خاصة من بجاية والمهدية على القراصنة النصارى بما فيهم رعايا جنوة ربما كان وراء عقد جنوة لهدنة مع ارغون والسعي لتكوين حلف ايطالي ضد الحفصيين وادت حملة الحلف في صيف 786هـ/1388م الى الإستيلاء على جزيرة جربة[5]. ويذكر – **دي ماس لاتري** –تواريخ بعض الرسائل[6]، التي بعثتها جمهورية جنوة لحلفائها لأجل التحضير لهذه الحملة على تونس نذكر منها :

---

[1]- دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج2 ، ص 807.

[2] - Balli p, Il tratttto del 1343 tro Genova e tunisi, in saggi e documonti, 1975, p 305.

[3]- مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 91.

[4] –روبار بروتشفيك، المرجع السابق،ج1، ص 229.

[5] – احمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط،ج3، ص،7- 8.

[6] - De Mas latrie, traités, p 129

- 1388 جانفي – ماي: رسائل من الدوق ومستشار جمهورية جنوة الى دوق ومستشار جمهورية البندقية لطلب المساعدة من البندقية حيث ان جنوة تستعد للهجوم على تونس بمساعدة ملك اراغون وصقلية وبعض الحكومات او الولايات من بيزة.

- 1388- 22 جانفي في جنوة: دوق حنوة يكتب الى دوق البندقية في موضوع التنسيق بين الجمهوريتين وبمساعدة ملوك اراغون وصقلية والجمهوريات بيزة ولوكا وسينا للعمل معا على ساحل افريقيا وتقترح جنوة اجتماعا لقوات الحملة في شهر ماي.

- 1388 في 2 مارس في جنوة: الدوق الجنوي يشكر دوق البندقية على منحه خمسة سفن كبيرة لأجل تعزيز الأسطول الجنوي في شهر ماي، كما يعرب الدوق الجنوي في هذه المحادثة عن شكوكه حول السرقة والقرصنة من جانب بعض التجار عند عودتهم من ساحل افريقيا.

- 1388 في 1 افريل في جنوة: دوق جنوة يخبر دوق البندقية أن الأسطول الجنوي لا يمكنه الخروج من الموانئ الجنوية قبل 15 ماي.

- 1388 في 14 افريل في جنوة: دوق جنوة يعلن لدوق البندقية أنهم يقترحون اعداد خمسة عشر من السفن، ستة منها مسلحة لأجل الحملة وصقلية من جهتها تحضر ثمان سفن وبيزة اثنان.

- 1388في 6 ماي في جنوة: تعلن الشركة العسكرية لجنوة أن رحيل السفن الخاصة بالحملة قد تأجل حتى 25 ماي بعد الإطلاع على رسائل جاءت من صقلية.

و يضيف- **دي ماس لاتري-** أن مسلمي شمال افريقيا لم يكن لهم علم بهذه الحملة وأنهم لم يقوموا باي استعدادات للدفاع[1]. ثم نظمت جنوة حملة خاصة ضد المهدية سنة 792هـ/1394م[2]، اشترك فيها الى جانب الإيطالين سفن فرنسية غير انها انتهت بالفشل، هذه الحملة هي التي تحدث عنها ابن خلدون كنتيجة لتصاعد القرصنة لدى أهالي افريقية وخص بالذكر منهم قراصنة بجاية[3].

[1]- De Mas latrie, traités, p 129.

[2]- ابن خلدون ،العبر، ج6،ص 904، ابن قنفد، الفارسية،ص 188،الزركشي، تاريخ الدولتين، ص 112- 113.

[3]-صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 291- 294.

هذه الحملة جعلت المفاوضات بعد ذلك عسيرة بين الحفصيين والجنويين وان كانت قد انتهت الى اتفاقية بين الطرفين في 16 ذي القعدة عام 793هـ/17 اكتوبر 1391[1]، وقد اعتبرت تمديدا لمعاهدة 785هـ/1383 لمدة عشر سنوات وقد تضمن الإتفاق اقرارا بهزيمة جنوة اذ افتدت حسب احد بنوده بثمن باهض مئات من رعاياها الذين اسروا قبل بداية المفاوضات في 5 شعبان 793هـ/8 جويلية 1391 بينما التزمت باطلاق سراح جميع الأسرى الحفصيين دون غرامة او تمييز[2].

لم تتوقف القرصنة والعلاقات اللاسلمية بين جنوة وبلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط طيلة القرنين الثامن والتاسع الميلاديين رغم وجود تجارهم ورعاياهم في مختلف الموانئ المغربية والتي كانت تعتبر وسائل ضغط يمكن ان تستعملها السلطات المغربية ضدهم، رغم عقد بعض الإتفاقيات التي اشرنا اليها في المبحث السابق والتي لم يتم الإلتزام بها. غير ان جنوة كانت تجد نفسها وفي كثير من الأحيان مضطرة لقبول الأمر الواقع وابداء المرونة اتجاه مشكل القرصنة لحاجتها الى البضاعة الإفريقية – القمح –و لمنافسة عدوتيها التجاريتين فلورنسا والتي ضمت بيزة، والبندقية [3].

[1]- De Mas larie, traités, p'130 .

[2]- صالح بعزيف، المرجع السابق، ص 324.

[3]- احمد عزاوي، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط،ج3، ص 9.

3 – ج /العلاقات مع جمهورية البندقية

كان المعروف سابقا أن الجنويين والبنادقة أقل ممارسة للقرصنة ضد سواحل افريقية أو الحوض الغربي للمتوسط نسبيا إلا عندما يقع عليهم الضغط من الكنيسة ضد المسلمين لكن منذ القرن الرابع عشر ميلادي/ الثامن هجري اختلط الوضع بين التجارة والقرصنة خاصة بعد أن نشطت تجارة بلاد المغرب ككل بالاتصال مباشرة مع السواحل حيث كان هذا الأمر من العوامل التي وجهت انظار البندقية نحو السواحل المغربية وما يهمنا منها سواحل المغرب الأوسط والتي عانت من وضعية أمنية صعبة خلال بدايات القرن السادس عشر /العاشر عشري وهذا ما يتضح من خلال تقليص البندقية من معاملاتها خاصة التجارية مع هذه الجهة من البحر المتوسط. وتوضح ذلك جليا من خلال نص اتفاقية بعث بها السفير البندقي – **دومنيغو ترفيزان** – وأحد السلاطين المصريين في سنة 1511-1512م حيث يقول: "...ان جمهورية البندقية لم تحاول أن تقلل عدد المراكب بل هي تحاول أن تجعلها مثلما كانت من قبل .....و إن كان عدد المراكب قد قل لسبب خارج عن ارادتنا، فلأن السلام في البحر المتوسط أصبح متقلبا . وأمن الملاحة في هذا البحر هام جدا لتجارنا فنحن لا نستطيع العمل إلا في بحر مفتوح غير مغلق بالحروب لا سيما وأن ملك اسبانيا في حالة حرب رسمية مع دول البرابرة في شمال افريقيا في المغرب وفي الأندلس من قبل والملاحة مهددة في كل وقت.....و لكننا نعدكم انه بمجرد ايقاف الحروب وبمجرد أن تستطيع مراكبنا المرور بدون خسائر فاننا سنواصل عملنا المعتاد كسابق عهدنا لكم......"[1] . إلا أنه يجب علينا ان نشير في هذا المقام أن جمهورية البندقية في الشرق الإيطالي نفسها عرفت مع نهاية القرن السادس عشر ميلادي انحطاطا وتدهورا لصالح جنوة الناهضة من جديد والمزدهرة في الغرب الإيطالي.[2]

[1]– سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 316.

[2]– فرناند بروديل، المتوسط والعالم المتوسطي، ص 41.

كانت أول اتفاقية سلم جمعت بين بلاد المغرب عامة وجمهورية البندقية تلك التي وقعت مع الحفصيين عام 689هـ/ 1291م[1] في 5 اكتوبر من قبل السفير البندقي بيير دالفينو **Pierre–Delfino–** والتي جاءت مطابقة تماما للمعاهدتين الموقعتين سنتي 1234 م و1236 م مع بيزة وجنوة على التوالي خاصة فيما تعلق ببنود الأمن والسلام للرعايا البندقيين في الأراضي المغربية. وقد كانت صلاحية هذه المعاهدة مدة أربعين سنة والتي ما فتأت ان انقضت حتى جدد المبعوث البندقي فيليب جيولياني – **Philippe Giuliani** – معاهدة اخرى في سنة 649هـ/1251 م في أول أفريل وكانت ايضا لمدة اربعين سنة[2]. وقد استعادت بعبارات مماثلة للغاية أحكام وبنود اتفاقية سنة 629هـ/1231 م ولكنها اكملتها بالنسبة إلى عدة نقاط مثل الإعفاء من اي أداء على الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة التي يبيعها أهالي البندقية في دار السكة أو مباشرة الى السلطات والسماح لهم بتصدير الرصاص من إفريقية بدون رسوم وتوضيح الحريات التي يتمتعون بها في الأراضي المغربية والتوسيع من نطاقها لا سيما حق اصلاح الكنيسة الموجودة في فندقهم وتوسيعها.[3]

وعلى شاكلة الجمهوريتين الإيطاليتين بيزة وجنوة كانت أيضا البندقية فما كان يعكر صفو العلاقات السلمية بينها وبين السلطات المغربية تلك التحديات والقرصنة التي عادة ما كان يمارسها اشخاص منفردون وأحيانا أخرى بالتنسيق مع السلطات الحاكمة نفسها وهذا مثلما حدث سنة 663هـ/1265م حيث بينما كانت إحدى السفن الجنوية راسية في ميناء تونس إذ ظهر فجاة أسطول تاج البندقية متكون من عشر سفن بقيادة – **جان داندولو** –، فاغرق السفينة الجنوية بعد ما نهبها وأسر طاقمها [4]، وبحكم ان الجنويين في معاهدة سلم وأمان في جميع الأراضي المغربية فإن هذا الأمر سيقع على عاتق السلطات الحاكمة التي لا بد عليها من اتخاذ الإجراءات اللازمة التي كللت في الأخير بعقد معاهدة 669هـ/جوان 1271والتي كانت معاهدة تفاوض فيها جان

[1] - De Mas latrie,traités, p 196
[2] - Ibid, p 199.

[3]- روبار بروتشفيك، المرجع السابق، ج1، ص 73.
[4]- نفسه، ج1، ص 84.

دوندولو – **Jean Dandolo** – مع السلطات الحفصية[1]، كما جرت مداولات من طرف المجلس الأعلى في البندقية بشان التجارة والقناصل البندقيين في الأراضي المغربية والإدعاءات التي كان التجار البنادقة يوجهونها ضد عمال الديوان هناك وكانت تلك المداولات ما بين سنة 1274 و1281م[2] وقد وعد البنادقة في معاهدة1271م برعاية من المسلمين وهذا البند ينص على مايلي: "لا ينبغي ان يتعرض اي احد من البنادقة للتعذيب مهما كان السبب"[3]. ثم يتعكر صفو العلاقات السياسية مرة أخرى مع جمهورية البندقية عندما هجم بعض من أهالي بيزة وجنوة وصقلية على التوالي على أربع سفن بندقية في أحد الموانئ المغربية واستولوا عليها حوالي سنة 689هـ/1291م. وقد أوفد دوق البندقية –**بيير غراديغو**– مبعوثا إلى تونس وهو –**مار ندي مولينو**– ربما في ربيع أو صائفة 1292م ليطالب أبا حفص وقفا للمعاهدات بإعطاء تعويضات إلى الضحايا[4]، كما كلف السفير بمناسبة قيامه بذلك المسعى بتقديم شكوى شديدة اللهجة ضد ما تعرض له كثير من رعايا الجمهورية من تجاوزات وكللت هذه المساعي بعقد اتفاقية 702هـ/1305م في الثالث من أوت وهي معاهدة سلام وتجارة مبرمة لمدة عشر سنوات بين دوق البندقية بيير غراديغو – **Pierre Gardnigo** – وملك تونس برعاية السفير البندقي مارك كاروسو –**Marc caroso**– . وفي هذه المعاهدة لم يعد السلطان الحفصي مطالب بتقديم تعويضات الى رعايا البندقية إلا بالنسبة للتي يتسبب فيها رعاياه[5]، أي لا يعوض خسائر الصراع الدائم مع جنوة وبيزة ولا الأضرار التي قد تلحق البنادقة في إفريقية ولو من طرف النصارى الأخرين كما كان مقررا من قبل. إن تدهور مناخ العلاقات السياسية بين بلاد المغرب وجمهورية البندقية الذي دام تقريبا منذ 1290م إلى حوالي 1390م، أوجب على البنادقة انتظار789هـ/1391م أو 1392م لإمضاء معاهدة جديدة معهم[6]. وقبل التطرق إلى هذه المعاهدة

---

[1] - DeMas latrie, traités, p 203.

[2] - Ibid, p 206.

[3]-روبار بروتشفيك، المرجع السابق، ج1، ص 97.

[4] - De Mas latrie, traités, p 196-203.preface, p 171.

[5] - De Mas Latrie, traitiés, p 211,216.

[6] - Domerc, Venis et lémirate hafcide (1231- 1535), paris, 1999, p 32,41.

لابد من التذكير بأن البندقية استجابت لطلب جنوة في الحملة على جربة في بادئ الأمر رغم الهزيمة النكراء التي سلّطوها عليها قبل بضع سنوات في –كيوجيا – في سلسلة الصراع الذي كان دائر بين الجمهوريتين. فسلّمت إليهم في أول الأمر خمس سفن حربية من سفنتها[1]، ثم تملصت بعد ذلك حسبما يبدو، ففي آخر السنة الموالية أوفدت سفيرا على انفراد مكلفا بافتداء رعاياها من الأسرى الذين كانوا يعاملون معاملة سيئة حسبهم.[2]

وفي سنة 790هـ/1392م، تمكن سفير البندقية **–Falirio Berfuccio–** من إبرام معاهدة صلح لمدة عشر سنوات مع الحاكم التونسي **–أبو فارس عبد العزيز–**[3]، وقد كادت تكون تلك المعاهدة نسخة طبق الأصل للمعاهدات السابقة المبرمة بين السلطات المغربية وجمهورية البندقية وقد تقرر فيها إطلاق صراح بعض عشرات الأسرى من رعايا البندقية الموجودين في إفريقية وبالخصوص في عنابة وذلك بدون مقابل باستثناء بعض الهدايا النقدية التي وزعها مبعوث البندقية لذلك الغرض حسبما جرت عليه العادة مع كبار رجال الدولة الحفصية.[4]

استمرت العلاقات الدبلوماسية المغربية مع جمهورية البندقية، فليس من المستبعد أن تكون البندقية قد جددت سنة899هـ/1401م معاهدة 1391 التي انتهت مدة صلاحيتها، ويمكن على الأقل التأكيد على أنها قد اهتمت منذ سنة بتجديد تلك المعاهدة وقد كلفت بتلك المهمة القنصل **–Nicola Trivisao–** حيث هناك وثيقة مؤرخة في نوفمبر 1402م ومجموعة من الوثائق الأخرى التي يتراوح تاريخها ما بين 1407و1418م تدل على تواصل العمل القنصلي في سبيل إخلاء سبيل الأسرى البندقيين المسجونين في بجاية.[5]

---

[1] -De Mas Latrie, Ibid, p 32,41.

[2]– روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص 229.

[3] -Ibid, p 238.

[4]– روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج، 1، ص 235.

[5]– نفسه، ج 1،ص 249.

وفي شهر جوان833هـ/1435م فكرت البندقية في القيام ببعض المساعي الدبلوماسية لأجل افتداء الأسرى وتعويض الأضرار التي لحقت بكثير من رعاياها في الأراضي المغربية وفي 834هـ/3 فيفري 1436م كلف الدوق –**François Foscari** – قنصل البندقية –**بلان دالفين**– بالقيام بمهمة تمهيدية دامت شهرين كان من مهامه افتداء الأسرى مقابل دفع ثمن أقصى قدره عشر دوكات عن كل أسير والحصول على تعويضات لفائدة رعايا البندقية المهضومي الجانب.[1]

في سنة835هـ/1437م ارتكب التاجر البندقي –**Jean de Canalè**– أعمال قرصنة ضد بعض الرعايا الحفصيين وكان رد فعل السلطان هو اعتقال مواطني الجاني من قناصل وتجار كما حجزت الجمارك العربية على حد تعبير –**دي ماس لاتري**– على ست وأربعين قطعة من القماش البرجوندي[2]. فأسرع مجلس الشيوخ البندقي إلى استنكار أعمال –**دي كنالي**– وقرروا إرسال سفير لإصلاح الوضع ومحاولة تذكير السلطان والتأكيد على ما تتضمنه الإتفاقيات السابقة من أحكام تمنع تحميل المسؤولية الجماعية آليا على عاتق النصارى، وفي 5 ذي الحجة 836هـ/30ماي 1438 أمضى السفير –**Leonard Bombo**– مع نائب السلطان –**محمد بن أبي هلال**– معاهدة صلح لمدة عشرين سنة تتضمن نفس الأحكام الواردة في الإتفاقيات السابقة كما تحصل القنصل على حرية مقابلة الحاكم كلما دعت الحاجة إلى ذلك[3]. ونظرا لاستقرار الأوضاع السياسية بين الجمهورية البندقية وبلاد المغرب قامت هذه الأخيرة في سنة 838هـ/1440 م والتي بلغت تجارها البحرية آنذاك ذروة الإزدهار، بإنشاء خط بحري رسمي يربط بينها وبين إفريقيا الشمالية، وابتداءا من ذلك التاريخ إلى غاية بدايات القرن السادس عشر ميلادي/ العاشر هجري أصبحت سفن البندقية التابعة لذلك الخط تقوم كل سنة بزيارة أهم موانئ إفريقية والمغرب الأوسط والمغرب الأقصى[4]. معززة باتفاقيات السلام والتجارة كتلك التي عقدت في ذي القعدة 548هـ/أكتوبر 1456 لمدة ثلاثين

[1]– روبار برونشفيك، المرجع السابق، ص 281، 282.

[2] -De Mas Latrei, traitiés, p 249.

[3]-Ibid, p 250.

[4] -Ibid, p 258.

سنة بين السفير **–Maffcode pizaro–** و**–أبو عمر عثمان–** حاكم تونس[1]، وكذا بالبعثات الدبلوماسية كتلك التي كانت ما بين 14 جانفي و12 جوان من سنة 1508م/906هـ والتي قامت بها لجنة الدوقية إلى قبطان السفن المغربية للإطلاع على المزاد ومواصفات الشحنات الخاصة والمواجهة إلى وهران والجزائر وبجاية وتضمنت قرار مجلس الشيوخ بشأنها[2]. وكذا إرسال مجلس الشيوخ في البندقية في 22 ماي من عام 916هـ/1518م السفير البندقي **– Francois cornaro –** للنظر في تجارة البندقية وأمن تجارتها على السواحل المغربية [3].

[1] - De Mas Latrei, traitiés , p 255.

[2] -Ibid, p , 273.

[3] -Ibid, p 273.

خاتمة ونتائج الفصل الثالث

– خلافا على بقية الدول المسيحية التي سعت إلى بسط الهيمنة السياسية وفرض الحضور التجاري فرضا على المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة، كانت الجمهوريات الإيطالية تحاول أن تتوصل بهدوء إلى أهدافها لا سيما التجارية مع الأطراف المغربية.

– اعتبرت القرصنة عامل تشويش قوي في العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

– القرصنة الشرعية تكون عندما يتعلق الأمر برد الفعل الذي يحدث عند التعدي بغض النظر عن حجته في ذلك أكانت دينية أو إقتصادية، أما القرصنة اللاشرعية وهي ممارسة هذا النشاط بالرغم من توقيع الطرفين على معاهدة الهدنة والسلام.

– كانت أعمال القرصنة متمركزة في الناحية الشرقية للمغرب الأوسط أكثر من المناطق الغربية.

– مقارنة مع باقي الدول المسيحية، كلنت القرصنة بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية ضئيلا.

– جاءت فئة الأسرى كنتيجة حتمية للعلاقات اللاسلمية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

– كانت عملية افتداء الأسرى تتم من طرف المسلمين والمسيحيين على حد سواء، حيث كانت كل جهة تسعى جاهدة باستعمال عدة أساليب لفداء أسراها.

– من أهم الوظائف الدبلوماسية كانت مهام القنصل الذي كان له الحق في النظر في القضايا المدنية والجنائية بعد الإطلاع على المحاظر الخاصة برعاياه.

- السفير وجه آخر من أوجه العلاقات الدبلوماسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية، وكان السفير يزود بوثائق تعرف بأوراق الإعتماد تصدر عن دار الإنشاء ويتم فيها التعريف بالسفير والغرض من سفارته، وكانت هذه الوثائق تكتب باللغة العربية.

- عمد الطرفان إلى السفارات والبعثات الدبلوماسية بينهما لتهيئة جو ملائم لتعزيز العلاقات التي امتزجت فيها الدبلوماسية بالتجارة وبمشاكل القرصنة.

- أبرمت العديد من المعاهدات بين الطرفين طيلة فترة الدراسة وقد جاء من خلال بنودها التأكيد على الأمن والحماية لجميع الرعايا والتجار الإيطاليين من طرف السلطات المغربية.

الفصل الرابع: العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية

المبحث الأول: العلاقات التجارية من خلال المعاهدات

1-أ/ العلاقات التجارية مع جمهورية بيزة

1-ب/ العلاقات التجارية مع جمهورية جنوة

1-ج/ العلاقات التجارية مع جمهورية بندقية

المبحث الثاني: آليات التعامل في التبادل التجاري

2-أ/ امتيازات التجار الإيطاليين من خلال جهود الحكام

2-ب/ الوسائل المنظمة للعمل التجاري

2-ج/ أشكال المعاملات التجارية

المبحث الثالث: المبادلات التجارية

3-أ/ المكوس التجارية و الجمركية

3-ب/ الصادرات

3-ج/ الواردات

خاتمة و نتائج الفصل الرابع

مدخل

تعددت وتنوعت المظاهر الحضارية التي ربطت بين ضفتي المتوسط بحوضيه الشرقي والغربي ولعل أبرز هذه المظاهر تلك العلاقات التجارية التي كانت قائمة بين مختلف ضفافه. فقد كان المسلمون والبيزنطيون يحكمون سيطرتهم على التجارة البحرية في العالم المتوسطي منذ العصور الوسطى المتقدمة، وتشير الدراسات التي اهتمت بهذه العلاقات التجارية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط خاصة مع نهاية العصر الوسيط ومنذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر مبلادي إلى أن الجمهوريات الإيطالية احتكرت هذه العمليات التجارية، ومارستها مع العديد من الدول خاصة تلك الواقعة في الضفة الجنوبية ومن بينها "المغرب الأوسط".

إن المتتبع لشبكة الطرقات التي كانت تربط المغرب الأوسط بالدول المجاورة، يستنتج مباشرة أنه مثَّل نقطة التقاء الطرق الرئيسية التي تربط بين المغرب الأدنى والمغرب الأقصى من جهة، وبين البحر الأبيض المتوسط والصحراء من جهة أخرى، مما أهله لأن يكون مركزا تجاريا هاما منذ القرنين الخامس والسادس الهجريين/الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين، خاصة بعد أن انتقل مركز ثقل الحياة المغربية إلى السواحل بسبب الأزمات الإجتماعية التي أصابت المناطق الداخلية والتحولات المهمة التي ساهمت في تشكيلها الهجرة الهلالية ومجموعة من العوامل الطبيعية كالجفاف، حسبما تطرقنا إليه في الفصل التمهيدي.

إن الأمر الأكيد هو أن ضفتي المتوسط ومنذ القدم كانتا متطلعتين إل بعضهما البعض بتجانسهما الطبيعي والمناخي[1]. وهذا ما حدث فعلا مع الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط، حيث نشطت التجارة وأدركت السلطات الحاكمة في الضفتين مدى أهمية هذا القطاع وفعاليته في

[1]- محمود أحمد أبو صوة، المرجع السابق، ص 18.

تقدم الدول. ومنذ القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي يمكن ملاحظة سيطرة الجنويين والبيزيين على التجارة وطرقها ونزعها من مجموعات تجارية أخرى.[1]

يقول ابن خلدون في مقدمته:"**أعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيام كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حبوب أو قماش، وذلك القدر النامي يسمى ربحا**"[2].هذا الربح الذي اراد تحقيقه الإيطاليون وحكام المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة على حد سواء من خلال علاقتهما التجارية التي استمرت رغم الصراع الطويل الذي دار في البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية[3]، حيث كان لا بد للوحدة المسيحية التي أشاد بها البابوات من أن تتدعم عن طريق المشاريع التجارية الضخمة[4]، فقد أحدثت التجارة تغييرا شاملا في الغرب الأوروبي جعل البعض يقر بأن "**زيت التجارة أضاء نور الحضارة**"[5]، رغم ما قامت به البابوية في روما من الدعوة إلى تحريم الإتجار مع المسلمين مهددة بتوقيع قرارات الحرمان من الكنيسة على كل من يخالف أوامرها من تجار الفرنج كافة[6]. إلاَ أن المصالح التجارية لهؤلاء التجار خاصة تجار الجمهوريات الإيطالية ذات السيادة البحرية في المتوسط، قد تعارضت مع هذه الفكرة وعمدت إلى متابعة تعاملها بسبل شتى لطغيان الكسب المادي على الوازع الديني[7]، وعلى رأس هؤلاء البنادقة الذين لم يستجيبوا لقرارات البابوية متخذين شعارهم" **لنكن أولا بنادقة ثم بعد ذلك مسيحيون. siams veneziani poi christiani**"[8]. كما أنه ومع بداية القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي وظهور الأتراك الذين وطّدوا أركان دولتهم في آسيا الصغرى كمنافسين

---

[1] - أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة، فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان الرياض، 2002م ، ص ص 160-161

[2] - ابن خلدون، المقدمة، ص 494.

[3]- جوزيف شاخت وكليفورد بوروث، المرجع السابق، ج، 1، ص 91.

[4]- نفسه، ج، 1 ص 31.

[5]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 92.

[6]- سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 11.

[7]- نفسه، ص 12.

[8]- زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 91.

أقوياء للإيطاليين في الميدان التجاري للحوض الشرقي للمتوسط جعل الإيطاليين يحولون أنظارهم ناحية الحوض الغربي للمتوسط لتعويض خسارتهم طالما أن هذا الحوض أو المجال يستقطب نسبة هامة من النشاط التجاري العالمي[1]، خاصة منطقة المغرب الأوسط، التي انفتحت على مدن جنوب أوروبا الغربية واستقبلت تجارها بموانئها، فكان الإيطاليون يقومون بتصدير مصنوعاتهم ويحملون إليها بضائعا من الشرق ويستوردون منها بعض المواد الأولية والمصنعة وذهب السودان[2]، هذا الأخير الذي استطاعت بفضله دول أوروبا أن تقضي جزئيا على أزمتها النقدية التي كانت تعاني منها في العصور الوسطى بسبب النقص الفادح في معدن العملة، لهذا بدأ الإيطاليون منذ القرن السابع الهجري يركزون على بيع سلعهم وأهمها الأقمشة مقابل الذهب، ومن أجل هذا عقدوا عدة معاهدات مع حكام المغرب الأوسط، الذين أدركوا من جهتهم مكانة التجارة وأهميتها، فتعدى نشاط تجار المغرب الأوسط الإطار المحلي إلى العالم الخارجي، فسارت قوافلهم في جميع الاتجاهات تحمل سلعا مختلفة في ذهابها وإيابها[3]، مزودة بالبضائع التي كانت تصل إليها من الجمهوريات الإيطالية وغيرها من الدول المسيحية وكذا بالبضائع الصحراوية وعلى رأسها الذهب[4]، حيث كان المغرب الأوسط رواقا للبحر المتوسط يستقبل السلع المستوردة لتموين سكان المنطقة وما زاد عن ذلك يبيعونها إلى مناطق أخرى وقد اشتغل عدد كبير من سكان المغرب الأوسط بالتجارة فكونوا طبقة هامة في المجتمع ساهمت في مد خزينة الدولة بنسبة هامة من الأموال، لذلك شجع ملوك وسلاطين وحكام المغرب الأوسط هؤلاء التجار بأن وفروا لهم الأمن والحماية وخففوا عنهم الجبايات وشجعوهم على إقامة الأسواق وتفعيلها في البوادي والمدن كما أعطوهم حرية بيع سلعهم إما نقدا أو مقايضة، على أن يلتزموا بواجبات مقابلة هذه الضمانات[5]، وتجلت دقة التنظيم التجاري من خلال تلك المعاهدات التجارية المبرمة بين المغرب

---

[1]-إ دريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا، ص 143.

[2]- بشارى لطيفة، المرجع السابق، ص 272

[3] - جودت عبد الكريم، المرجع السابق، ص 194.

[4]- بلوط عمر، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير إشراف لعرج عبد العزيز، جامعة، الجزائر، 2003-2004، ص 40.

[5]- فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني (7 – 9هـ/13 – 15 م)، مجلة دراسات تاريخية، مجلة تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، العدد السادس عشر، حزيران، 2014 ، ص ص 92- 93.

الأوسط والجمهوريات الإيطالية ومختلف الصيغ وآليات التعامل فيما يخص المبادلات التجارية من امتيازات ممنوحة للتجار الإيطاليين ووسائل منظمة لنشاطهم التجاري، كضبط المكاييل والأوزان والأطوال والتعامل بالعملات النقدية والوثائق النقدية وتنظيم نشاطهم التجاري في شركات تجارية تضبطها المصالح الجمركية، وتنظمها بفرض مجموعة من الضرائب والمكوس على مختلف سلع النشاط التجاري بصادراته ووارداته. كل هذا سنتناوله بالدراسة في هذا الفصل.

المبحث الأول: العلاقات التجارية من خلال المعاهدات

كان النشاط التجاري بين دول وإمارات الضفتين الشمالية والجنوبية ينظم وفقا لمعاهدات تعقد بينهما وتحدد من خلالها ظروف التبادل وشروطه والمواد التي تدخل ضمن قائمة البضائع والسلع المتبادلة، كما كانت تعقد المعاهدات أيضا في حالة وقوع حدث يربك ويعرقل العملية التجارية كأعمال القرصنة –حسب ما تطرقنا إليه سابقا– التي كانت تتم بين تلك الدول أو بسبب الحروب التي كانت تتوقف بسببها تلك العلاقات، فتضطر الدولة الأكثر تضررا من تلك الوضعية إلى عقد معاهدة جديدة أو تجديد بنود أخرى قديمة تضمنت نفس المطالب.[1]

تأخر التعامل الرسمي بين بلاد المغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط خاصة وبين الجمهوريات الإيطالية إلى غاية القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، والذي يعتبر الانطلاقة الفعلية للعلاقات السياسية بصفة عامة بين الطرفين. ومن ثم أصبح هدا التاريخ نقطة البداية في تحويل المدن الإيطالية لمسار سياستها الخارجية من العدول عن العمل العسكري إلى ترجيح التواصل الدبلوماسي والعمل على الارتباط مع بلاد المغرب الاسلامي بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي تمكنها من الحصول على بعض الامتيازات والصفقات الاقتصادية بصفة عامة[2]. فعلى الرغم من ارتباط الحركات التجارية مع الأحداث السياسية فقد تطورت العلاقات التجارية طبقا لمسار معين وفي شيء من الاستقلال الذاتي وبأفضلية حتى على التفاهم السياسي[3]. لقد اختلفت حظوظ الجمهوريات الايطالية وتفاوتت في مجال العهود والاتفاقيات والصفقات التجارية مع الدول المتعاقبة على أرض المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة وذلك وفق الاطار العام للعلاقات السياسية بين الطرفين بالإضافة إلى مدى الالتزام بهذه الاتفاقيات واحترامها تجاه الطرف الآخر كما أشرنا في البداية وكذا في الفصل

---

[1] – إ دريس بن مصطفى، المرجع السابق، ص 194، (مذكرة دكتوراه) .

[2] – غربي بغداد، المرجع السابق ، ص ص 171–172.

[3] – سلفاتوري بونو، العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا في العصر الوسيط، ترجمة عمر الباروني، مجلة البحوث التاريخية، مصر، العدد 2، 1986، ص 309.

الثالث – فتصدرت جمهوريات بيزة وجنوة ثم فلورنسا والبندقية الحركة التجارية الإيطالية في المغرب الأوسط حسب مرحلتين، المرحلة الأولى كانت فيها الصدارة لجنوة وبيزة وقد بدأت في أوائل القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي وتواصلت إلى بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي، أما المرحلة الثانية فقد بدأت منذ بداية القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي إلى أواخره أو بدايات القرن العاشر هجري/السادس عشر ميلادي، حيث غابت فيها بيزة منذ أن سقطت في سنة 812هـ/1414م بين يدي فلورنسا التي ورثتها وعوضتها.[1]

وفيما يلي عرض لهذه العلاقات التجارية كل جمهورية على حدى من خلال المعاهدات المبرمة طيلة فترة الدراسة – حسب ما وفرته لنا المادة العلمية المتحصل عليها.

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص 250.

1 – أ /العلاقات التجارية مع جمهورية بيزة :

عرفت المعاهدات التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين في العصور الوسطى، بـ"**معاهدات الهدنة**" سواء كانت معاهدة سلام أو صداقة أو تجارة. حيث يتبادل الطرفان السفارات الأولية لتليها سفارات فوق العادة ثم يحرَّر نص المعاهدة بلغة البلد الذي يصل إليه السفير وتحفظ في نسختين مختومتين وموقعتين من طرف الملك. وعادة ما كانت هذه المعاهدات تحدد الهدنة بما يقارب أو يفوق الخمسة عشرة سنة، يتمتع من خلالها التجار بالأمن ويعوضون عن الأضرار التي تلحق بهم، ويضمنون من خلالها الحصول على مقرات لمزاولة نشاطاتهم وممارسة ديانتهم وحريتهم في الكنائس والمقابر ومقابل هذا يلتزم التجار الأوروبيين بمجموعة من الضمانات[1]. وعموما فقد تضمنت هذه المعاهدات العديد من مواد التجارة المختلفة التي جمعت بين بلاد المغرب والمدن الإيطالية مثل الدور التجاري للقناصل ومعاقبة التجار لمخالفتهم القوانين التجارية وطرق الفصل بين التجار المسلمين والتجار الإيطاليين، ومصير السفن التجارية التي تتحطم وقضية وراثة التاجر المتوفى والضرائب الجمركية والفنادق التجارية لخدمة التجار الإيطاليين وكراء السفن وغيرها من الأمور.[2]

تعتبر بيزة من أقدم الجمهوريات الإيطالية رفقة جنوة في الإتصال بسواحل المغرب الإسلامي عموما والمغرب الأوسط خصوصا بدءا من العهد الحمادي المرابطي وأسفرت المفاوضات بين سفراء المرابطين وحكام بيزة على عقد اتفاق سلام وتجارة يوم 20 شعبان 531هـ/26 جوان 1133م ومدته عشر سنوات يشمل كذلك وهران وهنين التابعتين للمرابطين[3].و يورد **—دي ماس لاتري—[4]** العديد من المعاهدات التجارية التي ابرمت بين جمهورية بيزة والمغرب الإسلامي على غرار المعاهدات

[1]– محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 146.

[2] – مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجمهوريات الإيطالية (جنوة – بيزا – البندقية) 656 – 869هـ /1258 – 1464م، رسالة دكتوراه، إشراف، قاسم عبده قاسم وسامية مصطفى مسعد وحاتم عبد الرحمن الطحاوي، جامعة الزقازيق، 2004 – 2005، ص 186.

[3] – علي عشي، المرجع السابق، ص 444.

[4] – De Mas Latrie, traités, p p 22-70.

التي ابرمت مع الموحدين في السنوات 555هـ/1157م،571هـ/1173م، 580هـ/1182م، 587هـ/1189م، والتي كانت تنص في معظمها على دفع العشر السائد في معظم الأحوال عما تبايعه التجار في مراكبهم مع التشديد على على عدم بيع البضائع المسروقة. أما في معاهدة عام607هـ/1209م بين بيزة والمغرب الموحدي فقد تم فيها تغيير بعض البنود الواردة في الإتفاقيات السابقة كما حدث في إتفاقية ذي القعدة 631هـ/أوت 1234م[1]، حيث تحصلت بيزة على امتيازات جديدة مثل السماح لها بالتجارة حتى خارج الموانئ المعتادة. وجددت هذه المعاهدة في 17 شوال 662هـ/11 أوت 1264م [2] ولمدة عشرين سنة أكدت على حرية التجارة خاصة في بجاية ضمن بنودها[3]، كما تورد تلك المعاهدات التجارية المبرمة في عهد المغرب الحفصي وحتى المريني والتي تخص المغرب الأوسط بشكل أو بآخر ومن بينها معاهدة 713هـ/1315م، لمدة عشر سنوات، معاهدة عام 754هـ/1356م، ومعاهدة 768هـ/1370م، ومعاهدة 796هـ/1398م، ومعاهدة أخرى لمدة عشر سنوات في سنة 800هـ/1402م. أما مع المغرب المريني فوقعت معاهدة سنة 760هـ/1362م لمدة عشر سنوات ايضا، حيث تبين أن بيزة ولربما جنوة أيضا حرصت خلال فترة الحصار المريني على المغرب الأوسط الذي كان مابين (748هـ-1347م/761هـ- 1362م) على ضمان مصالحها خاصة في بجاية التي خضعت للمرينيين سنة 749هـ/1351م[4].

وهناك معاهدات أخرى جمعها **-ميشال أماري-** من أرشيف بيزة وقام بنشرها بالنص العربي إلى جانب النص اللاتيني وهي رسائل كانت تتصل بالتجارة الخارجية لجمهورية بيزة مع بلاد المغرب منذ عهد الموحدين، وكشفت تلك المعاهدات عن النظم التجاربة المختلفة التي كانت سائدة بين الجمهوريات الإيطالية وبلاد المغرب والتي سنفصل فيها في المباحث القادمة. ومن أهم هذه المعاهدات ما يلي:

---

[1] - De Mas Latrie, traités, p p 31 – 37.

[2] - Ibid, p 43 – 47.

[3] - صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 321.

[4]- نفسه، ص 322.

في سنة 552هـ/1157م أبرم **–عبد المؤمن بن علي–** معاهدة تجارية مع بيزة قدم بموجبها ضمانات تحمي حقوق الرعايا البيزيين في شمال إفريقيا ولكن في عهد الخليفة **–أبو يعقوب يوسف–** بعثت حكومة بيزة إلى أمير المؤمنين برسالة تذكره من خلالها باحترام العهود التي تؤمن البيزيين في أموالهم وأنفسهم وأن لا يفرض عليهم غير أداء العشر المعتاد أخذه منهم[1]. وفي سنة 582هـ/1186م أبرم **– المنصور–** معاهدة سلم وتجارة مع جمهورية بيزة لمدة خمس وعشرين سنة وتضمن هذه المعاهدة حرية تجار بيزة في كل من سبتة ووهران وبجاية وتونس[2]. ومما جاء في هذه الإتفاقية أنه لا يحق للبيزيين النزول بغير المدن الأربعة السابقة إلا لضرورة كصعوبة البحر، لكنهم في هذه الحالة لايبيعوا في المنطقة التي أرسوا فيها شيئا ولا يشتروه ولا يتعاملوا مع أحد في هذا الغرض ما عدا ألمرية التي سمح لهم بالتزود منها وإصلاح مراكبهم فيها. كما ذكر في هذه المعاهدة بتقديم العشر للدولة الموحدية[3]. وبالموازاة مع إبرام المعاهدات التجارية فقد كانت هناك رسائل شكوى أيضا من طرف التجار المتضررين لسبب أو لآخر، على غرار تلك الرسالة التي بعث بها تجار بيزة قادمين من بجاية والذي كان فيها **– عمرو بن علي بن حسون –** متولي الإشراف فيها يشتكون منه لأنه منعهم من البيع والشراء من أمتعتهم وأنواع سلعهم الذي كان من عادتهم، مطالبين الحضرة العلية في المغرب الأوسط –الموحدين– أن يحملوا تجارهم ومسافريهم على ما جرت به عادتهم فيما تقدم من الإقبال للإيراد ولا يطلبون منهم خلاف ما عاينوه من المألوف منه والمعتاد[4]. ولأجل مثل هذه الأمور أو بسبب الأحوال الداخلية لبلاد المغرب عامة، أو بسبب عدم احترام الإتفاقيات التجارية المبرمة لم ينتظم النشاط التجاري للبيازنة وأصبح ترددهم إلى بلاد المغرب ضعيفا وهذا ما اتضح جليا من خلال الرسالة التي بعث بها والي تونس **–أبو زيد–** إلى تجار بيزة يشجعهم للتردد على البلاد ويعطي لهم

---

1 - Michel Amari,Diplomi, p 9.

2 - De Mas Latrie, traités, p p 51- 52.

3 - Michel Amari, Diplomi, p 22

4 - Ibid, p p 11-12.

الأمان[1]. كما تكررت المراسلات سنتي 596هـ/1199م و597هـ/1200م من طرف هذا الوالي أيضا إلى حكومة بيزة من أجل تحريض تجارها على الوفود مع تأكيد التأمين لهم وكذا تأكيد احترام العهود المبرمة بين الطرفين [2]. وفي رسالة أخرى والتي اعتبرت أنموذج لكل ما يوثق من السلع وثمنها والتي يتم بيعها وشراءها بين الطرفين تم فيها ذكر نوع السلعة وثمنها والمبلغ الذي دفع فيها والمبالغ المتبقية الأخرى ما يوحي إلى أن عملية المتاجرة كانت تتم بدقة شديدة بين الطرفين [3]. أما معاهدة سنة 713هـ/1315م المبرمة بين بيزة والخليفة **– ابن يحيى زكرياء بن أبي العباس –** ولمدة عشر سنوات[4]، فقد تضمنت البنود التالية الخاصة طبعا بالتجارة:

– أن يكون جميع من يصل من التجار البيزيين وأتباعهم إلى الحضرة العلية آمنين في أنفسهم و أموالهم.

– أن يؤخذ منهم فيما يبيعون من السلع العشر بكامله عند سفر من أراد السفر منهم ومن لم يسافر منهم وأطال الإقامة أخذ منه العشر عند انقضاء ثلاثة أعوام من حين وصوله. فعل ذلك لهم إجابة لرغبتهم.

– أن يكون كل تاجر منهم غير ممنوع من السفر عند تخلصه في الحضرة العلية وأن يكون من يصل معهم من غيرهم في مراكبهم من التجار له ما لهم وعليه ما عليهم وأن لا يمنع تجارهم من البيع في الحلقة متى طلبوا ذلك كما في المعتاد.

– أن سلعهم التي يصلون بها إلى رأس السلسلة ولا يمكنهم رفعها إلى فندقهم، فمتى ثبت ضياع شيء منها فعلى حراس الموضع المذكور غرمها لهم. وأنهم متى طلبوا المحاسبة بالدواوين مكّنوا منها ولا يؤخذ منهم إلا ما جرت به العادة.

---

[1] -Michel Amari, Ibid, p 45.

[2] – مزوزية حداد، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515 – 668هـ /1121 – 1269م) مذكرة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي جامعة باتنة، 1433 -1434هـ /2012 – 2013م ص 240. والرسالة واردة عند ميشال أماري. ينظر،
Michel Amari, Diplomi , p p 45- 47.

[3] - Michel Amari, Diplomi, p 49.

[4] - Ibid, p p 87-97.

- وإذا باع بيشاني – بيزي – سلعة أو اشتراها من أحد المشتغلين أو التزم بشراء سلعة من سلع بلاد الحضرة العلية وكتب له في ذلك عقد مشهود فلا يفسخ عليه إلى أن ثبتت دلسة أو ريبة أو غش.

- إذا باع بيزي كتانا أو قطنا أو غير ذلك من السلع الموزونة فلا يؤدي ذلك رطلا أو طعما للديوان ولا للتراجمة.

- لا يمنع تجارهم – البيزيين – من اشتراء السلع ممن يريدون الإشتراء منه.

- أن لا يمنع بيشاني – بيزي – من اشتراء سلعة بسبب جنوي أو غيره من النصارى وأنه إذا اشترى أحد منهم سلعة من السلع لا يفسخها أحد عليه، لا المشتغل الذي باعها ولا الذي يأتي بعده إذا لم يكن في البيع ريبة ولا دلسة ولم يكتم من الثمن المذكور شيئا.

كتاب صلح آخر عقد مع البيزيين عن إذن الخليفة الإمام المستنصر بفضل الله أمير المؤمنين – **ابن اسحاق ابراهيم** – بتاريخ 11 ربيع الآخر 754هـ/16 ماي 1365م[1] والذي تضمن بنودا خاصة بالعلاقات التجارية نذكر منها:

- أن يكون كل تاجر بيزي غير ممنوع من السفر عند تخلصه في الحضرة العلية وفي سائر بلادها.

- أن يكون كل من يصل معهم في مراكبهم من غيرهم من التجار له ما لهم وعليه ما عليهم. وأن لا يمنع تجارهم من البيع في الحلقة متى طلبوا ذلك على المعتاد.

- وأن يكونوا في سلعهم التي يحملونها على اختيارهم في إنزالها أو ردها وأن لا يحدث عليهم المشتغلون بالدواوين وغيرها في جميع البلاد ولا التراجمة ولا أصحاب القوارب حادثا سوى ما جرت به العادة.

وحرصا على مصالحها التجارية وضمانها عقدت بيزة معاهدات واتفاقيات حتى مع الولاة المتمردين على السلطة مثلما حدث مع حاكم مدينة قسنطينة الأمير الحفصي –**أبو العباس أحمد** –

[1] - Michel Amari, Diplomi, p p 98-111.

الذي قام بالإستيلاء على مدينة بجاية واتخذها مقرا له وأعلن نفسه سلطانا على الثغور الغربية في شرق المغرب الأوسط سنة 767هـ/1369م، فسارعت جمهورية بيزة بإرسال سفيرها الذي طالب هذا الحاكم بالمعاملة الطيبة لتجار بيزة فطمأنهم على ذلك[1]. كما أن نشاط بيزة التجاري في المغرب الأوسط لم يكن يخص المنطقة الشرقية منه فقط بل حتى الغربية، إذ أن الوجود البيزي في ميناء وهران كان منذ سنة 583هـ/1186م[2]، كما تواجد في مستغانم حيث أرسلت بيزة سفنا تجارية إلى هذه المدينة لتبيع بعض السلع وتشتري الصوف سنة 762هـ/1364م[3]. كما كانت سفن بيزة تأخذ طريقها إلى ميناء الجزائر لترسى مدة ستة أيام وبعد ذلك تتوجه إلى وهران وتتوقف مدة ثلاثة أيام ثم تستأنف طريقها إلى موانئ الأندلس[4].

بدأت الحركة التجارية تضعف بين بيزة وبلاد المغرب في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي لأن فلورنسا بدأت تطغى عليها حتى ضمتها إليها نهائيا، وقد استخلف تجارها تجار بيزة منذ سنة 863هـ/1465م حيث أصبحت بواخرها تخرج من ميناء **–بورتو بيزانو–** أو ميتاء **–ليفورنو–** وتتوجه إلى جنوة ومن هناك إلى موانئ بلاد المغرب حيث كانت تجارة فلورنسا نشطة ومنتظمة فيها إلى غاية النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي. لكن الهجومات الإسبانية المتكررة على وهران عرقلت تطورها[5] في منطقة المغرب الأوسط لا سيما الجهة الغربية منها.

[1] – علي عشي، المرجع السابق، ص 448.

[2] – Dufourcq L'Espagne catalane, p 152.

[3] – لطيفة بشارى، المرجع السابق، ص 163.

[4] – Dufourcq, L'Espagne catalane, p 292.

[5] – لطيفة بشارى، المرجع السابق ، ص ص 164- 165.

1 – ب /العلاقات التجارية مع جمهورية جنوة

كانت المعاهدات بما حوته وبما لم يرد فيها مهتمة في الغالب بفوائد التجارة المسيحية لذلك ضمت هذه المعاهدات مجموعة من المبادئ والبنود التي تم العمل بها طيلة أربعة قرون، يسرت اتصالات الأوروبين مع مسلمي شمال إفريقيا إذ كانوا حاضرين في العديد من المسائل الهامة المتعلقة بالملاحة والتجارة والتي كانت أكثر إنصافا من تلك التجارة الإقطاعية في أوروبا. فجلب الإيطاليون إلى المغرب المعادن والشراشف والأقمشة الفاخرة والمجوهرات والأشياء الصناعية الأخرى وقدم لهم المغاربة بوصفهم منتجين داخل أراضيهم وقطعانهم الصوف والجلود والأملاح والقمح[1]. ومن بين هؤولاء الإيطاليين التجار الجنويون الذين عرفوا بالنشاط المحموم في التجارة الجنوية مع بلاد المغرب خاصة في أشهر السنة التي تتميز بالإعتدال كشهر مارس الذي يعتبر بداية الموسم الجيد والرحلات البحرية الطويلة[2]، وقد كان الجنوي يعمل لمدة ستة أيام كاملة في الأسبوع دون كلل ولكن هذا النشاط قد تفاوت من وقت لآخر من العام حسب استقرار الطقس[3]. لذلك كانت العلاقات التجارية الجنوية مع بلاد المغرب نشيطة ،خاصة منذ النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي وقد نشر **–دي ماس لاتري–** مجموعة من الوثائق تهم تجارة جنوة متمثلة في مجموعة من العقود الخاصة بين التجار أو المتعلقة بتكوين الشركات التجارية وهي مؤرخة ما بين 550هـ/1153م و559هـ/1162م[4].

وقع الجنويون أول معاهدة تجارية مع بلاد المغرب الأوسط وعلى وجه التحديد مع بجاية سنة 531هـ/1133م في العهد الحمادي، ثم شملت المعاهدة مراسي أخرى وبشكل مكثف في العهد

---

[1] – De Mas Latrie, traités, p p 115-116.

[2] – Roberto Lopez, L'attivita Economica di génova nelmarzo 1253, p 167.

[3] – Steven A. Epstein, Business cycles and the sense of time in medieval genova, the business history review, vol 62, no 2, summer, 1988, the president and fellows of harward college, p260.

[4] – De Mas Latrie, traités, p 106.

الموالي كمرسى الخرز وبونة وسكيكدة وتواصلت إلى سنة 548هـ/1150م[1]. حيث أن الأوضاع السياسية الخطيرة التي شهدتها جنوة وعلاقاتها في الشرق مع القسطنطينية ومع بلاد الشام، جعل وجهتها في علاقاتها التجارية تتركز على أقاليم الإمبراطورية الموحدية خاصة بعد فقدان جنوة للساحل الشامي بسبب قضاء -**صلاح الدين الأيوبي**- على التواجد الصليبي في هذه المنطقة الأمر الذي أدى إلى فقدان هذه الأخيرة لوجودها التجاري في الموانئ الشامية التي كانت تحت سيطرة الصليبيين[2].

لذلك كانت جنوة أول جمهورية إيطالية تبعث بوفد إلى الخليفة الموحدي -**عبد المؤمن بن علي**- عام 557هـ/1161م[3]، وأبرمت معه معاهدة تقرر فيها دوام السلم بين الموحدين وجمهورية جنوة لمدة خمسة عشر سنة رغم كون هذه الإتفاقية كانت شفوية إلا أن شهرتها عمت سائر الموانئ المتوسطية [4]. لقد أدت المساعي الحثيثة في مجال العلاقات التجارية بين الموحدين والجنويين إلى إعطاء نتائج إيجابية على أرض الواقع، حيث نجد حجم المبادلات التجارية قد تزايد في هذه الفترة بين الطرفين حتى بلغ أوجه من حيث الشكل والمؤسسات[5].

وبمقارنة المعاهدات التجارية المبرمة بين الموحدين وجمهورية جنوة من جهة وجمهورية بيزة من جهة أخرى يتبين وبشكل واضح تفضيل جنوة على بيزة بفضل ما خصت به من امتيازات حيث سمح لهم الموحدون في عام 555هـ/1169م بالمتاجرة في كل المراسي على عكس بيزة التي تم تحديد الموانئ التي تتاجر معها كما رأينا، وخفضت عن تجارتهم العشور بحيث يدفعون (8 %) بدلا من (10%) باستثناء ميناء بجاية [6] حيث كان على التجار دفع العشر على أن ربع هذا المقدار حسب ما تنص عليه المعاهدة يعود ثانية إلى مدينة جنوة[7]، ويبدو أن سبب هذا الإستثناء يعود إلى أن هناك معاهدات

[1]- صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص ص 318-328.

[2] - المقدسي شهاب الدين عبد الرحمان بن اسماعيل، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، مطبعة وادي النيل، القاهرة 1287، ج 1، ص 75.

[3]- De Mas Latrie, relations, p 90.

[4]- محمد الشريف، سبتة الإسلامية، دراسات في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي، تطوان، 1995، الطبعة الأولى، ص 83.

[5]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص 50.

[6] - De Mas Latrie, traités, p 108.

[7] - Ibid, p 108.

سابقة عقدت مع جمهورية جنوة لتنظيم تجارتها في مدينة بجاية عندما كانت هذه المدينة تابعة لبني حماد في المغرب الأوسط[1]. ومن الملاحظ على هذه الفترة أي من بداية فترة الإتفاقات الرسمية أنها شهدت نشاطا كبيرا في مجال المبادلات التجارية بين الطرفين حيث بلغ عدد العقود الجنوية في هذه الفترة حوالي ثلاث و سبعين عقدا أي بحجم استثمارات قدره 6.103 ليرة جنوية حسب ما أشارت إليه السجلات العدلية الجنوية[2]، هذه الأخيرة التي تم فيها تقييد العقود وفقا لنظام توثيق المعاملات والعقود التجارية بمختلف أشكالها (عقود شراكة – كراء سفن – قروض...) والذي ظهر لأول مرة في أوروبا في تلك الفترة (القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، يشرف عليها موثقون رسميون اشتهر منهم [جيوفاني سكريبا –**Giovani Scriba**– (1156-1180) - اوبرتو سكريبا دي ماركاتو –**Oberto Scriba De Marcoto**– (1180-1190) –جوجيلمو كاسينس –**Gughielmo Cassinesse**– (1191-1192) – لونفرانكو–**Lanfranco**– بونفيلانو –**Bonvillano**– (1198)]، يعملون على تقييد العقود التجارية في السجلات العدلية بحضور المتعاقدين والشهود لتسهيل وضبط العمليات التجارية[3].

واستمرت المعاهدات التجاربة بين جنوة وبلاد المغرب في عهد الدويلات الثلاث (الحفصية والزيانية والمرينية) فعقدت مع الأمير الحفصي –**أبو زكرياء**– إتفاقية في 3 شوال 633هـ/1236م[4]، ثم ابرمت معاهدة لمدة عشر سنوات أخرى في 30 رجب 649هـ/18 أكتوبر 1251م[5]، وهي تجديد للمعاهدة الأولى ومما جاء فيها فيما يخص النشاط التجاري، حصر أنشطة الجنويين في مراسي معينة بعد أن كانت عكس ذلك في العهد الموحدي، وقد لجأت دول بلاد المغرب الوسيط بصفة عامة إلى تبني الأسلوب نفسه ليس بهدف التضييق على التجار الأوروبيين، ولكن للتمكن من

[1] – حفصة معروف، دور الأسطول الغربي في الحركة التجارية والنشاط الحربي في الفترة الممتدة من العهد الموحدي إلى القدوم العثماني لبلاد المغرب،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، إشراف عبد العزيز لعرج، جامعة الجزائر 2، 1437-1438/2016-2017، ص 387.

[2] –بغداد غربي، المرجع السابق، ص 178.

[3] – رشيد باقة، المرجع السابق ، ص ص 227- 228.

[4] – De Mas Latrie, traités, p 116.

[5] – Ibid, p 118.

استخلاص الضرائب الجمركية المفروضة على أنشطتهم ولمنع عملية التهريب. لأن هناك شكلين من أشكال النشاط الإقتصادي الطفيلي والذي عرفته منطقتي الدراسة، التهريب من جهة والقرصنة من ناحية أخرى ولا يمكن أن يكون هناك إنكار لوجود التهريب أي حركة المرور التي تسعى إلى الهروب من نظام الضرائب الذي وضعته الحكومات[1]. كماحددت المعاهدة قيمة الضرائب الواجب على الجنويين أداؤها لصالح الجمارك الحفصية حيث أصبح الجنويين مجبرين على أن يؤدوا نسبة (10%) بكل البلاد الخاضعة للحفصيين، وحددت كمية الحبوب التي يمكن لجمهورية جنوة أن تستفيد منها في حالة حدوث مجاعة بخمس سفن، كما سمحت للسلطة الحاكمة بمراقبة الأنشطة التجارية للجنويين سواء ماتم منها بالمزاد العلني أو بدونه[2].

لقد ظل الحضور التجاري للجنويين في القرن السابع هجري/الثالث عشر ميلادي مركزا على ثلاثة مراسي وهي سبتة وبجاية وتونس، والتي استقطبت 98 % من عملياتهم التجارية ببلاد المغرب بينما لم تذكر وهران سوى مرتين بالعقود الجنوية لبداية هذا القرن[3]. أما في القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي فيورد **–ديفورك–** إشارة مهمة على التواجد التجاري الجنوي في المغرب الأوسط حينما يذكر أنه وفي سنة 701هـ/1303م كان أحد الجنويين مديرا للجمارك بميناء الجزائر[4]، كما أن الجنويين تاجروا في هذه الفترة مع عدة مراسي بالمغرب الأوسط ومن بينها وهران وأرزيو ومستغانم وهنين وتنس وشرشال، حيث اختار التاجر الجنوي مالفنت **–Malefante–** هنين مركزا لإنطلاق رحلته إلى توات وكان للجنويين على العموم حضور قوي بوهران وهنين بهدف تجارة الذهب[5]. كما تم

[1] – Michel Balard, Génes et la mer, p 239.

[2] – De Mas Latrie, traités, p 116.

[3] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 72.

[4] – Dufourcq, L'Espagne, p 368.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 275.

توقيع معاهدة تجارية في هذا القرن بين جمهورية جنوة وممثل السلطان الحفصي – **ابن محمد عبد الله بن تافجرين–** سنة 741هـ/1343م [1] وأهم ما جاء فيها فيما يخص النشاط التجاري مايلي:

– بمجرد حصول التاجر الجنوي على وصل البراءة الذي يثبت على أنه صفى حساباته مع الجمارك فإنه يحمل سلعته حيثما شاء من الأراضي الحفصية دونما أداء أي ضريبة على السلعة المتبادلة. ويؤكد **–مصطفى نشاط–** في بحثه على أن تحديد نسبة الضرائب المفروضة على السلع والتخفيف منها جاء رغبة في تشجيع المبادلات التجارية بين جنوة وبلاد المغرب وهو ما نصت عليه معاهدة 685هـ/1287م التي عقدتها جنوة مع الدولة الحفصية حيث مما جاء فيها ضرورة تخفيف نسبة الضرائب على بعض السلع التي يستوردها الجنويون من الدولة الحفصية[2]. وأمام إلحاح تجار جنوة على الحفاظ على مصالحهم التجارية في بلاد المغرب قام مجلس الشيوخ بإلغاء بعض الضرائب التي فرضت على السلع المستوردة من المدن المغربية[3]، هذه المدن التي بقي فيها عدد كبير من التجار الجنويين رغم المنافسة الشديدة بينهم وبين فلورنسا والبندقية مثل وهران وهنين إلى بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي عندما تعرضت السواحل المغربية إلى الهجومات الإسبانية.

[1] – Balbi (P), IL trattato del 1343 tra Genova e tunissi,in saggi e documenti, 1975, p 305.

[2] – مصطفى نشاط، جنوة و بلاد المغرب، ص ص 228-229.

[3] – لطيفة بشارى، المرجع السابق، ص 156.

1 – ج /العلاقات التجارية مع جمهورية البندقية

تعتبر جمهورية البندقية طرف مهم في إطار العلاقات التجارية مع المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة، لكن المؤرخون لم يحددوا تاريخ بداية هذه العلاقات مع بلاد المغرب ككل، لكن تجارتهم في الحوض الغربي للمتوسط عرفت نفس التطور الذي عرفته تجارة جنوة إذ بلغت أوجها في النصف الثاني من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي والنصف الأول من القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي، ثم تدهورت في نفس الوقت الذي تطورت فيه بمناطق الحوض الشرقي للمتوسط، لتزدهر من جديد في الحوض الغربي أمام تصاعد القوة العثمانية[1].

تعود العلاقات الرسمية في المجال التجاري مع البندقية إلى العهد الموحدي وفي زمن الدوق البندقي–**Ziani Sebastiane**–الذي امتدت فترة حكمه ما بين 570هـ–1172م/576هـ–1178م حيث وقع هذا الأخير خلال المرحلة الأولى من حكمه معاهدة صلح وتجارة مع الموحدين ومصر[2]، لأن البنادقة أدركوا جيدا أهمية التجارة مع المغرب الأوسط بصفة خاصة وبلاد المغرب ككل بصفة عامة فعقدوا الكثير من المعاهدات التجارية كنظرائهم البيزيين والجنويين للحفاظ على تجارتهم ومصالحهم في الأراضي المغربية ولعل أهما والتي اعتبرت مرجعا لكل المعاهدات التي وقعت بعدها كما أشرنا ذلك سابقا معاهدة 629هـ/5 أكتوبر 1231م ومنح البنادقة بموجبها حرية التجارة في موانئ الدولة الحفصية والتي ضمت الجهة الشرقية للمغرب الأوسط وكانت مدتها أربعين سنة [3]. لتعقد من جديد ولمدة أربعين سنة أخرى وذلك في سنة 649هـ/ابريل 1251م[4]، ومعاهدة 669هـ/جوان 1271م والتي تلتها مداولات المجلس الأعلى في البندقية مابين سنتي 672هـ–1274م/679هـ–1281م[5] بشأن التجارة والقناصل البنادقة في الأراضي المغربية والإدعاءات التي كان التجار البنادقة

[1] – لطيفة بشارى، المرجع السابق ، ص ص 158، 159.

[2] – أحمد عزاوي، رسائل موحدية، ج 1، ص 255.

[3] – De Mas Latrie, traités, p 196.

[4] – Ibid, p 199.

[5] – Ibid, p p 203 – 206.

يوجهونها ضد عمال الديوان هناك. وتواصل البندقية في إبرامها للمعاهدات التجارية ضامنة بذلك نشاطها التجاري في منطقة الدراسة فأبرمت مجددا معاهدة تجارية تدوم صلاحيتها عشرة سنوات انطلاقا من تاريخ التوقيع الذي كان عام 703هـ/3 أوت 1305م[1] والتي جددت ولمدة خمسة عشرة سنة 715هـ/1317م [2].

أما في سنة 719هـ/1321م في 3 مارس[3]، فقد حددت البندقية سعر وشروط بيع الملح في جزيرة – إفيكا– وكذا في شمال إفرقيا وبالتأكيد في المغرب الأوسط. واستمرت الجمهورية البندقية في عقد المعاهدات التجارية مع بلاد المغرب إلى غاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي وهذا ما تؤكده عدة إجراءات ومعاملات تجارية بين الطرفين، حيث بذل البنادقة مجهودات كبيرة للحصول خاصة على ذهب بلاد السودان عبر وهران وهنين وبجاية وعدة موانئ هامة في المغرب الأوسط وذلك لتغطية الخسارة التي لحقتهم في بلاد المشرق. ومنذ القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي أصبح لديهم فندقا خاصا بهم في تلمسان ووهران التي كانت سفنهم الكبيرة تختلف إلى مينائها وميناءِ المرسى الكبير حسب ما ذكره –**الحسن الوزان**– والذي يظيف أن الكثير من التجار البندقيين يتعاطون تجارة نافقة عن طريق المقايضة[4] كما تحدث –**مارمول كاربخال**– عن تنقل سفن البندقية إلى هنين بقوله:"**إذكانت سفن البندقية تنحدر إليها كل سنة عند ذهابها إلى تلمسان**,.."[5]. وحفاظا على المصالح التجارية لجمهورية البندقية في المغرب الأوسط أرسل أمير تلمسان – **محمد الثابتي**– (873–910هـ/1475–1508م) مبعوثا إلى مجلس الشيوخ البندقي يعرض عليهم فتح قنصلية جديدة وإبرام معاهدة تعاون، لأن فندقهم كان تحت إشراف القنصل الأراغوني وقام بنفس المحاولة في مارس 894هـ/1496م لكن القرار البندقي في هذا الشأن بقي غير

---

[1] – De Mas Latrie, traités, p 211.

[2] – Ibid, p 216.

[3] – Ibid, p 221.

[4] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 9.

[5] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج 2، ص 296.

معروف[1]، ورغم ذلك يمكننا ترجيح بأن القرار كان إيجابيا وذلك لمواصلة نشاطهم التجاري بالمنطقة، ففي بداية القرن العاشر الهجري/السادس عشر ميلادي كانت السفن تتجمع وتخرج في النصف الثاني من شهر جويلية من كل سنة لتبدأ رحلتها عبر موانئ البحر المتوسط متجهة جنوبا إلى طرابلس، ثم تعود شمالا إلى جربة وبعدها إفريقية الشرقية ثم الشمالية فموانئ المغرب الأوسط وعلى رأسها وهران حيث كانت ترسو فيها لمدة عشرة أيام، في حين أنها لم تكن ترسو في ميناء بجاية أو الجزائر مثلا سوى أربعة أيام ومن وهران تتجه إلى المغرب الأقصى فموانئ الأندلس ومملكة أراغونة لتعود عبر ميورقة إلى إيطاليا [2]. ولأجل القيام بهذه الرحلة البحرية والتي كانت تهدف إلى تزويد بلاد المغرب بالسلع الأوروبية والمشرقية على حد سواء، كوَن البنادقة سنة 834هـ/1436م الخط التجاري الذي يؤمن المواصلات إلى بلاد المغرب والذي سمي بأسطول بلاد البرابرة وكذا بالمدة **–Moda–** [3]. لكن جمهورية البندقية تعرضت لمنافسة شديدة من طرف الإسبان على موانئ المغرب الأوسط ففي سنة 904هـ/1506م منع البندقي **–Dominigo Capello–** من الإرساء في ميناء وهران كما جرت العادة وبقي الصراع حول موانئ المغرب الأوسط قائما إلى غاية احتلال الإسبان لمدينة وهران في سنة 907هـ/1509م[4]. ونظرا لهذه المضايقات الإسبانية قامت جمهورية البندقية باتخاذ عدة إجراءات ونذكر منها على سبيل المثال ما قامت به لجنة الدوقية لقبطان السفن البربرية (المغربية) في سنة 906هـ/1508م حيث قامت بتحديد المزاد والمواصفات والشحنات الخاصة الموجهة إلى وهران والجزائر وبجاية وقرار مجلس الشيوخ بشأنها[5]. كما أرسل مجلس الشيوخ البندقي في سنة 916هـ/1518م سفيرا خصيصا للنظر في تجارة البنادقة على السواحل البربرية (المغربية)[6].كما أصدر مجلس الشيوخ البندقي قرارا يأمر بإرجاع السلع البندقية المرسلة إلى شمال إفريقيا في سنة

1 – لطيفة بشارى، المرجع السابق، ص 159.

2 – نفسه، ص 160.

3 – لقد سبق تعريفها والتطرق إليها سابقا.

4– الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 9.

5 – De Mas Latrie, Ibid, p 266.

6 – Ibid, p 273.

822هـ/1524م[1]. وربما جاء هذا القرار بعد الشكوى التي أرسلتها جمهورية البندقية سنة 916هـ/1518م موضحة فيها أنه عندما كانت وهران في يد المسلمين لم يكن البنادقة يدفعون سوى العشرة بالمئة على سلعهم، لكنهم صاروا يدفعون ضعف ذلك للملك المسيحي حيث يدفعون العشرة بالمئة عند دخول الميناء وعند الخروج منه[2].

وأخيرا اضطر البنادقة إلى التخلي عن ميناء وهران واللجوء إلى ميناء هنين حيث كان يستقبلهم التجار التلمسانيون [3] في ظروف أحسن بكثير .

تناولت الإتفاقيات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية الثلاثة (بيزة – جنوة – والبندقية) على العموم عدة أمور تضمنتها البنود التي جاءت فيها ولعل أهما وراثة التاجر المتوفي لدى الطرف الآخر، حيث اشترطت الجمهوريات الثلاثة من خلال هذه المعاهدات على عدم التعرض لمال التاجر الإيطالي المتوفي ببلاد المغرب لا سيما الذي ليس له وريث في البلد التي توفي بها أو عدم تواجد قنصل الذي يمثل مدينته أو تاجر آخر من نفس منطقته يضمن له أمواله، ففي هذه الحالة تقوم السلطات الحاكمة في المغرب لاسيما مؤسسة –الديوان– بالتحفظ على أموال التاجر المتوفى وعدّها وتوثيق كل ذلك بالشهود ثم تسلم إلى المندوب المكلف بتسلمها من منطقة التاجر المتوفى[4]. كما عالجت هذه الإتفاقيات مسألة تحطم السفن التجارية لدى الطرفين، إثر تعرضها لحوادث الغرق بسبب أخطار البحر خاصة في فصل الشتاء أو بسبب الأعطاب التي تتعرض لها السفن في البحر، فاشترطت الجمهوريات الإيطالية الثلاثة أن السفن التجارية التي تتعرض للأعطاب والكسر بأحد مراسي وسواحل بلاد المغرب، ألا يتعرض لها أحد من المغاربة لا بالسلب والنهب ولا بالمصادرة، وإنما يقوم الديوان بحفظ ماتبقى من حطام السفن والمراكب التي تعرضت للكسر وبالقيام بالمحافظة على كل العدة التي حوتها تلك السفن من سلع وأموال حتى يتسلمها أصحابها، كما يباح لأصحاب المراكب

[1] -- De Mas Latrie, traités, p 276.

[2] – لطيفة بشارى، المرجع السابق ، ص ص 161- 162.

[3] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2 ، ص ص 15- 16.

[4] - Michel Amari, Diplomi, p 177.

التصرف فيها إما بإعادة أملاكهم إلى بلادهم أو بيعها دون أن يدفعوا أي رسوم جمركية أو ضريبة. كما اشترطت السلطات المغربية من جهتها نفس الشروط على سفنها التي تتحطم بمراسي الجمهوريات الإيطالية[1]. وأضافت بيزة بندا آخر إلى تلك البنود الخاصة بتحطم السفن وهو البند الخاص بعدم أخذ أجر على عملية الحراسة لحطام السفن التي تعرضت للعطب أو الكسر كما جاء في المعاهدة المبرمة بين بيزة والدولة الحفصية سنة 713هـ/1315م[2].

إن ما تشير إليه هذه البنود المتعلقة بحطام السفن هو رغبة الطرفين سواء المغرب الأوسط أو الجمهوريات الإيطالية في الحفاظ على حقوق التجار والتجارة ووضع قوانين تحمي السفن التجارية من أعمال النهب والسلب بطريقة أو بأخرى.

كما تضمنت المعاهدات التجارية التي أبرمت مع الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط على تحديد دور القنصل التجاري والذي كان له دور كبير في مجال التجارة الإيطالية بالأراضي المغربية وكذا في مراعاة حقوق التاجر الإيطالي أيضا. حيث كان دوره يتمحور حول النظر في أمر التجار الإيطاليين المحكوم عليهم بالسجن داخل الأراضي المغربية والدفاع عنهم باعتباره القاضي المكلف من طرف حكومته لحل مشاكل الرعايا الإيطاليين، لاسيما التجار منهم في بلاد المغرب[3]، كما كان مكلف بمسؤولية جمع أموال التاجر المتوفى الذي تطرقنا إليه سابقا أو التاجر المحكوم عليه بالموت، حيث يقوم بحفظها ثم إرسالها إلى بلد التاجر المتوفى ليتسلمها ورثته. كما كان القنصل يقوم بحفظ أموال التاجر المحكوم عليه بالسجن لحين خروجه منه[4]، كما يقوم القنصل بالنظر في المسائل القضائية الخاصة بالتجار الإيطاليين كقضية النزاع سواء فيما بينهم أو مع نظرائهم المسلمين. وقد تكرر هذا البند في جميع الإتفاقيات تقريبا التي تم الإشارة إليها سابقا[5].

---

[1] - Michel Amari, Diplomi, p 4.

[2] -Ibid, p 89.

[3] - Ibid, p 3.

[4]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1 ، ص ص 56- 57.

[5]- حول هذا البند راجع الفصل الثالث من الأطروحة.

ومن البنود المهمة أيضا والتي جاءت في تلك المعاهدات التجارية قضية معاقبة التجار الجناة من الإيطاليين والذين يخالفون القوانين التجارية المعمول بها في بلاد المغرب، فالمعروف عن التاجر الإيطالي بصفة عامة أنه كان إذا ارتكب مخالفة مع تاجر آخر إيطالي فإنه كان يحاكم وفقا لقانون مجتمعه وليس للمنطقة التي يتاجر بها وربما كان هذا الأمر من العوامل المساعدة على حرية التجارة بحوض المتوسط[1]. إلا أن الأمر قد اختلف في بلاد المغرب فقد جاء في الإتفاقيات أنه في حالة قيام أحد التجار الإيطاليين بارتكاب أي مخالفة قانونية فإنه سيخضع جميع التجار الذين من جنسه إلى التحفظ في أموالهم وأنفسهم من طرف السلطات المغربية حتى يقع الإنصاف من الجاني، وهو ما عرف بالقصاص الجماعي لحين القصاص من الجاني[2]، رغم أن هذا النوع من العقاب لم تستلطفه الجمهوريات الإيطالية وطالبت بمعاقبة الجاني لوحده أو معاقبة القنصل المسؤول عن منطقته دون العقاب الجماعي وهذا ما جاء مثلا في المعاهدة المبرمة بين جمهورية بيزة والدولة الحفصية لسنة 713هـ/1315م [3] السابقة الذكر، كما أن البندقية كانت ترفض مبدأ العقاب الجماعي وفرض المسؤولية الجماعية على التجار في حالة قيام أحد التجار البنادقة بارتكاب غدر أو خيانة في نفس أو مال ببلاد المغرب الحفصية[4].

لقد نصت المعاهدات التجارية المبرمة مع بلاد المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية على العديد من المسائل التنظيمية للنشاط التجاري بين المنطقتين مثل قضية المكوس أو الضرائب المفروضة على السلع الواردة والمصدرة وأمور عديدة أخرى سنتطرق إليها في المباحث القادمة من هذا الفصل.

[1]- جواتيان، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، ترجمة، عطية القوصي، الكويت، 1980، دط، ص 415.

[2] – Michel Amari, Diplomi, p p 7- 8.

[3] – Ibid, p 39.

[4]- روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج1، ص ص، 56-57.

المبحث الثاني: آليات التعامل في المبادلات التجارية

كان المسلمون أول من نظم أساليب تجارتهم حسب مقتضيات السوق سواء المحلية منها أو المتواجدة في الأقطار الأخرى واستمر ذلك لقرون عديدة. ولما جاء عهد الموحدين في القرن السادس هجري/الثاني عشر ميلادي حسنوا وأضافوا الكثير على النظم التجارية السائدة والتي اقتبس الأوروبيون الكثير منها، فساعدهم ذلك في تسهيل عملية التبادل التجاري بينهما رغم الفوارق الدينية واشتداد نشاطي القرصنة والجهاد البحري الإسلامي الذي أفلت زمامها . إذن فقد سادت في بلاد المغرب ككل والمغرب الأوسط كجزء مهم فيه مجموعة من النظم التجارية أو الآليات التي صخَّرت لتسهيل عملية المبادلات التجارية، رغم أن هذه النظم قد اختلفت وتنوعت بتنوع قيمة المواد المتاجر بها وكذا بمدى قرب أو بعد المنطقة أو الإقليم المتعامل معه. فكانت للجمهوريات الإيطالية جملة خاصة من هذه النظم أو الآليات التي وسمت مجال التبادل التجاري بينها وبين المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة. ولعل أهمها تلك الإمتيازات التي خص بها التجار الإيطاليين عن غيرهم لتسهيل نشاطهم التجاري من طرف السلطات الحاكمة والجهود المبذولة من طرف الحكام للمحافظة على هذا المكسب الهام لخزينتهم.إضافة إلى ضبط وتوفير مجموعة من الوسائل المنظمة للعمل التجاري كالأوزان، والمكاييل والأطوال، والإهتمام بالسكة أو العملة والنظام المصرفي وبعض التعاملات المرتبطة به كالحوالة والصك وغيرها من التنظيمات. إلى جانب الإهتمام بأشكال المعاملات التجارية كطريقة البيوع باختلاف أشكالها والشركات التجارية والأمور المرتبطة. وهذا كله ما سنتطرق إلى التفصيل فيه من خلال هذا المبحث محاولين الإجابة على إشكالية عامة مفادها محاولة معرفة إلى مدى ساهمت آليات التعامل في المبادلات التجارية في تطوير وتمتين العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية؟.

2 – أ /امتيازات التجار الإيطاليين من خلال جهود الحكام

شجعت السلطات الحاكمة المتعاقبة في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة التجارة، فاهتمت بتوفير الأمن والإستقرار وتأمين طرق النقل والمواصلات والضرب على أيدي كل من تسوَّل له نفسه الإعتداء على الأموال والقوافل من القبائل المعارضة للسلطة وقطاع الطرق[1]، والحد من أخطار القرصنة البرية والبحرية فاستقبلت المنطقة السفن المغربية والأوروبية في موانئها المتعددة والملائمة في أغلبها للإرساء، حيث كانت سفن المسيحيين تستطيع الإرساء بكل حرية في هذه الموانئ، كما كان يمكن للتجار أن يتزودوا فيها بكل ما أرادوا من المواد الغذائية والماء ومتطلبات الإبحار كما كان بإمكانهم اللجوء إليها والإحتماء بها أثناء تعرضهم لخطر العواصف[2]، كما وفرت السلطات المخازن للسلع ومتطلبات وسائل النقل البحري، وقامت بتشييد العديد من الفنادق لخدمة التجار الأجانب[3]، ومن الجانب الإيطالي فرغم عدم تواجد التجار المسلمين هناك بكثرة إلا أن السلطات الإيطالية قدمت تسهيلات للتجار الوافدين عليها فنجد البندقية وجنوة تتحولان إلى مدينتين عالميتين ضخمتين تحتويان أجناسا من كل صقع ودين يتبادلون كل ما تنتجه بلاد الدنيا قاطبة من سلع[4]. إن اهتمام الحكام في الضفتين على حد سواء بالتجارة جاء لإدراكهم اليقين بما تدره هذه الأخيرة من أموال وأرباح، فنجد السلطان الزياني –**أبو حمو موسى** – الثاني يقول: **"لولا الشناعة لم أزل في بلادي تاجرا من غير تجار الصحراء الذين يذهبون بخبيث السلع ويأتون بالتبر الذي أمر الدنيا له تبع"**[5]. لأجل ذلك قاموا أيضا بتفعيل دور المحتسب وتحديد نظام التسعير لوضع حد لكل أشكال الغش والتدليس الذي قد يتعرض له التجار الإيطاليين.

[1]– فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد خلال العصر الزياني، ص 53.
[2]– بشارى لطيفة، المرجع السابق، ص 109.
[3]– بلوط عمر، المرجع السابق، ص 40.
[4]– إدريس بن مصطفى، المرجع السابق (رسالة ماجستير)، ص ص 141- 142.
[5]– المقري، نفح الطيب، ج 5، ص 206.

لقد لعب التجار الإيطاليين دورا هاما في المجال التجاري حيث نشَطوا عملية التصدير والإستيراد نحو وهران وهنين وتلمسان التي كان فيها مركز القيصرية الذي يعد آنذاك مركز تجمع السلع وعقد الصفقات بين التجار المسيحيين والمسلمين[1]، حيث ركز هوؤلاء المسيحيين على التجارة بشقيها الداخلي والخارجي وكان نشاطهم يعود بالفائدة على خزينة الدولة من خلال الصفقات التجارية كتبادل الحبوب بالصوف والجلود والشمع بطريقة القرض أو الدفع بالتقسيط[2] بفضل التسهيلات التي قدمتها لهم السلطات الحاكمة.فقد كان التاجر الإيطالي عندما ينزل في أحد موانئ المغرب الأوسط يصبح هو وسلعه تحت مسؤولية ومراقية صاحب المدينة ويدخلون فعليا في فضاء الدولة الإسلامية [3]، يكتشف أولا الميناء وأول اتصال له يكون بواسطة ديوان البحر، هذه المؤسسة التي حرصت السلطات الحاكمة على الإهتمام بها كثيرا وبموظفيها حتى يقومون بمهامهم على أحسن صورة. ثم يندمج هذا التاجر في الجماعات المنتظمة والمعترف بها حسب الإتفاقيات المبرمة وهذا ما يسمح له بعرض أنشطتهم التجارية في أحسن الظروف[4]، كما قام الحكام بإنشاء المخازن وتخصيص أماكن لإيداع السلع ويذكر **–مارمول كاربخال–** مثالا على ذلك حيث يحدثنا بأن سكيكدة أصبحت نقطة استقطاب للتجار الإيطاليين وخاصة الجنويين فقام والي قسنطينة بإنشاء بعض المخازن والملاجئ للتجار الأوروبيين[5]. ومن بين الإمتيازات التي منحتها السلطات الحاكمة للتجار الإيطاليين أيضا إمكانية الحصول على بعض الموارد الهامة بطرق ميسَرة ويورد **–الحسن الوزان–** مثالا على ذلك حيث يذكر أن السلطان الحفصي قام باكتراء شاطئ بونة (عنابة) للجنويين للقيام بصيد المرجان[6]، وكذا امتيازات أخرى متعلقة بتخفيض الرسومات الجمركية على التجار الإيطاليين لتشجيعهم على

[1] – عطاء الله دهينة وآخرون، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب الوطني، 1984، ج 3، ص 478.

[2]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، (دراسة سياسية، عمرانية، إجتماعية، ثقافية)،موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،دط.ج، 1، ص 190.

[3]– دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 321.

[4]– نفسه، ج 1، ص 311.

[5]– مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج 3، ص 7.

[6] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 62.

ممارسة نشاطهم التجاري، ولنا في تعامل الدولة الموحدية مع الجمهوريات الإيطالية خير دليل على هذا التوجه، فقد سجلت بعض الإشارات التاريخية أن الموحدين سعوا إلى الإقتراب من التجار الجنويين ومنحوهم امتيازات جمركية غير مسبوقة فسهلوا لهم التجارة في كل المراسي الخاضعة للدولة الموحدية برسم جمركي واحد سمي بعقد البراءة يؤدى في ميناء واحد ويحتفظ به عند الرسو بباقي المراسي التابعة للدولة الموحدية وحددوا لهم نسبة الرسوم الجمركية التي يجب أداؤها لدى مشرف الديوانة [1]. مع الإشارة أن وصل الخلاص هذا المسمى بالبراء أو وصل البراءة كان يتسلّمه التجار الإيطاليين في جميع الموانئ المغربية وطيلة فترة الدراسة أي حتى بعد عهد الموحدين والذي كان التجار من خلاله يمكنهم أن يبيعوا سلعهم في أي ميناء تابع للسلطات المغربية دون إعادة دفع تلك الأداءات التي دفعت أول مرة على سلعهم[2]، وعرف أيضا شهادة الأمان وقد كانت صالحة بصورة عامة لمدة أربعة أشهر إلى سنة كاملة[3].

كما تجلت الإمتيازات الممنوحة للتجار الإيطاليين في تلك الفنادق المخصصة لأقامتهم والتي وفّر لهم الحكام المغاربة فيها كل شروط الراحة والعيش الكريم على أراضيهم وسنفصل في هذه المؤسسة المهمة في الفصل الخامس.

[1] – الطاهر قدوري، الأوروبيون ببلاد المغرب في العصر الوسيط وفرص التعايش، ص 54.

[2] - Dufourcq (CH.E), le commerce du Maghreb médieval avec L'Europe chrétienne et marine musulmane données connus et pétitique en suspens, Actes du 1[er] congrés d'histoire de civilisation du Maghrb ceres, Tunis, 1979,T 1, p 164.

[3] – أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس، ص 117.

2 – ب /الوسائل المنظمة للعمل التجاري

يمكن حصر الوسائل المستخدمة في عملية التبادل التجاري في أمرين أساسيين أولهما سك العملة[1] المتداولة كأداة لضبط قيمة البضاعة، والتي تعتبر الواجهة الحقيقية للنظام الإقتصادي التي يتوقف على قيمتها وقوتها الشرائية الحكم على مدى استقرار الدولة. إضافة إلى أن نظام التعامل التجاري خلال العصور الوسطى كان يرتكز على العملات المعدنية خاصة الذهبية منها، كما كانت العملات المستخدمة في التعامل التجاري متعددة المصدر فمنذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي بدأت النقود تسافر مع التجار، ومن كل الأنحاء سحبت نقود من كل الأنواع بواسطة التجارة إلى المدن والأسواق التجارية[2]، وثانيهما وسائل ضبط المقدار والمتمثلة في نظام المكاييل[3] والموازين[4] والمقاييس أو الأطوال. فبالنسبة إلى البيع والشراء لا سيما بالتفصيل هناك مواد قابلة للتعداد مثل الحيوانات والبيض والخضر والفواكه ولكن يتم في أغلب الأحيان وزن أو كيل البضائع كما توزن عادة قطع النقود المتداولة في البلاد هي نفسها للتحقق من وزنها[5]، رغم أن عملية تحديد الأوزان والمكاييل والمقاييس تظل من أصعب المهام المنوطة بالتاريخ الإقتصادي للمغرب الإسلامي وذلك لأن أنظمة الكيل والوزن المستعملة كانت تختلف باختلاف الفترات الزمنية وباختلاف المناطق وبل حتى داخل المنطقة الواحدة[6]، ولم تبذل دول المغرب جهدا لتوحيد المكاييل والموازين لذا انتشر الغش في

[1] – السكة هي الختم على الدنانير والدراهم التي يتعامل بها الناس بطابع ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدنانير والدراهم فتبدو تلك النقوش ظاهرة مع الأخذ بعين الإعتبار عيار النقد من الجنس. ويؤكد ابن خلدون على أهمية هذه الخطة فيقول: "... هي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويتّقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة...". ينظر: ابن خلدون، المقدمة ، ص ص 322- 323.

[2] – هنري بيرين، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ص 109.

[3] – المكيال: هو إسم يعم جميع ما تعرف به المكيالات . ينظر، العزفي أبو العباس أحمد السبتي، إثبات ما ليس به بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والمد، نشر المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999، دط، ص ص 138- 139.

[4] – الموازين: يطلق الميزان على مايوزن به الشيء والميزان هو الحاكم بين القابض والدافع. ينظر، أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق، حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1378، دط، مج 6، العدد 1 -2، ص 123.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 259.

[6] – المازري أبو عبد الله محمد، فتاوى المازري، تحقيق: الطاهر المعموري، مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994، دط، ص 283.

التجارة بصورة كبيرة[1]، كما كانت هذه الأخيرة تحدد في أغلب الأحيان باللإستناد إلى العرف، ولم يكن الأمر مقتصرا على بلاد المغرب في فوضى الموازين تلك بل تعدتها إلى بلدان أخرى، وربما يرجع ذلك إلى الإضطرابات والتغيرات السياسية الحادة خاصة عند الإنتقال من سيطرة دولة على المنطقة لدولة أخرى[2]. حتى العملات لم تسلم من التزوير والغش رغم كونها دليل موثّق ينم عن المستوى الحضاري العام للمنطقة التي تضرب فيها، ومن ناحية أخرى تمثل سيادة الدولة وشرعيتها وعليه لاتستطيع العملة أن تزدهر في بلد من البلدان إلا في ظل ظروف إقتصادية مستقرة ورعاية شخصية ثابتة من الحكام [3]، لذلك كانت الدولة هي التي تحتكر صنع النقود ولكن ضربها كان حرا بمعنى أن دور الضرب الموزعة في أهم المدن كانت تقوم مقابل تعويض معين وبدون أي تحديد، بضرب المعادن التي يسلمها إليها الخواص. كما كان تداول النقود الأجنبية حرا إلا إذا قررت الحكومة في بعض الحالان الإستثنائية التخفيض من قيمتها عندما تشعر بأن بعض النقود الفاسدة أو المغشوشة تعرض العملة المحلية واقتصاد البلاد للخطر[4].

نظرا للأهمية الكبرى لهاتين الوسيلتين (العملة والمكايل والموازين) في المعاملات التجارية عامة وفي تلك التي جمعت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية خاصة سنتطرق للعملات النقدية التي تعاملت بها منطقتي الدراسة كل واحدة على حدى وكذا مختلف المكاييل والموازيين والمقاييس التي استخدمتها كل منطقة طيلة فترة الدراسة.

[1] – ريحاب محمد كمال أحمد المغربي، المرجع السابق، ص 4.

[2] – صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي، المرجع السابق ، ص ص 343، 344.

[3] – نصيرة عزودي، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،العدد رقم 9، ديسمبر 2014، ص 317.

[4] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 73.

ب – 1 /العملات النقدية في المغرب الأوسط

كانت العملات النقدية بالمغرب الأوسط متنوعة طيلة فترة الدراسة واعترتها الفوضى سواء في قيمتها أو نوعها وتعددت العملات في المغرب الأوسط ووجدت من ضمنها حتى العملات الأوروبية. وقد كان ابن خلدون شاهدا متميزا على بعض اللحظات المحورية المتعلقة بتاريخ النقود في دول لبحر المتوسط، حيث شهد الإنهيار المالي لبعض الإمارات الإسلامية الحاكمة كما شهد كذلك اتحاد غيرها وأيضا الإنتشار الكاسح للعملات المتداولة في الدول المسيحية في القرون الوسطى، التي ترتب عن سيطرتها البحرية على البحر المتوسط وإصداراتها الجديدة من الفضة بفضل المصادر الجديدة والتغيير في الرسوم والإستخدامات النقدية[1].

أما عن العملة في المغرب الأوسط، فقد كان لعامل السيطرة على طرق الذهب الموصلة إلى منابع الذهب في بلاد السودان من جهة وتوفر المعادن الأخرى كالفضة والنحاس في بلاد المغرب ككل والأندلس من جهة ثانية، واهتمام الحكام بتوفيرها من جهة ثالثة، من أهم العوامل التي ساعدت على وفرة العملة في المغرب الأوسط. وقد شهدت الساحة الإقتصادية في هذه المنطقة تداول العملات المرابطية والحمادية في النصف الأول من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي، ففيما يخص العملة المرابطية فإنها شملت الدينار الذهبي والدرهم الفضي وما يتفرع عنهما من القطع والأجزاء كالثمن والربع أو ما يعرف بالخراريب والقراريط [2]. يتراوح وزن الدينار الذهبي المرابطي مابين 3.99 و4.22 غراما علما أن الدينار الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون (72) حبة من شعير[3]، أما عن قطره فقد تراوح حوالي 25

[1] – ألبرتو كانتو جارثيا، ابن خلدون والعملة، ترجمة، لمياء الأيوبي، مقال ضمن كتاب، ابن خلدون، البحر المتوسط في القرن الرابع عشر قيام وسقوط إمبراطوريات، دراسات، التنسيق العلمي، ماريا خيسوس فيجيزا مولينيز، تقديم النسخة العربية، إسماعيل سراج الدين، المنجي بوسنينة، مشعل بن جاسم آل ثاني، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2007، دط، ص 240.

[2] – ابن عذاري، البيان المغرب، ج 4، ص 43.

[3] – ابن خلدون، المقدمة، ص 325.

مليمتر. أما الدرهم فيزن ما بين 0.72 و1 غرام ويتراوح قطره ما بين 10 و11 مليمتر. كما ضربت في العهد المرابطي حتى النقود البرونزية سنة 520هـ/1123م[1].

كان الدينار المرابطي رائجا في بلاد المغرب، فقد ظل هذا الدينار المصنوع من الذهب الخالص عملة قوية سليمة ومتداولة وعليها إقبال كبير في بلاد الدولة المرابطية وخارجها كما ظلت هذه العملة مستخدمة لعدة قرون حتى بعد سقوط الدولة المرابطية[2]، واعتبرت أساس العملة في الدولة الموحدية التي حكمت بلاد المغرب بعدها والتي أصدرت الدينار المؤمني في سنة 540هـ/1142م[3]، وقد سعت الدولة الموحدية من خلال إصدار النقود إلى توحيد العملة في بلاد المغرب والأندلس من أجل وضع حد للفوضى الناتجة عن تعدد العملات في البلد الواحد بالإضافة إلى الغش في سكها وتزويرها رغم أن هذه الظاهرة لم تكن حكرا على عهد واحد ولا على منطقة واحدة بل عمّت سائر البلاد المغربية وهو ما صرّح به العقباني حينما قال أن فساد سكة المسلمين وغش دراهمهم قد عمَّ وقوعه بهذه البلاد المغربية بأسرها ولم يقطع ذلك حسم ولا إزالة حتى كادت رؤوس أموال الناس تنقرض من أيديهم بغلاء الأسعار في الأكرية والإستيجار[4]. لذلك وضع الحكام في بلاد المغرب على غرار الموحدين إجراءات مشددة تجاه المزورين حيث سنَت عقوبات صارمة في حق كل ما ثبت تورطه بذلك بل وتم القبض على عدد ممن يزورون الدراهم الموحدية [5] إضافة إلى قيام الدولة بمصادرة العملات المزورة[6].

تنوعت العملة الموحدية من حيث الشكل والوزن وكانت عادة ما تنسب إلى الخليفة الذي ضربت في عصره فكانت هناك الدنانير المؤمنية واليوسفية واليعقوبية، كما كان الإختلاف في وزن

---

[1] – حسن حافظي علوي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد23 ، 1999، ص 117.

[2] – عبد الله بن بلكين، مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، دت، دط، ص 156.

[3] – غربي بغداد، المرجع السابق، ص 83.

[4] – العقباني محمد بن أحمد القاسم، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، حققه ونشره، علي الشنوفي في مجلة، Bulltin d'etudes orietales العدد 19، 1965– 1966، دط، ص 105.

[5] – عز الدين موسى، النشاط الإقتصادي، ص301.

[6] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي، ج 6، ص 252.

العملات الموحدية واضحا[1]. وقد دخل الدينار الموحدي في سياق التعامل التجاري في المغرب الأوسط بعد سيطرة الموحدين عليه، وقد امتازت معظم الدنانير الموحدية المضروبة لغرض التبادل التجاري بأنها ذات سمعة قوية، إذ انتشر التعامل بها بين التجار الدوليين بسبب ما كانت تمتاز به من وزن مضاعف منذ عهد الخليفة أبو يوسف يعقوب بن يوسف المنصور (580هـ-590هـ/1182م-1192م)، لذلك عرف الدينار الموحدي في التعامل خارج بلاد الإسلام بدوبلة **–Dobla–**[2] أو الدوبلون والذي كان يزن 4.72[3]. وحتى الدرهم الفضي الموحدي نال نفس الشهرة فقد ورد ذكره أكثر من مرة في رسائل التجار المغاربة مع نظرائهم الإيطاليين، خصوصا الدراهم الموحدية التي لعبت دور كعملة دولية للتجارة والمبادلات بين الغرب النصراني والمغرب الإسلامي حتى نهاية العهد الزياني. كما تركت أثرا عميقا في عملات أوروبا الغربية ونالت إعجاب الأوروبيين الذين أقبلوا عليها إقبالا شديدا وقلّدوها وضربوا نقودا على شاكلتها عرفت باسم المليار **– Milliars–** وهو مربع الشكل ذو قيمة منخفضة جدا عن الدرهم المربع الموحدي[4].

تعاملت دويلات مغرب مابعد الموحدين بالدنانير والدراهم والتي بقيت محتفظة بالكثير من مميزاتها التي ورثتها عن النقد الموحدي، فكانت نقود الزيانيين والحفصيين والمرينيين امتدادا لنقود الموحدين من حيث الشكل و المميزات وكانت غاية في الجودة[5].

احتكرت الدويلات الثلاثة سك الدراهم والدنانير حيث كانت الدولة هي التي تحتكر ضرب السكة وإن كان هذا الأمر أي سك النقود غير مقيد أو ممنوع[6]، حتى الخواص يستطيعون مقابل دفع مبلغ مالي معلوم، تحويل المعدن النفيس الذي يملكونه إل نقود وذلك حسب عادة كانت رائجة في

[1] – غربي بغداد، المرجع السابق، ص 84.

2 – عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق، حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1997، الطبعة الأولى، ص 228.

[3] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 73.

[4] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 342.

[5] – محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 44.

[6]– بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993م، دط، ص 227.

العالم الإسلامي في العصر الوسيط[1]، وفي هذا الأمر إشارة صريحة على رواج تجارة الذهب والمعادن النفيسة في بلاد المغرب الأمر الذي جعل التجار يكسبون كميات كبيرة لدرجة التخمين في سك عملات نقدية منها.

وعرفت المنطقة الشرقية من المغرب الأوسط رواج العملة الحفصية بحكم خضوعها للحكم الحفصي، فرغم ظهور بجاية كمركز لضرب العملة ابتداء من سنة 543هـ/1145م وبما أنها كانت امتداد للمجال الحفصي فإن الدينار بها لم يخرج عن الأنموذج الحفصي بكامل خصائصه لا سيما العيار رغم التغيرات السياسية التي طرأت على بجاية، فكان دينارا حفصيا قبل كل شيء [2] مع العلم أن نقود الحفصيين لم تختلف عن نقود الموحدين عامة من حيث شكل العملة ومواصفاتها الفنية. وطبيعي أن يتكون نقد الحفصيين من الدنانير وأجزائها كالثلث والربع [3]. أما الدرهم فكان وزنه حوالي 1.5 غرام ويمثل عشر قطع من العملة الحسابية أي الدينار الصوري أو الفضي. أما المنطقة الغربية فإلى جانب العملة المرينية التي وصلت إلى المنطقة في فترات الحصار والوجود المريني في المنطقة، فقد عرفت عملة خاصة بها منذ قيام الدولة الزيانية حيث شرع سلاطينها في سك النقود تجسيدا لمبدأ استقلاليتهم عن الدولة الموحدية وقد استعان حكام الدولة الزيانية بأسرة بني الملاح القادمة من قرطبة في سك النقود. وكان دينار الدولة الزيانية يتراوح ما بين 4.48 و4.99 غراما وطول قطره ما بين 31 مليمتر و34 مليمتر[4]. وكان للدينار الزياني أجزاء كغيره ومن ذلك نصف الدينار المضروب في عهد السلطان **–أحمد–** المعروف بالعاقل (834 – 866هـ/1436 – 1468م) الذي بلغ وزنه

---

[1] – الهادي روجي إدريس، المرجع السايق، ج 2، ص 148.

[2] – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 288.

[3] – روبار برونشفيك، المرجع السابيق ، ص ص 73، 74.

[4] – خالد بالعربي، الأسواق، ص 34.

2.22 غراما[1]، كما عثر على ربع دينار مضروب في عهد السلطان **– أبي عبد الله محمد الثابتي–** (804 – 813هـ/1406– 1415م)[2]. أما الدرهم الزياني فقد بلغ 1.5 غراما [3].

كانت التعاملات التجاربة في بلاد المغرب تعتمد على سكك مختلفة ومتعددة، وكان تجار بلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط بصفة خاصة يتعاملون بنقود أخرى إضافة إلى النقود أو العملات المحلية لأن العملة المغربية لم تكن موحدة مما ينجم عنه اختلاف نسبة الدرهم إلى الدينار حسب مكان ضرب الدرهم ونوع الدينار[4]، ومن بين العملات التي تعامل بها المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة عملات الجمهوريات الإيطالية. حيث اكتشفت عملات أوروبية ترجع إلى القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين لا سيما عملات الجمهوريات الإيطالية التي وصل تجارها إلى بلاد المغرب للتجارة ومن هذه العملات عملات فلورنسا والبندقية وجنوة وبيزة [5] التي سنتطرق إليها في هذا العنصر.

ب – 2 /العملات النقدية الإيطالية

لعل من أهم عوامل ازدهار النشاط التجاري في الجمهوريات الإيطالية هو إصدارها لعملات ذهبية مستقلة خاصة بها، مكنتها من تحرير تجارتها من النظم النقليدية السائدة وقتذاك في عالم البحر المتوسط من جهة وتنظيماتها المالية والمصرفية من جهة أخرى[6]، لكن رغم هذا ظلت المبادلات التجارية الخارجية لغرب أوروبا المتوسطية إلى حدود منتصف القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي تقوم على النقود المغربية والإسلامية بصفة عامة. حيث لم يلغ سك بعض العملات الإيطالية

[1] – بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص 228.

[2] – محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 46.

[3] – خالد بالعربي، الأسواق، ص 34.

[4] – محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامية من القرن 6هـ إلى القرن 9هـ 12م إلى – 15م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م، دط، ص 295.

[5] – سحر السيد سالم، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1996، دط ، ص ص 109- 110.

[6] – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 45.

من استعمال جنوة مثلا في مبادلاتها الخارجية لعملة المرابطين **–Marabotino–** أو لعملة الموحدين **–Masmodino–**[1]. وكانت أول محاولة جرت في إيطاليا لسك عملة ذهبية في عهد الملك النورماني **–روجر الثاني–** ملك صقلية وجنوب إيطاليا عام 538هـ/1140م والتي اشتهرت بالتارين **–Tarin–** وكان هذا الأمر من بين الأمور الذي أخذتها أوروبا عن الحضارة الإسلامية، أي سك نقود على شاكلة النقود العربية الإسلامية[2].

أصدرت الجمهوريات الإيطالية عملات نقدية في القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي لتتعامل به في أسواق حوض البحر المتوسط[3]، وقد وسمت هذه الأخيرة بأنها كانت وافية، ثابتة الوزن لا تلاعب فيها وكانت النقود الفضية الكبيرة **– Large Silver Penny –** قد ضربت بكثرة في أيام دوق البندقية **–Enrico Dandolo–** حوالي سنة 598هـ/1200م لتمويل الحملة الصليبية الرابعة. وقد احتفظت تلك النقود بوزنها الأصلي 2.18 غرام وبعيارها البالغ 0.965 من الفضة الخالصة[4]، وتعرف بـ**–Groats–** أو **–Grosso–**[5].كما عرف أيضا باسم**– Quartarolo–** وقد تميز بسمعته العالمية وثبات قيمته الأمر الذي جعل التجار الإيطاليون يعتمدون عليه في ذلك الوقت[6]. لكن قبل هذه العملة سكت البندقية الدوكات أو البندقي أو الجروت الذي استجاب له التجار بشكل كبير وتعاملوا به وعرف بالجروت الفضي البندقي **–Ducat Grosse–** والذي سكته البندقية سنة 591هـ/1193م وكان يساوي 26 حبة (**deniers– picoli**)، ويساوي من الفضة 4 بنسات أو شلنات[7]. في عام 682هـ/1284م أصدرت البندقية عملتها الجديدة المعروفة

---

1 – مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 214.

2 – عادل زيتزن، المرجع السابق، ص 48.

3 – Roland Oliver, the western Maghriban sudan Marinids in Marocco, the cambridge history of Africa, v 3, London, 1977, p 369.

4 – سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 186.

5 – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 47.

6 – حاتم عبد الرحمان الطحاوي، بيزنطة والمدن الإيطالية، العلاقات التجارية (1081 – 1204)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1998، الطبعة الأولى ، ص ص 154، 155.

7 – ماركو بولو، رحلات ماركو بولو، ترجمة، عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية للكتاب، 1977، دط، ص 244.

ب الفلورين أو البندقي الذهبي وأطلق عليه اسم **–Sequim–** أو **–Zecchino–** وهي كلمة كانت مأخوذة في الأصل من كلمة – السكة – العربية وهي العملة الرسمية بالبندقية التي لاقت رواجا كبيرا ويزن البندقي الذهبي 3.65 غرام ويعادل 50 فلسا كبيرا من الفضة[1]. وعرفت أيضا ب الدوكات **–Ducat–** وكانت نسبة الذهب فيها حوالي 99.7%[2].

أما عن العملات التي سكتها جنوة فكان أشهرها **– Genovino** – الذي تم ضربه عام 650هـ/1252م وكان وزنها 3.5 غرام من الذهب الخالص[3] وهو الدينار الذهبي الذي تعاملت به جنوة مع بلاد المغرب والأندلس وكانت قيمته تتزايد على مر العصور[4]، كما أصدرت فلورنسا في نفس السنة عملتها المعروفة بالفلورينو الذهبي **–Florino–** وقد كان وزنها حوالي 3.53 غرام من الذهب الخالص تقريبا[5] وقد شاع استعمالها من قبل التجار في أوروبا وكان بمثابة " الدولار " في العصر الحاضر[6].

أما بيزة ونظرا للتدهور السياسي والإقتصادي بوجه عام الناتج عن الحروب والصراعات الكثيرة خاصة مع جارتيها جنوة والبندقية وانهزام بيزة في أغلبها، فإن حكومة بيزة قامت بعدة إصلاحات كي يستقر الفيورينو البيزي لاسيما في الفترة ما بين 718–728هـ/1320–1330م، لكن الليرة البيزية تحولت إلى الدرجة الثانية من التداول لا سيما بعد الإصلاحات الكارولنجية في مجال البيع النقدي بالصولدي، فحاولت بيزة تحجيم الدينار لمحاولة تثبيت الأوضاع لحركة التصدير والإستيراد[7].

---

[1] – هنري برين، المرجع السابق، ص 114.
[2] – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 49.
[3] – نفسه، ص 48.
[4] – مصطفى حسن الكناني، المرجع السابق ، ص ص 314، 315.
[5] – عادل زيتزن، المرجع السابق، ص 49.
[6] –كات فليت، المرجع السابق، ص 38.
[7] – Giuseffe Rossi – Sabatini, Pisa Al tempo die donaratico, 1316 – 1347, Ferenze, 1938, p p 49-51.

كانت العملات الإيطالية مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في عهده وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين[1]، وقبل أن نترك الحديث عن العملات الإيطالية لا بد من أن نشير إلى أن إيطاليا كانت كثيرا ما تلجأ إلى طريقة البيع بالمقايضة[2]، وذلك تعويضا للنقص الذي يصيب عملاتها الذهبية، خاصة في فترات التوتر والفتور الذي يصيب علاقاتها مع دول المغرب، فتعرقل علاقتهما التجارية وتحرم الجمهوريات الإيطالية من ذهب السودان.

[1] - سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص 166.

[2] - نعيم زكي فهمي، المرجع السابق، ص 361.

ب – 3 /المكاييل والموازيين والمقاييس

3 – أ /في المغرب الأوسط

كانت المكاييل تختلف بين الجوامد والسوائل، وكما لم توحَّد العملات في بلاد المغرب رغم التشابه الكبير بينها كذلك كان الأمر بالنسبة للمكاييل والموازيين والأطوال، حيث لم توحَّد ولم تضبط قيمتها وتقديراتها وسعتها ولم يبق التشابه بينها إلا في الإصطلاح أو بالأحرى في أسمائها إلى حد كبير. وقد عرفت منطقة المغرب الأوسط على غرار باقي مناطق المغرب الإسلامي مجموعة من هذه المكاييل والموازيين والمقاييس وتمثلت في:

– **الأوقية:** يقول القلقشندي أنه مكيال يعادل 33.33 غرام[1]، وربما يقصد بذلك أوقية المتعامل بها في مصر أما في المغرب الأوسط كانت الأوقية تعادل ما يقارب سبع مثاقيل أي حوالي 29.75 غرام أو 4.25 غرام[2]، لكن اوقية المرابطين كانت تزن حوالي 33 غراما[3]، أما العزفي فيعرفها بأنها تسمية لمقدار من الفضة وتعادل عشرين درهما فضيا[4]. في حين ذكر –**برونشفيك**– أن الأوقية يبلغ وزنها 31.48 غرام وبأنها حددت منذ القرن الثامن الميلادي في المشرق من قبل الخليفة العباسي –المنصور– [5].

– **المثقال:** يعد أقدم وحدة للوزن عند العرب، ويقدر المثقال الشرعي بوزن اثنان وسبعين حبة من الشعير المتوسط الحجم[6]، بحيث يبلغ وزنه حوالي 4.72 غرام، وكان مخصص للذهب والمواد الثمينة واستعمل منذ العهد الموحدي [7].

---

[1] – القلقشندي، المصدر السابق، ج 5، ص 177.

[2] – بودواية مبخوت، العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، أطروحة دكتوراه، إشراف، عبد الحميد حاجيات، جامعة تلمسان، 1426.1427/ 2005–2006،، ص 319.

[3] – الحسن السائح، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1406هـ– 1986م، ص 197.

[4] – العزفي أبو العباس أحمد السبتي، إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والمد، نشر المجمع الثقافي، أبو ضبي، 1999 ، ص 78.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 260.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، مج، 6، ص 293.

[7] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 260.

– **القيراط**: ربما يعني المثقال لأنه مخصص أيضا لوزن المعادن الثمينة خاصة الذهب، وهو وحدة صغيرة في الوزن. وكان قيراط المرابطين يعادل 0.197 غرام[1]، وأصل الكلمة قراط ويقدر بنصف دانق الذي قيمته هي نصف عشر الدينار[2].

– **القفيز**: كان يستعمل لوزن القمح والمواد الجافة والذي كان يعادل 187.58 لترا ويتجزأ إلى 16 ويبة التي تساوي كل واحدة منها 11.72 لترا وتتجزأ بدورها إلى 12 مدا أو صاعا ويساوي الصاع حوالي 0.98 لترا فالقفيز حينئذ يساوي 192 مدا[3].

– **المد**: بضم الميم وتشديد الدال جمعه أمداد ومدد وسمي كذلك لأن قدره ما تمتد به اليدان من العطاء، أي ملء كفي الأنسان ومد يديه[4]، ويختلف المد المستعمل في الكيل التجاري من مكان لآخر، وهو عند بنو زيان ستون برشالة[5].

– **الصاع**: عند علماء الحجاز يعادل أربعة أمداد بمد النبي عليه الصلاة والسلام وهو القدح المختوم وكان الولاة يضعون عليه خاتمهم لكي لا يزيد ولا ينقص[6]، وقد أشار العقباني أن صاعا كان يستعمل قديما في تلمسان يعرف ب – التاشفين – عوّض بصاع أكبر كان يستعمل في زمانه بوهران[7]، وكان يسمى في منطقة مراكش بالسطل[8].

– **الرطل**: يقول القلقشندي أنه يعادل 16 أوقية[9]، لكنه عدة أنواع بحسب المواد الموزونة فهناك الرطل ذو 16 أوقية المشار إليه والبالغ وزنه 504 غرام وهو ما يعرف بالرطل العطاري، وهناك الرطل ذو 18 أوقية البالغ وزنه 567 غرام وكان يستعمل لوزن المواد الغذائية، ويبدوا أن النوع الأول هو

[1] – الحسن السائح، المرجع السابق، ص 197.
[2] – بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 319.
[3] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 262.
[4] – العزفي، المصدر السابق، ص 126.
[5] – بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 320.
[6] – العزفي، المصدر السابق، ص 128.
[7] – العقباني تلمساني، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، ص 236.
[8] – مجهول، تلخيص القول في الأكيال والأوزان والنصب الشرعية وتثبيت مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، نشر، محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، العدد، 11، 1999م، ص 128.
[9] – القلقشندي، المصدر السابق، ج 5، ص 177.

الذي كان رائجا في العهد الحفصي[1]. لكن المرابطون استعملوا الرطل الذي يزن 12 أوقية إيطالية[2]، وهو ما ذهبت إلى تحديده جهود العلماء كما أضافوا أنه يعادل ما قيمته 128 درهما[3].

– **الدرهم**: كان في العهد الحفصي مقتبس من الموحدين ويساوي نصف قيمة الدرهم الشرعي القديم الذي كان وزن العشرة منه 7 مثاقيل من الذهب والأوقية منه 40 درهما وهو على ذلك 7 أعشلر الدينار[4] وبالتالي الدرهم الحفصي يعادل تقريبا الجزء الواحد والعشرين من الأوقية وكان يستعمل للمواد قليلة الوزن، كما كان أكثر رواجا من المثقال الذي عادل في هذه الفترة الدينار أو الدبلون الموحدي[5].

– **الوسق**: يساوي حمل بعير وقدره ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، وبالتالي هو نفس الكيل المعروف بالحمل[6].

– **الحبة**: كانت تمثل واحد من ستين من وحدة الوزن المستعملة أي عشر دانق وهي وزن حبة القمح أو الشعير متوسطة الحجم، وتختلف الحبة حسب وحدة الوزن المستعملة، فهناك وزن حبة الفضة وحبة وزن الذهب وحبة المثقال وحبة وزن الدرهم[7].

– **الويبة**: مكيال يساوي 3 صاع أو أو 12 مدا نبويا[8].

– **الأردب**: مكيال يساوي 6 ويبات ويعادل 18 صاعا[9].

– **القسط والعرق**: القسط يساوي نصف صاع والعرق يعادل 15 صاعا[10].

---

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السلبق، ج 2، ص 262.

[2] – الحسن السائح، المرجع السابق، ص 197.

[3] – العزفي، المصدر السابق، ص 79.

[4] – بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 319.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 260.

[6] – العزفي، المصدر السابق ، ص ص 55، 132.

[7] – بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 320.

[8]– العزفي، المصدر السابق، ص130.

[9]– نفسه، ص132.، روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 262.

[10]– العزفي، المصدر السابق، ص 127.

– **البرشالة**: كانت تستعمل في كيل الحبوب وكانت تزن 13 رطلا [1] ربما كان ذلك في الناحية الغربية للمغرب الأوسط أما الناحية الشرقية وبالضبط في بجاية كانت تستعمل وحدة كيل مختلفة وهي الفلقة – **falaca** – حيث كانت 250 فلقة تعادل 100 سالمي – **salme** – وهي وحدة قياس الحبوب في إيطاليا وهي تعادل أيضا 850 كميني – **commine** – في القل و700 كميني في بونة[2] وهي أيضا وحدة لقياس الحبوب وهو ما يؤكد عدم وحدة المكاييل أحيانا في المنطقة الواحدة. لهذا توضح جميع المعاهدات التجارية الموقعة بين الجمهوريات الإيطالية وبلاد المغرب أن عملية الوزن تكون حسب العادة السائدة لكن دون إعطاء توضيحات أكثر.

– **القنطار**: مكيال يساوي 100رطل ذات 16 أوقية أي 50.4كيلو غرام ولكن بالنسبة لبعض المواد مثل الفواكه الجافة والأقمشة. ويقتضي العرف المعمول به في التجارة أن يسلم البائع 102 أو 105 أو 100 رطلا بالنسبة إلى القنطار الواحد. فمثلا في بجاية كان قنطار الكتان يعدُ بـ 150 رطلا أي أنه كان يبلغ 75.6 كيلوغراما في حين كان القنطار في بونة يبلغ 48.3 كيلوغراما[3].

أما فيما يخص المكاييل المخصصة للسوائل في المغرب الأوسط نجد:

– **الربع**: وهو ما تكال به السوائل، ويساوي 15 رطلا، وهو عبارة عن قدح مطبوع عليه ربع الكيل والكيل يساوي 60 رطلا[4].

– **المطر**: كانت الوحدة العادية للكيل وهي خاصة بالسوائل والزيت على درجة الخصوص وكان يعادل حوالي 20.69 لترا[5].

– **الجرَّة**: هي الأخرى وحدة لكيل السوائل وهي تساوي 3 أمطار وهو ما يعادل تقريبا 50 لترا، وقد أشارت إليها الوثائق الأوروبية أيضا وكانت تستعمل في العهد الحفصي[6].

---

[1] – بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 320.

[2] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، 332.

[3] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 261.

[4] – ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية، ص 49.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 262.

[6] – نفسه ج 2، ص 262.

- **المزريولة**: وهي كيل أوروبي خاص بكيل الخمر وهو يعادل 50 لترا[1].

أما عن أهم المقاييس التي استخدمت في المغرب الأوسط فنذكر:

- **القبضة أو الحفنة**: يبلغ طولها 0.008 مترا[2].
- **الذراع**: والذي كان يبلغ عموما 0.48 مترا وهو وحدة لقياس الطول[3].
- **العرصة**: وطول ضلعها يساوي 25 ذراعا[4].
- **المرجع**: طول ضلعها خمسون ذراعا [5].
- **الشير**: وهو ما يعادل 0.24 مترا وثلاث قبضات أو 12 قدما أي نصف ذراع[6].
- **القامة**: وهي تساوي ما بين 1.65 و1.70 مترا أي ما يعادل سبعة أشبار[7].
- **الميل**: وكان يستعمل لقياس المسافات وهو يقدر ب1.453 مترا ويمثل ألف خطوة وتساوي كل خطوة ثلاثة أذرع[8].

إن الإختلاف الواضح الذي كان في جميع المكاييل والموازين والمقاييس جعل من الموثقين يشيرون في وثائق البيوع إلى تحديد مقدار الكيل أو الوزن المتعلق بسلعة ما وفق ما يصطلح عليه في منطقة التعامل، وذلك من خلال إشارة أصحاب كتب الفقه والنوازل التي تطالب بتوثيق ذلك لتفادي الغش والتطفيف وتحثهم على تقييد أنواع المكاييل والموازيين المستخدمة. كما كانت السلطات الحاكمة تحدد نماذج منها وتقيده بإشارات أو طوابع عليها لتميزها[9]وتكون بمثابة الحكم الذي يرجع إليه عند الإختلاف.

---

[1] - روبار برونشفيك، المرجع السابق،ج، 2، ص 263.
[2] - نفسه، ج، 2،ص 263.
[3] - نفسه، ج، 2، ص 263.
[4] - بودواية مبخوت، المرجع السابق، ص 321.
[5] - نفسه، ص 321.
[6] - روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 263.
[7] - نفسه، ج، 2، ص 263.
[8] - نفسه، ج، 2، 263.
[9] - ابن عبدون، ثلاث رسائل أندلسية، ص 188.

3 – ب /في الجمهوريات الإيطالية:

استخدمت الجمهوريات الإيطالية مجموعة من المكاييل والمقاييس الخاصة بها إضافة إلى تلك التي كانت متواجدة في المغرب الأوسط والتي أشرنا إليها سابقا في معاملاتها التجارية، ومن بين هذه المكاييل ما يلي:

– **الكانا أو القالة –canna** –: هي وحدة قياس إيطالية لقياس الأقمشة البندقية وهي تعادل تقريبا نحو المترين وكانت تستعمل في بلاد المغرب لقياس الأقمشة المستوردة من إيطاليا مثل الشبكة أو الأقمشة الصوفية[1].

– **بالموس– palmus –**: وحدة قياس كانت تستعملها جنوة في تشييد السفن، وهو يعادل تقريبا 0.248 مترا ويستخدم في قياس الطول والعرض ومحيط الدائرة[2].

– **الجوبيتوس –gubitus–**: آداة للقياس تعادل 3 بالموس، وكان هناك نوعان أحدهما يستخدم في النشاط التجاري البري ويعادل 2.47 بالموس والثاني يستخدم في الهندسة المعمارية ويعادل 3.747 بالموس وكانت جنوة تستعمل مثل هذه الوحدات القياسية في تشييد السفن التجارية. أما **–passo–** فهو وحدة لقياس الأطوال فقط وكانت البندقية تستخدمه في صناعة السفن أيضا في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع والخامس عشر الميلاديين وهو يعادل سبعة أقدام **– pedi–** والقدم وحدة قياس يساوي نحو 0.348[3].

– **القنطار–cantaro–**: كان القنطار يستعمل عادة في وزن العسل والتين والكتان وشعر الماعز والصوف والخيوط ومادة الصباغة (النيلة) وصمغ اللك والفلفل والقطن والشمع والجلود[4]، وكان

---

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 263.

[2] – John . H . Pryor, commerce, shipping and naval warfare in the mediterranean, London, 1987, vol VII, p 174.

[3] – Ibid.

[4] – Dufourcq, L'Espagne Catalane, p 538.

القنطار الجنوي يعادل تقريبا نحو 47 كيلوغرام[1] كان القنطار البندقي يعادل مائة رطل والقنطار يساوي 20 مينا[2].

– **المين– min–**: هي وحدة وزن إيطالية لوزن الحبوب في جنوة[3]، ويستعمل أيضا في وزن الحرير، وهناك نوعان من المين في البندقية واحد منهما يستخدم للوزن الكبير مثل الحديد والفحم والخشب واللحوم والجبن والعسل وجميع أنواع الفاكهة، أما الثاني فيستخدم للوزن الصغير مثل القطن والفلفل والسكر والجنزبيل والقرفة والحرير والشمع والزعفران وأنواع اللبان والقرنفل والزبيب وكل التوابل[4].

– **السالمي–salme–**: وحدة وزن صقلية استخدمتها الجمهوريات الإيطالية بيزة وجنوة عند شرائها القمح عام 692هـ/1294م من صقلية[5]و استعمل حتى في المغرب الأوسط.

– **الرطل rotol –**: وهو يعادل واحد من المئة من القنطار في إيطاليا ويستخدم لوزن الجلود[6].

– **البوتا –botta –**: هم مقياس أو مكيال للزيوت يعادل طن واحد ويستخدم أيضا كوزن الخمور ويعادل 450 لتر وهو عبارة عن برميل خشب يسع خمورا قدرها 450 لترا [7].

– **العشر**: يعتبر وحدة وزن وكيل في نفس الوقت ويقدر العشر الإيطالي نحو عشرة أرطال أو 3.39 كيلوغرام[8].

– **البيكو –picho** – :وحدة كيل بندقية بعد عام 1345م وكانت تستخدم لكيل الخيط وكل 100بيكو يعادل 118 **– braza –** في البندقية[9].

1- John . H . Pryor, op cit, vol vII, p 369.

2 – حاتم عبد الرحمان الطحاوي، المرجع السابق، ص 147.

3 – نفسه.

4 – مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، المرجع السابق، ص 311.

5 – Dufourcq, op cit, p 532.

6- Ibid, p 550.

7 – حاتم الطحاوي، المرجع السابق، ص 147.

8 – مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، المرجع السابق، ص309.

9 – نفسه، ص 310.

– **توناللو وباريل-tonello et barile–**: استخدم البيازنة ميزان توناللو لوزن الخمور والزيوت بينما استخدم التجار الجنويين ميزان باريل في وزن الخمور والمواد الخام[1].

– **تورسيللو أو البالة**: وحدة وزن إيطالية لوزن الملابس الكتانية والصوفية وهي نوع من البالات المسطحة توضع بها الملابس المراد تصديرها[2]، وقد عادلت بجنوة حوالي 79 كيلوغرام [3].

إلا أنه يجب علينا أن نشير أن الجمهوريات الإيطالية كانت هي الأخرى تعاني من مشكلة الغش والتدليس في هذه المكاييل لذلك عمدت النقابات التجارية التي أشرنا إليها في الفصل الثاني على تحديد المكاييل والمقاييس داخل السوق حتى تحفظ حق البائع والمشتري[4].

[1] – حاتم عبد الرحمان الطحاوي، المرجع السابق، ص 147.

[2] – Dufourcq, op, cit, p 538.

[3] – مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 220.

[4] – زينب أبو الأنوار، المرجع السابق، ص 274.

2 – ج /أشكال المعاملات التجارية

تعددت أساليب المبادلات التجارية مع الجمهوريات الإيطالية في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة، وذلك حسب ما فرضته الظروف بالبيئة المتعامل فيها. وانحصرت على العموم في شكلين هامين أولهما المبادلات التجارية التي تتم نقدا أي مبادلة السلعة بما يقابلها من القيمة المالية ويكون ذلك بعدة طرق إما نقدا أو عن طريق الحوالات أو الصكوك أو ما عرف بالأوراق النقدية، أما الطريقة الثانية فتمثلت في المقايضة وهي استبدال سلعة بأخرى. ولتسهيل العملية التجارية تم اللجوء إلى عدة تنظيمات كالشراكات التجارية والوكالات التجارية والعقود التجارية وغيرها وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة في هذا العنصر.

1 – العقود التجارية:

كانت العقود التي تختص بنشاط التجارة في المغرب من أهم وسائل هذا النشاط، فإذا باع تاجر أجنبي أو محلي سلعة أو اشتراها من أحد من المشتغلين كتب في ذلك عقد مشهود وكان الجنويون أول من قام بكتابة عقود التبادل التجاري والمالي مع تجار المغرب[1]، كم شاع استخدام هذا النوع من العقود التجارية لاسيما البحرية منها في هذه الجمهورية[2]، وهذا النوع من العقود هو ما استعمله التجار للمحافظة على حقوقهم ولمواجهة متطلبات النشاط الإقتصادي المتزايد[3]. وهذا التعاقد الكتابي يشمل جميع أشكال المعاملات التجارية بما فيها الشركات والوكالات التجارية أو الشراكة بأنواعها المختلفة القراض أنواع البيوع والأوراق النقدية.

[1] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 331.

[2] – Michel Balard, Assurances et commerce maritimes à Génes dans la seconde moitié du XIV siecle, Article actes des congrés de la société des historiens médievales de l’enseignement supérieur public année, 1976, (pp, 273, 283), p 274

[3] – ممدوح حسين علي حسين، المرجع السابق، ص 660.

2 – الشراكة:

ظهرت الشركة بصورة كبيرة في المعاملات التجارية فكانت الشركة تعني تجميع رؤوس الأموال لفترة طويلة[1]، شملت في البداية أفراد الأسرة الواحدة ثم تجاوزتها إلى أفراد أجانب من الجمهوريات الإيطالية وهي تستند على القرض[2]. وقد وجد نوعان من هذه الشركات ابتداءا من القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي حيث يتمثل الصنف الأول في سفر أحد الشريكين بالمال ويبقى الثاني في المدينة ليباشر شؤون الشركة وقد استعمل الإيطاليون هذا النوع من الشركات التجارية عرفت في البندقية باسم **–colleganza–** وفي بقية المدن الإيطالية باسم **–commenda–** بمعنى الزمالة وتعد هذه الأخيرة من أبرز العقود التجارية التي استخدمتها المدن الإيطالية بصفة عامة والبندقية وجنوة بصفة خاصة. وهو عقد يتم بين تاجر مقيم في المدينة كجنوة أو البندقية ويسمى **–stans–** ويساهم بكامل رأس المال الخاص بالمشروع التجاري وثانيهما الشريك المسافر ويسمى **–tactator–** مهمته استثمار الأموال فيما وراء البحار بعمل تجاري يحدده له الطرف الأول على غرار الشركة البحرية أيضا التي عرفت بها الجمهوريات الإيطالية وتسمى**–societa maris–**[3].

ونسجل الإقبال الكبير من التجار الجنويين للإستثمار في الشركات التجارية الموجهة إلى أسواق وموانئ بلاد المغرب عموما والمغرب الأوسط خصوصا [4] أما الصنف الثاني فهو الشراكة في كل شيء في رؤوس الأموال وفي السفر الجماعي لإستثمارها [5]. ويمكن إدراج شركة الإخوة المقري لهذا الصنف التي كانت تظم خمسة إخوة ينتمون لعائلة المقري وهم أبو بكر ومحمد وعبد الرحمان وعبد الواحد وعلي الذين ربطوا تلمسان ببلاد السودان وبالأندلس [6].

---

[1] – محمد الشريف، المرجع السايق، ص 62.

[2] – نجاة باشا، التجارة في المغربالإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن الهجري، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1976، دط،، ص 57.

[3] – عادل زيتزن، المرجع السابق ، ص ص 38،37.

[4] – رشيد باقة، المرجع السلبق، ص 231.

[5] – محمد الشريف، المرجع السابق، ص 62.

[6] – لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1974، ج 2، ص 192.

ورغم تحذيرات الشريعة الإسلامية من تكوين شركات مع أهل الذمة فإن مكاسب التجارة جمعت بين المغاربة وبين مختلف المعتقدات الدينية فهناك شركات ضمت مسلمين ويهود ونصارى.

إذن تعددت وجوه الشركة في المبادلات التجارية وقد عرَّفها بعض المعاصرين لهذه الفترة بأن الشركة تتكون للربح والكسب ابتغاء الفضل. وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع **شركة الأموال –شركة الأبدان – شركة الوجوه أو الذمم**[1]، وينقسم النوع الأول بدوره إلى أنواع فنجد شركة المضاربة وتعني القراض أو القرض، شركة مفاوضة وهي أن يفوض كلا الطرفين الآخر في التصرف في ماله في غيبته، وكذا شركة العنان وتقسم الأرباح فيها حسب رؤوس الأموال[2]. والملاحظ على الشركة في بلاد المغرب أنها تميل لأن تكون أطول عمرا أما في العقود المسيحية فهي سارية لعملية تجارية واحدة عمليا[3].

3 – القراض:

من الوسائل التي استعملها التجار لتفادي الربا والربح الغير مشروع، القراض الذي يعد أحد الطرق المؤدية إلى الإستفادة من فوائد السلف دون الوقوع في الربا، حيث يقدم القراض مبلغا ماليا لتوظيفه في عملية تجارية على أساس اقتسام الأرباح بنسب محددة[4]، وقد تحدثت نوازل كثيرة عن شركة القراض التي كانت تتم بين صاحب المال المستثمر والوكيل الذي يقوم بأعمال التجارة وحملها على ظهر السفن لبيعها وقد انتشرت شركة القراض بالمغرب الأوسط ومن أمثلتها شركاء في سفينة أخذوا مالا وذهبا من الناس على وجه القراض واشتروا به قمحا وسافروا به للتجارة[5]، كما ذكر الونشربسي عدة نوازل تصب في القراض البحري وحالات النزاع التي تنجر عنه[6]، كما تذكر الوثائق اللاتنية هذا النوع من المعاملة في عقدين مؤرخين سنة 659هـ/1261م حيث يرد فيهما أن المدعو

[1] – محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 318.
[2] – نفسه، ص 319.
[3] – أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس، ص 125.
[4] – القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق، محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997، الطبعة الثانية، ص 242.
[5] – القاضي عياض وولده محمد، المصدر السابق، ص 235.
[6] – الونشريسي، المعيار، ج 8 ، ص ص 205، 206.

–Gandulfino Quarto– حمل جلودا من بجاية إلى جنوة على شكل قراض [1]. لقد بلغت نسبة عقود القراض الجنوية في بلاد المغرب خلال القرن السلبع الهجري/الثالث عشر ميلادي حوالي الثمانن بالمئة (80%) وهذا ما يعني أن بلاد المغرب كانت مفتوحة للتجارة في وجه مختلف الشرائح الإجتماعية الجنوية خلال هذا القرن خاصة التجار الصغار[2].

إن القراض بمعنى **commenda** و**accomendacines** وجد في أوروبا، واعتبره – **ديفورك**– أنه مشتق بطريقة غير مباشرة من القراض الإسلامي[3]. وقد اشتهر عندهم القرض البحري الذي كان يتم على مستوى الشركة البحرية التي أشرنا إليها سابقا وعرفت هذه الأخيرة باسم – **colleganza**– عند البنادقة وباسم –**societas maris**– عند الجنويين.

يقوم هذا النشاط على أن يقدم أحد التجار أكبر قسط من المال المشترك ولا يقوم بالرحلة، بل يعهد بذلك إلى تاجر آخر يقدم جزءا صغيرا من رأس المال المشترك[4]، وعلى هذا المنوال أسس الإخوة المقري شركة مبادلات تجارية بين تلمسان وبلاد السودان حيث كان الأخوان أبو بكر ومحمد بتلمسان في مرسى هنين يستلمان السلع المستوردة من بلاد الأندلس وجنوب أوروبا[5].

وكان القراض يأخذ صورا مختلفة من المال والفضة والذهب والسفن وغير ذلك، وقد يطول أمده ليصل إلى عشرة سنوات[6].

---

[1] - مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 143.

[2] - Balard (M) , Note sur le commerce Génois en tunisie au 13e siécle,C, T, 1991, pp, 369-382, p 374.

[3]- Dufourcq, commerce du Maghreb medieval avec l'Europe chrétienne et marine musulmane, Données connues et problémes en suspens, Actes du congres d'histoire et de sivilisation du Maghreb, Tunis, 1979,p p 161- 192, p 181.

[4] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 223.

[5] – لخضر عبدلي، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2011، الطبعة الأولى، ص 186.

[6] – مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، المرجع السابق، ص 158.

4 – البيوع بأنواعها المختلفة

البيوع هي التي يكون فيها المال مقصودا من الجانبين حقيقة وكان ذلك يتم على عدة أوجه كالقراض أو السلف والحوالة وغيرها. حيث كان هناك بيع بطريقة مباشرة عن طريق النقد في الديوان بين الإيطاليين والمغاربة وذلك بحضور أشخاص مهمين حتى تتم عملية البيع وهم المراقبين والموظفين الماليين من كل الأطراف المتبايعة وكان أهمهم المترجمين الذين يقومون بتسهيل عملية البيع[1]. ومن طرق البيع أيضا الصيرفة، والحديث عن النظام المصرفي يجرنا إلى جماعة الصرّافين المستقرين يسوق الصرف والذين يقومون بصرف النقود وبيع المعادن الثمينة وامتد نشاطهم إلى القروض والرهن والحوالة[2]، والمقصود بالصيرفة تغيير الأموال حيث كان إتمام عملية البيع والشراء في التجارة مع الأجانب بالمغرب الأوسط تتطاب أن يتم تغيير العملات فور وصول التجار الإيطاليين إلى موانئ المغرب الأوسط أو العكس، وتعد عملية تحويل الأموال هي المجال الآخر والهام الذي اضطلع به الصيارفة إذ كانت هذه العملية تتصل بعمليتي وزن واختيار العملات[3]، والأرجح أن العملة المغربة خاصة في القرن السادس وبداية القرن السابع الهجري/الثاني عشر وبداية الثالث عشر الميلادي هي العملة الضابطة لباقي العملات الأخرى لما امتازت به من نقاء المعدن وثبات العيار وجودة الصناعة وارتفاع الوزن خاصة العملات المرابطية والموحدية التي كان على أساسها يعاد سك العملات الأخرى لتتساوى مع قيمة هذه العملات المغربية وليس العكس[4]. وقد اشتغل في هذا النظام الكثير من أهل الذمة خاصة اليهود، وتوظف الخدمات المصرفية في العلاقات التجارية الخارجية خاصة[5]. ومن بين أكثر أنواع البيوع انتشارا في المغرب الأوسط السلف، وقد جرت العادة على توثيق بيع السلف ومن الأنواع التي

---

[1] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي، 1986-1987، ج 6، ص 251.

[2] – محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 54.

[3] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 357.

[4] – صالح بن قربة، المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، مقال ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق، محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الهلال العربية للطباعة والنشر الرباط، 1995، الطبعة الأولى، ص 192.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2 ، ص ص 258- 259.

يمكن إدراجها مع هذا النوع ما يسمًى بالإعارة أو الإستدانة. فقد لجأ التجار الصغار إلى السلف للقيام بإدارة رؤوس الأموال اللازمة للتجارة، كما كان التجار الكبار والصرافون يقومون بأعمال التسليف، على شاكلة اليهود المغاربة الذين كانوا أكثر الناس عملا في الذهب والفضة والصيرفة وقد اشتهروا بإقراض المال للتجار[1]، كما ان التجار الإيطاليين قاموا ياقتراض أموال من الأثرياء لتميل مشاريعهم التجارية وذلك مقابل فائدة بلغ حدها الأقصى حوالي العشرين بالمئة وذلك على الرغم من معارضة الكنيسة لكل أشكال الفائدة الناتجة عن القروض أو التسليف **–cridit–**[2].

كما كانت عملية البيع تتم بدون دفع للمال مثل المقايضة، التي اعتبرت من أشهر أنواع المعاملات التجارية المعروفة في بلاد المغرب عامة والمغرب الأوسط خاصة حيث كان تبادل البضائع أحد السمات الرئيسية لتجارة البحر المتوسط خاصة في أوقات الأزمات التي تخلق نقصا في العملات النقدية. فكانت مقايضة أي شيء يخضع للبيع والشراء معروفة بين التجار المغاربة وغيرهم من التجار الأجانب لا سيما الإيطاليين فقد قايض تجار بيزة مثلا نظرائهم المغاربة القمح بالصوف والجلود والشمع والزعفران [3]، كما يذكر الونشريشي أن المغاربة قايضوا الحبوب بالزيت[4]، كما تعاملت شركة المقري في تجارتها بطريقة البيع بالمقايضة مع الدول النصرانية[5]، وكانت المقايضة تتخذ نوعان النوع الأول نقدي والثاني سلعي كمقايضة سلعة بسلعة أو نقد بنقد.

5 – الأوراق النقدية:

من الخدمات التي قدمتها المصارف في بلاد المغرب الإسلامي نظام الصك والحوالة. وكلاهما يمثلان أشكال مختلفة من الوعد بالأداء والدفع المؤجل. إن مصطلح **–cheque–** هو الأصل العربي لكلمة الصك، والصكوك موجودة في بلاد المغرب منذ وقت مبكر فالمصادر تشير إلى وجودها

[1] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق ، ص ص 359–360.
[2] – عادل زيتزن، المرجع السابق، ص 53.
[3] – عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 231.
[4] – الونشريسي، المعيار ج، 5، ص 57، 89، 238، ج 10، ص 436.
[5] – ابن الخطيب، الإحاطة، ج 2، ص 193.

منذ القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي[1]، حيث كان يوثق الصك بطريقة مضبوطة إذ يحمل البسملة ويذكر فيه إسم الطرفين، حامله ومقدّمه وشهود عدل ولا يستبعد أن يؤرخ له بالدقة[2].

كما شاع نظام الحوالة في المغرب الأوسط وهي مأخوذة من التحول من شيء إلى شيء، وحقيقتها في الشرع نقل الدَّين إلى ذمة لتبرأ بها الأولى[3]، ويسميها الإيطاليون **–cambiale–** وهي تعني سندا أو صكا ينطوي على أمر من شخص أو مصرف إلى شخص آخر أو مصرف في مدينة أخرى بأن يدفع مبلغا معينا من النقود، بمجرد الإطلاع على تاريخ معين لحامل هذا السند أو الحوالة. وقد استخدمت الحوالات لتجنب مخاطر نقل المعادن الثمينة كالذهب والفضة وكان يمكن لحامل الحوالة نقلها أو بيعها نقدا إلى شخص آخر[4].

إن التعامل بنظام الحوالة كان موجودا في بلاد المغرب فقد كان تجار الكتان والعطارين والزياتين وغيرهم يدفعون أموالهم إلى الصيارفة ويكتبونها عليهم ويحيلون بها عليهم ويشترون منه، ويقوم الصرافون بذلك مقابل خصم جزء من المبلغ المحول مقابل صرفهم، ولا بد أن يكونوا على دراية واسعة بأسعار صرف العملات وتغيراتها[5]. وكانت العادة أن التاجر المعروف إذا دخل السوق أودع ما معه من المال لدى أحد الصرافين، وأخذ بدله رقاعا أو أوراقا عليها طابع –ختم– الصراف يسجل فيها الحد الأقصى الذي يستطيع التاجر أن يتعامل به، وبهذه الرقاع يشتري ما يريد ويعطي البائع منها ما يساوي قيمتها ويذهب الناس بهذه الرقاع إلى الصراف ليأخذوا قيمتها النقدية، وكان الناس يفعلون ذلك تفاديا لحمل مقادير كبيرة من العملة معهم أثناء وجودهم في السوق وتعرضهم للصوص في الزحمة، وكذلك ليوفروا الوقت الذي يضيع في فحص العملة للتأكد من سلامتها في كل حالة شراء[6]

[1] – صالح بن قربة، المرجع السابق، ص 190.

[2] – فاطمة بلهواري، المرجع السابق ، ص ص 65، 66.

[3] – البرزلي أبو القاسم بن محمد البلوي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق، محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، الطبعة الأولى، ج 4، ص 464.

[4] – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 54.

[5] – محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 55.

[6] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 330.

وفي آخر مدة السوق يعمل التاجر حسابه مع الصراف ويأخذ المتبقى له أو يدفع الزائد عليه وهذه أشبه بعمليات " خطابات الضمان"[1].

إن نظام الحوالات ورغم اعتماده من طرف المغاربة، إلا أنه لم ينتشر ذلك الإنتشار الواسع كما حدث في أوروبا عامة والجمهوريات الإيطالية خاصة والذي أدى إلى تطور الأنظمة التجارية فيها، لأن الفقهاء كثيرا ما كانو يصدرون بعض الفتاوى والأحكام التي كانت تخص هذا النوع من التعامل لأن أغلب الصيارفة أموالهم مكتسية من الربا.

[1] – عبد الواحد المراكشي، وثائق المرابطين والموحدين، ص 607. حيث تحدث عن وثيقة في وديعة وبينة.

المبحث الثالث: المبادلات التجارية

كانت المنتجات على اختلاف أنواعها الفلاحية والصناعية وحتى الموارد الطبيعية كالمعادن بما تضمنته من النفيسة والثمينة وغيرها، هي التي تمثل السلع التجارية التي تعتبر المحرك الأساسي للتجار والتي تدفعهم للقيام بالحركة التجارية والتنقل عبر المدن والموانئ إما لبيعها أو للبحث عن عنها لشرائها وهو ما اصطلح عليه بالمبادلات التجارية والتي شملت عمليتي التصدير والإستيراد ولتنظيمهما أقام حكام المغرب رسوما جمركية على دخول وخروج البضائع. ولقد كان الإيطاليون يؤدون حقوق الجمارك على مبيعاتهم وصادراتهم. وكان استخلاص هذه الآداءات من الوظائف الأولى للديوان .و بالتالي شكلت العمليات الثلاثة المتمثلة في الرسوم الجمركية والصادرات والواردات ما عنوناه بالمبادلات التجارية وهو ما سنتحدث عنه في هذا المبحث.

3 – أ /المكوس التجارية والجمركية

تعددت المكوس التجارية والجمركية ببلاد المغرب الأوسط وما يهمنا في هذه الدراسة تلك المتعلقة بتجارة الصادرات والواردات، وقد كانت عملية استخلاصها من الوظائف الأولى للديوان التي كانت إدارته تخضع لنفس القواعد والشروط في كل الموانئ المفتوحة للمسيحيين[1]. حيث كان يتم أخذ العشر من قيمة البضائع الواردة لذلك عرف هذا النوع من المكوس بضرائب العشور والتي عرفت بالوثائق اللاتينية تحت اسم **–Decima–** [2] وقد فرضت أول مرة خلال عهد الخليفة **–عمر رضي الله عنه–** حيث أمر بأخذ العشر من التجار غير مسلمين الذين يفدون ببضائعهم إلى بلاد المسلمين، حيث يؤخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر إذا بلغ ثمن السلعة مائتي درهم فأكثر[3].

كان مدير الجمارك هو من يتكفل بجمع هذه الرسوم الجمركية ويشرف عليها كما كان له أعوان يساعدونه في مهامه مثل الكتبة والموثقون والخزنة والحراس[4]، وكان موظفوا الموانئ والمسؤولين على الديوان والجمارك يقومون بمراقبة التجار الإيطاليين وحفظ الأمن والنظام في الجمارك، كما عمل هؤولاء المسؤولين على التودد لهؤولاء التجار من خلال ترغيبهم في الوضع التجاري ببلادهم، وقد كان القاضي هو من يعين كبار الموظفين والقضاة لحفظ النظام العام بالموانئ ومراقبة التجارة والتعامل مع التجار الأجانب[5].

يخضع استخلاص الضرائب أو الأداءات في الديوان إلى تراتيب محكمة، فعادة تدفع على كل البضائع التي تدخل إلى الميناء، لكن قد تمنح بعض الإمتيازات لدولة دون الأخرى حسب الظروف

[1] – هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة، أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1999، الطبعة الثانية، ص 74.

[2] – مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 226.

[3] – بوزياني دراجي، المرجع السابق، ص 221.

[4] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 80.

[5] – أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس ، ص ص 182، 183.

ونوعية العلاقات والإتفاقيات مثل ما تمتعت به جنوة في اتفاقية 559هـ/1161م والتي خفضت من خلالها المكوس إلى الخمسين[1]، كما أن اتفاقية عام 662هـ/1264م مع بيزة نصت على أن تجارها منحوا امتياز دفع الأداءات على البضائع المباعة فقط وأنه بإمكانهم دفعها عند خروجهم[2]، كما دفعت البندقية العشر باستثناء المواد المعفية من كل أو جزء من الضريبة الجمركية مثل مادة الرصاص التي تحصلت البندقية على حرية استخراجها من الأقاليم الحفصية إضافة إلى إعفائها عن دفع الأداءات الجمركية على هذه المادة[3]، وقد وردت هذه الإعفاءات في المعاهدات (629هـ/1231م-649هـ/1251م–669هـ/1271م-702هـ/1305م–715هـ/1317م-790هـ/1392م)، ونتيجة لمعاهدة 836هـ/1438م دفعت البندقية نصف العشر ثم رجعت لدفع العشر سنة 916هـ/1518م في وهران بعد أن أصبحت خاضعة للتاج الإسباني عند الدخول والعشر عند الخروج[4].

تقدر الضريبة على العموم بـ 10% من قيمة البضاعة المستوردة وتحدد قيمتها على بعض السلع بالنصف أي 5% فيما تلغى الضرائب عل بعض المنتوجات خاصة تلك التي تباع مباشرة إلى السلطان كما جاء في أحد بنود الإتفاقية المبرمة مع البندقية عام 756هـ/1358م حيث نص على أن السلع الموجهة إلى السلطان مباشرة مثل المجوهرات والملابس الحريرية والأسلحة وطيور الصيد لا تفرض عليها رسوم الدخول [5]. لم تخص الضرائب المفروضة على الجمهوريات الإيطالية السلع الواردة فقط بل حتى المصدرة وهذا ما عرف عند الموحدين بضريبة **"الوارد والصادر"**[6] وعرفت في الوثائق

[1] صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 219.

[2] - De Mas Latrie, traités, p 43, 47.

[3] - روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 275.

[4] -- De Mas Latrie, traités , preface, p 109.

[5] - Ibid, p 112.

[6] - سامي سلطان السعد، الجاليات الإيطالية التجارية في المغرب الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع عشر ميلادي، مجلة سيرتا، معهد العلو الإجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد، 10، 1988، ص 94.

اللاتنية بـ **–Sardo et Verdo –**[1]، أما ضريبة المواد المصدرة فقد حددت بـ 5 % وترد هذه الضريبة في الوثائق اللاتنية باسم **–Medium–**[2]، وكمثال على ضرائب المواد المصدرة فنجد أن جنوة مثلا كانت تؤدي ضريبة قدرها 3 دراهم فضية على القنطار الواحد بالنسبة للصوف وجلود الضأن بينما كانت تطالب بمبلغ قدره 7 دراهم كضريبة على جلود البقر، أما جلد التيس فقد كانت تؤدي عليه ضريبة قدرها 21 درهما[3].

و بذلك كانت الضرائب الأساسية الجمركية المشهورة في بلاد المغرب عامة حدها الأدنى 10% على الواردات و5 % على الصادرات، أما الحد الأقصى فقد كان أحيانا يصل إلى 35% بالأخذ عن كلام القلقشندي ان "الرسوم كانت تتراوح بين 10% و20،%" وهذا بطبيعة الحال فضلا عن الرسوم الإضافية التي تدفع عند استخدام المترجمين والحماليين وعمليات الوزن وحق الرسو بالموانئ[4]، وهي ما تعرف بالرسوم الإضافية، وقد نصت الإتفاقيات والمعاهدات على بعض هذه الضرائب وحددت نسبها لكن معظمها كان محصلة للممارسة المحلية إذ تعود التجار الأوروبين على دفعها بمجرد الوصول إلى المراسي المغاربية وحين مغادرتهم لها[5]. أما عن قيمة هذه الرسوم فقد كانت تترك إلى اتفاق التجار المسيحيين والموظفيين المسلمين وأهمها ضريبة المترجمين **–Drogomat–** وقدرت بـ 5% من قيمة السلعة، وكانت الترجمة تحصل كلما طلبت خدمات ترجمان وخاصة في المبيعات التي تتم خارج الحلقة وتتم بحضور مراقبين، وكانت هذه الضريبة تعادل حسب ما جاء في المعاهدات مع فلورنسا نسبة من قيمة البضائع لكن دون تحديد قيمتها فالإشارات إلى هذه الضرائب جاءت مبهمة في نصوص المعاهدات مع جمهورية البندقية مثلا وأحيانا غير موجودة مثل المعاهدات مع جمهورية

[1] – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 235.

[2] – مصطفى نشاط، جنوة و بلاد المغرب، ص 227.

[3] – جورج جاهيل، جنوة وبلاد المغرب في العصر الوسيط، ترجمة، محمد الشريف، مجلة كلية الآداب، تيطوان، المغرب، العدد، 8، سنة، 1997، ص 113.

[4] – عبد الحليم عويس، دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1411هـ، 1991م، الطبعة الثانية، ص 228.

[5] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 230.

جنوة[1]. ومن الضرائب أيضا حقوق الإرساء وهو الحق الوحيد الذي ذكر في الأعراف البحرية في القرون الوسطى وأشارت إليه بعض المعاهدات[2]. وتتعلق هذه الضرائب بالرسو والإقلاع وواجبات الخزن والوزن وأجر عمال وموظفي ديوان البحر ومن بينهم الحمّالين، وهم الذين ينقلون البضائع من الرصيف إلى الديوان ومن هناك إلى فنادق التجار أو إلى الأسواق[3]. ويتحدث **–دي ماس لاتري–** عن نوعان من هؤولاء الحمالين حيث يسمي النوع الأول **–Rachaxii–** ويقصد بهم الأشخاص الذين ينقلون السلع داخل المرسى، أما النوع الثاني فيسميهم **–Bastaxii–** ويقصد بهم الأشخاص الذين ينقلون السلع من الساحل إلى ديوان البحر[4]، ومن الضرائب الإضافية أيضا حقوق الخمس، فقد كان بإمكان صاحب السفينة الأجنبي تصدير جزء من بضائعه معفاة من الرسوم وهي تساوي أجرة كراء السفينة وتقدر بـ 5 %[5].

وعن هذه الضرائب الإضافية يذكر **–دومنيك فاليريان–** مثالا عن مركب جنوي نزل في بجاية وسجل كاتب المركب النفقات المختلفة التي تمت بهذه المناسبة فوجب عليه تسديد بالإضافة إلى الرسوم على السلع عدة خدمات أو رسوم إضافية منها، ديناران لرب اليخت (صاحب السفينة)، ديناران للترجمان، دينار وثمنان لكاتب ديوان البحر، ديناران وثمنان لجواز التنقل، وديناران وثمنان لكل من الوزّان والكيال، ويضاف إليهم ديناران آخران وأربعة أثمان للتقاسم ونفس القيمة بالنسبة لصاحب البحر وصاحب المركب[6].

1 - De Mas Latrie, traités, p 353.

2 – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 398.

3 – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 332.

4 - De Mas Latrie, traités, p 355.

5 – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 399.

6 – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1 ، ص ص 333، 334.

على العموم لم تكن الضرائب الإضافية محددة بدقة وغالبا ما خضعت للعرف وكانت تؤدى عينا ونقدا، مما أدى إلى نشوء خلافات أحيانا بين التجار الأوروبيين والمغاربة [1]، حيث عبَّر كثير من التجار الإيطاليين عن استيائهم منها وطالبوا بإلغائها[2].

وتبقى قواعد الرسوم الديوانية أو الجمركية قارة بصفة عامة خلال فترة الدراسة على الأقل بالنسبة للواردات، كما حصلت بعض الجمهوريات أحيانا على بعض الإمتيازات التي مست طرق التسديد أكثر من قيمة الضريبة نفسها إلا في حالات استثنائية [3]، وربما كان الأمر تحت ضغط التجار الإيطاليين الذي مكنهم في الأخير من الحصول على هذه إمتيازات أكبر حتى على حساب التجار المسلمين المغاربة.

[1] - Dufourcq, l'Espagne catalane, p 524.

[2]- صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 396.

[3] -A.Laroui,l'Histoire du Maghreb, un essai de synthése, Paris,1970,rééd Casablanca,1995, p195.

3 – ب /الصادرات

تنوعت صادرات المغرب الأوسط إلى الجمهوريات الإيطالية من فلاحية متمثلة في الحبوب والفواكه المجففة، وأخرى حيوانية شملت الأصواف والجلود وشعر الماعز والعاج السوداني، العسل وشمعه ومواد أخرى كالشب ومواد الصباغة كالنيلة وبعض التوابل إلى جانب موارد طبيعية كان أهمها الذهب والمرجان وفي الأخير العبيد. وفي ما يلي بعض المعطيات عن هذه العملية التجارية الحيوية التي كانت تتم بين البندقية وجنوة وبيزة ثم فلورنسا وبين أشهر موانئ المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة.

ب – 1 /الحبوب والمنتوجات الفلاحية

كانت هذه المادة الإستراتيجية الأكثر طلبا من طرف الجهوريات الإيطالية كما كان الشأن في سالف الزمان بالنسبة إلى روما[1] نظرا للحاجة الماسة إليها خاصة في أزمنة الحروب أو المجاعات التي تنجم عن القحط والتغيرات المناخية، فعلى حد تعبير –**برودل**– فإن الحوض المتوسطي كان يعيش باستمرار على عتبة المجاعة [2]، وكانت منطقة المغرب عادة ما تنجح في تلبية استهلاكها من الحبوب فتصدر قسطا منها إلى الخارج، وعلى وجه الخصوص إلى غرب أوروبا المتوسطية[3]. لقد تحصلت جنوة والبندقية ومنذ زمن بعيد على حق تزويد سفنها بالحبوب والبسكويت في الموانئ الحفصية بكل حرية[4]. حيث في تعريفة تابعة للبندقية والمؤرخة سنة 898هـ/1500م ورد ذكر الحبوب والدقيق من بين البضائع التي كانت تستوردها البندقية من بونة وبجاية [5]، كما صدرت الدولة العبدوادية بمقتضى

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 272.

[2] – Braudel (F) , La méditerranée et le monde méditerranéen au temps de Philippe 2, Paris 1949 , TI, p 223.

[3] – Vernet Robert, les relations céréaliére entre le Maghreb et la peninsule ibérique du XII au XV siécle, AEM, T10, 1980, p 321.

[4] – De Mas Latrie, traités, preface, p 219.

[5] – روبار برونشفيك، المرجع نفسه، ج 2، ص 272.

معاهدة 670هـ/1272م التي أبرمت بينها وبين جمهورية جنوة حوالي 800 "مين" من الحبوب[1]، واعتبرت وهران منفذا رئيسيا لحبوب المغرب الأوسط نحو أوروبا[2]، إلى جانب بجاية وبونة وسكيكدة هذه المدن التي كانت نشطة في تصدير الحبوب خاصة لجنوة وبيزة[3]، لقد اعتبرت تجارة الحبوب ورقة رابحة لصالح دول بلاد المغرب للضغط على الدول الأوروبية في حالة وفرتها في البلاد المغاربية. لكن على الرغم من تلك المؤشرات فالغالب على الظن أن تلك التجارة الخاصة بالحبوب عامة وبالقمح على وجه التحديد لم تشمل بصورة عامة كميات كبيرة لأن السلطة الإسلامية في المغرب كانت لا توافق عليها إلا بصعوبة[4]. لإستعمالها كورقة ضغط على هذه الأمم المسيحية أو لمواجهة الحالات الطارئة كالمجاعات أو الحروب التي كانت تعاني منها المنطقة. أما المواد الفلاحية الأخرى فنذكر منها على وجه الخصوص الفواكه المجففة لأنه ونظرا لطبيعة النقل البحري في ذلك العصر فإن الأمر لم يكن يتعلق بالنسبة إلى ذلك النوع من التجارة إلا بالفواكه المجففة، لأن الفواكه والخضر الطازجة المعرضة للتلف كانت خارجة عن ذلك النطاق وما ورد في الوثائف اللاتنية أن البنادقة كانوا يرغبون كثيرا في لوز وزبيب بجاية وعنابة[5]، وتسكت المصادر عن تصدير هذا النوع من السلع وربما يعود السبب إلى وفرتها وجودتها في الجمهوريات الإيطالية، إذا ما استثنينا طبعا مادة التمور والتي كانت مطلوبة خاصة على موائد الطبقة الثرية في غرب أوروبا.

ب – 2 /الصوف والجلود وما شابهها

شكلت المواد ذات الصبغة الحيوانية أهم صادرات المغرب الأوسط نحو الجمهوريات الإيطالية خاصة مادتي الصوف والجلود هذه الأخيرة التي تنوعت مابين جلود الجمال والماعز والأغنام والأبقار،

1 - Ferretto (A), Codice di diplomatico delle relazione fra la liguira,la toscana e la lunigiana ai tempi di dente1275-1281,A.S.l.S.P XXXI, Genova, 1901-1903, TI , p 260.

2 - Atallah dhina, les états de l'occident musulman aux 13, 14,et 15 siécles institutions, gouvernementales et administratives, office des publications universitaires, Alger ;p, 338.

3 - Vernet, op cit, p 331.

4 - روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 272.

5- نفسه، ج، 2، ص 274.

التي كانت تصدر خاما ومدبوغة ويقدم **–مصطفى نشاط–** مجموعة من العقود[1]، تشهد على استيراد جمهورية جنوة لكمية معتبرة من الجلود من بجاية نلخصها في الجدول التالي:

سنة العقد	ما تضمنه
614هـ–1216م	كمية من الجلود خاصة جلود الأغنام مستوردة من بجاية.
623هـ–1225م	بيع جلود مستوردة من بجاية من طرف التاجر Baldovino إلى تاجر آخر مدعو Prezario Parastrello.
632هـ–1234م	باع التاجر Tommas Capite agnile جلودا استوردها من بجاية.
650هـ–1252م	حملت جلود من بجاية إلى جنوة بواسطة التاجر Petrino lecavello.
659هـ–1261م	حمل المدعوGandulfino de Quarto جلودا من بجاية إلى جنوة في شكل قراض.
287هـ–1289م	تم استيراد كمية جلود من بجاية بلغت حوالي 2450 قنطارا.

لقد اعتبرت بجاية أكبر مصدر للجلود والأصواف ما بين القرنين السابع والتاسع الهجريين/الثالث عشر والخامس عشر الميلاديين لأوروبا عامة وجنوة وبيزة خاصة، اللتان اعتبرتا بدورهما أهم مصدر لهذه المواد إلى باقي أوروبا[2]، حيث كانت جلود بجاية وغيرها من مناطق المغرب تصل إلى فلندريا[3]. ومن خلال الدراسة التي قام بها **–جورج جاهيل–** والتي تطرقت لأكثر من 145 وثيقة، تم إثبات أن بلاد المغرب عامة كانت تتوفر على كميات هامة من الصوف واعتبرت مركز

[1] – مصطفى نشاط، جنوة و بلاد المغرب، ص ص 140-141.

[2] – De Mas Latrie, les relations, p 216.

[3] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق ، ص ص 370، 371.

لتموين السوق الجنوية بالصوف بما يقرب 89% من الواردات وكانت نسبتها مقدرة بـ 54.1 % في بجاية و12.7 % في بونة[1].

ب – 3 /العسل والشمع ومواد الصباغة وغيرها

تم تصدير العسل والشمع من بونة وبجاية إلى جنوة وبيزة والبندقية بالإضافة إلى الأسماك المجففة كأسماك التونة التي احتكر الجنويون تجارتها بسوسة[2]، حيث كان يتم نقل العسل والشمع إلى هذه المناطق من قسنطينة[3] ويحتمل الكثير من المؤرخين والمهتمين أن يكون اسم بجاية قد نقل لدى الأوروبيين للدلالة على اشتهارها بمادة الشمع[4]، كما اشتهرت القل بتصديرها للشمع إلى جانب الجلود حيث كان يتم استبدالها بالبضائع التي تأتي من جنوة إلى مينائهم، لهذا عد ميناء القل من أغنى السواحل [5].كما صدَّر المغرب الأوسط الكثير من مواد الصباغة التي كانت تحتاجها الجمهوريات الإيطالية في صناعة الحرير والصوف ولدباغة الجلود وصباغة منسوجاتهم المختلفة كمادة الشب[6] – **L'alun**– والنيلة –**L'indigo**–والزعفران –**Zafran**– والقرمزي –**Kermes**–، حيث وصل شب بجاية إلى حدود فلندرا عن طريق التجار الإيطاليين، إذ تذكر وثيقة مؤرخة سنة 658هـ/1260م أن شخص يسمى –**Manuele Zaccaia**– قد استورد من بجاية الشب بقيمة 43 ليرة و8 فلسا[7]. كما كان يصدر من بجاية لحاء يسمى"لحاء بجاية" يحتوي على نسبة جيدة من الحامض الذي كانت تستفيد منه صناعة الدباغة الإيطالية[8].

1– جورج جاهيل، جنوة وبلاد الغرب، ص 114.

2 – De Mas Latrie, les relations,p , 217.

3 – نجاة باشا، المرجع السابق، ص 81.

4 – De Mas Latrie, traités, p 332.

5 – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 54.

6 – أمين توفيق الطيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، 1997، دط، ص 138.

7 – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 143.

8 – سلفاتوري بونو، العلاقات التجارية، ص 326.

ومن بين البضائع السودانية التي كان يتم تصديرها إلى الجمهوريات الإيطالية عبر المغرب الأوسط، ريش النعام الأبيض والأسود والعاج وأيضا المسك والعنبر[1]، أما التوابل فرغم أن المغرب الأوسط كان يتزود منها عن طريق الجمهوريات الإيطالية التي كانت تجلبها من المشرق، إلا أنه كان أيضا يزودها بأنواع أخرى كانت تجلب من السودان الغربي مثل ذلك النوع المعروف بحبة الجنة التي كان الإيطاليون يعيدون توزيعها انطلاقا من المراسي المغربية[2] إلى جانب الفلفل الأسود الذي يشبهها[3].

ب – 4 /الذهب والمرجان

يستخرج مرجان المغرب الأوسط من شواطئ غنية أهمها مرسى الخرز ومدينة تنس إلا أن مرجان مرسى الخرز لايقارن بأي مرجان آخر نظرا لجودته وكثرته[4] وعلى مستوى هاذين المرسيين كان يتم تصدير المرجان إلى الجمهوريات الإيطالية[5]، خاصة جنوة لأن هذه المادة كانت تدخل في صناعتها للحلي التي كانت تدر عليها أرباحا بعد تصديرها إلى بلاد الشرق خاصة إلى الهند لولع سكانه بها [6]. وقد اختص البنادقة بتوزيع مرجان المغرب الأوسط بالحوض المتوسطي وكان يعتبر عندهم مثل العملة سواء في التبادل أم في الأداء[7]. وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لهذه المادة كونه من المصادر المادية البحرية الهامة لخزينة الدولة إلا أن الكثير من لا يعتبره من صادرات المغرب الأوسط لأن استغلاله كان يتم في البحر ومن طرف الأجانب[8]، إلى جانب المرجان صدر إلى الجمهوريات الإيطالية ذهب السودان عن طريق المغرب الأوسط على شكل سبائك وعملات وأحيانا ينقل على شكل تبر أي

---

1 – صالح بعيزيق، المرجع السابق ، ص 202.

2 – مصطفى نشاط، المرجع السابق ، ص ص 145-146.

3 – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 203.

4 – محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص 155.

5 – De Mas Latrie, traités, p 332.

6 – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 145.

7 – Doumarc (B), Venis et la Barbarie, thése du 3é cycle, dactyloographiée, Toulouse, 1981, p 181.

8 – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 275.

تربة، ومن هنا شاع اسمه في جمهورية جنوة باسم –**Aurus Tibri**–، وكانت الكميات التي تصدر من هذا المعدن الثمين إلى الجمهوريات الإيطالية تحول إلى سبائك وعملات وأسلاك ذهبية ليتم بعد ذلك توزيعها إلى وسط وشمال أوروبا لإستعمالها في شراء سلع أخرى[1]. وهناك شهادة هامة تؤكد أن الأوروبيين عامة وإيطاليا خاصة كانوا يقتانون الذهب من المغرب الأوسط حيث صرح حاخام مدينة الجزائر (حاكمها) في أواخر القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي أن الذهب في بلاد أوروبا مرتفع الثمن وفي هذه البلاد يقصد – المغرب الأوسط – منخفض لذلك أوروبا تقتني ذهبها من هذه المنطقة[2]. وأهم موانئ المغرب الأوسط المصدرة للذهب وهران وهنين[3]، هذه الأخيرة التي اتخذها التاجر الجنوي –**Malfante**– مركزا لإنطلاق رحلته إلى توات[4].

في الأخير يجب أن نشير أنه بالنسبة إلى الذهب أو إلى عدد كبير من السلع والتي كان المغرب الأوسط يعتبر الوسيط المهم في تجارتها، ستتغير ظروف السوق العالمية رأسا على عقب، بعد انفتاح الإيطاليون بصورة مباشرة على تجارة الهند الشرقية واكتشاف القارة الأمريكية الذي سيتسبب في تدهور التجارة الخارجية لإفريقيا الشمالية عامة والمغرب الأوسط بصفة خاصة.

---

1 – رشيد باقة، المرجع السابق، ص 324.

2 – صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 195.

3 – Heers, Société et économie à Génes au 14é siecle et 15é siecle, in Variorum Reprints, London, 1979, p 146.

4 – Heers, Le Sahara et le commerce médetiranéen à la fin du moyen age, A.I.E.O, 1958, (p p 247-255), p 251.

3 – ج /الواردات

تعددت واردات المغرب الأوسط من الجمهوريات الإيطالية بين الضروريات والكماليات وبين المتوفرة في المنطقة وغير الموجودة وبين المسموح لها بالتصدير والمحضروة عنه. حيث اعتبرت بعض المواد الأساسية خاصة تلك المتعلقة بصناعة السفن كالخشب مثلا، أو المواد المعدنية المتعلقة بصناعة الأسلحة كالنحاس والحديد من المواد التي شملها الحضر في إطار المبادلات التجارية من طرف الكنيسة التي كانت تعتبرها عامل قوة للمسلمين عدوهم الأول. ولكن ولشغفهم الكبير بالتجارة ومكاسبها المغرية ضربت القرارات المسيحية عرض الحائط، لأن الواقع الإقتصادي في هذه الفترة كان أقوى من القرارات البابوية. فقامت الجمهوريات الإيطالية بتصدير المنسوجات على اختلاف أنواعها منها المحلية التي كانت تنتج على مستوى تلك الجمهوريات ومنها المنسوجات المشرقية التي جلبتها من تجارتها النشطة مع الحوض الشرقي للمتوسط، كما صدرت المعادن والخشب للمغرب الأوسط نظرا للحاجة الماسة إلى هذه المواد رغم توفرها بالمنطقة إضافة إلى التوابل والمجوهرات والحلي ومختلف الصناعات الزجاجية التي اشتهرت بصناعتها في تلك الفترة التاريخية، وكذا مادة الورق الذي تميَّز بالجودة الرفيعة وغيرها من السلع والتي كانت الجمهوريات الإيطالية تقايضها بالذهب. وهذا ما سنتطرق إليه بالدراسة من خلال هذا العنصر.

ج – 1 /المصنوعات النسيجية بمختلف أنواعها

شهدت المدن الإيطالية قفزة نوعية في ميدان الصناعة النسيجية منذ القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي، وكانت تحمل إلى المغرب الأوسط على اختلاف أنواعها الكتانية والحريرية والصوفية والقطنية وقد وردت هذه المنسوجات في الوثائق اللاتنية باسم **–Panne–**[1]، فعادة ما كان الجنويون يحملون الأقمشة الصوفية من فلندريا وإنجلترا والروس والكتان من بورغونيا

[1] – Balard (M), Note sur le commerce Génois en Tunisie au 13e siécle, C.T , 1991, p p 369 – 382.

وكانت البندقية هي التي تتعاطى تجارة الأقمشة الرفيعة وتقوم بتسويقها سواء تلك المنتجة في أوروبا أو في المشرق[1]. وقد ذاع صيت الجوخ البندقي وكذا الثياب البندقية التي كانت تأتي في مقدمة الهدايا التي كانت تصل إلى الحكام [2].و من أنواع الأجواخ البندقية، الطاقيات الكبيرة والأقمشة ذات اللونين **–Bordo–** والأقمشة المصنوع نصفها من الصوف والنصف الآخر من المواد الأخرى **–Mezzalana–** والأقمشة الملفوفة **–Randello–** والأقمشة المخططة **–Vegato–** [3]، كما اعتبرت جنوة الممون الرئيسي لهذه المنسوجات حيث بلغت نسبة وارداتها للمغرب ككل بـ 36 % من مجموع 95 عقدا خاصا بتجارة جنوة الخارجية[4]، وقد خص المغرب الأوسط بـ 12 عقدا[5]. والجدول التالي يوضح تصدير هذه المنسوجات لأهم مدن المغرب الأوسط في التجارة البحرية حسب العقود التي وفرتها لنا المادة العلمية.

سنة العقد	كمية وسعر المادة النسيجية	المصدر
556هـ/1158م	53 ليرة موجهة للأستثمار في تجارة القطن ببجاية.	شوب، جنوة وبلاد المغرب، ص 58.
590هـ/1292م	أقمصة ولفيف كتان ملون وأبيض	دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 439.
559هـ/1161م	94 أوقية من قطع القماش بقيمة 32 ليرة حملت إلى بجاية	شوب، المرجع السايق، ص 58.
562هـ/1164	منسوجات من القنب بقيمة 44 ليرة صدرت إلى بجاية	شوب المرجع نفسه، ص 58.

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2 ، ص ص 270، 271.

[2] – عادل زيتون، المرجع السابق، ص 233.

[3] – لورا بليتو – Laura Balletto –، جنوة وبلاد المغرب من 1222 إلى 1226، ترجمة مصطفى نشاط، مجلة أمل، الدار البيضاء، 1995، العدد5، ص 9.

[4] – رشيد باقة، المرجع السابق، ص 320.

[5] – Jehel (J), Les Génois en méditerranée occidentale fin de XIe- debut XIVe siécle Ebauche d'un stratégie pour un empire, S.I, 1993, p 466.

614هـ/1216م	17 قميصا إلى بجاية	دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 431.
650هـ/1252م	قراض بقيمة 40 ليرة وهو من القطن نقل إلى بجاية	مصطفى نشاط، المرجع نفسه، ص 172.
651هـ/1253م	قراض قيمته 30 ليرة و10 فلسا وهو من الكتان حمل إلى بجاية	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 170.
654هـ/1256م	قمصان كتانية طلبت من بجاية	دومنبك فالبريان، المرجع السابق، ج 1، ص 443.
655هـ/1257م	6 قطع من الجوخ طلبت من بجاية	نفسه
660هـ/1262م	3 أجواخ مذهبة وغيرها من المنتوجات طلبت من البندقية	نفسه، ص 444.
665هـ/1267م	جوخ أندوزا حمل إلى بجاية	نفسه
666هـ/1268م	قماش خفيف طلب من بجاية	نفسه

ترد أنواع المنسوجات التي صدرتها الجمهوريات الإيطالية إلى المغرب الأوسط تحت أسماء مختلفة تكون أحيانا متعلقة بمادة الصنع وأحيانا أخرى باللون وأحيانا ثالثة بالأماكن التي جلبت منها مثل قماش من القنب **–Canabacium–** وقماش من القطن **–Bonbaxilis–** وقماش مذهب أما بالنسبة للألوان، قماش أزرق **–Azurite–** وقماش أبيض **–Blancheti–** وقماش غير ملون **– Acoloratus –**[1].

ج – 2 /الخشب وبعض المعادن

عرفت هذه المواد بالسلع الإستراتيجية أو بالسلع الممنوعة في الكثير من الدراسات بسبب موقف البابوية من تجارتها مع المسلمين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ولكن ما سنقدمه الآن هو إشارة على عدم فعالية هذه القرارات على الأقل بالنسبة للمغرب الأوسط الذي كانت الجمهوريات

[1] – لمعرفة أكثر عن أنواع المنسوجات التي صدرت للمغرب الأوسط، ينظر، دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1 ، ص ص 432-433.

الإيطالية تصدر له الخشب خاما ومنشورا[1]، فكان خشب الصنوبر يأتي عن طريق ميناء أمالفي في البندقية من الغرب المسيحي[2]، وقد أثبتت رسالة من البابا **–GrégoireX–** غريغوار العاشر المؤرخة في 670هـ/1272م، متاجرة الجنويين بهذه المواد مع البلاد المغربية حيث اتهمتها ببيع المواد الممنوعة للمسلمين[3]، كما استورد المغرب الأوسط بعض المعادن مثل الحديد والقصدير وخاصة النحاس، وكانت البندقية قد صدرت للمنطقة بعض الأسلاك النحاسية والشمعدنات وبعض الأحواض[4] كما طلبت من جنوة سنة 1433م تزويدها ببعض السيوف[5]، وقد كانت مادة النحاس تصدر بكميات كبيرة من طرف جنوة وبيزة حيث كان يصدر منه حتى إلى السودان[6].

ج – 3 /الحبوب

رغم أن الحبوب لاسيما القمح يعد أيضا من السلع الإستراتيجية والتي يصعب المتاجرة بها كونها تدخل في قائمة السلع الممنوعة من طرف الكنيسة التي ضمت "الأسلحة، الحديد، الخشب، القمح، الشعير، الذرة البيضاء، الدُّخن والفول ودقيق كل الحبوب والجلبان وحبال القنب أو غير ذلك من المواد الصالحة لصناعة حبال السفن والرصاص"[7]. والجدول التالي يوضح العقود التي تم بمقتضاها تزويد المغرب الأوسط بالحبوب خاصة القمح من طرف الجمهوريات الإيطالية.

تاريخ العقد	كمية الحمولة وسعرها	المصدر
القرن 8هـ/14م	سفن جنوية محملة بالقمح في ميناء بجاية	مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص 177.

[1] – مريم محمد عبد الله، المرجع السابق، ص 174.

[2] – De Mas Latrie, les relations, p , 210.

[3] – M.G.Canal, Nuova Istoria della repubblica di Genova, del suo commercio e della sua letteratura dalle origini all'anno 1797, Florence,1860,T, II , p 315.

[4] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 271.

[5] – De Mas Latrie, traités, p 141.

[6] – De Mas Latrie, les relatios, 210.

[7] – De Mas Latrie, traités, الملحق, p 41.

688هـ/1290م	5000مين من الحبوب حملت عن طريق جنوة من مراسي الشرق مباشرة إلى جنوة	نفسه
707هـ/1309م	حمل قمح صقلية عن طريق جنوة إلى بجاية	دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 468.
713هـ/1315م	طلبية قمح قدرت ب 1517 سالمي من القمح حملت إلى بجاية عن طريق بيزة	نفسه
685هـ/1287م	حمل 2500سالمي من القمح حملت من موانئ صقلية إلى جنوة	نفسه، ص 467.
690هـ/1292م	حملت 1500سالمي من الحبوب من صقلية إلى بجاية عن طريق جنوة	نفسه

ما يتوضح جليا من خلال الجدول أن القمح أو الحبوب المصدرة إلى المغرب الأوسط لم تكن مباشرة من المناطق المصدرة بل اعتبرت الموانئ الكبرى في جنوة والبندقية وبيزة محطات توزيع لهذه المادة التي كانت مصادرها عادة ما تكون من جنوب إيطاليا خاصة صقلية أو من بلاد المشرق.

ج – 4 /المواد الإستهلاكية الأخرى

صدرت بعض المواد التي كانت في الأصل موجودة في بلاد المغرب الأوسط مثل، الزيوت وبعض الفواكه المجففة، وربما يتوقف استيراد المنطقة مثل هذه المواد المتوفرة إلى عامل الجودة أو الندرة بسبب الإختلال في كمية الإنتاج المتعلقة بسنوات القحط والجفاف أو لأسباب أخرى مثل تسليم البندقية بجاية كمية من الزيوت الإيطالية من أجل فداء الأسرى من مواطنيهم سنة 800هـ/1402م [1]، كما باع تاجر بيزي سنة 676هـ /1278م زيتا في بجاية[2]، كما كانت بجاية بدورها تتحول في بعض السنوات العصيبة إلى مستورد للزيوت حيث بلغت كمية الزيت الذي حملت إلى بجاية عشرة براميل

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 269.

[2] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 472.

سنة 646هـ/1248م، كما بلغت استثمارات جنوة لهذه المادة حوالي 5 ليرات و17 فلسا حسب العقد المؤرخ سنة 661هـ/1263م [1].

أما عن الفواكه الجافة فقد تم تصدير الجوز والبندق والقسطل حيث في سنة 659هـ/1261م حمل ما بين 50 إلى 100مين من القسطل إلى بجاية [2].

كما استوردت الخمور رغم تحريم الإسلام لها بكميات كبيرة من جنوة وبيزة وكانت موجهة إلى المدن التي بها فنادق المسيحيين والذي يسمح فيها شرب الخمر وبيعه جملة وتجزئة بإذن من السلطان مع مراقبة وكلاء أو تجار تعينهم السلطة المغربية[3].

ج – 5 /التوابل

تخصصت الجمهوريات الإيطالية البحرية في العصر الوسيط في المتاجرة بالتوابل الشرقية التي كانت تنقلها إلى الموانئ المغربية وأصبحت محتكرة من طرفهم دون غيرهم مستغلين بذلك النقص الظاهر لبعض هذه المواد في بلاد المغرب والأندلس، إضافة إلى أن هذه المواد كانت من السلع التي يخف حملها ويكثر عائدها المادي[4]، وتمثلت في مجموعة من المنتجات الزراعية كالفلفل والكافور والزنجبيل والزعفران وجوز الطيب والقرفة والقرنفل وغيرها من النباتات الطيبة. فقد حملت الشواني البندقية إلى بلاد البربر في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي التوابل[5]، كما تشير بعض العقود الجنوية إلى استثمار كاتب الجمارك ببجاية –جيوفاني بونو– في البهار إذ توصل إلى 85 أوقية و6 سنتينار من البهار لبيعها في بجاية، وترد إشارة أخرى للبهار ضمن قراض بقيمة 25 ليرة و11 فلسا موجه إلى بجاية[6]. وفي هذه التجارة اشتدّ التنافس بين الجمهوريات الإيطالية الثلاثة لتزويد بلاد المغرب بالتوابل.

[1] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج1، ص 472..
[2] – نفسه، ج،1، ص 474.
[3] – De Mas Latrie, traités, pp,369, 370.
[4] – غربي بغداد، المرجع السابق، ص 217.
[5] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 482.
[6] – شوب، المرجع السابق، ص 58.

ج – 6 /المجوهرات والحلي والأحجار الكريمة

لقد شكلت هذه السلع إلى جانب التوابل نوعا آخر من السلع ذات القيمة الكبيرة والزحمة الضعيفة حيث لم تبلغ تجارتها من الكمية ما بلغته السلع الأخرى. وأهم هذه المواد الحلي على اختلاف أنواعه حيث حمل الإيطاليون إلى أرض المغرب الأوسط الأحجار الكريمة كالياقوت الأحمر والوردي والزمرد والفيروز واللؤلؤ، والظاهر أن هذه المواد كانت موجهة أساسا إلى السلطان وحاشيته ودليلنا على ذلك غلاء ثمنها حيث وردت هذه الأحجار الكريمة في العقود الجنوية بأثمان عالية [1]. ومن بين العقود التي تشير إلى تجارة الحلي، العقد الموقع سنة 654هـ/1256م والذي توضح من خلاله أن تاجران من جنوة حملا طلبية إلى بجاية بمبلغ 350 لبفر مستثمرة في الأحجار الكريمة منها الياقوت والزمرد[2]. إضافة إلى هذه المواد كانت هناك الأواني الزجاجية والحلي المصنعة من الذهب والفضة، ونظرا لأهمية هذه السلع ونفاستها اختصت بتخفيض الرسوم الجمركية عليها حيث لم تتعدى الإثنان بالمئة[3].

اعتبرت التجارة ومنذ العصور القديمة إحدى أهم قنوات التواصل الحضاري بين الشعوب والأمم وهذا ما انطبق على العلاقات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية التي انتظمت بآليات ووسائل قننت ممارستها وأعطتها شرعية، خاصة وأنها ضبطت بمجموعة من الضرائب الجمركية التي نظمت العملية التجارية المتعلقة بالتصدير والإستيراد. هذه العلاقات التجارية التي جمعت بين فئتين مختلفتين في الدين والعرق وأسست على إثرها مؤسسة إجتماعية كان حاضنها الأساسي مبدأ التعايش السلمي الذي ولّد علاقات إجتماعية بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط وهو ماستتم دراسته في الفصل الخامس والأخير لهذه الأطروحة.

---

[1] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 487.

[2] – نفسه، ج، 1، ص 487.

[3] – رشيد باقة، المرجع السابق، ص 321.

خاتمة ونتائج الفصل الرابع:

– مارست الجمهوريات الإيطالية التجارة مع المسلمين رغم معرضة الكنيسة، لأنهم كانوا مؤمنين بفكرة أن الحضارة تضاء بزيت التجارة.

– كان ظهور الأتراك كقوة في الحوض الشرقي للمتوسط من أقوى الدوافع التي جعلت الإيطاليين يوجهون أنظارهم وتجارتهم للحوض الغربي للمتوسط وبلاد المغرب خاصة.

– أبرمت الجمهوريات الإيطالية الثلاثة معاهدات تجارية مع المغرب الأوسط وقد تضمنت هذه المعاهدات على العموم العديد من المواد المتعلقة بالتجارة.

– لقد حصلت إحدى هذه الجمهوريات على امتيازات على حساب الأخرى في النشاط التجاري بالمغرب الأوسط حيث كانت للعلاقات السياسية وقع كبير على تمتع إحدى الجمهوريات دون غيرها من هذه الإمتيازات.

– نصت المعاهدات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية على العديد من المسائل التنظيمية للنشاط التجاري بين المنطقتين مثل قضية المكوس المفروضة على السلع الواردة والمصدرة وأمور عديدة.

– وفرّت السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة وخصّت التجار الإيطاليين بامتيازات كثيرة لتسهيل ممارسة نشاطهم التجاري، حيث وفَّروا لهم المخازن للسلع، ومتطلبات وسائل النقل البحري، كما قامت بتشييد العديد من الفنادق لخدمة وإقامة التجار.

– لقد كانت العملة والموازين والمكاييل والمقاييس من أهم وسائل التنظيم والتعامل التجاري.

– قامت كل من الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط على حد سواء بسك عملات خاصة بها تنوعت مابين الذهبية والفضية.

– لم توحد العملات في المغرب الأوسط مع نظيراتها في بقية بلاد المغرب الإسلامي رغم التشابه الكبير بينها.

– لم توحد المكاييل أيضا والموازين في منطقة المغرب الأوسط حيث كانت مكاييل المنطقة الشرقية تختلف عن مكاييل المنطقة الغربية.

– عانت الجمهوريات الإيطالية من مشكلة الغش والتدليس في المكاييل لذلك عمدت نقاباتها التجارية على تحديد المكاييل والموازين داخل السوق حتى تحفظ حق البائع والمشتري.

– تمت المعاملات التجارية بين منطقتي الدراسةبشكلين أولهما نقدي، أي تتم المبايعة بالعملة وثانيها سلعي أو ما عرف بالمقايضة. وقد استعملت عدة أشكال وآليات للتعامل في هذين النوعين من التجارة.

– تمت المبادلات التجارية بتصدير وإيراد مجموعة من السلع من وإلى منطقتي الدراسة مع وضع أو فرض رسوم جمركية على هذه السلع على اختلافها.

الفصل الخامس: العلاقات الإجتماعية والثقافية بين المغرب الأوسط و الجمهوريات الإيطالية

المبحث الأول: الفندق مؤسسة إجتماعية

1-أ/ الفندق : مصطلحات و مفاهيم

1-ب/ الفنادق في المغرب الأوسط

1-ج/ الدور الإجتماعي للفندق

المبحث الثاني: فرص التعايش السلمي في مجتمع المغرب الأوسط

2-أ/ إشكالية الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية

2-ب/ حرية ممارسة الشعائر الدينية مؤشر عن التعايش السلمي

2-ج/ أعياد و طقوس الإيطاليين في المغرب الأوسط

المبحث الثالث: بعض مجالات التأثير و التأثر

3-أ/ التأثر ببعض العادات و التقاليد

3-ب/ اللغة العربية مجال آخر للتأثر

3-ج/ المجال الفكري

خاتمة و نتائج الفصل الخامس

مدخل

إنطلاقا مما قاله **-جورج جاهل-: "... يجب علينا أن نتفق على أن منطقة البحر الأبيض المتوسط، منطقة تتلاقى فيها جميع التأثيرات، حيث تتصادف العلاقات الخاصة وتتداخل من جميع الأنواع بما في ذلك بين التجارة والثقافة، فيتم تبادل كل شيء في البحر المتوسط الرجال والأفكار وفنون العيش والمعتقدات"**[1]، يتوضّح بجلاء أن العلاقات الحضارية على اختلافها تمت بمجرد اتصال شعوب ضفتي البحر المتوسط مع بعضها البعض بغض النظر عن كيفية هذا الإتصال، بالتجارة أو بالمواجهات اللاسلمية وما يترتب عنها من الأسر أو بالهجرة، فتم خلق جو من التسامح والتساكن، تم من خلاله استدعاء الصور التاريخية المعبرة عن هذه العلاقات الحضارية لا سيما الإجتماعية منها، كتلك التي كانت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

وسمت الحياة الإجتماعية في المغرب الأوسط بالتّميز نظرا لتفاعل عناصر المجتمع مع سائر أقاليم الغرب الإسلامي من جهة ومع العديد من الأوروبيين عامة والإيطاليين بصفة خاصة من جهة أخرى. رغم اختلاف العقيدة، فمن المآثر التي انفرد بها التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية عامة وحضارة المغرب الأوسط خاصة، شيوع التسامح الديني مع أصحاب الديانات المخالفة من اليهود والنصارى وغيرهم وهذا ما سجله التاريخ بوضوح وما اعترف به المؤرخون والكتاب الأوروبيون وغيرهم وأنصفوا فيه الإسلام وأمته وحضارته[2].

يتمحور كلامنا في هذا الفصل عن التواجد الإيطالي في المغرب الأوسط خلال فترة الدراسة وحياتهم الإجتماعية المرتبطة بالفندق الذي مثل المدينة الإيطالية بجميع مرافقها التي وفرت كل ما تطلبته عناصر المجتمع الإيطالي المقيمة هناك، حيث سنركز من خلال هذه الدراسة على إبراز الدور

[1] – Jehel Georges, Le marchand Génois, un homme de culture. In: Actes des congrés de la société des historiens médiévistes de l'enseignement supérieur public, 19e congrès Reims, 1988, le marchand au Moyen âge, pp 189-194.

[2] – فاطمة بوعمامة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين الموافق لـ14–15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 1432هـ–2011م، دط، ص 47.

الإجتماعي الذي لعبه الفندق بعد أن تحدثت جل الدراسات على دوره التجاري والسياسي. كما سنعالج حسب ما توفر لدينا من معلومات تلك السلوكات الإجتماعية اليومية للعناصر الإيطالية مثل الإحتفال بالأعياد وممارسة الشعائر الدينية وغيرها من السلوكات التي منحت لهم جراء الفرص الممنوحة لهم من طرف السلطات الحاكمة للتعايش السلمي مع المجتمع المغربي، دون أن يفوتنا التطرق إلى إشكالية الحضور المغربي في ايطاليا، لنتمكن من حسم مجالات التأثير والتأثر في اللغة مثلا وبعض العادات والتقاليد أو في المجال الفكري إن أمكن.

المبحث الأول: الفندق مؤسسة إجتماعية

لقد لعبت التجارة الدور الرئيسي في بروز مؤسسة "**الفندق**" وفي انتشارها في العالم المتوسطي متخطية بذلك حدود اللغة والدين والذهنية. فهو مؤسسة نشأت بسبب تنفل الناس وخصصت لإسكانهم واستقبالهم فأصبحت بذلك مؤسسة إجتماعية يتجلى من خلالها التمايز والتفاعل الثقافي لأنها تعتبر مكان إلتقاء أو على الأقل مكان يوفر فرص الإلتقاء لأناس من مختلف المشارب واللغات والمعتقدات[1]، وتسمح لهم بالتعارف والتبادل والأهم التعايش. كما أن مؤسسة الفندق جاءت بعد بحث طويل من طرف المدن التجارية الكبرى وملوكها عن سبل تأطير حياة مواطنيها فيما وراء البحار[2].

إن مؤسسة الفندق على اختلاف أسمائها تعتبر مؤسسة متوسطية، و رغم هذا الإختلاف فإن لها روابط مشتركة ستتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

[1] – أولبفيا ريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة في أواخر العصر القديم وبداية العصر الوسيط)، تعريب وتقديم، محمد الطاهر منصوري، محمد ياسين الصيد، دار المدار الإسلامي، دط، دت، ص 11.

[2]– دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 358.

1 – أ/ الفندق: مصطلحات ومفاهيم

برز الفندق في العالم الإسلامي المبكر خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين/الثامن والتاسع الميلاديين وبسرعة انتشر عبر المتوسط الناطق بالعربية، وقد حافظت هذه المؤسسة على الكثير من الخصائص القديمة ولو أنها تختلف عن البندكيون في بعض من معانيه الهامة وتظل نقاط التشابه ونقاط الإختلاف بين البندكيون والفندق من المسائل الأساسية في إطار تنقل المؤسسات وصيرورة تبنيها عبر الحدود الثقافية في عالم المتوسط في العصر الوسيط[1].

صنّفت العديد من المؤسسات إلى جانب الفندق لتقاطعها أو اشتراكها في العديد من الوظائف أو بالأحرى الخدمات وحتى نضبط مفهوم الفندق الذي نقصده من خلال هذه الدراسة سنحاول الإجابة مثلا على إشكالية أو التساؤل التالي: **هل الخان في المشرق هو نفسه الفندق في المغرب؟**.

لابد لنا إذا من تعريف هذه المؤسسات خاصة تلك المتداولة في المشرق الإسلامي أو حتى في بلاد الإفرنج. مثل الخان والوكالة وكروان سراي والقيسريات والبنسيون أو البندكيون، أو مصطلح الهندقا **-Alhondiga–** الذي يعني الفندق في قشتالة، وفي اللغة القطلانية يعرف ب الفوندك **–Fondech**– ويسمى في الإمارات الصليبية بـ فوندي[2] **- Fonde–** أما في إيطاليا فأصبح يعرف ب فونداكو**-Fondaco-** بعدما اكتشف التجار الفنادق في مصر وشمال إفريقيا[3].

أ–1 / البندكيون أو البنسيون أو الخان:

الخان كلمة فارسية معناها النزل أو مكان الإقامة وقد تطورت دلالتها لتعني المكان المخصص للمسافرين والتجار وطلبة العلم وغيرهم، وهو نوعان حيث النوع الأول يقع داخل المدينة والثاني

---

[1] أوليفيا ريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص، 77.

[2] – أوليفيا ريمي كونستابل، نفسه، هامش 1، ص 27.

[3] – نفسه، ص 30.

خارجها وهذا ما استشف من كلام ابن منظور حينما قال: "**الفندق بلغة أهل الشام خان من الخانات ينزلها مما يكون في الطرق أو في المدائن**"[1]، حيث كان وجود الخانات على الطرق خارج المدينة أمرا ضروريا لطول المسافة في الدولة الإسلامية التي امتدت من بلاد المشرق شرقا إلى المغرب والأندلس غربا ومن بلاد الروم شمالا إلى بلاد النوبة والسودان شمالا لتيسير أعباء السفر عن التجار وطلبة العلم وحتى الحجيج من الطرفين المسيحيين والمسلمين. ورغم أن الهدف الأساسي لهذه الخانات كان يتمثل في توفير الغذاء والمأوى للمسافرين والتجار إلا أنه هناك اختلاف بين خان المدينة وخان السبيل. فالنوع الأول كان يأخذ اسمه حسب إضافنه إلى الحرفيين والحرف كخان الخياطين في طرابلس مثلا أو إضافته إلى السلع التي تخزن فيها فيصبح اسمه متعلقا بالبضاعة المخزنة فيها. ومن خلال وصف لبعض الخانات في مصر المملوكية من طرف المستشرق –جانسون فييت– حيث قال: "هناك خان من نوع خاص سمح فيه للمسافرين بالنزول مجانا، ...وهناك نوع آخر استخدم كمصرف حيث أودع فيه التجار صناديق المال والذهب، ...كما كان هتاك خان استخدمهم السوريون لخزن بضائعهم مثل الزيت والصابون والدِّبس والفستق والجوز.."[2]، يتبين أن خان المدينة كان مخصص للمسافرين خاصة التجار منهم وتخزين بضائعهم وإيواء دوابهم كما كان مقرا للحرفيين ومحترفاتهم ومنتجاتهم بينما كانت خانات الطريق أو السبيل عبارة عن نزل للإستراحة على طول طرق القوافل المختلفة بين المدن أو على مداخل أسوارها[3]. وعلى هذا الأساس فإن الإقامة فيه تكون قصيرة جدا لأنها فقط للإستراحة ولا يصلح للتجارة بسبب بعده عن المراكز التجارية والأسواق على عكس خان المدينة الذي تطول فيه المدة للإقامة والتجارة. ولهذا يمكن أن نعتبر خان السبيل هو نفسه "**كروان سراي**" وهو مصطلح فارسي يقصد منه استراحة القوافل ومعناها يدل بصورة مباشرة وصريحة على وظيفتها[4].

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مج، 5، ص 3473.

[2] – جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، دط، ص ص 198-199.

[3] – عاصم محمد مرزوق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتب مدبولي، القاهرة، 2000، دط، ص 91.

[4] – ناصر جبار، فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية، ص 81.

أ-2 / الوكالة والقيساريات:

الوكالة هي عبارة عن متجر كبير يقيم فيه التجار ويبيعون سلعهم وهي على خلاف الفنادق غير خاصة بالأجانب بل تشبه ما يمكن أن نسميه نقابات التجار المحليين وتتواجد بكثرة في المدن المشرقية وتتوزع في المدينة حسب التخصص، حيث أن كل وكالة تتخصص في سلعة معينة مثل وكالة التفاح في القاهرة[1]. أما القيسريات فهي عبارة عن سوق تجاري يتكون من عدة عناصر معمارية تنحصر في فناء مستطيل يتم إنزال البضائع فيه يتوسطه مسجد صغير لتمكين التجار من إقامة شعائرهم الدينية وفيه حواصل تدور في جوانب هذا الفناء لتخزين البضائع المختلفة، يتكون كل منها من غرفة مستطيلة يغطيها قبو نصف أسطواني، وقد تكون هذه الحواصل من طابق واحد أو طابقين، وغالباً ما كانت أبوابها ذات مصراع خشبي واحد تعلوه نافذة صغيرة لإضاءة الحاصل وتهويته عند غلق الباب، كذلك كان كل حانوت من حوانيت القيسرية الخاص بعرض البضائع وبيعها عبارة عن غرفة مستطيلة تفتح على الشارع الذي يسلكه الناس[2].

إن مقارنة هذا الوصف بوصف الخان، يظهر اختلافاً جوهرياً بين المؤسستين فالقيسارية أقرب الى السوق والخان أقرب الى الفندق. وبالإمكان حصر اتفاق الخان والقيسارية في الوجوه الآتية: كلاهما لتخزين البضائع، ولإقامة التجار، وأنهما وجدا في المدن، وكان كل منهما متكون من طبقة واحدة أو طبقتين، أما اختلافهما فيمكن حصره في أن القيسارية مجموعة عناصر معمارية فيما أن الخان عنصر معماري واحد، وأن القيسارية سوق أو مخازن مفتوحة على السوق، فيما أن الخان مخازن ومحترفات، أي أن وظيفته تعدّت التجارة الى التصنيع، وأن الخان كان لإيواء الدواب علاوة على إقامة

[1] - جاستون فييت، المرجع السابق، ص 199.

[2]- عاصم محمد مرزوق، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، ص 246.

التجار والحرفيين، وأنه كان في المدن كما كان على طرق القوافل على خلاف القيسارية التي وجدت في المدن فحسب.

أ-3 / الفندق:

اختلف المصطلح بين منطقة وأخرى، فالفندق الذي تشابه في وظيفته وتخطيطه مع الخان اصطلاح شاع في الشمال الافريقي للدلالة – في معنى الخان ذاته – على أنه نزل أعد لإقامة الانسان والحيوان، وكان يتكون من فناء أو وسط تحيط به من الجهات الأربع أبنية ذات طابقين، خصص الأرضي منها لإيواء الدواب الناقلة للمسافرين وتجاراتهم، بينما خصص العلوي الذي كان يشتمل على رواق يدور حول الصحن به مجموعة من الطباق السكنية الصغيرة لإيواء التجار والمسافرين [1] إن هذا النص يضعنا أمام الخان لا الفندق، وإن بدا أن مصطلح الفندق ذي الأصل اليوناني أو اللاتيني الذي عرف أيام الأيوبيين مشابها له.

ظهرت كلمة الفندق لأول مرة في نص منقوش فوق باب مدخل فندق العروس الذي شيّده الناصر صلاح الدين سنة 577هـ/1181م بالقرب من بلدة القطنية على طريق القوافل بين حمص ودمشق[2]. والفندق هو كلمة معربة أي دخيلة على اللغة العربية ويرجعها كثير من المؤرخين إلى الأصول اليونانية لكونها مشتقة من لفظ **-Pandochai** – أو– **Pondokeion** – وهي كلمة مركبة من شطرين يشكلان ما معناه الإستيعاب والإحتضان، وهو بذلك يقترب من المعنى الأصطلاحي المقصود بنزل أو منزل إذ ينطبق بدقة على الوظيفة التي يؤديها المبنى في الواقع[3]. ويعرِّف **–دي ماس لاتري–** كلمة الفندق أنها عربية ومعناها سوق أو مخزن، وتطلق على المكان المخصص لتخزين وبيع السلع وللإقامة الجماعية للتجار المسيحيين في البلاد الإسلامية[4]. ربما كان اعتماده في

[1] – عاصم محمد مرزوق، المرجع السابق، ص 92.

[2] – نفسه.

[3] – ناصر جبار، المرجع السابق، ص 79.

[4] - De Mas Latrie, relations, p 167.

هذا التعريف على كلمة الفندق الواردة في المعاهدات المبرمة مع الجمهوريات الإيطالية خاصة وبلاد المغرب حيث كان يتم تحرير هذه الإتفاقيات أو المعاهدات عادة باللغة العربية. فيبدو أن كلمة الفندق كانت مستعملة في بداية العصر الإسلامي وهذا دون شك[1] قبل عودة العلاقات التجارية بين العرب بهويتهم الإسلامية الجديدة والمسيحيين، حيث كانت كلمة الفندق مستعملة في لهجة إحدى القبائل العربية الشمالية والتي يعتقد أن دخولها إلى اللغة العربية قد تم دون شك في فترة أسبق قد تعود إلى ما قبل ظهور الإسلام، حيث كانت العلاقات التجارية قائمة بين عرب الجاهلية وعرب الشام الذين كانت بلادهم أهم مركز تجاري وأهم معبر للقوافل التجارية القادمة من بيزنطة، فتم احتكاك كبير مع الثقافة واللغة اليونانية ولا شك في أن التجار العرب وكل التجار القادمين من بعيد كانوا يقيمون أثناء رحلاتهم التجارية في إقامات يطلق عليها هذا الإسم اليوناني الأصل العربي الشهرة.

[1]–اناصر جبار، المرجع السابق، ص 79.

1-ب / الفنادق في المغرب الأوسط

لقد عرف المغرب الإسلامي مبدأ الإختصاص في أسواق وفنادق القيروان منذ القرن الثاني للهجرة /الثامن الميلادي حين قدم يزيد بن حاتم لإفريقية سنة 155هـ/757م في عهد أبي جعفر المنصور العباسي[1]. أما في المغرب الأوسط فقد ظهرت الفنادق خلال الفترة الفاطمية حيث وجدت فنادق بميلة خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/التاسع والعاشر ميلاديين وكان يسمى بفندق فرحون نسبة إلى مالكه[2]، كما وجدت فنادق في كل من بجاية وبونة وبعض المناطق الداخلية مثل قسنطينة[3] كما ظهرت في بعض المناطق الساحلية بعض المنشآت شبيهة بالفنادق إلا أنها كانت عبارة عن مكاتب تجارية ومخازن للسلع وتواجدت في كل من جيجل وسكيكدة[4]، كما تشير بعض المصادر إلى تواجد الفنادق في المغرب الأوسط خلال العهد الموحدي[5]، حيث يؤكد الكتاب الأول من قوانين مرسيليا الذي يرجع تحريره إلى حوالي عام 626هـ/1228م حضور هذه الفنادق في بجاية ووهران[6].

ثم صارت الفنادق بعد ذلك نموذجا من حيث التنظيم في تطبيق مختلف المعاملات التجارية وقواعد الحسبة، ومن جراء هذا التنظيم أصبح يقصد من الفندق ذلك المكان المخصص لأصحاب تجارة معينة وارتبطت بأسماء مختلف الحرف والصناعات مثل الفنادق الخاصة بالبزازين والنساجين

---

1 - الحبيب الجنحاني، المغرب الإسلامي، الحياة الإقتصادية والإجتماعية، في القرن 3-4هـ/9-10م، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978، ص 67.

2 - القاضي النعمان أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور، افتتاح الدعوة، تحقيق، فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، الطبعة الثانية، ص ص 50-52-71.

3 - De Mas Latrie, relations, p 169.

4 - مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج 3، ص 37.

5 - مجهول، الإستبصار، ص 140.

6 - دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 540.

والنحاسين والعطارين وغيرهم[1]. كما كانت تسمى أحيانا باسم البضائع التي تخزن فيها مثل فندق الصوف المغزول وفندق القمح وفندق الفحم وفندق الخضرة وفندق الملح[2].

تواجدت الفنادق في مدن مختلفة في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة على غرار بونة وبجاية وجزائر بني مزغنة ووهران وهنين وكلها مدن ساحلية لكن هذا لا ينفي تواجدها حتى في المناطق الداخلية كتلمسان وقسنطينة، وقد تمت إقامتها بأمر من الحكام الذين عملوا على تشييدها وتجديدها إن اقتضى الأمر لأهميتها الإقتصادية حيث أنهم كانوا يرونها مصدرا مهما لتموين خزينة الدولة.

الفندق في المغرب الأوسط عبارة عن مؤسسة للتمثيل القنصلي والتجاري للقوى المسيحية بصفة عامة والجمهوريات الإيطالية بصفة خاصة التي كانت تربطها بها علاقات تجارية مستمرة ودائمة، وقد وردت الفنادق في المصادر المغربية للدلالة على أنها كانت خاصة بالتجار الإيطاليين ايضا حيث يقول ابن عذاري وهو يتحدث عن ما ترتب من الفتنة التي أثارتها الجالية الإيطالية في مدينة سبتة خلال العهد الموحدي: **"ونهبت أموالهم التي في فنادقهم..."**[3].

إن فتح مثل هذه المؤسسات في المدن والموانئ التي كان يرتادها التجار خاصة الإيطاليين منهم، لم يكن في حقيقة الأمر مقصورا على توفير مكان للإقامة المريحة لهم أثناء موسم تجاري محدد ولفترة زمنية معلومة بل كان الهدف الأساسي منه هو توفير مقرات دائمة ولائقة لكل الدول الصديقة التي أبرمت معها معاهدات للتبادل التجاري والتمثيل القنصلي، مثل الجمهوريات الإيطالية جنوة والبندقية وبيزة حيث كانت المطالب المتعلقة بإنشاء الفنادق بنودها شبه قارة في جميع المعاهدات المبرمة بين هذه الجمهوريات والمغرب الأوسط. ومن ثم فوجود الفنادق كان دليلا على تواصل العلاقات ودوامها، وبما أن العلاقات التجارية في ذلك الوقت كانت هي الغالبة فقد بدت الفنادق كما لو أنها مؤسسة

[1] – بلوط عمر، فنادق مدينة تلمسان، دراسة أثرية، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، الطبعة الأولى، ص 11

[2] – الحميري، المصدر السابق، ص ص 135-136.

[3] – ابن العذاري، البيان المغرب، قسم الموحدين، ص 350.

خاصة بالتجار[1]، والحقيقة أنها كان لمؤسسة الفندق دور إجتماعي كبير كما سنرى في المبحث الذي سيأتي.

تطابق تصميم الفنادق في كافة مناطق المغرب الإسلامي، فهو عبارة عن مبنى ضخم مكون من عدة طبقات، حيث الدور الأرضي منه كان عبارة عن مخازن ومستودعات للسلع والبضائع إلى جانب أماكن مخصصة للعربات والدواب والعلف الخاص بها كما وجد بهذا الطابق أيضا عددا من الحوانيت أو الدكاكين لتقديم الخدمات اليومية الضرورية لأفراد الجالية مثل محل لخياطة الملابس وآخر لصناعة الأحذية وإصلاحها وكل هذه الأجنحة مقامة حول ساحة عامة واسعة تستخدم كفضاء مشترك قد يتحول إلى سوق إذ اقتضت الضرورة لذلك[2]. يتوسط الفندق فناء كبير أو ما يعرف بالحوش وكان مخصص لتفريغ وشحن السلع، وبداخل الفندق كنيسة وفرن ومقبرة لدفن الموتى وسجن لمعاقبة التجار المخالفين[3] وأماكن للمكاييل والموازين خاصة بالتجار الإيطاليين وأماكن أخرى للموثقين والمترجمين والمحاسبين والمغربلين، والحمالين والدلالين والسماسرة والوكلاء وأماكن لتناول الخمور[4]، أما الحمامات فلا نعتقد أنها كانت موجودة حيث أن بعض المعاهدات كانت تطالب بحق التجار في دخول حمام يختصون به يوما في الجمعة[5] وقد خصصت حجرات الطابق الأول وما فوقه للسكن ويعتبر الفندق بما يحتويه من مرافق هامة بمثابة قطعة من الوطن الذي ينتمي إليه أعضاء الجالية المقيمة فيه لما يتمتع به أفرادها من الحرية[6] والحماية لهم ولسلعهم كما كان مسموحا لهم بشرب الخمر داخل الفندق ومزاولة الشعائر الدينية بالكنيسة.

---

[1] – ناصر عبد الجبار، المرجع السابق، ص 82.

[2] – Robert Branshvig,Deux récits de voyages en Afrique du nord, Paris, 1936, p 168.

[3] – De Mas Latrie, relations, p 169.

[4] – مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، المرجع السابق، ص 203

[5] – Dufourcq, la vie quotidienne dans les ports méditerranéens au moyen âge, Provence – Languedoc catalogne –, hachette, Paris, pp 119-120.

[6] – لطيفة بشارى، المرجع السابق، ص 222.

عادة ما كانت تبعث من الفندق أصواتا عالية ولهجات مختلفة لمختلف الجنسيات من التجار والعاملين به والمناقشات بلغات مختلفة أو كما تعرف بلغة –**Sabir**– وهي لهجة مزيج من لغات مختلفة من العربية والفرنسية والإيطالية والإسبانية فكان عالما مختلفا يتجاور فيه اليهود والنصارى والمسلمون[1].

لقد كانت الفنادق من أكثر التجهيزات والمشاريع المربحة وأكثرها جذبا للإستثمار سواء كان من جهة الدولة أو من جهة الخواص، فالأرباح التي كانت تدرها أجور الخدمات والضرائب الديوانية ومغارم الكراء يمكن أن تدخل في خزينة المدينة، كما يمكن لأصحاب السلطة أن يراقبوا من خلال الفنادق حركة التجار والبضائع[2]. إذن كانت الفنادق من أملاك الدولة التي تجهزها من أجل كرائها للتجار، حيث كان ثمن كراء الفنادق يختلف من مكان لآخر ومن فترة زمنية لأخرى حسب الظروف السياسية وحتى الطبيعية إضافة إلى تحكم الإتفاقيات المسبقة بين الدول وفي ثمن الكراء ويذكر الغبريني أن ثمن كراء فندق كبير لأجل غير معلوم أثناء المجاعة الواقعة ببجاية قدر بـ 300دينار[3].

كان الموظف المسؤول عنها يسمى الفندقي أو صاحب الفندق –**Fondachi**– حيث كان هو المسؤول والحارس للفندق والتجار وسلعهم، وكان له أعوان مثل الشهود والعدول لتحرير عقود البيع والشراء، والسماسرة والمنادون والأمناء لتحديد السلع والتأكد من سلامتها من الغش ومترجمون للتجار الإيطاليين وغيرهم وكان يساهم في تحضير الأطعمة لخدمة الجيش، وكان يرسل الطهاة لمرافقة الجيش أثناء التحركات العسكرية[4]، كما كانت عملية غلق الفنادق من مهامه أيضا، حيث كانت تغلق في الليل من الخارج بأمر من السلطات أو المحتسب وهو ما يفرق بينها وبين المنازل الخاصة التي تقفل من الداخل. ولم يكن إغلاق الفنادق من الخارج لتوفير الأمن لساكنيها وحوائجهم فقط ولكن

[1]- Dufourcq, Commerce du Maghreb, p 70.

[2] – أوليفيا ريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي، ص 119.

[3] – الغبريني، المصدر السابق، ص 135.

[4] – مارمول كاربخال، المصدر السابق، ج 2، ص 148.

أيضا لضمان بقائهم في الداخل طوال الليل[1]. كما كانت الدولة المغربية تتولى حماية مؤسسة الفندق بواسطة رجال السلطة الذين يتولون مراقبة من يدخل الفندق ومن يخرج منه بل ويمنعون المشتبه فيهم والذين لا يحملون رخصة من القنصل ترخص لهم الدخول إلى الفندق[2]. هذا عن الإدارة المغربية للفندق أما عندما يتم كراؤها للأجانب كما حدث مع الجمهوريات الإيطالية وعندما يتم لهم ذلك تقوم كل جمهورية بتعيين قنصل تابع لها لحل قضاياهم بالتعاون مع السلطات في المغرب الأوسط، حيث كانت إدارة الفندق تقع على عاتق القنصل هذا الأخير الذي كان يملك في شخصه ثلاث صفات[3]، يقوم بتمثيل سلطة الدولة التابع لها على جميع التجار الذين من جنسيته، حيث يحكم بينهم في خلافاتهم ويتوسط لهم أمام السلطات الحاكمة المغربية أو صاحب دولته كما كان يتحكم في إدارة الحياة والأنشطة في الفندق. كما كان له الحق في استعمال موازينه ومكاييله الخاصة بداخل الفندق والمسموح بها طبقا لنظام دولته. وبالتالي كان القنصل في الفندق يعتبر الممثل الدبلوماسي والسياسي والتجاري والقانوني، كما يعتبر المسؤول الأول أمام الحكومة الإسلامية في المغرب الأوسط عن شؤون الفندق. كما كان يقوم بالإتصال بالفئة المهتمة بالنشاط التجاري كالمترجين والكُتّاب والحمالين والمكلفين بالحسابات[4].

لقد خصصت لكل جمهورية من الجمهوريات الإيطالية في المغرب الأوسط فندق خاص بها لا يشاركها فيه أحد وبذلك حمل كل فندق اسم الجالية التي تقيم فيه ولا تشاركها فيه أي جالية أخرى. وتعود أقدم معاهدة أو اتفاقية تتيح للبيزيين بإقامة فنادق وحمامات ومقابر وكنائس في كل مدن إفريقية ومملكة بجاية إلى سنة 628هـ/1230م [5]، التي من خلالها سمح لهم بإصلاح فنادقهم ببجاية وعنابة،

[1] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 145.

[2] – DE Mas Latrie, Relations, p 95.

[3] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج، 1، ص 466.

[4] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 108.

[5]– نعيمة عميروش، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، ضمن أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر 2، يومي 7- 8، ديسمبر، 2009، ص 480.

كما وجد في تلمسان فندقان خصصا لإقامة التجار الوافدين من جنوة والبندقية[1]، أما جنوة فكانت الفنادق المخصصة لها من أقدم الفنادق حيث يسجل تاريخها منذ الهجوم الجنوي على المدينة سنة 531هـ/1136م، حيث يشير -كنال- مؤرخ جنوة إلى وجود فندق للجنويين منذ سنة 611هـ/1214م ببجاية [2].

توزعت الفنادق الإيطالية بتلمسان ووهران وبجاية وبوتة وجيجل[3]، حيث يشير الوزان إلى وجود فنادق في تلمسان على النمط الإفريقي منها اثنان لمقام تجار جنوة والبندقية[4]، حيث تعتبر فنادق الجنويين والبنادقة من أهم الفنادق التي وجدت في العهد الزياني[5]. كما كانت فنادق البيزيين والجنويين من أهم الفنادق التي وجدت في الجهة الشرقية للمغرب الأوسط والتي كانت خاضعة للسلطة الحفصية، حيث وجدت في بجاية عدة فنادق كما سمح للبيزيين بإقامة فنادقهم الدائمة منذ معاهدة 631هـ/1233م[6] وكذلك الجنويين منذ معاهدة 633هـ/1236م[7] كما وجد في مرسى الخرز فنادق خاصة لبعض التجار الجنويين الكبار[8]. أما مدينة تلمسان فقد كانت هي الأخرى تحتوي على فنادق أخرى في حي القيسارية الشهير وكان ينزل به تجار من مختلف البقاع من جنوة والبندقية وفلورنسا إلى جانب رعايا العرش الأراغوني من مسيحيين ويهود[9]. كما يذكر الوزان فنادق أخرى في منطقة العباد، منها فندق لإيواء الغرباء أسسه بعض ملوك فاس من بني مرين، إضافة إلى فندق الشماعين وفندق المجاري وإثنين آخرين خصصا لمقام تجار جنوة والبندقية لم يرد اسمهما[10].

---

[1] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 30.

[2] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 105.

[3] - De Mas Latrie, traités, p, 171-172

[4] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 24.

[5] – عبد القادر حاج يخلف، العلاقات الخارجية للدولة الزيانية، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عنمخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة و هران، عدد خاص بعاصمة الثقافة الإسلامية، العدد 2، جامعة وهران، 2011، ص 152.

[6] - Da Mas Latrie, traités, p, 31-37.

[7]– صالح بعيزيق، المرجع السابق، ص 236.

[8] – رشيد باقة، المرجع السابق، ص 337.

[9] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 2، ص 20.

[10]– عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج 1، ص 136.

لكن ما يجب أن نشير إليه هو أن الفنادق لم تكن منتشرة في جميع أرجاء المغرب الأوسط وإنّما اقتصر وجودها على المدن الكبرى، حيث كان التجار يفضلون الإقامة قرب البحر، موزيعين حسب الجنسيات وهناك أيضا بعض الدكاكين خارج الفندق مستأجرة من طرف النصارى الذين كانوا يتمتعون أيضا بحق استعمال الحمام العمومي[1]. وعموما كانت هذه البنايات موجودة قرب الميناء والديوان، ورغم أن الحكم على أن الفنادق شكلت حيا مسيحيا منسجما يبقى نسبيا إلى أن الفرضية على ذلك تبقى شبه معقولة[2].

أما عن مدة الإقامة في الفنادق فقد اختلفت من جالية لأخرى وكذا من تاجر لآخر حسب مكانته وسلعته، فكانت إقامة البنادقة في أواسط القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي أكثر من عشرة أيام في فنادق وهران، لتصل سنة 849هـ/1451م، ما بين 15 و20 يوما، بينما اقتصرت على أربعة أيام بالنسبة إلى بجاية والجزائر[3]. وبسبب وجود الفندق وجد التجار المسيحيين ممارسة التجارة والأعمال في الأسواق الإسلامية عملية مربحة وملائمة حيث يسمح لهم مساكنة مجموعات أخرى يقاسمونهم الأطعمة واللغة والعادات والتقاليد[4].

كما توافر الأوروبيون على دور للإقامة بالمناطق التي لا توجد بها فنادق على غرار الجنويين و

البيزيين[5]. ولعل اكتراء أو امتلاك المنازل والدكاكين من طرف الإيطاليين عامة والجنويين خاصة ببلاد المغرب أمر جدير بالملاحظة، فإضافة إلى إمكانية امتلاك أو اكتراء هذه المرافق بالفنادق فإنهم تمكنوا من الإستفادة منها خارج الفنادق **–Extra Fundicum–** مما يوضح أن استقرارهم ببلاد

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص 464.
[2] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 350.
[3] – علي عشي، المرجع السابق، ص 545.
[4] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 35.
[5] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 106.

المغرب كان يستمر لمدة طويلة وقد ذكر – مصطفى نشاط – مجموعة من هؤلاء[1] نلخصها في الجدول التالي:

[1] - نفسه، ص، 110.

اسم أو صاحب الملكية	نوع الملكية ومكانها وتاريخها
Nicoloso Nepitella	منزل بالقرب من دار الصناعة سنة 634هـ/1236م
Enrico مع Opiso di Castelo Ceba	دكان بالإشتراك
Opiso di Castelo مع Guglielmo Cirada	دكان بالإشتراك
Grazalo Patrio	دكاكين ببجاية سنة 623هـ/1225م
أحد الجنويين	محل في سوق Zucho ببجاية
GiovanniGattiluxio	ثلاث منازل
Bonanaino Ferrario	ممتلكات في بجاية

ما يوضحه الجدول هو امتلاك الإيطاليين لمنازل السكن ودكاكين ومحلات للتجارة خارج المؤسسة الفندقية الأمر الذي يؤكد أن الوجود الإيطالي في بلاد المغرب لم يكن مرتبطا بالفندق فقط حسب ما نصت عليه المعاهدات التجارية. وهو ما يجعلنا نعتقد أن هناك نوعين من التجار، النوع الأول هو من كان حضوره مقنن ومؤطر من طرف الحكومات الجمهورية وهو الذي كان يقيم في الفنادق أما النوع الثاني هو من كان يقيم خارج هذه المؤسسة واستطاع أن يؤمن لنفسة أماكن لإقامته وأخرى لممارسة مختلف أنشطته التجارية. وهو ما يعطي إشارة واضحة على التسهيلات التي كانت تقدمها السلطة الحاكمة في المغرب الأوسط لهؤلاء التجار وربما كانت ضريبة الأمان أو وصل البراءة الذي أشرنا إليه سابقا إحدى أهم هذه التسهيلات حيث سهلت لهم التحرك خارج المؤسسة الفندقية. والشيء المؤكد أيضا هو أن هذه التسهيلات لم تمس فئة التجار فقط بل حتى بقية العناصر التي شكلت الرعية الإيطالية في المغرب الأوسط كالأسرى ورجال الدين وربما عائلات التجار كزوجاتهم وأبنائهم.

ومن جهته يؤكد -دومنيك فالبريان- على أن هناك من الإيطاليين من كانو يقيمون إقامة مطولة في الأراضي المغربية وهذا هو حال مثلا الأعضاء الدائمين في المجتمع المغربي مثل القناصل والموثقون والقساوسة وحتى أيضا بعض التجار الذين كانوا يمكثون لسنين وأحيانا لعشرات السنين في وهران مثلا، حيث كان بعضهم يعيشون في مكان آخر خارج الفندق وهذا دليل أيضا على الشعور بالأمان وبمزيد من الإلمام في البيئة المغربية المحلية[1]. وعلى سبيل المثال يمتلك **Bernardo-Lercario** - من جنوة بيت في حي قريب من إقامات السادة وتجار آخرون لهم فنادقهم الخاصة أي ملكا لهم مثل الجنوي **- Clemente Cicero -**[2].

[1] - Dominique Valerien, Les relations entre L'Italie et le Maghreb dans la seconde moitier du XVe siècle les conditions d'un nouvel essor, p 98.

[2] - Ibid, p 99.

1-ج / الدور الإجتماعي للفندق

تقر الباحثة -**أوليفيا ريمي كوننستابل**- من خلال بحثها على أن الأوروبيين عامة والإيطاليين بصفة خاصة أصبحت فنادقهم في المدن الإسلامية عبارة عن مقاطعة يمكن فيها للتجار وغيرهم من المسافرين أن يتمتّعوا بكثير من وسائل الراحة كما لو أنهم في المنزل، فتوفر هذه المنشآت فضاء للتجارة والحياة[1]، كيف لا والسلطات الحاكمة في المغرب الأوسط كانت تبذل ما بوسعها لتخلق للإيطاليين وسط كل شروط الراحة والعيش الكريم موفرة فيه، حتى بدت مؤسسة الفندق التي احتضنت وجودهم بمثابة المدينة الإيطالية على أراضي المغرب الأوسط. فهل يمكن لمجتمع هذه المدينة أن يمارس فقط أنشطته التجارية والسياسية في هذه المدينة أم مارس أنشطته الإجتماعية الأخرى بكل ما تطلبته؟.

إن الحياة الإجتماعية المستقرة للرعايا الإيطاليين في المغرب الأوسط خصوصا التجار منهم تكمن في أماكن إقامتهم التي عرفت بالفنادق، حيث لا يجب أن يفهم من هذا المصطللح أنه يعني الفندق بمفهومه المتداول، بل يشير إلى حي كبير أو مدينة صغيرة تقع بجوار المدينة المغربية[2]. وقد وصفه ابن عذاري بالربض عندما تحدث عن مجموعة من تجار جنوة سنة 636هـ/1238م حيث قال: "**وذلك أنهم لما وصلوا إلى سبتة في مراكبهم برسم محاولات تجارتهم فاجتمع منهم في ديوانها وربضها عدد كثير**..."[3]. كانت كل جمهورية إيطالية ذات العدد الكافي لها تنظيمها الخاص بها، حيث يضبط من البلد الأم وهو مضمون على أرض المغرب الأوسط بواسطة إتفاقية السلم المبرمة بين الطرفين. حيث بمجرد تسجيل السلع في الديوان، تنتقل جماعات التجار ومرافقيهم إلى مختلف الفنادق حيث يجد هؤلاء جماعاتهم المنتظمة جيًدا حول قنصلها الذي كانت مهمته الأساسية تكمن في تنظيم حياة المستوطنة خصيصا في الفندق، حيث توضح القوانين أنه الشخص الوحيد الذي له سلطة منح المنازل والمحلات، كما يجب عليه السهر على عدم تعدي قاطنيه على الأقسام المشتركة

[1] - أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 220.

[2] - ابراهيم القادري بوتشيش، الجالية المسيحية بالمغرب الإسلامي، ص 89.

[3] - ابن عذاري، البيان المغرب، القسم الموحدي، ص 50.

خصوصا على الأزقة[1]، وفي هذا إشارة صريحة على أن هناك بعض الأمور التي تتم خارج الفندق أو كما أشير إليه في هذا المقام بالأزقة بين المسيحيين الإيطاليين ومسلمي المغرب الأوسط مما ستتولد عنه علاقات إجتماعية بشكل أو بآخر، لكن هذا لا ينفي حقيقة أن الفنادق ساهمت على فصل المجتمعين المسيحي والمسلم حيث كانت مجال للإستعمالات والعادات المتنافسة وهي بعيدة وغير مرحب بها في قسم منها مقارنة باستعمالات وعادات السكان المحليين، حيث أن ضوابط حضور التجار الأجانب في المدينة تضع حدا فاصلا بين الجماعات، حتى الوصول إلى الحمامات فقد كانت هناك أيام مخصصة لمختلف الجمهوريات الحاضرة في المدينة وقد ورد هذا البند تقريبا في جميع معاهدات السلم[2].

لقد كانت الفنادق عبارة عن مدينة صغيرة يحيط بها سور وتتوسطها ساحة مركزية وتحوي جميع المرافق الضرورية للحياة اليومية كما أشرنا إلى ذلك من حمام وخمارة ومحلات للنوم وأخرى للبيع والشراء وبالتالي كانت عبارة عن سوق وكان يقيم بها راهب للإشراف على الحياة الروحية للمسيحيين[3] أو ما عرف بقس المصلى الذي يسهر على الأرواح كما كان يمكنه أن يلعب دورا إجتماعيا وسياسيا بما أنه يبقى غالبا لفترة طويلة جدا، حيث شكلت الكنيسة والقس عنصران جوهريان للهوية الوطنية[4] لكل جماعة في فندقها الخاص بها. لذلك توفرت على كنيسة لتأدية العبادات والشعائر الدينية ولإقامة الإحتفالات في الأعياد والمناسبات ومدفن لموتاهم وفرن يختصون به على جري العادة[5].

كما استفاد الإيطاليون حتى من الخدمات الصحية في الفندق إذ تشير بعض الوثائق اللاتينية إلى استفادة الجنويين في فنادقهم من خدمات الطبيب **–Cherardo de Longis–** الذي كان

[1] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص 370.

[2] – نفسه،ج، 1، ص 357.

[3] – سعيد باشر، المدن المغربية خلال العهدين المرابطي والموحدي، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الوسيط، جامعة ابن مسبك، الدار البيضاء، المغرب، السنة الجامعية، 1997-1998، ص 303.

[4] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج 1، ص ص 380-381.

[5] - Michel Amari, Diplomi, p 88.

مقيما في فندق بجاية سنة 652هـ/1252م لمداواتهم[1]. وكان يعد طبيب مجلس مدينة جنوة سنة 650هـ/1252م، كما أوت الفنادق مختلف النشاطات النافعة للجالية من الحرفيين ولو بعدد محدود حيث كانت هناك ورشاتهم [2]. ولم يكن الحرفيون جزءا من موظفي الفندق الرسميين ولكنهم عادة ما كانوا من الأوروبيين وليسوا من المحليين، فبحكم ما تضمنته الفنادق من مرافق ضرورية التي كان يجب أن تكون تحت نظر المشرف على الفندق الذي كان مسموحا له بأن يؤجر دكانا لمدة سنة للخياطة ودكانا آخر للإسكافي ودكاكين أخرى للفرانين وكان هذا الأمر مريحا جدا لسكان الفندق[3].

رغم انتظام تحريم وجود البغايا في الفنادق، إلا أن بعض الوثائق اللاتينية أشارت إلى وجود بعض النساء الأوروبيات ولو بشكل محتشم، حيث يحتمل أن يكون قرب المغرب الأوسط من إيطاليا قد شجّع بعض التجار الإيطاليين على اصطحاب زوجاتهم أو رفيقات لهم إلى الفنادق بشمال إفريقيا[4]. ويعتقد –**ديفورك**– أن المرأة المتوفية في بجاية سنة 700هـ/1302م المسماة –ماريا– التي عاشت ونوديت باسم ألماندا – **Alamanda** – ربما تكون من نساء الفندق[5].

[1] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 107.

[2] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 382.

[3] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 211.

[4] – نفسه، ص 219.

[5] - Dufourcq, La vie quotidienne dans les ports méditerranéens, p 119.

المبحث الثاني: فرص التعايش السلمي في مجتمع المغرب الأوسط

تقول الباحثة -جيوفانا بالبي- أن الجمهوريات البحرية اتخذت المبادرات السياسية والدبلوماسية بصفة فورية بفضل الحكام المسلمين الذين منحوا الحماية للتجار المسيحيين وليس ذلك بكثير في اسم التسامح المعلن من قبل الإسلام على الكفار الذين يسافرون مؤقتا إلى أراضيهم[1]. وهي إشارة صريحة منها على سياسة التسامح والتعايش السلمي التي انتهجتها السلطات الحاكمة في البلاد الإسلامية عامة والمغرب الأوسط خاصة، والذي كان الحضور الإيطالي فيه محكوما بروح الشريعة الإسلامية والتي تعاملت مع وجودهم في إطار أهل الذمة الذين تترتب لهم حقوق وواجبات، عمل الحكام على احترامها وتسخيرها بإيعاز من رجال العلم والفقهاء الذين أوصوا على المعاملة الحسنة لهذه الشريحة من مجتمع المغرب الأوسط كما نصت عليه الشريعة الإسلامية التي تضمن لهم الممارسة الشخصية لشعائرهم الدينية وعاداتهم وأعرافهم المجتمعية. كون أن أهل الذمة كان لهم كل الحرية في إقامة شعائرهم الدينية والرجوع إلى رؤسائهم الدينيين في أحوالهم الشخصية لأن الإسلام صان لغير المسلمين في أرضه معابدهم وكنائسهم[2]. كما كان لهم حرية العمل والكسب والتعامل مع المسلمين مجسدين بذلك المعنى الحقيقي لمصطلح التعايش السلمي الذي يقصد منه القبول بالآخر المختلف دينيا وعرقيا.

من خلال هذا المبحث سنحاول الإجابة على مجموعة من الأسئلة:

- هل مس التعايش السلمي المغاربة في الجمهوريات الإيطالية؟

-كيف تعاملت السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط مع الوجود الإيطالي وماهي مؤشرات التعايش السلمي التي وفرتها؟.

2-أ / إشكالية الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية

[1] - Giovanna Petti Balbi, op.cit., p 522.

[2] - عطية فياض، فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة، دار النشر الجامعية، مصر، 1999، الطبعة الأولى، ص ص 35-36.

إن الوجود المغربي في الجمهوريات الإيطالية حتى ولو كان باهتا وضئيلا فإنه بالتأكيد لم يكن منعدما إذا ما سلمنا بتطبيق حكام الجمهوريات الإيطالية بنود تلك المعاهدات والإتفاقيات التجارية الموقعة بين الطرفين والتي تشير إلى المعاملة بالمثل، بما تسمح به قوانينهم وأعرافهم التجارية والتي تقضي بضرورة توفير الحماية اللازمة للتجار المغاربة وتضمن لهم ممارستهم لشعائرهم الدينية. لكن وإن تم هذا الأمر فلماذا كان الحضور المغربي في إيطاليا خلال فترة الدراسة شبه منعدم؟

كان من المألوف في عالم المتوسط في العصر الإسلامي وجود اليهود والمسيحيين وهم يتاجرون بحرية مع جميع الأقاليم، بينما كان التجار المسلمين يقتصرون في نشاطهم عموما على دار الإسلام[1]. وهذا ما ترجم بطبيعة الحال بكثافة الوجود الأوروبي في المراسي المغربية مقابل ضعف الوجود المغربي بأوروبا وقد قدم جل الدارسين لهذه القضية عدة تفاسير فمنهم ما يرجع ذلك إلى أن التشريع الإسلامي لم يشجع المسلمين على التنقل التجاري في البلاد النصرانية، فقد كان سيف التحريم المسلط على رقاب التجار الراغبين في غزو الأسواق الأوروبية قاطعا ولعب دورا كبيرا في هذا المجال، حيث أن التجار المسلمين لم يجرؤوا على مزاولة نشاطهم التجاري في بلاد النصارى وهم يعلمون جيدا أن الإقدام على هذا الفعل سوف يسقط عنهم إمامتهم وشهادتهم[2]. فقد تشدد الفقهاء في هذا الأمر أيما تشدد وذلك حرصا من جانبهم على أن لا يفتن المسلم في دينه فأسقطوا إمامة وشهادة من دخل بلاد الحرب طائعا غير مكره بقولهم : **"يبعد أن تجاز شهادة من سافر إلى أرض الحرب للتجارة وطلب الدنيا وهو عارف بأن ذلك لا يجوز له وأن أحكام الشرك تجري عليه....و تسقط شهادته"**[3].

ومن خلال تتبعنا لبعض الفتاوى التي أوردتها بعض كتب النوازل والفتاوى يتضح لنا أيضا أن الفقهاء كانوا يفرقون ضمنيا بين السفر بحرا والسفر برا ولم يكونوا يستحسنون ركوب البحر لغلبة الغرر

[1] – سلمى خضراء الجيوسي، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى، مج 2، ص ص 1080-1081.

[2] – صابر عبد المنعم، المرجع السابق، ص 297.

[3] – ابن رشد، المقدمات الممهدات، تحقيق، محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980، الطبعة الأولى، ج 2، ص154.

عليه، واعتبر ركوبه خطرا في الأوقات الملائمة للملاحة، فكيف سيكون إذا ما هال وكثرت أنواؤه وغلب الخطر على ركوبه[1]. كما ناقش بعض من فقهاء المالكية مسألة وجود المسلمين بدار الكفر وجعلوه أمرا مكرها استنادا على ما رواه –**الإمام مالك**– والذي كره خروج المرء إلى بلاد الحرب قصد التجارة سواء كان مسلكه الطريق البري أو الطريق البحري[2].

وربما كان التجار المسلمين قليلا ما يترددون على الموانئ المسيحية، بسبب عدم توفر العوامل المساعدة على ذلك، فقد كان الفندق مثلا سببا لتواجد التجار المسيحيين وممارسة التجارة والأعمال في الأسواق الإسلامية التي وجدوا فيها عملية مربحة وملائمة. وعلى عكس ذلك لم تكن المدن الأوروبية مهيأة لتوفير ما يحتاج إليه التجار غير المسيحيين، فالمسلم مثلا في أوروبا المتوسطية قد لا يستطيع أن يقيم بصورة لائقة حيث لا توجد تسهيلات دينية وغذائية ضرورية لجعل إقامته مريحة [3]. فيبدو من خلال هذا أن غياب إطار بالدول الأوروبية المسيحية يقنن لحياة غير المسيحيين بها، لم يشجع المغاربة المسلمين على التوجه إلى تلك الدولة بكثافة، وقد زاد من تحرج انتقالهم إليها تشوُه الصورة التي كانت للمسيحيين آنذاك عن المسلم[4].

وربما يكمن السبب في عدم الإشارة خاصة في – كتب النوازل – إلى تواجد التجار المسلمين عامة والمغاربة خاصة ببلاد النصارى رغم أن المبادلات التجارية بين الطرفين لم تتوقف قط في الإتجاهين معا، إلى كون أن هؤلاء إنما كانوا يتاجرون على أرض النصارى ومع تجارهم وهم بالتالي خاضعون لتشريعات غير إسلامية، أو إلى سبب معروف مبدئيا وهو أن تجارتهم وإقامتهم على أرض الكفر كانتا محظورتين من قبل الفقهاء[5]، ويعبر –**ديفورك**– عن هذا الأمر بالحصار الروحي "**Frein Spirituel**" الذي جعل المغاربة يستنكفون عن ركوب البحر باتجاه أوروبا حيث غذى هذا الموقف

---

[1] – الطاهر قدوري، الأوروبيون ببلاد المغرب في العصر الوسيط وفرص التعايش، مقال عن مجلة عصور الجديدة ، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران، المجلد 7، العدد 26، شتاء ربيع 1438هـ/2016-2017م، ص 55.

[2] – ابن رشد، المصدر السابق، ج 2، 151.

[3] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 35.

[4] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 242.

[5] – محمد فتحه، النوازل الفقهية والمجتمع، ص 333.

تكريه بعض الفقهاء التجارة مع المسيحيين[1]، أو ربما يكون عزوف المغاربة عن التوجه إلى أوروبا بسبب ضعف الإمكانيات البحرية لبلاد المغرب الأوسط بفعل الركود الإقتصادي وتقنيتها المتخلفة وهذا يخص النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي[2]، أو بفعل إهمال الدولة المغربية في العصر الوسيط الأسطول التجاري وحصر اهتمامها في الأسطول العسكري، واكتفت بتحصيل الموارد الجمركية تاركة بذلك المجال للتجار الأوروبيين لإحتكار التجارة الخارجية المغربية وبالتالي لم يتم التفكير في الإتصال بالأسواق الخارجية عن طريق البحر[3]. أو بسبب عدم توفرها على سفن تجارية تفي بالغرض[4]. ويبدوا أن الوضعية التجارية العامة في بلاد المغرب هي التي لم تحمس المغاربة على الإنتقال إلى أوروبا بهدف التجارة، خاصة وأن التجارة القافلية أتاحت لهم أرباحا كبيرة لربما جعلتهم يستنكفون عن ركوب البحر وأهواله[5].

وما يمكن استخلاصه من هذه الأسباب مجتمعة هو أن المانع الأساسي للوجود المغربي في الضفة الشمالية للمتوسط ممثلة في الجمهوريات الإيطالية، كان العامل الديني والإكتفاء بالوساطة التجارية التي كانت تجني منها ثروات وتغنيها عن تكبد مشاق التجارة البحرية بعد أن أثقلت التجارة البرية لاسيما التجارة مع بلاد السودان كاهلها.

[1] - Dufourcq,Commerce du Maghreb,181.

[2] - علي عشي، المرجع السابق، ص 467.

[3] - محمد القبلي، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء، 1987، دط، ص 60.

[4] - روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج، 2، ص 97.

[5] - مصطفى نشاط، المرجع السابق، ص 243.

2-ب / حرية ممارسة الشعائر الدينية مؤشر عن التعايش السلمي

مع تزايد الحضور التجاري للجمهوريات الإيطالية الثلاثة (جنوة – بيزة – البندقية) طيلة فترة الدراسة وما يقتضيه الأمر من استقرار، أصبح حضورهم الديني بالمنطقة مجسدا في المعاهدات التي وقعت بينهما والتي نصت في أغلبها إن لم نقل كلها على احترام عاداتهم وتقاليدهم والسماح لهم على ممارستهم لشعائرهم الدينية.

فمنحت المعاهدات لكل أمة حق بناء الكنيسة في المبنى الذي يشغله المسيحيين. فوجدت الكنائس في مدن عدة في المغرب الأوسط حيث كان النصارى يؤدون فيها شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية لدرجة أن أصواتهم كانت تسمع من الخارج[1]. لقد كانت هذه الكنائس بسيطة في بنائها، فهي عبارة عن غرفة كبيرة لا يسمح بارتفاعها وعلوها كثيرا[2]، حيث كانت الشريعة الإسلامية عادة ما تفرض أن تكون المباني المسيحية واليهودية متواضعة المكان ولا تتجاوز في ارتفاعها مباني المسلمين[3]. وكان الديوان أو الحكام المسلمين هم الذين يتكفلون ببناء الكنائس، كما كانت المعاهدات تجبر السلطان القيام بالترميمات وتجديد بناء سقط في أوقات التخريب أما الصيانة اليومية تعود إلى المسيحيين أنفسهم ومن مداخيل الفندق[4]. فمثلا ورد في تقسيم مداخيل فندق البنادقة عام 679هـ/1281م أن الثمنان يخصان أجر القنصل والثمن المتبقي وجب استعماله في صيانة البناية[5]. كما جاء في المعاهدة التي وقعتها البندقية مع الدولة الحفصية عام 714هـ/1316م السماح للقنصل البندقي تخصيص 1650 دينارا ذهبيا لترميم كنيستهم[6].

[1] – اعبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ج 1، ص 136.

[2] – سامي سلطان، الجاليات الإيطالية في الدولة الزيانية، مجلة سيرتا، جامعة العلوم الإجتماعية بقسنطينة،العدد 10، الجزائر، 1980، ص91.

[3] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 156.

[4] – دومنيك فاليريان، المرجع السابق، ج، 1، ص 355.

[5]- De Mas Latrie, Traités, p 206.

[6] - Doumarc, Venis et la Barbarie, p 176.

وقد عرفت أغلب كنائس الجنويين والبنادقة والبيزيين التي كانت متواجدة في فنادقهم على أرض المغرب الأوسط باسم القديسة مريم[1].

لقد عرفت الممارسات الدينية للجمهوريات الإيطالية والتي كانت تتم على مستوى فنادقهم كما أشرنا سابقا، تقيدا بما تقتضيه الشريعة الإسلامية في التعامل مع أهل الذمة، بكل تسامح وكانوا هم معنيون وملزمون بعدم القيام بتجاوزات من شأنها أن تمس الشعور الديني للمسلمين[2]. وفي إطار التسامح الديني الذي جسدته السلطات المغربية مع الرعية الإيطالية، السماح للبابوية بالتدخل وبعث وتوفير أساقفة ورجال الدين إلى بلاد المغرب الأوسط ليسهروا على تنظيم الجاليات المسيحية فيها، وكان يتم اختيارهم على معيار صحة التخاطب وقوة الإقناع[3]. نذكر من بينهم الأسقف الشهير – **Agnellus**– كما ورد إسم الأسقف –**Lupus**– في رسالة أرسلها البابا –**ليون إنوسنت الرابع**– في31 أكتوبر 1246م/644هـ، وهي رسالة تتضمن دعوة منه إلى الرعايا المسيحيين لإلتزام طاعته في كل القضايا الروحية، كما تتضمن شكره لملك المغرب على الإمتيازات وحسن المعاملة بكل أنواعها كالمنح والمساعدات التي قدمها للكنيسة المتواجدة في بلاده[4].

وإلى جانب السماح ببناء الكنائس، سمحت السلطات المغربية للبعثات التبشيرية بممارسة نشاطها سواء في المدن الداخلية التي كان يقيم فيها الجنود وقادتهم أو داخل الأحياء التي تقيم فيها الجاليات المسيحية لا سيما الإيطالية في ضواحي المدن الساحلية وفي هذا الصدد بعث البابا –**هورينوس الثالث**– في 17 ماي 1220م/618هـ طالبا مساعدة الدعاة أو الإخوة القصر الذين يعيشون في بلاد المغرب لآداء مهمتهم بأكثر سهولة في أوساط الشعوب المسلمة وسمحوا لهم باتخاذ اللحية وتغيير ملابسهم والحصول على المال والصدقات[5].

---

[1] - De Mas Latrie, Traités , p 37.

[2] - Ibid , p 194.

[3] – الونشريسي، المعيار، ج، 11، ص ص 155-165.

[4] - De Mas Latrie, opi cit, pp 14-15.

[5] - De Mas Latrie, Traités, p 9.

كما أرسل البابا غريغوار التاسع رسالة إلى السلطان الحفصي سنة 633هـ/1235م لإشعاره بإرسال بعض الإخوان الصغار أي القصر –**les Fréres Mineurs**– لرعاية مصالح المسيحيين، وإسم الإخوان الصغار أطلق على الفرننسسكان تواضعا منهم وقد أطلق هذه التسمية عليهم مؤسس المذهب القديس فرنسوا[1]، وعقدت هذه الفرقة أول مجلس لها في بداية القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي وذلك لتقسيم العمل وتوزيعه على بلاد المغرب، وكانت هذه الفرقة مدعمة من طرف الدولة والكنيسة وذلك لدورها البارز في الإتفاقيات التي كانت تعقد بين بلاد المغرب والدول الأوروبية[2].

كما تمثل الدور الأساسي لرجال الدين المسيحيين في حث الجنود المسيحيين على التمسك بالديانة المسيحية والمحافظة عليها وهذا ما اتضح من خلال رسالة البابا –**روم نيكولاس**– إلى جميع الجند أو كما عبر عنهم برجال الأسلحة المسيحيين المتواجدين في جيوش ملوك المغرب وتونس وتلمسان، يحثهم على الحرص على حياتهم من أجل تكريم الدين المسيحي في وسط المسيحيين أو في وسط المسيحيين الذين يعيشون معهم. وكانت هذه الرسالة بتاريخ 9 فيفري 1290م/688هـ[3].

وما تعكسه هذه الحقائق هو الإحترام والحرية التي وسمت بها الوضعية الدينية للجالية الإيطالية والتي لم تسمح فقط بممارسة الشعائر الدينية بل هيَّأت الأجواء لهم حتى للتبشير المسيحي أو التنصير وهذا ما سنصنفه في هذه الدراسة ضمن المطبات التي وقع فيها حكام المغرب الأوسط والذي أعطى فرصة بروز الفتيل الأول الذي نسج منه بعد ذلك ثوب الإحتلال الذي عرفته المنطقة في العصور الحديثة. رغم أن –دومنيك فاليريان– يرى أن فئة التجار لم تشجع أبدا حركة التبشير الديني لأنها تضع حياتهم وأعمالهم في خطر، ويضيف أنه في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي كان الوجود الإيطالي أكثر اتساعا وأكثر معمورية[4].

[1] – مصطفى نشاط، المرجع السابق، هامش 5، ص 117.

[2] – زينب كرير عبد الله أحمد، أهل الذمة في العهد الحفصي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم التاريخ–جامعة الزقازيق، 2005، ص ص 263-264.

[3] – De Mas Latrie, Traités, p 17.

[4] – Dominique Valerien, Les relations entre L'Italie et le Maghreb dans la seconde motier du XV[e] siecle les conditios d'un nouvel essore, p, 98.

2-ج / أعياد وطقوس الإيطاليين في المغرب الأوسط

تعد الأعياد والمواسم ظاهرة إجتماعية عرفها البشر منذ زمن بعيد، منها ما هو إحياء لمناسبات عامة يحتفل بها الناس جميعا ومنها ما يرتبط بشعائر دينية أو مناسبات إجتماعية.

كان الإيطاليون في مجتمع المغرب الأوسط يحتفلون بأعيادهم وطقوسهم بكل حرية وجعلوها تتوارث بين مختلف الأجيال. وتشير مختلف المصادر الفقهية والنوازل بأن أعيادهم كان يطغى عليها نوع من البهجة والسرور وكانوا يشاركون المسلمون فيها، ومن بين أشهر هذه الأعياد نذكر:

- **عيد الميلاد:** يقصد به إحياء يوم مولد المسيح عيسى عليه السلام والذي يصادف حسب طقوسهم اليوم الخامس والعشرين من شهر ديسمبر وكان النصارى يبدأ الإحتفال عندهم بهذه المناسبة بالصيام الذي يدوم أربعين يوما حيث يبدأ من اليوم السادس عشر من شهر ديسمبر وينتهي في الرابع والعشرين من شهر يناير[1].

- **عيد الدنتيستا:** وهي وليمة تقام على شرف الطفل الذي تبرز أسنانه الأولى[2].

- **عيد الغطاس:** ويعتبر عيد الغطاس من أكثر الطقوس اشتهارا لدى المسيحيين أو ما يعرف بالتعميد حيث يتم الإحتفال بهذه المناسبة في اليوم الثامن من ميلاد الطفل وسمي بعيد أو يوم الغطاس لأنه يتم فيه تغطيس الطفل في حوض رخامي مملوء بالماء وتتم العملية في الكنيسة بإشراف رجال الدين[3]، ويقرا عليه بعض من الإنجيل وبعدها يعلن عن تنصر الصغير وقد تمت عملية تعميد في فندق خاص بالجنويين ببجاية في منتصف القرن السابع الهجري/الثالث عشر ميلادي[4].

المبحث الثالث: بعض مجالات التأثير والتأثر

---

[1] - البيروني أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي، الأثار عن القرون الخالية، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992، دط، ص 309.

[2] - الحسن الغراييب، مسيحيو المغرب الأقصى في العصور الوسطى، تحقيق، عبد العزيز عينوز، منشورات مطابع الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى، 2015، ص295.

[3] - أبو الفدا اسماعيا ابن علي بن محمد بن عمر الملقب بعماد الدين، المختصر في كتاب البشر، تعريب محمد ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى، ج 1،ص، 146.

[4] - Dufourcq, L'Espagne catalane, p, 107.

ولّدت العلاقات التي جمعت بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة والتي امتدت ما يقارب الأربع قرون تفاعلا حضاريا من دون شك رغم تقصير المصادر الإخبارية عن التحدث عنها.

تعتبر التجارة والتجار خاصة من الوسائل المهمة في عملية انتقال التأثيرات الحضارية إلى الغرب الأوروبي. لذلك فإن العلاقات التجارية الإيطالية وما نجم عنها من حضور للتجار واستقرارهم في المغرب الأوسط وفرت ذلك، ولو أن جل المصادر تؤكد إلتزامهم بمقراتهم التي وفرتها لهم السلطات المغربية الممثلة في الفنادق كما ذكرنا مسبقا إلا أن هذا لا ينفي حقيقة منطقية مفادها الإتصال بمسلمي المغرب الأوسط سواء كانوا تجارا أو عمال في مختلف المؤسسات التجارية المتواجدة على مستوى الموانئ كالديوان أو مكاتب الجمارك، وغيرها أو في الأسواق لا سيما الحلقة التي تعد أكثر الأماكن التي جمعت الإيطاليين بالمغاربة مما سيولد احتكاك وتفاعل حضاري بمختلف صيغه سواء على مستوى اللغة أو طريقة المحادثة أو السلوكات الواسمة لكل فئة منهما. أو حتى علاقات إجتماعية تعاونية حيث أنه رغم التقسيم الديني والعرقي فقد كان هناك تعاون بين طوائف التجار المسلمين واليهود والمسيحيين جنبا إلى جنب في تجارة البحر المتوسط في العصر الوسيط.

كما أن سياسة التسامح التي انتهجتها السلطات المغربية والتي هيّأت للإيطالين الوسط الملائم لممارسة طقوسهم الدينية والمجتمعية بما تحمله من عادات وتقاليد ومناسبات وأعياد خاصة بها، أثرت بطريقة أو أخرى على المجتمع المغربي الذي نقلت إليه هذه الثقافات النصرانية بسلبياتها وإجابياتها.

أما العلاقات السياسية بشقيها الدبلوماسي السلمي أو الاسلمي، فقد كانت هي الأخرى معبرا من المعابر التي تنقلت من خلالها صيغ حضارية مختلفة، فالعلاقات الدبلوماسية وما انبثق عنها من تحرير لرسائل الصلح أو توقيع لمعاهدات واتفاقيات السلم والتجارة، ألزم على الإيطاليين على توسيع معرفتهم باللغة العربية التي كانت اللغة التي تم بها تحرير جميع هذه الرسائل والمعاهدات، كما أن حركة السفراء التي كانت من وإلى منطقتي الدراسة حملت معها رسائل ثقافية ومعرفية مختلفة. أما العلاقات

الاسلمية فقد وفرت إحدى أهم قنوات التأثير الحضاري والمتمثلة في مسألة الأسرى هذه الفئة التي ضمّت الجنسين كل منهما لعب دوره الحضاري بجدارة سواء كعبيد وجواري في البيوت وما نقل معهم من سلوكات وأفكار، أو جنود في الجيش أو كأصحاب حرف يعول عليهم في مختلف المجالات. وهذا ماسميناه بالتأثير والتأثر الذي وسم العلاقات بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

رغم أن الواقع يشير بأن التأثر الإيطالي بالمعطيات المغربية كان أكثر وأقوى بحكم التواجد المكثف للجالية الإيطالية في المغرب الأوسط مقارنة بتواجد المغاربة في الضفة الشمالية كما أشرنا إلى ذلك سابقا. فهل أثر الوجود الإيطالي في مجتمع المغرب الأوسط وما هي مواطن هذا التأثير؟

3-أ / التأثر ببعض العادات والسلوكات

لا تفصح النصوص التاريخية بما فيه الكفاية عن مختلف الأدوار التي لعبها الإيطاليون في المغرب الأوسط غير أن هناك بعض الإشارات الباهتة التي نستطيع من خلالها أن نلمس بعض البصمات التي طبعها الإيطاليون في مجتمع المغرب الأوسط.

لقد كان من الطبيعي أن يكون التأثير متبادلا من الجانبين إيجابا وسلبا حيث بدأت تبرز إلى السطح جملة من السلوكات والظواهر الإجتماعية التي انتشرت ببلاد المغرب الأوسط بعد أن تعايش مجتمعان يختلفان في الأعراف والتقاليد والديانة، بسبب سياسة التسامح والحرية التي خصها حكام المغرب الأوسط الإيطاليين.

ففي ما يخص الإحتفالات بالأعياد مثلا فقد كانت تقام في المغرب الأوسط مثلا الإحتفالات الخاصة بالمولد النبوي الشريف كل سنة في اليوم الثاني عشر ميلادي من ربيع الأول، فيتم إيقاد الشموع والتزيين وتقوم الأسر المغربية بتحضير مختلف الأطعمة وإعطائها للجيران سواء كانوا مسلمين أو نصارى حيث تعود المجتمع على ذلك وفي هذا الأمر إشارة إلى مشاركة النصارى مسلمي المغرب الأوسط في احتفالاتهم الدينية الذين يمكن أن يكونوا قد ضموا في أوساطهم بعض العناصر الإيطالية وفي المقابل يحدث نفس الأمر عندما يقوم النصارى بإحياء أعيادهم حيث أنهم كانوا يقدمون أكلة العصيدة للمسلمين كما كانوا يقومون بمراسيم أخرى يشير إليها الحسن الوزان ويذكر أن هذه العادات شاهد مثلها في روما وفي إيطاليا وهي لاتزال تمارس إلى زمانه في بلاد المغرب، وكان يقصد من هذه المراسيم تحضير أكلة الثريد في ليلة ميلاد المسيح مصنوع من خضر متنوعة كالكرمب واللفت والجزر وغيرها ويطبخون عدة خضر على حالها دون تقطيع ويأكلون الطعام في تلك الليلة بمشاركة المسلمين طبعا كما لو كان حلوى لذيذة، ويضع الأطفال في اليوم الأول من السنة أقنعة على وجوههم ويتوجهون إلى الأعيان يطلبون منهم الفواكه وهم ينشدون أغانيهم الصبيانية[1].

[1] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 1، ص 258.

وتعبيرا عن فرحتهم وتأثرهم بمثل هذه المناسبات كان المسلمين يرددون وراءهم كلامهم الذي لايعرفون له أي معنى [1] وهذا كله تعبيرا عن فرحتهم واستئناسهم بمثل هكذا مناسبات وحتى الأطفال كانوا أيضا يعبرون عن فرحتهم بهذه المناسبات فيقدمون لمعلميهم في الكتاتيب النقود كدليل على فرحة مشتركة.

أما عن اللباس، فقد كان لباس المغرب الإسلامي عموما متمثلا في القشابية، وهو لباس طويل ذو كمين وله غطاء للرأس موصول بها وهو في الغالب لباس الوجهاء والرؤساء وكانوا يزدانون به في الأعياد والمواسم أما النساء فعادة ما يلبسون الحايك[2]. إلى أن المصادر لم تشر إلى أن النصارى عامة والإيطاليين خاصة كان لهم لباس خاص بهم في المغرب الأوسط والأرجح أن لباسهم كان لا يختلف عن لباس المسلمين. وقد كانت مسألة لباس أهل الذمة عامة والمسيحيين خاصة المتشبهين بلباس المسلمين من المسائل التي أثيرت في عدة نوازل، والفقهاء كانوا يرون أنه يجب تغيير لباس أهل الذمة بلبس الغيار وشدّ الزنار[3].

و دائما في إطار السلوكات وبعض العادات أو الأعمال التي ولدت مجالا للتأثير والتأثر، نذكر مسألة الأسرى، هذه الفئة التي جاءت كنتيجة حتمية لعملية القرصنة، وكان مصير هؤلاء الأسرى إما السجن في السجون المغربية أو يباعون في سوق العبيد ويستغلون إما في الجيش أو في خدمة البيوت، والتي بفضلها انتقلت ثقافة وسلوكات حضارية مختلفة داخل مجتمع المغرب الأوسط. حيث أن النتيجة الإجتماعية المباشرة لوجود ظاهرة الرقيق الأبيض تمثلت في انتشار الجواري والغلمان خاصة لدى ملوك الدولة، فامتلأت قصورهم بالجواري النصرانية اللاتي أصبحن أمهات ونلن حريتهن بل وأصبحن من

[1] – الحسن الوزان، المصدر السابق، ج 1، ص 258.

[2] – بوحلوفة محمد أمين، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي (914هـ /1508م)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 90، 91.

[3] – لخضر سعيدان، واقع الأقليات الدينية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مذكرة الماجستير، 2012-2013، جامعة وهران، ص 48.

سيدات القصور[1]، كما كانت النساء النصرانيات تعمل في القصور لمباشرة أموره من خدمات ومساعدات في تربية الصغار تحت إشراف امرأة عرفت بقهرمانة القصر[2].

أما عن الأسرى الذكور فقد كانوا من أبرز العناصر التي شكلت الطاقة الحرفية والتي اعتبرت على الدوام وعاء النشاط الإقتصادي في المغرب الأوسط والتي نشأت بدورها عبر مراحل التاريخ كطبقة صانعة للحياة من أجل الإستمرارية، ومنتجة للخيرات المادية ذات الإبداعات المهنية والحرفية وقد احتوت القوى المنتجة بداخلها طاقات من الحرفيين من مختلف الأجناس في المغرب الأوسط والتي لم تتكون نتيجة الرغبة في العيش والبناء المشترك بل على إسهامات إنسانية محلية وخارجية وتفاعل مع حضارات أخرى[3].

فقد كان لهؤلاء الأسرى دور جراء استخدامهم في جميع الأشغال وساهموا في أغراض صناعية وحرفية كفن البناء وصناعة الأسلحة وبالتالي تم عن طريقهم نقل مختلف الصناعات والحرف اللأوروبية إلى المغرب الأوسط ويتضح ذلك من إشارة – يحي ابن خلدون – إلى أن السلطان – أبو تاشفين – كان مولع ببناء وتجيير القصور وتشييد المصانع واغتراس المنتزهات مستظهرا على ذلك بآلاف عديدة من أسرى الروم بين نجارين وبنائين وزواقين وغير ذلك[4].

و رغم أننا لا نملك أي معلومات عن هؤلاء الأسرى وعن مواطنهم الأصلية، إلى أنه من المؤكد أن الأسرى الإيطاليين كانوا من ضمنهم حسبما تطرقنا إليه في الفصل الخاص بالعلاقات السياسية بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط حيث تطرقنا إلى قضية الأسرى ومصيرهم الذي ارتبط إما بالإفتداء والعودة إلى أوطانهم أو بقائهم في المغرب الأوسط وملاقاة المصير الذي نحن بصدد الحديث عنه أي عبيد أو جنود أو سجناء. ونفس الشيء ينطبق على الأسرى المسلمين المغاربة الموجودين في

[1] – الزبيدي محب الدين محمد، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق علي بشيري، دار الفكر، بيروت، 1994،ج 14، ص 599.

[2] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1، ص 490.

[3] – بودالية تواتية، الإنتماء الحرفي لأهل الصناعات في المغرب الأوسط، مجلة مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد الرابع، جوان 2013، ص 253.

[4] – يحيى ابن خلدون، بغية الرواد، ج 2، ص 216.

الأراضي المسيحية الإيطالية رغم قلتهم وعددهم الضئيل، فبدى أنهم كانوا يستخدمون للمهام الفكرية بما في ذلك الترجمة أو تعليم اللغة العربية[1].

إلى جانب الأسرى، تمكن أشخاص آخرون من لعب دور الناقلين للثقافات وهم المرتزقة فقد كانوا يتحدثون اللغة العربية واعتادوا بعادات محلية معينة خاصة في اللباس، كما كانوا من المدعوين في المهرجانات التي ينظمها المسلمين، وبالتأكيد أن هؤلاء المرتزقة الذين استقروا بشكل دائم في المنطقة المغاربية لم يكونوا على اتصال دائم بموطنهم الأم لكن كانوا في علاقات وثيقة مع مواطنيهم من التجار المسيحيين[2].

لقد كان من جراء لقاء الإيطاليين بالمغاربة في فترة الدراسة ظهور سلوكات كثيرة كان يأنفها المغاربة من جراء تحريم الشريعة الإسلامية لها، وتبقى المشروبات المسكرة – الخمر – أهم الظواهر التي كانت مرافقة للوجود الأوروبي ببلاد المغرب خاصة في المدن الساحلية[3].

لقد كان الخمر من المواد الغذائية الأساسية التي تشكل الغذاء الرئيسي للبحارة والتجار النصارى، لهذا السبب كانوا يحرصون على توفرها للتزود منها بالكميات الكافية التي تغطي حاجتهم إليها سواء أثناء الرحلة التجارية البحرية أثناء الإقامة في الفنادق التي قد تطول بحكم ما تقتضيه الصفقات التجارية، لذلك كان التجار يحملون منها كميات تفوق الحاجة [4] ورغم أن العديد من الدراسات المغربية [5] تشير إلى أن الخمور كانت معفاة من الرسوم الجمركية شأنها شأن بعض المواد الغذائية الأخرى، وهو الأمر الذي شجع الإيطاليين على بيع جزء من خمورهم للسكان المحليين، فإن الباحثة – أوليفيا ريمي كونستابل – تشير إلى ضريبة **"القبالة" - Gabell–** التي كان يدفعها التجار

[1] – Dominic Valirien, Les relations entre L'Italie et le Maghreb, p 100.

[2] – Ibid, p, 100.

[3] – الطاهر قدوري، المرجع السابق، ص 62.

[4] – نفسه،ص 62.

[5] – عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، مج 7، ص 253.

الإيطاليين على الخمور، وهي ضريبة تدفع مقابل ذلك الإمتياز[1] كون أن الخمور في البلاد الإسلامية من الأمور المحضورة. ويذكر البندقي **-Zibaldon di Canal-** أثناء حديثه عن ميناء بجاية على أنه منطقة تدفع فيها "القبالة" ولا يمكن لأحد أن يشتري شيئا إلا من التجار الذين دفعوا القبالة. وقد كانت هذه الضريبة تدفع لموظفي الديوان أو اللزامين وحق جمع قبالة الخمر كان يجب أن يؤول إلى المشرف على الفندق –القنصل– أو القبّال المسلم[2].

و سواء كانت الخمور تخضع لضريبة أم لا فإن الإيطاليين كان مسموح لهم بحمل كميات تفوق استهلاكهم الشخصي وقد وجدوا فيها هؤلاء بضاعة نافقة ببلاد المغرب رغم الحضر الشديد الذي كانت تقيمه المؤسسة الدينية على هذه البضاعة من جهة وحتى السلطات الحاكمة حيث كانت تلك الإتفاقيات التي وقعتها مع الجمهوريات الإيطالية تحمل الكثير من صيغ المنع الشديدة والتي كانت تمنع الأوروبيين من التعاطي لبعض العادات التي اعتبرت مشينة ولا تتماشى مع ما ألفه المجتمع المغربي واعتاد عليه في معاشه اليومي ومن ذلك الخمر وتربية الخنازير واتخاذ العاهرات[3]. لكن ورغم كل هذا فقد تفشى سلوك شرب الخمر في مختلف شرائح مجتمع المغرب الأوسط وانتشرت الحانات التي ساعدت على انتشار هذه الظاهرة الأمر الذي أثار حفيظة الفقهاء الذين طالبوا بهدم هذه الديار وغلقها وحرق بيوت من يبيع الخمر[4].

أما فيما يخص تأثر المرأة المسيحية والإيطالية خاصة بالمرأة المغربية المسلمة، نجد تأثرها بعادة المكوث والجلوس في البيت، حيث كانت هذه الأخيرة تقضي معظم الوقت وهي جالسة شبه مختبئة تطلّ على الشارع من فتحة النافذة الخفيَّة متتبعة الحركة الدائبة في الشارع بشكل يجعلها بعيدة عن أنظار المارة حيث تجلس للقيام بأعمالها اليومية كالتطريز والزخرفة، هذا الجو الإجتماعي السائد امتد

[1] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 162.
[2] – نفسه، ص 215.
[3] - De Mas Latrie, relatios, p 80.
[4] – البرزلي أبو القاسم بن أحمد بن اسماعيل القرواني، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تحقيق، محمد الحبيب الهيلة دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، الطبعة الأولى، ج 4، ص 392.

تأثيره إلى النساء المسيحيات اللواتي تأثرن بالعادات الإسلامية، فعلى الرغم من أن المرأة النصرانية خاصة تلك التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة لم تكن منغلقة في منزلها كالمسلمة لكنها استمرت في قضاء القسم الأكبر من وقتها داخل منزلها باستثناء الأوقات المخصصة للزيارات كذهابها إلى الكنيسة [1]. كما كان للمرأة المسلمة هي الأخرى مجال للتأثر بالثقافات المسيحية حيث تشير كتب الحسبة إلى مشاركة المرأة المسلمة في الإحتفالات الدينية المسيحية التي كانت تتم في الكنائس أو عبر المواكب الرسمية التي تجوب الشوارع بطقوسها المبهرة في تخليد السيدة مريم العذراء. فنجد ابن عبدون مثلا يمنع النساء المسلمات من دخول الكنائس[2].

و تتجلى ظاهرة إجتماعية أخرى ربطت الإيطاليين بالمجتمع في المغرب الأوسط، فيما ذكره – دومنيك فاليريان– في موضع آخر أن أحد الإيطاليين كان مدعوا لتناول الطعام في أحد المناطق المغربية عند أحد المسلمين في منزله الريفي، ما يؤكد على أن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين لم تقتصر على الجمارك والتجارة[3].

[1] – حياة قارة، النساء في فضاء البحر الأبيض المتوسط (الثقافة والمجتمع في العصر الوسيط)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، دط، دت، ص ص، 31 32.

[2] – ابن عبدون، ثلاث رسائل في الحسبة، ص 239.

[3] - Domenic Valirien, Les relations entre L'Italie et le Maghreb, p 99.

3–ب / اللغة العربية مجال آخر للتأثر

تعد العلاقات الثقافية بين الشعوب من العوامل التي تؤدي إلى التأثير والتأثر في شتى الميادين الفكرية والثقافية. وعلى غرار باقي الأوروبيين فقد بدأ الإيطاليون الذين كانوا يعيشون في عصور مظلمة يهتمون بثقافة المسلمين وعلومهم منذ منتصف القرون الوسطى، وأهم ما لجأوا إليه هو تعلم اللغة العربية والتردد على مدارس المسلمين لأخذ العلوم عن شيوخها وترجمة المعارف العربية الإسلامية إلى مختلف اللغات الأوروبية لا سيما اللغة اللاتنية. فالأوروبيون عامة والإيطاليون على وجه الخصوص في القرون الوسطى لاسيما المتأخرة منها كانوا واثقين من أن كل تقدم فكري أو ثقافي في بلادهم لا يمكنه أن يحدث إلا بالإحتكاك بالمسلمين. ورغم أنهم كانوا يكنون عداء كبيرا للمسلمين إلا أن رجال الكنيسة كانوا أول من أولوا اهتماما خاصا باللغة العربية. حيث أن البابوية حمّلت المسيحيين مشروع إعادة المسيحية إلى ربوع المغرب وحثّتهم على تعلم اللغة العرية وتعليمها في المدارس المسيحية التي تعد وسيلة من وسائل التبشير الديني في المغرب[1].

لقد تحدث الكثير من الباحثين عن الصلات الفكرية بين اوروبا والمغرب الإسلامي التي توثّقت عن طريق التجار والمهاجرين وطلبة العلم والأسرى والسفراء وغيرهم، فحرست السلطات الحاكمة في الجمهوريات الإيطالية على ضرورة تعلم اللغة العربية خاصة فئة التجار الذين كانوا معنيون بها بالدرجة الأولى بحكم أن جميع الإتفاقيات والمعاهدات التجارية التي تمت بينهم وبين السلطات المغربية كانت تكتب باللغة العربية ويكون لها ملحق باللغة اللاتنية[2] وكان تجار جنوة من الذين فهموا ضرورة تعلم اللغة من البدايات الأولى لنهضتهم التجارية لذلك وجد في إيطاليا ديوان قنطي **–Chencellerie–** لتعليم اللغة العربية [3]. كما رأى رجال الدين في أن تعلم اللغة العربية يعد من الأساسيات التي يتم من خلالها تسهيل عملية التنصير أو التبشير الديني. وتجسيدا لهذا الأمر وضعوا برنامجا تعليميا لدراسة اللغة

---

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 1،ص 490.

[2] – الحسن الغرايب، المرجع السابق، ص 298.

[3] – إبراهيم القادري بوتشيش، المرجع السابق، ص 102.

العربية خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني والثالث عشر ميلادي، فكان البرنامج الأول تشرف عليه جمعية تسمى الإخوة الواعظون –**Les Frères Prêcheurs**– الذين كانوا مهتمين بدراسة الحضارة الإسلامية وطريقة التفكير عند المغاربة المسلمين[1]. أما البرنامج الثاني فتمثل في إنشاء معهد –مارمار– الذي كان متكون من ثلاثة عشر راهبا سهر على تنظيمه "الإخوان القصر" –**Les Frères Mineurs**– وعملوا على وضع المبادئ الأساسية لتعلم اللغة العربية، فكان انتشار المدارس المسيحية لتنصير المسلمين في بلاد المغرب[2] نتيجة لهذه البرامج التعليمية. وقد بلغت درجة معرفة المسيحيين للغة العربية أن قام أحد الأساقفة المسمى –ميخائيل عبد العزيز– بترجمة وكتابة الإنجيل باللغة العربية لتسخيره في عملية التبشير بالمسيحية بين المسلمين خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين/الخامس والسادس عشر ميلادي.

إن الإيطاليين المتواجدين بصفة مستدامة في المغرب الأوسط، كان إتقان لغة التواصل أمر ضروري بالنسبة لهم وقد وجدت آثار لغة مشتركة في العالم المتوسطي والتي قد يكون لها أعضاء أو أفراد متخصصين في الدوائر التجارية، رغم أن ما عثر عليه لحد الساعة من هذه اللغة لا يتعدى وجود مصطلحات ومفردات أساسية للتجارة والبحر[3].

من بين أهم نتائج التأثر باللغة العربية وتعلمها من طرف الإيطاليين ظهور فئة المترجمين، هذه الفئة التي لعبت دورا مهما خاصة في العلاقات التجارية حيث أصبحت هذه العمليات والإتصالات المكتوبة متيسّرة بواسطة المترجمين سواء كانوا تراجمة أو كتاب يعملون في الفنادق[4] أو في الموانئ أو حتى في أسواق المزاد المعروفة بالحلقة.

[1] - Dufourcq, L'Espagne Catalane, TI, p 100.

[2] - Ibid, TI ,p 100.

[3] - Ibid, TI, p 100.

[4] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 434.

إلا أننا يجب أن نشير في هذا المقام أنه وبحكم اختلاط وتعايش اليهود مع المسلمين تعلموا اللغة العربية وتحدثوا بها بل وأتقنوها إذ لعب المترجمون اليهود دورا هاما كمترجمين لإبرام الإتفاقيات. ومن هؤولاء المترجمين كان شخص لم يرد اسمه ولا نسبه في سنة 666هـ/1267م مترجما في بلاد المغرب لصالح الجنويين ومترجم آخر يدعى موسى كان أيضا كاتبا لجمهورية جنوة باللغة العربية [1]. كما اشتهر بيرودي بانيوتزو –**Pierodi Pagnuzo**– وهو من بيزة قدم نفسه على أنه ترجمان كان يعيش في فندق البيزيين وقد مارس الوظيفتين معا عندما ترجم وكتب النسخة العربية واللاتنية لمعاهدة 795هـ/1397م التي وقعها السلطان الحفصي –أبو فارس– مع جمهورية بيزة[2].

و يعطينا –دوميك فاليريان– أمثلة عن أشخاص أجادوا اللغة العربية فتعلم –ريمون ولي– العربية وأتقنها لدرجة المجادلة بها في أديرة بجاية، كما عثر في منزل الجنوي **-Urbano de Derniso–** ببجاية سنة 873هـ/1475م، على كتب للمحاسبة باللغة العربية وكذا باللاتينية، وفي موضع آخر تحدث الباحث عن تلك الرسائل المرسلة من طرف التاجر –جيوفاني دي بونتي– إلى تاجر آخر أقام حديثا بالمغرب يوصيه على الإعتماد على شريكه المدعو –نيكولا تاكيو– الذي يعرف اللغة العربية وله ألفة على الأسواق المغربية[3].

أما عن المصطلحات العربية من أسماء أعلام أو سلع أو أسماء لمؤسسات تجارية أو أسماء متعلقة بالمقاييس والمكاييل أو لمختلف الأشياء والتي تداولها الإيطاليون وأخذوها عن المغاربة فهي كثيرة جدا وقد ذكر معظمها مصطفى نشاط في بحثه المتعلق بنشاط جنوة في بلاد المغرب[4] والتي سنوردها في هذا الجدول:

[1] – فاطمة بوعمامة، المرجع السابق، ص 185.

[2] – أوليفيا ريمي كونستابل، المرجع السابق، ص 434.

[3] - Dominic Valirien, op.cit, p 101.

[4] – مصطفى نشاط، جنوة وبلاد المغرب، ص ص 253– 256.

المصطلح باللغة العربية	وروده باللهجة الإيطالية
مرزوق	marzuccus
معرف أو معروف	marruffus
أبو فارس	Bufarius أو Bufarus
الخير	alcherius
الفقيه	alfalchinus
خليفة	califus
فلان	fullano
عجيب	agibbo
كذبة	cazibba
بزاف	Bezzefe
الريح	Garbino أو garbo
دار الصناعة	Darsena
القفة	Cafino
البراءة	Albara أو arbara
ماعونة	Mahonaأوmaona
الحلقة	Calega
الكسكس	Scucusu أو scucizzu
المرابطي	Marabetinius
الموحدين	Messemutin
البطسة	Butinus
الجرة	Giarra
القنطار	Cantar
القراط	Caratus
الربع	Rubus

Rotulos	الرطل
Garabus	الغراب
Tarida	الطريدة
Butana	البطانة
Gamara	الخمار
Giporus	الجب
Cafesso	القفيز
Cablla	القبالة
Cubeba	كبابة
Arcadi	القاضي
Trafic	ترافق
Alcaitus	القائد
Turcimanus	الترجمان
Tare	الطرجة
magazzino	المخزن
ammiraglio	الولد
risma	الرزمة
zimin	سمين
zibibo	الزبيب
zerbino	زربية
Zorro	الصرة
ragazzo	الرقاص

كما نلاحظ من خلال الجدول أن كل المصطلحات لها علاقة مباشرة بالمجتمع المغربي وتؤخذ كدليل على التأثر الإيطالي باللغة العربية أكثر من التأثر المغربي باللغة الإيطالية فأسماء الأعلام واضحة في معانيها وكذا الموازين على غرار القنطار والرطل والقيراط أما السرة فهي وحدة تستعمل لزنة الفلفل والأصواف أما الرقاص فهو شاب يعمل حمالا والحلقة هي طريقة للبيع بالمزاد العلني والتي كانت تتم بالجمارك أو بالديوان تحت إشراف دلال وبحضور بعض الشهود والمفتشين التابعين لنفس المؤسسة[1].
أما المعونة فهي عبارة عن أسلوب مالي وتجاري كانت الجمهوريات الإيطالية تلجأ إليه كلما احتاجت إلى موارد مالية. ووصل البراءة كما تطرقنا إليه في هذه الدراسة هو عبارة عن وصل كانت الجمارك المغربية تقدمه للتاجر الإيطالي ليشهد أنه صفى كل حساباته اتجاهها.

[1] - De Mas Latrie, Traités, p 193.

3–ج / المجال الفكري

لقد كان للمسلمين عبر تاريخهم نشاطا مشرفا في ميادين الحضارة المختلفة، وقد انبثق عن ذلك كيان حضاري أسهم في تقدم البشرية نحو الأفضل. ومما ميَّز الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات هو سعيها للتواصل مع باقي الحضارات خاصة في المجال الفكري والثقافي، مدفوعة إلى ذلك إنطلاقا من تعاليم ديننا الحنيف وإدراكا منها أن التواصل الثقافي يعزز نموها وتطورها وتجددها من خلال تبادل الأفكار وتشجيع الإبداع عن طريق التعاون والتكامل والتفاعل الثقافي[1].

لذا أصبح من المؤكد بأن العلوم والمعارف بأنواعها ليست من صنع أمة واحدة ولا شعب معين، وكذلك ليست وليدة عصر واحد، وإن الازدهار الذي نجده في مختلف الميادين إنما هو محصلة حضارات متعاقبة على مر العصور وأعمال أمم تعاقبت في البحث عن حقائق الأمور.

وفي المقابل عكف النصارى على ترجمة هذه العلوم وتحمسوا كثيرا إلى هذه الترجمة خاصة لما علموا أن العرب قد ترجموا في المشرق والمغرب أغلب مؤلفات اليونان واقتبسوا من مناهل فكرهم ولقيت هذه الترجمات ترحابا كثيرا لدى ملوك النصارى، وقد انتشرت في كافة أنحاء أوروبا.

وينبغي هنا أن نشير إلى أن الأوروبيين قد اختلفت نواياهم عند ترجمتهم لكتب المسلمين باختلاف طبقاتهم ومراكزهم الإجتماعية، فالكنسيون كانوا يترجمون الكتب الإسلامية للرد على المسلمين ومجادلاتهم، وكان رجال الدولة وقياد الجيوش يهتمون بالجغرافية والتاريخ الإسلامي رغبة منهم في إخضاع الشعوب الإسلامية واستعمارها. أمّا بعض الطلاب والعلماء المستقلين فكانوا يهدفون من وراء شغفهم بعلوم العرب إلى نشر معارف العرب للمسلمين في أوروبا والنهوض بمجتمعهم.

[1] – الهدون حامدي، التواصل الثقافي بين المغرب الأوسط وصقلية من خلال "كتب التراجم "، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران، العدد 23، عدد خاص، 2016، ص 313.

كما يجدر التنبيه إلى أن هؤلاء الأوروبيين قد اعتمدوا طرائق شتى في نقل خصائص الحضارة العربية الإسلامية إلى العالم الغربي في القرون الوسطى، أما في إيطاليا فقد استخدم رجال الدين المسيحي التجار و الأسرى والمرتدين في ترجمة معارف العرب والإطلاع على أحوالهم ولعل أشهر من استخدم الإكليروس في الترجمة والتأليف بروما هو الحسن الوزان الملقب بليون الإفريقي الذي أجبر على التنصر وترجمة معارف العرب والتأليف لمدة سبعة عشرة سنة[1].

لقد خضع المجال الفكري في المغرب الأوسط كغيره من العالم الإسلامي إلى جميع المؤثرات العلمية والتبادلات المعرفية مع بلاد المغرب الإسلامي ككل وكذا المشرق الإسلامي في العصور الوسطى. وظهرت فيه مدن مختلفة ذات بيئة فكرية نشطة خلال هذه الفترة مثل تاهرت وتلمسان والمسيلة وقسنطيتة وقلعة بني حماد وبجاية. لكن ومنذ القرن الثاني عشر، أصبحت تلمسان وبجاية مهيمنتين في التبادلات الفكرية ولعبتا دور الحواضر العلمية الحقيقية ومفترق الطرق في العلوم على اختلافها، ثم لحقتهما قسنطينة خاصة في القرنين الثامن والتاسع الهجريين/الرابع والخامس عشر ميلاديين. وبذلك ساهم المغرب الأوسط بعدة علماء في العلوم النقلية والعقلية، فبالإضافة إلى علم الفلك والطب والعلوم الدينية وعلم الاجتماع والتاريخ. شهدت الرياضيات طفرة في هذا الوقت وفي بجاية تحديدا. فازدهر التأليف في مختلف هذه العلوم. وطبعا لم يكن الأمر وليد الصدفة إنما ثمة عوامل مساعدة على ذلك ولعل أهمها، تشجيع الحكام المتعاقبين على حكم منطقة المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة للعلماء ودعمهم من خلال توفير تلك الجرايات لهم وتوظيفهم وتقريبهم إلى بلاطاتهم[2]. فنبغ في الطب أحمد بن علي التميمي المعروف بابن الكماد وكذا أطباء من قسنطينة كانوا

---

[1] – محمد عباسه، العلاقات الثقافية بين العرب والإفرنج خلال العصور الوسطى، مجلة حوليات التراث العدد 13، 2013، (ص من 5 – 16)، جامعة، مستغانم، ص ص 9 – 11.

[2] – الطاهر بونابي، الحركة الصوفية في المغرب الأوسط، خلال القرنين 8 – 9هـ /14 – 15م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2008 – 2009، ص 126.

ذائعي الصيت فاشتهر الطب على أيديهم في المدينة وتطور مجاله[1] ومن هؤولاء –**حسن بن علي بن قنفذ**– الذي ألف كتابا في مجال الطب سماه " المسنون في وباء الطاعون" [2].

و في المنطق اشتهر حسن بن حسن أبو علي (ت 754هـ/1354م) وقد أخذ عنه المقري الجد وأثنى عليه[3]. أما في علم الفلك أو الميقات فقد نبغ على سبيل المثال لا الحصر أبو القاسم الحاج بن عزوز (755هـ/1357م)[4]. إضافة إلى العديد من العلماء وفي جميع الميادين وكون أن المقصود من المجال الفكري في المغرب الوسط في هذه الدراسة لانقصد به تعداد مجالاته ورواده، إنما مدى تأثيره على الإيطاليين فسنكتفي بأكثر مجال تأثر به الإيطاليين أو بالأحرى تحدثت عنه المصادر وهو مجال الرياضيات والحساب.

لقد اشتهر المسلمون في علوم الحساب والهندسة والجبر والميكانيك وحساب المثلثات وكان لهذه للدراسات الرياضية الفلكية الإسلامية أثرها العميق في الدراسات الغربية.

كان أهم مركز لدراسة العلوم الرياضية وفروعها تلمسان وقسنطينة وبجاية هذه الأخيرة تراجعت في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي بسبب التناحر السياسي فيها اضافة الى تعرضها للهجمات الاسبانية التي استولت على ثغورها البحرية.

لقد أبدع الكثيرون في هذا المجال ومن بينهم ابن قنفذ من خلال تأليفه عدة كتب منها " مبادئ السالكين في شرح أرجوزة الياسمين "، لقد استعمل ابن قنفذ الرموز الرياضية في حل المعادلات وتمثيل كثيرات الحدود وهي طريقة جديدة على أهل المغرب أخذها ابن قنفذ عن المشارقة ووظفها في مؤلفاته الرياضية [5]، كما ألف كتاب "بغية الفارض من الحساب والفرائض" و كتاب"حظ النقاب في جودة أعمال الحساب"، وهو أهم مؤلفاته في هذا المجال ومضمونه شرح كتاب أعمال الحساب

[1] – روبار برونشفيك، المرجع السابق، ج 2، ص 390.

[2] – ابن قنفذ، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، دط، ص 44.

[3] – عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1983، ط 2، ص 34.

[4] – الطاهر بونابي، الحركة الصوفية، ص 137.

[5] – يوسف قرقوز، الأعمال الرياضية لإبن قتفذ، مجلة سيرتا، جامعة العلوم الإجتماعية بقسنطينة،العدد 11، 1998، ص 139.

لإبن البنا المراكشي(ت721هـ/1321م) وقد شرحه ابن قنفذ بطريقة حديثة، منها إدخاله الترميز الرياضي ومعلومات عن بعض علماء الرياضيات ومؤلفاتهم التي مازالت مفقودة، مع إدخال مصطلحات جديدة باستبدال كلمة زائد بموجب ومنفي بسالب[1].

وفي ميدان الحساب ألف أبو القاسم الحاج بن عزوز القسنطيني (ت 755هـ/1354م) كتابا سماه "مختصر الفرائض"[2].

كما برز عدد من علماء تلمسان في العلوم الحسابية، منهم محمد بن النجار التلمساني (ت749هـ/1348م) الذي نبغ في العلوم العقلية خاصة التعاليم، وكان عالما بالنجوم وأحكامها وما يتعلق بها[3]. وعلي بن موسى بن عبد الله بن محمد بن هيدور البجائي، أحد شيوخ العلامة عبد الرحمن الثعالبي، كان إماما في الفرائض والحساب، له شرح على تلخيص ابن البنا وتقييدات على "رفع الحساب" لابن البنا أيضا[4]، ومحمد بن مرزوق أبي عبد الله الحفيد (ت842هـ/1439م) الذي جمع بين المعقول والمنقول، فألف في المنطق والحساب والميقات[5] ويوسف بن إسماعيل الزيدوري أبو الحجاج التلمساني (ت845هـ/1442م) حيث كانت له قدم ومشاركة في علوم الرياضيات كالجبر والمقابلة[6].

---

[1] – يوسف قرقوز، المرجع السابق، ص، 142.

[2] – علال بن عمر، الحركة العلمية وبيوتات العلماء في مدينة قسنطينة من القرن 7 – 10هـ /13 – 16م، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010-2011، ص 166.

[3] – المقري، نفح الطيب، ج، 5، ص ص 236-237.

[4] – أحمد بابا التنبوكتي، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989، الطبعة الثانية، ص 333.

[5] – ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تحقيق، عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1435هـ/2014م، الطبعة الأولى، ص 366.

[6] – القلصادي، الرحلة المسماة تمهيد الطالب ومنتهى الراغب إلى أعلى المنازل والمناقب، دراسة وتحقيق، محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978، ص ص100-101.

وفي بجاية برز العديد من العلماء من بينهم سليمان بن يوسف بن إبراهيم الحسناوي أبو الربيع (ت877هـ/1482م) الذي قال عنه السخاوي " تقدم في الأصلين والفرائض والحساب والمنطق وله تصانيف في ذلك"[1].

بفضل هؤلاء وآخرين كثيرون من العلماء الذين وسمت الحركة الفكرية في المغرب الأوسط بأسمائهم وإبداعاتهم طيلة فترة الدراسة، تأثر الأوروبيون كما ذكرنا وأخذوا ينهلون من هذا البحر قدر المستطاع ورغم الصمت الرهيب للمصادر المغربية عن موضوع أوجه التأثير الفكري الذي وقع بين منطقتي الدراسة إلا أننا لا نبالغ عندما نقول بأن إسقاط الحالة الشاذة التي ذكرت عن الموضوع، عن قضية التأثير والتأثر في المجال الفكري بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية يمكنه أن يضعنا في صورة واضحة وحقيقة ولو مرجحة على أن الإيطاليون كانوا محظوظين بما توفر لهم من فرص للإغتراف من علوم المغرب الأوسط. وما نقصده بالحالة الشاذة هو عالم الرياضيات الإيطالي البيزي، ليوناردو فيبوناتشي -**Leonardo Fibonacci**- الذي ولد في عام 568هـ/1170م، وتوفي عام 648هـ/1250م وهو عالم رياضيات إيطالي؛ كان يعرف فيما مضى باسم- **ليوناردو بيزانو** – نسبة إلى مدينته بيزا كما كان يعرف باسم – **ليوناردو بيغوللو**- وتعني Bigollo المسافر لكن اسمه الحقيقي كان -**ليوناردو غيليلمي**- بالإيطالية **Leonardo Gulielmi** وقد أشتهر حديثا باسم فيبوناتشي، الذي يعني ابن بوناتشي الاسم الذي تعلّق به بعد وفاته. عُرف فيبوناتشي للعالم الحديث بفضل مساهمته في نشر طريقة الأرقام الهندية العربية لأوروبا، خاصة ضمن كتابه الذي نشره في القرن الثالث عشر بعنوان كتاب الحساب**Liber Abaci**، وكذلك عُرف بفضل متتالية الأعداد، "متتالية فيبوناتشي" التي سميت نسبة له، والتي لم يكتشفها بل ذكرها كمثالٍ في كتابه "**Liber Abaci**".

[1] – عادل نويهض، المرجع السابق، ص 35.

ولد فيبوناتشي في مدينة بيزة بإيطاليا لوالده جوليلمو فيبوناتشي، تاجر إيطالي غني. وقد تلقى ليوناردو تعليمه بالأساس في مدينة بجاية والتي كانت زاخرة بالعلماء في مجال الرياضيات وقد كان والده جوليلمو بوناتشي مشرفا على أسواق بيزة في المغرب الأوسط خاصة بجاية، وقد جلب فيبوناتشي من هذه الأماكن، حسبما ما ورد في المصادر الغربية، سنة 598هـ/1200م، الأرقام العربية المستعملة اليوم والعلامات الجبرية، كما يحتمل أيضا أنه من قام بذلك كان جيربير دوريلاك. وفي سنة 600هـ/1202م، أصدر الكتاب الذي ذكرناه مسبقا بعنوان **"ليبر أباشي"**، المتخصص في الحساب والمحاسبة.

وقد تأثر فيبوناتشي في هذا الكتاب بحياته في الدول العربية، ومما يدلّ على ذلك أن فبيوناتشي قد قام بتحرير جزء منه من اليمين إلى اليسار. وبنشر هذا الكتاب قام فيبوناتشي بتعريف الأوروبيين على أنظمة الحساب والكتابة العربية. وقد كان هذا النظام يفوق بمراحل النظام الروماني المعتمد آنذاك في أوروبا.

يعد ليوناردو البيزي من أبرز العلماء الذين تطور على يدهم علم الرياضيات في أوروبا وذلك بفضل اسفادته من علوم الحساب العربية [1] التي قضي عدة سنوات في مدينة بجاية رفقة والده لتعلمها وأخذها عن فطاحلة العلماء في المغرب الأوسط.

[1] – محمد عباسه، المرجع السابق، ص 13.

خاتمة ونتائج الفصل الخامس:

– وسمت الحياة الإجتماعية بالمغرب الأوسط بالتميُز نظرا لتفاعل عناصر المجتمع مع سائر أقاليم الغرب الإسلامي من جهة ومع العديد من الأوروبيين من جهة أخرى.

– لعب الفندق دورا إجتماعيا ملحوظا في فترة الدراسة رغم اعتباره مؤسسة سياسية بسبب احتوائه على القنصل وحاشيته أو ما عرف بالمؤسسة القنصلية من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر مؤسسة تجارية بحكم أنه مخزن ومستودع لجميع السلع المجلوبة من الآفاق.

– تشابه الفندق في خصائصه مع عدة مؤسسات كانت معروفة في الفترة الوسيطية مثل البندكيون والخانات والقيسريات.

– وجدت الفنادق في مدن مختلفة من المغرب الأوسط، ورغم أن أكثرها كان في المناطق الساحلية إلا أن هذا لاينفي وجودها في المناطق الداخلية كتلمسان وقسنطينة.

– كانت الفنادق من أكثر التجهيزات والمشاريع المربحة وأكثرها جذبا للإستثمار سواء من طرف السلطة أو الرعية.

– توفرت على مستوى فنادق المغرب الأوسط كل المرافق والخدمات الضرورية لإقامة التجار حتى عدت أنموذج لمدينة مصغرة لما تحتويه من من مؤسسات تخدم التجار المقيمين، وكأنهم في موطنهم الأصلي.

– يعتبر القنصل المشرف الرئيسي والأول عن مؤسسة الفندق، حيث كان لكل جمهورية إيطالية قنصلها الخاص بها والذي يمثلها ويشرف على إدارة شؤونها في الفندق المخصص لها.

– لم تكن إقامة التجار الإيطاليين مقتصرة على مؤسسة الفندق بل كانت لهم منازل خاصة بهم وأحيانا ملكا لهم، كما كان بإمكانهم كراء محلات ومنازل للإقامة في الأحياء الخاصة بالمسلمين والأمثلة عديدة في الدراسة.

– اختلفت مدة إقامة التجار الإيطاليين في المغرب الأوسط فمنهم من كان يمكث لأشهر ومنهم من كان يقيم لسنوات.

– لعب الفندق دورا إجتماعيا لما وفره من وسط حيوي يسمح بكافة النشاطات الإجتماعية وبممارستها من طرف التجار المقيمين على غرار الطقوس الدينية، أو الحياة اليومية من خدمات ومرافق، وممارسة نشاطاتهم الحرفية وغيرها من السلوكات الإجتماعية.

– كان هناك وجود للعنصر النسائي ولو أن المصادر سكتت عن ذكره إلا أن هناك بعض الإشارات الباهتة تدل على وجود النساء في مؤسسة الفندق.

– منحت السلطات الحاكمة العديد من التسهيلات انطلاقا من التسامح الديني الأمر الذي إلى اكتساب الرعية الإيطالية فرص عديدة للتعايش السلمي مع مجتمع المغرب الأوسط.

– إشكالية الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية مرتبطة بعدة مسائل أواها موقف الفقهاء من الهجرة إلى دار الكفر من جهة، ومن جهة ثانية اكتفاء المغاربة بدور الوسطاء التجاريين وتخليهم عن المجازفة فيما وراء البحار، ومن جهة ثالثة ربما كان هناك حضور معتبر لهم ولكن سكوت المصادر لا سيما المغربية هو الذي حجب عنا حقيقة الوضع.

– مشاركة المغاربة في العديد من أعياد ومناسبات الإيطاليين خلق جو من التلاقح الإجتماعي بين المجتمعين.

– كانت اللغة العربية من أقوى المؤثرات الإجتماعية على الإيطاليين نظرا لمكانتها وأهميتها في المعاملات لا سيما التجارية الأمر الذي دفعهم إلى تعلمها وبذل مجهودات جبارة لأجل ذلك.

– تأثر الإيطاليون بالعديد من عادات وتقاليد مجتمع المغرب الأوسط كان واضحا خاصة فيما تعلق بمسألة اللباس وطريقة الأكل وحتى الإحتفال في مناسباتهم المختلفة.

– رغم كثرة ووفرة مناهل العلم والمعرفة في المغرب الأوسط والتي كان للإيطاليين الحظ الأوفر للنهل منها بسبب تواجدهم في المنطقة إلا أن المصادر لا تتحدث عن الأمر إلا بإشارات باهتة ويبقى عالم الرياضيات الإيطالي البيزي –ليوناردو فيبونلتشي– أقوى دليل على التأثير الفكري والعلمي من طرف المغرب الأوسط على الجمهوريات الإيطالية.

خاتمة

قامت على ضفتي المتوسط منذ عهود ضاربة في القدم، علاقات حضارية ساهمت في إثراء تاريخ الإنسانية إلى يوم الناس هذا. ومن تلك العلاقات ما تجسّد من خلال هذه الدراسة في إطاره الزماني المحدد بالقرون الأربعة الأخيرة من العصور الوسطى، وفي منطقتيه المتمثلتين في المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية. فرغم التباين الكبير في العقيدة الذي كان دائما عائقا في مسار تلك العلاقات لا سيما السياسية منها والمتجسد في الصورتين المعروفتين بالحروب الصليبية من جهة والقرصنة من جهة أخرى، إلا أن المنطقتين وبحكم ما توفر لديهما من مقومات حضارية تمكنتا من نسج خيوط علاقات حضارية أبرزتها هذه الدراسة والتي شملت مجالات مختلفة سياسية وإجتماعية وتجارية، هذه الأخيرة التي يمكن اعتبارها الحلقة الذهبية في هذه العلاقات. وبفقدانها فكّت سلسلة تلك الأواصل، فعلى امتداد فترات طويلة من تاريخه خلال العصر الوسيط، اكتفى المغرب الأوسط بدور الوساطة التجارية، وبمجرد أن تمكن الإيطاليون من الوصول مباشرة إلى منابع الذهب، وتحويل طرق تجارته لصالحهم، انهار صرح تلك العلاقات التجارية.

وقد أسفرت هذه الدراسة على مجموعة من النتائج والتي نوردها في النقاط التالية:

- لقد كان للبحر المتوسط أو ما عرف ببحر الروم حضور في مجمل التطورات الحضارية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية.
- لقد كانت العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية من بحر الروم قائمة منذ القدم.
- لقد كان الموقع الجغرافي المميز للمغرب الأوسط من أهم العوامل المساعدة على ربطه بدول الجوار.
- لم يكن الفتح الإسلامي السبب المباشر في ضعف المدن الساحلية في المغرب الأوسط بل يرجع السبب الرئيسي لذلك إلى ضعف البيزنطيين المسيطرين عليها فبل الفتح وعدم اهتمامهم بها.
- ظهور المدن الساحلية في المغرب الأوسط بقوة بعد التقهقر والتراجع، كان بسبب الإهتمام بالمناطق الداخلية لفترة معينة ولأسباب معينة أيضا.
- لقد كان للمدن الساحلية دور سياسي وعسكري قبل أن يكون لها دور تجاري.
- إن استرجاع المناطق الساحلية في المغرب الأوسط لنشاطها ودورها البحري لم يأتي دفعة واحدة وإنما مرّ بمراحل.

- كان للأندلس دور مهم في خلق الفضاء التجاري البحري في المغرب الأوسط بعد مساهمتها في تحديث وإنشاء بعض المدن الساحلية.

- الغزوة الهلالية كانت من أبرز العوامل التي أدت إلى عودة نشاط المدن الساحلية في المغرب الأوسط.

- ظهور الجمهوريات الإيطالية جاء بعد سيطرة شبه تامة للمسلمين على حوضي المتوسط بشرقيه وغربيه.

- لقد بدأ الحضور المسيحي يظهر بصورة أنشط وأكبر في البحر المتوسط منذ القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي.

- لقد استمرت السيادة الإسلامية في الجهة الغربية للمتوسط لفترة بعدما زالت شبه كليا في الجهة الشرقية منه.

- يعتبر القرن الرابع الهجري/العاشر ميلادي قرن التحول في تاريخ أوروبا والذي بلغ ذروته في القرن السادس الهجري/الثاني عشر ميلادي واستمر إلى غاية عصر النهضة الأوروبية في القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي.

- ابتداء من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي بدأ عصر الإنتقال والتحول في موازين القوى.

- لقد كان ظهور القومونات أو المدن الإيطالية كنتيجة حتمية لتطورات سياسية حاسمة حدثت في إيطاليا.

- إن النشاط التجاري البحري للجمهوريات الإيطالية جاء بسبب خطورة وصعوبة وعدم أمن المسالك الداخلية في أوروبا.

- لقد لعبت الجمهوريات الإيطالية على غرار المغرب الأوسط دور الوسيط التجاري بين أوروبا الشمالية في الضفة الشمالية للمتوسط والمسلمين في الضفة الجنوبية.

- السيطرة التامة للجمهوريات الإيطالية على التجارة البحرية في المتوسط جعلته يبدو وكأنه بحيرة إيطالية.

- الموقع الجغرافي المميَّز كان أيضا عاملا مساعدا على استفادة الجمهوريات الإيطالية من التجارة مع دول مختلفة في شرق المتوسط وغربه وشماله وجنوبه.

– لقد تقاسمت الضفة الشمالية والجنوبية للمتوسط العديد من المعطيات الجغرافية المتشاركة والمتداخلة.

– لم يحدث الإسلام القطيعة في العلاقات، إنما كانت له اليد الطولى في تغيير موازين القوى لصالح المسلمين لفترة معينة، بعد أن كانت السيطرة للمسيحيين خاصة حول ما عرف ببحر الروم، ولم يكن الإسلام سببا في إنهاء وحدة المتوسط المزعومة.

– لقد غير الإسلام المعادلة السائدة في ظل العصور الكلاسيكية إذ أصبحت الضفة الجنوبية هي المركز وأجزاء كبيرة من الضفة الشمالية هي الطرف.

– لقد كانت العلاقات القائمة بين المسلمين والمسيحيين لا سيما التجارية منها أكبر دليل على الإستمرارية في العلاقات رغم عزوف المصادر العربية عن ذكرها لسبب أو لآخر.

– ما وسمت به العلاقات بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط هو التعاون والتكامل لوعيهم وتأكدهم من ضرورة الأمر.

– توفَّر المغرب الأوسط في فترة الدراسة على المقومات والأسس التي تقوم عليها الحضلرة.

– تبقى دراسة الحدود الجغرافية لمنطقة المغرب الإسلامي ككل من أصعب المسائل التي يتطرق إليها في العصور الوسطى، لمطاطية هذه الحدود وعدم ثباتها.

– الإختلاف بين الجغرافيين في تحديد موقع المغرب الأوسط في فترة الدراسة كان واضح بسبب اعتماد كل واحد منهم على طرح خاص وعلى مقياس مختلف، فمنهم من يتخذ من الوضع السياسي مقياسا للتحديد الجغرافي ومنهم من اتخذ المقياس القبلي كأساس لهذا التحديد.

– المفصود بالمغرب الأوسط في هذه الدراسة هو المجال الجغرافي الممتد من عنابة شرقا إلى تلمسان غربا إلى حدود الصحراء جنوبا والتي تمتد إلى منطقة توات.

– تعتبر الواجهة الساحلية للمغرب الأوسط ممثلة في مدنها وموانئها من المقومات الطبيعية المهمة.

– رغم طول الشريط الساحلي للمغرب الأوسط إلا أن أهمية مدنه الساحلية اختلفت من مدينة إلى أخرى طيلة فترة الدراسة حيث كانت تنشط البعض منها وتضمحل أخرى لتعود للنشاط من جديد طبعا هذا مرتبط بالحالة السياسية وما ينجر عنها من تذبذب في الأوضاع الأمنية والتي لها علاقة مباشرة مع ممارسة النشاط التجاري.

- لقد كان للأندلسيين دور فعال في إعادة بناء المدن الساحلية القديمة في المغرب الأوسط واستحداث أخرى جديدة.

- لعبت موانئ المغرب الأوسط دورا كبيرا في العلاقات بين الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط لا سيما التجارية منها.

- دعمت المسالك البرية نشاط المسالك البحرية في الحركة التجارية التي عرفها المغرب الأوسط مع الجمهوريات الإيطالية طيلة فترة الدراسة.

- توفر المغرب الأوسط على مجموعة من الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية التي قدمت الدعم القوي لإقتصادها الداخلي والخارجي.

- لقد كان ازدهار القطاع الزراعي والصناعي تأثيره على المجال التجاري في المغرب الأوسط حيث انتعش بفضلهما.

- عرفت التجارة بشقيها البري والبحري اهتماما وتشجيعا من طرف حكام المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة.

- اعتبرت التجارة البرية في المغرب الأوسط الوريد الذي يمد التجارة البحرية بما تحتاجه من سلع، خاصة التجارة مع السودان.

- تعددت المؤسسات التجارية في المغرب الأوسط كتوفر الأسطول التجاري البحري والبري، والمؤسسات الإدارية لتسيير الأعمال التجارية كديوان الجمارك أو ديوان البحر، إضافة إلى الأسواق.

- ظهور المدن الإيطالية جاء كنتيجة أولى بعد انهيار النظام الإقطاعي أو بمعنى آخر كانت هذه المدن من بين أقوى الأسباب التي قضت على نظام الإقطاع في أوروبا.

- لقد كانت فئة التجار هي نواة المدينة المستحدثة في إيطاليا.

- كان الدور الأساسي التي قامت عليه المدينة الإيطالية المستحدثة هو الدور التجاري أو الوظيفة التجارية على غرار المدينة القديمة التي كانت تقوم على الوظيفة العسكرية.

- تميزت الجمهوريات الإيطالية بحكمها المستقل بذاتها بدون الخضوع إلى سلطة الملك أو الإمبراطور.

– تستمد جمهورية البندقية قوتها وصدارتها على باقي الجمهوريات الإيطالية من موقعها الجغرافي المتميِّز حيث تقع في موضع متوسط بين الشرق والغرب فضلا عن كونها ميناء من موانئ البحر المتوسط.

– لقد ضلت الجمهوريات الإيطالية (البندقية – جنوة – بيزة) إلى غاية القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، أصحاب النصيب الأوفر من ملاحة البحر المتوسط وتجارته ولم يتأثر مركزهم إلاً في القرن السادس عشر عندما انتقل الزمام من أيديهم إلى الإسبانيين والبرتغاليين والفرنسيين والإنجليز والهولنديين وكان ذلك بعد أن امتدت طرق النقل والتجارة الأوروبية إلى أركان المعمورة الأربعة.

– كانت الجمهوريات الإيطالية هي من أطلقت عنان ما عرف بالنهضة، نهضة العلوم والآداب، التي تبتغي في جوهرها أن تكون بمثابة العودة إلى الفن الإغريقي والروماني.

– توسط موقع الجمهوريات الإيطالية على البحر جعلها حلقة وصل بين الشرق والغرب وكان له أثره الواضح في انتعاش التجارة في العصور الوسطى.

– عرفت الطرق البرية في الجمهوريات الإيطالية عناية كبيرة حيث تم تصليحها وتبليطها وأقيمت عليها القناطر لتسهيل حركة التجار وسلعهم، كما سعت قمونات العصور الوسطى جاهدة من أجل إنشاء الطرق وتأمينها بمساعدة الكنيسة كما تدعمَّت بطرق بحرية مزودة بعدة مرافق هامة.

– لقد عمدت الجمهوريات الإيطالية بعد سقوط القسطنطينية وتقدم العثمانيين في اوروبا إلى تغير شبكة طرقاتها البحرية التي توصلها إلى مختلف الموانئ خاصة الإسلامية منها لأن السبب بعد أن كان الجرع إلى التوابل المشرقية أصبح أو تحول إلى العطش إلى ذهب السودان، خاصة وأن الغرب في أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر ميلادي كان يعاني من أزمة إقتصادية حادة.

- تطورت الزراعة في الجمهوريات الإيطالية بسبب التقنيات المستحدثة التي اتبعوها مقارنة بتلك السائدة في العصور الوسطى.

- طوّرت الجمهوريات الإيطالية من صناعاتها حتى أصبحت منتوجاتها الأكثر طلبا في الأسواق بسبب توفرها على المواد الأولية سواء المحلية أو تلك التي كانت تجلبها من الآفاق.

- لعبت النقابات التجارية والحرفية في الجمهوريات الإيطالية دورا كبيرا في تنظيم اقتصادها.

- كانت الجمهوريات الإيطالية السبّاقة في اتخاذ المصارف والبنوك وبعض المؤسسات المالية لتسيير شؤونها التجارية وفي معاملاتها برا داخل القارة أو بحرا خارجها.

- حرّمت الكنيسة في الجمهوريات الإيطالية في بادئ الأمر التجارة وكانت تعتبر الكسب الناتج عنها كنز غير مشروع.

- حرمت الكنيسة أيضا المتاجرة ببعض المواد الإستراتيجية مع المسلمين كالأخشاب والحديد والنحاس والبارود وخلافها، ووصل الأمر بها إلى توقيع قرارات الحرمان على كل من يخالف أوامرها من التجار.

- إن طغيان الكسب المادي على الوازع الديني، أدى بالجمهوريات الإيطالية إلى ضرب قرارات الكنيسة المانعة للتجارة مع المسلمين عرض الحائط.

- تعتبر فئة التجار من أهم عناصر المجتمع الإيطالي لدورها الفعال في ملأ خزينة الدولة بثروات طائلة.

- امتلكت الجمهوريات الإيطالية أسطولا تجاريا ضخما كان من أهم مقوماتها التجارية.

- توفّرت الجمهوريات الإيطالية على مجموعة من الأسواق المنظّمة بطريقة محكمة وكانت من أهم المقومات التجارية.

- تعددت التنظيمات التجارية في الجمهوريات الإيطالية لتشمل تلك الشركات التجارية بأنواعها المختلفة كالشركات العائلية والشركات البحرية.

- توفرت الجمهوريات الإيطالية على عدة أنواع من العملات الذهبية والفضية خاصة بعد القرن الثامن الهجري/الرابع عشر ميلادي، حيث تدفق عليها ذهب السودان، بعد نشاطها التجاري مع المغرب الأوسط.

- خلافا على بقية الدول المسيحية التي سعت إلى بسط الهيمنة السياسية وفرض الحضور التجاري فرضا على المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة، كانت الجمهوريات الإيطالية تحاول أن تتوصل بهدوء إلى أهدافها لا سيما التجارية مع الأطراف المغربية.

- اعتبرت القرصنة عامل تشويش قوي في العلاقات السياسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

- القرصنة الشرعية تكون عندما يتعلق الأمر برد الفعل الذي يحدث عند التعدي بغض النظر عن حجته في ذلك أكانت دينية أو إقتصادية، أما القرصنة اللاشرعية فهي ممارسة هذا النشاط بالرغم من توقيع الطرفين على معاهدة الهدنة والسلام.

- كانت أعمال القرصنة متمركزة في الناحية الشرقية للمغرب الأوسط أكثر من المناطق الغربية.

- مقارنة مع باقي الدول المسيحية، كان نشاط القرصنة بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية ضئيلا.

- جاءت فئة الأسرى كنتيجة حتمية للعلاقات اللاسلمية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية.

- كانت عملية افتداء الأسرى تتم من طرف المسلمين والمسيحيين على حد سواء، حيث كانت كل جهة تسعى جاهدة باستعمال عدة أساليب لفداء أسراها.

- من أهم الوظائف الدبلوماسية كانت مهام القنصل الذي كان له الحق في النظر في القضايا المدنية والجنائية بعد الإطلاع على المحاظر الخاصة برعاياه.

- السفير وجه آخر من أوجه العلاقات الدبلوماسية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية، وكان السفير يزود بوثائق تعرف بأوراق الإعتماد تصدر عن دار الإنشاء ويتم فيها التعريف بالسفير والغرض من سفارته، وكانت هذه الوثائق تكتب باللغة العربية.

- عمد الطرفان إلى السفارات والبعثات الدبلوماسية بينهما لتهيئة جو ملائم لتعزيز العلاقات التي امتزجت فيها الدبلوماسية بالتجارة وبمشاكل القرصنة.

- أبرمت العديد من المعاهدات بين الطرفين طيلة فترة الدراسة وقد جاء من خلال بنودها التأكيد على الأمن والحماية لجميع الرعايا والتجار الإيطاليين من طرف السلطات المغربية.

- مارست الجمهوريات الإيطالية التجارة مع المسلمين رغم معارضة الكنيسة، لأنهم كانوا مؤمنين بفكرة أن الحضارة تضاء بزيت التجارة.

- كان ظهور الأتراك كقوة في الحوض الشرقي للمتوسط من أقوى الدوافع التي جعلت الإيطاليين يوجهون أنظارهم وتجارتهم للحوض الغربي للمتوسط وبلاد المغرب خاصة.

- أبرمت الجمهوريات الإيطالية الثلاثة معاهدات تجارية مع المغرب الأوسط وقد تضمنت هذه المعاهدات على العموم العديد من المواد المتعلقة بالتجارة.

- لقد حصلت إحدى هذه الجمهوريات على امتيازات على حساب الأخرى في النشاط التجاري بالمغرب الأوسط حيث كانت للعلاقات السياسية وقع كبير على تمتع إحدى الجمهوريات دون غيرها من هذه الإمتيازات.

- نصت المعاهدات التجارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية على العديد من المسائل التنظيمية للنشاط التجاري بين المنطقتين مثل قضية المكوس المفروضة على السلع الواردة والمصدرة وأمور عديدة.

– وفرّت السلطات الحاكمة في المغرب الأوسط طيلة فترة الدراسة وخصّت التجار الإيطاليين بامتيازات كثيرة لتسهيل ممارسة نشاطهم التجاري، حيث وفّروا لهم المخازن للسلع، ومتطلبات وسائل النقل البحري، كما قامت بتشييد العديد من الفنادق لخدمة وإقامة التجار.

– لقد كانت العملة والموازين والمكاييل والمقاييس من أهم وسائل التنظيم والتعامل التجاري.

– قامت كل من الجمهوريات الإيطالية والمغرب الأوسط على حد سواء بسك عملات خاصة بها تنوعت مابين الذهبية والفضية.

– لم توحد العملات في المغرب الأوسط مع نظيراتها في بقية بلاد المغرب الإسلامي رغم التشابه الكبير بينها.

– لم توحد المكاييل أيضا والموازين في منطقة المغرب الأوسط حيث كانت مكاييل المنطقة الشرقية تختلف عن مكاييل المنطقة الغربية.

– عانت الجمهوريات الإيطالية من مشكلة الغش والتدليس في المكاييل لذلك عمدت نقاباتها التجارية على تحديد المكاييل والموازين داخل السوق حتى تحفظ حق البائع والمشتري.

– تمت المعاملات التجارية بين منطقتي الدراسة بشكلين أولهما نقدي، أي تتم المبايعة بالعملة وثانيها سلعي أو ما عرف بالمقايضة. وقد استعملت عدة أشكال وآليات للتعامل في هذين النوعين من التجارة.

– تمت المبادلات التجارية بتصدير وإيراد مجموعة من السلع من وإلى منطقتي الدراسة مع وضع أو فرض رسوم جمركية على هذه السلع على اختلافها.

– وسمت الحياة الإجتماعية بالمغرب الأوسط بالتميُز نظرا لتفاعل عناصر المجتمع مع سائر أقاليم الغرب الإسلامي من جهة ومع العديد من الأوروبيين من جهة أخرى.

– لعب الفندق دورا إجتماعيا ملحوظا في فترة الدراسة رغم اعتباره مؤسسة سياسية بسبب احتوائه على القنصل وحاشيته أو ما عرف بالمؤسسة القنصلية من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر مؤسسة تجارية بحكم أنه مخزن ومستودع لجميع السلع المجلوبة من الآفاق.

– تشابه الفندق في خصائصه مع عدة مؤسسات كانت معروفة في الفترة الوسيطية مثل البندكيون والخانات والقيسريات.

– وجدت الفنادق في مدن مختلفة من المغرب الأوسط، ورغم أن أكثرها كان في المناطق الساحلية إلا أن هذا لاينفي وجودها في المناطق الداخلية كتلمسان وقسنطينة.

– كانت الفنادق من أكثر التجهيزات والمشاريع المربحة وأكثرها جذبا للإستثمار سواء من طرف السلطة أو الرعية.

– توفرت على مستوى فنادق المغرب الأوسط كل المرافق والخدمات الضرورية لإقامة التجار حتى عدت أنموذج لمدينة مصغرة لما تحتويه من مؤسسات تخدم التجار المقيمين، وكأنهم في موطنهم الأصلي.

– يعتبر القنصل المشرف الرئيسي والأول عن مؤسسة الفندق، حيث كان لكل جمهورية إيطالية قنصلها الخاص بها والذي يمثلها ويشرف على إدارة شؤونها في الفندق المخصص لها.

– لم تكن إقامة التجار الإيطاليين مقتصرة على مؤسسة الفندق بل كانت لهم منازل خاصة بهم وأحيانا ملكا لهم، كما كان بإمكانهم كراء محلات ومنازل للإقامة في الأحياء الخاصة بالمسلمين والأمثلة عديدة في الدراسة.

– اختلفت مدة إقامة التجار الإيطاليين في المغرب الأوسط فمنهم من كان يمكث لأشهر ومنهم من كان يقيم لسنوات.

– لعب الفندق دورا إجتماعيا لما وفره من وسط حيوي يسمح بكافة النشاطات الإجتماعية وبممارستها من طرف التجار المقيمين على غرار الطقوس الدينية، أو الحياة اليومية من خدمات ومرافق، وممارسة نشاطاتهم الحرفية وغيرها من السلوكات الإجتماعية.

- كان هناك وجود للعنصر النسائي ولو أن المصادر سكتت عن ذكره إلا أن هناك بعض الإشارات الباهتة تدل على وجود النساء في مؤسسة الفندق.

- منحت السلطات الحاكمة العديد من التسهيلات انطلاقا من التسامح الديني الأمر الذي إلى اكتساب الرعية الإيطالية فرص عديدة للتعايش السلمي مع مجتمع المغرب الأوسط.

- إشكالية الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية مرتبطة بعدة مسائل أولها موقف الفقهاء من الهجرة إلى دار الكفر من جهة، ومن جهة ثانية اكتفاء المغاربة بدور الوسطاء التجاريين وتخليهم عن المجازفة فيما وراء البحار، ومن جهة ثالثة ربما كان هناك حضور معتبر لهم ولكن سكوت المصادر لا سيما المغربية هو الذي حجب عنا حقيقة الوضع.

- مشاركة المغاربة في العديد من أعياد ومناسبات الإيطاليين خلق جو من التلاقح الإجتتماعي بين المجتمعين.

- كانت اللغة العربية من أقوى المؤثرات الإجتماعية على الإيطاليين نظرا لمكانتها وأهميتها في المعاملات لا سيما التجارية الأمر الذي دفعهم إلى تعلمها وبذل مجهودات جبارة لأجل ذلك.

- تأثر الإيطاليون بالعديد من عادات وتقاليد مجتمع المغرب الأوسط كان واضحا خاصة فيما تعلق بمسألة اللباس وطريقة الأكل وحتى الإحتفال في مناسباتهم المختلفة.

- رغم كثرة ووفرة مناهل العلم والمعرفة في المغرب الأوسط والتي كان للإيطاليين الحظ الأوفر للنهل منها بسبب تواجدهم في المنطقة إلا أن المصادر لم تتحدث عن الأمر إلا بإشارات باهتة ويبقى عالم الرياضيات الإيطالي البيزي – ليوناردو فيبوناتشي – أقوى دليل على التأثير الفكري والعلمي من طرف المغرب الأوسط على الجمهوريات الإيطالية.

إن هذه الدراسة ورغم أنها – في رأينا – أعطت صورة عامة أو شاملة عن العلاقات الحضارية بين المغرب الأوسط والجمهوريات الإيطالية إلا أنها توحي إلى الكثير من المسائل التي يجب البحث

والتنقيب فيها بأكثر دقة والتي من خلالها يمكننا فتح حقل خصيب في مجال التاريخ الحضاري للمغرب الأوسط، ومن هذه المسائل:

- إشكالية الحضور المغربي في الجمهوريات الإيطالية

- الدور الحضاري للأسرى المغاربة في الضفة الشمالية – الجمهوريات الإيطالية –

- هل كانت اللغة العربية هي لغة التعامل أم خلقت لغة جديدة في ذلك الفضاء جمعت بين اللغتين العربية والإيطالية

- هل وجد أرشيف مغربي لمثل هذه العلاقات خاصة التجارية منها؟ وإن كان نعم فما مصيره؟

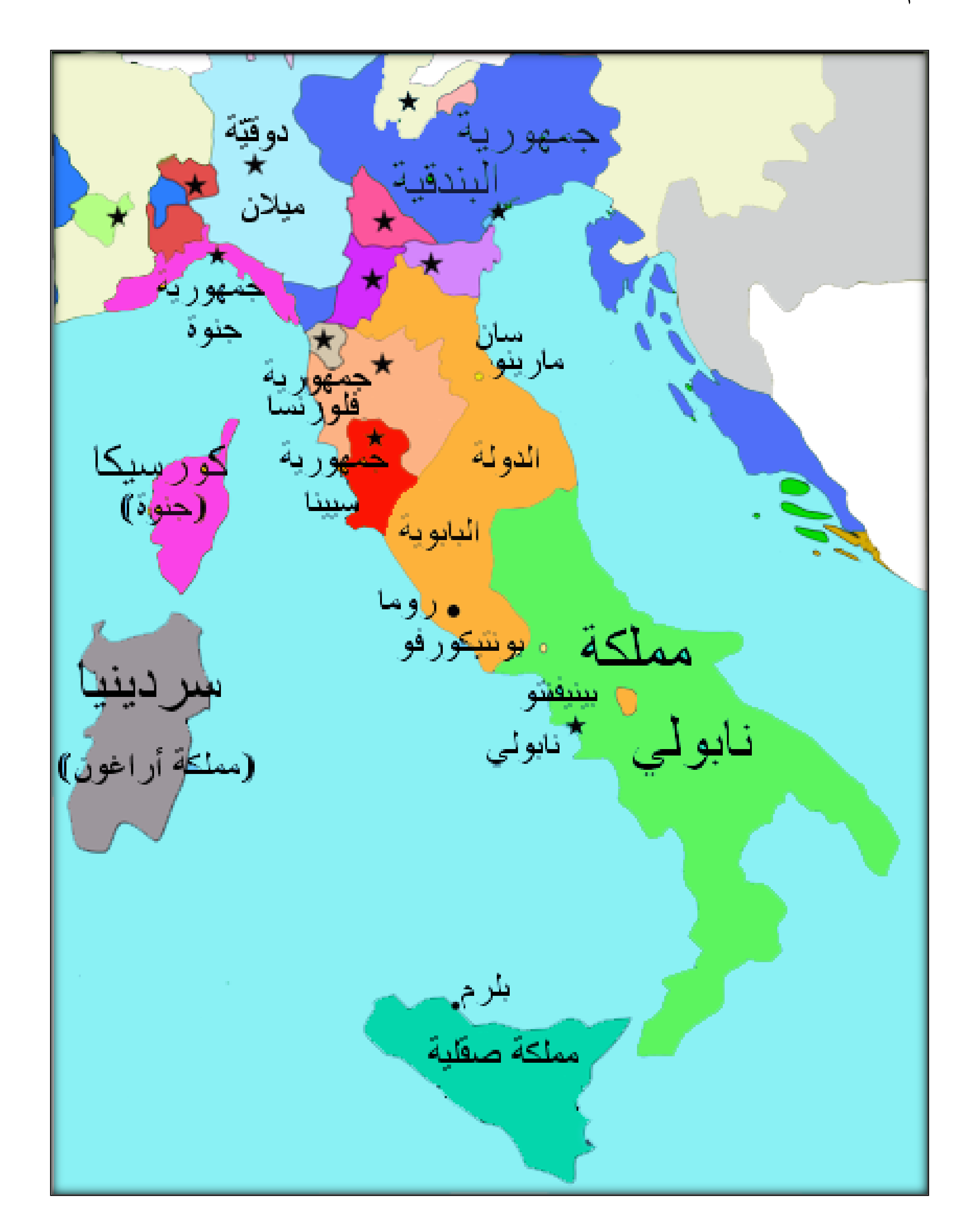
- هل التأثير الحضاري كان متبادل من خلال هذه الحضارات أم خص بصورة كبيرة الإيطاليين بحكم تواجدهم في أراضي المغرب الأوسط.

كانت هذه أبرز المسائل التي يمكن أن نعتبرها من خلال منبر هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العلمية للبحث والعمل عليها لتطعّم موضوعنا هذا وتكمّل نقائصه وتقوّم إعوجاجه.



الملاحق

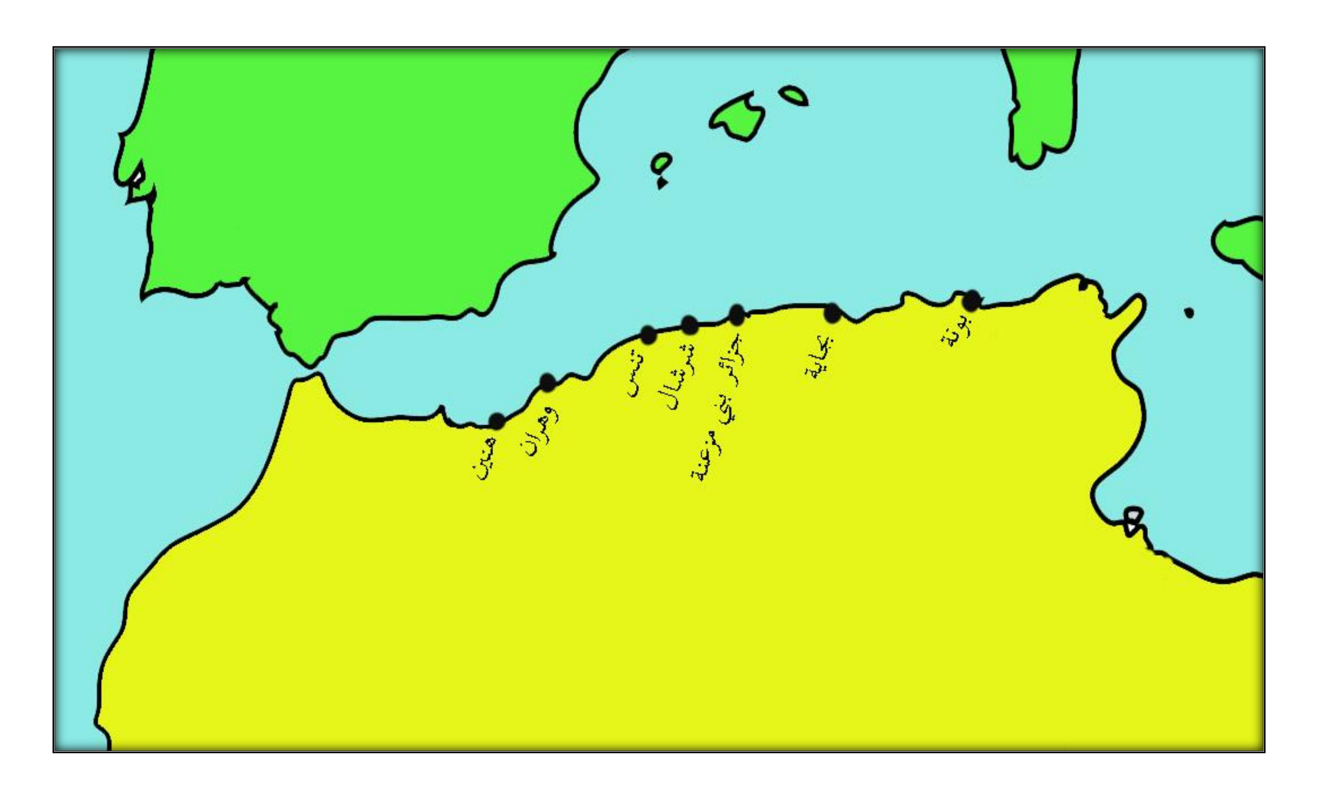
الملحق رقم: 01



خريطة مواقع الجمهوريات الإيطالية في أواخر القرن الخامس عشر

من إعداد الباحثة

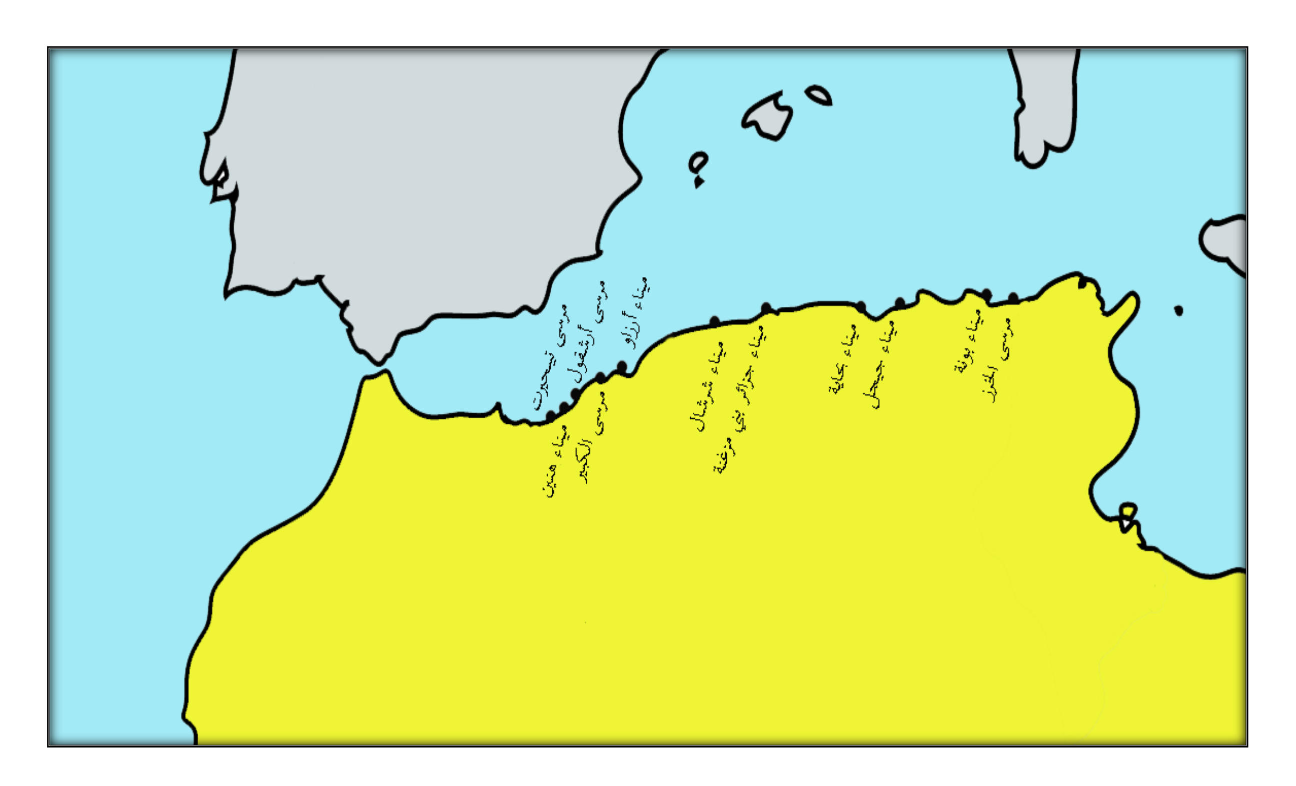
الملحق رقم: 02



خريطة أهم المدن الساحلية بالمغرب الأوسط

من إعداد الباحثة

الملحق رقم: 03



خريطة الموانئ و المراسي في المغرب الوسط خلال فترة الدراسة

من إعداد الباحثة

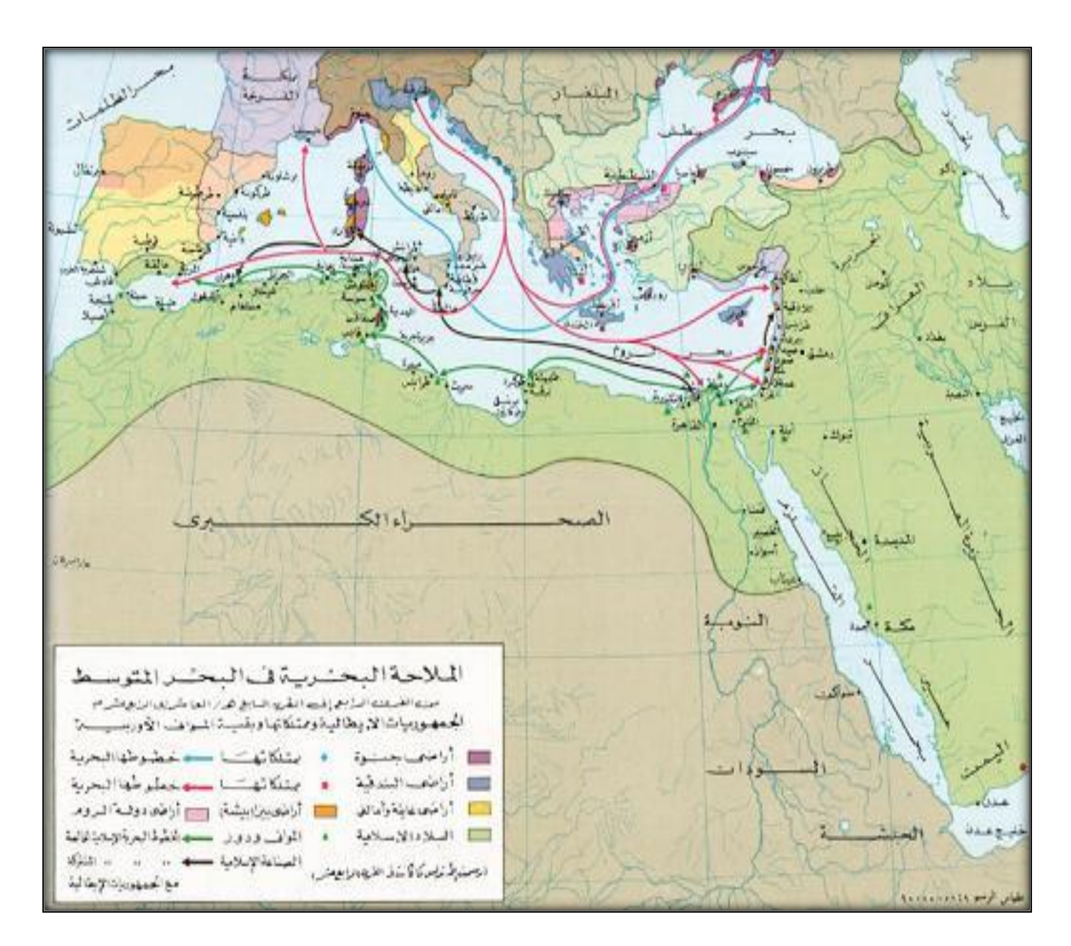
الملحق رقم: 04



خريطة تبرز العلاقات المبكرة بين ضفتي المتوسط[1]

1- http://explorethemed.com/SaracensAr.asp

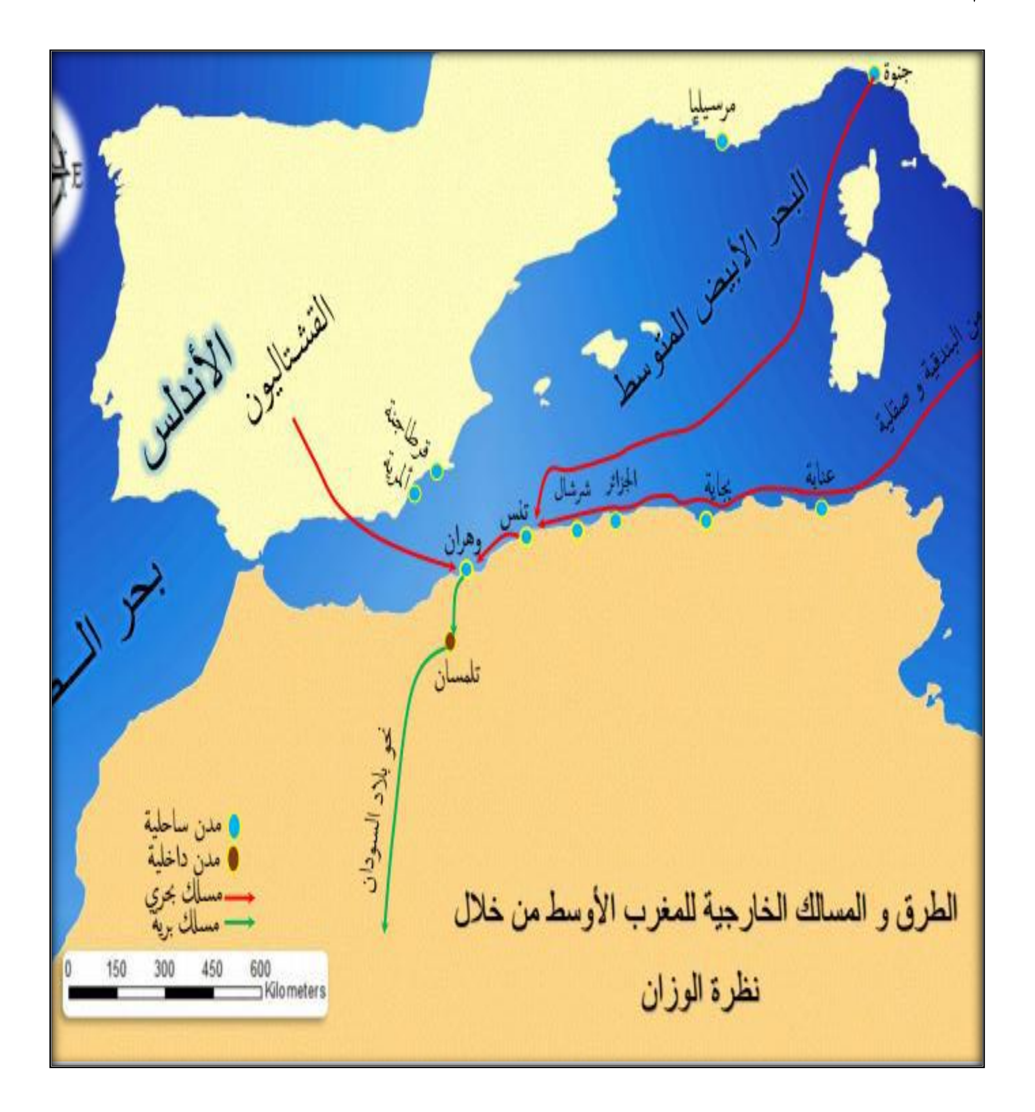
الملحق رقم: 05



خريطة توضح المسالك البحرية بين المغرب الأوسط و الجمهوريات الإيطالية[1]

[1] -حسين مؤنس،تاريخ المسلمين في البحر المتوسط الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1993.

الملحق رقم: 06



خريطة الطرق و المسالك الخارجية في المغرب الأوسط[1]

[1]– علي عشي، المرجع السابق، ص،338.

الملحق رقم: 07



خريطة توضح مسار السفن البندقية التي كانت تبحر من الإسكندرية إلى الموانئ المغربية ثم تعود إلى البندقية.[1]

[1] – سمير علي الخادم، المرجع السابق، ص، 553.

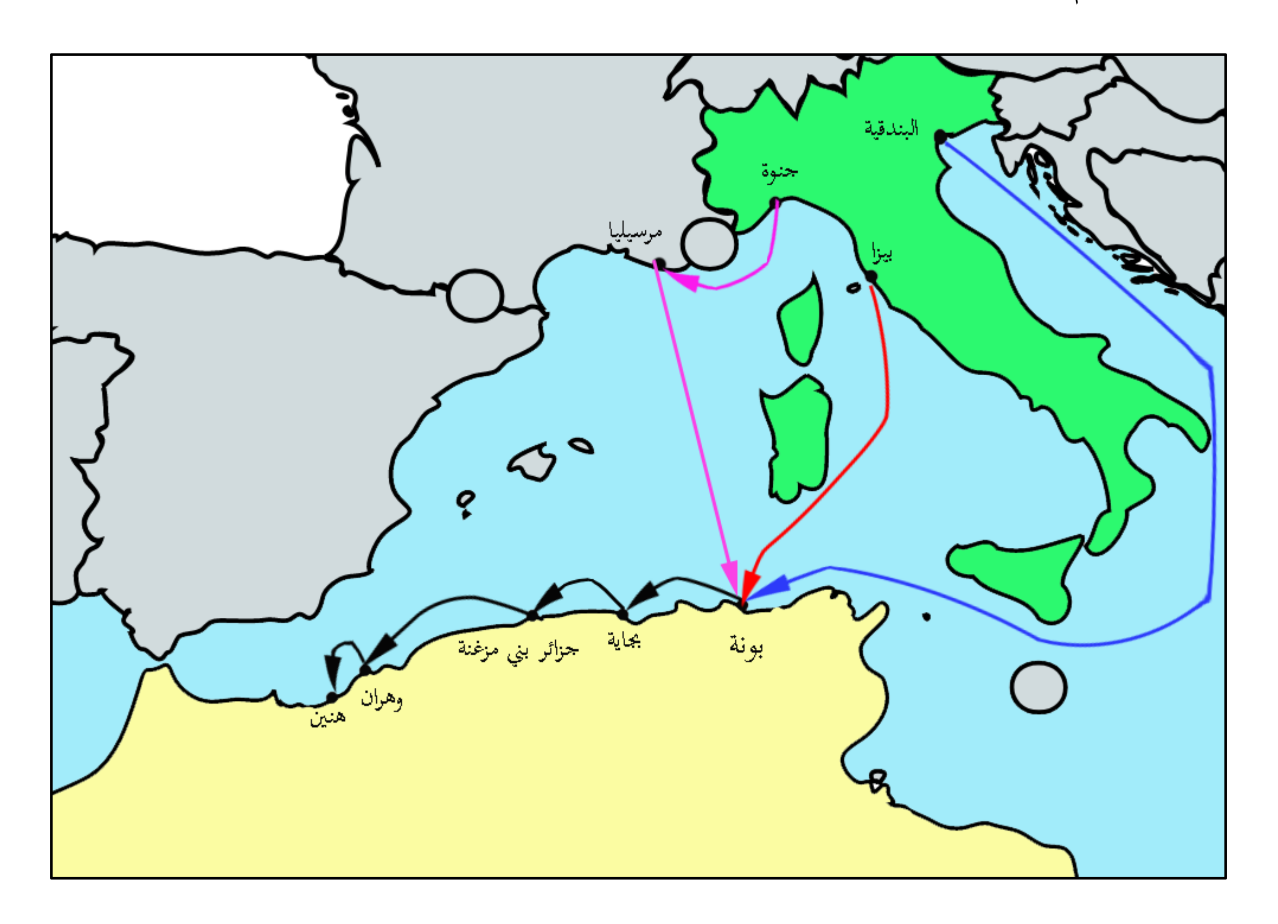
الملحق رقم:08



خريطة تمثل مواقع مختلف المدن الإيطالية المذكورة في الدراسة. [1]

[1]– لاروس أطلس بلدان العالم، المرجع السابق، ص، 224.

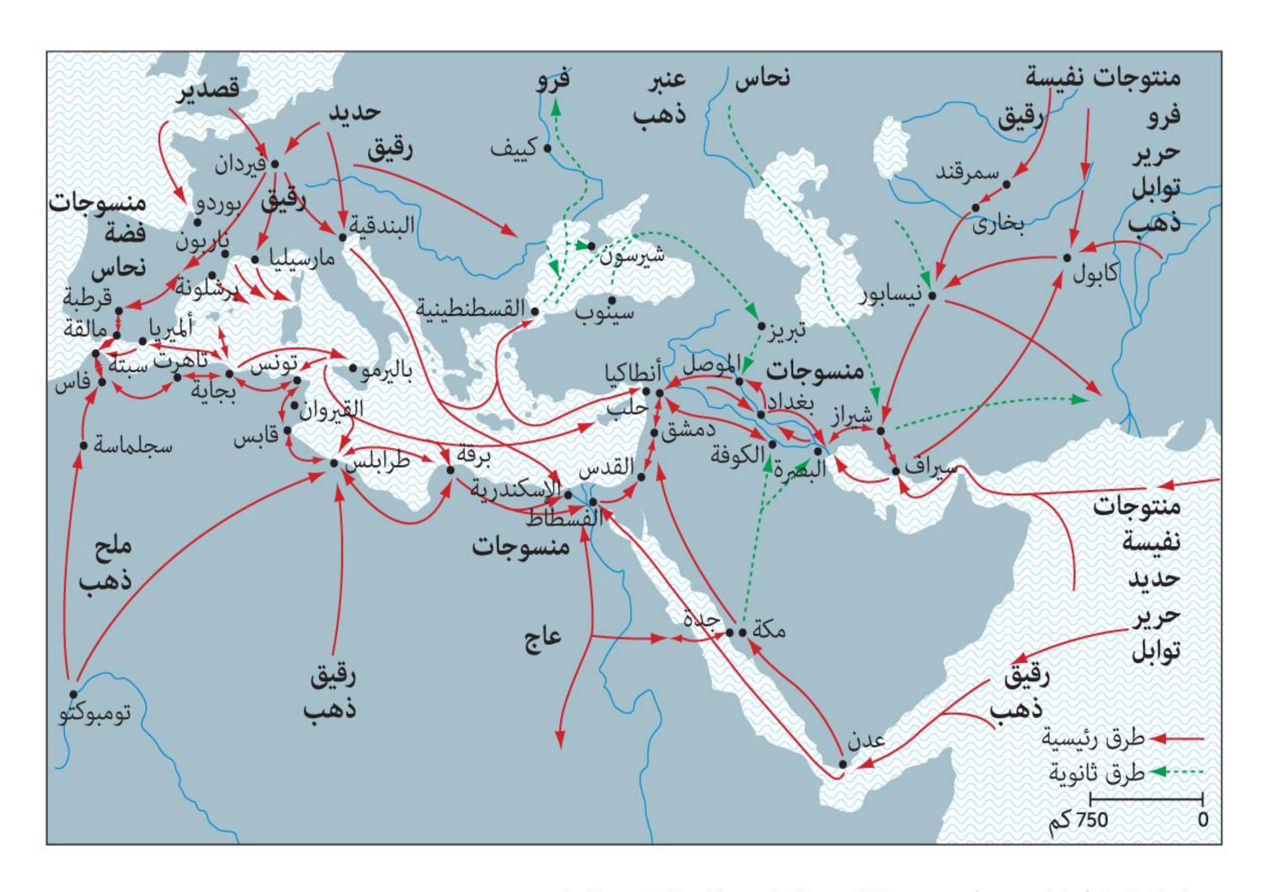
الملحق رقم:09



خريطة تبرز اتصال الجمهوريات الإيطالية بأشهر المدن الساحلية في المغرب الأوسط

من إعداد الباحثة

الملحق رقم:10



تجارة العالم المتوسطي من القرن الثامن إلى القرن التاسع

خريطة مواقع أهم المنتجات في منطقتي الدراسة[1]

1- http://farid-ouald-2017prof-histgeo.blogspot.com/2017/03/blog-post.html

الملحق رقم:11

دراسة إحصائية للشخصيات الإيطالية التي كانت في بلاد المغرب من خلال الدراسة:

الإسم	المهنة	السنة	مكان التواجد
Reymend Albert	سفير	704هـ / 1306م	تلمسان – الجزائر
Franco de Corniga	سفير	✔	بجاية
Paulo Grielli	سفير	✔	بجاية
Di Alberchis	سفير	556هـ/1161م	بلاد المغرب
Girardo	⯆	607هـ/1210م	⯆
Pierre delfino	⯆	629هـ/1231م	⯆
Castro Conard de	⯆	637هـ/1237م	⯆
Daront Visconti	⯆	14شوال 662هـ/1264م	⯆
Obison Adlar	⯆	671هـ/1272م	⯆
Michel Michilet	⯆	717هـ/1317م	⯆
Michilet	⯆	723هـ/1323م	⯆
Nicolat Lanvardocci	⯆	795هـ/1393م	⯆
Misso Jibo – Jack Ambriaco	⯆	683هـ/1284م	⯆
William Zerbino – Oberto Nicro	⯆	586هـ/1191م	⯆
Ramon Marcilli	⯆	697هـ/1298م	⯆
Pierre De Labarbi	⯆	9 أفريل 759هـ	⯆ ⯆

		1358م	
Lama D’oria – Enrico squarcifico	⊻	769هـ/13 أفريل 1272	⊻
Cocco Griffi	⊻	561هـ/1166م	⊻
Grimaldo	⊻	564هـ/1169م	⊻
Jack Vlarisio	⊻	794هـ/1392م	⊻
Jean Dondolo	⊻	669هـ/1271م	⊻
Loclito Piggnoli	⊻	686هـ/1287م	⊻ ⊻
Philp Guiliame	⊻	649هـ/1251م	⊻ ⊻
Jean Fajioli – Rainner Del beango	⊻	713هـ/1313م	⊻ ⊻ ⊻
Ghanier porcollini	⊻	754هـ/1353م	⊻
Spinora Zakarie	⊻	838هـ/1445م	⊻
Antoine Grimaldie	⊻	858هـ/1465م	⊻
Marc Caroco	⊻	721هـ/1305م	⊻
Berficcio Falirio	⊻	820هـ/1427م	⊻
Maffco De Pizaro	⊻	849هـ/1456م	⊻
Andri ابن ميشال	⊻	799هـ/1397م	⊻
Cibo Guillemino	⊻	648هـ/1250م	⊻
Gantil Grimaldi – Lutchivo De Bonavey	⊻	793هـ/1391م	⊻
Marie AndriDe	⊻	826هـ/1433م	⊻
Jak Yaliso	قنصل	890هـ / 1392م	⊻
Jean de Canale –	تاجر	825هـ / 1427م	⊻

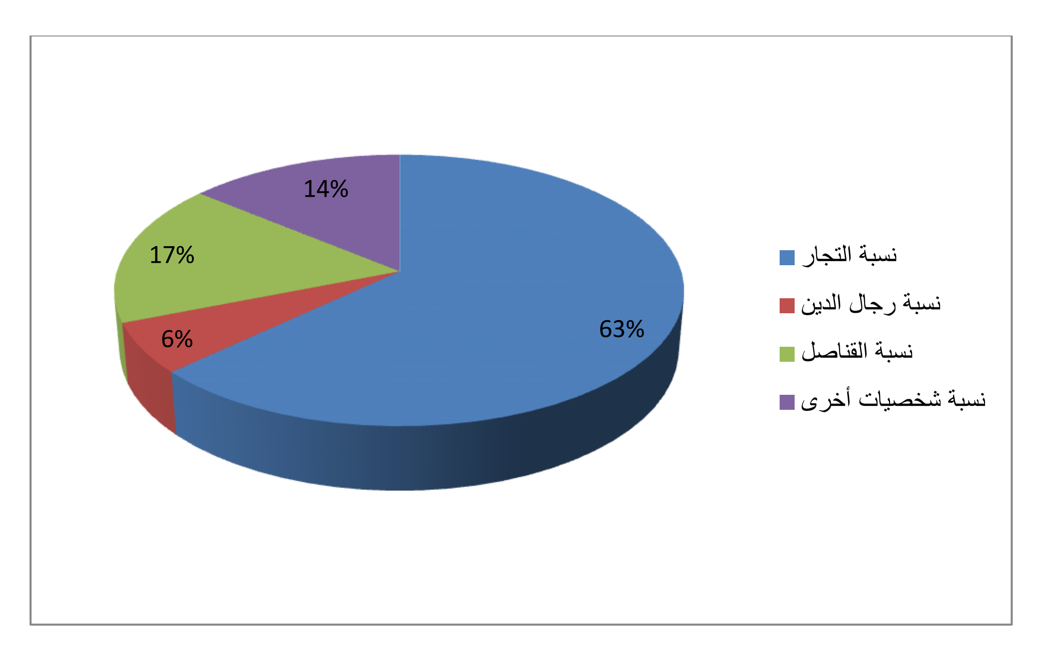
barthelemg degalea	سفير	824هـ/ 1426م	⭳
Ottbono de Albaerics –	سفير	559هـ / 1161م	⭳
Krimaldo	رجل الأعمال	567هـ / 1169م	⭳
lanfrac della turca	تاجر	608 هـ/1210م	⭳
– Enrico squarci fico	تاجر	670هـ / 1272م	⭳
Lamba– doria	تاجر	⭳	تلمسان
Jaffiro –	رجل دين	669هـ / 1271م	بجاية
Nicolo	رجل دين	✔	بجاية
Giacomino	رجل الدين	✔	بجاية
Gattolusio	تاجر	✔	✔
Nicola Trivisao	قنصل	✔	بلاد المغرب
jean de canalè	تاجر	✔	⭳
GiovaniScriba	موثق و تاجر	✔	⭳
Scriba De Marcoto	موثق و تاجر	✔	⭳
Gughielmo Cassinesse –	موثق و تاجر	✔	⭳
Lanfranco –	موثق و تاجر	✔	⭳
Bonvillano	موثق و تاجر	✔	⭳
Malefante	تاجر	✔	⭳
Dominigo Capello	تاجر	✔	وهران
Gandulfino Quarto	تاجر	✔	بلاد المغرب
Baldovino	تاجر	✔	⭳
Prezario Parastrello	تاجر	✔	بجاية
Tommas Capite agnile	تاجر	✔	بجاية
Petrino lecavello	تاجر	✔	بجاية
Gandulfino de Quarto	تاجر	✔	بجاية

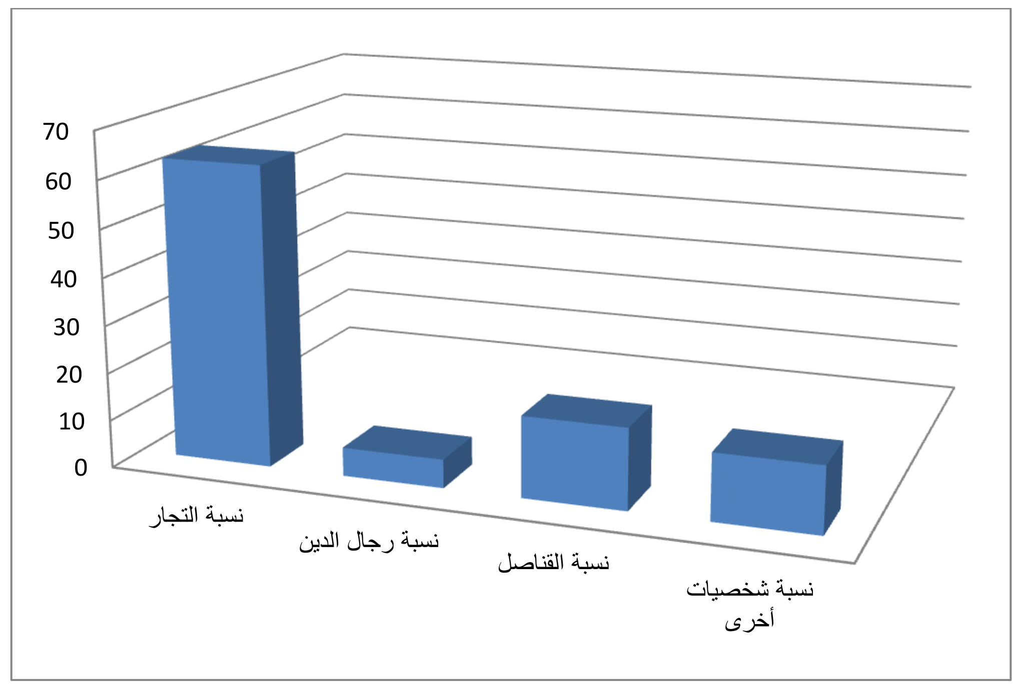
Nicoloso Nepitella	تاجر	✔	بلاد المغرب
Opiso di Castelo	تاجر	✔	بجاية
Guglielmo Cirada	تاجر	✔	بجاية
Grazalo Patrio	تاجر	✔	بجاية
Enrico Ceba	تاجر	✔	بجاية
GiovanniGattiluxio		✔	بجاية
Bonanaino Ferrario	تاجر	✔	بجاية
Bernardo Lercario	رجل أعمال	✔	بلاد المغرب
Clemente Cicero	رجل أعمال	✔	بلاد المغرب
Cherardo de Longis	طبيب	✔	⤓
Alamanda	زوجة تاجر	✔	⤓
Agnellus	رجل دين	✔	⤓
Lupus	رجل دين	✔	⤓
Zibaldon di Canal	تاجر	✔	⤓
Pierodi Pagnuzo	مترجم	✔	⤓
Urbano de Derniso	تاجر	✔	⤓
Leonardo Fibonacci	عالم رياضيات	✔	بجاية
والد ليوناردو فيبوناتشي	تاجر	✔	بجاية

و مع الأخذ في الإعتبار أن جل السفراء كانوا تجارا فستكون نسب الشخصيات الإيطالية التي تواجدت على أرض المغرب كالتالي:

نسبة التجار	نسبة رجال الدين	نسبة القناصل	نسبة شخصيات أخرى متعددة
% 63	% 6	%1 7	% 14







تحليل الدراسة الإحصائية

إن تحليل هذه النسب يخلص إلى نتيجة واضحة و هي أن جل الرعية الإيطالية التي تواجدت على أرض المغرب الأوسط كانت من فئة التجار ، إلا أن هذا لاينفي و جود شخصيات أخرى كرجال الدين و القناصل الممثلين للدبلوماسية و رجال السياسة إضافة إلى مجموعة من الموثقين و المترجمين و حتى الأطباء و رجال العلم، إضافة إلى و جود العنصر النسوي و لو بنسب ضئيلة جدا.

الملحق رقم:12

جدول يمثل المصطلحات الإيطالية الواردة في الدراسة

المصطلح باللغة الإيطالية	معناه في اللغة العربية
Fondaco	الفندق
Sabir	لهجة لغات مختلفة
Fondachi	صاحب الفندق
Frein Spirituel	الحصار الروحي
Chencellerie	ديوان كنسي
Bigollo	المتجول
Liber	كتاب
Abaci	الحساب
Mare nostres	بحرنا نحن
Marimare repubbliche	الجهوريات الإيطالية
Venice	البندقية
Genoua	جنوة
podesta	البودستا
Frates pontis	إخوان الجسر
Coastal navigation	الملاحة الساحلية
Costaggiar	الملاحة
Arti di navigare	فن الملاحة
Gilds	النقابة المهنية
Mercatores	رجال السوق

السفن المستديرة	Round Ships
السفن الطويلة	Galley
السفن الشراعية	NAVIS
الشواني الكبيرة	grea galley
الشواني البطيئة	Cog grea galley
الشركة	Partenership
الشركة العائلية	Family Partnership
عقود الزمالة	Colleganza
عقود	Commenda
مقيم	Stans
متنقل	Tactati*r*
العقود البحرية	Societas Mari*s*
عقود الرفقة	Compagnia
النقود الفضية الكبيرة	Large Silver Penny
الدوكات	Ducat
الودائع النقدية	Deposits
الحوالة	Cambiale
الميزان التجاري	Bilancio
قذارة الوثنيين	sporcizia dei pagani
الغدر	perfédia
الثالوثيين	Trinitaires
الهيئة المتحدة	compana communis
مراقبة القناصل	Sindicatus
الأمان	Safijoirda
المرابطين	Marabotino

Masmodino	الموحدين
Tarin	عملة ذهبية إيطالية
Grosso	عملة فضية إيطالية
Quartarolo	عملة فضية إيطالية
Ducat Grosse	عملة فضية بندقية
Zecchino	عملة ذهبية بندقية
Genovino	عملة ذهبية جنوية
Florino	عملة ذهبية فلورنسية
salme	وحدة وزن الحبوب الإيطالية
commine	وحدة إيطالية أخرى لوزن الحبوب
falaca	وحدة ثالثة في إيطاليا لوزن الحبوب
canna	وحدة قياس القماش الإيطالية
palmus	وحدة قياس استعملت لتشييد السفن
gubitus	وحدة قياس إيطالية
passo	وحدة إيطالية لقياس الأطوال
botta	وحدة لكيل السوائل إيطالية
picho	وحدة كيل بندقية
tonello	وحد إيطالية لكيل الخمور
barile	وحدة إيطالية لكيل الزيوت
Balla	وحدة إيطالية لوزن الملابس
societa maris	الشركة البحرية
Accomendacines	القراض
Decima	ضريبة العشر
Sardo et Verdo	الصادر و الوارد
Medium	ضريبة الصادرات

Drogomat	المترجم
Rachaxii	الحمّال داخل المرسى
Bastaxii	الحمال من المرسى إلى ديوان البحر
L'alun	الشًب
L'indigo	النيلة
risma	الرزمة
zimin	سمين
zibibo	الزبيب
zerbino	زربية
Zorro	الصرة
ragazzo	الرقاص
magazzino	المخزن
ammiraglio	الولد
Kermes	القرمزي
Aurus Tibri	تبر الذهب
Panne	المصنوعات النسيجية
Bordo	أقمشة ذات اللونين
Rubus	الربع
Rotulos	الرطل
Garabus	الغراب
Tarida	الطريدة
Butana	البطانة
Gamara	الخمار
Giporus	الجب
Cafesso	القفيز

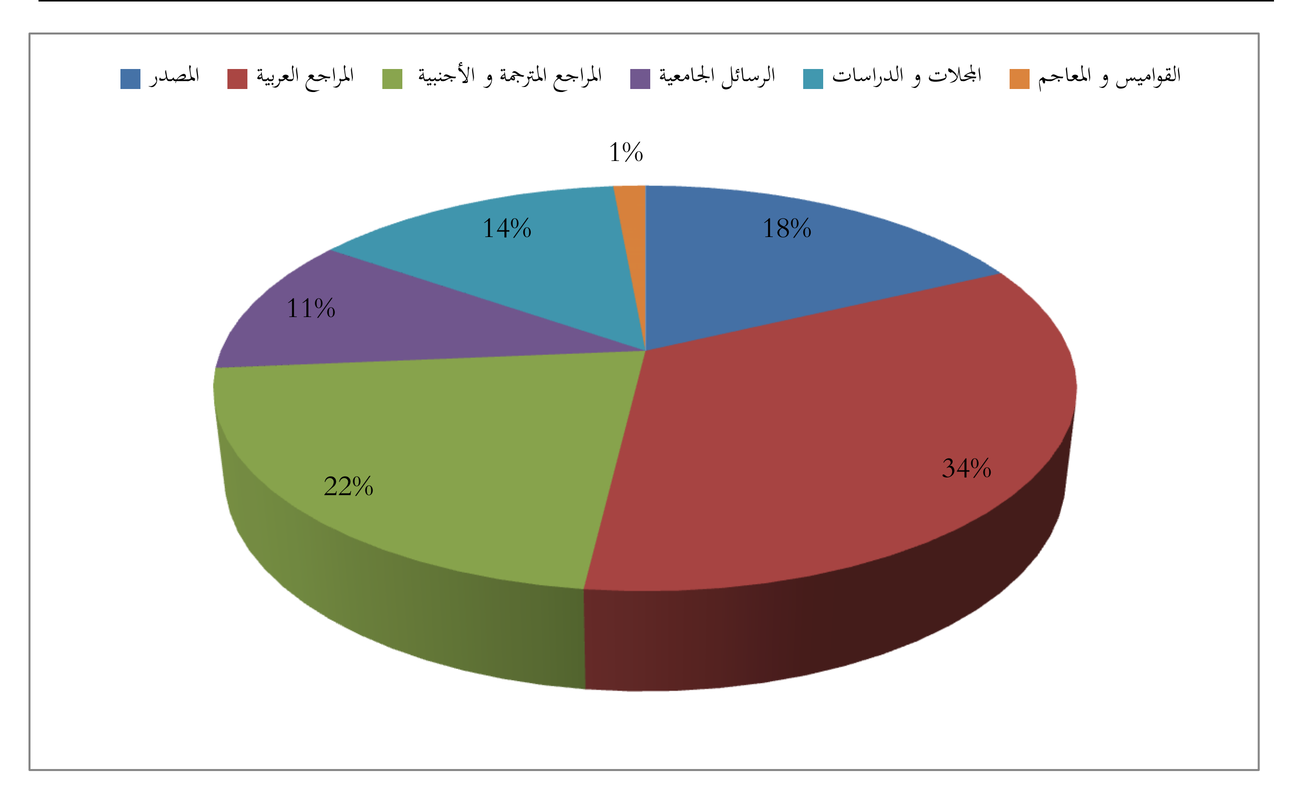
القبالة	**Cablla**
كبابة	**Cubeba**
القاضي	**Arcadi**
ترافق	**Trafic**
القائد	**Alcaitus**
الترجمان	**Turcimanus**
الطرجة	**Tare**
قماش من القنب	**Canabacium**
قماش من القطن	**Bonbaxilis**
قماش أزرق	**Azurite**
قماش أبيض	**Blancheti**
قماش غير ملون	**Acoloratus**
المعونة	**maonaأوMahona**
الحلقة	**Calega**
البراءة	**arbaraأوAlbara**
دار الصناعة	**Darsena**
الديوان أو حلقة السلطان	**Curia**
أوقية إيطالية	**Once**
المشرف على الديوان	**Mushrif dominus dogane**
قائد ديوان البحر	**Alcia de la duana**
بطاقة الوصية	**Carta testimonial**
المزاد العلني	**Galiga**
السجلات العدلية	**Scribania**
بالمجان وبدون الإستفادة من الربح	**Gratis et sime quartolucri**
رجل شاب حمال	**Ragazzo**

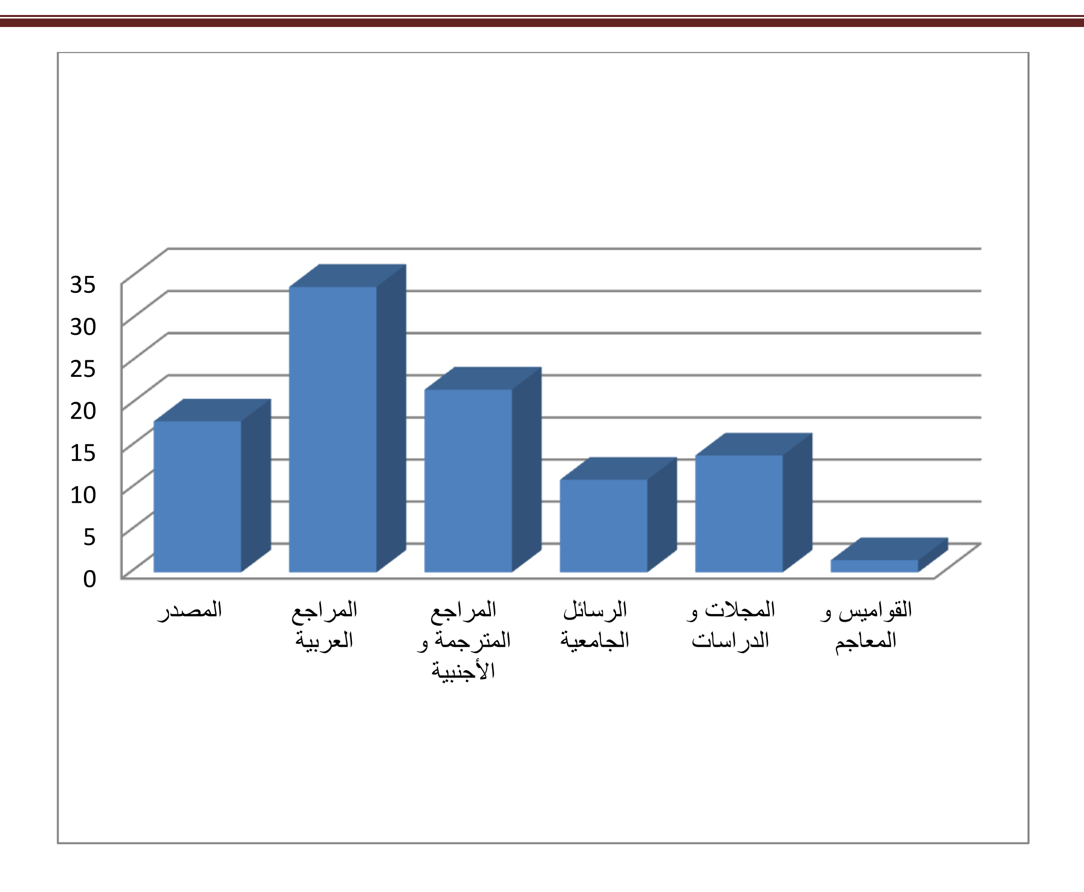
Giambattista pellegrin	رقاص أو رجل البريد بمعنى حمال
Fedo	نوع من الضرائب الإيطالية

الملحق رقم: 13

دراسة إحصائية عن المادة العلمية الخاصة بالدراسة

نوع المادة العلمية	عددها	نسبتها
المصادر	62 مصدر	%17.97
المراجع العربية	117 مرجع عربي	%33.91
المراجع المترجمة و الأجنبية	75 مرجع	%21.73
الرسائل الجامعية	38 رسالة أكاديمية	%11.01
المجلات و الدراسات	48 مقال	%13.91
القواميس و المعاجم	5	%1.44
المجموع	345	%100





تحليل الدراسة الإحصائية

إن مثل هذه الدراسات، أقصد العلاقات بين ضفتي المتوسط أو بالأحرى بين العالم المسيحي و المغرب الإسلامي في العصور الوسطى تختلف عن الدراسات الأخرى من حيث المادة التاريخية المصدرية. فعلى عكس الدراسات الأخرى التي يكون اعتمادها شبه كلي على المصادر بكل أنواعها الإخبارية و الجغرافية و كتب التراجم و كتب النوازل الفقهية و غيرها فإن هذه الدراسة كان اعتمادها أكثر على المراجع العربية التي اعتمدت في الأصل على المراجع الأجنبية على اختلافها من مصادر و وثائق و دراسات حديثة و غيرها. إضافة إلى اعتماد الدراسة على المراجع الأجنبية لا سيما الدراسات الحديثة. و في هذا الأمر إشارة إلى أن الولوج إلى مجال هذا النوع من الدراسات الحضارية بين العالم المسيحي و المغرب الإسلامي، أو ما هو معروف بتاريخ البحر المتوسط و ما كان يحدث على ضفتيه في العصور الوسطى لا يزال حكرا على الغرب بينما هناك تقصير واضح من طرف الدراسات الإسلامية عامة و المغربية خاصة.

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

البيبليوغرافيا

- **المصادر**

1-ابن ابي دينار أبو عبد الله محمد، المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، تحقيق محمد شمام، المكتبة العتيقة، تونس، 1967، دط.

2-ابن أبي زرع أبو الحسن بن عبد الله الفاسي، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، الرباط، 1972.

3- ابن الأثير عز الدين، اللباب في تهذيب الانساب، مكتبة المثنى، بغداد، دط، دت، ج 3. 4-ابن جبير أبو الحسن محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، دار النهضة للنشر، الجزائر، 2001، دط.

5-ابن الخطيب لسان الدين ، تاريخ المغرب العربي في العصر الوسيط – القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام -، تحقيق، أحمد مختار العبادي، محمد ابراهيم الكتاني، نشر وتوزيع، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1964،دط.

6-ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 1974.

7-ابن بطوطة أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد، تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار،تحقيق عبد الهادي التازي، مطبوعة الأكاديمية المغربية، 1997، دط.

8-ابن بلكين عبد الله ، مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، القاهرة، دت، دط.
9-ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، 1962، دط، ج، 1.

10-ابن حمديس، ديوان بن حمديس، ضبطه وعنون قصائده وعلَق عليها، يوسف عيد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005.

11-ابن خلدون عبد الرحمان ، تاريخ ابن خلدون المسمىَ ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،1432،1431هـ،2010.
ابن خلدون يحيى، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، طبع بمطبعة بيير فونطانا الشرفية في الجزائر، 1221هـ، 1903.

12-ابن خلدون عبد الرحمان ، مقدمة ابن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس، خليل شحادة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1432-2010، دط.
13-ابن رشد، المقدمات الممهدات، تحقيق، محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1980، الطبعة الأولى، ج، 2.
14-ابن رضوان المالقي، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي، سامي النشار، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1984، الطبعة الأولى.
15-ابن سعيد المغربي ابو الحسن علي، كتاب الجغرافيا، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه، اسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1970، الطبعة الأولى.
16-ابن صاحب الصلاة، عبد الملك، المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 1987 الطبعة الثالثة.

17-ابن عبدون رسالة في الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال ضمن رسائل أندلسية في الحسبة والمحتسب، مطبعة المعهد الفرنسي، 1855.
18-ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة، ج.س.كولان، إ. ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1983.

19- ابن قنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد الخطيب، الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تقديم وتحقيق، محمد الشادلي، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، دط، 1968.

20-ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، تحقيق، عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1435هـ /2014م ، الطبعة الأولى.

21-أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم، الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيق، حسين مؤنس، مطبعة معهد الدراسات الإسلامية ، مدريد، 1378، دط، مج، 6.

22-أبو الفدا، عماد الدين اسماعيل بن محمد بن عمر، تقويم البلدان، تحقيق، رينود، ماك كوكين ديسلان، دار صادر بيروت، طبعة باريس،1850،

23-أبو حمو موسى الزياني، واسطة السلوك في سياسة الملوك، تحقيق وتعليق محمود بترعة، دار النعمان للطباعة والنشر، دار الشيماء، الجزائر، 2012، دط.

24-الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ، 2010م، المجلد1-2.

25-الإشبيلي بكر بن ابراهيم ، التيسير في صناعة التسفير، عبد الله كنون، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، 1959.

26- الأندلسي ابن عبد ربه ، العقد الفريد، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت.

27-الأيلاني صالح عبد الحليم، مفاخر البربر، دراسة وتحقيق، عبد القادر بوباية، مؤسسة البلاغ للنشر والدراسات والبحوث، الجزائر، طبعة خاصة، 2013م.

28-البرزلي أبو القاسم بن محمد البلوي، جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام (فتاوى البرزلي)، تحقيق، محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002، الطبعة الأولى، ج، 4.

29-البكري أبو عبيد الله، المسالك والممالك، الجزء الخاص ببلاد المغرب، دراسةو تحقيق، زينب الهكاري، تقديم أحمد العزاوي، مطبعة، الرباط نت، 2012، دط.

30-البيروني أبو الريحان محمد بن أحمد الخوارزمي، الأثار عن القرون الخالية، دار صادر، بيروت، لبنان، 1992، دط.

31-التنبوكتي أحمد بابا ، نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1989، الطبعة الثانية.
32-ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب، اعتنى بتحقيقه ودراسته الفنية واللغوية والتاريخية ، إ . ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، 1900.

33-الجزيري علي بن يحي، المقصد المحمود في تلخيص العقود، تحقيق، اسونثيون فريرس، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي، دت، دط.

34-الحميري محمد عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار، معجم جغرافي، حققه، إحسان عباس، مكتبة لبنان، 1975، الطبعة الأولى 1975.
35-الزبيدي محب الدين محمد، تاج العروس في جواهر القاموس، تحقيق علي بشيري، دار الفكر، بيروت، 1994،ج، 14.
36-الزركشي أبو عبد الله محمد بن ابراهيم، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تحقيق محمد ماضور،المكتبة العتيقة، تونس،الطبعة الثانية، 1966.

37- الزمخشري أبو القاسم ، أساس البلاغة، تحقيق، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى، ج1.

38-الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، كتاب الجغرافية، اعتنى بتحقيقه، محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، الإسكندرية، دط، دت.
39-العزفي أبو العباس أحمد السبتي، إثبات ما ليس به بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والمد، نشر المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999، دط.
40-العقباني محمد بن أحمد القاسم، تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر، حققه ونشره، علي الشنوفي في مجلة، Bulltin d'etudes orietales العدد 19، 1965، 1966، دط.
41-العمري ابن فضل الله، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق، كامل سلمان الجبوري، مهدي النجم،دار الكنب العلمية، بيروت، لبنان، 2010،الطبعة الأولى.

42-الغبريني أبو العباس أحمد بن أحمد، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، حققه وعلَق علبه، عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت،1979، الطبعة الثانية.

43-القاضي النعمان أبو حنيفة النعمان بن محمد بن منصور، افتتاح الدعوة، تحقيق، فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، الطبعة الثانية.

44-القاضي عياض وولده محمد، مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، تحقيق، محمد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1997، الطبعة الثانية.

45-القزويني زكرياء بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.

46-القلصادي، الرحلة المسماة تمهيد الطالب ومنتهى الراغب إلى أعلى المنازل والمناقب، دراسة وتحقيق، محمد أبو الأجفان، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1978.

47-القلقشندي أحمد أبو العباس، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية بالقاهرة، 1333، 1915، ج، 5.

48-كاربخال مارمول، إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي، محمد زينر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 1404، 1988،ثلاثة أجزاء.

49-كافارو، حوليات كافارو 1099-1163 عن الحروب الصليبية الأولى وأحداث جمهورية جنوة، ترجمة، منصور مستريح ، القاهرة، 2005، دط.

50-المازري أبو عبد الله محمد، فتاوى المازري، تحقيق، الطاهر المعموري،مركز الدراسات الإسلامية بالقيروان، الدار التونسية للنشر، تونس، 1994، دط.

51-الماوردي، نصيحة الملوك، تحقيق محمد خضير،مكتبة الفلاح، الكويت، 1983، الطبعة الأولى.

52-مجهول، الإستبصار في عجائب الأمصار، نشر وتعليق، سعد زغلول عبد الحميد، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1985.
53-مجهول، تلخيص القول في الأكيال والأوزان والنصب الشرعية وتثبيت مقاديرها من أقوال العلماء المعتنين بتحقيق ذلك، نشر، محمد الشريف، مجلة التاريخ العربي، العدد، 11، 1999م.

54-المراكشي أبو محمد عبد الواحد بن علي ، وثائق المرابطين والموحدين، تحقيق، حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، 1997، الطبعة الأولى.

55-المراكشي أبو محمد عبد الواحد بن علي، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، شرحه واعتنى به، صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1426، 2006، الطبعة الأولى.
56-المقدسي شهاب الدين عبد الرحمان بن اسماعيل، كتاب الروضتين في أخبار الدولتين، مطبعة وادي النيل، القاهرة 1287، ج، 1.

57-المقري أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه، إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1388، 1968، دط.

58-المقريزي ،البيان والإعراب عما بأرض مصر من الأعراب مع دراسة في تاريخ العروبة في واد النيل، تحقيق، عبد المجيد عابدين، دار النشر، القاهرة،1961.

59-القزويني زكرياء بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.

60-الوزان الفاسي الحسن بن محمد ، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1983، الطبعة الثانية.
61-الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي، نشر وزارة الأوقاف والشوؤن الإسلامية للمملكة المغربية، 1401هـ-1981م، دط.

62-ياقوت الحموي شهاب الدين أبو عبد الله، معجم البلدان، دار صادر بيروت، 1397هـ، 1988م، ج، 1.

المراجع العربية

63-العربي اسماعيل، دولة بني زيري ملوك غرناطة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، دط.

64-أباظة فاروق عثمان، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية،2003، د ط.

65-ابراهيم عبد العزيز عبد الغني، محاضرات في تاريخ أوروبا الحديث، (عصر النهضة)، منشورات ألفا، 1999، دط.

66-أبو الأنوار زينب، أسواق وتجار أوروبا في العصور الوسطى، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، .2013

67-أبو صوة محمود أحمد، دراسات في تاريخ البحر الأبيض المتوسط في العصر الوسيط، منشورات، ELGA، دط، 2000، ص،ص، 18-19.

68-أحمد إيمان محمود، الحياة الثقافية والعلمية في الدولة البيزنطية في الفترة من (867 – 1056)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2013، الطبعة الأولى.

69-أحمد عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، نقله إلى العربية وقدم له مع إضافة حواش وتعليقات مناسبة، أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، 1980.

70-اسماعيل العربي، دولة بني زيري ملوك غرناطة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، دط.

71- إيمان محمود أحمد، الحياة الثقافية والعلمية في الدولة البيزنطية في الفترة من (867 – 1056)، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2013، الطبعة الأولى.

72-بلعربي خالد، الدولة الزيانية في عهد يغمراسن (633-681هـ الموافق 1235-1282م) – دراسة تاريخية وحضارية، دار المعبة، الطبعة الأولى.

73-بلهواري فاطمة، التكامل الإقتصادي والمبادلات التجارية بين المدن المغاربية خلال العصر الوسيط، منشورات الزمن، الرباط، 2010، دط.

74-البركة محمد، الدولة المرابطية ملامح نظام الكتابة الديوانية، افريقيا الشرق، 2008، دط.

75-بعيزيق صالح، بجاية في العهد الحفصي – دراسة إقتصادية وإجتماعية-، منشورات كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بتونس، 2006.

76-البلتاجي صابر عبد المنعم محمد علي، النشاط التجاري البحري للمغرب الأدنى، (من القرن 5-7ه / 11- 13م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2016، ص، ص، 144-145.

77- باشا نجاة ، التجارة في المغربالإسلامي من القرن الرابع إلى القرن الثامن الهجري، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1976، دط.

78-بلوط عمر، فنادق مدينة تلمسان، دراسة أثرية، مؤسسة الضحى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، الطبعة الأولى.

79-بلغيث محمد الأمين ، نظرات في تاريخ الغرب الإسلامي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1428ه، 2007.

80-بوريبة رشيد، الدولة الحمادية تاريخها وحضارتها، ديوان المطبوعات الجامعبة، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر، 1977، 1397، دط.

81-بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2009، دط.

82-بوعمامة فاطمة، اليهود في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين الموافق ل14 – 15 ميلادي، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،1432ه – 2011م.

83-بومهلة تواتي، بجاية حاضرة البحر ونادرة الدهر، المراجعة، أحسن بومالي، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2010.

84-التازي عبد الهادي ، التاريخ الدبلوماسي للمغرب من أقدم العصور إلى اليوم، عهد بني مرين والوطاسيين، الهيئة العامة، مكتبة الإسكندرية، دط، 1408، 1988، المجلدين السادس والسابع.

85-التازي عبد الهادي، الوسيط في التاريخ الدولي للمغرب، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1422 – 2001، الجزء الأول.

86-الجعماطي عبد السلام ، دراسات في تاريخ الملاحة وعلوم البحار بالغرب الإسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2012م-1433هـ، الطبعة الأولى.

87-الجعماطي عبد السلام ، دراسة في تاريخ الملاحة البحرية وعلوم البحر بالغرب الإسلامي، دار الكب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة الاولى، 1433هـ2012م. توقيف مزاري، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهد الموحدين والمرابطين، سور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، الجزء الأول.

88-الجنحاني الحبيب، المغرب الإسلامي، الحياة الإقتصادية والإجتماعية، في القرن 3-4هـ / 9-10م، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978.

89-الجيلالي عبد الرحمان بن محمد، تاريخ الجزائر العام، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، دط.

90-الجيلالي عبد الرحمن بن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، 1400هـ / 1986.

91-الجيوسي سلمى خضراء، الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، الطبعة الأولى، مج، 2.

92-حاطوم نور الدين ، تاريخ العصر الوسيط في أوروبا، دار الفكر الجديد، دمشق،1967، د ط.

93-حاطوم نور الدين، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار *الفكر ، دمشق، 1405 هـ1985م*،

94-حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الإقتصادية والثقافية، دار الحضارة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ج، 2 .

95-حسن علي حسن، الحضارة الاسلامية في المغرب والأندلس، " عصر المرابطين والموحدين " مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى، 1980.

96-حسين ممدوح، الحروب الصليبية في شمال إفريقية وأثرها الحضاري، سنة، 668- 796 هجرية، 1270- 1390ميلادية، دار عمار للنشر، عمان، 1419هـ، 1998، الطبعة الأولى.
97- حناوي محمد، البحر المتوسط بين الإسلام والمسيحية، مطابع الرباط نت، الطبعة الأولى، 2017، القسم الثاني.

98-الحناوي مصطفى محمد، العلاقات بين جمهورية أمالفي والمسلمين في مصر والشام، مكتبة الرشد دط. دت.

99-الخادم سمير علي، الشرق الإسلامي والغرب المسيحي عبر العلاقات بين المدن الإيطالية وشرقي البحر المتوسط (1456-1517)، مؤسسة دار الريحاني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، الطبعة الأولى.
100-الخرازي بديعة ، تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الاقصى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007ن الطبعة الأولى.

101-الخرازي بديعة، تاريخ الكنيسة النصرانية في المغرب الاقصى، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2007ن الطبعة الأولى.
102-خطاب محمود شيت، سفراء النبي صلى الله عليه وسلم، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، دار الأندلس الخضراء، جدة 1996، الطبعة الأولى، ج2.
103-الخطيب محمد، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار علاء الدين، دمشق، 2006، دط..
104-الدراجي بوزياني ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، دط.

105-دغفوس الراضي ، مراحل تاريخ الهلالية في المشرق - مسار قبائل بني هلال وبني سليم من الحجاز ونجد إلى إفريقية وا لمغرب - ، المؤرخ العربي، بغداد، الأمانة العامة لإتحاد المؤرخين العرب العراق عدد 11.دت دط.

106-دياب صابر، دراسات في عالم المتوسط في العصور الوسطى، آداب القاهرة بالخرطوم، دط، دت.

107-رشوان حسين عبد الحميد، تطور النظم الإجتماعية وأثرها في الفرد والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، الطبعة الرابعة.

108-زيتون عادل ، العلاقات الإقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، " بحث في النشاط التجاري للجمهوريات الإيطالية في الحوض الشرقي للبحر المتوسط "، دار دمشق، 1400هـ-1980م، الطبعة الأولى.

109-زيتون عادل، العلاقات السياسية والكنسية بين الشرق البيزنطي والغرب اللاتيني في العصور الوسطى، دار دمشق للطباعة والنشر، القاهرة، 1980، د ط.

110-سالم سحر السيد، مدينة الرباط في التاريخ الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1996، دط.

111-زغلول سعد عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، مطبعة أطلس، القاهرة، 1978.

112-السائح الحسن، الحضارة الإسلامية في المغرب، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1406هـ، 1986م.

113-سعيد إبراهيم حسن، البحرية في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، الإسكندرية، 1983، دط.

114-سعيدان عمر، اسبانيا القطلانية بتلمسان في الثلثين الأول والثاني، من القرن الرابع عشر ميلادي، منشورات سعيدان سوسة، تونس، الطبعة الأولى.

115-الشريف محمد، سبتة الإسلامية، دراسات في التاريخ الإقتصادي والإجتماعي، تطوان، 1995، الطبعة الأولى.

116-الشناوي عبد العزيز محمد ، أوروبا في مطلع العصور الحديثة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، الجزء الأول، الطبعة الثالثة.

117-صبرة عفاف ، العلاقات بين الشرق والغرب، دار النهضة العربية، القاهرة،1983، د ط.

118-صفوت محمد مصطفى، الجمهورية الحديثة، منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الأ,لى، 1958.

119-الصلعاوي حاتم ، الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام، عين الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة،1999، الطبعة الأولى.

120-ضميرية عثمان بن جمعة، السفارة والسفراء في الاسلام، دط، دت.

121-الطحاوي حاتم عبد الرحمان ، بيزنطة والمدن الإيطالية، العلاقات التجارية (1081 – 1204)، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1998، الطبعة الأولى.

122-طرخان ابراهيم علي ، المسلمون في أوربا في العصور الوسطى، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966، د ط.

123-الطلعاوي حاتم عبد الرحمن، الاقتصاد الصليبي في بلاد الشام، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 1999، الطبعة الأولى.

124-الطيبي أمين توفيق ، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، 1997، دط.

125-الظاهري أبو عبد الرحمن بن عقيل ، عبد الحليم عويس، بنو هلال أصحاب التغريبة في التاريخ والأدب، الرياض، دار العلوم، 1981.

126-عاشور سعيد عبد الفتاح ، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1424هـ-2003م، الطبعة الثانية.

127-عاشور سعيد عبد الفتاح، بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى، بيروت، 1977، دط.

128-عاشور سعيد عبد الفتاح، قبرص والحروب الصليبية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، دط.

129-عاشور سعيد، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1976.

130-عاشور سعيد، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية، للطباعة والنشرو التوزيع، بيروت 1976، د ط.

131-عبد الحميد سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي، مطبعة أطلس، القاهرة، 1978.

132-عبد الرحمن محمد، الدبلوماسية الاسلامية، دار اليقين للنشر والتوزيع، السعودية، 2000، دط.

133-عبد الرزاق حسين، الأدب العربي في جزر البليار، مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري، الكويت، 2004، الطبعة الأولى.

134-عبد الوهاب منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد، 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1405، 1985، الطبعة الثانية.

135-عبدلي لخضر، التاريخ السياسي والحضاري لدولة بني عبد الواد، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، 2011، الطبعة الأولى.

136-العدوي ابراهيم أحمد، الأمويون والبيزنطيون، البحر الأبيض المتوسط بحيرة إسلامية، ملتزم الطبع والنشر، مكتبة الأنجلومصرية، دط، 1376، 1953.

137-العدوي ابراهيم أحمد، الدولة الاسلامية وإمبراطورية الروم، دار رياض الصالحين للطباعة والنشر، 1414- 1994م، الطبعة الأولى.

138-العدوي ابراهيم أحمد، السفرات الاسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، دار المعارف بمصر، دط، دت.

139-العريني السيد الباز ، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت.

140-عز الدين أحمد موسى، دراسات في تاريخ المغرب الإسلامي، دار الشروق، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، 1983.

141-عزالدين موسى عمر، النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 2003، ص، 271-272.

142-عزاوي أحمد ، رسائل موحدية، مجموعة جديدة، ط1، 1416هـ/1995م.

143-عزاوي أحمد، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي في العصر الوسيط، ق 9هـ / 15م، مطبعة الرباط نت 1432-2011م، الطبعة الأولى ج3.

144-عزاوي أحمد، العلاقات بين العالمين الإسلامي والمسيحي من خلال نصوص عربية للدراسات واتفاقيات السلم والتجارة- الغرب الإسلامي والغرب المسيحي(القرن 6- 8 هـ(12-14م)، مطبعة الرباط نت 1432-2011م، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

145-عزاوي أحمد، رسائل موحدية مجموعة جديدة، تحقيق ودراسة أحمد عزاوي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، سلسلة نصوص ووثائق، رقم 2، 1416هـ – 1995م، الطبعة الأولى، القسم الأول.

146-عطاء الله دهينة وآخرون، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب الوطني، 1984، ج، 3.

147-عمران محمود سعيد ، حضارة أوروبا في العصور الوسطى، دار المعرفة الجامعية، دب، دط ، 1998.

148-عويس عبد الحليم، دولة بني حماد صفحة رائعة من التاريخ الجزائري، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1411هـ،، 1991م، الطبعة الثانية.

149-الغرايب الحسن، مسيحيو المغرب الأقصى في العصور الوسطى، تحقيق، عبد العزيز عينوز، منشورات مطابع الرباط نت، الرباط، الطبعة الأولى، 2015.

150-فايد حملد محمد عاشور، العلاقة بين البندقية والشرق الأدنى الإسلامي في العصر الأيوبي .دار المعارف 1980 . د ط .

151-فايد يوسف عبد المجيد، جغرافية المناخ، دار النهضة العربية، القاهرة، دت، ط ت.

152-فتحة محمد ، النوازل الفقهية والمجتمع أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامية من القرن 6هـ إلى القرن 9هـ 12م إلى – 15م، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1999م، دط.

153-الفتلاوي سهيل حسين، الدبلوماسية الاسلامية، دراسة مقارنة بالقانون الدولي المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، الطبعة الأولى.

154-فهمي نعيم زكي ، الطرق التجارية الدولية ومحطاتها بين لشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت.

155-فياض عطية ، فقه المعاملات المالية مع أهل الذمة، دار النشر الجامعية، مصر، 1999، الطبعة الأولى.

156-فيلالي عبد العزيز، تلمسان في العهد الزياني، (دراسة سياسية، عمرانية، إجتماعية، ثقافية)،موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002،دط.

157-فيلالي عبد العزيز، دراسات في تاريخ الجزائر والغرب الإسلامي، دار الهدي، عين ميلة، الجزائر، 2012، دط.

158-قارة حياة، النساء في فضاء البحر الأبيض المتوسط (الثقافة والمجتمع في العصر الوسيط)، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، دط، دت.

159-القبلي محمد، مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، الدار البيضاء، 1987، دط.

160-الكناني مصطفى حسن محمد ، العلاقات بين جنوة والفاطميين في الشرق الأدنى (1095 – 1171م / 488 -567هـ)، تقديم، جوزيف نسيم يوسف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981.

161-محمد مريم عبد الله، التجارة في افريقية وطرابلس الغرب، جامعة الزاوية، ليبا، الطبعة الأولى، 2013.

162-المدني أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت،

163-المدني أحمد توفيق، حرب الثلاث مئة سنة بين الجزائر واسبانيا، 1492- 1792، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، دط..

164-مرزوق عاصم محمد ، معجم مصطلحات العمارة والفنون الإسلامية، مكتب مدبولي، القاهرة، 2000، دط.

165-مزاري توقيف، النشاط البحري بالغرب الإسلامي في عهد الموحدين والمرابطين، سور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، الجزء الأول.

166-المطوي محمد العروسي، السلطنة الحفصية، تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406-1986، دط..

168-منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد، 1880، المطبعة الملكية، الرباط، 1405، 1985، الطبعة الثانية.

169-مؤنس حسين ، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ 1991، الطبعة الأولى.

170-مؤنس حسين ، عالم الإسلام، الزهراء للعالم العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.

171-الميلي مبارك محمد، تاريخ الجزائر العام في القديم والحديث،دار العرب الإسلامي، بيروت، دط، دت.

172-نخبة من الأساتذة، أبو العباس القلقشنري وكتابة صبح الأعشى، تقديم، احمد عزت عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ت، د ط

173-نشاط مصطفى، جنوة وبلاد المغرب من سنة 609هـ/1212م إلى سنة 795هـ/1358، مساهمة في دراسة العلاقات الإيطالية المغربي أواخر العصر الوسيط، مطابع الرباط نت، 2014، دط.

174-نشاط مصطفى، نصوص مترجمة ودراسات عن العلاقات الإيطالية المغربية في العصر الوسيط، مكتبة الطالب وجدة، 2005، ص،14 .

175-النووي أبو زكرياء، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، دت، دط، ج1.

176-يحيى جلال ، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية ، 1981، دط.

177-يوسف جودت عبد الكريم، الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المغرب الأوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10)، ديوان المطبوعات الجامعية، دط، دت.

178-يوسف جوزيف نسيم، العصور الأوروبية وحضارتها، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، 2005، دط.

179-يوسف جوزيف نسيم، تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضارتها، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1984.

المراجع المترجمة

180-ارشيبالد.ر. لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط،(500-1100م)، ترجمة أحمد محمد عيسى، مراجعة وتقديم، محمد شفيق غريال، مكتبة النهضة المصرية، دط، دت .

181-ألبرتو كانتو جارثيا، ابن خلدون والعملة، ترجمة، لمياء الأيوبي، مقال ضمن كتاب، ابن خلدون، البحر المتوسط في القرن الرابع عشر قيام وسقوط إمبراطوريات، دراسات، التنسيق العلمي، ماريا خيسوس فيجيزا مولينيز، تقديم النسخة العربية، إسماعيل سراج الدين، المنجي بوسنينة، مشعل بن جاسم آل ثاني، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2007.

182-أولبفيا ريمي كونستابل، إسكان الغريب في العالم المتوسطي (السكن والتجارة والرحلة في أواخر العصر القديم وبداية العصر الوسيط)، تعريب وتقديم، محمد الطاهر منصوري، محمد ياسين الصيد، دار المدار الإسلامي، دط، دت.

183-أوليفيا ريمي كونستابل، التجارة والتجار في الأندلس، ترجمة فيصل عبد الله، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002.

184-بروديل فرناند، البحر المتوسط، نقله إلى العربية، عمر بن سالم، تونس، 1990.، دط.

185-بورفيرو جنيتوس، قسطنطين السابع، إدارة الإمبراطورية البيزنطية عرض وتحليل وتعليق، محمود سعيد عمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، د ط، ص، 103.

186-برونشفيك روبار، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، نقله إلى العربية، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، 1988، الطبعة الأولى، جزئين.

187-جاستون فييت، القاهرة مدينة الفن والتجارة مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، 1968، دط.

188-جاك لوجثوف، هل ولدت أوروبا في العصر الوسيط، تعريب وتقديم، ، محمد حناوي، يوسف نكادي، مطبعة مفكر زنقة السنغال، 2015، الطبعة الأولى، ص، 120.

189-جورج قرم، تاريخ أوروبا وبناء أسطورة الغرب، ترجمة، رلى ذبيان، دار الفرابي، بيروت، لبنان، 2011، الطبعة الأولى.

190-جورج مارسي، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق الإسلامي في العصور الوسطى، ترجمة عن الفرنسية، محمود عبد الصمد هيكل، راجعه واستخرج نصوصه، مصطفى أبو ضيف أحمد، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية، دط، دت.

191-جوزيف شاخت، كليفوردبوروث، تراث الإسلام، ترجمة ، محمد زهير السمهوري، حسين مؤنس،إحسان صدقي العمد، تعليق وتحقيق، شاكر مصطفى، مراجعة، فؤاد زكريا، عالم المعرفة العدد 233، سلسلة ماي 1989، الجزء الأول.

192-جون جوليوس نورويش، الأبيض المتوسط – تاريخ بحر ليس كمثله بحر- ، ترجمة، طلعت الشايب، المركز القومي للترجمة، دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 2015.

193-جيرمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، كلمة، 2013، دط.

194-جيرمي بلاك، تاريخ الدبلوماسية، ترجمة أحمد علي سالم، هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، كلمة، 2013، دط.

195-دلماس كلود، تاريخ الحضارة الأوروبية، ترجمة، وهبة توفيق، منشورات عويدات، بيروت، 1970، الطبعة الأولى.

196-دومنيك فاليريان، بجاية ميناء مغاربي (1067 -1510)، ترجمة علاوة عمارة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزء الأول، الجزائر، دط، دت.

197-شارل ديل ، البندقية جمهورية ارستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر، دار المعارف، القاهرة، 1948، دط.

198-شيني،ك،ج، تاريخ العالم الغربي، ترجمة، مجد الدين حنفي ناصف، دار النهضة العربية،القاهرة،دت، دط، ص، 168.

- شوب، تاريخ تجارة الشعوب اللاتنية بالبحر المتوسط إلى نهاية الحروب الصليبية، ضمن كتاب، نصوص مترجمة، مصطفى نشاط، مكتبة الطالب، وجدة، الطبعة الأولى، 1426-2005.

199-غريمال بيار وآحرون، موسوعة تاريخ أوروبا العام، إشراف، لبفه وموسنييه، ترجمة، الهاشم أنطوان، منشورات،عويدات بيروت، 1995، الجزء الأول، الطبعة الأولى.

200-فليت كان، التجارة بين أوروبا والبلدان الإسلامية في ظل الدولة العثمانية، ترجمة، ايمن الأرمنازي، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض، 1425هـ،2004، الطبعة الغربية الأولى.

201-كولتون.ج.ج، عالم العصور الوسطى في النظم والحضارة، ترجمة وتعليق، جوزيف نسيم يوسف، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، دط.

202-ماركو بولو، رحلات ماركو بولو، ترجمة، عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية للكتاب، 1977، دط.

203-موريس بيشوب، تاريخ أوربا في العصور الوسطى، ترجمة علي السيد على، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 2005، الطبعة الأولى.

204-نورمان . ف كانتور، التاريخ الوسيط قصة حضارة البداية والنهلية، ترجمة وتعليق، قاسم عبده قاسم، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1997، الطبعة الخامسة، الجزء الأول.

205-هـ.أ.ل.فشر، تاريخ أوربا العصور الوسطى، نقله إلى العربية، مصطفى زيادة، السيد الباز العريني، دار المعارف بمصر، دت، الطبعة السادسة، القسم الأول.

206-الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية- تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12-، نقله لإلى العربية، حمادي الساحلس، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1992، الجزء الأول والثاني.

207-هنري بيرين، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى، الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ترجمة وتحقيق عطية القوصي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، دط.

208-هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة، أمين توفيق الطيبي، شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، 1999، الطبعة الثانية.

الدوريات

الرسائل الجامعية

209-أحمد عمر رمضان محمد، العلاقات الاقتصادية بين دولة المماليك في مصر والبندقية (648-92319- هـ/1250-1517م)، رسالة ماجستير، إشراق علي حسين الشطشاط، جامعة بنغازي2015.

210-ادريس بن مصطفى، العلاقات السياسية الاقتصادية للمغرب الأوسط مع إيطاليا وشبه الجزيرة الإيبيرية في عهد الدولة الزيانية، رسالة ماجستير، إشراف مبخوث بودواية، جامعة تلمسان، 2006، 2007.

211-إدريس بن مصطفى، العلاقات السياسية والإقتصادية لدول المغرب الإسلامي مع دول جنوب غرب أوروبا في الفترة 7-10هـ /13-16م، أطروحة دكتوراه، إشراف مبخوت بودواية،جامعة تلمسان، 2013-2014.

212-الأسعد شوشان، الموانئ والمراسي بالمغرب الأوسط خلال الفترة الوسيطة، رسالة ماجستير، جامعة تونس، 2009-2010.

213-باشر سعيد، المدن المغربية خلال العهدين المرابطي والموحدي، دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الوسيط، جامعة ابن مسبك، الدار البيضاء، المغرب، السنة الجامعية، 1997، 1998.

214-باقة رشيد، نشاط جنوة الصليبي والتجاري في سواحل البلاد المغرب من القرن الثاني عشر إلى الخامس عشر ميلادي، (من السادس إلى التاسع الهجري)، أطروحة دكتوراه، إشراف بوبة مجاني، 2006، 2007.

215-بشارى لطيفة، التجارة الخارجية لتلمسان في عهد الإمارة الزيانية، من القرن السابع إلى القرن العاشر ميلاديين، 13-16م، رسالة ماجستير، إشراف موسى لقبال، جامعة الجزائر، 1406-1407هـ / 1986-1987م.

216-بكاي عبد المالك، الحياة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ / 13-14م، دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، 1434-1435 /2013-2014.

217-بلمداني نوال، نظام الرعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين (4-5هـ / 10-11م)، أطروحة دكتوراه، اشراف بلهواري فاطمة، جامعة وهران، 1434-1435 / 2013-2014.

218-بودواية مبخوت، العلاقات التجارية والثقافية بين المغرب الأوسط والسودان الغربي في عهد دولة بني زيان، أطروحة دكتوراه، إشراف ، عبد الحميد حاجيات، جامعة تلمسان، 1426.1427 / 2005-2006.

219-بلوط عمر، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير إشراف لعرج عبد العزيز، جامعة، الجزائر، 2003-2004.

220-بن ساعو محمد، التجارة والتجار في المغرب الإسلامي، القرن 7-10هـ / 13-16م، شهادة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي، جامعة باتنة، 1434-1435 / 2013-2014.

221-بن عمر علال ، الحركة العلمية وبيوتات العلماء في مدينة قسنطينة من القرن 7 – 10هـ / 13 – 16م، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010-2011.

222-بوحلوفة محمد أمين، أهل الذمة في المغرب الأوسط من خلال نوازل الونشريسي (914هـ / 1508م)، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014.

223.بونابي الطاهر، الحركة الصوفية في المغرب الأوسط ، خلال القرنين 8 – 9هـ /14 – 15م، أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2008 – 2009.

224-تومي رشيد، العلاقات الخارجية لمملكة صقلية في عهد النورمان منذ وفاة الملك روجر الثاني إلى سقوط المملكة (1154-194 م). رسالة دكتوراه إشراق. موسى لقبال، جامعة الجزائر،1427/2005-2006.

225-جبودة مريم محمد عبد الله، التجارة في بلاد إفريقية وطرابلس الغرب خلال العهدين الموحدي والحفصي 555هـ / 1160 – 1572م، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزقازيق، 2008.

226-حداد مزوزية، سياسة الدولة الموحدية من خلال الرسائل الديوانية (515 – 668هـ / 1121 – 1269م) مذكرة ماجستير، إشراف مسعود مزهودي جامعة باتنة، 1433 -1434هـ / 2012 – 2013م .

227-حساني مختار، الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للدولة الزيانية (633-962هـ / 1235-1554)، رسالة دكتوراه الحلقة الثالثة، جامعة الجزائر، محمد علي عبد الباقي، جامعة الجزائر، 1985، 1986.

228-راكة عمر، علاقات الدولة الموحدية بالامارات الاسلامية والممالك المسحية في الأندلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2001.

229-ريحاب محمد كمال محمد أحمد المغربي، التجارة في عصر بني حماد (408-547هـ /1017-1152)، رالة ماجستير، جامعة الرباط، 1436-2015.

230-زيادة أحمد السيد محمد، التجار الأجانب في مصر في العصر الفاطمي (358 – 567هـ / 969 – 1171)، رسالة ماجستير، إشراف، محمد عبد الله النقيرة، جامعة الزقازيق، 1428 – 2007.

231-ساعي سمية، نشأة المدن في أوروبا العصور الوسطى وتطور أنظمتها السياسية والإقتصادية – إيطاليا أنموذجا – ، رسالة ماجستير، إشراف رشيد باقة، جامعة باتنة، 1434-1435 / 2013-2014.

232-سعداني محمد، الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط،من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين /من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر ميلاديين، أطروحة دكتوراه، إشراف محمد بن معمر، جامعة وهران.

– أمال سالم عطية، السفارات في المغرب الإسلامي خلال القرنين السابع والثامن الهجريين ق (13-14م)، أطروحة دكتوراه، جامعة معسكر، إشراف، عبيد بوداود، 2015-2016

234-عدلي محمد علي، أوضاع الأسطول الإسلامي في المغرب خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير، إشراف صالح محمد فياض أبو دياك، جامعة اليرموك، 1419هـ-1998م.

235-عشي علي، التوجه البحري للمغرب الأوسط وأثره في طرق التجارة والمواصلات، (2-10هـ/8-16م)، أطروحة لنيل درجة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، إشراف مسعود مزهودي، - جامعة باتنة - ، الجزائر، 2016-2017.

236-علي عز الدين يونس حسن، البندقية وأثرها في العلاقات بين الشرق والغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي،2005.
237-عمر بلوط، الفنادق في مدينة تلمسان الزيانية، رسالة ماجستير، إشراف لعرج عبد العزيز، جامعة الجزائر، 2003-2004.

238-غربي بغداد، العلاقات التجارية للدولة الموحدية، اطروحة دكتوراه، اشراف محمد بن معمر جامعة وهران، 1435- 1436هـ، 2014-2015.

239-الكردي نيفين ظافر حسيب ، الأوضاع الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في الغرب الأوروبي من القرن التاسع حتى القرن الحادي عشر، ماجستير التاريخ الإسلامي، اشراف رياض مصطفى ، أحمد شاهين، جامعة غزة، فلسطين، 1432-2011.

240-كرير عبد الله أحمد زينب ، أهل الذمة في العهد الحفصي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الزقازيق، 2005.

241-لخضر سعيدان، واقع الأقليات الدينية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل الونشريسي، مذكرة الماجستير،جامعة وهران، 2012-2013.
242-مجدي يسن عبد العال عبد الله سلام، العلاقات التجارية بين دولة بني مرين والجمهوريات الإيطالية (جنوة – بيزا – البندقية) 656 – 869هـ / 1258 – 1464م، رسالة دكتوراه، إشراف، قاسم عبده قاسم وسامية مصطفى مسعد وحاتم عبد الرحمن الطحاوي، جامعة الزقازيق، 2004 -2005.

243-محمد شريف سيدي موسى، الحياة الإجتماعية والإقتصادية في بجاية من عصر الموحدين إلى الإحتلال الإسباني (6هـ-10هـ / 12-12م)، أطروحة دكتوراه إشراف عبد الحميد حاجيات، جامعة الجزائر، 1430-1431 /2009 -2010.

244-مزدور سمية، المجاعات والأوئة في المغرب الأوسط، رسالة ماجستير، إشراف، محمد الأمين بلغيث، 1429- 1430 / 2008 – 2009م، جامعة الجزائر.

245-مصطفى عبد الخالق، علاقة القوى الصليبية في غرب البحر المتوسط بالمغرب الإسلامي في القرنين السادس والسابع الهجري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الفاهرة، 1987.

246-معروف حفصة، دور الأسطول الغربي في الحركة التجارية والنشاط الحربي في الفترة الممتدة من العهد الموحدي إلى القدوم العثماني لبلاد المغرب، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الوسيط، إشراف عبد العزيز لعرج، جامعة الجزائر، 2، 1437-1438 / 2016-2017.

المجلات والندوات والدراسات

247-أباظة فاروق عثمان، العلاقات الاقتصادية بين الإسكندرية والبندقية في سنة (923هـ-1516م)، مقال ضمن الكتاب الأول لمؤتمر الإسكندرية الدولي حول التبادل الحضاري بين شعوب حوض البحر المتوسط عبر التاريخ (15-19 يناير 1994) كلية الآداب.

248-بالعربي خالد، الأسواق في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، دورية كان التارخية،مجلة دورية متخصصة في الدراسات التاريخية،تصدر في شكل إلكتروني العدد السادس، ديسمبر 2009، (ص، 32-38)،

249-بالمداني نوال، مدينة المغرب الأوسط، " نشأتها وأهميتها " مجلة المواقف البحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ،مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد التاسع، ديسمبر 2014.

250-بزاز محمد الأمين، حول نقل البحرية المسيحية لحجاج الغرب الاسلامي – تأملان في رحلة ابن جبير – سلسلة ندوات ومناظرات رقم48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي، خلال القرون

الوسطى، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1995، الطبعة الأولى.

251-بلبشير عمر، بعض المعطيات عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في بلاد المغرب الأوسط من خلال المصادر الجغرافية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد التاسع، ديسمبر، 2014.

252-بن زغادي محمد ، قراءة في تاريخ مدينة هنين، مجلة، كان التاريخية، مجلة دورية متخصصة في الدراسات التاريخية، تصدر في شكل إلكتروني، العدد، 28، يونيو، 2015، السنة الثامنة.

253-بن قربة صالح، المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى، مقال ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى، تنسيق، محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الهلال العربية للطباعة والنشر الرباط، 1995، الطبعة الأولى.

254-بوباية عبد القادر ، خديجة بورملة، النشاط البحري الأندلسي في حوض البحر المتوسط ودوره في نشأة وتطور المدن الساحلية للمغرب الأوسط (دراسة نماذج بعض المدن من خلال الكتابات الجغرافية)، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران العدد 23، عدد خاص، صيف أوت، 1437هـ/2016م.

255-بوتشيش القادري ، الجاليات المسيحية بالمغرب أيام الموحدين، مجلة الإجتهاد، مجلة متخصصة تعنى بالدين والمجتمع والتجديد العربي الإسلامي، العدد الثامن والعشرون، السنة السابعة، صيف، 1416هـ، 1995،

256-بودالية تواتية، الإنتماء الحرفي لأهل الصناعات في المغرب الأوسط، مجلة مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد الرابع، جوان 2013.

257-بوشريط أمحمد، الزراعة بالمغرب الأوسط، الإمكان والخصائص، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر،العدد الرابع، جوان 2013.

258-بولقطيب الحبيب، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان خلال القرن 6هـ/12م، مجلة أمل، الرباط، العدد السادس، 1955.

259-جاهيل جورج، جنوة وبلاد المغرب في العصر الوسيط، ترجمة، محمد الشريف، مجلة كلية الآداب، تيطوان، المغرب، العدد، 8، سنة، 1997.

260-جبار ناصر، فنادق التجار المسيحيين في الدولة الحفصية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر العدد 17، 2010.

261-حامدي الهدون، التواصل الثقافي بين المغرب الأوسط وصقلية من خلال "كتب التراجم "، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر -، جامعة وهران، العدد 23، عدد خاص، 2016.

262-حناوي محمد، جوانب من العلاقات الإقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للمتوسط قبيل القرن العاشر للميلاد، سلسلة ندوات ومناضرات رقم 48، الغرب الإسلامي والغرب المسيحي .

263-السعد سامي سلطان، الجاليات الإيطالية التجارية في المغرب الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع عشر ميلادي، مجلة سيرتا، معهد العلوم الإجتماعية، قسنطينة، العدد، 10، 1988.

264-سعيود ابراهيم، القرنصة المتوسطية، خلال الفترة الحديثة، -القرنصة الإيطالية أنموذجا-، مجلة الواحات للبحوث والدراسات،المركز الجامعي، غرداية، العدد 11-2011، (145-162).

265-سعيود ابراهيم، جهود الكنيسة البابوبية في تحرير الأسرى الأوروبيين في الجزائر خلال العهد العثماني (مقاربة تاريخية)، مجلة الحوار المتوسطي،تصدر عن مخبرالبحوث و الدراسات الإستشراقية في حضارة المغرب، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، العدد، (15-16)، مارس 2017، صص، (415-434).

266-سلطان سامي، الجاليات الإيطالية في الدولة الزيانية، مجلة سيرتا، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد، 10، ، 1980.

267-سلفاتوري بونو، العلاقات التجارية بين بلدان المغرب وإيطاليا في العصر الوسيط، ترجمة عمر الباروني، مجلة البحوث التاريخية، مصر، العدد 2، 1986.

268-شباب عبد الكريم، النشاط الزراعي في بلاد المغرب الأوسط خلال القرنين 7-8هـ / 13-14م، مجلة متون العلوم الإجتماعية،جامعة الطاهر مولاي، سعيدة المجلد الثامن، العدد الثالث، ديسمبر 2016.

269-شريف عبد القادر، مسألة الأسرى والجنود المسيحيين في الدولة الزيانية، (633 – 962 هـ / 1235 – 1554م)، مجلة الدراسات التاريخية كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، أبو القاسم سعد الله، الجزائر2، ، حجم 14 العدد 21، الصفحة (137 – 154).

270-صبرة عفاف ، الإمبراطورية والدولة في عهدي فريديريك الثاني ولويس التاسع، مجلة كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، عدد، 1982.

271-طواهرة فؤاد، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العهد الزياني (7 – 9 هـ/13 – 15 م)، مجلة دراسات تاريخية، مجلة تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، العدد السادس عشر، حزيران، 2014.

272-طواهرة فؤاد، الهجرة الأندلسية إلى المغرب الأوسط، - السياق التاريخي والمجال الجغرافي -، مجلة حوليات التراث، العد 15، 2015، جامعة مستغانم.

273-عباسة محمد، العلاقات الثقافية بين العرب والإفرنج خلال العصور الوسطى، مجلة حوليات التراث، العدد 13، 2013، (ص من 5 – 16)، جامعة، مستغانم.

274-عبد الجبار صديقي، التحولات الإجتماعية والإقتصادية في المغرب الإسلامي خلال مرحلة اضمحلال الدولة الموحدية، مجلة دراسات، تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله ،جوان، 2016.

275-عزودي نصيرة، الغش في العملة في بلاد المغرب الأوسط من خلال كتب النوازل المتأخرة مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مجلة تصدر عن جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، العدد رقم 9، ديسمبر 2014.

276-علوي حسن حافظي، جوانب من تاريخ المرابطين من خلال النقود، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد23، 1999.

277-علوي محمد لمرالي، الاطار العام للعلاقات المغربية مع جمهوريات المدن الايطالية ،البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية سلسلة الندوات رقم 7، المحمدية، المغرب، دت.

278-عمارة علاوة وزينب موساوي، مدينة الجزائر في العصر الوسيط، مجلة انسانيات، مجلة أكاديمية مختصة في الأنثروبولوجيا و العلوم الإجتماعية، وهران، الجزائر،عدد مزدوج 44 – 45، أفريل، سبمبر، 2009، (ص من ، 25-42).

279-عمارة علاوة، التطور العمراني والتجاري لمدينة بجاية في العصر الإسلامي الوسيط، مقال من مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة،رمضان 1429- سبتمير، 2008، العدد 26.

280-عميروش نعيمة ، الفنادق ودورها التجاري في المغرب الأوسط، ضمن أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر، 2، يومي، 7-8، ديسمبر، 2009.

281-فؤاد طواهرة، المجتمع والإقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (8-9ه / 13- 15م)، مجلة دراسات تاريخية، ، تصدر عن قسم التاريخ بجامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، العدد السادس عشر، حزيران 2014.

282-قدوري الطاهر ، الأوروبيون ببلاد المغرب في العصر الوسيط وفرص التعايش، عصور الجديدة، ، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر -، جامعة وهران، المجلد7، العدد 26، شتاء ربيع (افريل)، 1438ه / 2016 – 2017.

283-قدوري الطاهر، الطرق التجارية الصحراوية وامتداداتها في البحر المتوسط، مجلة، الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية،العدد، 15، 2011، [88 – 102].

284-قرقوز يوسف ، الأعمال الرياضية لإبن قتفذ، مجلة سيرتا،جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد، 11، 1998.

285-لورا بليتو - Laura Balletto –، جنوة وبلاد المغرب من 1222 إلى 1226، ترجمة مصطفى نشاط، مجلة أمل، الدار البيضاء، 1995، العدد5.

286-محمد عبد النبي نجلاء، القرصنة اللاتنية في شرق حوض البحر المتوسط على عصر سلاطين المساليك، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، مارس، 2001.

287-مزرعي سمير، الطرق التجارية في المغرب الأوسط ودورها في تنشيط الحركة التجارية، دورية كان التاريخية، مجلة متخصصة في الدراسات التاريخية، تصدرفي شكل إلكتروني، العدد، 28، يونيو 2015، [[117-128].

288-نجلاء محمد عبد النبي، القرصنة اللاتنية في شرق حوض البحر المتوسط على عصر سلاطين المساليك، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، مارس، 2001.

289-نعينع، سهير محمد ابراهيم، العلاقات التجارية بين المدن التجارية الإيطالية ومصر والشام مقال من كتاب، بحوث في تاريخ العصور الوسطى،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2004.

290-هلايلي حنيفي، القرصنة وشروط افتداء الأسرى في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة الآداب وا لعلوم الإنسانية، جامعة سيدي بلعباس، العدد، 4، أفريل، 2005.

291-يخلف حاج عبد القادر، مصطلح المغرب الأوسط في المصادر الإسلامية الوسيطية، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران ،المجلد 7- العدد – 26 – شتاء ربيع (1438-هـ/2016-201).

292-يخلف عبد القادر حاج ، العلاقات الخارجية للدولة الزيانية، مجلة عصور الجديدة، مجلة تصدر عن مخبر البحث التاريخي – تاريخ الجزائر –، جامعة وهران، اعدد خاص بعاصمة الثقافة الإسلامية، العدد، 2، جامعة وهران، 2011.

293-يونس عز الدين حسن ، معاهدة سنة 672 هـ-1272 م بين السلطة الحفصية والجمهورية الجنوية وأثرها على التبادل التجاري بينهما، مجلة المختار للعاوم الإنسانية، جامعة عمر المختار، ليبيا العدد 31، خريف، 2015.

294-يونس عز الدين حسن، النظام السياسي ودوره في النمو الإقتصادي في جنوة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلادي، المرج، المجلة الليبية العالمية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، جامعة بنغازي.

القواميس والمعاجم والموسوعات

295-ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، دث، دط، مج1، ج 23.

296-أطلس بلدان العالم لاروس، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1435هـ، 2010م، الطبعة الأولى،

297-الزركلي خير الدين ، الأعلام، قاموس تراجم لأكثر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دارا لفكر، القاهرة، ج9.

298-الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة، 2005.

299-نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر،مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، لبنان، 1983،

المراجع والدراسات الأجنبية

300- Clara Maillard, les Papes et le Maghreb aux XIII éme et XIV eme ، siecle, Etude des lettre pontificalede 1199A1419,@Brepols publishers

301-A.Laroui,l'Histoire du Maghreb, un essai de synthése, Paris,1970,rééd Casablanca,1995.

302-Atallah dhina, les états de l'occident musulman aux 13, 14,et 15 siécles institutions, gouvernementales et administratives, office des publications universitaires, Alger .

303-Balard (M), Note sur le commerce Génois en Tunisie au 13e siécle, C.T , 1991

304-Balard (M) , Note sur le commerce Génois en tunisie au 13e siécle,C, T, 1991, pp, 369-382, p, 374.

305-Balbi (P), IL trattato del 1343 tra Genova e tunissi,in saggi e documenti, 1975..

306-Bourgin Georges, Histoire de l'Italie,3^{em},Ed,Paris, presse universitaire de l'Italie, 1964.
307-Braudel (F) , La méditerranée et le monde méditerranéen au temps de Philippe 2, Paris 1949 , TI.
308-Clara Maillard, les Papes et le Maghreb aux XIII éme et XIV eme siecle, Etude des lettre pontificalede 1199A1419,@Brepols publishers.
309-De Mas Latrie ; Relations et commerce de l'Afrique septentrionale ou Maghreb avec les nations chrétiennes au Moyen Age, Paris, Librairie de Firmin- Didot, 1886.

310-De Mas latrie, ed, ^ documents relatifes au commerce des genvies sur la cote d'afrique au moyanage. Bibliotheque de l'ecole des chartes D, III 1857 p 439-442
311-De Mas Latrie,Traités de paix et de commerces concernant les relations des chrétiens avec les arabes de l'Afrique septentrionaleau moyen àge,2,vol,Paris,1866.

312-Dominique Valerien, Les relations entre L'Italie et le Maghreb dans la seconde motier du XV^{e} siecle les conditios d'un nouvel essore.
313-Doumarc(B), Venis et la Barbarie, thése du 3é cycle, dactyloographiée, Toulouse, 1999.
314-Doumarc Bounard, les commune en ItalieXII^{E}-XIV^{E}, siecle, Toulouse, presseuniversitaire du miriale, 2004.
315-Dufourcq Charle-Emmanuel, L'Espagne catalaneet le Magrib aux Xiii^{E} et XIV^{e} siècle,de la bataille de las Las Navas de Tolosa (1212) à L'avénement du sultan mérinide Abou- L-Hasan (1331), Paris, 1966.
316-Dufourcq la vie quotidienne dans les ports méditerranées au moyen age, provonce, longuedoc, catalogue, 1975.

317-Dufourcq, Le commerce du Maghreb medieval avec l'Europe chrétienne et marine musulmane, Données connues et problémes en suspens, Actes du congres d'histoire et de sivilisation du Maghreb, Tunis, 1979,pp, 161- 192.

318-Ferretto (A), Codice di diplomatico delle relazione fra la liguira,la toscana e la lunigiana ai tempi di dente1275-1281,A.S.l.S.P XXXI, Genova, 1901-1903, TI .

319-Giovanna Petti Balbi, Genovacil Mediterranco ACCIDENTALE NEI SECOLI XI- XII ? Atti delconvegno di studi Genova 24-26setembre 2001, Genova 2002 pp,513-526.

320-Giuseffe Rossi – Sabatini, Pisa Al tempo die donaratico, 1316 – 1347, Ferenze, 1938.

321-Goutier.E .F, le passé de l'Afrique du nord , les siecles obscas, paris,1937.

322-Heers, Le Sahara et le commerce médetiranéen à la fin du moyen àge, A.I.E.O, 1958, pp, 247-255.

324-Heers, Société et économie à Génes au 14é siecle et 15é siecle, in Variorum Reprints, London, 1979.

325-Heullant-Donat . I & Perol . C, Les villes d'Italie du milieu du XIIe au milieu du XIVe siècle : économie, sociétés, cultures, pouvoirs , Paris : Hachette Livre, 2004.

326-Jehel (J), Les Génois en méditerranée occidentale fin de XIe-debut XIVe siécle Ebauche d'un stratégie pour un empire, S.I, 1993.

327-Jehel George, L'Italie et le Maghreb au Moyen Age siecle conflis et echanges du VII- XV , Paris, 1987.

328-Jehel Georges, Le marchand Génois, un homme de culture. In: Actes des congrés de la société des historiens médievistes de l'enseignement supérieur public, 19e congrés Reims, 1988, le marchand au Moyen àge, pp, 189, 194.

329-John . H . Pryor, commerce, shipping and naval warfare in the mediterranean, London, 1987, vol, VII, p, 174.
330-Laura balletto , Famiglie Genovesi nel norg- Africa in dibattito su grandi Famiglie .
331-M.G.Canal, Nuova Istoria della repubblica di Genova, del suo commercio e della sua letteratura dalle origini all'anno 1797, Florence,1860,T, II .
332-Michel Balard, Assurances et commerce maritimes à Génes dans la seconde moitié du XIV siecle, Article actes des congrés de la société des historiens médievales de l'enseignement supérieur public année, 1976,pp, 273, 283.
333-Michel Balard, Génes et la mer[Genova e ilmare],Genova societa liguridi storia patria palazzo ducale, 2017.
334-Michel Mollat ,de la piraterie sauvage à la course réglementée (XIVe- XVe siecle) mélanges de l'ecole française de rome moyen àge , temps modernes , tome 87,n°=1, 1975.
335-Michele Amari; I diplomi arabi del real. archivio fiorentino Florence, testo originale con la traduzione letterale e illustrazion, Published 1863 by Le Monnier in Firenze, Written in Multiple languages.

336- Dufourcq (CH.E), le commerce du Maghreb médieval avec L'Europe chrétienne et marine musulmane données connus et pétitique en suspens, Actes du 1[er] congrés d'histoire de civilisation du Maghrb ceres, Tunis, 1979,T, 1
337-Picard Christophe, La mer,et les musulmans d'occident au Moyen Age VIII[e] siécle,Paris,1997, p, 134
338-Pistarino Geo Notai Genovesi in oltremare,Atti pogatia tunis da pietro Battifolio 1288-1289 Genova, 1986.

339-Robert Branshvig,Deux récits de voyages en Afrique du nord, Paris, 1936 .

340-Roberto lopez, L'Attivita Economica de Genova nel Marzo 1253,secondo oli Atti Wotarili del Tempo,Societa liguire di staria-biblioteca digitale, 2012,p 174.

341-Roberto Lopez, L'attivita Economica di génova nelmarzo 1253.

342-Roland Oliver, the western Maghriban sudan Marinids in Marocco, the cambridge history of Africa, v, 3, London, 1977.

343-Schaube (A), storia del commercio dei popoli latini nel Mediterrnco Sino allafine della crociata, Torino, 1915.

344-Steven A. Epstein, Business cycles and the sense of time in medieval genova, the business history review, vol, 62, no, 2, summer, 1988, the president and fellows of harward college.

345-Vernet Robert, les relations céréaliére entre le Maghreb et la peninsule ibérique du XII au XV siécle, AEM, T10, 1980.

فهرس المحتويات

الملخص

يشكل كل من المغرب الأوسط و الجمهوريات الإيطالية امتدادا جغرافيا واحدا، كما تتكامل فيهما الموارد و الطاقات منذ أزمنة موغلة في القدم. فاحتلالهما للواجهة البحرية في الحوض الغربي للمتوسط فرض عليهما القيام بدور ريادي و فريد في مسار الحضارات الإنسانية. و استنادا على المصادر المتوفرة لدينا حاولنا من خلال هذا الموضوع تتبع نشوء تلك العلاقات الحضارية في الفترة الممتدة من القرن السادس الهجري / الثاني عشر ميلادي حتى القرن العاشر الهجري / السادس عشر ميلادي و دراسة تطورها، و سلطنا الضوء على نماذج من تلك الصلات الحضارية التجارية و السياسية و الثقافية التي كانت قائمة بين الشعبين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات – الحضارة – المغرب الأوسط – الجمهوريات الإيطالية

Abstact :

Both Middle Morocco and the Italian republics are one geographical extension, and resources and energies have been integrated since ancient times. Their occupation of the waterfront in the western basin of the Mediterranean forced them to play a leading and unique role in the path of human civilizations. Based on the sources available to us, we have tried to follow up the emergence of these cultural relations in the period from the sixth century / AD 12th century until the tenth century AH / AD 16th century and study the development, and highlighted the models of those links civilizational trade and Political and cultural relations that existed between the two .peoples

key words : **Relations – Civilization – Middle Morocco – Italian Republics**

astratto

Sia il Marocco che le repubbliche italiane sono un'estensione geografica, e risorse ed energie sono state integrate sin dai tempi antichi. La loro occupazione del lungomare nel bacino occidentale del Mediterraneo li costrinse a svolgere un ruolo di primo piano e unico nel percorso delle civiltà umane. Sulla base delle fonti a nostra disposizione, abbiamo cercato di seguire l'emergere di queste relazioni culturali nel periodo tra il sesto secolo e il dodicesimo secolo dc fino al X secolo e studiare lo sviluppo, evidenziando i modelli di tali legami tra civiltà e commercio Relazioni .politiche e culturali che esistevano tra i due popoli

Parole : **Relazioni – Civiltà – Medio Marocco – Repubbliche italiane**